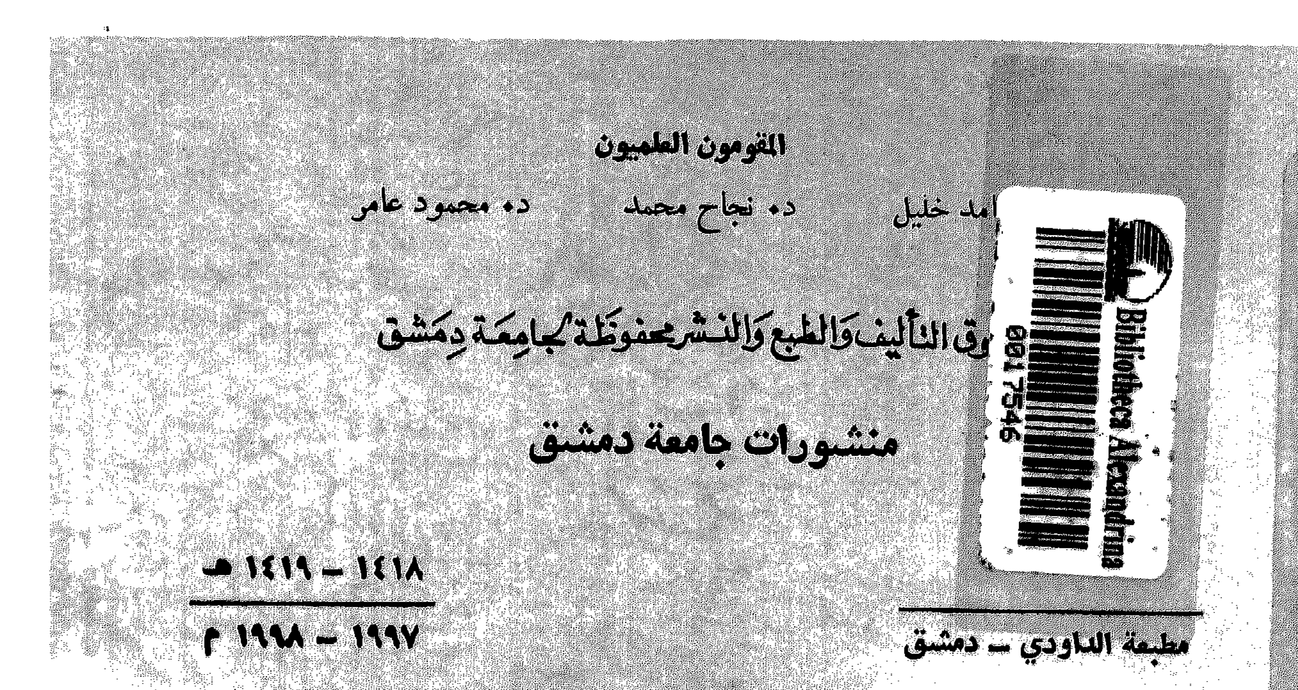
الدكتورة
سمر بهلوان
كلية الآداب – جامعة دمشق

الدكتور
محمد حبيب صالح
كلية الآداب – جامعة دمشق

دراسات في
تاريخ القضية الفلسطينية



المقومون العلميون

د. ...امد خليل   د. نجاح محمد   د. محمود عامر

منشورات جامعة دمشق

١٤١٨ – ١٤١٩ هـ
١٩٩٧ – ١٩٩٨ م

مطبعة الداودي – دمشق



الدكتورة
سمر بهلوان
كلية الآداب – جامعة دمشق

الدكتور
محمد حبيب صالح
كلية الآداب – جامعة دمشق

دراسات في

تاريخ القضية الفلسطينية

المقومون العلميون

د. حامد خليل   د. نجاح محمد   د. محمود عامر

منشورات جامعة دمشق

مطبعة الداودي – دمشق

١٤١٨ – ١٤١٩ هـ
١٩٩٧ – ١٩٩٨ م



مقدمــة

تحتل دراسة تاريخ القضيـة الفلسـطينية – في مختلـف مراحلهـا وتطوراتهـا – أهمية خاصة بين الدراسات التاريخية الحديثة والمعاصرة ، كونها إحـدى أهـم قضايـا العالم المعاصر ومشكلاته بشكل عام ، ومن أهم قضايا الأمة العربية بشكل خاص .

ويرجـع ذلـك ، إلى أهميـة فلسـطين العربيـة (تاريخيـاً وحضاريـاً وجغرافيـاً واستراتيجياً وإلى مدى الخطر الصهيوني علـى الأمـة العربيـة كاملـة . وبالتـالي فـإن استمرار الوجود العربي مرتبط تماماً باستمرار الاستعداد العربي التام ، لدفـع ذلـك الخطر والقضاء عليه .

فالصهيونيـة وليـدة النظـام الاسـتعماري ، وأداة الإمبرياليـة الفعّالـة في تحقيـق أطماعها الاقتصادية والسياسية في الوطـن العربـي ، بـل والشـرق الآسـيوي . لقـد سعت القوى الاستعمارية بوسائلها كافة منـذ ولادة الفكـرة الصهيونيـة في بدايـات القرن السابع عشر ميلادي لإنجاز فكرة مـا دعـي بـالوطن القومـي الصهيونـي ، في منطقة تحقق المصالح المشـتركة (الاسـتعمارية الصهيونيـة) . كمـا خدمـت ظـروف التنافس الاستعماري والصراع الإمبريالي – فيما بعد – الصهيونية خدمات جلّى في تنفيذ مخططات « الوطن القومي الصهيوني » في فلسطين العربية .

إن وقائع التحركات النضالية أثبتت أن الشعب العربي الفلسـطيني كـان قـد امتلك بوادر الوعـي إزاء الخطـر الصهيونـي الاسـتعماري الاسـتيطاني منـذ بداياته الأولى، ومنذئـذٍ اتخـذ النضـال العربـي الـدؤوب أشـكالاً وأسـاليب متنوعـة مـن الاحتجاج ، إلى المقاطعة ، والعصيان المدني ، فالثورة المسلحة .

كما دفع نهوض « الكيان الصهيوني » بمسـاندة الانتـداب البريطـاني ، منـذ بدء مشاريع تقسيم فلسـطين في النصـف الأول مـن ثلاثينـات هـذا القـرن ، وحتـى انتهاء الانتداب البريطاني وإعلان قيام « دولة إسرائيل » عام ١٩٤٨ ، إلى انتقـال

النضال الوطني التحرري الفلسطيني إلى مراحل جديدة متطورة اتسمت بعمق الوعي الوطني التحرري والطابع الشعبي الجماهيري ، والحدة الثورية ، إلى جانب السمة القومية ، ودعم حركات النضال العربي المباشر ، وغير المباشر .

لقد ساعد نهوض النضال الوطني العربي والفلسطيني على كشف حقيقة تآمر الرجعية العربية في تنفيذ المخططات الإمبريالية عند أول مواجهة عسكرية بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٨ بحكم تبعية مصالحها السياسية والاقتصادية ، مما دفع إلى تصعيد النضال الوطني التحرري العربي في مواجهة الأساليب الحديثة للاستعمار.

تُجمع الغالبية العظمى من علماء العلاقات الدولية على عد القضية الفلسطينية إحدى أهم القضايا الدولية وأخطرها وأعقدها والتي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ، ويرى هؤلاء العلماء أن الظروف التاريخية المعقدة التي أوجدتها القوى الاستعمارية بالتعاون مع الحركة الصهيونية هي التي وضعت الشعب العربي الفلسطيني في مركز الصراع السياسي وهي المسؤولة عن المأساة التي لحقت به منذ نصف قرن .

وكانت مسألة خلق « الكيان الصهيوني » عشية ١٤-١٥ أيار ١٩٤٨ م وإيجاد ما يسمونه « دولة إسرائيل » على الخارطة السياسية للمنطقة العربية نتيجة مباشرة لتآمر استعماري غربي تعود جذوره إلى فترة زمنية ليست قريبة عُدَّت خلالها مشاريع مختلفة كانت آخرها تلك التي نفذت عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ م ؛ ومنذ هذا التاريخ أصبحت القضية الفلسطينية الشغل الشاغل للفلسطينيين والأمة العربية .

تضمن مقرر « دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية « قسمين رئيسين وفقاً لمرحلتين تاريخيتين أساسيتين هما :

القسم الأول : بحث في تاريخ فلسطين القديم ، وبدء قيام « الفكرة الصهيونية » وحتى قيام « الكيان الإسرائيلي » في فلسطين العربي في عام ١٩٤٨ للدكتورة سمر بهلوان .

القسم الثاني : بحث في تاريخ فلسطين منذ قيام « الكيان الإسرائيلي » وحتى المرحلة الراهنة للدكتور محمد حبيب صالح .

وقد عالج هذان القسمان تطورات تاريخ القضية الفلسطينية وفق المنهج المقرر تدريسه في قسم التاريخ .

تضمن القسم الأول أربعة فصول أتت على النحو التالي :

- تناول الفصل الأول تمهيداً عن تاريخ فلسطين القديم والوسيط والحديث، وأهمية فلسطين الجغرافية والاستراتيجية ، وقد أتت هذه الدراسة سريعة مختصرة ضمن هذا الحيّز ، ولو كان الأمر غير ذلك لاحتاج البحث إلى دراسة تفصيلية أكثر بخاصة للحقب التاريخية القديمة ، وإلى مزيد من التوسع والشرح والتحليل .

- أما الفصلان الثاني والثالث ، فقد شملا دراسة الحركة الصهيونية منذ نشأتها الأولى بأسسها الاستعمارية ونشاطاتها المختلفة الموجهة نحو فلسطين ، بشكل مباشر أو غير مباشر من حيث نشاط الحركة الفكرية والتنظيمية ، وحركة الهجرة وعمليات الاستيطان بسائر جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية وما إلى ذلك ، كون فلسطين العربية مركزاً مهماً في الاستراتيجية الاستعمارية . ثم دراسة عمليات تنفيذ المخطط الاستعماري الصهيوني منذ الحرب العالمية الأولى ، وإجراء اتفاقات سايكس - بيكو وإصدار « وعد بلفور » وتنفيذ الانتداب البريطاني على فلسطين ، وحتى قيام « الكيان الصهيوني » عام ١٩٤٨ في قلب الوطن العربي .

- أما الفصل الرابع ، فقد درس حركة المقاومة العربية للمخططات الاستعمارية والصهيونية منذ بداياتها الأولى - وفقاً لمراحلها المتعددة - شملت مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها ، وخلال العشرينات والثلاثينات والأربعينات ، بما فيها التطورات النضالية والسياسية عامة التي حصلت في سني الحرب العالمية الثانية ، وحتى قيام « الكيان الصهيوني » عام ١٩٤٨ .

يتناول القسم الثاني من هذا الكتاب والمكون من أربعة فصول ، دراسة تطور القضية الفلسطينية بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٩٧ م . ويتضمن الفصل الأول دراسة

تاريخية تحليلية لمسألة تدويل القضية الفلسطينية ودور الدول العظمى في ذلك من خلال ممارسة أشكال الضغوط كافة على الأمم المتحدة ، والطرد المنظم للشعب العربي الفلسطيني الذي تعرّض له من قبل العصابات الصهيونية بعد صدور قرار التقسيم رقم ١٨١ تاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ م والحرب العربية الصهيونية الأولى ١٩٤٨ م ، ووقوع الكارثة وتشريد الشعب الفلسطيني وظهور مشكلة اللاجئين ، والتزام الدول الغربية بحماية « إسرائيل » وأمنها ، بالإضافة إلى المحاولات الأولى لحل القضية الفلسطينية بالطرائق الدبلوماسية من خلال محادثات لوزان وموقف العرب من القضية الفلسطينية والتوقيع على اتفاقات الهدنة ١٩٤٩ م . ثم قيام الدول الغربية (فرنسا وبريطانيا) بالتعاون مع الكيان الصهيوني بالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ م . كما يتضمن الفصل دراسة تحليلية للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ١٩٤٧ – ١٩٦٧ والعوامل المحركة لهذه السياسة ، وكذلك نشوء حركة المقاومة الفلسطينية وتطورها والفصائل والجبهات التابعة لها كافة .

يعالج الفصل الثاني تطورات القضية الفلسطينية في المرحلة الثانية ١٩٦٧ – ١٩٧٣ م . عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ وأثره في القضية الفلسطينية على المستويين العربي والدولي ، ودور الأمم المتحدة في إزالة آثار العدوان وإصدار القرار ٢٤٢ ، بالإضافة إلى المشاريع السلمية المطروحة لحل القضية الفلسطينية على أساس القرار ٢٤٢ (المشروع السوفييتي ١٩٦٨ – مشروع روجرز ١٩٦٩ – ١٩٧٠ م – مهمة الدكتور غوناريارينغ ١٩٦٧ – ١٩٧٢) . وحرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ م وأثرها في تطور القضية الفلسطينية على المستويين العربي والدولي ، وعقد مؤتمر جنيف للسلام في كانون الأول ١٩٧٣ م وأسباب فشله .

يتناول الفصل الثالث تطور القضية الفلسطينية ١٩٧٣ – ١٩٨٢ م من خلال ممارسة اتفاقات فك الارتباط على الجبهتين السورية والمصرية عام ١٩٧٤ ، وبدء سياسة الحلول الإنفرادية الأمريكية والتوقيع على اتفاقات كامب ديفيد بين مصر و « إسرائيل » عام ١٩٧٨ . والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ م ، أسبابه ، وأهدافه الحقيقية وأثره في تطور القضية الفلسطينية عربياً ودولياً وموقف الأمم المتحدة من عملية الغزو ، ومبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وأسباب

فشلها بالإضافة إلى دراسة تحليلية للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والعوامل المؤثرة فيها خلال مرحلة ١٩٦٧ - ١٩٨٢ م .

في الفصل الرابع والأخير دراسة لتطور القضية الفلسطينية في المرحلة الرابعة ١٩٨٢ - ١٩٩٧ م تبحث فيها الإنتفاضة الفلسطينية (ثورة الحجارة) ، وفشل سلطات الاحتلال في القضاء عليها ، والمحاولات الأمريكية للإلتفاف على الإنتفاضة من خلال طرح مبادرة جورج شولتز وفشلها . كما يتناول الفصل دراسة مبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش وعقد مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١ م والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في واشنطن ١٩٩١ - ١٩٩٣ م ، والمفاوضات السرية بين « إسرائيل » وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو ومخاطر الإتفاق ، و « نظام الشرق أوسطية » وأهدافه السياسية والاقتصادية ، والمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية وأخطارها ، وأسباب تعثّر المفاوضات على المسار التفاوضي السوري اللبناني ومركزية الدور السوري في عملية السلام .



القسم الأول

الفصل الأول

تاريخ فلسطين وحضارتها

إن دراسة تاريخ فلسطين وحضارتها - كجزء لا يتجزأ عن الوطن العربي - وفقاً للأسس اللازمة لتحديد الهوية التاريخية والحضارية بالعناصر الأساس (السكان واللغة والأرض أو الجغرافيا) تعكس مدى عمق الأصالة الحضارية لتلك المنطقة ، وتوضح في الوقت نفسه أهمية الدور الذي لعبه الشعب العربي في النهوض الإنساني ، وما تركه من آثار لها أهميتها في التواصل الحضاري للمراحل اللاحقة من تاريخ البشرية .

الأهمية الجغرافية :

يحتل الوطن العربي موقعاً استراتيجياً متميزاً على مساحة خارطة العالم ، لأنه يشكل حلقة اتصال بين القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا) وهذا ما جعله يحتل مكانة مهمة في تاريخ الحضارة العالمية ، لاسيما منطقة سورية الطبيعية هذه المنطقة الممتدة من شواطئ البحر الأعلى (البحر الأسود) ، إلى شواطئ البحر الأسفل (بحر العرب) . وقد منحته هذه المكانة الحضارية والاستراتيجية أهمية سياسية عبر مختلف مراحل التاريخ ، القديمة والوسيطة والحديثة والمعاصرة ، وهذا ما أشار إليه « راتزل » عام ١٨٩٧ إلى أن « هناك مواقع ذات أهمية سياسية»[1] . وهذا ما أكدته مختلف المجريات التاريخية القديمة والوسيطة والحديثة والمعاصرة . فكما كانت تسمية « ليبيا » تطلق على قارة أفريقيا ، فإن اسم « سورية » كان يطلق في المقابل على كل آسية العربية[2] . وأن السوريين يشغلون جنوب البحر الأسود ، وهو ما صار اليوم يدعى بـ « آسيا الصغرى »[3] .

ويؤكد سترابون أنها كانت تمتد إلى العربية السعيدة « اليمن » ومصر جنوباً[٤] ويؤكد آرثربوك أن لفظ « السوريين » كان يطلق على السكان الذين أصلهم من شرقي المتوسط[٥] . وكانوا بالتالي هم المقصودين من مصطلح الشرق في العصور القديمة قبل بروز حضارة فارس في القرن السادس قبل الميلاد[٦] .

تشكل سورية الطبيعية الحلقة الأهم عبر طرق الاتصال البحري والبري مع العالم، من خلال الطريق الدولي العظيم ، هذا الطريق الممتد في بدايته من دلتا النيل وعلى ساحل سيناء يتحول الطريق نحو ساحل فلسطين حتى الكرمل على مسافة من البحر ، ومنه يتفرع لى طريقين ، يتجه الواحد إلى الساحل فيصل صور وصيدا وجبيل وسائر الموانئ السورية ، ويسير الآخر إلى الداخل فيجتاز السهل ويعبر الأردن في واديه الشمالي ، ثم يتجه رأساً إلى دمشق في الشمال الشرقي ، ويتفرع من هنا طريق يعبر بادية الشام ، ويعبر لبنان الشرقي بوساطة ممر الزبداني ، ويصعد شمالاً عبر سورية المجوفة متتبعاً نهر العاصي إلى شمال سورية ، ويتفرع في سيره عند قادش باتجاه الغرب ليصل البحر المتوسط بوساطة وادي النهر الكبير ، وتتبع السكة الحديدية اليوم ، هذا الطريق نفسه ، وبعد أن يتفرع في شمال سورية إلى البحر بطريق الأبواب السورية الكيليكية ليصل آسيا الصغرى ، فإنه يتحول نحو الشرق بطريق الجسر السوري نحو الفرات ، ومن هناك نحو الدجلة ، وجنوباً إلى الخليج العربي ، ولقد سلك بعض أجزاء هذا الطريق التجاري العظيم « سرجون » و « سنحاريب » و « نبوخذ نصر » و « الاسكندر » و « بومبي » و « عمر بن العاص » و « نابليون » و « اللبني » ، كما سلكه كثيرون غيرهم[٧] .

أما الميزة التي وفرّها الموقع على أهم البحار التي تتوسط العالم القديم (الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر المتوسط) فقد جعلهم يسيطرون على الطرق الدولية التجارية البرية والبحرية معاً ، من الهند والشرق الأقصى من جهة ، إلى عالم البحر المتوسط والغرب من جهة أخرى ، ومن أواسط غربي آسيا إلى أفريقيا ، فكانت السفن تنقل البضائع من الهند والشرق الأقصى إلى الخليج أو اليمن لتسير بعدها في قوافل تسلك الطرق جنوب الجزيرة العربية ، وغربها إلى الشام ، أو من الخليج العربي إلى الشام على الفرات ، ثم عبر بادية الشام ، أو عبر وادي الرّمه إلى

تيماء أو دومة الجندل إلى الشام . إن أهمية ذلك الموقع منحت المنطقة العربية على اتساعها هذا أهمية خاصة في العلاقات الدولية ، إذ إن الدول التي يقطع أراضيها طرق عبور طبيعية « تحتل مركزاً خاصاً في العلاقات الدولية »[8] لأنها هي الأقدر على التحكم في استخدام هذا الطريق بين دول العالم خاصة إذا كانت تمتلك مقومات النهوض والتطور والتفوق .

لقد أدت هذه الطرق التجارية الدولية إلى تنامي الشعور القومي لدى تلك الجماعات وتعرفها على مناطق انتشار أصولها وفروعها على امتداد الأرض ، كما حافظ على وحدة اللغة ولو ضمن لهجاتها المتعددة ، مما رسّخ الشعور بالانتماء إلى أصل واحد أيضاً .

وهكذا فإن تنوع البيئة والتضاريس والمناخ والمواقع ، لم يكن ليستطيع إلاّ أن يحقق تنوعاً في أنماط العيش ، ونشاطات السكان ، وأشكال الدول التي أقاموها ، وفي مظاهر الحضارة أيضاً ، بخاصة أن مسافات شاسعة كانت تفصل كل منطقة عن الأخرى ، وفق نشاطها الحضاري ، وتحتاج من أجل الحفاظ على جمع أطراف المناطق كلها والدفاع عنها جميعاً ، ضد كل الغزوات الكثيرة إلى جهود جبارة لم تكن لتتوافر إلا في فترات نهوضٍ معينة ومتباعدة .

لقد ملأت الجماعات العربية القديمة ذلك العالم المتنوع ، موطنها الأصلي بشتى أنواع نشاطاتها من حياة الرعي المتنقلة إلى الحياة الزراعية المستقرة والمتقدمة إلى التجارة البرية والبحرية المزدهرة ، إلى صناعة التعدين ، وإن ذلك التنوع وذلك التأرجح الدائم بين دولة مركزية قوية ، وعدة دول وكيانات ، كان من السمات المميزة لتاريخ الشعب العربي ، وللوطن العربي على مرّ العصور . وإن ذلك لم يكن لينفي إطلاقاً وحدة هذا الشعب الروحية في أية فترة من تاريخه ، بل إن سعيه الدؤوب والمتواصل إلى بناء دولته الموحدة المركزية اللغوية ، ونجاحه في ذلك في كثير من الأحيان ، كان في حدٍّ ذاته برهاناً قاطعاً على أن تلك الوحدة تعيش في مشاعره منذ أقدم العصور .

تاريخ فلسطين القديم وأهميته في الحضارة البشرية :

إن الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة العربية – لاسيما جنوبي سورية الطبيعية

فلسطين اليوم – وطبيعة أرضها الخصبة ، ومناخها المعتدل ، جعلت منها مركزاً حضارياً منذ أقدم الأزمنة ، كجزء من بلاد العرب التي شكلت في مشرقها المركز المشع للإنسان العاقل شرقاً وغرباً ، وذلك كجزء أساسي في قلب الحزام الحي – أي المكان المفعم بالحياة وبشروط تطور الإنسان والحضارة – والممتد عبر ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية ، دون أن تقربه عصور الجليد .

أما شبه الجزيرة العربية ، فقد كانت أخصب بقعة على سطح الكوكب وأكثرها ملاءمة لوجود الإنسان والحيوان والنبات ، ولنشوء الحضارة . ففي الشرق منها كانت جنة العرب الأولى قبل أن تغمرها مياه البحر وتشكل ما يعرف اليوم بالخليج العربي ، تجري فيها أنهار دجلة ، والفرات ، وبيشه ، لتصب جميعاً في بحر العرب ، بعد أن غذت تلك المنطقة عبر عشرات الآلاف من السنين بطبقات لحقية وفرت لها درجة من الخصوبة لم تعرفها أية بقعة أخرى . وكان يغطي منطقة صحراء الربع الخالي بحر من المياه العذبة ، ما تزال بقاياه قائمة حتى يومنا هذا في أربع بحيرات متصلة جوفياً ، عمق إحداها ٤٠٠ قدم ، وكان وادي بيشه الذي يتحد مع وادي الرّمه وتثليث ورنيا والثرات والدواسر يخترقها من الغرب إلى الشرق جنوب البصرة ، ثم يتابع سيره في منطقة الجنة ليصب أيراً في البحر العربي .

يقول تشايلد مبيناً أهمية مناخ تلك المنطقة في العصور الموغلة في القدم ، ومدى ملاءمته للحياة الحضرية ، قياساً للمناطق الجليدية في العالم : « في الوقت الذي كان فيه شمال أوروبا مغطى بطبقات الثلوج إلى مسافات بعيدة ، وكانت جبال الألب والبيرنيه مغطاة بكتل الجليد ، كان ضغط القطب الشمالي الشديد يسوق أعاصير الأمطار التي تهب على أوروبا الوسطى ، ويجعلها تجتاز وتعبر إلى حوض البحر المتوسط وتستمر في سيرها دون أن تستنزفها الجبال السورية ، فتصل إلى العراق وجزيرة العرب .. فكانت الصحارى التي يلفحها العطش الآن تتمتع بأمطار منتظمة ، ولم تكن الأمطار الذاهبة بعيداً إلى جهة الشرق أكثر مما هي عليه الآن فحسب ، بل إنها كانت موزعة على جميع فصول السنة بدلاً من أن تكون مقصورة على فصل الشتاء ، وكان يعيش في شمال أفريقيا ، وربما في جزيرة العرب أيضاً حيوانات من نوع ما يوجد الآن في زمبابوي وروديسيا[٩] .

وتؤكد نتائج أبحاث سفينة الأبحاث الألمانية « ميتور » في قاع الخليج أنه « نتيجة لانخفاض مستوى مياه البحر خلال العصر الجليدي الأخير إلى نحو (١١٠) أمتار عما هو عليه اليوم ، كان الخليج العربي أرضاً يابسة تتكون من منخفض يبلغ طوله نحو /١١٠٠/ كيلو متر ، ووسطي عرضه /١٨٠/ كم ، ولا يتجاوز عمق غوره من /٣٠-١٠٠/ متر وتشق قاع الخليج قناة حفرتها مياه النهرين تبدأ قرب الفاو لتصب في خليج عُمان ، ومن الجدير بالملاحظة أن تضاريس قاع منطقة الخليج تشبه إلى حد كبير طبيعة الأرض التي يجتازها نهر الفرات في سورية إلى درجةٍ دفعت الباحثين إلى الاعتقاد بأن حوض الخليج يكاد يكون استمراراً للأرض السورية ، فلا يفصل المنخفضين إلا السهول الرسوبية المنبطحة المعالم ، وبدءاً من أواخر العصر الجليدي الرابع « الأخير » أي منذ نحو /١٤٠٠٠/ سنة قبل الميلاد تأخذ مياه البحر بالارتفاع بفعل مناخ دافئ يسود الكرة الأرضية خلال عصر الهولوسين « الدفيء » وباستثناء انقطاعين عارضين حدث الأول نحو /١٠٠٠٠/ سنة قبل الميلاد ، والثاني نحو /٨٠٠٠/ سنة قبل الميلاد بفعل التذبذبات المناخية ، تابع ماء البحر ارتفاعه واستمر يغمر منطقة الخليج حتى استقر مستواه تقريباً بدءاً من نحو /٤٠٠٠/ سنة قبل الميلاد على وضعه الراهن في القرن العشرين ، وبذلك انفصلت المرتفعات التي ستعرف فيما بعد باسم « البحرين » و « فيلكا » و « بوبيات » من الجزر عن الأرض العربية التي تحولت بدورها إلى شبه جزيرة ، وبلغ ارتفاع منسوب المياه ١٢٠ م »(١٠) . هكذا هي اللوحة الجغرافية والمناخية للجزيرة العربية التي كانت من أهم مواقع حضارات العالم ، والتي كانت تمتد حدودها من ضفة الخليج الشرقية شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً ، ومن البحر الأسود شمالاً « البحر الأعلى » إلى بحر العرب جنوباً « البحر الأدنى » . وقد استطاعت دولة سرجون الأكادي في الألف الثالث ق.م أن تحافظ على حدودها عبر ثلاثة آلاف عام حتى نهاية عهد الملكة العربية زنوبيا .

استناداً إلى هذه التطورات والتغييرات الجغرافية والمناخية ، فقد أثبتت المكتشفات الآثارية أن منطقة ما قبل الخليج كانت جزءاً من ثقافة عالمية مهمة ، انتشرت مراكزها في الجنوب الرافدي وجواره ، قبل أن تجبر مياه البحر المتصاعدة ، أهلها على الرحيل تدريجياً إلى مواطن جديدة . وهذه الظاهرة هي التي أجبرت سكان

الخليج العربي على الانتشار ، والاتجاه إلى الجوار الشرقي ، فنقلوا إلى شواطئ الهند الغربية ما دعي بحضارة ما قبل الهندية ، والتي تعود إلى الألفين السادس والخامس قبل الميلاد ، ودعيت اللغة المكتشفة هناك « بالدرويديه » وهي عربية شقيقة للعربية السائدة حينذاك في شرق شبه جزيرة العرب ، وهذا ما وضحه كوندراتوف بقوله :

« ويجد اللغويون معالم التشابه بين لغة الدرويديين ، ولغة العبيديين الذين عاشوا في وادي دجلة ، والفرات قبل السومريين ، وكثيراً ما كانوا يتحدثون عن الوطن الجد الغريق ، وعن مملكتهم التي ابتلعتها مياه البحر »(١١) .

كما أن الظاهرة نفسها هي التي أجبرت العرب الآخرين الذين حلّوا في أرض سومرمن جنوب العراق ، ودعوا بالسومريين ناقلين معهم تراثهم وقصصهم وذكرياتهم عن « الوطن الغريق » و « بحر الوطن » و « الجنة المفقودة تحت الماء » و « جنة دلمون » البحرية . ويقول البروفيسور « جاك لابيري » وهو من كبار علماء المناخ في هذا الصدد ما يلي : « إن حضارات القدامى بزغت وتلاشت بفعل حركة ارتفاع أو انخفاض منسوب البحر والمياه فوق مستوى الأرض . لنأخذ مثلاً السومريين ، لقد ظهروا فجأة منذ نحو ستة آلاف سنة عند نهري دجلة والفرات ، وكانوا يملكون أسلحة متطورة بالنسبة إلى ذلك الزمان ، ويعيشون حضارة ناشطة ، فمن أين جاءوا ؟ إن علم المناخ والأرصاد يدل على أنه حين كان سطح المحيط منخفضاً ، أي أقل ارتفاعاً عما هو عليه بمئة متر ، فالسومريون كانوا موجودين في مكان ما . من المؤكد أنهم كانوا قرب نهر يؤمن لهم الشرب واستمرارية الحياة . آنذاك كان البحر يغطي مدخل الخليج الحالي ليصب في المحيط الهندي . إذن ما كان بحر الخليج أرضاً يابسة يجتازها النهر المذكور ، كان سهلاً واسعاً وخصباً وفي هذا السهل ، ومنذ آلاف السنين كان مستوى البحر منخفضاً /١٠٠/ م حدثت حتماً عملية انتقال الإنسان من حالة العصر الحجري القديم إلى حالة العصر الحجري الأخير « المزارعين الثابتين » ، لقد تمَّ ذلك منذ نحو ثمانية آلاف أو تسعة آلاف سنة وقد ظل سطح البحر يرتفع منذ سبعة آلاف سنة ، دافعاً بالسومريين الأوائل إلى منطقة الشمال الغربي ، فبلغ البحر ، ومنذ خمسة آلاف سنة المستوى الحالي الذي نعرفه . فاستقر السومريون في مدينة « آور » وضواحيها ، والمعروف أن المدن الكبرى القديمة كانت في بلاد الكلدان توجد

على بعد /١٤٠/ كيلو متراً تقريباً من هـذه الأراضـي ، وهـذا المستوى كـان الأقصى الذي بلغته مياه البحر منذ /٥٥٠٠/ سنة وحين انحسرت مياه البحر في مـا بعـد ، بقـي السومريون حيث كانوا »[١٢] .

وهذا ما أكده أيضاً عالم الآثار الأمريكي « جوريس زانيس » الذي ظـل يعمـل في الآثار في المنطقة الشرقية من الأراضـي السـعودية زهـاء عشـرة أعـوام ، توصـل مـن خلال المكتشفات إلى النتائج نفسها ، وقد أجرت معه إحدى المجـلات الأمريكيـة لقـاءً مطولاً في عددها الصادر في أيار ١٩٨٧ ، تحت عنوان « هل تمَّ العثور أخيراً على موقع جنة عدن » أكد فيه أن الموطن الأصلي للعبيديـين هـو الطـرف الشـرقي لشـبه جزيـرة العرب وأنهم أسلاف السومريين الذين خرجوا من أرض الخليج حيث « جنـة عـدن » العربية، وكانوا هم لا السومريون بناة المدن والحضارة في جنـوب العـراق[١٣] . إذن إن أول وأقدم التجمعات والثقافـات والحضـارات البشـرية المستمرة العاقلـة ، كـانت في مشـرقنا العربي ، ولم يكن هناك خارجه أية حضارات أخرى عاقلة متواقتة مع حضاراته[١٤] .

كما لم يعرف العالم كله حضارة أخرى خـارج المشـرق العربـي لآلاف السـنين قبل حضارة « أكـاد » و « سـومر » ، ممـا يعـني بـالضرورة أن التراكمـات الحضاريـة المؤدية إلى هاتين الحضارتين ، لا يمكـن أن تتواجـد إلا فيـه ، وبالتـالي فـإن السـومريين لا يمكن أن يكونوا إلاّ من داخـل المشـرق ، وليـس مـن خارجـه المجهـول كمـا تدعـي الدراسات الاستشراقية المغرضة الناقلة عنها[١٥] . إن هـذا ورد أيضـاً لـدى الكثـير مـن الباحثين والمؤرخين الأوربيين ، وقد ثبـت في مصـدر تـاريخي للمـؤرخ البـابلي الشـهير «برعوشا» ، الذي عاش نحو ٢٥٠ ق.م يقول في كتاباته عن السومريين : « إن جيـلاً من الجبابرة يقودهم واحد منهم يسمى « عوان » أو « أعوانس » ، خرج من الخليج، وأدخل في البلاد فنون الزراعة وطرق المعادن والكتابة » . ثم يقول :

« قد ترك إلى بني الإنسان كل الأشياء التي تصلح أمور حياتهم ، ولم يخترع منذ ذلك الوقت شيء ما حتى الآن »[١٦] .

ولتـأكيد وحـدة الثقافـة والشـعب ، والنظـرات لـدى سـكان المنطقـة يستشـهد « مـالوان » بالهيـاكل الدينيـة الأولى المكتشـفة في المنطقـة فيقـول : « وفي بـراك علـى

الخابور في شمال سورية ، وعلى مسافة /٥٠٠/ ميل من أوروك ، اكتشف هيكل مبني على خطة الهياكل الجنوبية ، يحتوي على اشياء مشابهة لها وزخرفة بالفسيفساء المخروطية »[١٧] . وبعد ذلك في أزمنة الأسر القديمة كانت هياكل عشتار على الفرات في ماري ، وفي آشور على دجلة مجهزة بتماثيل من النموذج السومري ، تمثل رجالاً بألبسة سومرية(١٨) وهكذا يتضح أنه قام على النهرين العظيمين استمرار ثقافي منذ بدأ التاريخ ، كان الناس يتنقلون داخله بدون أن يسببوا اضطراباً في اساس المدينة[١٩] .

إن هذا الواقع الجغرافي والحضاري ، قد سهّل للسكان حركة الانتقال والتجوال من مكان لآخر ، بعد أن بدأت الظروف المناخية تتغير في بعض المناطق عبر سنين طويلة متباعدة . وفي الوقت ذاته ، فإن حركة الانتقال العربي على الأرض العربي استغرق مراحل زمنية واسعة متتابعة استطاع خلالها الشعب أن يبني حضارة ممتدة متواصلة بشهادة الآثار والمكتشفات المتوالية في يومنا هذا . مع الأخذ في الحسبان جميع أشكال ووسائل التزوير التي اتبعها الغرب في كتابة التاريخ والتنبيه إلى المقاصد التي تهدف إليها التعابير والتسميات الجيوسياسية التي ابتدعها لإخفاء الحقائق . فلم يعد خفياً اليوم أن معظم المؤرخين في الغرب ، ونزولاً عند رغبات الدوائر السياسية الاستعمارية والصهيونية ، عمدوا إلى إلغاء اسم « سورية » من التاريخ القديم ، وملأوا المساحة الممتدة ما بين الفرات والنيل بعشائر التوراة البدوية الرعوية المتخلفة ، طامسين بذلك وجود الشعب الحضاري الأصيل في المنطقة بوساطة سلسلة من «اليافطات» الجيوسياسية الاستعمارية الحديثة ، مثل « الشرق » و « الشرق الأدنى » و « الشرق الأوسط » و « آسيا » و « آسيا الصغرى » إلى ... وكل ذلك لإخفاء هويتها العربية ، وهذا ما يقوله « بيير روسي » : « إننا عندما نؤكد من خلال نظرة شاملة أن الشرق يتحدد من خلال ثقافة عربية في مناخ عربي ، فإننا لا نخترع شيئاً ، إننا لا نفعل سوى تجميع العوامل الجغرافية والتاريخية وإحكام ضبطها[٢٠] .

وهكذا .. فإن التأكيد على أن المشرق العربي القديم هو الأصل البشري والحضاري للعالم شرقاً وغرباً ، هو حقيقة تاريخية لم يعد يرفضها ، كما يؤكد أحد الباحثين المختصين ، سوى من يصعب عليه أن يكون أصله من المشرق العربي القديم مدفوعاً باعتبارات عنصرية لا تمت إلى جوهر البحث العلمي النزيه بصلة[٢١] .

اللغة والكتابة وعروبة السكان :

أما بالنسبة إلى اللغة وعروبة السكان في هذه المنطقة ، فقد أجمع المؤرخون اليوم على أن علم اللغات ، يعد من أصلح الدلائل لمعرفة الأصول السكانية والأعراق وعبر مراكز نشوء الحضارة ، تنقل اللغة الإشعاع الحضاري إلى أنحاء العالم ، فاللغة هي الأقدر على تحديد الهوية القومية ، على أن تتمكن اللغة المعنية من الاضطلاع بعملية التواصل التاريخي لهذا الشعب أو ذاك . إذ إن لغة جماعة ما تحمل معها الهواجس والأفكار والمعاناة ، وتحمل معها أيضاً الملامح النفسية والثقافية والحضارية ، وبالتالي تحدد الهوية القومية لهذه الجماعة ، مع الأخذ في الحسبان أن اللغة تنشأ مع الإنسان منذ بدء حياته في جماعةٍ وتتطور معه بينما الكتابة اختراع تمليه ضرورة التطور الاجتماعي في مرحلة لاحقةٍ ، قد تكون بعد عشرات الآلاف من السنين من عمر تطور اللغة المحكية بشكل علامات قد تتبدل وتتطور . ثم إن اللغة تعيش في لهجات قليلة أو كثيرة ، أساسية وفرعية ، وتبقى اللهجات ضمن حدود تسمياتها ، ولا يصح أن يطلق عليها اسم اللغة ، فهي جميعها مهما تعددت وتباينت تبقى منتمية إلى لغة واحدة هي اللغة الأم . وهذا هو حال اللغة العربية ، رغم كثرة ما تفرع عنها من لهجات . وفي هذا يقول « كريمر » : « الحقيقة التي أكدها الكثيرون غيره وهي أن الأكادية هي نفسها البابلية والآشورية »[٢٢] مثلاً ، إن كلمة « مر » تعني السيد باللهجتين السريانية والفينيقية ، ومؤنثها « مرت » تعني « السيدة » والكلمتان ما تزالان مستخدمتين إلى اليوم ، وبعد إضافة الصوتيات إلى « مرت » تصبح « مارية » التي تعني السيدة البيضاء[٢٣] وما تزال كلمة مار مستخدمة مع ألقاب الآباء المقدسين في المسيحية حتى الآن ، فيقال « مار الياس » و « مار يعقوب » أي السيد .

وكانت منطقة سكنى الأب « مار » ، وتسمية مدينة « ماري » في الشمال السوري وعمريت على الساحل تجسيداً لهذا الوجود ، ودعي أبناؤه وأحفاده فيما بعد بالآموريين أو العموريين ، وقد حكم منهم في عاصمة الدولة المركزية كثير من الملوك أهمهم « آمورابي » أي « حمورابي » الذي جعل بابل عاصمة الدولة المركزية ، وكثير من الملوك من بنيه وأحفاده الذين حكموا من بعده . وكما اتجه العرب السريان شرقاً فبات يذكر اليوم أنهم هم مؤسسو حضارة وادي السند ، كذلك اتجه الآموريون

غرباً ومن بينهم الفينيقيون عبر شطآن المتوسط وصولاً إلى الشواطئ الأمريكية ، فسمي البحر المتوسط باسمهم ، بحر آمورو . ومن المفيد ذكره بأن هؤلاء الفينيقيين كانوا : « عنصراً بارعاً ، أبدعوا في الحرب والسلم .. ولقد أثروا إلى الدرجة الأكثر قوة في الحضارات اللاحقة للعالم القديم الأصيل »(٢٤) .

كما يروي ديودور الصقلي : « أن الفينيقيين مارسوا التجارة لفترة طويلة قاموا بعدها ببناء مستوطناتهم العديدة في صقلية والجزر القريبة منها (افريقيا) وسردينيا وإيبريا (إسبانيا)»(٢٥) بحيث كانوا جزءاً من السوريين الذين انتشروا في كل صقع وقطر وحلّوا تحت كل سماء »(٢٦) وأطلقوا أسماءهم على القارات والجزر والمدن والجبال « فأوروبا » سميت باسم الأميرة الفينيقية بنت ملك صور ، و « ليبيا » التي كانت تطلق على افريقيا هي اسم جدتها لأبيها ، وهناك أمثلة عن أسمائهم وانتشارها في مناطق العالم المختلفة . وقد وضّح « بيير روسي » واقع اللغة العربية آنذاك والدور الحضاري الذي أدته بقوله : « نظراً لاستمرارية اللغة العربية دون انقطاع منذ أصولها النيليلة والرافدية حتى الوقت الحاضر ، فقد حملت في داخلها وبدون استثناء جميع صيغ التدين التي جبل بها مجتمعنا ، وجميع التأملات والفلسفات والجماليات والعلوم الخفية أو العامة »(٢٧) .

كما يؤكد هذا المستشرق المنصف أيضاً أنه « بالعربية كان يتكلم كاهن بعل ، وبها كذلك كان يتكلم مؤمن إيزيس ، أو موسى ، وبالعربية كان يتكلم بالطبع عيسى المسيح ولعلها بدهية أن نسجل هنا أن محمداً قد بشّر بالعربية ، وبها نشر رسالته ، وإن التوجه العام للثقافة العربية لم يكن يوماً منحرفاً عن ذلك أدنى انحراف »(٢٨) .

وإذا ما انتقلنا إلى مرحلة اختراع الكتابة بالأبجدية الحرفية ، لوجدنا العرب الأوائل هم أصحاب الفضل الأول في اختراعها ، فحققوا بذلك ثاني أهم ثورة في تاريخ التمدن البشري بعد الثورة الزراعية وبذلك تصبح الصورة جلية لا لبس فيها . لأن لغة هؤلاء السكان الذين ظلوا يتكلمون بها شفوياً آلاف السنين قبل اختراع الكتابة ، تتكشف الآن حقيقتها العربية الصميمة من خلال تصويرها بالكتابة الأبجدية الحرفية ، لأن هذه الأخيرة لا تترك أي لبس في الأمر ، إذ هي تصور أصوات الكلمة حرفاً حرفاً، وبالتالي فإن كلمة شمس مثلاً فيها ثلاث علامات لثلاث أصوات هي

الشين والميم والسين ، لن يبقى ثمة مجال لقراءتها نجم ، نور ، ضوء ، إلى آخره .. كذلك كان الأمر مع الكتابة التصويرية ، فانجلى كل غموض كان يكتنف حقيقة اللغة التي تكلم بها سكان الوطن العربي القديم . فالأبجدية العربية منذ وضعها أجدادنا الأقدمون هي : (**أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت**) ، اثنان وعشرون حرفاً ، واثنتان وعشرون علامة ، كان أعظم اختراع أبدعه شعب في تاريخ التمدن البشري[٢٩] وبذلك نجد مدى أهمية المنطقة العربية ، والدور الحضاري العظيم الذي لعبه العرب في نهوض حضارات العالم ، سواء حين قيام الثورة الزراعية الأولى في الألف الثاني عشر قبل الميلاد، أو حين اختراع الكتابة في الألف الرابعة قبل الميلاد .

المراحل التاريخية للحضارة العربية :

حينما بدأت الظروف المناخية في الجزيرة العربية تتغير وتتجه نحو التصحر ، أخذت أقوامها تتجه إلى مناطق أحسن حالاً ، كبلاد الشام وجنوبها ، وشمال العراق وشرقه أو غربه ، ومناطق عربية أخرى . وقد استغرق هذا الأنتقال مئات السنين بل آلاف السنين .وفي المراكز الجديدة ، التي أستقر فيها أقوام العرب ، أوجدت أهم حضارة في العالم .

وهنا لابد من الأخذ في الحسبان ، أن علم التاريخ الحديث ، والمادية التاريخية وقد أكدا على أن الشعوب لا توجد بشكل طفرات تُخلق من عدم ، وتقوم فجأة على فراغ ، وإنما تأتي نتيجة لعملية تاريخية طويلة ، تستغرق فيها أزماناً ومراحل متعاقبة ، وتستنفذ فيها أشكالاً اجتماعية ، وتطوي نظماً وأعرافاً ومعارف مما قد لا يمكن رصده إلا في خطوط سيره العريضة وصولاً إلى الشعب . ولذلك فإن الشعب الأكادي مثلاً الذي اكتشف الباحثون أن حضارته تعود إلى الألف الرابع قبل الميلاد ، فقد كان في أفضل التصورات المنسجمة مع التحليل العلمي والموضوعي للتاريخ ، حالة من حالات التوهج لواقع الشعب العربي الموجود أصلاً في تلك المنطقة منذ أقدم العصور .

كما أنه لابد من الانتباه إلى أنه من غير الممكن للجماعات البدوية الغازية المتنقلة من مكان لآخر أن تستغرق وتنتج حضارة عظيمة ، لأن عملية الحضارة عملية معقدة مثلها مثل كل الظواهر الاجتماعية الأخرى ، وهي أيضاً نتيجة لعملية تاريخية طويلة بعد الاستقرار ، ولا يمكن أن تتم في مثل تلك الصورة البسيطة والمنبسطة[٣٠] .

إذن من أين استمدت المحطات الحضارية العربية أهميتها ؟

تعود أهمية المراكز الحضارية العربية إلى الأهمية الاقتصادية لخط القوافل التجاري الدولي، الذي كان يخترقها من شبه جزيرة العرب من الجنوب إلى الشمال ، إذ يصعد هذا الخط من عدن جنوباً ، ثم يمر في منطقة « خميس مشيط » ويصعد موازياً لوادي « بيشه » إلى سفوح منطقة « غامد » و « زهران » ، وهناك جنوب غرب « العقيق » يتفرع منه فرع مع وادي الثرات ، ليواكب وادي الدواسر إلى منطقة « مكة » و « تيما » و « بصرى الشام » ، « فدمشق » حيث يذهب إلى «تدمر» ومنها إلى « أور » و « بابل » و « آشور » ثم يتابع طريقه مع خط الحرير الذاهب إلى الصين ، ومن دمشق يصعد شمالاً إلى إيبلا حلب ، الأناضول ثم إلى بلاد اليونان ، وكان القسم الجنوبي منه يحمل أغلى سلع العصور القديمة وأنفسها مما تنتجه بلاد العرب وأفريقيا والهند . فمن اللبان والمر ، والبخور التي كانت تباع بوزنها ذهباً ، إلى الكحل والعطور من بلاد العرب ، إلى الأحجار الكريمة والياقوت واللؤلؤ والمرجان من البحر الأحمر وبحر الخليج وبحر العذب في الداخل ، إلى العاج والأبنوس وجلود الأسود والفهود والنمور من أفريقيا إلى التوابل والحناء من الهند إلى الذهب نفسه الذي كان يستخرج بكميات وفيرة من مناجمه الكبيرة والسهلة في مهد الذهب ، ومواقع أخرى كثيرة في شبه الجزيرة العربية .

ونظراً لتلك الأهمية الاقتصادية ، فقد كان ذلك الخط التجاري عرضة لهجمات البدو وسطوهم على موارده ، مما جعل الدولتين الأهم آنذاك : الدولة العربية البابلية السورية التي تأسست في عهد سرجون وعاصمتها « آجادا » ثم بابل والممتدة بحدودها من البحر الأسود شمالاً إلى بحر العرب جنوباً . وكذلك الدولة العربية في وادي النيل – التي لم تُسَمَّ مصر إلا في زمن عربي متأخر من ذلك التاريخ – . إن هذا الواقع جعل كل مدينة كبرى تستحدث محطة لها على ذلك الخط ، وتحمل في الغالب اسمها ، فقد كان لبابل محطة تدعى بابل ولآشور محطة تدعى آشور ، ولنينوى محطة تدعى نينوى . وهكذا . أما دولة وادي النيل ، فقد كانت لها محطة تدعى « مصرياً » وملكها يسمى فرعوناً ، كما كان له وكلاء من العماليق ، ومن ملوك العشائر الآرامية

أيضاً وكان السكان يطلقون على سكان البرية الممتدة من شرق السراة اسم بني المشرق، وعلى القاطنين غربها بني الغرب أو بني البحر .

ومما لابد من الإشارة إليه أن دولة وادي النيل لم يطلق عليها اسم « مصر »ولم يطلق على حاكمها لقب « فرعون » في كل مراحل تاريخها القديم ، بل ملك الأرضين ، ملك الوجهين ، ملك الوادي ، وفي مرحلة متأخرة ، وحينما غلب على سكانها طابع الفرع القبطي دعيت باسمهم « هـ قبطوا » – هـ أداة التعريف في العربية القديمة – وتعني القبط . وهذه التسمية هي التي انتقلت عبر الفينيقيين إلى بلاد اليونان وإيطاليا ، ثم إلى بقية أوربا والعالم ، وصارت EGYPTO ، وفي رسالة الرسول العربي محمد إلى المقوقس، لم ترد كلمة مصر بل كان الخطاب : « من محمد عبد الله ورسوله إلى المقوقس عظيم القبط .. »والقبط فرع عربي من فروع حام بن نوح .

ونضيف أيضاً لمزيد من الإيضاح والإثبات ، أن مصر التوراتية أو عشيرة المصريين هي بالكلدانية « مصر ي » وبلهجة الكنعانيين في جبل غامد « مصريم »وتعني المصريين ، أو عشيرة المصريين ، وهي تقع على تل أو ربوة فيها نبعة ماء ويجري فيها واد سيلي ينضب في الصيف ، وينحدر إلى الغرب باتجاه البحر الأحمر ، ويدعى وادي مصريم أو وادي شيحور ، وهناك عشرات المواضع في التوراة تؤكد أن مصر المقصودة إنما هي قرية أو بلدة أو عشيرة المصريين من أبناء حام(٣١) . ونضيف أيضاً قصة إرسال يعقوب لبنيه من أرض كنعان إلى مصر لشراء بعض القوت ، فذهبوا على حميرهم سبع مرات ، بين ذهاب وإياب من أجل ذلك القوت لأن أخاهم يوسف كان قائماً على خزائن فرعون يبيع الحبوب ، ولقد طلب منهم أن يعودوا إليه بأخيه الصغير دون أن يعرِّفهم على نفسه ، وعادوا إلى أبيهم بهذا الطلب ، وجادلهم أبوهم يعقوب بهذا ، فقال يهوذا لأبيه : « أنا أضمنه من يدي تطلبه .. إنه لولا أنّا تلبثنا لكنا الآن قد رجعنا مرتين»(٣٢) وفي هذا وحده خير دليل على أن المصريين والكنعانيين عشيرتان متجاورتان مثل قريتين أو مضربين للخيام ، وهي ليست مصر وادي النيل على الإطلاق ، أما فرعون محطه « مصري » زمن إبراهيم ، فكما أورد الطبري في تاريخه « ثم مضوا إلى مصر فوجدوا بها فرعوناً من فراعنتها هو سنان بن علوان بن عبيد بن عويج بن عملاق بن لاوذ بن سام بن نوح » أما فرعونها زمن يوسف فبقول

الطبري : « واسمه الريان بن الوليد بن ثروان بن أراشه بن قاران بن عمر بن عملاق ابن لاوذ بن سام بن نوح ، وإن هذا الملك آمن ثم مات » .

والريان بن الوليد هذا هو الجد الرابع للسيدة آسية بنت مزاحم أمرأة فرعون موسى ، وكانت هي موجودة ، وكان هو مشركاً وهي التي حملت إليها السيدة مريم عيسى الطفل إلى مصر ليلاً ، هرباً من وكيل المحطة « هيرودوس » يقول الطبري : « واحتملته مريم على ذلك الحمار ومعها يوسف ووردا أرض مصر » فهي الربوة التي قال الله تعالى : « آويناهما إلى ربوة ذات قرار ومعين »[٣٣] .

أما جوف شبه جزيرة العرب ، فكان أهم ما يربطه بالخارطة السياسية هو خط القوافل التجاري الصاعد من بحر العرب جنوباً ، مروراً بشرق السراه ، صعودا إلى الشمال ، وقد توزعت من حواليه المحطات والمراكز الأمنية والتجارية التابعة للدولتين ولأهم المدن الكبرى فيها . يقوم عليها وكلاء للملك يدعون إما فراعين أو جباة ، أو وكلاء ، يجري تنصيبهم من بين أكثر مشايخ القبائل وزعماء العشائر البدوية أو شبه المستقرة نفوذاً وأشدهم بأساً في منطقة الخط التجاري أو « عريبي » التي اصابها التصحر دعيت ببلاد العرب .

وكانت منطقة الربع الخالي في معظمها ، ما تزال مغطاة بالبحر العذب الذي كان يفصله عن بحر الخليج برزخ بري يمتد من جنوب البصرة إلى خليج عمان هو مجمع البحرين وقد ذكره القرآن الكريم في عدة مواضع : « وهو الذي مرج البحرين هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج وجعل بينهما برزخاً وحجراً محجوراً »[٣٤] .

أما الفروع السكانية العربية التي تتحرك في تلك المنطقة من البدو وأنصاف المستقرين فهي : بقايا الآراميين ، بعض العشائر من ابناء حام ، يقول الطبري في تاريخه: « وأما حام بن نوح ، فولد له كوش ومصرابيم وقوط وكنعان ، فمن ولد كوش نمرود المتجبر ، الذي كان ببابل ، وهو نمورد بن كوش بن حام »[٣٥] . ثم عشائر من بني لاوذ بن سام . يقول الطبري : « وولد للاوذ بن سام طسم وجديس ، وكان منزلهما اليمامة ، وولد للاوذ أيضاً عمليق بن لاوذ ، وكان منزله الحرم وأكناف مكة ، فمنهم كانت العماليق ، ومن العماليق الفراعنة بمصر »[٣٦] وعشائر كنعان بن

حام بن نوح في المنطقة ، هم كما تعددهم التـوراة : «وولـد كنعـان صيـدون بكـره ، وحثا ، واليبوسي ، والأموري ، والجرجاشي ، والحوي ، والعرقيّ ، والسيني والعرادي، والصمادي ، والحمتي » ... « أما مصريم فولد فتروسـيم ، وكسـلوحيم الذيـن خـرج منهم فلشتيم وكفتوريم » وهكذا تبين كيف أن الحثيين – في مدونـات التـوراة – هـم عشيرة عربية كنعانية حامية عند أعـالي وادي الـثرات ، جعلـوا في الـتزوير اليـوم شـعباً هندوأوربياً في أعالي الفرات ، شمالي سورية . أما فلشتيم التي صارت تـترجم إلى كلمـة « الفلسطينيين » فهم عشيرة من العـرب المصريـين سـكان بلـدة « مصـر » في المنطقـة نفسها ، وقد صاروا في التزوير شعوباً هندو أوربية غير معروفـة الأصـل ضربـت دولـة الحثيين بدلاً من عشيرة الحثيين وبلاد وادي النيل بدلاً من بلـدة مصـر ، وسـكنوا أرض كنعان التي صارت في جنوب سورية بعد التزوير .

وقد اشارت مدونات التـوراة في الفلسـطينيين في أكـثرمن موضـع منـذ القرنـين الرابع عشر أو الخامس عشر قبل الميلاد ، أي منذ زمن إبراهيم واسحق . (علماً أنهـم أرجعوا زمن إبراهيم إلى القرن العشرين أو التاسع عشر قبل الميلاد أيضـاً[٣٧] لقـد كـان تعامل اسحق المباشر مع « أبيمالك » ملك الفلسطينيين في جرار فلنقـرأ : « وكـان في الأرض جوع غير الجوع الأول الذي كان في أيام إبراهيم فذهـب اسحق إلى أبيمـالك ملك الفلسطينيين إلى جرار . وظهر لـه الـرب وقـال : لا تـنزل إلى مصـر »[٣٨] . و « سأله أهل المكان عن امرأته ، فقال هي أختي ، لأنه خـاف أن يقـول امرأتـي لعـل أهـل المكان يقتلونني من أجل « رفقة » لأنها كانت حسـنة المنظـر ، وحـدث إذ طـالت لـه الأيام هناك ، أن أبيمالك ملـك الفلسـطينيين أشـرف مـن الكـوة ونظـر ، وإذا اسـحق يلاعب « رفقة » امرأته ، فدعا ابيمالك اسحق وقال إنما هـي امرأتـك ، فكيـف قلـت هي أختي، فقال له اسحق لأنني قلت لعلي أمـوت بسـببها ، فقـال أبيمـالك : مـا هـذا الذي صنعت بنا ، لولا قليل لأضجع أحد الشـعب مـع امرأتـك فجلبـت علينـا ذنبـاً ، فأوصى ابيمالك جميع الشعب قائلاً لا يمس هذا الرجل وامرأتـه ، موتـاً يمـوت ، وزرع اسحق في تلك الأرض فأصاب في تلك السنة مئة ضعف وباركه الرب فتعـاظم الرجـل ، وكان يتزايد في التعاظم حتى صار عظيماً جداً فكان له مواش من الغنم ومـواش مـن البقر وعبيد كثيرون . فحسده الفلسطينييون وجميع الآبار التي حفرها عبيد أبيه في أيـام

ابراهيم أبيه طمَّها الفلسطينيون وملأوها تراباً ، وقال أبيمالك لاسحق اذهب من عندنا لأنك صرت أقوى منا جداً . فمضى اسحق من هناك ونزل في وادي جرار وأقام هناك فعاد اسحق ونبش آبار الماء التي حفروها في أيام ابراهيم وطمَّها الفلسطينيون بعد موت أبيه»(٣٩) .

يتضح من النص كيف أن الفلسطينيين هم من العرب الكنعانيين سكان المنطقة الذين عاش بينهم ابراهيم وأولاده ، لكن نقل الأسماء من منطقة زهران إلى جنوب سورية المتوسطية ، فكيف يعقل أن يغزو الفلسطينيون سورية ويحتلون ساحلها الجنوبي وتسمى باسمهم في القرن الثاني عشر قبل الميلاد ، بينما هم موجودون في المكان نفسه وحسب مدونات التوراة منذ عهد اسحق ؟ ثم كيف يجتاح ويدمر الفلسطينيون مثل تلك « الإمبراطوريات » ؟ بينما اسحق مع عدد من رعاة مواشيه وكاد يصير أكثر منهم وأقوى .

ويقول العالم الألماني « وينكلر » حول مواقع تلك العشائر ما يلي : « إن أرض كوش تقابل مصرياً التي هي في القسم الشمالي من جزيرة العرب ، وعلى هذافإن ما ذكر عن « كوش » و « مصر » في التوراة لا يقصد به الحبشة ووادي النيل ، بل «يقصد مكانان في شبه جزيرة العرب » . ويقول الدكتور جواد علي في كتابه « مفصل تاريخ العرب قبل الإسلام » : وقد جاء وينكلر على ذلك بأمثلة من العهد العتيق ذكر أن من الصعب أن يكون المراد بها « مصر » و « الحبشة » ، وقد ألف وينكلر رسالة بعنوان « مصر وملوحا ومعين » بيَّن رأيه في أن مصر المذكورة في التوراة هي في بلاد العرب لا في أفريقيا »(٤٠) .

إذن هذا هو الشعب العربي بكل تنقلاته وحضارته التي أقامها فوق أرضه العربية، فمن أين التصقت تسمية الشعوب السامية بهم ؟ .. وما هية حقيقة السامية والساميين ؟ ..

لقد ظهرت تسمية السامية لأول مرة على يد اللاهوتي اليهودي النمساوي «شلوتزر» في النصف الثاني من القرن الثامن عشر – وهي مرحلة مهمة لنشاط الحركة الصهيونية – وكان هدفه إضفاء نوع من القدسية على ما دعاه آنذاك بـ « لغة الكتاب

المقدس » مفترضاً أن ثمة ما يدعى بـ « اللغة العبرية » نزل بها كتاب التوراة ، وذلك بعد أن لمس إقبال كثير من العلماء والباحثين اللغويين على دراسة اللغات الشرقية القديمة ، ثم ما لبث أن أعلن فكرته : « من البحر المتوسط إلى الفرات ، ومن أرض الرافدين إلى بلاد العرب جنوباً ، سادت لغة واحدة »(٤١) . ولهذا كان السوريون والبابليون والعبريون شعباً واحداً ، وكان الفينيقيون « الحاميون » أيضاً يتكلمون هذه اللغة ، أي اللغة « السامية » . ثم ما إن بدأ القرن التاسع عشر حتى استغل اللاهوتيون اليهود الصهاينة هذه الأكذوبة ونشروها وأخذوا على عاتقهم كتابة تاريخ الشرق العربي والإسلامي ، بصورة يبرزون فيها ما دعوه بالعبريين واليهود ، ويسفهون العرب وتاريخهم ومحمداً والقرآن الكريم ، وكان من أبرزهم جميعاً المستشرقون الألمان « اليهود الصهاينة » ابراهام ججر ، وجوزيف ديرنبورغ ، والويس سبرنجر ، والمستشرق الروسي اليهودي دانيال شولسون وغيرهم(٤٢) .

وبعد الحرب العالمية الأولى ، أقامت الدول الاستعمارية منظمات ومؤسسات استشراقية ، كان هاجسها تشويه تاريخ الشعب العربي وتقزيم حضارته . وأحدث التزوير الفادح في تفسير أحداث التوراة وفي جغرافيتها ، وبالمقابل وضعت نفسها في خدمة تلك الدول من أجل حصة استعمارية ما ، وتحول فجأة التاريخ العربي بكل زخمه الحضاري الإنساني العالمي ، إلى تاريخ لدولةٍ عبريةٍ مزعومة في جنوب سورية ، وامبراطوريات هندو أوربية مزعومة في شمالها وإلى فلسطينيين أنكروا عروبتهم وزعموا أنهم من شعوب البحر الغربيين عن المنطقة ، وإلى عشائر عربية آرامية تتصارع من أجل بئر ماء ، ومجموعة من الماشية تملأ الساحة من شمال سورية إلى جنوبها .

كما اخترعت في المنطقة الشرقية تسمية جغرافية توراتية هي «بلاد ما بين النهرين» أو « بلاد الرافدين » هذه التسمية التي لم يعثر لها على أي وجودٍ في الآثار ، ثم جمعت هذه الأجزاء كلها في تسمية واحدة هي « الساميون » ، وجعلت « الدولة العبرية » المزعومة أهم دولة في المنطقة ، ما بين الفرات والنيل ، ثم جرى تعميم هذا التارخ الكاذب على جميع المعاهد والجامعات في الدول الاستعمارية ونشطت الحركة الصهيونية من أجل ترسيخه وتثبيته ، ومن أجل ذلك كلفت المدعو «اليعازر بن يهوه» باختراع ما دعي بـ « اللغة العبرية » من العربية القديمة لتكون لغة « رسمية » لليهود

الصهاينة ، الذين سيتم تهجيرهم إلى « الأرض الموعودة » من جهة ، ولتكون لغة العلماء والآثاريين ، وكل المستكشفين في الأرض العربية التي تعج بالآثار من جهة أخرى .

إن هذه اللوحة هي عينها التي تدرس في كل الجامعات الغربية ومعاهدها ، وهي وبكل أسف ما ينقله أبناء الأمة العربية ليدرسوه للأبناء والأحفاد في الجامعات والمدارس في الوطن العربي حتى اليوم . وفي هذا يقول الباحث الفرنسي المعروف « بيير روسي » : « فبأي غفلة لا تغتفر تقدمت مدرستنا العلمية في ميدان ليس فيه شيء من الثبوت والصحة .. إنه من المتعارف عليه أن الجامعة جسم يحمي أعضاءه المؤمنين به من جهة ، ويقسو على معارضيه من جهة ثانية ، ولذلك سكت النقاد عندما لم يسكتهم أحد قسراً »[٤٣] .

إن كثيراً من المعلمين والمفسرين ، قد فضلوا وهم الخائفون من مضايقة الأساتذة الذين تتلمذوا عليهم أن لا يأخذوا دورهم ، دائنين بذلك أنفسهم وموزعين نعيم تعليم لم يكونوا مؤمنين به أبداً ، ومخلدين وهماً لم يكن من خلقهم .. ومخطئين على الرغم منهم ، وليس أقل من ذلك صحةً كون العرب أنفسهم وهم المعتقدون بنجاحهم العالمي في الأخذ بيد الغرب ، قد وافقوا على التعريف بأنفسهم من قبل مراقبين أجانب، لقد صدقوا بسهولةٍ وعن طواعيةٍ الأحكام الجسورة المتهوِّرة لمستشرقينا .. إن الضلالات التي يقودنا إليها السكوت أخطر من تلك التي يقودنا إليها الجهل .. إننا باختصار في جهل علمي متفقٌ عليه »[٤٤] .

أما حقيقة التسمية ، فتعود إلى أن سام هو ابن نوح الذي لم يبتدع لغة ، و لم يتكلم لغة غير لغة أبيه وأمه العربية ، و لم يخرج خارج بني قومه العرب الذين يملؤون الساحة العربية منذ آلاف السنين قبله ، وما ينطبق عليه ينطبق على أبنائه وأجداده ، وإن جميع مصادر التاريخ العربي تؤكد أن أبناء آرام جميعاً ومنهم عشيرة ابراهيم وذريته من بعده ، هم جميعاً في شبه جزيرة العرب ، إن سام هو أخو يافث وحام ، فكيف يصح أن يقتطع سام من بيت أبيه ومن بين أخوته عرقياً ولغوياً ؟.. إذا كان الأمر كذلك ، ومن أجل احترام التراث التوراتي – على حد تعبير بيير روسي – فإنه ينبغي

أن نقول : « اليافثيون » وليس « الآريون » لأن « يافث » من أبناء نوح الثلاثة ، هو الذي نسل اليونانيين والأناضوليين وأقاربنا الأوروبيين »[٤٥] .

وبهذه المناسبة نقول أيضاً : لقدتكشف أخيراً أن ما دعي باللغة الإغريقية القديمة، لغة الحضارة في بلاد اليونان ، وباللغة الاتروسكيه ، لغة حضارة إيطاليا القديمة، إنما هي العربية القديمة »[٤٦] .

إن كل ما سبق يؤكد لنا أن كل ما يكتشف في الأرض العربية من آثار هي آثار عربية لا ذكر فيها لسام وللساميين ، وتعود في معظمها إلى آلاف السنين قبل أن يولد سام ، فكيف يستقيم الأمر مع مزوري التاريخ في الشرق والغرب بإلصاق هذه التسمية البدعة « سامية » بتلك الأقوام وبلغتها العربية القديمة الواحدة ؟ .. وبهذا نجد أن سام وكل بنيه وأحفاده ، إنما هو فرع من العروبة ، كان مسكنه في جوف شبه جزيرة العرب ، إنه جزء من كل ، فكما أن قريش هي فرع من العروبة وليست كلها ، فإن الساميين أحد فروع العروبة الضاربة جذورها عميقاً في الأرض والتاريخ ، وليسوا كلها .

أصل التسمية العبرانية ومكان العبور :

يقول جورج بوست في مصنفه « قاموس الكتاب المقدس »[*] : « إن لقب إبرام بالعبراني لم يقصد به الإسرائيلي ، وإنما تفسيره بأبرام النازح أو المهاجر » والعبراني هنا صفة مؤقتة أو طارئة ، وليست عرقاً أو جنساً أو انتماءً ، وتدل التحريات على أن « الهابيرو HABIRO » تمكنوا من احتلال مدينة أريحا قبل عصر موسى بنحو قرنين من الزمن »[٤٧] .

---

[*] من المفيد أن نشير إلى أن هذا التفسير قد حذف من الطبعة الجديدة لقاموس الكتاب المقدس لعام ١٩٧١ بل حذفت منه جميع الدراسات العلمية التي قام بها العلاّمة جورج بوست ووضع مكانها خلافاً لما جاء في المقدمة ، ما يؤكد ربط اليهود بعصر إبراهيم انسجاماً مع ما تبذله الحركة الصهيونية لجعل ابراهيم أباً لكل اليهود . ويلاحظ أن هذا القاموس بطبعته الجديدة يدعم النظرية الصهيونية الحديثة التي تعتبر جميع الأسماء الواردة في التوراة من أسماء أشخاص وأماكن عبرية أي يهودية .

فـ « الهابيرو » هنا جماعة من الناس لا يعرف لهم جنس أو انتماء ، وقـد احتلـوا بلدة أريحا وحدها ، مما يجعل صفة التمرد أو الانتفاضة تغلب على حركتهـم ، أي أنهـا حركة في المكان الواحد ، إذ إنه لم يذكر أنهـم وفـدوا مـن أي مكـان آخـر . ويعلـق « فرويد » على مسألة « العبيرو » بقوله : « ونحن نعرف أخبار هـؤلاء المحـاربين مـن الرسائل المكتشفة عام ١٨٨٧ في سجلات مدينة العمارنة المتهدمة فهي تسميهم باسـم « عابيرو » ، وقد أطلق هذا الاسم فيما بعد – لسنا ندري كيف – على الغزاة الجـدد اليهود ، « العبرانيين » ، الذين مـا كـان في مستطاع رسـائل العمارنـة أن تذكرهـم ، لأنهم جاؤوا في زمن لاحق »[٤٨] فـ « العابيرو » عند فرويد إذن جماعـة مـن المحـاربين دون تحديد جنس لهم ، وفي رسائل تل العمارنة هم أقدم مـن العـبرانيين الذيـن ألصقـوا بإبراهيم .

وكانت هذه الكلمة (عبري أو عبراني) تطلق في نحو الألف الثانية قبـل الميـلاد وفيما قبل ذلك على طائفة كبيرة من القبائل العربية في شمال جزيـرة العـرب وفي باديـة الشام ، وكانت لغة هؤلاء العبرين آنذاك لغة أهـل فلسـطين الكنعانيـة ولغـة كثـير مـن القبائل في طور سيناء ، وفي شرقي الأردن ، ومنهم العمالقـة والمديـانيون وغـيرهم مـن الأقوام العربية في المنطقة ، حتى صارت كلمة « عبري » مرادفـة لابـن الصحـراء ، أو ابن البادية بوجه عام[٤٩] ، فالعبرانيون هنا مجموعة قبـائل عربيـة بدويـة . ثـم أصبحـت كلمة « عبري » تشمل جميع الآراميين ، وكلهم عرب نزحوا من موطنهم الأصلـي في شبه جزيرة العرب قبل أن يكون لليهود وجـود »[٥٠] . فيكـون العـبريون هـم العـرب الآراميون .

ويوضح « درايفر » أستاذ اللغة العبريـة في جامعـة أكسـفورد ، في مقالـة لـه في دائرة المعارف البريطانيـة ، حـول أصـل كلمـة « عـبري » كيـف أن التـوراة ، حينمـا تحدثت عن لغة جماعة موسى ، لم تقل « لغة العبرانيين » بـل دعتهـا « شـفة كنعـان » أي لسان كنعـان ، ثـم « يهوديـت » بعـد أن اقتبسـوها وأخـذوا يتكلمـون بهـا ، ثـم « لسون حقوديس » أي اللسان المقدس في وقت لاحق ، إذ وجـد هـؤلاء الحاخـامون اليهود أن أفضل طريقة يمكـن اتباعهـا لربـط تـاريخهم بـأقدم العصـور ، واعتبـار عصـر اليهود متصلاً بأقدم الأزمنة هو استعمال مصطلح « عـبري » أو « عبـيرو » للدلالـة

على اليهود بوجه عام . وبذلك يكون تاريخ فلسطين ، تاريخاً واحداً متصلاً ومرتبطاً منذ اقدم العصور بالشعب اليهودي[٥١] .

ويؤكد « كروهمان » في بحثه عن أصل العرب ، مدى التصاق معنى العبرانيين بأصول الشعب في المنطقة بقوله : « ومن المؤكد أن العنصر العربي البدوي في شبه جزيرة العرب وهو على الأرجح مصطلح مرادف لتسمية « آرام » و « عبيرو » و « جنيرو » وجد في الأصل في المنطقة التي تمتد بين سورية وبلاد ما بين النهرين ، والتي تعد أقدم مركز للساميين »[٥٢] .

كما أكد الدكتور أحمد سوسه في كتابه « مفصل العرب واليهود في التاريخ » التسميات نفسها ومعانيها بقوله : « لقد ورد ذكر جماعات أخرى مع « الأخلامو » سميت بـ « الجنيرو » أو « الهبيرو » أو « العبيرو » وهي كلمة كانت تطلق على القبائل العربية الرحل التي كانت تجوب الجزء الشمالي من الجزيرة العربية أيضاً . وقد انضمت إلى القبائل الآرامية ، وصارت هذه الكلمة بعد أن صحفت إلى « عبري » و « عبراني » تطلق على أتباع موسى بعد ظهورهم ، باعتبارهم من القبائل الرحل ، لأنهم لم يكونوا قد وجدوا بعد ، عندما كانت هذه الكلمة تستعمل لتعني البدو الرحل، أو المهاجرين ، أو العابرين »[٥٣] .

يتضح من خلال هذا القول كيف أن بعض السمات المشتركة بين « الخابيرو » و « العبيرو » و « الأخلامو » جعلت الباحثين والمؤرخين لا يعرفون كيف يميزون فيما بينهم ، فهم جميعاً من العرب الآراميين ، ويتحركون في منطقة واحدة من الجزيرة العربية . إن وضوح منطقة تحركهم في شبه جزيرة العرب أسقطت كل التفسيرات الجغرافية التوراتية المزورة حول ما دعي بـ « ما بين النهرين » أو « بلاد الرافدين » التي أخذت تعني دجلة والفرات بعدما حدث من أخطاء عفوية أو مقصودة في ترجمة مواقع التوراة .

حقيقة بني إسرائيل واليهود وموسى وأتباعه :

عملت الحركة الصهيونية من خلال ايديولوجيتها ، على ربط يهود العالم أجمع بمن دعوا بالعبرانيين ، وبني إسرائيل في التاريخ القديم ، جاعلة منهم جميعاً كلاً واحداً

سواء أكان عبرانياً أم إسرائيلياً أم يهودياً أم موسوياً ، وقد تمكنت بفعل جهود دؤوبة محمومة ومستمرة من أن تجعل هذا الخلط الشائن المنافي للحقيقة وللتاريخ هو الشائع لدى كثير من الباحثين ، كما جعلته يترسخ في أذهان الكثير من الأوساط العربية والأجنبية على حد سواء بفعل قوة دعايتها وإعلامها وما توافر لديها من دعم استعماري مادي ومعنوي ، كما ساهم الكثير من المستشرقين عن قصد أو دون قصد في هذا الخلط التاريخي ، وكذلك ساهم بعض الكتّاب والباحثين من العرب ، الذين نقلوا عن المستشرقين جلّ ما زوّروه ، دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة التدقيق والتحقيق فيما يطرح من معلومات عن تاريخنا العربي ، الحافل بالحقائق والإثباتات ، والتي في مقدمتها:

إن إبراهيم وجميع بنيه من العرب ، البدو والرعاة ، وقد ظلت الخيام مساكنهم إلى ما بعد زمن سليمان بن داوود ، كما تؤكد التوراة(٥٤) كما كانت جميع أسماء المواضع المقترنة بهؤلاء إنما هي أسماء لأشخاص أو أسر رعوية صغيرة أو لمضارب خيام، وهنا كان لابد من الانتباه لعدم الخلط بين أسماء هذه العشائر البدوية التوراتية الصغيرة والأسماء الكبيرة في خارطة الجغرافية العربية والتاريخ العربي مثلاً « آشور » في التوراة هو آشور بن ددان بن يقشان بن ابراهيم من زوجته قطوره ، وإن آشوريم هي العشيرة، وليس المقصود بها الآشوريين سادة الدولة السورية في العاصمة آشور على الدجلة . وإن « شبأ » كما رأينا هو شبأ بن يقشان بن ابراهيم من زوجته قطوره وليس المقصود بها دولة سبأ في اليمن ، وهكذا ...

كذلك إن مساكن هؤلاء الأبناء ، تعني أماكن رعيهم ، ومضارب خيامهم فحينما تؤكد التوراة أن مسكن « اسحق » « عند بئر الحي الرائي » يصعب تحديد هذا الموضع الصغير جداً على الخارطة الجغرافية ، وكذلك إن التأكيد بأن عشيرة اسماعيل تقيم قبالة جميع إخوته من « حويله » إلى « شور » يكشف لنا أن حويله وشور ليسا إلا موضعين للرعي متقاربين ، يصعب تحديدهما ، كما يصعب تحديد موقع ذلك البئر . كذلك تعبيراً « أرض بني المشرق » فكثيراً ما يتكرر في التوراة ويقصد به دائماً مركز عشيرة ابراهيم في حران على وادي الفرات « الثرات » في آرام النهرين في برية العرب . وهذا ما تؤكده التوراة بالقول : « ثم رفع يعقوب رجليه

ومضى إلى أرض بني المشرق ونظر فإذا بئر في الصحراء وثلاثة قطعان من الغنم رابضة عندها »[55] . وتؤكد التوراة في رواية أخرى أن اسحق قد مضى سيراً على قدميه ، ووصل في يوم واحد . فبذلك يمكننا تصور الجغرافيا التوراتية لهذه المواضع كما هي في التزوير الصهيوني السائد اليوم ، ولنخضعها لمنطق العقل والمعرفة الجغرافية : اسحق في أرض كنعان ، أي في فلسطين ، كما هي في التزوير الصهيوني ، يذهب سيراً على قدميه من بئر سبع إلى حران[56] التي هي في اقصى الشمال السوري على وادي الفرات .. وكيف وهو يتجه شرقاً إلى أرض بني المشرق وكيف والمسافة لا تستغرق منه سيراً على الأقدام أكثر من يوم واحد ، ثم كيف والحديث واضح عن بيئة صحراوية رعوية.

كذلك فإن قصة يوسف أحد أبناء اسحق - بني إسرائيل - كما وردت في التوراة وفي القرآن الكريم تشير إشارة واضحة إلى أن المنطقة التي يتنقلون فيها ، ما بين أرض كنعان وأرض مصر - مصريم - هي منطقة واحدة لمضربين متجاورين وأكبر دليل على ذلك قول يوسف لفرعون في وصية أبيه يعقوب حين مات : « إن أبي قد استحلفني وقال لي ها أنا مائت فادفني في قبري الذي حفرته في أرض كنعان .. والآن أصعد وأدفن أبي وأرجع ، وصعد معه جميع عبيد فرعون ، شيوخ بيته ، وجميع شيوخ أرض مصر ، وجميع آل يوسف وأخوته وآل بيته وتركوا أطفالهم وغنمهم وبقرهم ترعى في أرض جاسان ... وجاؤوا إلى بيدر أكاد الذي في عبر الأردن .. وأقاموا هناك نوحاً عظيماً وصنع به بنوه كما أوصاهم فحملوه إلى أرض كنعان ودفنوه في مغارة « حقل المكفيلة » التي اشتراها ابراهيم مع الحقل ملك قبر من عفرون الحثي حذاء ممرا ثم رجع يوسف بعد أن دفن أباه إلى مصر هو وإخوته وسائر من معه لدفن أبيه[57] .

ويلاحظ أيضاً أن التوراة ، كما القرآن ، قد ميزت بين العبرانيين وبني إسرائيل ولم يكن ثمة ما يجمع ابراهيم بغيره من الناس الذين يعبرون أفراداً أو جماعات قبله أو بعده ، ولم يتزعم أحداً غير أهل بيته ، وبالتحديد امرأته ساره وابن أخيه لوط ، فسقط بالتالي ما يدعى اليوم بـ « الشعب العبراني » وبـ « اللغة العبرانية » من منطق التاريخ ، بخاصة أن أولئك الذين يعبرون هم أشتات وأفراد من قبائل وعشائر عربية متفرقة ، كانوا يتكلمون العربية بلهجتها الآرامية الشرقية ، قبل العبور .

أما تسمية بني اسرائيل ، فليس لها أي مضمون ديني في التاريخ العربي القديم ، بل هي تسمية نسبية خالصة يقصد بها أولاد يعقوب ، ورغم هذه الحقائق الواضحة فإن اليهودية حاولت منذ نشأتها كدين أن تربط نشأتها بإبراهيم واسحق ويعقوب وبنيه ، وسقطت كل محاولاتها المناخية للحقيقة والمنطق والتاريخ ثم جاءت الحركة الصهيونية في التاريخ الحديث لتجعل كل من ينتمي للدين اليهودي من شتى الأعراق والأجناس في العالم ينتمون نسبياً إلى بني يعقوب فكان ذلك أكبر بدعةٍ في التاريخ يشهدها إنسان هذا العصر .

إن القرآن الكريم أول من نبه إلى وجوب التمييز بين ابراهيم وبنيه من جهة وبين اليهود من جهة ثانية ، فقد جاء في سورة آل عمران : « ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً ، وما كان من المشركين إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه، وهذا النبي والذين آمنوا وا لله ولي المؤمنين ودّت طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم وما يضلون إلا أنفسهم وما يشعرون وإن منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند ا لله ، وما هو من عند ا لله ويقولون على ا لله الكذب وهم يعلمون .. قل آمنا با لله وما أنزل علينا وما أنزل على إبراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى والنبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون » .

إن القرآن الكريم يميز في هذه الآيات بكل وضوح ما بين إبراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والأسباط وموسى وعيسى من جهة وبين اليهود الذين وضعوا كتاباً غير توراة موسى و لم يؤمنوا حتى بما جاء به موسى من جهة أخرى . وهو في الوقت نفسه الذي يمجد فيه يعقوب الذي هو اسرائيل وبنوه ، نراه يخاطب اليهود بلهجة أخرى ، ففي سورة المائدة نقرأ : « لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ، ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون » . وفي سورة البقرة : « ولقد آتينا موسى الكتاب وقضينا من بعده بالرسل وآتينا عيسى ابن مريم البينات ، وأيدناه بروح القدس، أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون » .

أما بالنسبة إلى « اليهود واليهودية » فإن الصهاينة يزعمون أنها جاءت من النسبة إلى يهوذا الذي هو أحد أبناء يعقوب الإثني عشر ، لكن هذا الزعم باطل ، لأنه من الناحية الدينية لم يأت يهوذا بأي جديد ، بل كان موحداً مثل باقي إخوته ، وإن التوراة تجعله أقل إخوته شأناً وأكثرهم أخطاءً ، ثم إن موسى الذي جاء بالشريعة (لا بالدين اليهودي) إلى بني إسرائيل كان من سبط لاوي ، وليس من سبط يهوذا .

أما إذا كان الإصرار على التسمية نسبية أي نسبة إلى يهوذا ، فإن هذا وحده كفيل بإسقاط زعم اليهود اليوم ، بأنهم ينتمون إلى عشائر بني إسرائيل الإثني عشر ، ويجعلهم ينتمون إلى فرع يهوذا وحده من بين إخوته علماً أن هذا أيضاً ساقط من أساسه ، إذ من المعلوم أن اليهودية دين وليست نسباً وهي تضم الصيني ، والياباني ، كما تضم الروسي والانكليزي والبولوني والنيجيري والسنغالي ، أي أنها تضم أناساً من الأعراق والأجناس كافة ، وليست فرعاً عشائرياً من عشائر العرب القدماء الذي هو يهوذا بن يعقوب .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن زمن يعقوب (الذي هو إسرائيل) وبنيه يعود إلى نحو / ١٤٠٠ / سنة قبل الميلاد ، أي قبل ظهور موسى بما يقرب من مئة عام وقبل ظهور اليهودية كدين بما يزيد على ألف عام . إن هذا الزمن كما هو معروف هو زمن ازدهار عظيم في الدولتين العربيتين العظيمتين آنذاك ، الدولة السورية الشاملة آنذاك لما دعي فيما بعد بالعراق ، ودولة مصر وادي النيل . فقد بلغ ازدهارهما في تلك الفترة حداً لا مثيل له في شتى المجالات والحقول العلمية ، والزراعية والصناعية . وفي فن البناء والعمارة ، وفي علوم الطب والفلك والرياضيات والهندسة والتشريع والموسيقى والفنون والآداب وغيرها .. أما واقع هذه الأسرة العربية البدوية التي هي أسرة يعقوب بن اسحق بن إبراهيم ــ ومن أجل أن يسهل عليه فرز هذه الحقائق عن التزوير الصهيوني الذي جعل تعامل أولئك الرعاة مباشرة مع ملوك الدولتين العربيتين الحضاريتين العظيمين ــ فهو في الحقيقة لم يتعد العلائق الرعوية في مضارب عشائر وأسر متجاورة من عشيرة مصريم (المصريين) إلى عشائر الآراميين والكنعانيين .

أما موسى ، فهو موسى بن عمران بن يصهر بن قاهث بن لاوي بن يعقوب بن اسحق ابن إبراهيم العربي الآرامي . واسمه بالعربية القديمة « موشي » ويعني : المنتشَل،

المنقذ ، المخلّص ، المنشَّف المنظف من الطين والماء [٥٨] . وقد ولد في عشـيرته في قريـة « مصريم » المصريين ، في جنوب شرق جبـل غـامد ، وكـان فرعونهـا (شـيخها) آنذاك قابوس بن مصعب بن معاوية ، وكان مشركاً وامرأته السيدة آسية بنـت مزاحـم بن عبيد بن الريان بن الوليد ، فرعون يوسف الأول الذي كان من الموحدين ، فكانت السيدة آسية من الموحدين سراً على دين جدهـا الريـان ، فانتشـلت موسـى واحتضنتـه ورعته وربته على عقيـدة التوحيـد المستمرة في تلـك المنطقـة منـذ عهـد آدم وادريـس (اخنوخ) ونوح وهود وصالح وإبراهيم وغيرهم .. وكان هؤلاء الموحـدون ينـاضلون سراً وعلانية ضد عقيدة الخصب السائدة آنذاك في التقريب للبعل وعشتار ، ولقد دعـا موسى أبناء عشيرته إلى الخروج من أرض قابوس الفرعـون الكـافر إلى الأرض المقدسـة حيث أباؤه الموحدون ، وحيث عباده الرب الواحد لكنه لم يفلح في ذلك ، ولم يصنـع ديناً جديداً ، ولم يك يهودياً ، ولم يأت بشيء اسمـه « اليهوديـة » الـتي ظهـرت علـى أيدي مجموعة من الكهنة بعد زمن موسى بما ينوف عن ألف عام .

وفي هذا المجال ظهر عدد كبير من الدراسات النقدية للمرويـات التوراتيـة ، أول هذه الأعمال كتب ليقدم في منافسة أكاديمية في كوبنهاغن عام ١٩٦٨ بقلم هـ. فريس (H. Friis) وفي هذا العمل بينت فريس بوضوح وجديـة أن المرويـات التوراتيـة الـتي حددت تشكيل الدولة أو الملكية الموحـدة تحـت حكـم داوود كـانت مـن إنتـاج فـترة السبي، كما حددت أصول التوحيد اليهودي في فترة السبي أيضاً . وبالتوافق مع هـذا ، رأت أن الروايات التي تقول إن أصل إسرائيل من مصر مجرد أساطير ، وأخـيراً قـالت : بأن قصص سفر الملوك[٢] بكاملها قد كتبت لتشرح أسباب السبي إلى بابل ، ويجـب أن تكون قد كتبت بعد السبي بفترة من الوقت[٥٩] .

ويضاف إلى ذلك بأنه مع نشر سلسلة من المقالات عن التاريخ الاسـرائيلي عـام ١٩٧٧ في كتاب « التاريخ الاسرائيلي واليهودي » تبين أنه أكثر من نصف هذا المجلـد الضخـم عـالج المرويـات التوراتيـة والفـترات التاريخيـة حتـى الملكيـة الموحـدة ، هـذه المساهمات كشفت إجماعاً على أن المعروف أصل إسرائيل هو لا شـيء أو قليـل ، وأن من غير المحتمل أن تضيف المواد غير التوراتية كثـيراً إلى مـا نعرفـه عـن التـاريخ السـابق

لإسرائيل ، وأن المرويات التوراتية هي أفضل الفروض ، مصدر غير مناسب للمعرفة التاريخية »[٦٠] .

إن ما سبق ذكره يدلنا اليوم على أن الصهيونية ، انصب نشاطها على عملية التزوير لأنها لم تكن راضية عن تاريخ ميلادها الحقيقي ، وهذا ما أدى إلى نشر الفرية القائلة إن « الصهيونية التي تسعى لخلق دولة اليهود » إنما هي قديمة قدم العالم لأن « اليهود ظل يراودهم الحلم عبر آلاف السنين بالعودة إلى فلسطين » .

والجدير بالذكر أن العمل على ترويج هذه الفريه الملفقة مازال يجري على نطاق واسع في وقتنا الحاضر[٦١] .

إن هذا التزوير التاريخي له مبرراته التاريخية الاقتصادية أيضاً ، إذ تؤكد الحقائق أن التجار والمرابين في الجاليات اليهودية كانوا أكثر الفئات فعالية ونفوذاً من الناحية الاقتصادية ، وهذا ما أكده كثير من المؤرخين ، فقد كتب البحاثة الألماني لودجو برنيتاتو : « إن المخطوطات القديمة التي تم اكتشافها حديثاً تشهد بأن اليهود كانوا يساهمون مساهمة فعالة في الحياة التجارية وكانوا يمارسون الربا حتى انتشر انتشاراً واسعاً بين البابليين وتكونت بينهم فئة من التجار الكبار »[٦٢] .

وهنا لا بد من الإيضاح بأن هذه اليهودية كانت وسيلة بغرض النفوذ والتكسب مما جعل هؤلاء الكهنة يجمعون تراث المنطقة الذي كان متداولاً شفهياً أو كتابة ، وحرروه بأساليب مختلفة ، باختلاف كتبة الأسفار بعد أن أساؤوا في كثير منها إلى أولئك الآباء العرب الموحدين ، أمثال إبراهيم واسحق ويعقوب والأسباط وموسى وداوود وسليمان ، كما ألصقوا كثيراً من التراث المتداول المعروف ، سواء أكان أناشيد أم حكماً ، أم تراتيل ، بهذا الشخص أو ذاك ، وجعلوا الفسوق والظلم سلوكاً شائعاً لدى أولئك الآباء ، مما يبرر لأولئك الكهنة سلوكهم ، حتى إذا جاء المسيح تصدى لهم ولم يفلح في ردعهم أو إرجاعهم إلى سواء السبيل ، ثم تنافس تلاميذ المسيح مع أتباع أولئك الكهنة في شبه جزيرة العرب ، وبخاصة بين القرنين الرابع والسادس بعد الميلاد ، ومارس اليهود كثيراً من الاضطهاد على أتباع عيسى بخاصة حينما اعتنق ذونواس ديانتهم ، وبطش بمسيحي نجران الذين أحرقوا في حفر فيها نفط

ونار ودهاهم القرآن الكريم بـ « أصحاب الأخدود » . ثم لما ظهرت دعوة محمد بن عبد الله « الإسلام » تصدى له اليهود وبشراسة إلى أن ضربهم وحسم أمرهم واستأصل شأفتهم في شبه جزيرة العرب لصالح الدين الجديد « الإسلام » .

ولقد عمل اليهود كمبشرين ودعاة إلى الدين اليهودي في بلاد اليونان وايطاليا وبخاصة في العهد البيزنطي ، وما إن خرجت اليهودية خارج نطاق الوطن العربي حتى تحولت إلى دين عالمي مثلها مثل ديانة الخصب قبلها . ومثلَ المسيحية والإسلام بعدها ، إذ نشأت جميعاً عربية ، ثم ما إن خرجت خارج نطاق الوطن العربي حتى تحولت منها إلى دين عالمي يمكن أن يضم مختلف الأعراق والأقوام والأجناس والشعوب وكان أكبر تحول إلى اليهودية منذ عدة قرون ، هو اعتناق شعوب الخزر لها بصورة جماعية ، والذين ما إن انتشروا في أوروبا ثم في الأمريكتين فيما بعد حتى باتوا يؤلفون اليوم ما نسبته تسعون في المائة من يهود العالم(٦٣) .

إن ما يثبت حقائق المجريات التي وردت لدينا ، أسماء الأماكن ، في القرآن الكريم والتوراة :

إن « طورسينا » هو الجبل الذي يقع في برية مدين ، وشرق الكنعانيين حيث كان موسى يرعى غنم حميه كان مديناً في أرض المديانيين(×) ، أما معنى « طورسينا » فقد أورده القرآن الكريم بصيغته الملحقة بجمع المذكر السالم وهي صيغة «طورسنين» ، حيث تجلى الرب لموسى ، وتعني جبل العليق ، إذ أن السينينة والسنينية تعني شجرة العوسج أي العليق ــ حسب محيط المحيط ــ وهو يستخدم في الغالب بصيغة الجمع ، وفي العربية القديمة « سيني » تعني العليق وهي جمع « سينيتا » وهذا الجبل قرب وادي طوى الذي مايزال قائماً على الخارطة حتى يومنا هذا قرب العقيق ويتصل بوادي « كارا » الذي يرفد وادي الفرات المنحدر من جبل غامد شرقاً في برية العرب ، و « وادي طوى » تعني وادي الصائمين(٦٤) .

ويلاحظ أيضاً بأن أرض كنعان التي وعد الرب بها إبراهيم حسب ما ذكرته

(×) سور ، طه والقصص والطور .

التوراة من أرض عشائر الكنعانيين في جبل غامد وليست في فلسطين أو في أية بقعة أخرى .

وقد حددت مدونات التوراة موقعها غرب المخاوض (يردن) وليست غرب الأردن زمن النهر الكبير نهر الفرات « الثرات » الذي ينبع من غامد ليتجه شرقاً إلى وادي « مصريم » المصريين غرب جبل غامد غرباً ، وهذه المسافة من الشرق إلى الغرب هي عشرة آلاف ذراع (٤٩٦٠ متراً) ما بين هذين النهرين[٦٥] . وتصرّ الصهيونية والقوى الاستعمارية ، على اعتباراً أرض كنعان في سورية كلها ، وتمتد من الفرات إلى النيل ، ليكون لهم نصيب في المنطقة ، علماً أنه لا علاقة ليهود العالم اليوم بإبراهيم العربي الآرامي ، ولا بأرض ميراثه أياً كانت ، وأينما كانت ، وقد ورثها أولاده من بعده ، وملأ الاسماعيليون (أولاد اسماعيل بن إبراهيم) شبه جزيرة العرب ، وظهر منهم النبي العربي محمد (ص) .

إن أحداث التوراة من ألفها إلى يائها ، هي أحداث يومية تفصيلية لحياة مجموعة من الأفراد والأسر والعشائر العربية البدوية الرعوية في برية العرب ، وإن كلمة « ملك » التوراتية ، كانت تطلق على كل من تزعم بيتاً أو خيمةً أو مغارة أو أسرةً أو عشيرةً أو جزءاً من عشيرة ، أو مجموعة حتى من البطالين وهي في كل مدونات التوراة لم تخرج عن نطاق هذا التعريف للكلمة . وإن أشهر مشاهير ملوك عشيرة بني إسرائيل : شاول وداود وسليمان وجدعون لم يكونوا سوى نماذج لهؤلاء الملوك الذين ملكوا على مغارة أو خيمة أو عشيرة أو بيت من العشيرة .

وإن عشيرة بني إسرائيل في زمن ملوكها ، وتحديداً في زمن شاول وداود وسليمان ، كانت عشيرة بدوية رعوية تسكن الخيام والمغاور وهي أكثر العشائر العربية المجاورة ضآلةً وتخلفاً حتى إن أحداً منها لم يكن فيهم من يعرف كيف يقطع الخشب أو يبني البيوت أو يسكب المعادن في زمن سليمان بن داود .

حتى إن حدود المواقع التوراتية ليست إلا حدود الخيام والمضارب والمغاور تعرف بعين الماء أو البئر أو شجرة البطم أو البلوط وغيرها . وبالتالي فلا يمكن الحديث عنها بالمفهوم الجغرافي للكلمة ، وإن تسميات تلك المواقع ليست لمدن معروفة ، وإنما هي في معظمها لأشخاص من أولئك البدو الرعاة . مدينة حبرون كما وردت في أخبار

الأيام الأول ٥٠ ـ ٥١ ـ ٤٢ ـ ٤٣ هي المغارة التي سكنها كالب ومدينة كالب هي المغارة نفسها حينما سكنها كالب بعد أن أعطاها له يشوع ، وهي أفراته اسم المرأة التي تزوجها كالب وهي نفسها صارت تدعى بيت لحم حينما سكنها بيت لحم بن سلمان بن كالب وأفراته .

كذلك صهيون هي المغارة أو الحصن في الجبل بعد أن نشفت فيها منابع نهر الفرات ، والتي لجأ إليها داوود مع رجاله ودعاها مدينة داوود ، وإن يبوس هي المرادفة لـ « صهيون » وتعني ساكن المغارة التي يبست وجفّ ماؤها .

كما أن « أورشليم » اليونانية هي « حوراشليم » في الأصل العربي القديم وتعني مغارة المتعبدين ، الموحدين ، المعزولين .. وحسب مدونات التوراة منها كان ينبع النهر الكبير (نهر الفرات) وينحدر شرقاً إلى البرية ، وهي بالتالي لا علاقة لها بمدينة القدس العربية التي لم تعرف اسم « أورشليم » طوال تاريخها الذي يعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد ، إلا في مراحل التزوير الثلاث : زمن قسطنطين البيزنطي وزمن الاحتلال الصليبي ، وزمن الاحتلال الصهيوني . وليس في آثار فلسطين كلها أي ذكر لهذه التسمية على الإطلاق ثم إن مدينة القدس لا ينبع منها نهر الفرات أو أي نهر آخر . إن مدينة القدس في جنوب سورية ، لم تشهد في تاريخها ما يدعى بهيكل سليمان ، وإن مدينة صور التوراتية التي كان يتزعمها احيرام زمن سليمان هي بيت من بيوت مدين ابن إبراهيم كما تؤكد التوراة وليست مدينة صور السورية الشهيرة .

إن كل ما سبق ، يؤكد أن اليهودية اليوم هي دين ، وليست نسباً أو جنساً أو عرقاً أو أرضاً أو وطناً أو أمة ، وليس ثمة ما يربط يهود العالم اليوم بإبراهيم أو بيعقوب أو بداوود أو بسليمان ، أو موسى إلاّ مثل ما يربط مسيحي العالم بالنسب إلى عيسى بن مريم ومسلمي العالم بالنسب إلى محمد بن عبد الله كما أنه ليس ثمة ما يربطهم بوطن هؤلاء إلا مثلما يربط مسيحي ومسلمي العالم بوطن عيسى محمد .

إن كل الدراسات السابقة تثبت أن الصهيونية وجميع القوى الاستعمارية المؤيدة والمحتوية لها ، قد أبدعت في جريمة تزوير الحقائق ، واختراع الأقاويل ، فسخرت أحدث أجهزة الاعلام وأساليب الدعاية ، وملايين الدولارات ، لتجعل من الأباطيل المزورة وثائق صحيحة أمام الرأي العام العالمي . ولكن رغم ذلك فإن المجريات والوقائع

الصحيحة لا بد أن تثبت وجودها بقليل من الجهد والاجتهاد من باحثينا والمهتمين بتاريخ أمتنا العربية . وإن دراستنا القادمة للحركة الصهيونية وكيفية قيامها وتطورها يفضح التزوير الصهيوني وادعاءاته .

فلسطين في التاريخ الوسيط :

تعرضت فلسطين ــ كما تعرضت البلاد العربية ــ إلى احتلالات أجنبية ، يونانية وفارسية ورومانية منذ أواسط الألف الأولى قبل الميلاد وحتى وصول جيوش التحرير العربية الإسلامية إلى فلسطين في أوائل القرن السابع الميلادي ، لتعود فلسطين إلى استقلالها وحريتها في ظل الفتح (التحرير) العربي الإسلامي ، والذي استمر حتى الاحتلال العثماني للبلاد العربية في أوائل القرن السادس عشر الميلادي .

ففي بداية هذه المرحلة من التاريخ الوسيط ، دخلت فلسطين تحت حكم الامبراطورية الفارسية ومن ثم الرومانية(*) ، وبعد انقسام الامبراطورية عام ٣٩٥ ميلادي إلى سلطتين إحداهما في الغرب الأوروبي ومركزها روما الايطالية ، والثانية في الشرق الآسيوي ومركزها في القسطنطينية في الأناضول ، وهو ما عرف فيما بعد بالامبراطورية البيزنطية التي تمكنت من السيطرة على البلاد العربية وعدّت نفسها الوريثة الوحيدة للامبراطورية الرومانية القديمة وحاولت فرض سيطرتها على كل الأراضي التي كانت تابعة لروما ، والتي أصبحت الآن جزءاً من العالم المسيحي(٦٦) . ثم أخذت هذه الامبراطورية عبر المراحل اللاحقة تتسم بطابع خاص مميز لها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً ، ولم يتوقف الصراع والتنافس الفارسي ـ البيزنطي حول البلاد العربية وحروبهم المستمرة ، وكان لهذا أثره الكبير في إضعاف الامبراطوريتين

(*) شهدت بداية السيطرة الرومانية ميلاد المسيح في ٢ ـ ٣ عام ق.م في بلدة بيت لحم العربية ونشأ في الناصرة وعاش طوال حياته في فلسطين وكان من أكثر حوارييه وتلاميذه من الجليل ولقيت المسيحية مقاومة شديدة من اليهود رغم أن المسيح كان منهم فإنهم تمكنوا من التآمر والقضاء عليه في ٣٢م ، كما استمرت المقاومة الرومانية للمسيحية التي انتشرت بشكل كبير في مناطق واسعة من أوروبا حتى مطلع القرن الرابع م حين تنصّر الامبراطور قسطنطين وشيد أشهر كنائس فلسطين كنيسة القيامة في القدس وكنيسة المهد في بيت لحم .

وانهيارهما ، وهذا ما انعكس بالمقابل على البلاد العربية وأصابها بمزيد من الضعف والتراجع آنذاك .

وفي ذلك التاريخ ، وحتى ما قبله لم يكن لليهود إلاّ تواجد عادي (كطائفة من جملة الطوائف) لا يشكل أية أهمية ، كما أن يهود هذا الزمان لم يكونوا يفكرون بفلسطين كمكان يعودون إليه لا لأسباب دينية ولا لغير ذلك ، وهذا ما توضحه المجريات في ذلك الحين « ففي عام ٣٢٠ ق.م عندما عاد القائد بطليموس إلى مصر بعد غزو فلسطين رافقه عدد كبير من اليهود واتخذوا من الاسكندرية وطناً لهم .. وهؤلاء اليهود الذين استوطنوا الاسكندرية لم يفكروا إطلاقاً بالعودة إلى « أورشليم » ، فقد استقروا في موطنهم الجديد وتأثروا بالبيئة اليونانية المحيطة بهم ، كما تركوا بدورهم أثرهم في البيئة بما حملوه من تعاليم دينية . وإبان الحكم الروماني على فلسطين، كان عدد المؤمنين باليهودية في أنحاء العالم أضعاف العدد الموجود في الأرض المقدسة حتى أن كثيراً من أشراف روما أعجبوا ببعض تعاليم اليهودية وخاصة مبدأ التوحيد(٦٧) .

وفيما بعد ، كان اليهود قد توزعوا في مختلف أصقاع الأرض ، إذ إنه « كان التجار اليهود مع أعداد غفيرة من أبناء دينهم يقتفون آثار الجيش الفارسي وينزلون في كل مكان يحتله ، ويؤمنون « جيشاً » إضافياً من الباعة المتجولين »(٦٨) وقد كتب سيسل روت عن العصر الهيليني : « لقد كانت مصر في تلك الأوقات مركزاً عظيماً للثقافة الهيلينية ، ولم يَكن في مقدور اليهود تجنب الوقوع تحت تأثير هذا العامل ، فقد تخلوا عن لغة آبائهم وتحولوا إلى اللغة اليونانية ، وصارت الأسماء اليونانية هي المتداولة بين الناس جميعاً ، وباللغة اليونانية أيضاً صارت تؤلف الكتب المقلدة للتوراة والمكملة لها ، والتي حشيت بالأفكار الفلسفية المحلية »(٦٩) .

ومن المعروف أيضاً ، أن جميع الحكام الذين توالوا على منطقة امبراطورية حوض البحر المتوسط كانوا كلاً بدوره يمارسون على الشعوب التي يخضعونها لسيطرتهم ضروباً كثيرة من الظلم والاستبداد بمعنى ، أن هذه السياسة لم تكن موجهة ضد اليهود فقط ، لأنهم يختلفون عن غيرهم في شيء ما دون السكان الآخرين

(كما يدعون في سلسلة الاضطهادات التاريخية المستمرة) . إلاّ أنهم كانوا في ظل الدولة العربية الإسلامية في أحسن حال ، وهذا بشهادة الحقائق التاريخية والقائمين عليها من أصدقاء أو أعداء ، وفي هذا يقول المؤرخ سيسل روت : لكن ثمة حقيقة تاريخية ناصعة ، وهي أنه مع نشوء الخلافة العربية بعثت الجالية اليهودية القديمة في بغداد من جديد وقد كان يرثى لها في العصر الهيليني ، ويبين المؤرخ سيسل روت أن تلك الجالية صارت المركز الروحي لليهود جميعاً في نطاق الدولة العربية وخارجها»[٧٠]. وفي اسبانيا كان أعضاء أوسع الجاليات اليهودية نفوذاً يهود قرطبة « يرتدون الزي العربي ويتكلمون اللغة العربية » ، كما يشهد على ذلك مؤلفو تاريخ القرون الوسطى في كامبرج[٧١] .

لقد شكلت البلاد العربية دائماً أهمية استراتيجية بالنسبة للعالم عبر مختلف العصور ، وكانت فلسطين تشكل خط الدفاع الأول عن المنطقة بكاملها ، وهذا ما أكدته مختلف الأحداث منذ بدء الدعوة الإسلامية . وفي هذا قال النبي محمد ﷺ حين قال لمعاذ رضي ا لله عته : « يا معاذ إن ا لله عز وجل سيفتح عليكم الشام من بعدي من العريش إلى الفرات رجالهم ونساؤهم وإماؤهم مرابطون إلى يوم القيامة ، فمن اختار منكم ساحلاً من سواحل بلاد الشام أو بيت المقدس فهو جهاداً إلى يوم القيامة »[٧٢] . وليس هذا الحديث إلاّ دلالة على مدى أهمية فلسطين وسواحل البحار في استراتيجية الدولة العربية الإسلامية .

وفي عام ٦٣٧م ، تم تسليم فلسطين للخليفة عمر بن الخطاب الذي أمر ببناء المسجد الأقصى بعد أن كان أطلالاً مهملة يُدَّعى أنها تحتوي عمود داوود وكرسي سليمان ، لكنه لم يُلحظ آنذاك أي اهتمام يهودي ديني أو مدني بكل ما يجري ، وهذا يؤكد صحة دراساتنا السابقة حول التزوير الصهيوني للتاريخ العربي القديم وتحويره بما يخدم أهدافهم العدوانية ، ويؤكد أيضاً أنه حتى ذلك التاريخ لا توجد أية علاقة ليهود اليوم ويهوديتهم بالمنطقة مطلقاً .

وبعد تحرير القدس استطاعت الجيوش العربية تحرير جميع المدن والمناطق الفلسطينية الأخرى ، أما قبة الصخرة والمسجد الأقصى بشكليهما الحالي ، فقد تم بناؤها في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان وابنه الوليد ، ومازالا إلى يومنا هذا من أهم

الآثار الإسلامية الخالدة في تاريخنا العربي ، ووصلت الجيوش العربية الإسلامية إلى اسبانيا وأواسط فرنسا من جهة الغرب وإلى الهند والصين من جهة الشرق .

وشهدت الامبراطورية العربية الإسلامية ازدهاراً كبيراً في المجالات الاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية والفنية ، وظهر فيها الكثير من العلماء والمفكرين والأدباء والقادة العظام ، وهذا باعتراف الأوروبيين أنفسهم ، ففي قول المستشرقة الألمانية زنغريد هونكة توضح : « أن العرب قد نقلوا كنوز القدامى إلى بلاد الغرب »[٧٣] وتضيف أيضاً اعترافاً موضوعياً آخر عن ريادة العرب وتميزهم في تلك الفترة من العصور الوسطى وما قبلها حيث الجهل المطبق في أوروبا « .. أن يكون هذا الشعب رائداً لغيره من الشعب في أنحاء الدنيا وفي غضون سبعمائة وخمسين عاماً حاملاً مشعل الثقافة ردحاً جاوز عصر الاغريق الذهبي بضعفيه أكثر من أي شعب آخر .. »[٧٤] .

وإلى جانب هذا النهوض العظيم ، فقد تميزت سياسة غالبية الحكام العرب المسلمين ــ كما سبق ووضحنا ــ بالتسامح والتعاطف مع مختلف الطوائف والشعوب التي أصبحت تحت حكمها ، سواء أكانت داخل حدود المنطقة العربية أم خارجها ، وقد حظيت الطائفة اليهودية بالكثير من التسامح والاحترام في ظل الحكم العربي الإسلامي ، وكان من جراء هذا التسامح أن ازدهرت أحوال اليهود بشكل عام ، فبرز منهم العلماء والكتّاب والمترجمون والموسيقيون والماليون . وخلال هذه الفترة من العصور التاريخية الوسطى ، تعرضت الامبراطورية العربية الإسلامية إلى الغزو الأوروبي (الصليبي) ما بين ١٠٩٩ ــ ١١٨٧ ميلادي وتمكنت جيوش الغزو الأوروبي من احتلال بيت المقدس في فلسطين ، وتأسيس مملكة اللاتين فيها عام ١٠٩٩م مستغلين ظروف التفرقة والانقسام والضعف الذي أخذ ينتشر بين أرجاء الامبراطورية العربية ، بخاصة بين الخلافتين الإسلاميتين العباسية والفاطمية .

واستطاع « الأويوبيون » بقيادة صلاح الدين الأيوبي إنهاء الانقسامات في الدولة العربية الإسلامية وتوحيد بلاد الشام ومصر في /١١٣٠/ ميلادي وتمكن صلاح الدين من تحقيق الانتصار على الجيوش الأوروبية عام ١١٨٧ ميلادي في موقعة « حطين » ، لكن الانتصار الأيوبي ظل ناقصاً ، إذ اضطر صلاح الدين إلى توقيع اتفاقية مع القائد البريطاني ريكاردوس المعروف بـ « قلب الأسد » ، على أن يبقى

الساحل من عكا إلى يافا تحت الحكم الصليبي »[٧٥] . مما يشير إلى قدم الأطماع الاستعمارية البريطانية بخاصة في فلسطين ، والوطن العربي عامة ، كما تدل على مدى حدة هذه الأطماع وجشعها ، وبالوقت نفسه تؤكد أهمية وحدة المصير العربي أمام التحديات التاريخية الكبرى ، ومدى خطورة الاحتلال الأجنبي لفلسطين على الوحدة الحضارية العربية حتى يومنا هذا .

لقد تأثر واقع الجاليات اليهودية (القصد باليهودية كدين وليس كقومية) خلال مجريات القرون الوسطى تأثراً كبيراً بمختلف التفاعلات الاقتصادية ــ الاجتماعية والسياسية التي مرت بها أوروبا الشرقية أو الغربية ، حيث لعب اليهود دوراً اقتصادياً (مالياً وتجارياً) خاصاً ، هدف إلى الحفاظ على استمراريتهم واستمرار مصالحهم . وهذا ما أكده مؤلفو « تاريخ القرون الوسطى » إذ إن « رجال المال كانوا يترأسون تلك الجاليات بيد أنهم كانوا يؤلفون أقلية ضئيلة محاطة بجموع غفيرة ممن تهيمن عليهم يرتبطون بها مباشرة أو بصورة غير مباشرة من عملاء وكتاب حسابات ومساعدين وخدام في الكنيس ممن يقومون بواجبات العبادة وكل من يقوم بكتابة ونقل النصوص العملية ونسخ المؤلفات الأدبية والدينية ومعلمي الأولاد والأطباء الذين يعنون بصحة المرضى والخدم الذين يعنون بالبيوت واللحامين والخبازين وعمال المطاعم وغيرهم .. »[٧٦] .

إن البنية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان أوروبا الاقطاعية التي كانت تحدد تلك الدرجة القصوى من عزلة الفئات الاجتماعية داخل كل طبقة على حدة ، إنما كانت السبب الرئيس في ذلك العزل الصارم للجاليات اليهودية ، وفي إقامة جدران « الجيتو » المنيعة حولها . ونلاحظ أن الفئة المتزعمة للجاليات اليهودية لم تكن تمانع في إقامة مثل هذا العزل الاقتصادي والاجتماعي والمادي البحت ، لأن هذا العزل كان يعني « المحافظة على الدين اليهودي من جهة وعلى ممتلكاتها من جهة أخرى »[٧٧] . ويؤكد هذا الباحث الصهيوني الانكليزي هـ.م ساشار قائلاً : « لقد جاء قيام « الجيتو » الأول في كل من اسبانيا وصقلية في الفترة المبكرة من القرون الوسطى بناء على طلب اليهود أنفسهم »[٧٨] . كما أن الاضطهاد الديني الذي كان يلاقيه اليهود في القرون الوسطى ، كان في أساسه نتيجة لعوامل اقتصادية بحتة فقد أورد في هذا الصدد

أحد مؤلفي الموسوعة السفييتية الكبرى ت. « غليكمان » : أن « السلطة الملكيـة الـتي لم تكن تقف عند حد الابتزاز الكبير كانت تنكر أيضاً كـل السندات المترتبـة عليهـا . هذا ما حدث مثلاً في نهايـة حكـم هـنري الثـاني ، إذ إن ممتلكـات البانكـير اليهـودي الكبير آرون لينكولن الذي كان الملك مديناً له بمبلغ مئة ألف جنيـه اسـترليني وكـل مـا ترتب له من ديون على الغير كما أن كل الأراضـي المرهونـة لديـه ، تحولـت جميعـاً إلى خزينة الملك . ولقد تكشفت علاقة الطبقات الحاكمة باليهود بصورة أكثر جـلاءً إبـان المجزرة الكبرى قبل الحرب الصليبية الثالثة عام ١١٩٠ ، عندمـا أحـرق النبـلاء الأنجليز كل السندات المترتبة عليهم لليهود »(٧٩) .

وعلـى الرغـم مـن الاضطهـاد الـذي كـانت تتعـرض لـه الجاليـات اليهوديـة في البرتغال، واسبانيا ، وانجلترا وبعض البلدان الأخرى ، فإن الدروب الـتي كـان يسـلكها اليهود في هجرتهم في القرون الوسطى لم تكن لترضيهم ، وهذا ما كتـب عنـه المـؤرخ سيسل روت بأنه « إذا كان وادي الفـرات مركـز الديـن اليهـودي في القرنـين الثـامن والتاسع ، فإن هذا المركز يتحول إلى بولندا في القرن السادس عشر »(٨٠) .

تأتي دراستنا الوجيزة لواقع اليهود عبر مراحل من القرون الوسطى في أوروبـا ، وما له علاقة بالوطن العربي ، لتوضح توجه التطورات الاقتصادية والسياسية اللاحقة ، ومجمل انعكاساتها فيما بعـد ، أي في فـترات التـاريخ الحديـث ، علـى المنطقـة العربيـة والدور الجديد الذي سيناط بالحركة الصهيونية ــ صنيعة الاسـتعمار ـــ والـتي ستكون الأداة الفعلية لكل المخططات الاستعمارية الاسـتراتيجية في المنطقـة العربيـة آخـذة مـن فلسطين نقطة تحرك أساسية لتوسعها وهيمنتها .

فلسطين في التاريخ الحديث :

رأينا أن الدولة العربية الإسلامية كانت قد وصلت في نهاية القرن الخامس عشـر إلى مراحل مترديـة من التخلف والتمزق والضعـف والتدهـور الاقتصـادي والاجتمـاعي والسياسي والثقافي ، مما ساعد العثمانيين الأتراك في أوائـل القـرن السـادس عشـر علـى غزو البلاد العربية والسيطرة عليها ، ولم يكن العثمانيون أصحاب حضارة ، وهـذا مـا

انعكس بدوره على البلاد وسرّع في ضعف الدولة العثمانية ، حيث لم يكد يحل القرن السابع عشر إلا وهذا الضعف يشمل مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والعسكرية ، مما أدى إلى تزايد الاستغلال والنهب العثماني للبلاد، وفسح المجال أمام الأطماع الأوروبية الاستعمارية أن تنشط وتتوجه مباشرة نحو البلاد العربية التي ظلت تشكل محوراً أساسياً في برامج الخطط الاستعمارية ومركزاً رئيساً للتنافس بين القوى الأوروبية المتصارعة حول السيطرة التجارية والتحكم بطرق المواصلات في العالم .

وفي ظل التطورات الاقتصادية البرجوازية في أوروبا ونشوء طبقة تجارية أوروبية متنافسة ظهرت أيضاً منافسات أخرى مع بعض اليهود من الذين مارسوا التجارة والتعامل بالربا والبحث عن المال بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، لكن دور الطبقة البرجوازية الأوروبية الأقوى أفقد اليهود مكانتهم المالية في أوروبا الغربية ، وتحددت إقامتهم في أحياء خاصة بهم « الجيتو » وفي هذا كتب ا. ليلينتال الباحث والصحفي الأمريكي استناداً إلى سالو بارون : « .. أصر الحاخامات على الانفصال لأسباب سياسية ودينية ولذا فإن القوانين الأساسية التي تنظم حياة المحجر قد اتخذت في البرتغال بطلب من اليهود المقيمين فيها »(٨١) . إنهم اتجهوا نحو « الجيتو » لأن نهوض الرأسمالية الصناعية في أوروبا الغربية أدى إلى انهيار وظيفة اليهود الاقتصادية والاجتماعية فهاجر بعضهم إلى أوروبا الشرقية ليستمروا بممارسة دورهم الاقتصادي المعروف ، وفي هذا يقول غايلكمان : « إن المزاحمة بين اللومبارديين خلال القرن الثالث عشر قد أزالت الحاجة إلى الرساميل اليهودية ... وحتى نهاية القرن أخذت تتضاعف أعمال الكنيسة بأمر من إدوار الأول »(٨٢) . إن هذا الدور أخذ يزداد تعقيداً ليتحول إلى مشكلة من جديد مع نهوض الرأسمالية الصناعية في أوروبا الشرقية لذلك اتجهت النزوحات اليهودية من « البرتغال واسبانيا وانكلترا وبعض البلدان الآخرى » إلى الشرق الأوروبي واستمر التوجه اليهودي إلى أوروبا الشرقية كما استمر تصاعد نشاطهم الاقتصادي حتى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وهذا ما اضطر سلطة روسيا القيصرية في عهد كاترين الثانية أن تصدر أمراً يحدد نشاط اليهود التجاري المنافس للتجار الروس وتضمن : « لا يحق لليهود تسجيل أسمائهم في نقابة التجار إلاّ

ضمن نطاق روسيا البيضاء ومنطقة كاترينو سلافسكي واقليم تامز يتشسكي ، وهكذا وضع هذا القانون عام ١٧٩٦م أساس ما يسمى بتحديد الإقامة لليهود »[٨٣] .

وفي مراحل النهوض القومي الأوروبي والأزمة الامبريالية العامة ، أصبحت الحركة الصهيونية هي المسار الناشط في خدمة المصالح الاستعمارية والأداة الفعلية لتحقيق أطماعه الآنية والمستقبلية . ففي ظل السيطرة العثمانية ـــ لا سيما في القرن التاسع عشر ـــ استغلت الحركة الصهيونية نظام الامتيازات أفضل استغلال ، تلك الامتيازات التي بدأت منذ استيلاء محمد الفاتح على القسطنطينية ، حيث ترك للجاليات الأجنبية أنظمتها القضائية الخاصة ومحاكمها وقوانينها وقضاتها ، فكانت بهذه الصفة تتمتع باستقلالها الذاتي المشفوع بحماية الدولة وحافظ خلفاء محمد الفاتح على هذه السياسة وأيدوها برسائل وجهوها إلى ملوك الغرب ، ومنحوا بموجبها أفراد جاليتهم وتجارها اعفاءات وضمانات ، غير أن هذه الامتيازات التي منحها العثمانيون إلى الجاليات الأوروبية وهم في أوج قوتهم قد انقلبت إلى تجاوزات عندما تغيّر ميزان القوى وضعفت الدولة العثمانية ، فكانت إذن الجاليات الأوروبية القاطنة بفلسطين في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بما في ذلك اليهود الوافدين من أوروبا لا تخضع بمقتضى – نظام الامتيازات الأجنبية ـــ للقانون العثماني ، بل للقوانين المعمول بها في بلدانها وكان يدير شؤونها قناصل مكلفون بحمايتها لدى السلطات العثمانية ، وبالدفاع عن مصالحها ودعمها ، ولهذا الهدف استندت القوى الأوروبية إلى المعاهدات التي أبرمتها مع « الباب العالي » والتي تمنح امتيازات هامة لجالياتها ، بخاصة على المستويين الاقتصادي والقضائي . وبطبيعة الحال استغلت الحركة الصهيونية نظام الامتيازات لتدعم مصالحها ونفوذها ، بخاصة أن اليهود الوافدين من أوروبا يحملون جنسيات بلدانهم الأصلية ، ويتمتعون بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها بقية الأوروبيون [٨٤] .

وبهذا تزايد التغلغل الصهيوني في الدولة العثمانية مع تزايد التغلغل الأوروبي الرأسمالي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ـــ لا سيما في مراحل السلاطين الضعاف ـــ إذ تمكن اليهود من استلام مراكز مالية وإدارية مهمة ، وهذا ما أكده البحاثة الصهيوني الأمريكي بن هالبيرن بقوله : « إن اليهود من رعايا

السلطان العثماني كانوا يتمتعون بالحرية الكاملة في دخول فلسطين أو الخروج منها ، وكانوا يتنقلون دونما أي عائق بين أرجاء الامبراطورية الشاسعة الممتدة من أفريقيا الشمالية إلى البلقان ، وقد كانت تلك الأقاليم من الامبراطورية التي تتمتع بأفضل الشروط السياسية والاقتصادية كالقسطنطينية ودمشق والقاهرة محط أنظار المهاجرين الأوروبيين والرعايا من اليهود أكثر من فلسطين ذاتها »[٨٥] .

وعلى الرغم من النشاط الصهيوني المتزايد ، والتسهيلات كافة التي وجدوها في سياسة الامتيازات وحكوماتها ، فإنهم لم يشكلوا إلا قلّة نسبة للسكان الأصليين ، « ففي ١٨٧٦ وجد في القدس ١٣٢٠ دكاناً يعمل فيها ١٩٢٠ رجلاً يعدون من أرباب الحرف والصنائع والمهن : ٨٠٧ منهم مسلمون و ٥٠١ يهود و ٣٥٧ روم أرثوذكس و ١٤٦ لاتين و ٦٩ أرمن و ٤٠ بروتستانت »[٨٦] . أما في فلسطين كلها في نهاية القرن التاسع عشر لم يزد عدد اليهود على /٥٠/ ألفاً ولكن ما إن انقضى عام على إعلان وعد بلفور حتى ارتفع هذا العدد إلى /٦٥/ ألفاً أي ما يعادل ٧٪ من عدد سكان البلاد ، وكانت نسبة المسلمين في عام ١٩٢٢ تقدر بـ ٧٨٪ والمسيحيين ١١٪ ومثلهم من اليهود »[٨٧] .

وإذا ما رجعنا إلى محاولات الصهيونية العالمية في الفترة ذاتها (نهاية القرن التاسع عشر) لإغراء السلطان عبد الحميد ، آخر سلاطين بني عثمان ، والضغط عليه كي يسمح لليهود بالاستيطان في فلسطين ، فقد قدم هرتزل في أول زيارة له للسلطان عام ١٨٩٦ عشرين مليون ليرة ووعده بتسديد ديون الدولة العثمانية وإنعاش اقتصادها، مقابل إطلاق يد اليهود في استيطان فلسطين لكن السلطان رفض ، وأوضح برسالة إلى هرتزل عن طريق نيولنسكي قال فيها : « ليحتفظ اليهود ببلاينهم فإذا ما قسمت الامبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل . إنما لن تقسم إلا على جثثنا ، ولن أقبل بتشريحنا لأي غرض كان »[٨٨] .

ومن الجدير بالملاحظة أنه رغم هذا الرفض للسلطان عبد الحميد ، فإنه من جهة أخرى ، وعن طريق السفارات الأجنبية - لاسيما الألمانية - وكذلك من خلال أساليب تدخل عديدة شرعية وغير شرعية ، كان اليهود ينفذون مخطط الهجرة

والاستيطان والنشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وهـذا مـا يتضح مـن رسالة لسفير السلطنة العثمانية في برلين في ١٧ آب ١٩٠٠ يقول فيها : « ليس مـن مجال للأوهام حول الصهيونية على الرغم من العموميات الـواردة في خطبهـم فـإن الصهاينـة يسعون لإنشاء دولة يهودية كـبرى في فلسطين ، سـوف تتسـع لاحقاً على حساب الأقطار المحيطة »[٨٩] .

وبالفعل كـان للصهيونية مـا أرادت ، حينمـا تبنـت الـدول الاسـتعمارية كافـة مخططهم الاستيطاني ، وعملوا على تنفيذه بإصدار وعـد بلفـور في ١٩١٧ ، وانتـداب بريطانيا على فلسطين لتشرف على تنمية الوليد « الكيان الصهيوني » داخل فلسطين العربية ، لتبدأ مرحلـة جديـدة مـن الصـراع العربـي – الصهيونـي ، ولتشـكل القضيـة الفلسطينية قضية من أهم قضايا العالم المعاصر .

هوامش الفصل الأول

١ – بيير رينوفان وجان بتيست دوروزيل ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، ترجمة فايز كم نقش ، مكتبة الفكر الجامعي ، منشورات عويدات ، بيروت ١٩٦٧ ص٢٨ .
اعتمدت النسخة العربية .

1 - PIERE RENOUVIN, ET, J-B. DRROSELLE. Intoduction A.L Historie Des Relations Internationales, Edition Oueidat. Beyrouth, Libanon 1967.

٢ – هيرودوت يتحدث عن مصر ، ترجمة محمد صقر خفاجة ، دار القلم ١٩٦٦ ، ص ٩٦ .

٣ – المصدر نفسه ص٢٢٠ .

4 - Cf, STRBON, NO, 16.

Cf, THOUMIN, Historie de Syrie des Origines ou traite de Severes 2 ene ed. Paris 1929. P. 1.

5 - Cf, ARTHERE. R. BOOK, Ahistorie of Room to 505, New York 1930, P. 314.

٦ – جايمس هنري براستد ، العصور القديمة ، ترجمة داوود قربان ، مؤسسة عزالدين للطباعة ، بيروت عام ١٠٨٣ ، ص٣٨ .

٧ – فيليب حتي « تاريخ سورية ومن ضمنها لبنان وفلسطين » دار الثقافة ، بيروت ١٩٨٢ ج١ ص ٦٤-٦٥ .

٨ – مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية (بيير رينوفان) المرجع السابق نفسه ص٣٢ .

٩ – تشايلد ، الشرق القديم عام ١٩٦٤ ، ص ١٥-١٦ .

١٠ – هشام الصفدي « تاريخ الشرق القديم » جامعة دمشق ١٩٨٣ – ١٩٨٤ ، ج١ ، ص٧٦-٨١ .

١١ – كوندراتوف ، الطوفان العظيم بين الواقع والأساطير ، دار وهران ، ترجمة عاكف حمود ، طبعة أولى ، دمشق ١٩٨٧ ، ص ٦٢ .

١٢ - أحمد داوود ، العرب والساميون والعبرانيون وبنو اسرائيل واليهود ، دار المستقبل ، دمشق ١٩٩١ ، ص٢٦ .

١٣ - المرجع نفسه .

١٤ - نجاح محمد ، القومية العربية في تاريخنا القديم « الجذور والصيرورة » (مجلة المعرفة ، دمشق العدد ٣٥٦ أيار ١٩٩٣ ص٤٣-٧٦) ، ص٥٦ .

١٥ - المرجع نفسه .

16 - WOOLLY, C.L «The Sumerians» P. 189.

١٧ - م. ا. ل. مالوان ، حفريات « براك » و « شاغلر بازار » العراق العدد ٩ ، لندن ١٩٤٧.

١٨ - ولتر اوندري « آثار هيكل عشتار القديم في آشور » ليبزغ ١٩٢٢ .

١٩ - هنري فرانكفورت « فجر الحضارة في الشرق الأدنى » راجع صفحة ٥٩و٩٥ . ،

19 -HENRI FRANKFORT : The Birth of Civilezation in the near east U.S.A.

وترجم إلى اللغة العربية من قبل مؤسسة فرانكلين - ترجمة ميخائيل خوري ، مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٩ .

20 - PIERRE ROSSI, La Cite d'Isis Historie, Vrais des Arabes Nouvelless Edition Labnies, Paris 1976. P. 29.

٢١ - سلطان محيسن ، عصور ما قبل التاريخ ، دار المستقبل ، دمشق ١٩٨٤ - ١٩٨٧ ص ٦١.

٢٢ - داوود ، المرجع السابق ص٣٠ .

٢٣ - قاموس محيط المحيط .

24 - Cf, DONALD HARDEN, The Phonicians London 1963. P. 19-20.

25 - Cf, DIODOORUS SECULUS, V. 45, P. 3-5.

٢٦ - أندريه إيماروجانين ، بوابة تاريخ الحضارات العام ، منشورات عويدات ، بيروت ١٩٨٤ مجلد ثاني ص٣٧٢ .

27 - ROSSI, Op, Cit, P. 29.

28 - Ibid.

٢٩ – داوود ، المرجع السابق ص٣٥ .

٣٠ – أحمد داوود ، تاريخ سورية القديم ، طبعة أولى ١٩٨٦ ، دار المستقبل ، دمشق ص٦٨ .

٣١ – سفر التكوين 6-10 .

٣٢ – سفر التكوين 9-43 .

٣٣ – تاريخ الطبري المعروف بتاريخ الأمم والملوك ، منشورات مؤسسات الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ج١ ص١٤٤ .

٣٤ – القرآن الكريم ، سورة الفرقان ، آية ٥٣ .

٣٥ – تاريخ الطبري ، المعطيات السابقة نفسها ، ص ١٤٢ .

٣٦ – المصدر نفسه .

٣٧ – داوود ، تاريخ سورية القديم ، المعطيات السابقة نفسها ص٧٢٦ .

٣٨ – سفر التكوين ٢٦ : ١-٢ .

٣٩ – سفر التكوين ٢٦ : ٧-١٨ .

٤٠ – جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، دار العلم للملايين ، بيروت ، مكتبة النهضة ١٩٧٦ ج٢ ص١٤٢ .

٤١ – داوود ، العرب والساميون ، المعطيات السابقة نفسها ص٦٥ .

٤٢ – المرجع نفسه ص ٦٦ .

43 - Cf. ROSSI, Op. Cit. P. 14.

44 - Cf. ROSSI, Op. Cit. P. 14-17.

45 - Cf. ROSSI, Op. Cit. P. 17.

46 - Cf. D. BRINTON, On Etruscan and Libain names, Proceeding of American Philose, 1989.

And . M. GRANT, The Etruscan, Waiden Feld and Nicolson. London. 1980.

47 - T.H. GRANT, Enc> Brint 1965. Vol 4. P. 727.

٤٨ – فرويد « موسى والتوحيد » ، الترجمة العربية ص ٤٧ .

٤٩ – أحمد سوسه « مفصل العرب واليهود في التاريخ » دون تاريخ ومكان إصدار صفحات ٤٠٤-٤٩٥ .

٥٠ – ولفنسون « تاريخ اليهود في بلاد العرب في التاريخ » ص . ز .

51 - G.R. DRIVER «Hebrow Language » Enc. Br. 1965 Vol11. P. 279.

52 - A.GRAHMAN «The Arabs» IENC of ISLAM. New ed. P. 255.

٥٣ – سوسه ، المرجع السابق ص١٦٠-١٦١ .

٥٤ – سفر الملوك الثالث : ٨-٦٦ .

٥٥ – سفر التكوين : ٢٦-١ .

٥٦ – سفر التكوين : ٢٨-١١ .

٥٧ – سفر التكوين : ٥٠-٥-٤ .

٥٨ – تاريخ الطبري : المعطيات السابقة نفسها ص ٢٧٠ .

٥٩ – توماس ل. طومسون . التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي . ترجمة صالح علي سوداح . دار بيسان ، بيروت ١٩٩٥ ص٦٤ .

59 - THOMASL. THOMPSON. Early of Israelite Peaplle from the Writte Nandarchaeological Sources.

٦٠ – المرجع السابق ، ص٧٣ .

٦١ – يوري ايفانوف «احذروا الصهيونية» منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي . ترجمة أحمد داوود ، دمشق ١٩٦٩ ص١٩ .

62 - BRETANOL. Das Wirtachaftslebendes Anteren Wel Et J 1929. P. 80.

٦٣ – داوود (العرب والساميون ...) المعطيات السابقة نفسها ص ٣٤٢ .

٦٤ – المرجع السابق ص ٣٣٧ .

٦٥ – المرجع نفسه .

٦٦ – نبيه العاقل « الامبراطورية البيزنطية » دراسة في التاريخ السياسي والثقافي والحضاري ، جامعة دمشق ١٩٦٩ ، ص٧ .

٦٧ – الفريد ليلينتال « ثمن إسرائيل » ترجمة حبيب نحولي ، ياسر هواري ، كتاب الملايين ط٣ . ١٩٥٤ .

- ALFRED LILINTHL. WHAT PRICE ISRAEL.

68 - «The Cambridge Ancient History» Vol, III. P. 407.

69 - ROTHC. History of the Jews. N.Y. 1963. EWS. V. VI. P. 559.

70 - ROTHC. History of Jews. P. 151-155.

71 - «The Combridge Medical History Vol. II, P. 426.

٧٢ – عبد الله التل « خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية » دار القلم ، القاهرة عام ١٩٦٤ ص١٣٢ .

٧٣ – زنغريد هونكه « شمس العرب تسطع على الغرب » دار الجليل ، بيروت ط٨ ١٩٩٣ ص١٢ .

٧٤ – المرجع نفسه .

٧٥ – محمد عزه دروزه « القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها » ج١ ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٥٩ ص٥ .

76 - The Combridge History Vol. II. P. 650.

77 - SACHER H.M. The Course of Modern Jewish History. N.Y. 1963. P. 27.

78 - Ibid. P. 29.

٧٩ – الموسوعة السوفييتية الكبرى ج٢٤ . ١٩٣٢ ص٢٦ .

٨٠ – المصدر نفسه .

٨١ – ايفانوف .. « احذروا الصهيونية » ط١ مرجع مذكور ص٢٤ .

٨٢ – المرجع السابق نفسه .

٨٣ – المرجع السابق ص ٢٧ .

٨٤ – علي المحجوبي ، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين . دار سـراس للنشـر تونـس ١٩٩٠ ص١٤ .

85 - BENHEL PERN. Theidea of Jewisch State. Massachusettes. 1961. P. 105.

٨٦ – عارف العارف ، تاريخ القدس ص ٨٦ .

٨٧ – الفريد ليلينتال ، مصدر مذكور ص١٦ .

٨٨ – أنيس صايغ « يوميات هرتزل » بيروت م–ت.ف مركز الأبحاث ١٩٦٨ ص٣٥ .

89 - Inter National Journal of Middel Eaststud Ies Vol. 14. 1982. P. 329-333.

الفصل الثاني

الصهيونية حركة سياسية استعمارية

شهد التاريخ الحديث والمعاصر تطورات جوهرية ، اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية شاملة ، وكانت دول أوروبا المركز الفعلي للتطورات الرأسمالية الجارية ذلك النظام الذي تطلب منذ مراحله الأولى البحث عن الأسواق في المستعمرات وإقامة مراكز تجارية وتحصينات عسكرية ضمن المستعمرات لحماية المصالح التجارية الرأسمالية . ذلك لأن الطبقات البرجوازية الأوروبية الحاكمة ، كانت منهمكة في بناء الدولة الرأسمالية الحديثة على الأسس القومية ، وعلى أساس التوسع التجاري والعسكري والثقافي المستمر خارج القارة الأوربية ، والسيطرة الإستعمارية متعددة الأشكال على أراضي القارات الأخرى وشعوبها ومصادر ثرواتها وتجارتها والتنافس التناحري المستمر بين دولها[1] .

وفي القرن التاسع عشر دخل النظام الرأسمالي العالمي مراحل جديدة من تطوره ، فكان نهوض الرأسمالية الصناعية والمصرفية ، وازدياد قوة الدولة التي عملت على خدمة بعض طبقات المجتمع وفئاته بتأمين الأسواق لبضائعهم وبغرض الاستثمار لرؤوس الأموال الفائضة .

كما وجد الساسة الإمبرياليون ، أن المستعمرات ستكون مجالاً مناسباً ومهماً لامتصاص الفائض السكاني في المجتمعات الأوربية ، وبالتالي (يستفاد من هذا الحل امبريالياً على شكل فائدة مركبة ، إضعاف الثورة في البلد الإستعماري نفسه ، والارتقاء الطبقي من حيث هم يشكلون فئات اجتماعية مسيطرة في الأقطار الجديدة التي هاجروا إليها ، وربط مصالحهم الجديدة بالسياسة الإمبريالية لأقطارهم)[2] . وبذلك تشكل المستعمرات بُعداً استراتيجياً للقوى المسيطرة التي يترتب عليها في الوقت

ذاته إجراء تحولات اقتصادية - اجتماعية مناسبة في المناطق المستعمرة لتصبح قادرة على استيعاب بضائع الغرب واستهلاكها وهذا يعني ضرورة تبعيتها التامة للدولة المستعمرة . وبذلك كان من الملائم بالنسبة لكل دولة أوروربية متفوقة اقتصادياً أن تطرح « مشروعها الصهيوني » الخاص باستعمار فلسطين ، والهيمنة منها على باقي مناطق الوطن العربي - باعتبارها تكوّن وحدة جغرافية وتاريخية واحدة - بوساطة اليهود ، مقابل إقامة وطن قومي لهم ، يكون مرتبطاً بالدولة الأوربية صاحبة المشروع ومنفذته والمستفيدة المباشرة والكبرى من منافعه . بخاصة وأن هذه التطورات الاقتصادية قد انعكست على أوضاع اليهود ، إذ أن عصر الرأسمالية قد أسقط حواجز « الجيتو » اليهودية لتفسح المجال مرة أخرى لعملية اندماج اليهود مع شعوب تلك البلدان التي يعيشون فيها بعد أن كانت هذه العملية قد توقفت نسبياً ولفترة وجيزة . وفي هذا كتب فلاديمير ايليتش لينين : « في أوروبا كلها كان سقوط القرون الوسطى وتطور الحرية السياسية يسيران جنباً إلى جنب مع رفع الوصاية السياسية عن اليهود ومع انتقالهم من لغتهم العامية إلى لغة الشعب الذي يعيشون بين ظهرانيه ، ومع التقدم الأكيد لاندماجهم مع السكان المحيطين بهم »(٣) . كما أكد ل. شتاين في دراسته لهذه الفترة في كتابه « الصهيونية » أن « يهود الغرب الذين رفعت عنهم الوصاية السياسية لم يعد في مقدورهم أن يعتبروا أنفسهم مضطهدين ملاحقين أو أنهم يعيشون في عالم منعزل . لقد كانوا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بتلك البلدان التي ولدوا فيها والتي لم يكن يشدهم إليها الولاء السياسي وحده بل كل المصالح والروابط الخاصة .. إنهم لم يعودوا مجرد يهود وحسب ، بل صاروا يسلكون شتى الطرق مثلهم مثل غيرهم من الإنكليز والفرنسيين والألمان وغيرهم . ولم تعد تقنعهم تعاليم العالم القديم حول « التشرد والضياع » التي نشأت عن الاعتقاد بأن اليهود بقية تائه من شعب لا مأوى له »(٤) . وما يؤكد أن اليهود لم يكن هدفهم فلسطين ، إنما هدفهم حيثما تتوفر مصالحهم ما صرحه المندوبون عام ١٨٨٥ إلى المؤتمر القومي العام لممثلي الكنيس اليهودي في بتسبورغ جميعاً : « نحن لا ننتظر العودة إلى فلسطين .. إن أمريكا هي أرض صهيون »(٥) .

لكن حكمت الظروف أن يتركز اهتمام القوى العالمية الرأسمالية والإمبريالية بالمنطقة العربية ، لأهميتها الاستراتيجية ، وغناها الاقتصادي ، ثم ضعف وانهيار الإمبراطورية العثمانية ، التي كانت وممتلكاتها محور الصراع الحاد بين الدول الطامعة فيها خلال القرن التاسع عشر ، والساعية لاقتسام ممتلكاتها بما يتناسب والمصالح الخاصة بكل دولة أوروبية استعمارية على حدة .

الأساس الإستعماري للحركة الصهيونية :

شكل العامل الديني ستاراً مناسباً للدعوات الصهيونية منذ بداياتها الأولى وعبر مختلف مراحل تطورها ، سواء عند الصهاينة غير اليهود - الذين كانوا المحرك الأول للصهيونية في تاريخنا الحديث والمعاصر - أو عند الصهاينة اليهود ، الذين وجدوا في الصهيونية تحقيقاً فعلياً للأطماع والأهداف الاستعمارية الاستيطانية .

تعود الفكرة الصهيونية إلى ما قبل منتصف القرن السابع عشر ميلادي ، حين كان « المتطهرون » الإنجليز يحكمون إنكلترة بقيادة « كروموييل » ، وكما هو معروف كانت طبقة رجال الأعمال والتجار الإنجليز يومئذٍ تابعة في أغلبيتها الساحقة لطائفة « المتطهرين » ، وهم من « البروتستانت » الإنكلوسكسونيين ، وكانت اهتماماتهم الأساسية مركزة حول هداية اليهود وإعادتهم إلى الأرض المقدسة ، إذ إن تأييد اليهود وإسرائيل القديمة (وفق التزوير الذي حصل) والدولة الحديثة في المجتمعات البروتستانتية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، له جذور عميقة في روح المذهب التطهري « البيوريتاني » ولدى مذهب عصمة « الكتاب المقدس » الحرفية ، وهذا ما وصفه مؤرخ بريطاني بقوله : « كانت البيوريتانية نوعاً من يهودية جديدة يهودية محولة إلى مصطلحات انكلوسكسونية ، ركز هؤلاء البروتستانت في رجوعهم إلى نص الكتاب المقدس على العهد القديم ، وحاول بعضهم تقبله حرفياً كأي يهودي أرثوذكسي »[٦] . وفي القرن السابع عشر ميلادي بدأ عهد الثورة البيوريتانية التي هي في الواقع الشكل المتطرف للبروتستانتية ، ووريث مباشر للكالفينية .

« يقوم المذهب البيوريتاني على حُب الخير لليهودية ، والإيمان بأن اليهود هم خلفاء العبرانيين القدامى . لذلك اقترح جون ملتون الشاعر الإنجليزي المشهور ومؤلف

« الفردوس المفقود ، والفردوس المستعاد » وهو بيوريتاني ، إدخال اللغة العبرية في مناهج المدارس الثانوية في بريطانيا . كما أن مجموعة اللفلرز Levellers وهي مجموعة جمهورية متطرفة من البيوريتانيين حكمت بريطانيا واستطاعت أن تجعل التوراة دستوراً للقانون الإنجليزي ومصدراً له . وعندما جاء كرومويل إلى السلطة عام ١٦٥٣ شكل برلماناً من القديسين البيوريتانيين فقط وشكل مجلساً للدولة من سبعين عضواً (تمثلاً بالمجلس الأعلى اليهودي القديم المعروف « السنهدريم » وبلغ الأمر في عهده بالبيوريتانيين أن اعتنق بعضهم اليهودية مثل جون تراسك وأتباعه والفنان والرسام الشهير الكسندر كوبر »[٧] .

وفي جنوب فرنسا كان « الهنغوت » من المؤمنين بالعصر الألفي السعيد ومن أبرزهم اسحق لابيريه Pyere ١٦٥٤ - ١٦٧٦ الذي ألّف كتاباً عنوانه « دعوة اليهود » دعا فيه إلى إحياء إسرائيل بتوطين الشعب اليهودي في الأرض المقدسة . وتنبأ القسيس الفرنسي بيير جورير « تحقيق النبوءات » بإعادة تأسيس مملكة يهودية في فلسطين قبل انتهاء القرن السابع عشر[٨] .

وفي السويد ، نشر أندرز بدرس كمب عام ١٨٦٨ كتاباً بعنوان « أخبار إسرائيل السارة » طالب فيه بحق اليهود في امتلاك أرض كنعان إلى الأبد[٩] .

ومن المؤكد أنه كانت هناك قوى تعمل على تحويل الدوافع الروحية - العودة إلى صهيون - والتي هي أصلاً أكثر من ستار مساعد على طرح الفكرة على أرض الواقع إلى عمل سياسي فعلي مؤيد بأيديولوجية وبرنامج وتنظيم . وبحكم سياسة التنافس والصراع بين الرجوازية التجارية الأوروبية ، خاصة في الشرق ، وفي عز نهوض الرأسمالية التجارية طرح المتطهرون الإنجليز أحد أوائل المشروعات الصهيونية المعروفة في تاريخ أوروبا الحديث ، حيث قام اثنان من المتطهرين الإنجليز المقيمان في «امستردام» أحد أهم المراكز التجارية وأكبرها في تلك الفترة برفع عريضة إلى حكوماتها تطالب بالسماح بعودة اليهود وبذل جهود مشتركة مع «هولندة» لتوطين اليهود في فلسطين . طالبت العريضة بما يلي : « ستكون هذه الأمة الإنجليزية مع سكان الأراضي المنخفضة أول الناس وأكثرهم استعداداً لنقل أبناء إسرائيل وبناتها في

سفنها إلى الأرض التي وعد بها أجدادهم ابراهيم واسحق ويعقوب كإرث باق أبداً »[١٠] . وشكلت العريضة منذ تلك الفترة المبكرة اتجاهاً تاريخياً أساسياً صاعداً ، نابعاً من المصالح المادية والحيوية المرتبطة أشد الارتباط بتطور الرأسمالية الحديثة في أوروبا ونزعتها الواضحة نحو الغزو والنهب وبناء الامبراطوريات الاستعمارية وإخضاع بقية شعوب الأرض لهيمنتها ومصالحها . إذن فالصهيونية « نظام رجعي النظرات ونظام للتنظيمات الرجعية التي تخدم الإمبريالية أيضاً »[١١] .

لذلك قامت البرجوازية الإنجليزية منذ تلك الفترة بتصدير المبشرين والتجار والرحالة والعلماء والمغامرين من كل نوع إلى فلسطين والمنطقة العربية ليفتحوا الطريق ويمهدوها أمام امتداد مصالحها ونفوذها[١٢] .

وفي الحقيقة كانت ظروف المنطقة العربية ومناخها ملائمة لأن تحصل الدول الاستعمارية على مآربها ، لاسيما أن الامبراطورية العثمانية كانت قد وصلت في القرن التاسع عشر إلى آخر مراحل الضعف والتمزق والإنهيار ، وأصبحت محور النزاع والصراع الأساسي بين العديد من الدول الأوروبية الاستعمارية في تلك الفترة . وأطلقوا عليها اسم « المسألة الشرقية » . وجاءت الصهيونية تلبية للمسألة الشرقية ومشروعاً من المشروعات الامبريالية الاستعمارية ، وجزءاً من ترتيباتها للخارطة العالمية عامة وللوطن العربي بشكل خاص[١٣] . وما يؤكد ذلك التصريح الذي أدلى به غيورغ غاولر عام ١٨٥٣ ، الذي كان حاكماً عاماً لأستراليا وموظفاً استعمارياً خبيراً بتصريح في البرلمان الإنجليزي جاء فيه : « أن المشيئة الإلهية جعلت سورية ومصر في طريق إنجلترا إلى الأقاليم الأخرى الأكثر أهمية في مجال تجارتها الخارجية الاستعمارية - الهند والصين وجزر الهند واستراليا - إن إصبع المولى تشير على بريطانيا أن تعمل بهمة ونشاط من أجل خلق الشروط المواتية في هاتين الولايتين .. إن على بريطانيا أن تجدد سورية بواسطة الشعب الوحيد بهذه المهمة ، والذي يمكن استخدام طاقته بصورة دائمة وفعالة بواسطة الأبناء الحقيقيين لهذه الأرض ، أبناء إسرائيل »[١٤] .

لقد ظلت مشاريع اقتسام الامبراطورية العثمانية مطروحة منذ ذلك الوقت ، وكان ذلك واضحاً من سياسات الدول الكبرى - روسيا والنمسا أولاً ، ثم إنجلترة

وفرنسا فيما بعد ، ثم إنجلترة وفرنسا وألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر)[١٥] وكان من أهم النشاطات الاستعمارية آنذاك :

النشاط الفرنسي :

إن واقع السياسة التناحرية حول اقتسام الوطن العربي كجزء من ممتلكات الامبراطورية العثمانية المنهارة ، يفسر النشاط الاستعماري الفرنسي وحملة نابليون بونابرت في مطلع القرن التاسع عشر على مصر وبلاد الشام ، والذي هدف إلى تعزيز الرأسمالية التجارية الفرنسية ، والوقوف في وجه منافستها البريطانية المهيمنة على طرق التجارة إلى مستعمراتها في الهند ، عبر المنطقة العربية - بخاصة طريق مصر وفلسطين - وفي خضم هذا الصراع الإمبريالي حول اقتسام تجارة العالم أدرك نابليون أهمية الاستعانة بفكرة توطين اليهود في فلسطين وتأسيس دولة لهم فيها تقوم بحماية الممتلكات الفرنسية في الشرق . وعلى هذا الأساس أصدر نابليون أثناء المراحل الأولى من حصار جيوشه لمدينة عكا نداء إلى يهود العالم ، نشرته الصحيفة الفرنسية «لومونيتور» في ٢٢/أيار عام ١٧٩٩ ، جاء فيه ، أن نابليون (أعلن نداء دعا فيه جميع يهود آسية وأفريقية لإنضواء تحت راياته من أجل إقامة القدس القديمة)[١٦] .

وخاطب النداء النابليوني اليهود باسم « الورثة الشرعيين لفلسطين »[١٧] .

وتوضح المؤرخة « باربارە توخمان » في تعليقها عن النداء النابليوني ، مدى الأهمية التاريخية المتمثلة في نداء نابليون بالنسبة لمستقبل التناحر الامبريالي بين الدول الرأسمالية الكبرى ، وارتباط المشروع بالصهيونية ارتباطاً عضوياً - رغم نزعات توخمان الصهيونية - إذ أصبح مسلماً به بالنسبة للدول الكبرى المتصارعة حول الشرق الأوسط أن تقترح مشروعاً لإحياء إسرائيل كلما تزايدت حدة الصراع بين القوى الإمبريالية .

كما أصبح من المسلم به أيضاً أن ينغمس صاحب الاقتراح في حلم سعيد ، ليس حول كسب منطقة نفوذ في بقعة استراتيجية حيوية فحسب بل أيضاً حول اجتذاب النفوذ والثروات المزعومة ليهود العالم إلى جانبه[١٨] وبطبيعة الحال كان للإمبريالية الفرنسية ممثلوها وعملاؤها في صفوف البرجوازية اليهودية حتى في أوربا ، وهذا ما

عكسته الرسالة الفرنسية الموجهة إلى يهود العالم والتي تدعو إلى إنشاء مجلس يمثل اليهود كي يتفاوض مع الحكومة الفرنسية من أجل إعادة فلسطين إلى الشعب اليهودي. وكان عنوان الرسالة « إلى الأخوان في الدين » إلاّ أنها لم تحمل أي توقيع ، لأن الحكومة الفرنسية - كما يقال - كانت وراء إصدارها ، بالإضافة إلى ارتباط كل من ظهور الرسالة ونداء نابليون وحملته الشرقية ومحاولته المستمرة منافسة الإمبريالية الإنجليزية . ويلاحظ أيضاً أن الرسالة كانت صريحة جداً في شرح الطبيعة الاستعمارية للمشروع الصهيوني، وفي توضيح نوعية المكاسب الاستراتيجية والاقتصادية الكبيرة التي كانت الإمبريالية الفرنسية تعد العدة لتحقيقها من خلال طرح مشروعها الصهيوني . واستمرت فرنسا، تتابع مشروعها الصهيوني ، بمختلف الوسائل متحدية القوى المنافسة لها حول المشروع، حيث ظهرت من خلال مصادر فرنسية مختلفة ، بعض الكتابات المتعلقة بعودة اليهود مثل كتاب « أ . بيتافل » الذي يحمل عنوان « فتاة صهيون ، وإعادة تأسيس إسرائيل » في باريس عام ١٨٦٤ وكتاب « ج فرانكل » وعنوانه « تأسيس الدولة اليهودية في ستراسبورغ عام ١٨٦٨ »[١٩] .

أما النشاط الحكومي الفرنسي الصهيوني فقد مثله « أرنست لاهاران » غير اليهودي في كتابه « المسألة الشرقية الجديدة » الذي تضمن إعادة تنظيم جذري لمناطق الإمبراطورية دعا فية إلى تأسيس دولة يهودية من السويس إلى ميناء « أزمير » تضم سلسلة لبنان الغربية بأسرها .. ورأى في اليهود حماة حقيقيين للحضارة الغربية في الشرق ، وهذا ما أكده كل من « موزسس هس » و « تيودور هرتزل » وغيرهما فيما بعد[٢٠] وتأكد بأن الاعتبارات الإمبريالية الاقتصادية ، كانت وراء دوافع « لاهاران » حين قال : (إن على الصناعة الأوربية أن تبحث يومياً عن أسواق جديدة كمنافذ لمنتوجاتها)[٢١] .

النشاط البريطاني :

أما النشاط الصهيوني - البريطاني فقد تزايد أكثر منذ هزيمة « نابليون » وصعود « محمد علي » وحملته على بلاد الشام في الأربعينات في القرن الماضي ، مما جدد اهتمام السياسة الأوربية وبزعامة بريطانية بالحركة الصهيونية . (ففي الفترة

نفسها التي كانت الدول الأوربية وعلى رأسها بريطانية تعمل على إخراج محمد علي من سورية ، وكان السلطان العثماني في أشد حالات ضعفه وانهياره ، أخذت الأوساط السياسية البريطانية العليا تطرح مسالة اقتطاع فلسطين من جسم الإمبرطورية العثمانية من الوطن العربي وإعطائها لليهود)[٢٢] ففي عام ١٨٣٨ قام اللورد « شافتسبري » السياسي البريطاني الكبير بتقديم مشروعه لاستيطان اليهود في فلسطين ، تحت الحماية الأوربية إلى اللورد « بالمرستون » وزير الخارجية البريطانية آنذاك « الذي اهتم به للغاية » وعينه مباشرة قنصلاً لبريطانيا في القدس . وفي عام ١٨٤٠ اهتم مؤتمر لندن بمناقشة مستقبل فلسطين وسورية بعد إخراج محمد علي وتراجعه إلى مصر[٢٣] .

كما نشط في هذا المجال بشكل فعال عدد من كبار الساسة والاستراتيجيين والعسكريين البريطانيين ، وأعلنوا أهدافهم من المشروع بوضوح ، حيث كتب الكولونيل « تشارلز هنري تشرشل » ضابط في قيادة قوات الحلفاء في حربها ضد محمد علي والقنصل البريطاني في دمشق فيما بعد عام ١٩١٤ يقول : « لأسباب جلية ينبغي أن يكون واضحاً لكل عقل انكليزي ، إنه لتدعيم سيادة انجلترا في الشرق يجب إدخال سورية ومصر إلى هذا الحد أو ذاك ، ضمن نطاق سيطرتها أو نفوذها . لقد أعلن نابليون أن « عكا » هي مفتاح الشرق ، وقد قدرت عبقريته العسكرية بصورة صائبة تماماً أهمية تلك الأراضي ، التي حاول عبثاً دخولها كقاعدة للعمل ضد إمبراطوريتنا الهندية ... بناءً عليه فإنني أدعو أبناء وطني إلى تبني هذه العقيدة السياسية وإلى تعليقها على علم البلاد[٢٤] . أما جورج جاولر حاكم استراليا الجنوبية وخبير الاستيطان الاستعماري صاحب مشروع لاستعمار فلسطين ، وضعه عام ١٨٤٥ فقد أعلن أمام أعضاء البرلمان البريطاني عام ١٨٥٣ ما يلي عن مصالح بريطانيا في قيام الصهيونية : « لقد وضع القدر سورية ومصر في طريق بريطانيا إلى أهم مناطق تجارتها مع البلدان المستعمرة الهند والصين والأرخبيل الهندي واستراليا .. وقدر لبريطانيا أن تمارس نشاطاً كبيراً في تهيئة الظروف الملائمة في هاتين المقاطعتين ... ويتعين على بريطانيا أن تحدد سورية بواسطة الشعب الوحيد القادر على تنفيذ هذه الرسالة ، والذي يمكن استخدام طاقته دوماً بصورة فعالّة أعني أبناء هذه الأراضي الحقيقيين بني إسرائيل»[٢٥] .

وكتب أيضاً اللورد « شافتسبري » عام ١٨٧٦ – أي بعد سنة من شراء انجلترا حصة مصر من أسهم قناة السويس – موضحاً أهمية استطيان اليهود فلسطين ومساهمتهم في مساندة بريطانيا من خلال الدور التجاري العالمي الذي يمكن أن يقوموا به « سوف تكون ضربة لإنجلترا إذا تمكن أحد منافسيها (فرنسا وروسيا) من السيطرة على سورية لأن امبراطوريتها الممتدة من كندا في الغرب إلى كالكوتا واستراليا في الجنوب الشرقي سوف تقطع إلى قسمين ، لا تطمع انجلترا بهذه الأقاليم ولكن عليها أن تضمن ألا تقتضي السياسة من بريطانيا .. أن تنمي قومية اليهود وتساعدهم عندما تسنح الفرصة للعودة كقوة تحويلية إلى تلك البلاد القديمة .. إن انجلترا هي تلك القوة التجارية البحرية العظمى في العالم ولهذا فإن مساندة استطيان اليهود في فلسطين يعد طبيعياً بالنسبة لبريطانيا »[٢٦] .

إذن ، المهمة الملقاة على عاتق الصهيانة تتركز بوضوح حول خدمة المصالح الإمبريالية البريطانية العالمية . وهذا ما أدركه تماماً قادة الحركة الصهيونية وأعلنوا استعدادهم لتنفيذه كما أثبتت ذلك الكثير من الوثائق والمذكرات ، فقد أوضح «هرتزل» دور دولة إسرائيل كحاجز في فلسطين كما ورد في مذكرات ناحوم سوكولوف الزعيم والمؤرخ الصهيوني في ١٩١٦/٤/١٢ قائلاً عن هرتزل : « إن إقامة كومنولوث يهودي في فلسطين بحماية انجلترا سيشكل جداراً فاصلاً بين السكان العرب في آسية والعرب في شمال إفريقية »[٢٧]. وهذا يعني أن مهمة حماية المصالح البريطانية في الوطن العربي المرسومة أمام الحركة الصهيونية لا تقتصر فقط على حراسة قناة السويس ، بل هي أساساً تستهدف تجزئة الوطن العربي ثم حماية هذه التجزئة فيما بعد ، وهذا ما يفسر تزامن صدور وعد بلفور مع اتفاقية سايكس – بيكو ، أي اتفاقية تقسيم المشرق العربي . أي إن الهدف من تهويد فلسطين هو بناء معسكر مسلح يقوم بحماية المصالح الإمبريالية الحيوية في الوطن العربي ، والمتمثلة بإبقائه في حالة تبعية مستمرة للإمبريالية ، وغير قادرة في الوقت نفسه على رفض هذه التبعية .

النشاطات الصهيونية المبكرة في فلسطين :

إن مشروع تحويل فلسطين إلى حصن منيع لأوربا في الشرق أو تحويل فلسطين إلى مستوطنة إمبريالية ، حكم وظائف الصهيونية ورسم سلفاً طبيعتها ودورها

الإمبريالي في الوطن العربي ، وانعكس هذا الدور ليس فقط على المهاجرين اليهود إلى الأرض العربية في فلسطين ، بل كذلك على مجمل العلاقات والتطورات والصراعات العربية – الصهيونية في المراحل اللاحقة[٢٨] .

إن المهمة الملحة المترتبة على مختلف الجنسيات اليهودية التي تلقت هذه المشاريع بحذر وشك – لاسيما الحذر من المشاريع التي كان يرعاها أشخاص غير يهود – تقتضيْ المزيد من العمل والنشاط لتوجيه أنظار مختلف الجنسيات اليهودية إلى الوطن القومي اليهودي في أية منطقة استراتيجية هامة في إطار محاور النشاط الاستعماري الإمبريالي ، وبشكل خاص فلسطين ، حيث كان العنصر اليهودي ضرورياً للإسهام في إنجاح المشاريع المطروحة وهذا ما يفسر إصرار بريطانيا وضغطها في أواخر القرن الماضي ، على أن يصدر السلطان العثماني نداء وموافقة من أجل السماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وهذا ما يفسر أيضاً النشاطات اليهودية وغير اليهودية في تلك الفترة المبكرة.

ففي عام ١٨٤٢ كتب « ابراهام بنيش » بناء على تكليف من وزارة الخارجية البريطانية كتاباً بعنوان « مخطط لتحسين الظروف المدنية والأخلاقية لليهود في الشرق»: أكد فيه على دور بريطانيا في هذا المشروع وقدرتها على دفع البلاط العثماني إلى السماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين . وكان ما قاله بهذا الصدد «ستكون المستعمرة تحت سلطة الحكومة التركية وحمايتها وتضمن بريطانيا المحافظة على الشروط التي ستقام عليها »[٢٩] .

كذلك كانت النشاطات البريطانية الواسعة في مجال توطين اليهود في فلسطين عند مونتيفيوري اليهودي في تلك الفترة ، دليلاً على عمله الملتصق بالمشاريع البريطانية وهو ما تؤكده الموسوعة اليهودية بوضوح تام : « إن دعم الحكومة البريطانية نشاطاته منسجم مع السياسات البريطانية لما وراء البحار وقد أضيف الدعم الشخصي من قبل الملكة فيكتوريا إلى سيرته الممتازة »[٣٠] .

وفي عام ١٨٣٨ سافر مونتيفيوري إلى فلسطين ووضع مخططاً لشراء الأراضي الزراعية[٣١] .وفاوض أيضاً محمد علي في رحلة أخرى عام ١٨٤٠ إلى سورية ومصر من أجل هذا المشروع ، وكان المشروع الذي كتب عنه مونتيفيوري في مذكراته عام

١٨٣٩ ينص على : « سأبدأ بأن أطلب من محمد علي منحي أرضاً لمدة خمسين عاماً ومائة أو مائتي قرية ، وسأعطيه ربحاً يتراوح بين عشرة وعشرين بالمائة ، على أن يكون دفع المبلغ بأجمعه سنوياً في الإسكندرية بشرط أن تعفى الأراضي والقرى الممنوحة طوال المدة من أية ضريبة يفرضها الباشا أو حاكم المناطق التي ستمنح فيها الأرض . فإذا حصلت على المنحة فإنني سأستعين با لله وأنشيء شركة تتولى زراعة الأرض . وأشجع أبناء ديننا في أوربا على العودة إلى فلسطين[٣٢] .

إن محاولات مونتيفيوري لم تكن طروحات نظرية ، وإنما قام بتهجير بعض يهود اليمن إلى القدس – بعد احتلال بريطانيا ميناء عدن عام ١٨٣٩ – كما حاول إدخال الصناعة إلى البلاد فأدخل مطبعة ومصنع نسيج وكان وراء تأسيس عدد من المستعمرات الزراعية ويعود حي « موشيه اليمني » خارج مدينة القدس القديمة إلى أعماله وسمي باسمه[٣٣] .

إن فشل مشاريع مونتيفيوري دفع بريطانيا للاستعانة بغيره فقد كتب « اسحق اش » عام ١٨٧١ داعياً إلى استيطان تدريجي لسكان يهود في المنطقة التي يحدها الفرات شرقاً ونهر مصر جنوباً بحيث يؤدي ذلك في النهاية إلى استقلال وسيادة يهوديين ،كذلك اقترح شق قناة من البحر المتوسط إلى العقبة كبديل عن قناة السويس[٣٤].

لكن رغم كل هذه الجهود الساعية للمشروع الصهيوني فإن المشروع لم يلق الاستجابة اليهودية المتناسبة مع المساعي المبذولة بل عمل الكثير من اليهود على مناهضة المشروع والإعراض عنه . والحقيقة أن عدم استجابة بعض اليهود للمشروع ومناهضة البعض الآخر له تعود إلى أن يهود الغرب كانوا مستقرين وبعضهم الآخر مندمجاً في مجتمعه وكثيرون منهم كانوا قد بدأوا يتخلون عن يهوديتهم ومال معظمهم إلى الشك في أنها كانت مؤامرات لحرمانهم من الحقوق السياسية والمدنية التي اكتسبوها في أوربا بعد كفاح طويل ، ومهما يكن فقد فضلوا أن يروا يهود أوربا الشرقيين مرشحين للعودة وليس أبناء دينهم في الغرب . بينما كان يهود أوربا الشرقيون يفضلون الهجرة إلى غرب أوربا وأمريكا ومن كان يهاجر منهم إلى السلطنة العثمانية كان يفضل الإقامة في المدن الكبرى أي العواصم والمدن التجارية (استنبول

القاهرة دمشق بيروت) وبذلك يتأكد بأن الأطماع الاستعمارية في المنطقة العربية بعيدة جداً وسابقة على الصهيونية حتى قبل تهديد محمد علي - وطموحه في الدولة العربية الواحدة - المصالح البريطانية هذه الأطماع التي ترجمت إلى نشاطات دعائية مختلفة ، دينية وفكرية وثقافية واقتصادية ومفاوضات سياسية .

ويؤكد المؤرخ اليهودي « سالوبارون » هذا الخط المتواصل من الجهد المستمر بقوله : « منذ هذه المحاولات القديمة وحتى توطيد الانتداب البريطاني في فلسطين عام ١٩٢٢ وهناك خط متواصل من الصيغ الدعائية والمفاوضات الحكومية التي اختلطت فيها المطامع الإمبريالية البريطانية بالمسيحية الدينية والإصلاح اليوتوبي وحقائق القومية اليهودية للنهوض بحركة صهيونية دولية قوية »[٣٥] .

الصهيونية قبل مؤتمر بال وعوامل نجاحها :

استمر النشاط الصهيوني الذي تزعمه - كما سبق ووضحنا - كبار رأسمالي العالم من غير اليهود ومن اليهود على السواء ، وتصاعد العمل باتجاه « المشروع الصهيوني » في القرن التاسع عشر بشكل كبير جداً ، وأخذ هذا النشاط يتمثل طرائق واساليب ثقافية وفكرية جديدة بغاية كسب تأييد العالم في « الوطن القومي اليهودي» لليهود من جهة وليدفع بيهود العالم إلى تأييد المشروع والعمل على إنجاحه من جهة أخرى - إذ بدون اليهود لا يمكن أن ينجز المخطط الصهيوني - « لأنه في الواقع وجدت الصهيونية صعوبة كبيرة في الانتشار بين الطوائف اليهودية في أوربا الغربية - حيث ظهرت المنظمة الصهيونية بداية - ومن الدلائل على ذلك أن الطائف اليهودية في ميونيخ رفضت بشدة عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينتها ، ما دفع القيميين عليه لعقده في بال السويسرية »[٣٦] لقد استمرت الجهود الصهيونية الحثيثة اليهودية وغير اليهودية وتكثفت حتى أصبحت (الصهيونية نتاج الفلسفات الأوربية العنصرية والاستعمارية كما هي نتاج للكراهية الغربية للعرب فالفلاسفة والساسة الغربيون يصفون العرب والمسلمين بالخداع والرذيلة ، وبأنهم يرمزون إلى الركود والفجور والحكم المتعفن والفساد والمجتمع الكاذب في حين يصفون اليهود بالذكاء والفضيلة وبأنهم رمز التقدم والحداثة ويصورون بالمقابل العرب والمسلمين بأنهم حثالة البشرية ولصوص مجرمون وقطاع طرق ومهربوا مخدرات وتجار رقيق أبيض)[٣٧] .

كما قدم الفكر الصهيوني ثقافته بأساليب عمل متنوعة مختلفة أدبية ودينية وفنية لتنفيذ هدفها ومن الأمثلة على الأعمال الأدبية التي ورد فيها وصف العرب بأبشع صورة : ١ - رواية الهائمون Exodus - ٢ - ملف الأوديسة The Odessa File - ٣- القرصان The Pirate - ٤ - الأحد الأسود Black Sunday [٣٨] .

واستمر تنوع أساليب العمل والنشاطات في تلك الفترة لترويج الفكر الصهيوني وإنجاحه بين سائر أوساط الرأي العام العالمي . وفي الوقت نفسه تضمنت هذه النشاطات بشكل واضح أو غير مباشر أسس الأيديولوجية الصهيونية وأهدافها لإنشاء الوطن القومي المنشود ، وتركزت أهم هذه الأعمال والنشاطات الفكرية الصهيونية حول عدة عوامل أهمها :

إثارة اللاسامية :

شكلت « اللاسامية » وجهاً آخر للصهيونية ، وتبناها ودعا إليها صهاينة يهود وغير يهود ، حيث تطلّع دعاة اللاسامية من خلال كرههم واحتقارهم لليهود ، والرغبة في الخلاص منهم ، إلى ضرورة عودة اليهود إلى فلسطين والاستقرار فيها بصورة دائمة ، وفي هذا الصدد قال فون ترايتسكي : « كان اللاساميون مجموعة متناقضة من الناس تضم أولئك الذين أرادوا إزالة المنافسة اليهودية من الميدان الاقتصادي، والذين أرادوا تحطيم اليهود كرأسماليين ، والذين يسعون للانتقام من زعماء الاشتراكية اليهود ، والذين آمنوا بنقاوة عنصرهم وتفوقه على العناصر الأخرى، والذين وجدوا في إثارة الغضب الشعبي على اليهود وسيلة للاعتداء السياسي الشخصي، والذين حاولوا تحويل استيائهم من سوء تصرف حكوماتهم إلى مجار أخرى ويمكن أن يضاف إلى هذه القائمة أولئك الذين اعتقدوا أن اليهود لا يستطيعون أن يصبحوا وطنيين صادقين ، ولذلك فإنهم مصدر ضعف دائم للبلد المضيف »[٣٩] .

وعبر اليهودي اللاسامي « بيير جوزيف برودهن » الفرنسي الجنسية عن كرهه لليهود بعرقهم السامي المنبوذ بين مختلف الشعوب الأخرى في العالم فيما كتبه في مذكراته بقوله : « أنا يهودي أكتب مقالاً ضد هذا العرق الذي يسمم كل شيء بالتدخل في كل مكان دون أن ينضم إلى شعب آخر ، أطلب طردهم من فرنسا ما عدا

الأفراد المتزوجين من نساء فرنسيات ، ولا نسمح لهم بأي نوع من التوظيف ، وأسعى أخيراً لإلغاء هذا الدين .. ويرى أنه لابد من إعـادة هـذا العنصر إلى آسيا أو إبادتـه . إن الذيـن كرهتهـم شـعوب العصـور الوسـطى بـالغريزة أكرههـم بعـد التـأمل كرهـاً لا يتغير »[٤٠] .

وبلغت الحملة المعادية للسامية قمتها في فرنسا أثناء قضية « الفريـد درايفـوس » الضابط برتبة نقيب في أركان الجيش الفرنسي الذي اتهم رسمياً بالخيانة لزعم أنـه بـاع أسرار مهمة للاستخبارات الألمانية ، وقدم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية ، وقد أدت هذه الحادثة إلى انقسام حاد بين الفرنسيين بين مناصر لدرايفـوس ومعـارض ، مما أدى إلى قيام حملة مركزة على تهجير اليهود الفرنسيين . وفي هذه الأثنـاء حضـر « تيـودور هرتزل » إلى باريس مبعوثاً لإحدى الصحف النمساوية ليغطي محاكمـة « درايفـوس » فصدم من موجة العنف الموجهة ضد اليهود ، مما أدى إلى تغيير موقفـه المؤيـد لانصهـار اليهود واندماجهم بالشعوب التي يعيشون بين ظهرانيهـا إلى ضـرورة انسـحاب اليهـود من الدول القومية الأوروبية كنتيجة لوضعهم المزري فيهـا ، وهـذا مـا شـرحه تمامـاً في مؤلفه الشهير « الدولة اليهودية » الذي نشره في باريس عام ١٨٩٥ .

وبذلك اصبح هرتزل من غلاة اللاسامية والعاملين لإنجاحها ، واعتقد أن «الأمة اليهودية » لن يعود لها وجود في الحالة التي تزول فيها اللاسـامية ، ولكـن الصهيونيـين يقولون إن اللاسامية أبدية ، وبما أن « الأمة اليهودية » موجودة نتيجة الوجـود الدائـم للعدو (اللاسامية) فيمكن القول إن اللاسامية تعيش في أوسـاط جميع الشـعوب الـتي تعيش جنباً إلى جنب مع اليهود . ويؤكد الصهاينة قائلين « إن هذا لا يكفي ، فإنها لا تعيش وحسب !.. »[٤١] .

وكتـب هرتـزل في يومياتـه : « أصبحـت في بـاريس أنظـر بشـكل أوسـع إلى اللاسامية التي بدأت أفهمها الآن تاريخياً ، وأعذرها . وأكثر من ذلك أعترف بغطرسـة وعدم فائدة النضال ضد اللاسامية .. وعلاوة على ذلك لـن تلحـق اللاسـامية بـاليهود أذى عندما تصبح قوة جبارة ، أكـثر منهـا قـوة شـبه واعيـة ، وأعتبر حركتهـا مفيـدة لتطوير الفردية اليهودية » . وأضاف : « إن الشعوب التي يعيش اليهـود بينهـا تشـكل جميعاً معاً أو على حدة لا ساميين سافرين أو مستترين »[٤٢] .

وأكد وايزمن أن « السبب الرئيسي للاسامية يتلخص في أن اليهود موجودون »[٤٣] . وأضاف وايزمن مطوراً هذه الفكرة : « إن اللاسامية هي جرثومة يحملها معه في كل مكان كل إنسان بغض النظر عن الاقتناعات وبالعكس .. »[٤٤] .

ويمثل « غولدوين سميث » البريطاني نموذجاً لاسامياً آخر ، حيث مزج اللاسامية بميل إلى الصهيونية ، ورأى في اليهودية ديناً قبلياً لا عالمياً ، تمسك به اليهود بمزيد من التعصب في الشتات وعلى هذا يقول : « ضاع بلدهم و لم يبق لليهود سوى العنصر ودين عنصري يتمسكون به بضراوة وانضواء رافضين الاختلاط بالناس جالبين لأنفسهم بغض الشعوب »[٤٥] . إلا أن التطورات السياسية الاستعمارية العالمية ، لاسيما فيما يخص « المسألة الشرقية » في نهاية القرن التاسع عشر ، والدور الصهيوني المعول عليه الكثير في المنطقة العربية ، أكدت جميعها أنها حل مناسب لمسألة اليهود وإن كان حلاً جزئياً ، وهو ما وضحه « غولدوين سميث » بقوله : « يهزأ الناس إذا ما اقترح إثر حل الامبراطورية العثمانية الذي اتضح الآن أنه وشيك إعادة اليهود إلى وطنهم الخاص » . ويقول معبراً عن عدالة الحل : « لا أحد يفترض أن آل روتشيلد سيعودون إلى القدس ولكن بعض اليهود شديدي العزلة قد يعودون فيسهل إنسحابهم دمج العنصر ووضعه كقومية منفصلة كما هي الحال في اليونان » .

وشهدت روسية القيصرية أيضاً موجة لاسامية واسعة إثر اغتيال القيصر «الكسندر الثاني» عام ١٨٨١ على أيدي اليهود بشكل واسع في كل أنحاء سورية ، وحدثت عدة مذابح بين اليهود وعبّر المثقفون الروس عن كراهيتهم لليهود بوسائل مختلفة ، ثم قامت جماعة من المثقفين وأصحاب المهن وبعض أبناء الطبقة الوسطى من اليهود وتبنوا الفكرة « الصهيونية » وأخذوا يعملون في نشاطات الحركة تحت تأثير حوادث عام ١٨٨١ ، وكان أشهرهم « ل. بينسكر » و « م. ليلنبلوم » و «سمولنسكن» وهكذا ظهرت جماعة « أحباء صهيون » إلى الوجود .

إن النتائج المباشرة لموجة العنف ضد السامية التي شملت شرق أوروبا وأواسطها وغربيها بعد عام ١٨٧٠ م ، كانت نتيجة : ظهور حماس لتكتل يهودي وتأييد الأصوات القليلة التي كانت تنادي « بتجديد بناء الحياة اليهودية خارج أوروبا » ، ثم وجود الفرصة الكافية وتوفرها لقيام قيادة يهودية جديدة مؤلفة من المثقفين وأصحاب

المهن الحرة عوضاً عن القيادة القديمة المؤلفة من الأحبار والصيارفة أي قيادة من صنف هرتزل وبينسكر .

ولا شك بأن الموجة « اللاسامية » جاءت حليفاً قوياً للصهيونية ، وسنداً مساعداً أو موضوعياً لتحقيق برنامجها ، وأصبح من الطبيعي أن تتغذى الصهيونية من الحركة اللاسامية لتصبح الحركتان متكاملتين . وهذا ما عبر عنه « فلوري ماغنس » في مقال كتبه عام ١٩٠٢ م بعنوان « الصهيونية واللاسامية » وضح فيه مدى العلاقة الوثيقة بين الحركتين اللتين تنفذان هدفاً واحداً هو تحقيق الكيان الصهيوني حيث قال : « ليس الدكتور هرتزل والزمرة التي تجاريه في تفكيره إلا مجموعة خونة أساءت فهم التاريخ اليهودي وتأويله لأنهم شركاء في إنعاش اللاسامية . والتي يدعون أنهم يودون القضاء عليها ، إذ كيف تستطيع الدول الأوروبية أن تتحمل بقاء اليهود فيها إذا كان هؤلاء يعملون على مناداتها وكيف يتسنى لليهود نيل المساواة المدنية مهما بذلوا من جهد في هذه البلاد إذا كانوا هم أنفسهم يعملون على هجرها »[٤٦] . بذلك يتضح أن الصهيونية هي العدو اللدود للصداقة والسلام بين الشعوب والزعماء الصهاينة يسمون كل إدانة لسياستهم « عداء للسامية » على أن شعوب العالم برمتها قد أدركت منذ عهد بعيد خطة التآمر القديمة للمعتدين الإسرائيليين فاللاسامية كأي شكل آخر من الأشكال التي تتبدى بها العنصرية .

النهوض القومي الأوروبي في القرن التاسع عشر :

ومن العوامل الهامة التي ساعدت ورعت الصهيونية ، التغييرات القومية التي تبلورت منذ منتصف القرن التاسع عشر ، والتي كانت حصيلة للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية الجارية التي قادت إلى تصاعد كبير في التناحر والصراع .

لقد دفعت المصالح الخاصة لدى الدول الأوروبية القومية في تلك المرحلة من نهوض النظم الرأسمالية إلى تطرف الفهم القومي ، فأصبحت القومية متشددة عرقياً مشوبة بفوقية الشعب سريعة اللجوء إلى العنف ، وضعيفة الآفاق فيما يتعلق بتعريف الذات ، لقد أصبحت بكلمة مختصرة قومية مقصورة حافزاً ونمطاً سلوكياً . هذا النوع

من القومية المقصورة لم يهيء المجال العام لنمو الصهيونية فحسب ، بل كانت له أيضاً علاقة مباشرة بنمو الحركة الصهيونية وسماتها[٤٧] . واتخذ ارتباط الصهيونية بالقومية الأوروبية طرائق متعددة منسجمة مع نماذج الحركات القومية المختلفة الناشطة في تلك الفترة . وهذا ما يتبين عند « بينسكر » عندما قال : « إن المخرج الصحيح الواقعي الوحيد إنما هو في خلق الأمة اليهودية كشعب يعيش على أرضه الخاصة به ، أي في تحرر اليهود من الوصاية ، تحررهم كأي أمة بين الأمم الأخرى عن طريق إنشاء وطن قومي خاص بهم »[٤٨] .

كما أن « أبا الصهيونية » تيودور هرتزل كرّس مؤلفه الشهير «الدولة اليهودية » بأكمله للبرهان على ضرورة إنشاء الدولة كوسيلة وحيدة لحل كل مشاكل « الأمة اليهودية »[٤٩] .

وكذلك حاييم وايزمن يؤكد على ضرورة وجود التمييز القومي وهذا ما يعكسه حديثه مع اللورد الإنكليزي بلفور عن شكوى أرملة المؤلف الموسيقي فاغنر من « أن اليهود في ألمانيا سيطروا على المسرح والصحافة والتجارة والمعاهد العلمية العليا » فكتب يقول : « كنت أستطيع الموافقة مع فراو فاغنر على هذه الحقيقة ، غير أنني التزمت الرأي المناقض بصدد النتائج .. فالمأساة اليهودية تنحصر في أن اليهود إذا كانوا يقدمون كل قواهم المادية والفكرية للألمان ، إنما كانوا لا يفيدون أنفسهم بل الألمان »[٥٠] .

حركة الانصهار والاندماج :

ومن العوامل الأخرى التي دفعت بالصهيونية إلى الأمام حركة الانصهار والاندماج التي نشطت بين اليهود في مختلف الدول الأوروبية ، حيث وقفت الصهيونية من اندماج اليهود بالشعوب التي يعيشون بينها موقفاً عدائياً ، لأن اليهود في مفهوم الصهيونية « أمة » و « الأمة » لا يمكنها الانصهار والاندماج والذوبان ، ثم إن اندماج اليهود في الغرب قد فشل في نظرها بحكم يقظة الوعي القومي الأوروبي في القرن التاسع عشر ، إضافة إلى أن الصهيونية رأت بالانصهار خطراً عليها يقود إلى القضاء على القيم والخصائص المميزة لليهود .

ومن المؤكد أن مبدأ الانصهار هو الخصم الرئيسي للحركة الصهيونية وقد امتاز بعداوتها له ولهذه الأسباب صور الانصهار بأقبح المظاهر إذ اعتبر ضعفاً في الشخصية وليس كعملية تاريخية لها منطقها وقوتها الدافعة[٥١] .

وبقي الانصهار في نظر يهود الغرب مبدأً مثالياً رغم جميع المصاعب التي تعترض طريقه لأن ما ينتج عنه من فوائد يفوق المضار من عدة نواح ، لذا فلا غرابة إذا رأينا أن الدعوة الصهيونية ضد الانصهار في أورروبة الغربية ووسطها وفي أمريكا الشمالية لا تصادف مؤيدين من قبل المجتمعات اليهودية بينما كانت النفوس مهيأة لقبولها في أوروبا الشرقية .

أهم روّاد الحركة الصهيونية قبل مؤتمر بال :

كان من أهم روّاد الحركة الصهيونية قبل مؤتمر بال عام ١٨٩٧ «ى. الكلعي» و « ح. كاليشر » و « م. هس » الذين شكلت أفكارهم وأقوالهم حجر الزاوية في بناء الإيديولوجية الصهيونية رغم أن تأثير الرواد الثلاث في أبناء مرحلتهم كان ضئيلاً بحكم نشاط حركة « الاندماج والانصهار » حتى في روسيا حيث أسس عدد من المثقفين حركة « المستنيرين » والتي أطلق عليها اسم « الحسكله » وهدفت إلى تحرير اليهود ودمجهم في المجتمعات التي يعيشون بين ظهرانيها . لذلك فإن اليهود ودمجهم في المجتمعات التي يعيشون بين ظهرانيها والذين كانوا يواجهون عالماً عصرياً يتجه نحو إفساح فرص التحرر والمساواة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قبيل عام ١٨٧٠ لم يأبهوا بأقوال الروّاد الصهاينة وما كانوا ينادون به لجمع يهود العالم في وطن قومي وحسبوا هذا كله مجرد أفكار خيالية ولكن حينما اشتدت حركة اللاسامية في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر أخذت أفكار طلائع الحركة الصهيونية تلقى صدى في نفوس اليهود المضطربة أي في نفوس غير محددي الاتجاه الفكري .

ى. الكلعي ١٧٩٨ – ١٨٧٨ :

كان حاخاماً لفئة قليلة من اليهود في « صربيا » عاش في جو بلقاني مفعم بالروح القومية ومضطرب من جراء حروب الاستقلال التي خاضتها البلاد ، والفكرة

التي كتبها عام ١٨٤٠ تعبر عن تفكيره الصهيوني يقول فيها : « إنـني أطالب إخواني أن يعملوا على إنشاء شركة شبيهة بشركات التأمين أو شركات سكك الحديد ، على أن تلتمس هذه الشركة من السلطان العثماني أن يرجعنا إلى أرض أجدادنا ، مقابل أجر سنوي ندفعه ، وإذا ما نجحنا بإحياء اسم إسرائيل في بلادنا يهب جميع يهود العالم ليساعدوا هذه الشركة بكل ما يستطيعون »(٥٢) .

ح. كاليشر ١٧٩٥ – ١٨٧٤ :

ولد في «بولندة» وعاش مثل سابقه الكلعي فترة غليان القومية في أوروبا . تتلخص فكرته الصهيونية في نقطتين شديدتي الصلة ببعضهما هما :

أولاً – جعل الخلاص قضية زمنية دنيوية تتحقق بتملك الأرض والإقامة عليها واستغلال خيراتها ، وبذلك أدخل عنصراً دنيوياً إلى التقاليد الدينية الصوفية المتعلقة بالخلاص ، وفي هذه الناحية جاء كتابه « البحث عن صهيون » الذي نشره عام ١٨٦٢ ، وأهاب باليهودية حتى ترتجف جميع شعوب الأرض . إن الأمر عكس ذلك تماماً لأن الخلاص لا يتحقق إلا بتوعية القادرين على أن يجدوا بإحسانهم وبإقناع شعوب الأرض أن تساعد على جمع شمل اليهود المشتتين في البلاد المقدسة .

ثانياً – رأى ضرورة توعية اليهود لأهمية الزراعة واستغلال الأرض وبذل كثيراً من الجهد ليقنع أهم منظمة يهودية في فرنسا تدعى « منظمة الاتحاد الإسرائيلي العالمي» بشراء بعض الأراضي في فلسطين وأكد أن الحقل الزراعي المهمل يمكن أن يعطي غلات سريعة ومباشرة وأن يكون له تأثير طيب على الشخصية اليهودية ، زد على ذلك أنه « يعمل على رفع شأنهم بين الشعوب »(٥٣) .

م. هس ١٨١٢ – ١٨٧٥ :

يعد أول شخصية استطاعت أن تضع مفهوم الصهيونية الحديثة ، وأول من زود « القومية اليهودية » بقاعدة فلسفية(٥٤) .

ولد «هس» من عائلة غنية تعمل في التجارة في ألمانيا ، وقد تعهد جده لوالدته الحاخام تثقيفه ومن ثم دخل جامعة « بون » حيث ظهر ميله الشديد للفلسفة ، وفي عام ١٨٦٢ ألّف كتاباً بعنوان : « روما والقدس » . ظهر « لهس » أن الألمان يكنون

عداءً عرقياً طبيعياً لليهود ، عداءً مولوداً وغير مقصود ، ولن ينجـو اليهـودي مـن هـذا العداء حتى ولو اعتنق الدين المسيحي ، ومما قاله : « إن كره الألماني لليهودي أشد من كرهه لدينه ، وهو ينفر ويعاف المعتقـدات اليهوديـة الخاصـة أقـل مما يعـاف أنوفهـم ، لا أمـل في فتـح أبـواب الحيـاة الاجتماعيـة في ألمانيـا أمـام اليهــودي ، ولا جــدوى في الإصلاح، ولا في التحرر ، حتى ولا جدوى في اعتناق المسـيحية لذلـك لا جـدوى في إنكار نسبنا ونبذ خصائصنا العرقية[٥٥] . زد على ذلك أن « هس » اعتقد أنه يستحيل على اليهودي « أن يختلط اختلاطاً عضوياً مع الأمم الأخرى وقد هـزأ مـن القـائلين إن التحرر والاندماج يتناسبان مع اليهودية واعتبرهما على كل حال اختبارات وهمية لأن الأمم التي تعيش بينها « ستبقى دائماً تعتبر أن وجود اليهود بينها مدعـاة للقلـق وعـدم الارتياح »[٥٦] .

أما نظرته إلى مستقبل « الدولة اليهودية » فقد شرحها أثناء حفر قنـاة السـويس يوم كـان نـابليون الثـالث مصممـاً علـى تحسـين مركـز فرنسـا في المنطقـة السـورية - الفلسـطينية وقـد تعـددت المقـالات الأدبيـة في الغـرب الداعيـة إلى رجـوع اليهــود إلى فلسطين ، فتأثر « هس » بتلك المقالات وبخاصة ببحــث كتبـه « لاهـاران » الكـاتب الفرنسي وموضوعـه « المسـألة الشـرقية الجديـدة » فكتـب « هـس » : « ليـس فقـط الفرنسيون بل الألمان والإنجليز قد عبّروا عن آرائهم المحبِّذة لرجوع اليهـود إلى فلسـطين مراراً » وقد تأثر أيضاً بمصادر يهوذية خاصة بالبرنامج الربـاعي الـذي صاغـه الحاخـام «كاليشر» لاستعمار فلسطين وقد ورد شرحه في كتاب « روما والقدس » كمـا تـأثر أيضاً كغيره من طلائع الصهيونيـة بالنهضـة القوميـة الأوروبيـة[٥٧] . تصـور « هـس » إنشاء الدولة اليهودية في المستقبل علـى أسـس اشـتراكية بدائيـة تسـتمد دسـتورها مـن شريعة « موسى » لا مجال فيها للملكية الشخصية ، وانسجاماً مع ما اعتبره « الرسـالة الحضارية للشعب اليهودي » ارتأىأن تنشأ الدولة اليهوديـة بمسـاعدة فرنسـا عسـكرياً وسياسياً كي تتمكن الدولة العتيدة بدافع إنساني من تحسين الأوضاع في آسيا وافريقيـا وتطويرها .

كما شهدت روسيا القيصرية نشاطاً صهيونياً واسعاً ، لاسيما أنها احتوت علـى أعداد كبيرة من يهود العالم ، كانوا في أوضاع اجتماعية مزريـة وكـان مـن أهـم روّاد

الحركة الصهيونية في روسيا : « ل. بينسكر » و « م. ليلينبلوم » و « سمولنسكن » و « ى. بن يهوذا » وغيرهم . اختلفت أوضاع اليهود الاجتماعية في روسيا مما أدى إلى تنوع مجالات نشاطاتهم في الحركة الصهيونية وفقاً لترتيب وضعهم الاجتماعي . فكانت أقلية منهم من أغنياء الطبقة الوسطى ومن التجار والصيارفة مما ساعدهم على المساهمة في نشاط الثورة الصناعية في غرب روسيا وجنوبها بنجاح وفئة أخرى من المستنيرين والطلاب ومن ذوي المهن الحرة وعلى الأخص من كان منهم من أنصار حركة الاندماج وهم الذين اختاروا الطريق الثوري وتعاونوا مع حركة الثورة الروسية ومع الحركة الاشتراكية والفئة الثالثة وهي الأكثرية من العمال وذوي المهن الحرة اليدوية ، عملوا على إنشاء منظمة يهودية ثورية عرفت باسم « البوند » أي « الرباط الوثيق » وقد اختارت هذه الفئة أن تقوم بحركة نضالية منفصلة عن غيرها ، على أن ينحصر كفاحها في البلاد الروسية . وفئة رابعة من المثقفين والطلاب أيضاً وأصحاب المهن الحرة اعتنقت الصهيونية وأصبحت منافسة عنيدة لمنظمة « البوند » في الكفاح للسيطرة على مقدرات المناطق اليهودية في روسيا ونبذت كل ما يتعلق بالتجارب الروسية ودعت إلى تجديد بناء الأمة اليهودية في مكان آخر ، وفضلت أن يكون فلسطين ، ولكن هذا لم يكن شرطاً . وفئة خامسة لم تدخل أي تنظيم وتعدادها بالملايين ، مالت إلى الهروب بأسرع ما يمكن من تلك البيئة التي تتنكر لها ، والهجرة إلى أواسط أوروبا وغربها ، أو إلى إحدى الأمريكيتين أو إلى شمالي افريقيا ، وكانت فلسطين آخر مكان فكروا باللجوء إليه .

ليون بينسكر ١٨٢١ - ١٨٩١ :

ساءت أوضاع اليهودية في روسيا على أثر اغتيال القيصر عام ١٨٨١ ، وتعرضوا لمذابح جماعية وتزايدت أوضاعهم الاجتماعية سوءاً مما خيب آمال الكثيرين في تحسين أوضاعهم ، وكان على رأسهم « ليون بينسكر » وعلى الأثر تشكلت جمعية « أحباء صهيون » التي نشطت بشكل واسع من أجل اليهود وإيجاد الوطن القومي لهم وتركزت أعمال الجمعية في مؤتمرها المنعقد عام ١٨٨٤ على تسهيل الهجرة إلى فلسطين وتأسيس المستعمرات فكانت « بتاح تكفا » و « روشبينا » و « زحرون يعقوب » وانتخب بينسكر رئيساً للجمعية .

كان طبيباً ناجحاً ، وفي مقدمة أنصار الاندماج في المجتمع الروسي ، وألحّ على أن تعمم اللغة والحضارة الروسيتين في حياة اليهودي الخاصة حتى في الحقل الديني[٥٨] .

وعلى أثر تردي أوضاع اليهود ارتد عن تأييده للاندماج ، ثم نشر كتيباً بعنوان « التحرر الذاتي » وأصبح كتاب « موزس هس » « روما والقدس » حجر الزاوية في تطور الفكرة الصهيونية ، ووضح فيه بأن « اللاسامية » مرض لا يمكن شفاؤه والحل يكمن في أن يحصل اليهود على وطن وإن لم يكن بلداً خاصاً بهم »[٥٩] لكنه لم يختر فلسطين مقراً للوطن كما فعل « هس » إذ قال : « إذا قدرنا أن نحصل على وطن ما .. لا يجب فوق كل شيء أن نحلم باسترجاع اليهودية القديمة .. لا يجب أن يكون هدف محاولاتنا الحالية الأراضي المقدسة بل أرضاً في أي مكان . لا نفتقر إلى رقعة واسعة من الأرض ليقيم عليها المساكين من إخواننا ، قطعة أرض ملك خاص لنا . لا حق لأي سيد أن يطردنا منها .. قد تصبح الأراضي المقدسة يوماً مناسبة لإقامة الوطن، إذا تحقق ذلك سيكون أمره حسناً ، لكن قبل كل شيء يجب أن يصمم - وهنا بيت القصيد - على اختيار البلاد التي يسهل أمر الحصول عليها وفي الوقت نفسه مناسبة لإقامة اليهود الذين يهاجرون إليها ليجدوا فيها مقراً مأموناً ذا خيرات[٦٠] .

وبعد أن يتم اختيار الأرض يرى « بينسكر » ضرورة تأسيس شركة من كبار الأغنياء تتولى أمر شرائها وبالنسبة لموقع تلك الأرض قال : « قد تكون هذه الرقعة زاوية صغيرة في أمريكا الشمالية أو ولاية ذات سيادة ضمن الحدود الآسيوية التركية ، على أن يعترف الباب العالي والدول الكبرى باستقلالها وحيادها »[٦١] .

ل. ليليانبلوم ١٨٤٣ - ١٩١٠ :

آمن بالمبدأ الاشتراكي العالمي ، وبالكفاح الطبقي حلاً أساسياً لخلاص الإنسانية من الاضطهاد ، ولكن بعد عام ١٨٨١ اتجه نحو العمل في الحركة الصهيونية وتعاون مع بينسكر بقيادة لجنة « اوديسا » التابعة لمنظمة « أحباء صهيون » ومثّلا معاً الجناح العلماني في المنظمة ، وعندما ظهرت الصهيوينة السياسية أصبح مناصراً لهرتزل .

سمولنسكن ١٨٤٢ - ١٨٨٥ :

قبل عام ١٨٨١ عام اغتيال القيصر كان يعتقد بأن اليهود كأمة روحية لا تشبه غيرها من الأمم ، وتعيش في بلاد الغير حتى حينما كانوا في فلسطين اختلفوا عن

غيرهم « لأن هويتنا القومية لم تكن مطلقاً مرتبطة بالبلاد المقدسة والبرهان على ذلك أننا خسرنا الأرض وسيناء و لم نخسر قواعد قوميتنا . لقد كنا ولا نزال أمة روحية ودولتنا مؤسسة على التوراة » . وقال : « إن اليهود كمواطنين في البلاد المضيافة عليهم أن يتحملوا المسؤولية التي يتحملها المواطنون الأصليون .. البلاد التي نقيم فيها هي بلادنا . لقد كان يوم لنا فيه أرض ، لكن الأرض لم تكن الحزام الذي يشدنا إلى بعضنا ، التوراة هي أرض الوطن الروحي الذي تجعل لنا أمة وشعباً ، ولكن فقط بالمعنى الروحي »[٦٢] . وبعد أحداث عام ١٨٨١ تحول عن آرائه السابقة ودعا إلى هجرة منسقة إلى فلسطين .

اليعازر بن يهوذا ١٨٥٨ – ١٩٢٣ :

اشتهر بدوره في إحياء اللغة العبرية الجديدة ، واهتم كثيراً في القضية اليهودية واشترك بالمناقشات التي كانت تدور حول الحضارة القومية اليهودية ، هاجر إلى فلسطين عام ١٨٨١ ووضع قاموسه العبري المؤلف من عدة مجلدات ، ومع أنه كان من أوائل مستوطني فلسطين من اليهود فقد أيد « إسرائيل زانغويل » الذي تزعم الجناح القائل بامتلاك أرض غير فلسطين ، قد تكون في أمريكا الجنوبية أو أفريقيا الشرقية لتكون وطناً قومياً لليهود (هذا الجناح برز في المؤتمر الصهيوني السابع عام ١٩٠٥) .

جمعية أحباء صهيون :

كان لجمعية « أحباء صهيون » دور كبير في النشاط الصهيوني ، وحصلت على المساعدات المالية والسياسية اللازمة من اليهود وغير اليهود ، ورغم ضيق مجال تحركها في روسيا ، فإنها استطاعت أن تقدم إلى الحركة الصهيونية قاعدة شعبية شديدة الحماس للعمل على الإقامة في فلسطين ونجحوا في إرسال عدة فئات استوطنوا هذه البلاد (وأسهموا في ترجيح الكفة القائلة بوجود أرض صهيون كموطن للصهيونية وليس مكاناً آخر)[٦٣] .

الإدعاءات الصهيونية في الوطن القومي :

اتضح من خلال ما تقدم ، أن الحركة الصهيونية ، حركة سياسية حديثة ،

ظهرت في القرن التاسع عشر ، وثبت استناداً للمجريات ولكثير من الوثائق ، أن الحركة الصهيونية وليدة النظام الاستعماري الامبريالي العالمي . ولذا لجأت السياسية الامبريالية بكل أدواتها الثقافية والإعلامية والسياسية والعسكرية ، إلى البحث عن مسوغات ومبررات وعوامل تساعد في خلق الكيان الصهيوني في فلسطين العربية .

وكان من اهم دعائم ادعاءات الوطن القومي : « الادعاء التاريخي » و « الادعاء الديني » . هذان الإدعاءان اللذان يؤكدان ادعاء « الأرض الوعودة »، و « الشعب المختار » . إضافة إلى عوامل أخرى مدعمة مثل « إعمار الأرض الخالية » ، و « حق تقرير المصير » وغيرها من أساليب التضليل .

الإدعاء التاريخي :

لقد دخل اليهود فلسطين ، كغيرهم من الجماعات العابرة للصحراء ، وحينما أرادوا الاستقرار في فلسطين لم يمتلكوا أبداً المقومات الحضارية المميزة – من عمرانية وثقافية ولغوية وحتى دينية – . حتى الدولة التي أرادت تلك المجموعة القبلية إقامتها – تشبهاً بالقبائل المجاورة – لم تتمكن في أكثر الفترات نهوضاً من امتلاك كامل البلاد من سكانها العرب الأصليين ، ولم تستمر إلا لفترة وجيزة ، لم يلبثوا بعدها أن تفرقوا وانتشروا في مناطق مختلفة من العالم .

وليس يهود العصور الوسطى والحديثة والمعاصرة ، إلا من معتنقي الديانة اليهودية من شعوب وقوميات العالم المختلفة . وهذا ما أثبتته الحقائق والمصادر التاريخية المختلفة[*] – باستثناء نصوص العهد القديم ، الذي كتبه أصحاب الادعاءات

---

[*] أقدم ذكر لإسرائيل وجد على مسلة مصرية تمجد نحو عام ١٢٢٥ ق.م انتصارات الفرعون «مَرْبنتا» ونقش عليها إضافة لمعلومات أخرى دقيقة « أنه بعد استيلائه على المدن الفلسطينية ، دمر أيضاً بني إسرائيل ، وهذه المجموعة لم يعد لها وجود قط » ، ثم حين اكتشاف /٤٠٠/ لوحة فخارية في بداية عام ١٨٨٦ في « تل العمارنة » العاصمة التي أنشأها الفرعون « أمينو فيس » الرابع (أخناتون ١٣٧٥ – ١٣٥٨ ق.م) ، لم نجد في تلك الوثائق أي أثر لإسرائيل ، بل المعلومات الأخرى والجديرة بالاهتمام كانت عن الحواضر (الدول) في ارض كنعان ونزاعاتهم . مأخوذ عن : روجيه غارودي . قضية إسرائيل والصهيونية السياسية . ترجمة د. ابراهيم الكيلاني منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٤ ص ٣٣ .

أنفسهم - وعلى هذا فإنه من الصعب جداً إسناد الحق التاريخي للصهيونية في فلسطين، لأنهم لم يكونوا في أي وقت من السكان الأصليين للبلاد ، وإنما مرّوا فيها كغيرهم من الغزاة الآخرين .

إذن كيف تقبل التصريحات الصهيونية المعلنة في مناسبات مختلفة ، مثلاً : تصريح مذكرة المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر الصلح في جنيف عام ١٩١٩ ، إذ تعلن « أن هذه الأرض وطن تاريخي لليهود » . وكذلك تصريح ١٤/ أيار عام ١٩٤٨ ، على أن تأسيس هذه الدولة في فلسطين تمّ « بموجب الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي »[٦٤] .

كما أن فلسطين لم تكن في أي وقت ، أرضاً مباحة أو خالية من السكان ، بل شغلها سكانها الأصليون (الكنعانيون) العرب في مختلف مراحل التاريخ ، منذ القديم وحتى الآن . وعمل الصهيونيون على تدعيم أسطورتهم التاريخية بادعائهم أن فلسطين « أرض بلا شعب لشعب بلا أرض » حسب عبارة « إسرائيل زانغويل » « إن الصهيونية خلقت تماماً كما فعلت اللاسامية ، بعد أن هدمت الاستمرارية التاريخية للأرض الفلسطينية ، استمرارية عنصرية وعرقية الشعب اليهودي استناداً إلى أنساب خيالية ، ورفض الاندماج تسويغاً للعودة إلى ارض الأجداد . وكان اليهود الحاليون أسلافاً وورثة طبيعيين لإسرائيل العهود التوراتية ، ومحققي الأمنية الألفية لجميع الطوائف اليهودية في العالم »[٦٥] .

إن عدم وجود الشعب العربي الفلسطيني - وفق الإدعاءات الصهيونية - إحدى مسلمات الصهيونية الأساسية . وبذلك فإن هذه المسلمة دفعت إلى الكثير من الجرائم اللاحقة ، أثناء تهجير السكان الأصليين ، واستيطان القادمين من الصهاينة . وهنا يكمن التناقض في الإدعاءات الصهيونية ، وهذا ما يتأكد من قول أحد الصهاينة الأوائل في مقال عنوانه « واحد من الشعب » نشره أثناء زيارته فلسطين ، قال فيه «اعتدنا في الخارج على الاعتقاد بأن صحراء إسرائيل هي اليوم شبه صحراوية ، صحراء غير ذات زرع ، وإذا ما أراد أحد الحصول على أراض فليأت إلى هنا لتحصيل ما تتوق إليه نفسه ، ولكن الحقيقة ، غير ذلك . إذ من العسير أن يجد في طول البلاد وعرضها أرضاً غير مزروعة . إن الأراضي الوحيدة غير مزروعة هي حقول رملية

وجبال صخرية ، لا تنبت فيها إلا الأشجار المثمرة ، وهذا لن يكون إلاّ بعد جهد طويل وعمل شاق من التعشيب والتعويض عن الجهد المبذول »[٦٦] .

أما الخرافة التاريخية الأخرى للإدعاءات الصهيونية فهي « استمرار العرق وتميزه » ، وإيهام العالم بأن ثمة سلالة وهمية تقول : « إن يهود العالم ينحدرون من عرق واحد ، جاؤوا كتلة واحدة بأمر من الرب . إلى أرض كنعان الموعودة ... » .

ولكن من الثابت بأن مفهوم « العرق » من اختراع القرن التاسع عشر الأوروبي ، ظهر لتسويغ السيطرة الاستعمارة الغربية ، ماراً ، تعسفياً ، من التمييز بين المجموعات اللسانية إلى فكرة الفارق البيولوجي ، ولاسيما التسلسلي بين الأعراق الإنسانية الكبرى(٦٧) . لكن هذا الإدعاء فضحته الوقائع ، حيث أدان « ليفي شتراوس » في كتابه « عرق ودين » هذه العرقية مشيراً إلى افتقارها لاستبعادها حوار الثقافات فقال : « إن العاهة الوحيدة التي يمكن أن تصيب مجموعاً إنسانياً وتمنعه من تحقيق طبيعته كلياً هي أن يكون وحده »[٦٨] .

إن التاريخ لا يسهم ، ولا حتى علم الأحياء (البيولوجيا) موضوعياً في مفهوم العرق . ولئن وافقنا على أن اليهود عرقٌ منعزلٌ عن الشعوب ، نكون قد خلقنا خرافة مشتركة بين اللاساميين والصهيونيين . إن اللاسامية والصهيونية ، ترتكزان على المسلمة ذاتها وتقودان إلى النتائج عينها .

إن المسلمة المشتركة هي الاعتقاد بوجود ذات يهودية تكون غير قابلة للإندماج بين الشعوب الأخرى سواءً بالاصطفاء أو الاستبعاد ، إن الحصيلة المشتركة هي استنتاج وجود استخلاص اليهود من بين الأمم لكي تجمعهم في أحياء يهودية عالمية ، وكان هذا دوماً هدف اللاساميين[٦٩] .

إن الحصيلة الأكثر وضوحاً عن القضاء على الخدعة التاريخية ، صاغها « توماس كيرنان » بقوله : « كان الصهيونيون أوروبيين ، وليس ثمة أي صلة إطلاقاً بيولوجية أو إيناسية متعلقة بالأجناس البشرية بين أسلاف يهود أوروبا والقبائل العبرانية القديمة »[٧٠] .

الإدعاء الديني :

اعتمدت الصهيونية على التوراة في تدعيم ادعاءاتها المختلفة - بخاصة الدينية والتاريخية - لأنها رأت في « الحجة التوراتية » ترسيخاً لمطالب اقليمية ، وحقاً إلهياً - يفترض التسليم الأعمى به - في امتلاك فلسطين . وبهذا الصدد يقول « مناحيم بيغن » : « وعدنا هذه الأرض ولنا عليها حقوق » . كذلك يقول « موشي دايان »: « إذا كنا نملك التوراة وإذا ما اعتبرنا أنفسنا شعب التوراة وجب علينا امتلاك الأراضي التوراتية ، أراضي قضاة ورؤساء القدس والخليل وأريحا وغيرها من الأمكنة »(٧١) .

إن هذا التصور للوعد وكذلك وسائل تحقيقه ، كما استخرجه قادة الصهيونية السياسية من سفر يوشع ، ومآثر ذبح السكان السابقين التي تمت بأمر من الرب وعون منه ، يشكلان بالإضافة إلى موضوعات « الشعب المختار » و « إسرائيل الكبرى » الممتدة من « النيل إلى الفرات » أساس الإيديولوجية الصهيونية .

لقد رأت الأنظمة الاقتصادية الاستغلالية ، عبر مختلف العصور في الدين وسيلة صالحة تخفي وراءها أهدافها في السيطرة والنهب واستغلال الشعوب .

أما فكرة « الشعب المختار » ، فهي مرفوضة تاريخياً ، لأنها منبثقة أصلاً عن كاتبيها الذين ميزوا أنفسهم لأنفسهم ، وليس من إثبات لذلك سوى أهداف وغايات عنصرية عدائية . كما أن الفكرة سياسياً إجرامية ، لأنها تضفي القداسة على العدوان والتوسع والسيطرة . وكل سياسة تدعى الاستناد إلى هذه الخرافة اللاهوتية في الاصطفاء ، تقود إلى إنكار الآخرين ورفضهم وليس ثمة نظرية لاهوتية للعزلة ، لأن الفرد المعزول المكتفي ذاتياً لا رب له(٧٢) .

يتأكد ما سبق وذكرناه ، إذا علمنا بأن (الأكثرية الساحقة الواسعة من إسرائيلي اليوم لا يمارسون الشعائر الدينية ولا العقيدة ، ثم إن الأحزاب السياسية المختلفة لا تضم سوى أقلية ضئيلة من المواطنين على الرغم من أنها تضطلع بدور حاسم في « دولة إسرائيل » . وقد علل « ناتان ونشتوك » هذه المفارقة الظاهرة تعليلاً جيداً فقال : « إذا ما انتصرت الظلامية الحاخامية في إسرائيل ، فلأن الصوفية الصهيونية لا تتماسك إلا بالعودة إلى المِلّة الموسوية . وإذا ما حذفتم مفهومي «الشعب

المختار» و «أرض الميعاد» ، انهارت أسس الصهيونية ، ولذا تستمد الأحـزاب الدينيـة بشكل متناقض قوتها من تواطئها مع الصهيونيين اللاأدريين »[٧٣] .

وإذا بحثنا في جوهر الإيديولوجية الصهيونية ، نجد أنهـا اعتمـدت هـذه الأفكـار كإضافات إلى بنية الإيديولوجية . (والعلاقة بين هـذه المحتويـات والبنيـة الإيديولوجيـة ليست علاقة عضوية ، وإنما علاقة ميكانيكية خارجية ، ولو حذفت هذه الأفكـار مـن البنية الأساسية فإنهـا لا تتغير ولا تتعدل كثيراً)[٧٤] لأن جميـع الاتجاهـات السياسـية المؤمنة بفكرة الوطن القومي من أقصى اليمين إلى أقصـى اليسـار ، تلتقـي عنـد الهـدف الأساسي رغم المفارقات الإيديولوجية التي يتميز بها كل اتجاه بمفرده .

لقد وجد الفكر الصهيوني الجديـد في فكـرة « الدولـة القوميـة » الـتي شـكلت « زي العصر » ارتباطـاً بمبـدأ القوميـات وبحـق الشـعوب في تقريـر مصيرهـا ، منطلقـاً مناسباً يرتكز عليه في المطالبة بالعودة إلى فلسطين ، ولكن هذه المرة لا من أجـل إعـادة بناء الهيكل وإنما بقصد إقامة « دولة قومية » لهم ، على اساس أن الشـعوب الأوروبيـة التي صممت على إعمال حقها في تقرير مصيرها بإقامة دولة قومية لـن تراجـع منطقهـا بالنسبة لليهود .

أسس الإيديولوجية الصهيونية :

أثبتت مجمل الدراسات ، بأن الفكرة الصهيونية السياسية ، قد تبلورت في الربـع الأخير من القرن التاسع عشر ، أي حين صدور كتاب « تيـودور هرتـزل » « الدولـة اليهودية » عام ١٨٩٦ . وبالاستناد إلى الأسس التي رسمها « هرتزل » للوطن القومـي الصهيوني المنتظـر ، قـام بتأسيس « المنظمـة الصهيونيـة العالميـة » ، بعـد عقـد المؤتمـر الصهيوني العالمي الأول في مدينة « بازل » في « سويسرا » عام ١٨٩٧ .

وكانت أهم الأسـس الـتي قـامت عليهـا الإيديولوجيـة الصهيونيـة كمـا أرادهـا «هرتزل» ومؤسسوا الحركة الصهيونية وزعماؤها هي :

— الإنطلاق من اقوال وتفسيرات تتقصد تجاهل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي خلقت « اللاسامية » ، وجعلت « الشعب اليهودي » منعزلاً عن غـيره دون رغبته وإرادته . وهذا مـا عكسـته تفسـيرات « هرتـزل » حـين قـال :

« إن الشعوب التي يعيش اليهود بين ظهرانيها ، هي إما ضمناً أو صراحة لاسامية ، وأن اليهود هم شعب واحد جعلهم أعداؤهم هكذا بدون موافقتهم كما يحدث مراراً وتكراراً في التاريخ »(٧٥) .

— تشكل الصهيونية الوجه الآخر للاسامية ، وهذا ما أكده « هرتزل » حين تعرض من قبل أحد نقاده للاغتيال قبيل نشر كتابه « الدولة اليهودية » عام ١٨٩٥ ، لأنه « أجحف باليهود إجحافاً هائلاً » ، فرد عليه « هرتزل » قائلاً : « بدأت في أن يكون لي الحق أن اكون أكبر اللاساميين جميعاً » ، وصرح أيضاً وهو يعي تماماً التقاء مشروعيه الصهيوني واللاسامي في نقطة واحدة فقال : « ستصبح البلاد اللاسامية حليفاتنا » ثم قال : « أنعم بهذا إذا كان يعطي عدو اليهود (السيد) مجالاً لكتابة موضوعات ضدهم » .

وهذا يوضح بأن « هرتزل » كان يعلم بدقة أن « اللاسامية » ضرورية للصهيونية السياسية لإقناع اليهود بالفرار والهجرة إلى « إسرائيل » . وبذلك تشكل الصهيونية الوجه الآخر للاسامية . وبقي هذا العنصر ثابتاً للصهيونية وإيديولوجيتها حتى يومنا هذا .

— عملت الصهيونية على فرض الإيديولوجية « اللاسامية » على الطوائف اليهودية التي لم تقتنع بهذه الأفكار الإنعزالية ، بخاصة أنها اندمجت ، وعدّت نفسها جزءاً من القوميات التي اقترنوا معها ، وذلك ليتسع إطار مؤيدي الإيديولوجية الصهيونية .

— عمل قادة الصهيونية على جعل اللاسامية عاملاً مساعداً على تحقيق برامجها ، واتخذ التقارب بين الصهيونية واللاسامية إطار تعاون وثيق بين اللاساميين والصهيونيين، وهذا ما أظهرته حقائق التعاون بين القادة الصهاينة مع النازيين قبل الحرب العالمية الثانية .

— عمل قادة الصهيونية على التعمق في بحث إيديولوجيتهم ، وألبسوها حللاً علمية ، وهذا ما أوضحه كل من « بيرتس سمولنسكين » و « ليو بنسكر » في كتابه « التحرر الذاتي » الذي اعتمد في بنائه الإيديولوجي على أن

(اليهود قوم شبح ، لا وطن لهم ، وبما أن الإنسانية تكره الأشباح ، لذلك تنزل بهم الشعوب الاضطهاد والتعذيب ، والحل يكمن في تحويلهم من قوم شبح إلى قوم طبيعي ، وهذا يتم إذا أقاموا وطناً لهم في مكان ما ، فعندئذٍ يتوقف اضطهادهم حتى لو بقيت بعض طوائفهم في أقطار مختلفة ... وبذلك يكونون جالية كسائر الجاليات التي تعيش بين قوميات أخرى »[٧٦].

— إن القرار النهائي باختيار فلسطين وطناً قومياً – المنطقة التي لم تكن في البداية هي المقصودة تماماً ، إنما المفضلة على غيرها من المناطق الأخرى في العالم – يعود إلى التقاء المصالح الامبريالية والصهيونية ، إضافة إلى أن الصهاينة اكتشفوا بأن اختيار فلسطين يسهل استنفار جماهير الطوائف اليهودية لبناء وطن قومي في فلسطين بسبب اقترانها بالدين اليهودي ، وذكريات تاريخية قديمة .

— رأت الإيديولوجية الصهيونية ، أن الأمة اليهودية أمة من نوع جديد تتجاوز التقسيمات الطبقية ، ولكن يتضح أنها بعيدة عن الاشتراكية العلمية التي تدعو لوحدة النضال الطبقي بين عمال العالم في الوقت الذي كانت فيه الصهيونية تدعو إلى انسحاب العمال اليهود من النضال الطبقي وتعميق العزلة الطائفية والقومية في مرحلة النهوض الطبقي الثوري في أوروبا .

— كما أنها ترى في الصراع القومي أولوية على الصراع الاجتماعي الطبقي ، وهذا ما يتعارض مع الاشتراكية العلمية . حيث أن الإيديولوجية القومية البرجوازية تتبلور في « الصهيونية الاشتراكية » من خلال توجهها الجوهري نحو حل مشكلة الطوائف اليهودية . إذ إن (« الصهيونية الاشتراكية » كما أذاعها « بير بوروخوف » ترى في الصراع القومي سابقاً للصراع الطبقي – الاجتماعي ، لذلك لابد من تجميع الشتات وإقامة القوم أولاً)[٧٧] وهذا ما يتعارض مع الاشتراكية العلمية التي ترى في التطور التاريخي حصيلة للصراع الاجتماعي منذ نشوء الطبقات بعد عهود الإنسانية الأولى .

— فرضت تطورات الحياة السياسية – الاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية ، تغييرات في الإيديولوجية الصهيونية ، لم تجد لها جذوراً بين

جماهير عمال الطوائف اليهودية ، ولهذا ظهر تياران متوافقان : الأول ، تيار الصهيونية التقليدي الذي يرتأي الدولة اليهودية في وطنها المقبل دولة برجوازية كسائر الدول البرجوازية . والثاني ، تيار الصهيونية «الاشتراكية» الذي يَقبل بمقولات الصهيونية كلها ، إلاّ أنه يدعو إلى أن تكون الدولة دولة اشتراكية .

— ثبت من خلال معرفة سمات الحركات التحررية والوطنية ومميزات نضالاتها في العالم ، أن الإيديولوجية الصهيونية بعيدة حتى عن مجرد الوصف بأنها إيديولوجية قومية تحررية ، ذلك لأنها لم تسهم في الظروف الموضوعية في حركات التقدم الإنساني ، بل دعمت قوى الردة والإمبريالية على الصعيدين الأوروبي والعالمي . فمن الناحية الأوروبية الداخلية ، وقفت الصهيونية ضد حركات انعتاق اليهود واندماجهم في مجتمعاتهم ، كما اصطدمت مع الحركات الاشتراكية الثورية بمحاولتها إبعاد العمال عن تلك الحركات . ومن الناحية العالمية ، دعت إلى الإندماج في مخططات الإمبريالية العالمية ، والاستعمار الاستيطاني وسياسته واستراتيجيته .

هوامش الفصل الثاني

١- جلال صادق العظم . الصهيونية والصراع الطبقي . بيروت ، دار العودة عام ١٩٧٥ ، ص٥٠ .

٢ - حبيب قهوجي . استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة ، مؤسسة الأرض للدراسات دمشق عام ١٩٧٨ . ص ٣٤ .

٣ - لينين المؤلفات الكاملة ٨ح . ص ٧٤ .

4 - STEINL . Zionism. London 1925.P.13

5 - LILIENTHAL. What price ISRAEL. U.S.A. P.19.

٦ - مجموعة من المؤلفين ، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ج١ الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية الرياض ١٩٨٤ ص ١٧٠ .

٧ - ابراهيم يحيى الشهابي . نقاط على حروف في الصراع العربي - الصهيوني . الكتاب الأول. دار الأدهم دمشق ١٩٨٦ ص ٤٦-٤٨ .

٨ - المرجع السابق ص ٤٧ -٤٨ .

٩ - المرجع السابق ص ٤٩ .

١٠ - جلال صادق العظم (الصهيونية والصراع) مرجع مذكور ص ٥٣ .

١١ - ايفانونف . مصدر مذكور . ص١٢.

١٢ - جلال صادق العظم (الصهيونية والصراع) مرجع مذكور ص ٥٤ .

١٣ - حبيب قهوجي . مرجع مذكور ص ١٤ .

14 - SOKOL OW.N. History of Zionism Vol II.P138.

١٥ - حبيب قهوجي . مرجع مذكور ص ١٤ .

١٦ - جلال صادق العظم (الصهيونية والصراع ..) مرجع مذكور ص ٥٧ .

١٧ - المرجع السابق نفسه .

١٨ - المرجع السابق ص ٥٨ .

١٩ - القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ج١ ، مرجع مذكور ص١٧٩ .

٢٠ - المرجع السابق نفسه .

٢١ - المرجع السابق نفسه .

٢٢ - حبيب قهوجي . المرجع السابق ص١٤ .

٢٣ - المرجع السابق ص ١٦ .

٢٤ - المرجع السابق ص ١٧ .

٢٥ - المرجع السابق ص ١٩ .

٢٦ - المرجع السابق نفسه .

٢٧ - المرجع السابق ص ٣٨ .

٢٨ - المرجع السابق نفسه .

٢٩ - المرجع السابق نفسه .

٣٠ - المرجع السابق نفسه .

٣١- المرجع السابق نفسه .

٣٢ - المرجع السابق ص ٣٨ .

٣٣ - المرجع السابق نفسه .

٣٤ - القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ج١ . المرجع السابق ص ١٧٨ .

٣٥ - المرجع السابق ص ١٧٢ .

٣٦ - اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، دار الجليل دمشق ١٩٨١ ص ٤٣ .

٣٧ - ريجينا الشريف ، الصهيونية غير اليهودية ، سلسلة عالم المعرفة رقم ٩٦ . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت كانون أول ١٩٨٦ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٨٠ .

٣٨ - خطاب كارتر في ١٩٧٨/٥/١ الوارد في نشرة وزارة الخارجية الأمريكية مجلد ٧٨ عدد ٢٠١٥ - ص ٤ .

٣٩ - القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ج١ - المرجع السابق ص ١٩٠ .

٤٠ – المرجع السابق نفسه .

٤١ – ايفانونف المرجع السابق ص ٤٩ .

٤٢ – المرجع السابق ص ٥٠ .

43 - « The Combridge Medieval History » VOL VII 1932 - P. 644.

44 - « The Combridge Medieval History » VOL .VI P.559.

٤٥ – القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني – ج١ . المرجع السابق ص ٩٢ .

٤٦ – المرجع السابق ص ٢١٣ .

٤٧ – المرجع السابق ص ١٩٤ .

٤٨ – ل. بينسكر . الانعتاق الذاتي من الوصاية السياسية ص ٤٠-٣٣-٣٦ .

٤٩ – ايفانوف المرجع السابق ص ١٠٣ .

50 - « The Combridge Medievol History » VII. P. 648.

٥١ – القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ج١ المرجع السابق نفسه.

٥٢ – المرجع السابق ص٢١٤ .

٥٣ – المرجع السابق نفسه .

٥٤ – المرجع السابق ص ٢١٥ .

٥٥ – المرجع السابق نفسه .

٥٦ – المرجع السابق نفسه .

٥٧ – المرجع السابق ص ٢١٦ .

٥٨ – المرجع السابق ص ٢١٨ .

٥٩ – المرجع السابق نفسه .

٦٠ – المرجع السابق ص ٢١٩ .

٦١ – المرجع السابق نفسه .

٦٢ – المرجع السابق نفسه .

٦٣ – المرجع السابق ص ٢٢١ .

٦٤ - روجيه غارودي ، قضية إسرائيل والصهيونية السياسية ، ترجمة ابراهيم الكيلاني منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٤ ص ٣٣ .

٦٥ - المرجع السابق نفسه .

٦٦ - المرجع السابق نفسه .

٦٧ - المرجع السابق ص ٤٩ .

٦٨ - المرجع السابق ص ٥٠ .

٦٩ - المرجع السابق ص ٥٢ .

٧٠ - المرجع السابق ص ٥٥ .

٧١ - المرجع السابق ص ٨١ - ٨٢ .

٧٢ - المرجع السابق ص ٨٥ .

٧٣ - المرجع السابق نفسه .

٧٤ - عبد الوهاب المسيري ، الأيديولوجية الصهيونية ج١ سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد ٦٠ عام ١٩٨٢ ص ٢١٢ .

٧٥ - اميل توما المرجع السابق ص ٤٢ .

٧٦ - المرجع السابق ص ٤٥ .

٧٧ - المرجع السابق ص ٤٧ .

الفصل الثالث

فلسطين والصهيونية قبل الانتداب البريطاني

توجهت الاهتمامات الصهيونية العملية نحو فلسطين خلال القرن التاسع عشر ، رغم أن قادة الحركة الصهيونية ومؤسسيها ، سواء من غير اليهود ، أو من اليهود أنفسهم لم يكونوا قد اتفقوا نهائياً على ان تكون فلسطين هي المكان المستهدف . وأخذت موجات الهجرات تصل إلى فلسطين تدريجياً وعبر مراحل متتالية ، وكأنما تجري عملية تطابق دقيقة ما بين التصريحات والإعلانات النظرية لزعماء الحركة الصهيونية ومفكريها مع خطط تنفيذ استيطان فلسطين ، حتى ما قبل انعقاد مؤتمرهم الصهيوني الأول في بال بسويسرا عام ١٨٩٧م . واستطاع الصهيانة جميعاً أن يستغلوا الظروف الدولية ، وظروف المنطقة العربية آنذاك ، أفضل استغلال في صالح تحقيق هدفهم . ولم تكد تنته الحرب العالمية الأولى إلا وكانت وثيقة منحهم فلسطين « وطناً قومياً » عام ١٩١٧م ، قد أصبحت مفروضة ومحتمة على العالم كله وعلى العرب قاطبة .

فلسطين والنشاط الصهيوني قبل مؤتمر «بال» :

شهد العقدان الأخيران من القرن التاسع عشر بعض النشاطات الصهيونية في فلسطين حيث أن مؤرخي الصهيونية يعدون عام ١٨٨٢م ، البداية الأولى للاستيطان ، ونقطة التحول في سير الحركة الصهيونية قبل انعقاد مؤتمرها الأول عام ١٨٩٧ ، رغم أن المراحل السابقة مليئة بمشاريع ومحاولات عديدة للاستيطان في فلسطين العربية .

فقد بلغ عدد اليهود في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من (٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠) نسمة ، واصبح العدد عام ١٨٥٦ نحو (١٠٫٦٠٠) نسمة[1] وأخذ هذا العدد يتزايد نسبياً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة عاملين : الأول ،

ازدياد النفوذ الغربي في السلطنة العثمانية وكون يهود السلطنة تحت الحماية البريطانية بشكل خاص ، والثاني ، تدهور أوضاع السلطنة الداخلية عامة . وقد نجم عن ذلك تحسن واضح في أوضاع اليهود في فلسطين والسلطنة .

جرت هجرات المرحلة الأولى ما بين عامي ١٨٨٠ – ١٩٠٣ ، وكانت أغلبية دفعات هذه المرحلة من يهود روسيا ودول أوروبة الشرقية الذين بدأت هجرتهم بعد حادثة اغتيال القيصر الروسي « الكسندر الثاني » عام ١٨٨٠م ، والتي تبعها أعمال القتل والاضطهاد ضد اليهود . ورغم ذلك فقد حازت المفاوضات مع القيصر الروسي نقولا الثاني عن طريق وزيريه بليغي وستوليبين رضا الصهاينة فقد قام هرتزل بالمفاوضات مع بليغي ، ثم جاء خلفه وولسفون وأجرى المفاوضات مع ستوليبين .

وقد لقيت مطالب الصهاينة عطفاً كبيراً لدى الحكومات المعادية للثورة ولدى أمير لفوف الاشتراكي الثوري كيرينسكي فبشهادة ن.سوكولوف وقف المؤتمر السابع للصهاينة الروسي في بتروغراد بـ ٥٢٢ صوتاً إلى جانب كيرنسكي « ضد خصومه » وعبر عن تضامنه التام مع قضية « استيطان فلسطين »[٢] .

لقد كتب ريتشارد كروسمان النائب في البرلمان الانجليزي : « إن اليهودية لم تنجز كل مهماتها ، مهمة تأمين مليون مهاجر في الأعوام الأولى (ظهور اتحاد الشركات الصهيونية الدولي) وكان السبب الرئيس في هذا يعود بالطبع إلى الثورة البلشفية « لقد كان الصهاينة دائماً يعتبرون أن روسيا ستكون المصدر الرئيس للهجرة إلى فلسطين »[٣] .

كانت الدفعة الأولى من هجرات تلك المرحلة ، ما بين عامي ١٨٨٠ – ١٨٩٧ . من جماعة « محبي صهيون » وتمت تحت رعاية البارون « روتشيلد » ، وتمكنوا بدعم مالي منه ، من الحصول على أراض زراعية بلغت (٣٢٠٠) دونم في « ديشون ليسيون » وفي « جديرا »[٤] ويلاحظ بأن هذه الزيادة الكبيرة نسبياً لم تكن بسبب تحسن أوضاع فلسطين الاقتصادية ، بل تعود إلى حماية القناصل الأوربيين في « الأستانة » و « القدس » ، والبريطانيين منهم بشكل خاص لليهود[٥] . وهذا ما تؤكده بديعة أمين في كتابها « المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية » حيث تقول :

« إن استحالة العثور على شعب واحد يمكن أن يقطع جذوره مرة واحدة وإلى الأبد بوطنه ، ويرحل بكليته إلى فلسطين ليقيم فيها دولة تحت حماية دولة أجنبية للدفاع عن مصالح تلك الدولة ، هي السبب الحقيقي الكامن وراء اختيار اليهود ، بل وراء إجبار اليهود من أجل هذا المشروع[٦] ورغم أن الحماية متوافرة ، والدعم اللازم للهجرة الصهيونية قائمان ، فإن الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر لم يكن ذا تأثير فعلي ، بسبب احجام الكثير من اليهود عن المشاركة والمساهمة في المشاريع الاستيطانية ، بل إن واقع اليهود في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، يؤكد تماماً بأن التيارات الاندماجية - أي التيارات التي تنادي باندماج اليهود في المجتمعات التي يقومون ضمنها - كانت هي التيارات الأساسية والسائدة بين صفوف اليهود ، وأن الاتجاهات الصهيونية - أي الاتجاهات الساعية إلى الدولة الخاصة باليهود - كانت هي الاتجاهات المرفوضة بين غالبية اليهود . وهذا ما أكده الزعيم الصهيوني « ماكس نورداو » في خطابه في المؤتمر الصهيوني الأول ١٨٩٧ ، إذ قال : « إن اليهود متهمون بأنهم يتمسكون مع يهود العالم ، ويتعصبون لهم ، لكن العكس هو الصحيح ، فمن سوء حظهم أنهم بعد التحرير اندفعوا في قومية البلد الذي يعيشون فيه وتخلوا عن كل ما يربطهم باليهودية »[٧] .

إن هذا الاحجام ، يعود إلى واقع البنية الاقتصادية - الاجتماعية لليهود عبر المنحى التاريخي العام لمسيرتهم في مختلف المجتمعات التي عاشوا فيها . ورغم الكثير من الصعوبات ، فقد استمرت الحركة الصهيونية في تقدمها العلمي الحثيث وأكدت نضجها الفكري ، وقدرتها السياسية العالمية حتى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . وتم آنذاك تنظيم الدفعة الثانية من الهجرة الصهيونية الأولى ما بين عامي ١٨٩٧ - ١٩٠٣ . حيث وصل عدد المهاجرين اليهود في فلسطين ما يقارب (١٣٫٩٢٠) الف نسمة[٨] وبلغت مساحة الأراضي الزراعية التي استوطنها الكثيرون منهم نحو (٣٥٠) ألف دونم[٩] . لكن الحدث الأهم بين جميع تلك التطورات الجارية ، كان صدور كتيب « هرتزل » « الدولة اليهودية » عام ١٨٩٦ ، والذي جسّد فيه أسس الايديولوجية الصهيونية السياسية وخطتها التنظيمية ، وطرائق تنفيذ الوطن القومي ، والأدوات كافة اللازمة للإنجاز . ودعا إلى عقد المؤتمر الصهيوني الأول في

مدينة « ميونيخ » في ألمانيا في شهر آذار عام ١٨٩٧ ، لكن نداءه لم يستجب ، بسبب معارضة حاخامات ألمانيا ويهودها بشكل عام ، مما اضطره إلى تجديد الدعوة للمؤتمر ، حيث تم عقده في شهر آب من العام نفسه في مدينة « بال » السويسرية .

تيودور هرتزل والحركة الصهيونية ١٨٦٠ - ١٩٠٤ :

يعد « هرتزل » المؤسس الفعلي للحركة الصهيونية ، ومؤسس عدد من أجهزة هذه الحركة التي مازال بعضها يعمل حتى الآن . وهو أول رئيس للمنظمة الصهيونية العالمية ، وللمؤتمرات الصهيونية العالمية الستة الأولى ، وهو بحق « أبو دولة إسرائيل »، كما يلقبه العديد من الصهيونيين .

ولد « هرتزل » من أبوين يهوديين موسرين ، عام ١٨٦٠ ، في مدينة « بودابست » عاصمة « المجر » ، وتلقى علومه في القانون في مدينة « فيينا » عاصمة « النمسا » ما بين عامي ١٨٧٨ و ١٨٨٤ . اشتغل في الكتابة الأدبية والسياسية ما بين عامي ١٨٨٥ و ١٨٩١ ، ومارس العمل الصحفي مابين عامي ١٨٩١ و ١٨٩٦ كمراسل لإحدى الصحف النمساوية الهامة وهي « الجريدة الحرة الجديدة » .

ويقال ، أنه كان ضعيف الصلة بالدين اليهودي ، والكتابات الصهيونية وموجة العداء للسامية في أوروبا ، على أثر تدفق اليهود المهاجرين من أوروبا الشرقية في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، وكذلك محاكمة الضابط اليهودي فرنسي الجنسية « داريفوس » ، كانت كلها وراء تبنيه الجارف للفكرة الصهيونية ، وتخليه عن آرائه السابقة بوجوب اندماج اليهود مع الشعوب التي يقيمون بينها .

عرض « هرتزل » أفكاره حول « المسألة اليهودية » وجذورها ، وشرح حلولها في كتابه « الدولة اليهودية » عام ١٨٩٥ ، لخص فيه نظريات وبرامج سابقيه من الصهاينة مثل « موزسس هس » و « ليو بينسكر » ، بل إنه تجاوزهما في دقة المخطط السياسي التنفيذي للصهيونية .

يعد كتاب « هرتزل » « الدولة اليهودية » تجسيداً للإيديولوجية الصهيونية ، ومخططها السياسي من أجل بناء « الدولة اليهودية » عالج فيه أدق تفاصيل عملية البناء ابتداءً من إقامة جمعية اليهود التي ستكون الهيئة المشرفة على المشروع ، و « الشركة

اليهودية » التي ستكون المؤسسة المختصة بالتنفيذ والتمويل الاقتصادي للمشروع ، بما في ذلك قضايا تهجير اليهود ، وتنظيم المدن في دولتهم ، واختيار لغتهم ، وعلمهم ، ودستورهم .

ويظهر هدف المؤلف من أول جملة وردت في مقدمة الكتاب وهي : « الفكرة التي أشرحها في هذا الكتيب فكرة قديمة ، وهي إحياء الدولة اليهودية »(١٠) أي أن فكرة « الوطن القومي » ليست خيالية ، وإن تنفيذها يتوقف على القوة الصهيونية الدافعة . وبذلك يتضح أن إحياء المشروع الصهيوني الاستعماري القديم يعتمد تماماً على المصالح البرجوازية الكامنة وراء الدعوة ومطامحها .. أي أنه بدل أن تتبنى الصيغة الامبريالية الكلاسيكية للمشروع عن مواقع ساكنة منفعلة ، ومن حيث هي استجابة لنداءات أتباع « شافتسبوري » ... أرادت الصهيونية اليهودية في مرحلة نضجها وتبلورها أن تكون قوة فاعلة ، تتحرك وفقاً لمصالحها الطبقية المستقلة ، بحيث تتقدم هي إلى الطبقات الحاكمة في الدول الإمبريالية من أجل عقد التحالفات وتبادل الخدمات أثناء سيرها في سبيل تحقيق أهداف المشروع الصهيوني(*) .

لذلك نرى أن الصياغة التي قدمها كل من « بينسكر » و « هرتزل » للمشروع الصهيوني ركزت على إيجاد الأدوات التنفيذية المباشرة ، تنظيمياً وإدارياً وسياسياً ومالياً ، من أجل العمل الفوري على تطبيقه ، كما تميزت بإقدام الرجلين على الاضطلاع بمهمات بناء الأجهزة المطلوبة وخلق الأدوات اللازمة لذلك(١١) .

وبهذا فإن أسس الخطة العملية حسب دراسة « هرتزل » تضمنت عدة ظواهر أساسية أهمها :

(*) حول هذه الفكرة ، ظهر خلاف في الرأي حول المصالح الطبقية في الحركة الصهيونية ، بين د. جلال صادق العظم وبديعة أمين . حيث يرى د. العظم ، أن العامل الطبقي يشكل اساساً في الهدف الصهيوني ، بينما تنفي د. أمين أي نوع من التحديد الطبقي لطبيعة الحركة الصهيونية ، مما أدى بها إلى نفي كل سمة من سمات الحركات القومية البرجوازية عنها .

ويرجح استناداً لكتابات المفكرين الصهاينة أنفسهم أو غيرهم عن تحليل دوافع نشوء الصهيونية وأهدافها في تلك المرحلة التاريخية من التطورات الاقتصادية - الاجتماعية تأكيد أهمية العامل الطبقي في الإيديولوجية الصهيونية وأهدافها - والقصد من ذلك مصالح كبار البرجوازيين والإمبرياليتين في العالم - وأنها ليست حركة ثقافية يهودية مجردة . وهذا ما يثبته أيضاً الكيان الصهيوني وواقع مجتمعه اليوم ومجمل تناقضاته المختلفة .

ـ تعيين رقعة الأرض التي ستقوم عليها « دولة اليهود » ، وتكليف « جمعية اليهود » اختيار المنطقة المناسبة التي لم تكن قد تقررت نهائياً لإقامة الوطن القومي اليهودي عليها . علماً بأن فلسطين كانت دائماً في أعماق أذهان مختلف المؤسسين الصهاينة ، من يهود وغير يهود . ويتأكد هذا من مقارنة « هرتزل » بين مزايا كل من فلسطين والأرجنتين في كتيبه « الدولة اليهودية » ، وترك الاختيار النهائي معلقاً ومرهوناً بالرأي العام اليهودي . إلا أن أية مراجعة دقيقة لمقارنته تظهر تحيزه العميق لفلسطين المتحدرة من تراث المشاريع الصهيونية الامبريالية[١٢] .

كذلك يقول « هرتزل » : « فلسطين هي وطننا التاريخي الذي نذكره ابداً ، إن اسم فلسطين بحد ذاته سيجذب شعبنا بقوة رائعة من حيث فاعليتها »[١٣] . ويتأكد الاتجاه نفسه في قوله أيضاً : « قولنا المأثور هو « العام القادم في القدس » ، المسألة في وقتنا الحاضر هي أن نبين أنه بالإمكان تحويل هذا الحلم إلى واقع حي »[١٤] .

ـ تقوم « الشركة اليهودية » « كنموذج للبناء المالي الصهيوني » ، بالاهتمام بمصالح اليهود المهاجرين ، وتصفية أموال اليهود المنقولة ، ثم الاهتمام برؤوس الأموال السائلة إلى القطر الجديد لاستخدامها في بناء المساكن وشراء الأراضي وتنظيم التجارة. كان رأسمال الشركة آنذاك (٥٠) مليون جنيه ، أو ما يعادلها (٢٠٠) مليون دولار في بداية القرن العشرين ، واختير مركزاً لها « لندن » لتكون تحت الحماية القانونية البريطانية[١٥] .

ويصف « هرتزل » طبيعة عمل « الشركة اليهودية » فيقول : « ستحتذي الشركة اليهودية جزئياً نموذج شركات التملك العقارية الكبرى ، بإمكاننا أن نسميها أيضاً الشركة اليهودية ذات الامتياز ، على الرغم من أنها غير قادرة على ممارسة سلطات السيادة ولها مهمات غير المهمات الاستعمارية المحضة ، سيتم تأسيس الشركة اليهودية كشركة مساهمة بحماية انكلترا ، وتكون خاضعة للتشريع الإنكليزي ، ومنظمة وفقاً للقوانين الإنكليزية »[١٦] .

وحسب « هرتزل » أيضاً ، الأرباح الباهظة التي ستجنيها الشركة من مصادر متنوعة متعددة - والتي طمح أن تكون على نمط شركة قناة السويس - تجمع من

أرباح مبيعات مخلفات المهاجرين العرب ، ومضاربات بيع الأراضي الفلسطينية وشرائها ، ثم استغلال احتياطي اليد العاملة الرخيصة المتوفرة من يهود أوروبا الشرقية. كذلك أرباح التجارة والأعمال العديدة التي ستنشأ في المستعمرات . إضافة إلى استثمار بيع الاحتياجات العصرية والكمالية لكبار الأغنياء والموظفين الوافدين من العالم الرأسمالي ، مما سيخلق سوقاً ممتازة متناسبة ومتطلباتهم ، وستستمر هذه السوق في تحسين وضعها .

ـــ قيام « الجمعية اليهودية » « النموذج للمنظمة الصهيونية » ، كممثلة للشعب اليهودي ، لها سلطة التفاوض مع الحكومات المختلفة في العالم - للحصول على الأرض ، وتحديد موقعها - وتظهر براعة « هرتزل » السياسية بتصميمه على نيل الاعتراف الدولي « بالجمعية اليهودية » ، وهذا ما أكده في كتابه « الدولة اليهودية » حين قال : « يجب كسب اعتراف الدول بالجمعية ، إنها هيئة رسمية هدفها إنشاء حكومة ، وعندما يتم الاعتراف تولد الدولة » .

ـــ كان النهج السياسي الذي اتفق « هرتزل » وزعماء الحركة الصهيونية على اتباعه في الوطن القومي المرتقب ، نهج « الاستعمار الاستيطاني » ، وذلك على غرار « الاستعمار الاستيطاني » في « الجزائر » و « روديسية » ، وهذا ما جعلهم يطلقون على أداة الصهيونية المالية عام ١٩٠٢ اسم « الشركة اليهودية الاستعمارية » ، واعتبروا هدف هذه الأداة المالية ، تطوير فلسطين والدول المجاورة اقتصادياً واجتماعياً. وهذا ما أكده « ناحوم سوكولوف » في معرض تفسيره دوافع تأسيس شركات المنظمة الصهيونية المالية في بريطانيا ، فقال :« شجعت الإنجازات العظيمة التي حققها الغزو السلمي البريطاني ، أي « الاستيطان الاستعماري » الحركة الصهيونية على أن تضع ثقتها وأموالها في بريطانيا . لقد خلق « سيسل رودوس » الامبريالي البريطاني الذي قاد احتلال ولايات عدة في افريقيا وسميت باسم مساحتها (٣١ر٠٠٠) ميل مربع وشركة « افريقية الشرقية » البريطانية ، التي أشرفت على إدارة (٢٠٠ر٠٠٠) ميل مربع بدأت بالمبلغ الذي بدأت به الشركة اليهودية الاستعمارية ، أي بمبلغ (٢٥٠ر٠٠٠) جنيه »[١٧] .

ووضح « سوكولوف » أيضاً دور بريطانيا في مساعدة الصهيونية فقال : « كان واضحاً أن تقوم بريطانيا بدور على غاية من الأهمية في السياسة الصهيونية » . فبريطانيا هي التي اقترحت إقامة الدولة اليهودية في أوغندة بأفريقية ، ونظمت بعثة العريش . لقد كانت المالية الصهيونية إنجليزية ، والنظرة السياسية الصهيونية إنجليزية[١٨] . وعلى هذا الأساس من التعاون بين الطرفين الصهيوني والبريطاني . كانت مفاوضات « هرتزل » و « جوزيف تشمبرلن » وزير المستعمرات البريطاني بشأن استيطان اليهود الاستعماري في عدد من الدول .

وبذلك يتضح بأن « هرتزل » ، وضع مشروعاً عملياً منسقاً ، تميز بخطته السياسية والتكنولوجية أمام اليهودية العالمية ، والدول الأوروبية لخلق الدولة . وأتى اقتراحه منسجماً مع روح العصر ، تضمن بشكل رئيسي ضرورة اعتراف الدول الكبرى ونيل مساعدتها ، وضمان حمايتها ، كما تضمن ضرورة الحصول على براءة لامتلاك الأرض وعلى مساحات تستطيع أن تأوي عدة ملايين من السكان . ووجوب تعهد الأغنياء اليهود بتقديم الأموال اللازمة . كما تتضمن أيضاً الترتيبات التي تساعد على القيام بهجرة واسعة بإشراف « الجمعية اليهودية » و « الشركة اليهودية » .

وفي عام ١٩٠٢ تقدم « هرتزل » بمشروع لاستعمار « قبرص » ، أو « شبه جزيرة سيناء » حتى « العريش » ، لكن استبعدت « قبرص » لعدم رضاء الأتراك واليونان . أما « شبه جزيرة سيناء » فنالت الرضاء . وأخذت بريطانيا تبحث عن مدى إمكانية تنفيذ ذلك لدى اللورد « كرومر » ، إلا أن « كرومر » تحفظ على المشروع بسبب الخشية من تهديد مستعمراتهم في تلك المنطقة ، واقترح « تشمبرلن » استعمار « أوغندة « في « كينية » ، ولكن المشروع لم ينجح بسبب معارضة الصهاينة اليهود .

ويلاحظ بأن المخططات البريطانية تباينت إلى حد ما ، منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حيث كانت تدعو إلى إعادة إسرائيل إلى فلسطين ، وكان هذا مرتبطاً بمشاريعها الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط إبان الهزة السياسية التي أحدثتها في مصر في عهد « محمد علي » حين حاول إقامة الدولة العربية الكبرى ما بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٤٠ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أما في بداية القرن العشرين ، فكانت بريطانية قد احتلت مصر ، ولم تكن تستطيع في ظروف التوازن الدولي الدقيق الذي أبقى الامبراطورية العثمانية على وشك الانتهاء ، أن تخطط للاستيلاء على فلسطين .

لذلك كان اهتمامها بالمنظمة الصهيونية ، قائماً على رغبتها في تسخيرها لتنظيم استعمار استيطاني في بعض أنحاء الامبراطورية الاستعمارية البريطانية ، وبشكل خاص في « أوغندة » ، لكن تغيير الأوضاع العالمية إبان الحرب العالمية الأولى ، وإتاحة الفرصة لتقسيم ممتلكات العثمانيين ، بعثا المشروع الامبريالي البريطاني القديم في إعادة بعث إسرائيل في فلسطين .

كانت خطة « هرتزل » لاستيطان اليهود في فلسطين العربية قائمة على محاولتين:

الأولى : محاولة الاتصال المباشر مع السلطان العثماني ، والاتفاق معه على إقامة وطن يهودي يتمتع بحكم ذاتي ، مقابل رشوة مالية ضخمة .

الثانية : محاولة الاتصال غير المباشر مع العثمانيين عن طريق الامبراطورية الألمانية التي كان عليها أن تقدم المساعدات لإقامة الكيان الصهيوني في فلسطين مقابل دعم اليهود لمصالح ألمانيا وسياستها في الوطن العربي .

وبذلك ينجز « هرتزل » مشروع « الدولة اليهودية » خلال خمس سنوات ، عن طريق الحصول على موافقة رسمية تختصر طرائق طويلة ، لكن تلك المحاولات المباشرة وغير المباشرة لم تنجح لعدم موافقة العثمانيين .

لذلك لابد من البديل ، وهو العمل التدريجي المرحلي لإقامة « الوطن القومي الصهيوني » في فلسطين العربية ، أي نهج سياسة العمل على خلق واقع صهيوني في فلسطين . وانطلاقاً من هذه السياسة استمرت الاتصالات مع الدول الاستعمارية بمختلف أطرافها وضمن محاورها السياسية الخاصة بها ، ومصالح كل منها على حده . كما تمكن من إنجاز المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة « بال » في سويسرا ، وبعد أن قطع « هرتزل » مرحلة عملية اساسية في مخططه ، سهّلت استعمار فلسطين على

الصهاينة في الخمسين سنة التي تلت تاسيس الحركـة . تـوفي عـام ١٩٠٤ في « فيينـا » ونقلت رفاته إلى فلسطين « جبل هرتزل » في جوار القدس المحتلة .

المؤتمر الصهيوني الأول ١٨٩٧ :

عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة « بـال » في سويسـرا مـا بـين ٢٩ - ٣١ آب عام ١٨٩٧ بزعامة هرتزل بحضـور ٢٠٤ مندوبـين يمثـل جـزء منهـم ١١٧ جمعيـة صهيونيـة مختلفـة ، وجـاء نحـو ٧٠ مـن أولئـك المندوبـين مـن روسـيا ، وحضـر المؤتمر مندوبون من أمريكا والدول الاسكندنافية . وفيه تم تحديـد الهـدف الصهيونـي ، وصياغـة البرنـامج علـى النحـو التـالي : « تبـذل الصهيونيـة مجهودهـا للحصـول علـى موطن(*) مدعوم قانونياً وعلناً للشعب اليهودي في فلسطين ... » وقد ورد في خطـاب هرتزل حول الوطن القومي : « لدينا الكثير لتحقيقه في ظرف ثلاثة ايام ، نريـد وضـع اساس الصرح الذي سيسكن فيه الشعب اليهودي يوماً ما .. فإذا كان بالإمكـان حـلّ مسألة الشرق الأوسط والمسألة اليهودية في آن واحـد فسيكون لهـذا الحـل تأثـير علـى العالم المتحضر بأسره . هذا وتحسّن وضع اليهود سيساعد على تحسـين وضـع مسـيحي الشرق ... »(١٩) .

ولتحقيق الهدف الصهيوني ارتأى المؤتمر اتباع الوسائل التالية :

أولاً - تبني مبدأ حث اليهود على إنشـاء المستعمرات وبخاصـة المزارعـين منهـم والمهنيين والتجار .

ثانياً - العمل على إنعاش الشعور القومي اليهودي وتقويته .

(*) كلمة « وطن » كما وردت أعلاه ، لم تكن تؤدي معنى محدداً ، ومعرضة إلى تفسيرات شتى ، وفضلت الحركـة الصهيونية استعمال عبارة « الوطن القومـي اليهـودي » بعـد عـام ١٨٩٧ ، وغضـت النظـر عـن محاولـة تفسـيرها وشرحها . وثبت هذا الاصطلاح بعد عشرين عاماً أي حين صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ . وأثناء النقـاش حـول مفهوم الوطن أو الدولة صرح هرتزل بقوله : « لا مجال للقلق في تفسير النـص لأن النـاس حتمـاً ستقرأه « الدولـة اليهودية » وقد دوّن العبارة التالية في مفكرته « إذا حاولت أن أختصر مـا تم في مؤتمـر « بـازل » لأجبت بكلمـة واحدة - لا أستطيع أن ألفظها جهراً - أقول إنني في بازل قد خلقت « الدولـة اليهوديـة » . مـأخوذ عـن القضيـة الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ج١ المصدر السابق ص١٦٧ .

ثالثاً – العمل على جمع اليهود وتنظيمهم بواسطة إنشاء مؤسسات عامة تتناسب في كل بلد مع القوانين الشرعية فيه .

رابعاً – اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على موافقة الدولة على الإجراءات الضرورية لتحقيق أهداف الصهيونية »[٢٠] .

كما أسفر المؤتمر عن قيام « المنظمة الصهيونية العالمية » . وأنشأ أيضاً صندوقاً قومياً غايته ابتياع الأراضي ، ثم أنشأ مصرفاً يهودياً لتسهيل المعاملات المالية المتعلقة بتحقيق الأهداف التي ترمي إليها المنظمة الصهيونية العالمية .

وبالاختصار ، فقد وضع المؤتمر أهداف الحركة ، وبرنامجاً للاستعمار ، كما أقام هيئة تنفيذية ، وجهاز دعاية لتقوية الفكرة القومية اليهودية ، ومن الناحية الرسمية أعلن عن قصده في نيل اعتراف دولي ، ودعم يساعده على تحقيق الأهداف . ورغم مقاطعة اليهود الغربيين له ، ورغم أن وسائل النشر اليهودية العالمية تلقته بفتور نستطيع القول ، إن المؤتمر كان حدثاً بارزاً وفاصلاً[٢١] .

يتضح من خلال الهدف والوسائل أن زعماء الصهيونية يؤكدون على أمرين أساسيين هما :

١ – تنفيذ إقامة « الوطن القومي » أو « الدولة اليهودية » على نسق الاستعمار الاستيطاني .

٢ – الحصول على الموافقة الدولية ، لما لها من أهمية في تحقيق أهداف الصهيونية.

وبالفعل استمرت اتصالات الزعماء الصهيونيين بالدول الإمبريالية كافة ، بدءاً من الإمبراطورية العثمانية المتداعية ، ثم الإمبراطورية الألمانية الفتية الناهضة ، حتى الإمبراطورية البريطانية العريقة ، والدولة الإيطالية الحديثة التي كانت قد بدأت تتطلع إلى الفوز بحصة من المستعمرات .

بدأت اتصالات « هرتزل » على الصعيد الدولي ، وباجتماعه مع الوزير العثماني في ٢١/ حزيران عام ١٨٩٦ ، لبحث مسألة الاستيطان الاستعماري في

فلسطين تحت رعاية السلطان[٢٢] وفي ١٨٩٩/٨/١٣ ، أرسل « هرتزل » برقية إلى السلطان العثماني بمناسبة بدء جلسات المؤتمر الصهيوني الثالث قال فيها : « إن الصهيونيين المجتمعين في مؤتمر بازل يعتبرون أن واجبهم الأول ، هو أن يرفعوا تعهدهم بإخلاصهم وتقديرهم إلى لطف جلالته نحو رعاياه اليهود ، إلى أعتاب عرش جلالة السلطان . إن الصهيونيين يرغبون في إغاثة إخوانهم التعساء في دول أوربا المختلفة ، وفي الإسهام في عظمة الإمبراطورية العثمانية وازدهارها . وإنهم ليأملون بإخلاص أن يحظى ولاء هذه الرغبات بتقدير وتشجيع حكمة الخليفة العظيمة[٢٣] .

وفي عام ١٩٠١ قام « هرتزل » بمحاولة في القسطنطينية للحصول على براءة لحقوق وواجبات « الشركة العثمانية - اليهودية للأراضي من أجل الاستيطان في فلسطين وسورية »[٢٤] . مقابل مبالغ كبيرة من المال تسد ديون الإمبراطورية وعجزها الاقتصادي ، ورغم استقبال السلطان « عبد الحميد الثاني »« هرتزل » في ١٩٠١/٥/١٨ ، وإظهار عطف السلطنة على اليهود ، والموافقة على حمايتهم كرعايا ، حيث قال : « إنني دائماً صديق لليهود ، والواقع أنني لا أعتمد إلا على المسلمين واليهود ، ولا أثق الثقة نفسها برعاياي الآخرين »[٢٥] لكن « هرتزل » لم يتمكن من انتزاع الموافقة العثمانية على مشروعه الصهيوني في فلسطين ، رغم استمرار جهوده ومساعيه السياسية ، واتصالاته الواسعة مع وسطاء دوليين عديدين لدى السلطنة العثمانية .

إلا أن اليهود استطاعوا أن يتابعوا هجراتهم من شتى أرجاء العالم إلى فلسطين وبتسهيل من السلطنة العثمانية حصلوا على الكثير من الامتيازات المساعدة على بناء مستوطناتهم من خلال سياسة الامتيازات الأجنبية الألمانية أو الفرنسية أو الإنجليزية وفي هذا يوضح المؤرخ عزه دروزه في كتابه « نشأة الحركة العربية الحديثة » بقوله : « ثم لما استشرى الزحف الصهيوني إلى فلسطين وأنشئت المستعمرات اليهودية في كل مكان في عهد السلطان عبد الحميد ، أخذ المدافعون عنه يعكسون الوضع ويقولون : كانت المركزية شديدة جداً ، فلا يكاد رئيس في العاصمة أو الولايات أو الألوية أو الأقضية ، يستطيع البت في أمر إلا بعد رفعه إلى من فوقه وتلقي التفويض فيه .. وكثيراً ما كان بمجلس الوزراء لا يقدم على البت قي أمر فيرفعه إلى السلطان لاستصدار إرادته

السنية فيه »[٢٦] وكذلك إن جمعية الاتحاد والترقي العنصرية التركية ، التي نمت ونشأت في كنف السلطان عبد الحميد الثاني بتركيبتها التركية اليهودية هي التي ظهرت على المسرح وفي يدها كل مقاليد الأمور ، بعيد عزل السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩ وقد لمس السفير البريطاني في استنبول تفوق مركز اليهود في دوائر الحكومة العثمانية وذكر هذه الحقيقة في صراحة تامة في مذكرة بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية . وكان مما جاء فيها : « إن لجنة الاتحاد والترقي تبدو في تشكيلها الداخلي تحالفاً يهودياً وتركياً مزدوجاً فالأتراك يمدونها بالمادة العسكرية الفاخرة ويمدها اليهود بالعقل المدبر وبالمال وبالنفوذ الصحفي القوي في أوروبا .. إن اليهود الآن في موقف الملهم والمسيطر على الجهاز الداخلي للدولة »[٢٧] .

كذلك اجتمع هرتزل مع ملك إيطاليا في /٢٣/ كانون الثاني عام ١٩٠٤ ، وأبدى الملك الإيطالي عطفه على المشروع الصهيوني ، وحصلت إيطاليا فيما بعد على موافقة من الدول الإمبريالية الأخرى - بموجب المعاهدات التي عقدتها كل من بريطانيا وفرنسا في شمال أفريقيا العربية - لاستيطان طرابلس الغرب في ١٩١٢.

كما عمل « هرتزل » على كسب تأييد الألمان في عهد « بسمارك » و« القيصر غليوم الثاني » مقابل تأمين مصالح الامبراطورية في الشرق وهو ما وضحه «هرتزل» في يومياته حين قال : « سنبني خطوط السكك الحديدة في آسية لتكون طريق الشعوب المثقفة ولن تكون هذه الطريقة في حوزة أي من الدول الكبرى » . واضاف أيضاً « إن الاستعمار الصهيوني في فلسطين برعاية ألمانية وحمايتها سيفتح الطريق البري لآسية من البحر المتوسط إلى الخليج العربي ، وبذلك يدشن عهداً جديداً ويفتح آفاقاً رحبة »[٢٨] لكن المحاولات مع ألمانيا فشلت لأن القيصر الألماني لم يرغب في تعكير علاقاته مع العثمانيين .

وكان لهرتزل محاولات مع القيصرية الروسية ، التي ارتكبت مذابح اليهود محاولة منها إشغال الرأي العام ، وإبعاد الثورة عن بلادها ، وتوصل بنتيجة اتصالاته مع وزير خارجية القيصر في آب ١٩٠٣ إلى التفاهم على أن يعمل هرتزل على سلخ اليهود من صفوف الاشتراكيين ، وذلك بتمكين عمل المنظمة الصهيونية ، وهذا ما ورد في يومياته حين كتب « أعتقد أنني قد أشير إلى اثر مفيد لنشاطي : لقد أثنيت الكثيرين عن مبادىء الثورة الاشتراكية المزيفة وحولتهم إلى حملة مثل عليا »[٢٩] .

وقد استمر هرتزل في متاجرته مع سياسي أوروبة ، على حساب الاشتراكية . كتب إلى دوق بادن الكبير في ١٨٩٦/٢/٢٤ إثر اجتماعه به ، إن قيام الصهيونيين سيكون خدمة لأوربة عن طريق إضعاف الحركة الاشتراكية : « سيكون لحركتنا نتيجتان - وهذا أمر نوهت به قليلاً في كرّاسي الذي قصدت أن أجعله مادة للنقاش بين الناس وأنا أريد أن أوجه انتباه سموكم إلى هذين الأمرين : إضعافنا للأحزاب الثورية وتفتيتنا للقوى الاقتصادية الدولية . إذا وجدنا المساندة فلن يكون كلامي غروراً »[٣٠] وأصبحت مقاومة الحركات الاشتراكية الثورية التي تبناها « هرتزل» آنذاك تقليداً عميق الجذور في القيادة الصهيونية ، ولا تزال السياسة الصهيونية في هذا الميدان على حالها كما لجأ هرتزل إلى القوى الأوربية والأميركية الكبيرة مستنجداً بها : وقال السفير الأمريكي في استنبول ، في العاصمة النمساوية وأجرى معه تلك المحادثة : « يعتبر أن من المستحيل حصولنا على فلسطين . لن تسمح لنا بذلك الكنيستان الأرثوذكسية والكاثوليكية . فقلت له إنني أعتبر روما وحدها ضدنا ، ونسيت أن أقول له السبب الأعمق : وهو أن الكثلكة هي وحدها الكنيسة العالمية مثل اليهودية . روما هي الأخ الغني الذي يكره الأخ الفقير . أما الكنائس الأخرى فقومية ولذلك لا تحتاج إلى القدس كنقطة أرخميدس ...»[٣١] .

وأرسل إلى رئيس الوزارة النمساوية ، كويربر في ١٩٠٠/٢/٢٨ يشرح له غايات الصندوق الاستعماري اليهودي الذي كان قد أسسه في لندن كمصرف للحركة الصهيونية : « تأسس الصندوق اليهودي الاستعماري لخدمة أهداف الحركة الصهيونية ولا يسعى مؤسسو البنك إلى أي ربح خاص . بل إن قوانينه تمنع مجلس المديرين والمجلس العام (الذي لا يتكون من رجال أعمال ، وأنا عضو فيه) من جني أي ربح من المشروع . وقد أمن تكاليف الإنشاء عدد من أتباعنا . وأنا نفسي أسهمت بخمسمائة جنيه استرليني ... سوف يكون للبنك رأسمال مساهم بمبلغ مليوني جنيه استرليني أُسهم فيه بمبلغ جنيه واحد . تجابه الحركة الصهيونية مقاومة أثرياء اليهود . لذلك يجب أن توجه المساهمة إلى الجماهير بالدرجة الأولى ... وقد بلغت المساهمة حتى الآن ثلاثمائة ألف سهم . إلاّ أن المدفوع في لندن لم يبلغ مئة ألف جنيه بعد لأن

المساهمة بالتقسيط »[٣٢] . وكذلك طلب هرتزل من « كويربر » مساعدة حكومته في الضغط على السلطان مقابل خدمات سياسية ومادية .

وكان النفوذ الصهيوني في بريطانيا ازداد لدرجة أن ستين مرشحاً لمجلس العموم أعلنوا في مطلع تشرين الأول عام ١٩٠٠ تأييدهم للصهيونية ، وهو كسب صهيوني قال عنه هرتزل : « إنه أحذق خطوة قامت حركتنا بها منذ وقت طويل»[٣٣] .

هذا على صعيد النشاط الدبلوماسي لتحركات هرتزل . أما على صعيد التحرك العملي فقد تابعت الدفعة الثانية من الهجرة الصهيونية اليهودية الأولى ١٨٩٧ - ١٩٠٣ طريقها إلى فلسطين . وأقامت مجموعة من المستوطنات مثل « رحبوت » و « بئير توفيا » في السهل الساحلي في جنوب يافا والخضيرة في السهل الساحلي بين حيفا ويافا ، والمطلة على الجليل الأعلى الشرقي[٣٤] .

ومنذ تلك المرحلة بدأت جمعية الاستيطان اليهودي تشرف على عملية الاستيطان وبدأت الجمعية - التي كان أبرز أعضاء مجلس إدارتها البارون «روتشيلد» - تقدم « المساعدات » لبعض المستوطنات على شكل قروض بدلاً من المنح ، كذلك بدأت الجمعية بشراء الأراضي ، وإنشاء مستوطنات جديدة ، وأقامت عدداً من المستوطنات في منطقة الجليل الأدنى الشرقي ومنطقة طبريا[٣٥] .

المؤتمر الصهيوني الثاني :

عقد في بازل بسويسرا بين ٢٨ و١٨٩٨/٨/٣١ بحضور ٣٤٦ مندوباً يمثلون ٩١٣ مجموعة صهيونية وقد بحث في كيفية نشر الفكرة الصهيونية بين الجاليات اليهودية وأسفر عن إنشاء « صندوق الاستيطان اليهودي » ، ويلاحظ النمو العددي في أعضائه ، إذ تضاعف العدد تقريباً عما هو عليه في المؤتمر الأول ، كما شهد ازدياداً في عدد الجمعيات والتنظيمات الصهيونية المحلية في القارتين الأوربية والأمريكية بنسبة ثمانية أمثال إلى المؤتمر الأول . وأقر المؤتمر ميثاق تشكيل « صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار » برأسمال قدره أربعة ملايين فرنك فرنسي ، وحدد مجال عمله في « المشرق بخاصة سورية وفلسطين وقد أوكل أمر إدارته إلى « دافيد ولفسون »[٣٦].

ضم مجموعة من يهود روسيا وشرق أوربا ، ولم يكن لهذه الفئة أي اهتمام بالقضايا الاقتصادية والسياسية والمبادرات المنهجية . وقد عكست اصواتها صدى تعاليم « أحاد هاعام »، إذ تركزت مطاليبها على تجديد الحياة الروحية والبعث الحضاري ، ومواصلة النهج الزراعي . وقد ظهر في هذا المؤتمر لأول مرة جناح صهيوني يساري يتزعمه « ن .سيركن »(٣٧) .

تميز المؤتمر بانعقاده في الوقت المحدد له ، والمشاركة فيه من قبل أعضاء منتخبين من تنظيمات وقواعد معترف بها ، الأمر الذي أكسبه صفتي الشرعية والنظامية .

المؤتمر الصهيوني الثالث :

عقد في بازل بسويسرا ما بين ١٥و١٨/٨/١٨٩٩ بحضور ١٥٣ مندوباً . وفيه اكتملت وتحددت الأطر التنظيمية للمنظمة الصهيونية العالمية . وتأكد موقع الأجهزة التنظيمية الدائمة للمنظمة والتي حلت محل الأجهزة المؤقتة التي قامت سابقاً . كما شهد نمواً ملحوظاً في عدد أعضائه ، وتوسعاً في صفوف المنظمة على الصعيد الدولي . وتزايد عدد أعضائه بنسبة الثلث في روسيا القيصرية ، والربع في البلدان الأخرى .

وكان ذلك نتيجة لنشاط هرتزل السياسي والإعلامي ، واتصالاته المختلفة على المستوى الدولي . كما أنه (اغتنم فرصة انعقاد المؤتمر العالمي للسلم ونزع السلاح الذي عقد في لاهاي » عام ١٨٩٩ ، فاتصل بأعضائه الأوربيين أملاً في أن يلفت أنظارهم إلى أهداف الحركة الصهيونية الدبلوماسية(٣٨) .

وتعرض « هرتزل » في هذا المؤتمر لحملة عنيفة لإخفاقه في الحصول على شيء ملموس ، لا من القيصر الألماني ، ولا من السلطان العثماني .

المؤتمر الصهيوني الرابع :

عقد في لندن بين ١٣ و ١٦/٨/١٩٠٠ بحضور ٤٩٨ مندوباً ، لأن المجلس التنفيذي الصهيوني رغب في أن يتم الاجتماع في عاصمة الإمبراطورية البريطانية بخاصة وأن « هرتزل »كان يعلق أهمية عظمى على كسب الرأي العام البريطاني ، وعلى إقامة اتصالات مع زعماء السياسة البريطانية . إضافة إلى أنه رغب في إقناع أثرياء

اليهود الإنكليز رغم عدائهم التقليدي للأهداف الصهيونية ، أن يمدوا الحركة بالدعم ، وبالأموال اللازمة لولادة المصرف الاستعماري اليهودي العسيرة . وقد سمي هذا المؤتمر « المؤتمر الاستعراضي » وقد لاحظ « هرتزل » : « لقد قمنا باستعراض أمام العالم الانكليزي ، وقد لفت الاستعراض الأنظار » ، وحينما خذل هيرتزل في نيل مساعدة ألمانية فعلية ، شعر أن الساسة الاستعماريين البريطانيين يتجاوبون مع الصهيونية ، لاسيما إذا استطاع اقناعهم أن مشاريعها تنسجم مع مخطط توسعهم الاستعماري ، وقد كتب في هذا الموضوع : « إن انكلترة مفتوحة العينين على البحار السبعة تستطيع أن تفهمنا : إن من هذا المكان تقدر الصهيونية أن تصعد إلى أعلى وأعلى » وقد برهنت الأيام صحة توقعه[٣٩] .

كذلك شهد المؤتمر نمواً كمياً ونوعياً ، حيث ازداد عدد الجمعيات من ١٠٣ إلى ١٣٥ وفي روسيا القيصرية من ٩٠٠ إلى ١١٤٦ . وكذلك كانت النسب في البلدان الأخرى ، وفي هذا المؤتمر نمت معارضة هرتزل وخطه السياسي .

المؤتمر الصهيوني الخامس

عقد في بازل بين ٢٦ و ١٩٠١/١٢/٣٠ بحضور ٣٥٨ مندوباً ، علماً بأن « هرتزل » كان يفضل انعقاده في « لندن » . كانت الجلسات عاصفة . ولأول مرة بلغت المعارضة حداً من الجدية والقوة ، دفعها إلى تشكيل جناح سياسي داخل المؤتمر أطلق عليه اسم « الجناح الديموقراطي الصهيوني » ، ومع ذلك استطاع المؤتمر تحقيق انجازين أساسين هما :

١ - انجاز على المستوى العملي المادي تلخص في تأسيس « الصندوق القومي اليهودي » الذي حدد أهدافه في تأمين رأسمال ثابت لابتياع الأراضي في فلسطين ، واعتبارها ملكية عامة للشعب اليهودي في العالم ، فلا يجوز بيعها أو التصرف بها ، كما لايجوز أن يعمل فيها سوى اليهود ، وذلك تحقيقاً لشعار « العمل اليهودي على الأرض اليهودية » حصراً دون استثناء.

٢ - انجاز على المستوى التنظيمي ، حيث أدخل على أنظمة المنظمة الصهيونية

بعض التعديلات وأخر تمديد دورة المؤتمر الصهيوني من سنة واحدة إلى سنتين ، على أن يحل المؤتمر السنوي محل المؤتمر العام في الفترة ما بين الدورتين ، أي المؤتمرين العامين وقرر تشكيل المؤتمر السنوي من « المجلس العام » للمنظمة ، « اللجنة التنفيذية » ، « اللجنة الدائمة » ، « لجنة البنك الصهيوني » .

وقال « ألكس بين » مؤلف سيرة « هرتزل » : « إن المؤتمر الخامس بإنشائه للصندوق القومي ، وإنجاز بناء المنظمة الصهيونية ، أنهى اللمسات الأخيرة لتكوين الحركة الصهيونية .

المؤتمر الصهيوني السادس :

عقد في بازل ما بين ٧/٢٨ و ١٩٠٦/٨/٢ بحضور ٤٩٧ مندوباً وقد أطلق عليه اسم مؤتمر « اوغندا » وكان محكاً قاسياً لزعامة « هرتزل » ، ولتفسيراته لبرنامج الصهيونية . ولأنه ومؤيديه لم يكونوا قد توصلوا إلى إنجاز سياسي عملي في الحصول على أرض يحققون عليهم هدفهم القومي . كما فشلت مختلف الاتصالات مع تركيا وألمانيا ، ما عدا بريطانيا التي نظرت إلى الصهيونية من خلال مصلحتها الإمبريالية . وكذلك لأن « الجبهة الديمقراطية الصهيونية » بزعامة « حاييم وايزمن » و « فكتور جاكبسون » و « موتسزكن » و « مارتن بوبر » - التي برزت في المؤتمر السابع - وقفت ضد أية إشارة تراجع أو حياد عن الخط ، وازداد جو المؤتمر توتراً حينما تقدم « هرتزل » بمشروع بريطانيا لإنشاء الكيان المستقل في « أوغندا » بعد إخفاق مشروع الاستيطان اليهودي في العريش وسيناء . (لم يطالب هرتزل المؤتمر بالاختيار الصريح بين فلسطين وأوغندا ، إنما كان يطالبه بتأليف لجنة لدرس الاقتراح الأفريقي في الحال)[٤١] المكان الذي سيكون محطة مؤقتة ريثما يتحقق الهدف النهائي للحركة في فلسطين . ورغم نجاح دبلوماسية « هرتزل » في إيصال « المنظمة الصهيونية » إلى مراحل متطورة جداً ، فإن المؤتمر انقسم على نفسه ، وكانت نتائج التصويت (٢٩٥) نعماً للمشروع و (١٧٥) لا . واستنكف نحو مئة عضو من التصويت[٤٢] .

وعلى الرغم من كل الاختلافات ، فقد شهد المؤتمر نمواً عددياً ملحوظاً ، إذ حضره (٦٠٠) مندوب ، كما اصبح عدد الجمعيات الصهيونية المنتشرة في العالم (١٥٧٢) جمعية وشهد أيضاً نمواً نوعياً ، إذ أصبحت المنظمة الصهيونية حركة سياسية عالمية مرتبطة بمصالح مختلف الدول الإمبريالية العالمية[٤٣] .

المؤتمر الصهيوني السابع :

عقد في بازل ما بين ٧/٢٨ و ١٩٠٦/٨/٢ بحضور ٤٩٧ مندوباً ، أخذت تتبلور ولاءات التنظيمات الصهيونية القطرية ، كل للدولة التي تنتسب إليها . ومن هذا المنطلق كان ولاء المنظمة الصهيونية في ألمانيا للامبريالية الألمانية ، وفي بريطانيا للامبريالية البريطانية وفي فرنسا للامبريالية الفرنسية وهكذا .. وانعكس هذا الولاء القومي في المؤتمر السابع الذي عقد عام ١٩٠٥ ، في مدينة « بال » ، وكان أول مؤتمر بعد وفاة « هرتزل » ، وظهر فيه تياران :

الأول : عرف بالتيار العملي ، وتبنى فكرة التخلي عن استعمار الصهيونية أي منطقة غير فلسطين ، وأيدته الإمبريالية ، وتزعمه المصرفي الألماني « دافيد ولفسون »، وكان التيار الأقوى والأرجح في المؤتمر وما بعده .

الثاني : عرف بالتيار السياسي ، وتبنى فكرة تنمية استيطان اليهود في أي جزء ملائم من العالم تحت العلم البريطاني ، وألف أصحاب هذه الاتجاه منظمة « الاتحاد الاقليمي اليهودي » بزعامة « إسرائيل زانغويل » .

وتم اتخاذ القرارات التالية :

١ – إن الصهيونيين لا ينخرطون بأي نشاط إسكاني خارج فلسطين .

٢ – رفض مشروع « أوغندا » كلياً والتوجه بالشكر للحكومة البريطانية للفتتها .

٣ – تطوير المركز الصهيوني في فلسطين وإرساؤه على قاعدة متينة ، والسير على خطة منتظمة بالنشاطات الدبلوماسية والسياسية ، والاحجام عن حركة الإسكان المشوشة التي قام بها « أحباء صهيون »[٤٤] .

ولكن ما لبث أن انتهى الانقسام ، وتم الاندماج بين الاتجاهين السياسي والعملي، بعد التخلي عن مشروع « أوغندة » وصدور وعد بلفور عام ١٩١٧ ، وخدم هذا الاندماج بريطانيا الإمبريالية ، التي استطاعت الإفادة من وعدها هذا تماماً ، ومما تجدر ملاحظته حول تلك المجريات :

١ - إنه رغم الانقسام الذي حصل في المنظمة الصهيونية ، لم يكن هناك اختلاف حول جوهر الفكرة الصهيونية . أي أن الجميع متفقون على خلق « الوطن القومي الصهيوني » إنما الاختلاف كان حول أسلوب تحقيق ذلك « الوطن » .

٢ - إن الصهيونية العملية التي تمثلت في البداية بصهيوني روسيا القيصرية ، عملت على توجيه الهجرة إلى فلسطين بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، وهدف العمليون من وراء ذلك العمل على تقوية الايديولوجية الصهيونية وصيانة فكرة الدولة اليهودية لأن الهجرة من أوروبة الشرقية إلى النصف الغربي من العالم ، أكدت أن دوافعها لم تكن التماسك القومي اليهودي - حسب الادعاءات الصهيونية - بل الاندماج الانساني العام القائم على الرغبة في الهروب من الاضطهاد(*) .

هذا إضافة إلى أن النهوض الاقتصادي في العالم الجديد ، وشروط الاستيطان الأفضل تغلبا على دعوة البعث القومي الصهيوني . وهذا ما اثبتته الإحصائيات ، حيث أصبح عدد اليهود في الولايات المتحدة الأميركية خلال فترة قصيرة ، ما بين ١٨٨١ - ١٩١٨ نحو (٤) ملايين نسمة ، في حين بلغ عدد اليهود في فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى (٨٠٠ر٠٠٠) نسمة ، وهبط العدد أثناء الحرب إلى (٦٥ر٠٠٠) نسمة[٤٥] ورغم الاختلافات بين الصهاينة حول طرق تحقيق « الوطن القومي»، فإن النشاط الصهيوني العملي لم يتوقف .

(*) الهرب من الاضطهاد الاقطاعي لكادحي الشعب في أوروبا الشرقية ، والذي ما زال قائماً آنذاك ، حتى فترة اختمار الثورات الشرقية والثورة الروسية الكبرى .

وكان من جراء الاتجاهات الجديدة تنظيم « الهجرة الثانية » ما بين عامي ١٩٠٥ - ١٩١٤ ، وعلى مراحل . وكان من أبرز قادتها « دافيد بن غوريون » و « اسحق بن زيفي » اللذان فرضا مع شبان المرحلة الأولى من تلك الهجرة (١٩٠٥ - ١٩٠٧) من الصهاينة المتعصبين على المزارع اليهودية في فلسطين مبدأ مقاطعة اليد العاملة العربية ، وطردوا حرّاس المزارع اليهودية في فلسطين من « الشركس » والبدو، ليقيموا منظمة « هاشومير » لتصبح فيما بعد الذراع المسلح « الهاغاناه » للمنظمة الصهيونية . وساهم مبدأ مقاطعة اليد العاملة العربية ، والجو المعادي للغزو الصهيوني في تقوقع الصهاينة الغزاة ضمن مزارع جماعية عرفت « بالكيبوتز » ، كما قامت المنظمة الصهيونية بافتتاح فروع للشركة الإنكليزية الفلسطينية ، التي أصبحت فيما بعد « بنك انكلو - فلسطين » في مدن فلسطين الرئيسية وفي بيروت واستانبول ، بالإضافة إلى إقامة المؤسسات التعليمية التي اعتمدت العبرية كلغة حية أساسية لأول مرة .

أما التطوير المنظم لعملية الاستيلاء على الأراضي وتوطين اليهود في المستعمرات الزراعية فكان من مسؤولية « مكتب فلسطين » التابع للمنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٠٨ برئاسة « آرثر روبين » . وقد قام « مكتب فلسطين » بمساعدة « الصندوق القومي اليهودي » ببناء نواة مدينة « تل أبيب » كما قام بتأسيس « شركة تطوير اراضي فلسطين » لاستملاك الأراضي العربية وإدارة مراكز لتدريب المهاجرين اليهود على الأعمال الزراعية والصناعية . وعلى الرغم من ارتفاع عدد اليهود المقيمين في فلسطين من /٥٠,٠٠٠/ نسمة عام ١٨٩٧ إلى /٨٥,٠٠٠/ نسمة عام ١٩١٤[*] ، بينهم /١٢,٠٠٠/ مهاجر يقطنون في المستعمرات الزراعية ، فإن تقدم الغزو الصهيوني كان يواجه معارضة ومقاومة عربية متعاظمة بفضل الوعي الشعبي للخطر الصهيوني ، الذي كاد أن يؤدي إلى انتفاضة شعبية من أجل الاستقلال والقضاء على الصهيونية[٤٦].

---

[*] بلغ عدد سكان فلسطين عام ١٩١٤ حوالي /٦٨٩/ ألف نسمة حسب تقديرات السلطات العثمانية آنذاك .

ويلاحظ بشكل عام ، أن المؤتمرات الصهيونية التي عقدت ما بين ١٩٠٥ و ١٩١٤ بعد موت « هرتزل » لم تكن بالقوة نفسها للمؤتمرات السابقة ، بسبب بعض الأزمات الداخلية بين العلمانيين والمتدينين . وبين الصهيونية السياسية والعملية . كما تراجع مستوى الاتصالات الدبلوماسية ، لكن حركة استعمار فلسطين نشطت عملياً كما وضحنا .

المؤتمر الصهيوني الثامن :

عقد في لاهاي في هولندا بين ١٤ و ١٩٠٧/٨/٢١ بحضور ٣٢٦ مندوباً . استمع المؤتمر إلى خطاب حاييم وايزمن حيث حدد فيه ملامح الصهيونية الواقعية الساعية للتوفيق ما بين التيارين العملي والسياسي(٤٧) . وطرح وايزمن عبارة « الصهيونية المركبة » في محاولة للتوفيق بين العمل الديبلوماسي السياسي والعمل الاستيطاني في فلسطين وإعطاء كليهما الأولوية ذاتها(٤٨) .

وتقرر إقامة « مكتب فلسطين » في يافا الذي عهدت إليه المنظمة الصهيونية بمهمة الإشراف على المستوطنات الزراعية اليهودية في فلسطين وكان من بين القرارات التي اتخذها المؤتمر اعترافه مبدئياً باللغة العبرية لغة رسمية للحركة الصهيونية(٤٩) .

المؤتمر الصهيوني التاسع :

عقد في هامبورغ بألمانيا في الفترة ما بين ٢٦ - ١٩٠٩/١٢/٣٠ بحضور ٣٦٤ مندوباً واشترك فيه لأول مرة ممثلو الأحزاب الصهيونية العمالية في فلسطين . أما أهم المناقشات التي دارت كانت حول انتصار ثورة تركيا الفتاة ومدى استفادة الصهيونية منها .

المؤتمر الصهيوني العاشر :

عقد في بازل بسويسرا بين ٩-١٩١١/٨/١٥ بحضور ٣٨٧ مندوباً ، ونتيجة لمعارضة بعض أعضاء المؤتمر لقيادة ولفسون ، اضطر هذا الأخير للاستقالة ، وتجدر الإشارة إلى أن نجم وايزمن بدأ بالصعود في هذا المؤتمر ، واكتسب هذا المؤتمر اسم

« مؤتمر الصلح » لأنه أنهى الخلافات بين الصهيونيين العمليين والسياسيين وحقق الانتصار « للصهيونية المركبة » وانتخب « اوتو واربرغ » رئيساً للمنظمة .

المؤتمر الصهيوني الحادي عشر :

عقد في فيينا بين ٢-١٩١٣/٩/٩ بحضور ٥٣٩ مندوباً وهو آخر مؤتمر صهيوني عقد قبل نشوب الحرب العالمية الأولى . أقر المؤتمر اقتراحاً لإنشاء جامعة عبرية في القدس وتبنى حاييم وايزمن هذا المشروع .

المؤتمر الصهيوني الثاني عشر :

عقد في مدينة كارلسباد في تشيكوسلوفاكيا بين ١-١٩٢١/٩/٤ وهو أول مؤتمر عقد بعد الحرب العالمية الأولى وبعد وعد بلفور واحتلال بريطانيا فلسطين ، وطرد الأتراك من البلاد العربية . وبعد الاضطرابات مع يهود أوربة الشرقية . تركزت المناقشات على توسيع الاستيطان في فلسطين وصادق المؤتمر على إقامة الصندوق التأسيسي لشراء أراضي مرج ابن عامر وإقامة المستوطنات فيها . وقدم حاييم وايزمن الذي كان قد ترأس المنظمة الصهيونية من عام ١٩٢٠ تقريراً لدعوة وتشجيع يهود العالم للهجرة والاستيطان في فلسطين .

المؤتمر الصهيوني الثالث عشر والمؤتمر الصهيوني الرابع عشر :

عقدا في فيينا من ١٨ إلى ١٩٢٥/٨/٣١ وتأثر بالحركة العمرانية بين السكان اليهود في فلسطين ، الناجمة عن الهجرة الرابعة (معظمها من بولونيا) فنشط بناء المنازل وشراء الأراضي . وشهد المؤتمر ذروة الانتقادات لأساليب الاستيطان العمالي .

المؤتمر الصهيوني الخامس عشر :

عقد في بازل بسويرا ما بين ٨/٣٠ و ١٩٢٧/٩/١١ وكانت أبرز قضية عالجها، الأزمة الصهيونية والبطالة للمهاجرين اليهود في فلسطين .

المؤتمر الصهيوني السادس عشر :

عقد في زوريخ بين ٧/٢٨ و ١٩٢٩/٨/١٠ وافتتحه سوكولوف بمحاضرة عن هرتزل بمناسبة مرور ٢٥ سنة على وفاته ، ووافق هذا المؤتمر على مشروع وايزمن لتوسيع الوكالة اليهودية بانضمام غير الصهيونيين إليها .

المؤتمر الصهيوني السابع عشر :

انعقد في بازل بين ٦/٣٠ و ١٩٣١/٧/١٥ في ظل الأحداث الدامية التي كانت قد انفجرت في فلسطين (ثورة ١٩٢٩) بعد أيام قليلة من الإعلان عن توسيع الوكالة اليهودية وعلى أثر هذه الأحداث صدر « الكتاب الأبيض » البريطاني الذي يقيد الهجرة ، واستقال وايزمن من رئاسة المنظمة الصهيونية احتجاجاً على السياسة البريطانية الجديدة التي عدّتها الحركة الصهيونية معادية لها .

وخلال المؤتمر قدمت بعض الوفود احتجاجاً على سياسة وايزمن داعية إلى المزيد من التعاون مع الحكومة البريطانية ، للتمهيد من أجل إقامة الدولة اليهودية في فلسطين ، وتم انتخاب سوكولوف رئيساً للمنظمة الصهيونية .

المؤتمر الصهيوني الثامن عشر :

عقد في براغ بين ٨/٢١ ١٩٣٣/٩/٤ في ظل أحداث رئيسة : الأول شبح تسلم النازية للسلطة في ألمانيا والثاني التضخم المالي في فلسطين ، والثالث اغتيال ارولوزوروف رئيس الدائرة السياسية في المنظمة الصهيونية . أعاد المؤتمر انتخاب سوكولوف رئيساً للمنظمة .

المؤتمر الصهيوني التاسع عشر :

عقد في لوزان بسويسرا بين ٨/٢٤ و ١٩٣٥/٩/٢٠ ، وتميز المؤتمر بالمحاضرات العلمية الشاملة التي ألقاها عدد من زعماء الحركة الصهيونية ، واستطاعت الحركة العمالية تشكيل ائتلاف واسع أعاد الزعامة لوايزمان الذي انتخب رئيساً للجنة التنفيذية وبرز بن غوريون في هذا المؤتمر فأعيد انتخابه في اللجنة التنفيذية .

المؤتمر الصهيوني العشرون :

عقد في زوريخ بين ٣و١٦/٨/١٩٣٧ في أعقاب الثورة الشاملة التي عمت فلسطين عام ١٩٣٦ ، ناقش المؤتمر توصية لجنة بيل الإنجليزية بإقامة دولة يهودية في جزء من فلسطين وكان على الحركة الصهيونية أن تعطي رأيها في هذه التوصية ، التي أثارت انقساماً حاداً بين مختلف الأحزاب الصهيونية وفي داخل كل منها . وتقرر في النهاية وفقاً لسياسة وايزمن الداعية إلى المحافظة على العلاقة بالحكومة البريطانية ، وأكد المؤتمر أن المقصود بالوطن القومي اليهودي ، كما ورد في وعد بلفور هو « فلسطين بأكملها » .

المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرون :

عقد في جنيف بين ١٦ و ٢٦/٨/١٩٣٦ قبل نشوب الحرب العالمية الثانية ، وفي هذه الأثناء تراجعت الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم وعقدت مؤتمراً حضره ممثلون عن العرب واليهود ونشر على أثره الكتاب الأبيض الذي يقيد الهجرة اليهودية وشراء الأراضي في فلسطين ، واعتبرت الصهيونية هذه القيود معادية لها ، وأعلنت الحركة الصهيونية مقاومة هذه القيود ، وتوسيع نطاق الهجرة وانتخب المؤتمر اللجنة التنفيذية بزعامة وايزمن .

المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرون :

عقد في بازل بين ٩ و ٢٤/١٢/١٩٤٦ بعد الحرب العالمية الثانية ، ناقش المؤتمر قضايا الهجرة غير الشرعية والنضال السياسي والعسكري ضد السلطات البريطانية في فلسطين .

تبنى هذا المؤتمر برنامج بلتيمور المنعقد في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٢ والداعي لتحويل فلسطين إلى كومنولث يهودي ، كما ناقش مشروع موديسون - غرادي لتقسيم فلسطين إلى أربعة أقسام (يهود ، عرب ، القدس ، النقب) وبدأ في هذا المؤتمر عهد التعاون مع الولايات المتحدة .

قدم وايزمن استقالته ، وفشل المؤتمر في انتخاب رئيس جديد للمنظمة .

المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون :

عقد لأول مرة في القدس بعد إقامة (إسرائيل) ما بين ١٤ - ١٩٥١/٨/٣٠ ولم يستطع وايزمن حضور المؤتمر بعد انتخابه رئيساً (لإسرائيل) فبعث رسالة إلى الوفد واصفاً فيها الوضع الجديد بقوله : « إن ثمة رمزاً عميقاً لحقيقة أن المؤتمر الصهيوني لم يعقد في أراضينا القديمة إلا بعد أن عادت لنا » ، وافتتح المؤتمر قرب قبر هرتزل في القدس ، وتم فيه تلخيص مسيرة الحركة الصهيونية من بازل إلى القدس .

كانت ابرز مشكلة عالجها هذا المؤتمر هي « وضع الحركة الصهيونية بعد إقامة دولة يهودية » وقرر أن برنامج بازل لم يعد ملائماً لمتطلبات الوضع الجديد وأقر بدلاً منه « برنامج القدس » الذي كانت أهم فقرة فيه : « إن مهمة الصهيونية هي تعزيز دولة إسرائيل » وانتخب المؤتمر رئيسين للجنة التنفيذية ، ناحوم غولدمان في نيويورك وبيرك لوكر في القدس ، وطالب أحد قرارات المؤتمر بـ « اعتراف إسرائيل بمكانة المنظمة الصهيونية » وقد نفذت الحكومة الإسرائيلية هذا القرار بعد المؤتمر بقانون أقرته الكنيست في ١٩٥٢/١١/٢٤ .

المؤتمر الصهيوني الرابع والعشرون :

عقد في القدس بين ٤/٢٤ و ٥/٧ سنة ١٩٥٦ ، ناقش المؤتمر مشكلات الهجرة والاستيطان وتنظيم جمع الأموال ، وانتخاب ناحوم غولدمان رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية ، وهو المنصب الذي بقي شاغراً منذ استقالة وايزمن سنة ١٩٤٦ .

المؤتمر الصهيوني الخامس والعشرون :

عقد في القدس بين ١٩٦٠/١٢/٢٧ و ١٩٦١/١/١٤ ، وكانت أبرز القضايا التي بحثها العلاقة بين الحكومة الإسرائيلية ، والمنظمة الصهيونية العالمية ، ومكانتها الرسمية في ضوء الانتقادات التي وجهها بن غوريون إلى المنظمة ، وبحث كذلك مشكلات الهجرة واستيعاب المهاجرين والثقافة والتعليم اليهوديين في الشتات » .

المؤتمر الصهيوني السادس والعشرون :

عقد في القدس بين ١٩٦٤/١١/٣٠ و ١٩٦٥/١/١٠ وتمثل الموضوع الرئيس

الذي ناقشه المؤتمر بالشعار الذي طرحه غولدمان في خطابه الإفتتاحي « مواجهة الشتات » وتطرق المؤتمر إلى العلاقات بين (الدولة) والمنظمة الصهيونية والإلتزامات نحو الهجرة ، وأعاد المؤتمر انتخاب غولدمان رئيساً للمنظمة الصهيونية .

المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون :

عقد في القدس بين ٩-١٩/٦/١٩٦٨ وهو أول مؤتمر يعقد في هذه المدينة بعد احتلال البلدة القديمة في أعقاب عدوان ١٩٦٧ .

وقد اشتركت فيه لأول مرة وفود عن الشبيبة والطلبة وأعضاء «حركة الهجرة» وكان محور مناقشاته « مشكلة الهجرة » وقرار الحكومة الإسرائيلية بإنشاء وزارة لاستيعاب المهاجرين ، كما وافق المؤتمر على إعادة صياغة برنامج القدس وأصبحت الصيغة الجديدة لأهداف الصهيونية في برنامج القدس على النحو التالي :

١ - وحدة الشعب اليهودي ومركزية دولة إسرائيل في حياته .

٢ - تجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي « أرض إسرائيل » .

٣ - تدعيم دولة « إسرائيل » .

٤ - المحافظة على هوية الشعب بتطوير التربية اليهودية والعبرية .

٥ - الدفاع عن حقوق اليهود في جميع بلدان العالم .

وخلال هذا المؤتمر استقال غولدمان من رئاسة المنظمة .

المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرون :

عقد في القدس بين ١٨و٢٨/١/١٩٧٢ ، وكان أول مؤتمر يعقد منذ سنة ١٩٤٦ بعد إجراء انتخابات مباشرة داخل الحركة الصهيونية . كانت أبرز القضايا التي بحثها المؤتمر مشكلة « من هو اليهودي » و « الولاء المزدوج » والعلاقات بين (إسرائيل) ويهود العالم ، وإقامة المستعمرات الصهيونية في المناطق المحتلة ، ومشكلات الهجرة والاستيعاب .

المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرون :

عقد في القدس يوم ٢٠/٢/١٩٧٨ بعد انقضاء ثمانين عاماً على عقد المؤتمر الصهيوني الأول ، وثلاثين عاماً على قيام (إسرائيل) ، شارك في المؤتمر ٥٦٠ مندوباً،

ناقش المؤتمر قضية الاستيعاب والاستيطان . وبنية (المجتمع الإسرائيلي) . وجرى الإفتتاح في أجواء احتفالية بحضور رئيس الدولة والحكومة والوزراء وأعضاء الكنيست ونحو /٢٠٠٠/ مندوب ومراقب وضيف يمثلون ٤٠ دولة .

المؤتمر الصهيولي الثلاثون :

عقد في القدس بين ٧ و ١٧ كانوا الأول ١٩٨٢ في وقت وصلت فيه أزمة الحركة الصهيونية درجة لم يسبق لها مثيل وبروز قضية الهجرة المعاكسة من « إسرائيل » .

افتتح المؤتمر في جو من الفوضى والتوتر وأبرز القضايا التي ناقشها قضية الهجرة والاستيعاب وموضوع الاستيطان وقضية الإنقسام ضمن المجتمع الإسرائيلي . ما جرى في المؤتمر عكس الأزمة العميقة التي تعيشها الحركة الصهيونية .

المؤتمر الصهيوني الحادي والثلاثون :

عقد في القدس في الفترة من ٦ إلى ١٠ كانون الأول ١٩٨٧ ، وقد طغى انحسار الهجرة وازدياد النزوح على قرارات المؤتمر .

ومن المفارقات التي برزت في قرارات المؤتمر ، النداء الذي وجه من أعلى منبر صهيوني إلى حكومة الاتحاد السوفييتي بالسماح برحلات جوية مباشرة إلى إسرائيل في حين أن ٩٠٪ من اليهود الذين يغادرون الاتحاد السوفييتي يتوجهون إلى الدول الغربية رافضين التوجه إلى (إسرائيل) .

المؤتمر الصهيوني الثاني والثلاثون :

عقد في القدس في ١٩٩٢/٧/٢٩ وجاء عقده بعد مرور خمسة وتسعين عاماً على عقد المؤتمر الأول في مدينة بازل في سويسرا ١٨٢٧ الذي وضع حجر الأساس لقيام المنظمة الصهيونية العالمية ، وبعد خمسة وستين عاماً على « وعد بلفور » ١٩١٧ الذي وعد الحركة الصهيونية بإقامة « وطن قومي لليهود » على حساب الأرض الفلسطينية ، والشعب الفلسطيني وبعد خمسة وأربعين عاماً على إنشاء (إسرائيل) .

طغت على هذا المؤتمر مسائل فكرية بشأن طبيعة الكيان السياسي والخلاف

القائم بين يهود العالم حول حدود الكيان الصهيوني وحول إقامة دولة يهودية ذات صبغة دينية أم دولة لليهود (علمانية) ومحاولة إقامة (مجتمع مستقل ونموذجي) الذي أخفقت الحركة الصهيونية عبر تاريخها في تحقيقه حيث اتسم هذا التاريخ بالاعتماد على القوى العالمية الكبرى ، ومن تجليات هذا الإخفاق تدني نسبة هجرة اليهود إلى إسرائيل ، وانحسار الهجرة وازدياد النزوح .

وأخيراً عقد زعماء الصهيونية مؤتمراً في مدينة بازل السويسرية أواخر شهر آب عام ١٩٩٧ تمجيداً لذكرى مرور قرن كامل على عقد أول مؤتمر صهيوني ، وعقد هذا المؤتمر وسط مظاهر احتفالية ومناقشة تاريخ الحركة وإنجازاتها خلال هذه الفترة .

ولاشك أن الحركة الصهيونية لا تملك قوى خفية أو عصا سحرية تحرك بها العالم حسبما يتوهم البعض ، بل هي حركة تعاني من الإختناق والتفسخ بسبب تشرذم وانقسام التجمع اليهودي نفسه[٥٠] .

الواقع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى :

شهدت فلسطين ، والمنطقة العربية كاملة ، تطوراً اقتصادياً عاماً في مختلف المجالات ، الزراعية والصناعية والتجارية ، نتيجة للتغلغل الرأسمالي الأوروبي في اقتصاديات الوطن العربي في ظل السيطرة العثمانية . وهذا ما وصفه المؤرخ الاقتصادي « شارل عيساوي » حين قال : « ... لقد اتسع المنتوج الزراعي اتساعاً كبيراً ، وتضاعف تصدير المحاصيل النقدية استجابة للطلب الأوروبي على المواد الخام وبمساعدة الإنخفاض الشديد في تكاليف النقل ، وهذا مما أدى بدوره إلى مضاعفات عميقة بالنسبة لأنظمة حيازة الأراضي ، وأسفر عموماً عن الانتقال من الملكية الجماعية أو العشائرية إلى حقوق الملكية الفردية . فالحرف اليدوية التي تعرضت لمنافسة البضاع الأوروبية المصنوعة بآلات ، صار معظمها إلى الزوال ... »[٥١] . غير أن هذا لا يعني إزالة كلية للحرف اليدوية ، لأن بعض الصناعات الصغيرة استمرت في البقاء ، وبعضها استمر في التوسع .

كذلك ظهر تحسن في ميزان التجارة الخارجية ، وذلك بحكم الاحتياجات الرأسمالية الأوروبية داخل البلاد وخارجها . مما أدى بدوره إلى ضرورة إيجاد تسهيلات

مدعمة للاقتصاد . فنشطت حركة فتح الطرق وتطوير وسائل الاتصال بين المدن الرئيسة . (وشهدت فلسطين تمديد خطين حديديين أحدهما يربط بين القدس والساحل في يافا ، والثاني يصل بين حيفا والداخل السوري)(٥٢) . كما أنشئت شبكة من الخدمات التجارية والمالية استندت بشكل رئيسي إلى المؤسسات الأوروبية التي نشطت في مختلف أنحاء البلاد .

لكن حظ فلسطين العربية من التطور التعليمي كان قليلاً جداً ، خاصة بين عامة الشعب ، الذي كان يعاني من الاستغلال الشديد ، سواءً عن طريق الولاة العثمانيين الضعفاء وحاشيتهم ، أو بسبب الاستغلال الرأسمالي الأجنبي للبلاد . في وقت تمكن أبناء الطبقة الإقطاعية والبرجوازية من تحصيل بعض العلوم والثقافات ذات الطابع الغربي . وهذا ما كان له أثره في المراحل النضالية اللاحقة ، التي قاد فيها أبناء هذه الطبقة النضال الوطني التحرري ضد الاحتلال البريطاني – الصهيوني لفلسطين العربية.

كما ساد فلسطين – كغيرها من المناطق العربية – النظام الإقطاعي . وتوزعت الملكيات الزراعية ما بين القوى الحاكمة – الملكيات الأميرية – وكبار الملاّك الذين تمكنوا بوسائل مختلفة من التسلط على مساحات كبرى من أراضي الفلاحين المرهقين بثقل الضرائب ، الأمر الذي أدى بهم إلى التنازل عن صكوك ملكياتهم لضمان معيشتهم ، بسبب عجزهم عن دفع التزاماتهم المالية (الضرائب) ، فتحولت ملكياتهم إلى « كبار الملاّك » ، الذين بلغت نسبة ممتلكاتهم نحو ٦٠٪ قبيل العام ١٩١٤ ، ومن أغنى الأراضي وأخصبها(٥٣) . وحققت هذه الطبقة الغنية بامتلاكها الأراضي الشاسعة، قوة اجتماعية واقتصادية مستقلة وغير مستمدة من أي مصدر رسمي ، وهذا ما أعطاها قوة سياسية مستقلة أيضاً ، مكنتهم من تحويل المجالس الإدارية – التي كانوا أعضاء فيها – إلى أدوات لخدمة مصالحهم الخاصة .

ويؤكد « عارف العارف » في هذا الصدد ، أن الذين مارسوا السلطة الحقيقية في القدس هم « الأعيان »(٥٤) . وألفت هذه الأسر المتنفذة ، كأسرة « الخالدي » و « الحسيني » و « النشاشيبي » و « الداوودي » مع بداية القرن العشرين الطبقة الأرستقراطية في المجتمع الفلسطيني ، وشغلوا مناصب إدارية هامة في فلسطين

وخارجها. هذا إضافة إلى الملكيات الكبيرة لبعض الإقطاعيين والتجار المجاورين ، مثل « آل بسترس » و « سرسق » و « تويني » و « فرح » و « خوري » ، الذي حصلوا على أخصب أراضي فلسطين في « مرج ابن عامر » .

وبذلك يتضح أن الذين ارتكبوا جرائم بيع الأراضي العربية الفلسطينية في تلك المرحلة من تزايد النشاط الصهيوني في فلسطين ، هم من كبار الملّاك بخاصة الغائبين عن فلسطين ، الذين انحصر معظمهم في الأسر اللبنانية الغنية (سرسق وتويني وتيان ومدور وغيرهم) . كذلك ساهمت الحكومة العثمانية ببيع نسبة من الأراضي ، بلغت تقريباً ٧٪ من الأراضي التي بيعت في ذلك الحين عن طريق السماسرة والمرابين . وبلغ مجموع القرى التي امتلكها اليهود الغزاة (٢٨) قرية ، مساحتها (٢٧٩٤٩١) دونماً وهي نسبة ضئيلة جداً من مجموع أراضي فلسطين الصالحة للزراعة[٥٥] .

مما يؤكد بأن العرب الفلسطينيين شكلوا الأغلبية الساحقة من السكان . حيث بلغ عدد الفلسطينيين حوالي (٦٨٩ر٢٧٥) نسمة ، كما أشارت جميع الأرقام إلى أن عدد سكان فلسطين في العام ١٩١٤ ، قارب ثلاثة أرباع المليون ، وقدرت نسبة العرب من السكان آنذاك ٩٠٪ على الأقل بين المسلمين والمسيحيين موزعين توزيعاً عادلاً متكافئاً في سائر أنحاء البلاد . أما اليهود فلم تزد نسبتهم على ١٠٪ من السكان[٥٦] واقتصرت إقامتهم على المدن المقدسة والمهمة « كالقدس » و « طبريا » و « صفد » و « الخليل » . وكان معظمهم من الأتقياء الذين كانوا يعيشون على نظام الصدقات اليهودية ، بينما عمل قسم منهم كمهنيين وفنيين مهرة ، وبرعوا في الصياغة والحدادة والخياطة وتجليد الكتب واحتكروا الأعمال المصرفية والصيرفة .

ولكن منذ انتهاء « هرتزل » عام ١٩٠٤ ، وهيمنة دعاة التيار العملي داخل الأوساط الصهيونية ، أخذت المنظمة الصهيونية على عاتقها إلى المبادرة لإيجاد هيئات تعمل على توسيع رقعة الوجود الصهيوني في فلسطين وتقويته . وقد دشنت المنظمة أعمالها عام ١٩٠٨ ، بإنشاء « المكتب الفلسطيني » في يافا بإدارة « ارثر روبين » الذي تولى تنفيذ برنامج دقيق يرمي من خلال شراء الأراضي العربية إلى ربط مناطق تواجد اليهود في وسط فلسطين وشمالها ، وإلى تحويل اليهود فيهما إلى أكثرية . وقد استند « روبين » في استيلائه على الأرض إلى المعونات المالية التي قدمها « الصندوق

القومي اليهودي » الذي احتوى في قانونه الأساسي على بند ينص على أن الأرض التي تشترى باسمه تعد ملكاً جماعياً ثابتاً لليهود ، لا يجوز التصرف فيها أو بيعها مستقبلاً لغير اليهود . بالإضافة إلى ذلك أسست المنظمة الصهيونية مصرفاً صهيونياً أطلق عليه اسم شركة « انجلو فلسطين » ، وقامت بوساطته بتعزيز مكانة اليهود الاقتصادية من خلال تقديم القروض طويلة الأمد بشروط سهلة إلى المستوطنين الجدد(٥٧) .

وبذلك يتضح بأن الاستيطان الصهيوني – بأساليبه القديمة كافة التي اعتمدت على الملكية الخاصة للأرض أو الأساليب الجديدة التي اعتمدت الأساس الجماعي والتعاوني – في بداية القرن العشرين ، أصبح أكثر جدية وأشد عدوانية وتماسكاً مما أدى إلى توسع واضح في المستوطنات الزراعية اليهودية .

وعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى ، كانت هناك /٤٠/ مستوطنة قيد العمل والتشغيل في أنحاء متفرقة من البلاد ، ومع أن هذا لم يشكل إنجازاً باهراً . إذ من أصل مجمل مساحة أراضي فلسطين امتلك اليهود أقل من ٢٪ ، فإن هذا الأمر كان بمثابة تطور غير متوقع يحمل في طياته بذور الخطر الشديد(٥٨) .

نتساءل الآن ، هل وعى الشعب العربي الفلسطيني حقيقة خطر بيع الأراضي العربية للغزاة الصهاينة وطرد أصحابها الحقيقيين منها ؟

لاشك بأن فلسطين العربية – كما أثبتت الوقائع التاريخية – قد شهدت تحركات سلمية ومسلحة منذ بدايات التسرب الصهيوني إليها في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، وقامت التحركات بين سائر قطاعات المجتمع من فلاحين وتجار وأصحاب المهن الحرة . فحوادث الصدام التي كانت منعزلة وثانوية في بداية الأمر ، أصبحت مع مرور الزمن هجمات فلاحية منسقة وعنيفة من أجل تخريب المستوطنات التي أقصي عنها الفلاحون الفلسطينيون العرب . وقد أدت الصدامات المبكرة والعنيفة – والتي اتصفت بالعفوية – بين الفلسطينيين والمستوطنين وظيفة القيام بالإبقاء على حالة من التوتر الشديد ، وتحولت إلى أحداث ذات مغزى كبير على الصعيد السياسي عندما جرى ربطها بأشكال أخرى من المعارضة أشد وضوحاً .

ففي عام ١٨٨٦ ثم في عام ١٨٩٢ هاجم صغار الفلاحين المطرودين من

الأراضي التي اشتراها اليهود من كبار الملاكين المتغيّبين ومن الدولة دون اعتبار حق انتفاعهم فيها . كما تجسّم التصدي للصهيونية في احتجاج وجهاء القدس عام ١٨٩٠ على محاباة متصرف سنجقهم للصهاينة ، ثم في العريضة التي وجهوها في شهر حزيران ١٨٩١ إلى رئيس الوزراء العثماني مطالبين فيها إصدار أمر يمنع اليهود من دخول فلسطين واقتناء الأراضي فيها .

واشتدت المقاومة الفلسطينية إثر تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٨٩٧ ، حيث تبلورت نية الصهاينة في الهيمنة على فلسطين ، وازداد حينئذٍ شعور الفلسطينيين بخطورة هجرة اليهود إلى بلدهم حدّة . فتفاقمت المعارضة للهجرة الصهيونية و « الاستيطان الزراعي » . وقد تصدرها آنذاك مفتي القدس محمد الطاهر الحسيني الذي ازداد تأثيره على الرأي العام الفلسطيني لجمعه بين القيم الإسلامية ومناهضة الاستعمار وبالتالي بين الدين والقومية . فعندما ترأس عام ١٨٩٧ لجنة رسمية للنظر في طلبات نقل الملكية بسنجق القدس عمل على عدم السماح لليهود في الحصول على أراضٍ زراعية جديدة . كما قامت عام ١٩٠٠ حملة احتجاجية واسعة للتنديد بشراء اليهودِ للأراضي الزراعية . وعندما فرّطت عائلة سرسق اللبنانية في مساحة واسعة من الأراضي الخصبة للصهاينة اعترض فلاحو القرى المجاورة لذلك وقاموا بمهاجمة الفنيين الذين جاؤوا لمسح هذه الأراضي تمهيداً لنقل ملكيتها إلى اليهود .

وقد اتسعت المقاومة الفلسطينية إثر وفاة هرتزل عام ١٩٠٤ وتبني المنظمة الصهيونية خطة التسلّل التدريجي المتمثلة ، في تكثيف هجرة اليهود إلى فلسطين وتنمية مصالحهم فيها قصد تغيير ميزان القوى بهذا البلد وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق المشروع الصهيوني دون انتظار الحصول على ميثاق دولي . إذ أثار وصول أعداد من الموجة الثانية لهجرة اليهود إلى فلسطين حفيظة الشعب الفلسطيني بخاصة أن روّاد هذه الهجرة تبنّوا مبدأ غزو العمل أو مقاطعة اليد العاملة العربية في المؤسسات الصهيونية . وتجسّم ذلك في استياء صغار الفلاحين من المعمرين الصهاينة وكبار الملاكين العرب الذين فرطوا لهم في الأراضي دون اعتبار حق انتفاعهم فيها[٥٩] .

ولم تكن هذه الاحتجاجات ، إلا نتيجة لوعي العرب المبكر لطبيعة الفكرة الصهيونية وتهديدها للوجود القومي لعرب فلسطين . وهذا ما أدركه الكثير من مثقفي

العرب . كـانت أول تظاهرة سياسية للمعارضـة العربيـة ضـد النشـاط الصهيونـي في فلسطين في عام ١٨٩١ ، حيث قامت هيئة تمثيلية كبيرة من وجهاء القـدس بـالإعراب عن مخاوفها الجدية من التسرب اليهودي إلى فلسطين والتمسـت إلى الحكومـة المركزيـة في الأستانة أن تفرض قيوداً على الهجرة اليهودية ، وتمنع بشكل فعّال انتقـال الأراضـي العربية إلى الأيدي اليهودية .

كما أوضحت بعض المجلات العربية البارزة - آنذاك - مخاطر الصهيونية بشـكل غير مباشر ، كما في مجلة « المقتطف » عام ١٨٩٨ ، وعلى نحـو مباشـر كمـا في مجلـة «المنار» التي حذرت من أن استمرار التغاضي العربي عن الخطر الصهيونـي مـن شـأنه الإسهام في خسارة فلسطين ، واستيلاء أضعـف الشـعوب عليهـا وهـم اليهـود - هـذا حسب نص المجلة - .

ووضح أيضاً المفكر « نجيب عازوري » في مقدمة كتابه « يقظة الأمة العربية » الصـادر بالفرنسية ، النتـائج الخطـيرة المترتبـة علـى تنفيـذ السياسـة الصهيونيـة فقـال : « هنالك ظاهرتان هامتان من طبيعة واحدة لكنهما متعارضتان ، ولم يجتذبا انتباه أحـد من الناس حتى الآن ، إنهما تتجليان عند هذه اللحظة في تركية الآسيوية ، وهما يقظـة الأمة العربية ، والجهد اليهـودي الخفـي مـن أجـل إعـادة تأسـيس « مملكـة إسـرائيل » القديمة على نطاق واسع جداً . إن المصير المنتظر لهاتين الحركتـين هـو الصـراع بصـورة مستمرة إلى أن تتغلـب إحداهمـا علـى الأخـرى . ومصـير العـالم بأكملـه منـوط بالنتيجة النهائية التي سوف يسـفر عنهـا الصـراع بـين الشـعبين اللذيـن يمثـلان مبدأيـن متعارضين »[٦٠] .

إن ما قدمه نجيب عازوري حينئذٍ من تحليلٍ عميق للصراع العربـي - الصهيونـي في أوائل القرن العشـرين هـو مـا نـراه اليـوم قائمـاً في السياسـة الصهيونيـة والإمبرياليـة العالمية. وبحق إن مصير العالم مرهون بالنتيجة النهائية لهذا الصراع ونحـن علـى أبـواب القرن الحادي والعشرين .

كما عمل « نجيب نصار » صـاحب صحيفـة « الكرمـل » ورئيـس تحريرهـا ، على إثارة الأخطـار الكامنـة وراء الهجـرة اليهوديـة ، وفي شـراء الأراضـي مـن جـانب اليهود على نطاق واسع منبهاً إلى أن الهجرة غير المشروعة والمشروعة على السواء يجب

إخضاعها للقيود لأن استمرارها على هذا المنوال من شأنه أن يعكس وضع الأكثرية العربية بحيث تتحول مع مرور الوقت إلى أقلية عددية ضئيلة .

كما وضح هذا الخطر أيضاً برنامج « الحزب الوطني العثماني » الذي تم تأسيسه قبيل الحرب العالمية الأولى والذي أكد في إحدى نشراته الموجهة للرأي العام الفلسطيني أن « الصهيونية هي الخطر الذي يحدّق بوطننا وهي الموجة الرهيبة التي تضرب شواطئ بلادنا . إنها مصدر الأعمال الخداعة الغادرة التي تجتاحنا والتي ينبغي أن تكون أشد إخافة لنا من السير على انفراد في ظلمة الليل الحالكة . ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إنها أيضاً نذير نفينا عن وطننا وطردنا من بيوتنا وممتلكاتنا »[٦١] .

إن المنعطف الراديكالي الذي كانت المعارضة الفلسطينية للصهيونية قد اتخذته عند السنوات الأولى من القرن العشرين ترددت أصداؤه في جميع المناطق العربية ، ففي القاهرة تشكلت « جمعية لمعارضة الصهيونية » ولم يكن هدفها أقل من التصميم على المجابهة الكلية للصهيونية على كل المستويات من أجل صيانة الطابع العربي الفلسطيني والذود عن سلامته . كما برزت في القاهرة دعوات أخرى حثيثة من أجل مقاومة الصهيونية بالقوة .

وفي بيروت ودمشق ، تشكلت عدة تنظيمات مناوئة للصهيونية وانضمت صحف مثل « القبس » و « فتى العرب » إلى المعركة ، فحاولت هذه الصحف بضرورة تعزيز الشعور العربي بقوميته لأنه وحده الكفيل بجعل الفلسطينيين يولدون قوة كافية لإلحاق الهزيمة بالعدوان الصهيوني[٦٢] .

وفي الفترة نفسها تم تأسيس جمعيات فلسطينية أخرى معادية للصهيونية مثل «جمعية مكافحة الصهيونية» في مدينة نابلس كما أسس الطلبة الفلسطينيون في استنبول عام ١٩١٤ م جمعية لمناهضة الصهيونية . وفي السنة نفسها أسس الطلبة الفلسطينيون بجامع الأزهر بالقاهرة « جمعية مقاومة الصهيونية » . وعملت كل هذه الجمعيات على توعية الرأي العام العربي بفلسطين والبلدان العربية المجاورة ضد الغزو الصهيوني وتحسيسه بالعواقب الوخيمة للصهيونية والضغط على السلطات العثمانية حتى لا تفرّط في الأراضي الدولية لفائدة اليهود وتضع حداً للاستيطان الصهيوني بفلسطين . وقد تواصلت المقاومة الفلسطينية للحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الأولى كما جاء

في تقرير بريطاني حول الوضع السياسي في فلسطين حينذاك « إن المسلمين من سكان القدس وضواحيها يكّنون للمسيحيين العطف والمودة ولكنهم شديدو العداء لليهود وإن شئنا المزيد من الدقة للصهيونيين . فهم يعارضون بشدة تزايد المجتمعات اليهودية في المدن والأرياف ولا سيما ابتياع الصهيونيين للأراضي وبالتالي تجريد السكان من ممتلكاتهم »(٦٣) . وازدادت المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني حدة غداة وعد بلفور والاحتلال البريطاني .

ومما زاد في حدة العداء وشدته بين العرب الفلسطينيين والمهاجرين المستوطنين اليهود في تلك المرحلة ، المعاملة الوحشية التي كانت تصدر عن الصهاينة تجاه السكان الأصليين ، رغم الدعوات المتعددة من قادتهم لاتباع أساليب تعايش أفضل مع العرب. وهو ما وصفه « آحادها عام » بقوله : « كيف يتصرف إخواننا في فلسطين ؟ ... بالعكس تماماً !.. كانوا أقناناً في أرض الشتات وفجأة وجدوا أنفسهم في حرية لا حدود لها ، وهذا التغيير أيقظ فيهم ميلاً نحو الطغيان ، إنهم يعاملون العرب بالمعاداة والقسوة ، يجردونهم من حقوقهم ، ويسيئون إليهم بلا سبب ، لدرجة أنهم يفخرون بأعمالهم ، ولا يوجد بيننا من يقاوم هذا الميل المذري الخطير »(٦٤) .

ومن الأسباب التي زادت في حدة الصدام بين العرب والصهاينة ، تركيزهم على تنفيذ سياسة « احتلال العمل » ، تلك السياسة التي ركزت عليها الإيديولوجية الصهيونية ومخططاتها العملية ، وهو ما وضحه « ليفبزغ » في كتابه « اليهود في فلسطين » حين قال : « على العمال اليهود أن يدافعوا عن أنفسهم حيال استبدالهم بعمال فلسطينيين ومن الأقطار العربية المجاورة ممن يقبلون أجوراً رخيصة »(٦٥) . وهذا ما أكده بن غوريون أيضاً بقوله : « إنه بدون حركة عمالية يهودية تؤكد حقها في العمل فالمستعمرات ستزدحم بالعمال العرب ، ذوي الأجور الرخيصة » . وأضاف « بأنه لم يكن معادياً للفلاحين العرب بل إن صراعه معهم كان ناجماً عن رغبته في تأكيد حقوق اليهود »(٦٦) .

وبذلك النهج العنصري المتزمت ، والإبتعاد عن التعاون مع العمال العرب ، من أجل أجور متساوية تؤكد سياسة الصهيونية في احتلال العمل ، وتنظيم فرق متتالية من العمال اليهود لمطاردة العمال العرب وطردهم بالعنف .

وبذلك تتأكد الإنعزالية الصهيونية ، وتعصبها وبعدها عن التعاون مع الجماهير العربية ، ولهذا كان الاستيطان الاستعماري منذ البداية معادياً للفلاحين والعمال العرب، ولم يكن العداء الصهيوني قط للإقطاعيين كما يدعي زعماؤهم كذباً .

وهكذا ظهرت منذ البدايات ، العدوانية الصهيونية ، في فلسطين ، وأكدت ممارساتها بأنها حركة تقوم على العنف ، واحتلال الأرض والعمل من أصحابها الحقيقيين . ورغم ذلك لم تحقق النجاح لأن اليهود كانوا يتسربون إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأميريكا اللاتينية أكثر من تسربهم إلى فلسطين العربية .

فلسطين والأطماع الاستعمارية قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها :

اشتد الصراع والتنافس الإمبريالي في المنطقة العربية في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، ونجحت بريطانيا إلى حد ما في تنفيذ سياستها التقليدية في الحفاظ على مواصلات الإمبراطورية ، وبسطت نفوذها على « عدن » و « سلطنة لحج » والمشيخات العديدة فيها (حضرموت ومشيخاتها وقطر والبحرين والكويت) ، وبهذا طوقت الجزيرة العربية من الجنوب والشرق ، ووطدت نفوذها مع « آل سعود » أمراء نجد في قلب الجزيرة العربية – وهذا ما أثر في سير حركة التحرر العربية ، وعزل معظم تلك المناطق تقريباً عزلاً تاماً عن المساهمة فيها – وعملت بريطانيا على مد أطماعها إلى بلاد الشام عن طريق التغلغل السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة ، – وهذا ما أثار فرنسا لأنها تعتبر نفسها صاحبة الحق في المنطقة – علماً بأن التنافس البريطاني – الفرنسي شمل مختلف السواحل العربية.

كذلك دخلت ألمانيا حلبة التنافس ، ومدت أطماعها إلى خليج العقبة (احتلت موقع طابا) وهو الموقع الذي يسد الطريق عند العقبة أمام الإنكليز في مصر . وحاولت مد نفوذها إلى البصرة والكويت ، وذلك بمساعدة السلطان العثماني الذي كان على وفاق تام معهم ، ولكنها تراجعت لأن انكلترا كانت في أوج قوتها .

وكان لروسيا القيصرية دور في المساومة على تركة الدولة العثمانية ، بين الدول الاستعمارية بخاصة فرنسا وبريطانيا . هذا إذا أضفنا إلى دائرة الصراع دولاً امبريالية

حديثة مثل إيطاليا وإسبانيا . وبهذا يكون قيام الحرب العالمية الأولى نتيجة التنافس الحاد بين مختلف الدول الاستعمارية العظمى في العالم .

ولا شك بأنه كان لهذا التنافس ، أثره السلبي على الحركة الصهيونية - بحكم طبيعة نشأتها واستمرارها في فلك النظام الاستعماري - الامبريالي العالمي - حيث وجدت الصهيونية نفسها موزعة بين مختلف الدول المتنافسة ، وهو ما وضحه « حاييم وايزمن » حين قال : « ستبقى السنوات التي سبقت الحرب الأولى فصلاً جافاً في تاريخ الصهيونية » وما وصفه أيضاً « ابراهام ليون » في كتابه « تاريخ اليهود » حين قال : « حين انفجرت الحرب على العالم بدا مؤكداً بأن البناء الصهيوني الصغير سيتحطم وتذروه الرياح »(٦٧) .

وما زاد في أزمة الصهيونية ، انشغال جماهير الطوائف اليهودية عن الحركة الصهيونية ، التي مثلت آنذاك أضعف الإيديولوجيات المطروحة لحل « المسألة اليهودية العالمية » ، وهذا ما وضحه « بن هلبرن » في كتابه « فكرة الدولة اليهودية » حين كتب : « كانت إيديولوجيات يهودية مختلفة بحلولها للقضية اليهودية ، كانت هناك الصهيونية والإقليمية والتحرر المدني ، والدعوة للفوز بحقوق الأقليات في التركيز الإقليمي واللغة والثقافة » . وأكد ذلك أيضاً « هوراس مايركالين » في كتابه «الصهيونية والسياسة الدولية» على أن « الصهيونية في الولايات المتحدة خرجت من تفاهتها بهبوب الحرب عام ١٩١٤ فقط ، وحتى ذلك الوقت كان أنصار المنظمة الصهيونية حفنة »(٦٨) .

لكن نشاط زعماء الصهيونية المتزايد ، عمل على تلافي الكثير من الثغرات داخل الحركة ، كما أنهم أحسنوا استغلال الظروف الدولية في صالح هدفهم ، حين كانت الحرب وشيكة الإنفجار .

الصهيونية والسياسة الإمبريالية أثناء الحرب العالمية الأولى :

حينما انفجرت الحرب الإمبريالية الأولى ، انشغلت الدول المتصارعة فيها بإنجاز مصالحها الاستعمارية ، مما شغلها عن الحركة الصهيونية ، التي بقيت ساكنة تقريباً ما بين عامي ١٩١٤ - ١٩١٦ ، - علماً بأن الصهيونية كانت قد اكتسبت عطف

مختلف هذه الدول – لذا كان على الزعماء الصهاينة العمل على تحريك هذه الدول بما يخدم الهدف الصهيوني .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ، أهم مجال تلعب به الصهيونية ، إذ استطاعت أن تخرجها عن عزلتها الدولية أثناء الحرب ، عن طريق اليهود الأمريكيين الذين يمتلكون مركزاً مالياً هاماً في اقتصادها ، وبالتالي احتمال تأثيرهم في مسألة انحيازها لأحد الطرفين المتنازعين في الحرب(*) ، والإفادة من قدرة أمريكا الاقتصادية .

استناداً إلى هذا الاحتمال ، والمصالح الأخرى التي قد تتحقق للحكومة الألمانية في المنطقة ، أخذت ألمانيا تعمل على منح اليهود مطاليبهم ، كما بعثت في مطلع الحرب لسفيرها في « استنبول » بتعلميات للتدخل من أجل إعادة فتح « البنك الإنكلو – فلسطيني » وكان من أهم المؤسسات الصهيونية ، كما حالت السفارة الألمانية دون تسفير اليهود الروس من فلسطين ، حيث كان النفوذ الألماني آنذاك قوياً في العاصمة التركية ، وهذا ما ساهم بشكل فعال في حماية الجالية اليهودية في فلسطين من اتخاذ إجراءات تركية ضدهم لأسباب تتعلق بالأمن ورغبت ألمانيا في إقامة علاقات رسمية مع « اللجنة الصهيونية التنفيذية » في « برلين » ، وتمكن اليهود من استخدام «الشيفرة» اللاسلكية الألمانية ، للاتصال بين « برلين » وفلسطين . و لم تمض سنة على الحرب ، حتى أعلنت الحكومة الألمانية تعاطفها مع النشاط الصهيوني ، الذي يهدف إلى تحسين أوضاع اليهود الاقتصادية والثقافية وصرحت بأنها تنظر بعين العطف إلى استيطان اليهود وهجرتهم إلى فلسطين . وهذا ما قرّب اليهود من النجاح في مسعاهم للحصول على « وعد ألماني » « بالوطن القومي » الصهيوني في فلسطين، – وقد يكون لهذا التعاطف والتقارب الألماني – الصهيوني أثره في تعجيل بريطانيا لإعلان وعد بلفور عام ١٩١٧ – و لم تتوقف الجهود الصهيونية عن العمل ، للحصول على وعد ألماني – تركي لإقامة « وطن قومي » لليهود في فلسطين .

وتمكّن الصهاينة في أيار عام ١٩١٦ من الحصول على موافقة أميركا على وضع ترتيبات شراء فلسطين من الأتراك لصالح اليهود بعد انتهاء الحرب .

(*) الأطراف الإمبريالية المتنازعة في حرب عام ١٩١٤ هي : دول المركز وضمت ألمانيا وتركيا والنمسا والمجر . ودول المحور وضمت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية .

إذن ، كانت « الصهيونية » مسرحاً فعالاً للتناقضات الإمبريالية ، والألمانية – الإنكليزية خاصة .

ولا شك ، بأن أحداث الحرب العالمية الأولى ، قد خلقت موازنات دولية جديدة بين الكتل المتصارعة ، إذ إن وحدة المصالح والأطماع الاستعمارية – في تركة الامبراطورية العثمانية – وحّدت الكتلتين المتحاربتين ، ودفعت بهما إلى تسوية الصراع بشكل يحفظ الاستراتيجية الإمبريالية الموحدة .

وجرت التطورات وفقاً للخطط الاستعمارية المتنافسة المتصارعة ، حيث دخلت تركيا عام ١٩١٤ الحرب إلى جانب ألمانيا ، وبالوقت نفسه أخذت بريطانيا تخطط للاستيلاء على فلسطين وتحويلها إلى وطن قومي لليهود ، بعد القضاء على السلطة العثمانية .

ووجدت بريطانيا في « الشريف حسين » أمير مكة ، أنسب سند وقائد ومنفذ لخططها في المنطقة العربية . وبالوقت ذاته بدأت بصك مراسلاتها مع الشريف والمعروفة باسم « مراسلات حسين – مكماهون » عام ١٩١٥ . وفي عام ١٩١٦ ، تم الاتفاق بين بريطانيا وقيادة « الثورة العربية الكبرى » التي اختارتها هي ، على أن يقوم العرب بالثورة على الأتراك مقابل اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية من « مرسين – أدنة » حتى « الخليج العربي » شمالاً ، ومن « بلاد فارس » حتى خليج « البصرة » شرقاً ، ومن المحيط الهندي إلى الجزيرة العربية جنوباً ، باستثناء عدن ، ومن البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى سيناء غرباً ، كما تم الإتفاق على إعلان خليفة عربي على المسلمين .

وبنتيجة هذه الوعود ، إلى جانب تطورات الحركة القومية العربية الجارية ضمن إطار الوطن العربي ، انفجرت « الثورة العربية الكبرى » في صيف عام ١٩١٦ ، وقام الجيش العربي بتحرير « الحجاز » ، ومنها انتقل إلى « العقبة » و « معان » و « أريحا » و « دمشق » . وفي الوت نفسه بدأ الهجوم الإنجليزي شرقاً عند قناة السويس واستولى الإنجليز على العريش في ايلول عام ١٩١٧ ، وسرعان ما استولوا على « بئر السبع » و « غزة » و « القدس » وبذلك كان الاحتلال الإنكليزي لفلسطين .

مفاوضات سايكس ـ بيكو ١٩١٦ :

وفي عام ١٩١٦ ، دخلت بريطانيا ، بعد قيام الحرب في مفاوضات سرية مع « روسيا القيصرية » و « فرنسا » ، وعرفت هذه المفاوضات باسم مندوبيها : المندوب الانكليزي « مارك سايكس » ، والمندوب الفرنسي « جورج بيكو » . ونتجت تلك المفاوضات الدبلوماسية عن نوع من الحرب الباطنة في « لندن وباريس وبتروغراد » ، تناولت بحث الموقف الذي سيترتب على تصفية الدولة العثمانية , وانتهت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقية « سايكس ـــ بيكو » السرية ، وبموجبها تم الاتفاق على ما يلي :

ـ تحديد حصة « روسيا القيصرية » بالقسطنطينية (استانبول) مع عدد من الأميال إلى الداخل على ضفتي البوسفور ، وبقطعة كبيرة من الشرق في الأناضول تضم تقريباً كامل الولايات الأربع المجاورة للحدود الروسية ـــ التركية .

ـ حصة « فرنسا » ، شملت القسم الأكبر من سوربة الطبيعية حتى حدود الأناضول ومنطقة الموصل في العراق .

ـ حصة « بريطانيا » ، امتدت من طرف سورية الجنوبية حتى العراق ، حيث تتوسع بشكل مروحة لتضم بغداد والبصرة وجميع البلاد الواقعة بين خليج فارس والخليج العربي .

ـ تقرر بأن تقع المنطقة التي اقتطعت فيما بعد من جنوب سورية ، وعرفت بفلسطين تحت إدارة دولية ، يتم الاتفاق على ملامحها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية .

ـ نص الاتفاق على منح بريطانيا في هذه المنطقة أيضاً ، ميناءي «عكا وحيفا»، على أن يكون ميناء « حيفا » حراً تستخدمه فرنسا ، التي منحت بريطانيا بالمقابل حق استخدام ميناء « الاسكندرونة » الذي سيقع في حوزتها ميناءً حراً .

وبذلك ، تجسدت نوايا الدول الحليفة بشأن فلسطين حتى عام ١٩١٦ بموجب اتفاق « سايكس ـ بيكو » .

ومع ذلك ، كانت اتفاقية « سايكس ــ بيكو » في أحد جوانبها منفذة لما هدف إليه الصهيونيون ، حيث أعطت المعاهدة فلسطين هوية جغرافية جزئية لأول مرة في التاريخ الحديث .

ويمكن القول ، إن اتفاقية « سايكس ــ بيكو » ذات خلفية صهيونية ، وهذا ما اتضح من خلال بعض جوانبها . فقد كان الشرط الخاص بفلسطين إلى حد كبير ثمرة لمذكرة « هربرت صموئيل » ، وكان تحويل الدكتور « غاستر » « لسايكس » ، وتأثير « سايكس » على « بيكو » ، كما أنها حمت مستقبل فلسطين (بطريقة لا أخلاقية) من نتائج الوعود البريطانية لشريف مكة بمنح الوطن العربي استقلاله ــ دون فلسطين ــ . وكانت الاتفاقية متعارضة مع الرغبات الصهيونية من زاوية واحدة وهي ، إصرارها على المنطقة الدولية(×) (٦٩) .

السياسة الصهيونية ، وبريطانيا ووعد بلفور ١٩١٧ :

على الرغم من التوجه الثقافي الألماني لدى العديد من الزعماء الصهيونيين ، فقد ظل معظم قادة « الحركة الصهيونية » ، يرغبون بأن تتبنى بريطانيا الهدف الصهيوني في « الوطن القومي » ، نظراً لتوافق ذلك الهدف مع استراتيجيتها في حماية قناة

(×) (٦٩) ١ ـ د. ريجينا الشريف . الصهيونية غير اليهودية . سلسلة عالم المعرفة رقم (٩٦) . صادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ــ الكويت كانون أول ١٩٨٦ . ص ١٧٠ .

× ـ د. « غاستر » هو د. موسى غاستر ، معلم سايكس الصهيونية ، وهو يهودي روماني ، كما أنه الحاخام الأكبر للسفارديين في لندن . وقد التقى مع سايكس في إحدى الجمعيات الشرقية خلال عام ١٩١٥ ، وفتح عينيه كما يقول سايكس على معنى الصهيونية في نهاية ذلك العام ، عقب تعيين سايكس واحداً من وكلاء الوزارة في مجلس الحرب وكان لهربرت صموئيل يد في دعم معلوماته عن الصهيونية . إذ أرسل له في شباط عام ١٩١٦ نسخة من مذكراته التي تدعو إلى «حماية بريطانية» على فلسطين ، يتم عن طريقها تقديم «تسهيلات للمنظمات اليهودية لشراء الأراضي وإقامة المستوطنات ، وإنشاء مؤسسات تعليمية ودينية» . وتأثر سايكس بهذه المذكرة وبدأ يهتم منذ تلك االلحظة بالصهيونية بشكل جدي ، وتبنى الهدف الرئيسي للصهيونية وهو «تحقيق فكرة مركز للقومية بدلاً من حدود الأرض» ومما زاد من حماس هؤلاء الساسة البريطانيين للصهيونية أنها داخل إطار الاستعمار البريطاني .

مأخوذ عن المصدر السابق ص ١٧١ .

السويس والطريق البري إلى الهند ، وحاجتهـا إلى قـوة تعمـل في حماية تلـك المنطقـة . وهذا ما أكدته الباحثـة « ريجينـا الشـريف » في كتابهـا « الصهيونيـة غـير اليهوديـة » فقالت : « التقت المصالح البريطانية الصهيونية في النهاية ، فقد قام الصهيونيون اليهود، كحاييم وايزمان وناحوم سوكولوف بدورهما في جعل مصالح الصهيونيـة متماثلـة مـع مصالح بريطانيا والاستعمار الغربي . ففي عام ١٩١٧ كـان احتـلال فلسـطين ضـرورة استراتيجية لبريطانيا »(٧٠) .

انطلاقاً من هذا الأساس ، تصاعدت الاتصالات الديبلوماسية بين كبار مسؤولي الحكومة البريطانية - مثل لويد جورج وهربرت صموئيل - وزعماء الحركة الصهيونية - مثل هرتزل ووايزمن - لإنجاز الهدف الصهيوني في فلسطين ـ فكـان مشـروع أسـرة «روتشيلد» لتأسيس جامعة يهودية في فلسطين .

كما استغل الصهاينة اليهود ظروف الحرب أفضـل اسـتغلال لتحقيـق هدفهـم ، خاصة وأن انهيار الامبراطو: " العثمانية أصبح شبه مؤكـد . وفي عـام ١٩١٤ ، اتصل «وايزمن» مع «بلفور» ، ولقي منه الدعم والتشجيع ، ولكن هذه الخطـوة الناجحـة لم تكن تعني التأييد الشـامل في الأوسـاط السياسـية البريطانيـة ، لأن المذكـرة الـتي قدمهـا «هربـرت صموئيـل» عـام ١٩١٥ إلى الـوزارة البريطانيـة والمتضمنـة (ضـرورة ضـم فلسطين للامبراطورية ودعم الحركة الصهيونية وخططها الرامية إلى إقامـة وطـن قومـي لليهود في فلسطين) فشلت في إثارة حماس رئيس الوزارة « هربرت اسكويث » الذي كان ملتزماً آنذاك بسياسة بريطانيا في إحلال العرب محـل الأتـراك كأصدقـاء لبريطانيـا العظمى في المنطقة العربية - لاسيما أن المصالح البريطانية لهـا دائمـاً أولويـات علـى أيـة مصلحة أخرى - .

ووضح « وايزمن » أهميـة الوجـود اليهـودي في تلـك المنطقـة العربيـة بالنسـبة للمصالح البريطانية بقوله : « نستطيع أن نقول بشكل معقـول إنـه إن وقعـت فلسـطين ضمن منطقة النفوذ البريطاني ، وإن شجعت بريطانيا الإسكان اليهودي هناك كمحمية بريطانية فإنـه يمكـن أن يكـون لنـا هنـاك في خـلال عشـرين إلى ثلاثـين سـنة ، مليـون يهودي، وربما أكثر ، إنهم سيطورون البـلاد ، ويعيـدون إليهـا الحضـارة ، ويكونـون

حراساً فعالين لقناة السويس . وبذلك تبلورت الديبلوماسية الصهيونية ، والتي هدفت إلى ما يلي :

- انتصار الحلفاء (بريطانيا ، فرنسا ، روسيا القيصرية) .
- إقامة الانتداب البريطاني في فلسطين .
- سيهيء الانتداب البريطاني دخول مليون يهودي أو أكثر إلى فلسطين في مدة عشرين إلى ثلاثين سنة بعد إقامة الانتداب .
- العلم بأن الانتداب سينتهي في فلسطين التي يحكمها اليهود ، والتي ستستمر في خدمة مصالح بريطانيا في قناة السويس كحصنٍ للدفاع عن تلك الطريق .

ومن الجدير بالملاحظة والاهتمام ، أن جميع النقاط التي رسمتها الصهيونية قد تحققت . لقد أدت تطورات الحرب ، وتدهور وضع الحلفاء في أوروبا عام ١٩١٦ إلى ازدياد اهتمامهم بضرورة دخول أميركا إلى جانبهم ، واستغل قادة الصهيونية في أميركا وخارجها نفوذهم في هذا المجال ببراعة ، وبنتيجة الاتصالات (الصهيونية البريطانية ـ الأمريكية) ، أصبحت الصهيونية حليفاً لبريطانيا ، وفتحت أمامها مختلف التسهيلات بما في ذلك حق استعمال « الشيفرة » الخاصة بوزارة الخارجية ، وسرعان ما قدم « وايزمن » في شهر تشرين أول عام ١٩١٦ ، مذكرة رسمية إلى وزارة الخارجية البريطانية تتضمن (برنامج إدارة جديدة في فلسطين حسب أماني الحركة الصهيونية) ، وكأساس للمفاوضات بين بريطانيا والمنظمة الصهيونية حول مستقبل فلسطين . طالبت المذكرة بما يلي :

- الاعتراف بيهود العبرية كوحدة قومية .
- عدّ اللغة العبرية لغة قومية .
- منح اليهود الاستقلال الذاتي في كل ما يتعلق بالشؤون التعليمية والدينية والاجتماعية والحكم الذاتي والضرائب المحلية .

وبنتيجة ذلك أصدرت بريطانيا « وعد بلفور » في الثاني من شهر تشرين الثاني عام ١٩١٧ ، وجاء الوعد بصورة رسالة موجهة من اللورد « بلفور » وزير الخارجية البريطانية إلى اللورد « روتشيلد » تضمنت :

« إن حكومة جلالته تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي ، وستبذل أطيب مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية .

وليكن معلوماً أنه لن يعمل شيء من شأنه أن يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين ، أو بالحقوق التي يتمتع بها اليهود في أي بلدٍ آخر والمركز السياسي الذي حصلوا عليه » .

أما الصهيونية البريطانية ، فقد كانت تطالب بأن يأخذ بيان الحكومة البريطانية شكل اعتراف بحق اليهود التاريخي في فلسطين ، وبفلسطين وطناً قومياً لليهود لا وطناً يهودياً في فلسطين .

السؤال المطروح الآن ..

ما هي الأسباب والدوافع التي جعلت بريطانيا تعلن تأييدها للصهيونية وتصدر وعدها في الوطن القومي في أواخر عام ١٩١٧ ؟

إن الإجابة عن ذلك السؤال تشمل الاحتمالات التالية :

١ ـ اعتراف بريطانيا بما قدمه « وايزمن » من خدمات أثناء الحرب ، لا سيما اكتشافه مادة « الاسيتون » الفعّالة في أدق مراحل الحرب .

٢ ـ رغبة أوروبة في تعويض اليهود عما تحملوه من تعذيب وازدراء .

٣ ـ رغبة بريطانيا في كسب الرأي العام اليهودي الأميركي إلى جانب الحلفاء ، لما لهم من تأثير اقتصادي وسياسي ، وكان هذا الاعتقاد حافزاً كبيراً للساسة البريطانيين .

٤ ـ خشية بريطانيا من أن يستبق الألمان الحلفاء ، بوعد منهم بشأن الوطن القومي الصهيوني ، وهذا ما قد يغير سير الحرب لصالح دول المحور .

٥ ـ اعتقاد بريطانيا قبل تشرين الثاني عام ١٩١٧ أن تأييدها العلني للصهيونية يبعد اليهود الروس عن الحزب البولشفي ، ويضمن بقاء الثورة معتدلة ، وبالتالي استمرار بقاء روسيا حليفاً محارباً إلى جانب بريطانيا وفرنسا .

٦ ـ خشية بريطانيا من النهوض الكبير في حركة التحرر القومي العربية ، بخاصة في سورية الطبيعية .

إذن ، العامل المقرر في نهاية المطاف كان المصلحة الامبريالية البريطانية ؛ الآنية وبعيدة المدى . وذلك للثقة البريطانية الكبرى بالصهيونية التي هي فعلاً أداة حقيقية في تحقيق الأطماع الامبريالية عامة ، والبريطانية خاصة . إضافة إلى إمكان استخدام الصهيونية في مواجهة أي توطيد فرنسي في سورية . أي محاولة مجابهة اليهود بالعرب . وتعزيز سياسة « فرق تسد » في الوطن العربي . وهذا ما صرحت به الصحافة البريطانية آنذاك . فتحت عنوان « سياسة بريطانية في فلسطين » ضرورة عبرية بريطانية » كتبت صحيف «ساندي كرونيكل» ما يلي : « لا يوجد جنس آخر في العالم كله يستطيع أن يقوم بهذه الخدمات لنا غير اليهود أنفسهم .. ولدينا في الحركة الصهيونية القوة المحركة التي ستجعل امتداد الامبراطورية البريطانية إلى فلسطين – في غير هذه الحالة ضرورة غير مسرة – مصدر كبرياء وركن قوة »(٧١) .

كذلك كتبت صحيفة « يفننغ ستاندرد » تقول : « لقد أوضحت المصالح البريطانية منذ وقت طويل ضرورة قيام دولة جاهزة بين مصر وحكومة تركية معادية ، والصهيونية تزودنا بالحل »(٧٢) .

وبذلك يتضح بأن الدوافع البريطانية الكامنة وراء إعلان « وعد بلفور » تتمحور حول دوافع جوهرية بعيدة المدى ، ودوافع آنية ثانوية .

من خلال الدوافع الجوهرية ، كان بالإمكان رؤية ممكنات البرنامج الصهيوني في توطيد مواقع الامبريالية في المنطقة العربية ، بل في تلك المنطقة الشرقية من القارة الآسيوية ، وهذا يعني ضرب الحركة القومية العربية وإجهاضها قدر الإمكان .

ومن خلال الدوافع الثانوية ، كان بالإمكان تفويت الفرصة على الإمبريالية الألمانية – الناشطة – لكسب الصهيونية والاستفادة ممن يمكن جذبهم من اليهود لصالح الحلفاء ، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية(٧٣) .

لقد أتى هذا الترصيح العجيب تعبيراً عن تطابق المصلحتين الاستعمارية والصهيونية وأصبح فيما بعد أساساً لسياسة بريطانية في فلسطين ، والوطن العربي ، كما أن عصبة الأمم عدته جزءاً من صك الإنتداب البريطاني على فلسطين ، وقد أعطاه الصهيونيون فيما بعد التفسير الذي يتناسب مع مصالحهم ، وجعلوا منه أساساً دولياً لمطاليبهم ، وأشاروا إليه في إعلان قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ .

صدر الوعد ونفذ فيما بعد ، رغم تفاهته وبطلانه من نواحٍ عدة أهمها :

١ - وعد تقطعه دولة كبرى لا صلة لها بالموضوع الذي يتناوله التصريح ، وحتى من الناحية العملية . لأن بريطانية في ذلك الحين لم تكن قد احتلت فلسطين و لم تكن مسؤولة عن يهود العالم .

٢ - يتناقض الوعد مع تعهدات بريطانيا للعرب بالاستقلال ، وحق تقرير المصير ، كما تضمنتها الرسائل المتبادلة بين « الشريف حسين » و « مكماهون » عام ١٩١٥ .

٣ - احتوى نص التصريح على التناقض بين إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ومن ثم المحافظة على حقوق الطوائف غير اليهودية فيها ، وقد أثبتت الأحداث كلها منذ البداية وحتى اليوم أن الكيان الصهيوني قام على حساب الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه المدنية والدينية والسياسية .

٤ - حرص على « الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى »(*) ، بينما أظهر حرصه فقط على الحقوق المدنية والدينية لعرب فلسطين دون أن يسميهم باسمهم وهم أصحاب الحق السياسي الذي تتفرع عنه سائر الحقوق .

٥ - لم يراعِ نهائياً وضع الأكثرية الساحقة من عرب فلسطين في ذلك الحين ، أو مصالحها الحيوية ، أو حقوقها الطبيعية .

٦ - موجه من دولة إلى هيئة غير رسمية « الاتحاد الصهيوني » ليس لها أية صفة تمثيلية من جهة ، ومن جهة أخرى ليس لها أية علاقة بالبلد الذي يتناوله التصريح .

ويستخلص من التصريح بكل صراحة ، أن المواثيق والعهود الدولية لا تنبثق في الأغلب من اعتبارات تستقيها من مضمون الأمر الواقع الذي يصيغه بالدرجة الأولى

(*) وضعت هذه الفقرة لإرضاء بعض الزعماء اليهود الذين عارضوا الصهيونية خوفاً على مراكزهم الممتازة في المجتمعات الأوروبية ، وكان على رأسهم السيد « اودين مونتاغيو » .

التخطيط المسبق الدقيق ، والتنفيذ القوي المتكامل .

أما تصريح « بلفور » فيؤكد تطابق المصالح الصهيونية والاستعمارية . وقد اتخذ شكل الإعلان الرسمي منذ عام ١٩١٧ ، وطبع سياسة الإدارة البريطانية الإستعمارية في فلسطين بطابعه طوال فترة ما بين الحربين العالميتين .

هوامش الفصل الثالث

١ - حبيب قهوجي . استراتيجية الاستيطان . المرجع السابق ص٣١ .

٢ - ايفانوف . احذروا الصهيونية . المرجع السابق ص١٢٣ .

3 - CROSSMAN. NR. ANATION REBORN London. 1959. P. 62.

٤ - عبد الرحمن أبو عرفه . الاستيطان والتطبيق العملي للصهيونية . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . دار الجليل . دمشق ١٩٨١ . ص٤٧ .

٥ - قهوجي . استراتيجية الاستيطان . المرجع السابق نفسه .

٦ - المرجع السابق ص٤٧ .

٧ - المرجع السابق نفسه .

٨ - المرجع السابق ص٣١ .

٩ - أبو عرفه . الاستيطان والتطبيق العملي . المرجع السابق نفسه .

١٠ - القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني ج١ . المرجع السابق ص ٢٢٢ .

١١ - جلال صادق العظم . دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية . دار الطليعة . بيروت . طبعة ٢ ص١٠١ .

١٢ - المرجع السابق ص ١٠٣ .

١٣ - المرجع السابق نفسه .

١٤ - المرجع السابق نفسه .

١٥ - اميل توما . جذور القضية الفلسطينية . المرجع السابق ص٥٢ .

١٦ - صادق العظم . دراسات يسارية . المرجع السابق ص١١٣ .

١٧ - اميل توما . جذور القضية الفلسطينية . المرجع السابق ص٥٣ .

١٨ - المرجع السابق ص ٥٤ .

١٩ - علي أبو الحسن . دور بريطانيا في تهويد فلسطين . دار الوحدة العربية . بيروت ١٩٩٧ . ص٩٣ .

٢٠ – القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ج١ المرجع السابق ص٢٢٦ .

٢١ – المرجع السابق نفسه ص٢٢٧ .

٢٢ – اميل توما . المرجع السابق ص٥٨ .

٢٣ – أنيس صايغ . يوميات هرتزل . مركز الدراسات الفلسطينية . بيروت ١٩٧٣ ص١٤٩ .

٢٤ – لوكاس غرولنبرغ ، فلسطين أولاً . ترجمة محمود فلاحة . منشورات وزارة الثقافة . دمشق ١٩٨٢ ص٣٥ .

٢٥ – صايغ . يوميات هرتزل . المصدر السابق ص١٤٧ .

٢٦ – محمد عزه دروزه . نشأة الحركة العربية الحديثة . المكتبة العصرية – صيدا . بيروت ١٩٤٩ ص٢١٣ .

٢٧ – ملف وثائق فلسطين جزء (١) وثيقة رقم /٨/ ص١٥٥ وزارة الثقافة والإرشاد القومي المصرية .

٢٨ – صايغ . يوميات هرتزل . المصدر السابق ص١٣٧ .

٢٩ – المصدر السابق نفسه ص١٤٩ .

٣٠ – المصدر السابق نفسه ص٤٩٢ .

٣١ – المصدر السابق نفسه ص١٥٧ .

٣٢ – المصدر السابق نفسه ص١٥٨ .

٣٣ – المصدر السابق نفسه ص١٦٥ .

٣٤ – قهوجي . استراتيجية الاستيطان . المرجع السابق ص١٥٦ .

٣٥ – المرجع السابق نفسه .

٣٦ – القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ج١ المرجع السابق ص٢٢٩ .

٣٧ – المرجع السابق نفسه .

٣٨ – المرجع السابق نفسه .

٣٩ – المرجع السابق ص٢٣٠ .

٤٠ – المرجع السابق نفسه .

٤١ – المرجع السابق ص٢٣٢ .

٤٢ – المرجع السابق نفسه .

٤٣ – مجلة شؤون عربية ، عدد آذار عام ١٩٨١ . مقال عن المنظمة الصهيونية العالمية . د. أسعد عبد الرحمن ص٢٠٢ .

٤٤ – القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ج١ . المرجع السابق ص٢٣٣ .

٤٥ – توما . جذور القضية . المرجع السابق ص ٦٦ .

٤٦ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت ١٩٨١ ص٤٠-٤١ .

٤٧ – جمال الزعبي . مجلة « معلومات دولية » تصدر عن مركز المعلومات القومي في سورية العدد /٥٤/ ايلول ١٩٩٧ (المؤتمرات الصهيونية في القرن العشرين) (ص١٩-٢٥)ص٢٢.

٤٨ – القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني . ج١ المرجع السابق ص٢٣٣ .

٤٩ – المرجع السابق نفسه .

٥٠ – جمال الزعبي . مجلة « معلومات دولية » المصدر السابق صفحات ٢٢-٢٣-٢٤-٢٥ .

٥١ – القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني . ج١ المرجع السابق ص٣٠٦ .

٥٢ – المرجع السابق ص٣٠٧ .

٥٣ – المرجع السابق ص٣٠٣ .

٥٤ – المرجع السابق نفسه .

٥٥ – الكيالي . تاريخ فلسطين . المصدر السابق ص٥٩ .

٥٦ – القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ج١ . المرجع السابق ص٣٠١ .

٥٧ – المرجع السابق ص٣٢٥ .

٥٨ – المرجع السابق نفسه .

٥٩ – علي المحجوبي . جذور الاستعمار الصهيوني . المرجع السابق ص٦٤-٦٥ .

٦٠ – القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني . ج١ المرجع السابق ص٣٢٧-٣٣٣ .

٦١ – علي المحجوبي . المرجع السابق ص٦٥ .

٦٢ – القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني . ج١ المرجع السابق نفسه .

٦٣ – المحجوبي . المرجع السابق ص٦٦ .

٦٤ - توما . جذور القضية . المرجع السابق ص٦٧ .

٦٥ - المرجع السابق ص٦٩ .

٦٦ - المرجع السابق نفسه .

٦٧ - المرجع السابق ص٧١ .

٦٨ - المرجع السابق ص٧٣ .

٦٩ - ريجينا الشريف . الصهيونية غير اليهودية . سلسلة عالم المعرفة رقم ٩٦ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت كانون أول ١٩٨٦ ص١٧٠ .

٧٠ - المرجع السابق نفسه .

٧١ - توما . جذور القضية . المرجع السابق ص٨٧ .

٧٢ - المرجع السابق ص٨٨ .

٧٣ - المرجع السابق نفسه .

الفصل الرابع

الإنتداب البريطاني في فلسطين

وكفاح الشعب العربي الفلسطيني حتى عام ١٩٤٨

كان انتهاء الحرب في صالح القوى الإمبريالية يعني ضرورة تنفيذ الاتفاقات حول اقتسام مناطق النفوذ فيما بينها . وكان وضع فلسطين تحت الإنتداب البريطاني الوسيلة الأساسية العملية لتنفيذ الإتفاق الإنكلو – صهيوني الذي تقرر منذ نهاية عام ١٩١٧ ، على شكل وعد لإقامة الوطن القومي الصهيوني في فلسطين العربية . ذلك التاريخ الذي سقطت فيه القدس في يد بريطانيا في ١٩١٧/٢/٩ ، ثم وضعت فلسطين تحت الإدارة العسكرية البريطانية ، التي شملت كل الأراضي الفلسطينية إلى أن احتلت كامل فلسطين في ايلول عام ١٩١٨ .

لقد ساعدت هذه التطورات المرسومة مسبقاً على تنفيذ التزامات الحكومة البريطانية بدعم الأطماع الصهيونية في فلسطين العربية ، متحدية وجود مصالح العرب عامة والفلسطينيين خاصة وحقوقهم ، الذين أدركوا جميعاً مدى الخطر الصهيوني منذ بداية تسربه إلى المنطقة العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، أي منذ اتصالات « هرتزل » مع السلطان العثماني .

واستمر الوعي العربي يكبر ، والمخاوف تتزايد أمام السياسة البريطانية – الصهيونية في فلسطين ، إلى أن تمكّنت الإمبريالية البريطانية والصهيونية من تحقيق الهدف الصهيوني في إقامة « الوطن القومي » عام ١٩٤٨ ، لتبدأ مرحلة نضال جديدة ضمن ظروف جديدة أكثر قسوة وأشد خطورة على الأمة العربية والوطن العربي .

المقاومة العربية للهجرة وسياسة بريطانيا المتحالفة مع الصهيونية :

عملت بريطانيا - كما سبق ووضحنا - خلال الحرب العالمية الأولى على أن تدخل عملياً بتنفيذ مراحل إنشاء الوطن القومي الصهيوني في فلسطين العربية ، كونها القوة الإمبريالية الأكثر نفوذاً على الصعيد العالمي ، ثم الأكثر استفادة من المخطط الصهيوني في الوطن العربي . لذلك قامت بريطانيا بدور فعّال وحاسم في خلق «الكيان الصهيوني» وأوجدت مختلف المبررات اللازمة لتحقيق ذلك الهدف . حيث سهلت جداً الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وعمليات الاستيلاء على الأراضي العربية ، وقامت بالدور السياسي الصهيوني المخادع في حكم الفلسطينيين مما ساعد على خلق مختلف وسائل الضغط والقمع والاضطهاد للشعب الفلسطيني الذي كان حينها مازال يعاني الكثير من التخلف والضعف والعفوية النضالية ، لأنه لم يكن قد حقق المستوى اللازم من الوعي القومي والوطني بحيث يتمكن من مواجهة الحركة الصهيونية بأساليبها التنظيمية والفكرية المتطورة وقوتها العسكرية والاقتصادية .

وقد ظهرت ردود الفعل النضالية العربية المبكرة - كما سبق ووضحنا - مع بدايات الهجرات الصهيونية إلى فلسطين منذ عام ١٨٨١ ، في رفض وجود المستوطنين اليهود الجدد في فلسطين العربية . ومع بدايات القرن العشرين - العقدين الأولين منه - أصبحت معارضة الهجرة الصهيونية موضوع الأحاديث الدائمة للناس . ولقد عبرت عن ذلك الصحيفتان الفلسطينيتان الوحيدتان في ذلك الحين « الأصمعي » و « الكرمل » . كما قام « نجيب الخوري نصار » محرر صحيفة « الكرمل » بدور بارز في كشف وتعرية الخطر الصهيوني على فلسطين والفلسطينيين[1] .

كذلك كان دور جريدة « فلسطين » وصاحبها « عيسى العيسى » ، حيث نشر عام ١٩١٤ عدة مقالات متتابعة ومترجمة عن كتاب « البروغرام الصهيوني السياسي » لأوسشكين الملقب بمؤرخ الصهيونية ، وخطورة الكتاب تكمن في عرضه لأغراض السياسة الصهيونية في الاستيلاء على فلسطين . ثم التحليل للوسائل والأساليب وربطها بالغايات[2] . إضافة إلى مجموعة من الصحف والمجلات العربية خارج فلسطين ، كانت تنشر مقالات عديدة في تلك المرحلة ، وتساهم في نشر

الوعي، مثل « المقتبس » في دمشق و « المفيد » و « الحقيقة » و « الرأي العام » في بيروت.

ووجد وجهاء الفلسطينيين في البرلمان العثماني فرصة لشرح وعرض مشكلة الهجرة اليهودية والمعارضة العربية . وهو ما أثاره النائبان « شكري العسلي » نائب دمشق و « روحي الخالدي » نائب القدس . إذ نبّه الإثنان إلى الطرائق التي يتبعها الصهاينة لشراء الأراضي المشرفة على السكة الحديدية للحجاز ، وهدفهم التوسعي في سورية والعراق[٣] .

وفي أوائل شهر حزيران عام ١٩٠٩ ، قدم نائب « يافا » استجواباً في « مجلس المبعوثان » العثماني ، تساءل فيه عن مقاصد الصهيونية ، وعما إذا كانت « الحركة الصهيونية اليهودية » تنسجم مع مصلحة الإمبراطورية العثمانية . ثم طالب بأن يغلق مرفأ « يافا » في وجه المهاجرين اليهود . ومع أن المشكلة كانت مشكلة جديدة حديثة ، إلاّ أن الوجهاء لعبوا فيها أيضاً دور الوساطة الذي اعتادوه بين الحاكم والمحكوم ، فلم يتصدوا لمقاومة الصهيونية وجهاً لوجه ، بل اكتفوا بنقل وجهة النظر الشعبية ، والتوسط لدى الحكام[٤] .

من خلال ذلك ، يتضح بأن الشعب الفلسطيني ، كان واعياً أيضاً - وإن لم يكن هذا الوعي في المستوى المطلوب - لمدى الخطر الصهيوني الذي يتهدده وبلاده . وهذا ما كتبه « ألبرت عنيتبي » فقال : « إنه منذ أن انتشرت نصوص خطابات روحي الخالدي وشكري العسلي في الريف ، عمت بين الفلاحين المشاعر المناوئة لليهود . وأرسلت من يافا برقية وقعها (١٥٠) عربياً إلى كل من رئيس « مجلس المبعوثان » ، والصدر الأعظم ، ومختلف الصحف ، وذلك تعبيراً عن الاحتجاج على استمرارية اليهود في ابتياع الأراضي »[٥] .

كما أن مجريات النشاط الإستيطاني اليهودي في فلسطين ، كشفت عن هويات بائعي الأراضي ، والتي تألفت بأغلبيتها الساحقة من الملاكين الغائبين ، ومعظمهم من الأسر اللبنانية « سرسق ، تيان ، تويني ، مدور ، وغيرهم » . كذلك أراضي الحكومة العثمانية وذلك عن طريق المزاد العلني الذي تباع فيه أراضي الفلاحين العاجزين عن دفع الضرائب المترتبة عليهم ، ثم بعض الملاكين الفلسطينيين .

وهذا ما فضحته الصحافة العربية ، بهدف تنبيه الشعب والسلطة إلى مخاطر هـذا البيع ، ففي شهر ايار عام ١٩١٠ ، هاجم عدد من الصحـف العربيـة آل « سرسـق » لاعتزامهم بيع قريـتي « فولـة » و « عفولـة » لليهـود . وأرسـل سـكان « النـاصرة » و « حيفا » برقيتين إلى الحكومة المركزية محتجين فيهما على السـماح ببيـع الأراضـي لليهود. والسعي لحرمان السكان المحليين من أراضيهم[٦] .

وتبع الحملات الصحفية والاحتجاجات الرسمية ، في « مجلس المبعوثان » نهوض الحركة السياسية حيث دفعت الظروف المحيطة بـالبلاد العربيـة في آب ١٩١١ بمجموعـة من الشبان إلى تأسيس « حزب وطني لتطوير كل ما هـو مفيـد للشـعب وتوجيـه كـل الجهود نحو معارضة قانونية للحركـة الصهيونيـة ومحاربتهـا بسـلاح الحـق بالإضافـة إلى إثارة وعي الأمة العربية للعواقب الوخيمة للصهيونية وتذكير الحكومة بواجباتها التالية:

١ – إجراء إحصاء لليهود وإعطاء العثمانيين منهم بطاقات هوية واضحة .

٢ – منع الهجرة وذلك بتطبيق جواز السفر الأحمر .

٣ – منع بيع الأراضي .

٤ – فرض رقابة حكومية وبرنامج الدراسة الرسمي على مدارسهم .

٥ – حظر اجتماعـاتهم الخاصـة مـا لم يسبقها الحصـول على إذن خـاص مـن السلطات وفقاً للقوانين مرعية الإجراء بهذا الصدد .

٦ – إجـراء أعمـال مسـح لأراضـي المسـتعمرات وفـرض مختلـف الضرائـب والأعشار عليهم ، مع إعادة تقويم وتقدير المبالغ المالية الـتي ضـاعت على الخزينة عن السنوات الماضية »[٧] .

وغالباً ما أثرت التصريحات الرسمية والتحركات الشعبية العربيـة في تعـثر كسـب تأييد السلطان العثماني للمشروع الصهيوني . وهذا ما اتضح من خلال حديـث أحـد موظفي السفارة البريطانية في استانبول مع « طلعت بيك » عن تحديد القيود على بيـع الأراضي فقيل له ، إن تلك القيـود جـاءت « نتيجـة شـكاوي السـكان المحليـين الذيـن يخشون غزواً يهودياً أجنبياً »[٨] .

كما أكدت الحقائق التاريخية ، ومجريات الأحداث كافة ، وحدة الحركة القومية العربية منذ نشأتها في ظل السيطرة العثمانية ، وحتى اكتمال تنفيذ سياسات الإنتداب الأجنبية في المنطقة العربية مع نهايات الحرب العالمية الأولى . وتجسد ذلك في وحدة أهداف الحركة القومية العربية وسعيها للاستقلال والنهوض بالأمة العربية إلى مصاف الأمم الحية . كذلك لم تتقيد الحركة القومية العربية بأية حدود اقليمية ، وهذا ما عكسه نداء بعض القوميين العرب في صحيفة الأهرام في ١٩١٢/٨/٨ ، وجاء فيه « أنه كان هدف الكفاح أن تعترف السلطنة العثمانية بالعرب أمة حية ذات حقوق قومية في لغتها وإدارة أقاليمها »(٩) .

لكن الحركة القومية العربية أصيبت أثناء الحرب بضربتين قاسيتين :

الأولى : كانت في إجراءات القمع الدموية التي اتخذها جمال باشا السفاح ضد الوطنيين ، وذهب ضحيتها المئات من كبار القوميين العرب .

الثانية : كانت في نجاح الأسرة الهاشمية في السيطرة على قيادة الحركة القومية العربية النامية .

وكان في ذلك خطر كبير على الحركة القومية العربية ، لأن هذه القيادة خذلت النضال القومي التحرري بعد أن اتفق الأمير « فيصل » اتفاقاً تاماً مع « وايزمن » حول الفوائد التي يجنيها العرب من تنفيذ البرنامج الصهيوني ، وكان الإثنان قد لاحظا القرابة العنصرية القديمة بين العرب واليهود ، واتفقا على أن (يسود علاقات الدولة العربية وفلسطين التفاهم القائم على أساس الإخلاص وحسن الإدارة وأن تحدد الحدود بين الدولتين بعد مؤتمر الصلح ، وأن تؤخذ جميع التدابير وتعطى أفضل الضمانات لتطبيق تصريح الحكومة البريطانية ، الصادر في ٢ تشرين الثاني عام ١٩١٧ . وأن تتخذ التدابير اللازمة لتشجيع الهجرة اليهودية والإستيطان على أن تصان حقوق الفلاحين ويتقدموا اقتصادياً)(١٠) .

ولا شك ، بأن المؤثرات التي كانت قد دفعت «فيصل» للاتفاق مع «وايزمن» تكمن في انتمائه الطبقي الإقطاعي ، الذي جعله يقف في صف مـلاّك الأرض ، ويتهادن مع الإمبريالية البريطانية إلى فترات ما بعد الحرب العالمية الأولى ، وهذا

ما اتضح خلال فترة حكمه القصيرة في سورية . ويؤكد هذا رسالة « فيصل » إلى الزعيم الصهيوني الأميركي « فيلكس فرانكفورتر » في ١٣/آذار عام ١٩١٩ ، حيث يردد « فيصل » فكرة « سايكس » ، بأن العرب واليهود تحملوا الاضطهادات المتشابهة من الدول القومية وأن على الشعبين العربي واليهودي التعاون من أجل بعث الشرق الأوسط وإصلاحه[١١] .

وعلى هذا الأساس ، تؤكد الاتفاقات والاتصالات بين فيصل وقادة الصهيونية أن الصهيونية – خلافاً لما ادعته فيما بعد في الغرب محافل عالية – كانت تجد التأييد بين الإقطاعيين العرب والعناصر المتعاونة مع الإمبريالية البريطانية .

أما جماهير الشعب العربي ، فقد قاومتها منذ أن عرفت بحقيقتها وأدركت أبعاد « وعد بلفور » . لكن الحركة الوطنية العربية ، لم تلبث أن اقسمت نتيجة لسوء أوضاع البلاد بشكل عام – اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وفكرياً – ومما زاد في سوئها ظروف الاحتلال ، وسياسة التجزئة التي نهجها الاستعمار الأوروبي متعدد الجنسيات مختلف المصالح في الوطن العربي .

وقد انعكس هذا الانقسام من خلال انقسام « حزب العهد » وقادته الذين اشتركوا في الثورة العربية الكبرى أثناء الحرب عام ١٩١٦ ، إلى عراقيين وسوريين ، وقرروا أن ينقسم الحزب أيضاً إلى حزبين سوري وعراقي ، فيعمل كل منهما في خدمة قضية بلده مستقلاً عن الآخر .

وصور « ساطع الحصري » المؤرخ السوري في كتابه « يوم ميسلون » هذه الحقيقة ، عند وصفه الاتجاهات الإقليمية في الحركة القومية العربي ، فكتب موضحاً بأن « هذا فلسطيني يعتبر الصهيونية أول ما يجب أن يهتم به من المشكلات ، وذاك سوري يرى في أطماع فرنسة أكبر الأخطار التي تهدد القضية العربية ، وذاك عراقي يقول بوجوب الثورة ضد الإنكليز قبل كل شيء »[١٢] .

وفي تموز عام ١٩٢٠ ، تمّ احتلال فرنسا لسورية الشمالية ، وانتهت إدارة «فيصل» العربية وحسمت القسمة بين بريطانيا التي احتلت العراق وفلسطين ، وفرنسا التي احتلت سورية ولبنان .

وفي هذه الظروف القاسية ، من الاحتلال والتشتت والضعف ، كانت بدايات النضال الوطني التحرري الفلسطيني ، وكان على الحركة الوطنية ضرورة مجابهة خطر التحالف الإمبريالي البريطاني – الصهيوني .

السياسة البريطانية في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى :

أسفرت الحرب العالمية الأولى ، عن تغييرات سياسية دولية هامة ، استطاعت من خلالها ، الدول الإمبريالية ، اقتسام مناطق النفوذ في العالم بما يخدم مصالحها الخاصة ، واستراتيجيتها العامة . وفي ٢٨/حزيران عام ١٩١٩ ، تمّ توقيع الدول الأوروبية – ما عدا الاتحاد السوفييت – على ميثاق عصبة الأمم ، الذي نص في بنده الثاني والعشرين على نظام الإنتداب ، الذي حدد بدوره حالة فلسطين(*) .

(*) حينما انعقد مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ تقدم إليه « فيصل » بوصفه ممثلاً عن أبيه « الشريف حسين » بمذكرة طالب فيها باستقلال البلاد العربية ووحدتها . كما تقدمت له الحركة الصهيونية بمذكرة عنوانها « الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين » وقد أوضحت المذكرة ما يلي : ١- إن أرض فلسطين هي مأوى اليهود وفي داخلها حققوا أعظم تطور ، ولقد طرد اليهود من فلسطين بالقوة ، ولكنهم لم ينقطعوا عن الأمل والرغبة . ٢- إن ظروف حياة ملايين اليهود في بعض بلاد العالم وبصفة خاصة في أوروبا الشرقية مؤلمة ، حيث أنهم يكوّنون جماعات مكروهة حرمت من فرص التقدم ، وأن الحاجة إلى مخرج من هذا الموقف اصبحت ماسة لمصلحة اليهود ولمصلحة الأجناس الأخرى وإن فلسطين تمثل هذا المخرج . ٣- إن فلسطين ليست بالسعة الكافية لكي تحتوي على كل يهود العالم ومن ثم فإنه يجب على مؤتمر الصلح أن يضمن لليهود خارج فلسطين حقوقاً مساوية كمواطنين صالحين . وطلبت المذكرة إنشاء وطن يهودي في فلسطين ، وتوسعت في حدود ذلك الوطن اليهودي فأدخلت فيه كل فلسطين وشرق الأردن وجنوب لبنان . وكانت الحدود المقترحة في الشمال تدخل في الوطن اليهودي كل أنهار الليطاني والأردن واليرموك ، وذلك للحصول على مصادر المياه ومصادر القوة ، وفي الجنوب كانت الحدود تمتد من العقبة حتى العريش وبذلك تكون « الدولة اليهودية » حلقة اتصال بين البحر الحمر والبحر الأبيض وانحصر تكتيك اليهود في تلك المرحلة في عدم المطالبة بإنشاء الدولة اليهودية فوراً لأنه كان واضحاً أن نصوص « وعد بلفور » والأحوال في فلسطين لا تسمح بذلك فضلاً عن أن فرنسا وإيطاليا كانتا تعارضان إنشاء دولة يهودية على الفور . وكان هدف الصهيونية الحصول على اعتراف دولي بحقوق اليهود المزعومة في فلسطين ويعقب ذلك هجرة جماعية وبصفة خاصة من أوروبا الشرقية كما عارضت الحركة الصهيونية إنشاء إدارة دولية مباشرة لفلسطين تشترك فيها روسيا وفرنسا لأن هذا التدويل يثير مشاكل وصعوبات وقد يعرقل تنفيذ الأهداف الصهيونية .

لم يكن نظام الإنتداب هذا ، إلا بدعة ابتدعتها الدول الإستعمارية ، لتتمكن من تحقيق أطماعها الاقتصادية والسياسية تحت شعار « حق الشعوب في تقرير مصيرها » ، وعلى هذا الأساس ، اعترفت سياسة الإنتداب - بنسب متفاوتة - بحق الشعوب بحكم نفسها بنفسها ولكن اعتبرت تلك الشعوب قاصرة على ذلك آنذاك ، وأوكل أمرها لدولة كبرى تأخذ بيدها حتى ترقى وتتمكن من الاستقلال بأمورها ، وبذلك ينتهي نظام الإنتداب .

وفي ٢٥/نيسان عام ١٩٢٠ ، تقرر انتداب بريطانيا على فلسطين(*) . كذلك كانت قد استكملت باقي الانتدابات لفرنسا وبريطانيا ، ورغم إرضاء أطماعهما ، فإن التنافس ظل قائماً بينهما حول فلسطين وتمكنت بريطانيا من أن تقتطع « فلسطين »

وعارضت الصهيونية منح الإنتداب لفرنسا خوفاً من السياسة الفرنسية التي تهدف إلى دمج الأقاليم الخاضعة لإدارتها في المجتمع الفرنسي . كما خشيت من منح الإنتداب لأميركا لأن الرئيس ولسون كان ينادي بإجراء استفتاء في فلسطين لارتباط ذلك بتطبيق حق تقرير المصير .

وهكذا تبنت الصهيونية فكرة وضع فلسطين تحت الإنتداب البريطاني ودافعت عنها لارتباط الصهيونية بالسياسة الخارجية البريطانية .

مأخوذ عن : د. محمد حافظ غانم . المشكلة الفلسطينية في أحكام القانون الدولي . جامعة الدول العربية . معهد الدراسات . القاهرة ١٩٦٠ ص٦٣-٦٤ .

(*) اتسمت وثيقة الإنتداب بغموض مقصود يتصل بمستقبل فلسطين ، ويرجع هذا الغموض إلى أن الوثيقة مع تبنيها للأهداف الصهيونية استعملت في مقدمتها نصوص وعد بلفور نفسها وهي نصوص غامضة جداً . فلقد استعملت الوثيقة اصطلاح « الوطن القومي » وهو اصطلاح غير مألوف في القانون الدولي كما أنه كان من الواضح أن الوثيقة تحتوي على التزامات متعارضة . فبينما نصت الوثيقة على إنشاء وطن قومي فقد أوردت تحفظات تتصل بحماية حقوق العرب وأوضاع اليهود في العالم ، وهي تحفظات يصعب التوفيق بينها وبين فكرة الوطن القومي اليهودي .

أما التفسير الصهيوني فقد أعطى لوثيقة الإنتداب قيمة قانونية لفكرة الشعب اليهودي والوطن القومي اليهودي ، واعتبر الصهيونيون أن عبارة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين تساوي تماماً إنشاء دولة يهودية في فلسطين حينما يهاجر إليها أعداد كافية من اليهود لتكوين تلك الدولة . وهكذا اعتبر الصهيونيون أن وعد بلفور ووثيقة الإنتداب لا يوجد فيهما أي غموض ، وأنهما تتفقان تماماً مع الأهداف الصهيونية كما تحددت في مؤتمر بال . وهذا التفسير يتجاهل تماماً التحفظات الواردة على فكرة الوطن القومي المتصلة بحقوق اليهود المقيمين في بلاد أخرى .

أما وجهة النظر العربية ، فقد أكدت على حق سكان فلسطين في الاستقلال ونظام الإنتداب يحتفظ بالسيادة للشعوب الموضوعة تحت الإنتداب ولا يترتب عليه نقل السيادة إلى الدولة صاحبة الإنتداب أو إلى عصبة الأمم . كما أن سكان فلسطين يرفضون فكرة الوطن القومي ويعتبرونه اعتداءً على حقوقهم وخطراً على مصالحهم السياسية والاقتصادية .

و « شرقي الأردن » لنفسها . وبذلك حققت ذروة الإستفادة من « وعد بلفور » ، لفوزها بحصة الأسد من سورية الطبيعية .

وفي ٢٤/تموز عام ١٩٢٢ أقر « مجلس عصبة الأمم » نظام الإنتداب على فلسطين ، وكان هذا يعني إجراء اعتراف بواقع الإحتلال البريطاني الذي بدأ في نهاية الحرب العالمية الأولى .

وفي عام ١٩٢٣ ، سرى مفعول هذا النظام رسمياً على البلاد ، واكتسبت بريطانيا - التي كانت تسيطر على فلسطين عملياً منذ أن وصلتها قواتها عام ١٩١٧ - حقاً شرعياً دولياً في البلاد ، وأصبح في وسعها أن تمارس « وعد بلفور » باعتباره جزءاً لا يتجزأ من نظام الإنتداب . بخاصة أن البند (ج) من المقدمة ، يؤكد مسؤولية بريطانيا الدولة المنتدبة على وضع تصريحها الصادر في ٢/تشرين الثاني عام ١٩١٧ موضع العمل « تنفيذاً لإنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي » وبذلك تعمل بريطانيا على إنشاء دولة داخل دولة .

المقاومة العربية ما بين الحربين العالميتين :

رداً على تطورات السياسة الاستعمارية في المنطقة العربية ، استمر النضال الوطني التحرري العربي والفلسطيني - ضمن الظروف العربية المتردية - عبر مراحل متتالية . بدءاً من المرحلة الأولى التي امتدت منذ عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢٩ . والمرحلة الثانية التي امتدت ما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٩ . أما المرحلة الثالثة فشغلت السنين الواقعة ما بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٨ .

المرحلة الأولى ١٩١٨ - ١٩٢٩ :

يعد النضال العربي الفلسطيني في تلك المرحلة - لاسيما القسم الأول منها ما بين عامي ١٩١٨ - ١٩٢٣ - امتداداً لنضال الحركة القومية العربية ، التي شملت كامل المنطقة العربية واتسمت بوحدة أهدافها في الاستقلال والوحدة . وشهدت المرحلة أيضاً ولادة الجمعيات الإسلامية - المسيحية ، التي عمل على تأسيسها وقيادتها وجهاء البلاد وكبار تجارها ، وكانوا يأملون (أن تكون تلك الجمعيات مماثلة

للمنظمات الصهيونية واليهودية وذلك في محاولة لتصبح قوة تقف في وجه هذه المنظمات)[١٣](*) .

ويعتبر قيام هذه الجمعيات أول مظاهر الوعي السياسي المنظم في فلسطين إثر الاحتلال العسكري فقد تمّ تشكيلها بعد أن بلغ أهل فلسطين نبأ « وعد بلفور » ، ووفقاً لقانون الجمعيات العثماني الذي كان ساري المفعول ، فقد اعترفت السلطات البريطانية بها كجمعيات ممثلة لسكان البلاد[١٤] الذين كانوا رافضين لكل مجريات السياسة البريطانية – الصهيونية ، التي نهجت منذ بداياتها ، وبشكل علني وصريح ، بناء « الكيان الصهيوني » على حساب العرب ، والإستفادة المباشرة وغير المباشرة من مختلف ثغرات الحركة الوطنية ونقاط ضعفها والتي برزت في قياداتها السياسية التقليدية وأساليب عملهم .

ففي نيسان عام ١٩١٨ ، وصلت إلى فلسطين بعثة صهيونية على رأسها « حاييم وايزمن » وكانت مهام البعثة واختصاصاتها تتركز حول :

١ – أن تكون البعثة حلقة اتصال بين الحكومة البريطانية ويهود فلسطين.

(*) تشير بعض الصحف والوثائق إلى أن تشكيل الجمعيات قد تم بإيحاء من بريطانيا . يوضح حمدي الحسيني الزعيم الوطني الديموقراطي الفلسطيني كيفية تكوين الجمعيات الإسلامية المسيحية فيقول : « أن مجموعة من قادة البلاد قابلوا الحاكم العسكري البريطاني في فلسطين عام ١٩١٨ ، وأعربوا له عن مخاوفهم من نتائج وعد بلفور ، وقد طلب منهم الحاكم العسكري البريطاني أن يسلكوا مسلك اليهود نفسه حين طالب هؤلاء بالوطن القومي . وفعلاً خرج قادة البلاد ليشكلوا الجمعيات الإسلامية – المسيحية في كل مدينة وقرية لمطالبة الحكومة البريطانية من خلال تلك الجمعيات بإلغاء وعد بلفور » .

وهناك ما يشير إلى أنه كان لفرنسا دور في تأسيس هذه الجمعيات ، فحين كان جورج بيكو في زيارة لفلسطين عام ١٩١٨ كان قد جمع بعض وجهاء الطائفتين الإسلامية والمسيحية ، وأقنعهم بضرورة تأليف لجنة دعيت اللجنة الإسلامية – المسيحية ، فتألفت بالفعل من أعضاء الجمعية الخيرية الإسلامية التي كان يرأسها عارف باشا الدجاني والشيخ يوسف العلمي ومن ممثلين عن طائفتي الأرثوذوكس واللاتين . وكان موظف بريطاني في القدس قد أعلن في حزيران ١٩١٨ ، أن برنامج الجمعية الإسلامية – المسيحية في القدس يرمي إلى « مقاومة السيطرة اليهودية وإلى مكافحة النفوذ اليهودي والحيلولة دون شراء الأراضي بالوسائل الممكنة كافة » .

مأخوذ عن عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني ص٣٨ .

٢ – أن تسهل عودة المهاجرية والمنفيين إلى فلسطين .
٣ – أن تساعد على تعمير المستعمرات وتنظيم أمور اليهود بالإجمال في فلسطين .
٤ – أن تساعد الجمعيات والمدارس والمعاهد اليهودية في فلسطين لتستأنف أعمالها .
٥ – أن توثق عرى المودة بين العرب واليهود .
٦ – أن تضع التقارير فيما يمكن عمله للاستعمار اليهودي .
٧ – أن تنظر في أمر إنشاء جامعة يهودية .

ويلاحظ أن هذه المهمات والاختصاصات قد صيغت على غرار مهمات الحكومات واختصاصاتها . ولاشك بأن البعثة الصهيونية أثارت سخط الجماهير ضد سلطات الاحتلال ، التي عملت على احتواء نقمة القادة العرب في فلسطين عن طريق عملائها العرب من بعض الأسر المتنفذة مثل « فوزي البكري » و « رفيق العظم » و « سليمان ناصيف » وآخرين من أسرتي النشاشيبي وعبد الهادي . حيث دعا هؤلاء إلى تكوين الجمعيات(١٥) .

تأسست أول الجمعيات في « يافا » ثم في « القدس » ، وكان اسم جمعية «القدس» « الجمعية الإسلامية المسيحية الفلسطينية » ، وكان هدفها « المحافظة على حقوق أبناء الوطن المادية والأدبية وترقية شؤون الوطن الزراعية والاقتصادية والتجارية، وإحياء العلم وتهذيب الناشئة الوطنية »(١٦) .

اعتمدت تلك الجمعيات في نضالها الأساليب السلمية ، وكادت أن تكتفي بإرسال البرقيات والعرائض إلى المؤسسات البريطانية الرسمية ، لكنها لم تستطع التأثير في إحداث تغيير في السياسة الاستعمارية ، مما أدى إلى ضغط داخلي دفع إلى القيام بمحاولة فاشلة على صعيد عالمي ، تمثلت في نداء مسيحي – إسلامي باسم عرب فلسطين ، نشر في صحيفة « المستقبل » العربية التي كانت تصدر في « باريس » . وسرعان ما بعث « سايكس » برسالة إلى « بيكو » وصف فيها النداء المذكور بأنه ملتهب يدعو إلى الثورة ، لأنه يدعو إلى إقامة صندوق حرب لمقاومة الصهيونية(١٧).

ولم يكن الانتماء لهذه الجمعيات يتم على اساس المعيار السياسي ، بل على أسس عشائرية . وفي هذا المجال يؤكد أحد المثقفين الوطنيين الفلسطينيين في يومياته (الأحد ١٩١٩/١/٢٦) إن الفرد من الأسر الإسلامية بفلسطين كان « لا يقول كلمة أو يخطو خطوة إلا وهو مراع تقاليده . قبل كل شيء مصلحة أسرته قبل كل مصلحة، ونفوذ أسرته قبل كل نفوذ » . ويضرب مثلاً بالجمعيات الإسلامية – المسيحية « فالمسلمون فيها منقسمون بعضهم على بعض ، كل واحد منهم يمثل أسرته لا وطنه، ويحافظ على تقاليد اسرته قبل كل شيء »[١٨] .

لكن رغم ما اتصفت به الجمعيات من عيوب وسلبيات ، فإن تكوينها من المسلمين والمسيحيين معاً كان بادرة صحيحة في رفض التخلف الطائفي ، وعكست تسمياتها « الوحدة القائمة بين النصارى والمسلمين ولإحباط أية دعاية طائفية ودينية يقوم بها الإنكليز ضد العرب »[١٩] .

هذا في حين هدفت فرنسا إلى خلق ركائز لها في البلاد من خلال تلك الجمعيات، ورغبت بريطانيا في خلق التفرقة الطائفية بتسمية الجمعيات بأسماء دينية ، وليس قومية .

كما تشكل في تلك الفترة « الحزب العربي الموالي لبريطانيا » من العناصر التي لم يرق لها العمل عن طريق الجمعيات الدينية ، وكان الحزب ممثلاً لمصالح الطبقية «الكومبرادورية» في البلاد ، ويكشف النظام الداخلي للحزب عن الطبيعة الطبقية والمصالح الاقتصادية التي يمثلها ويدافع عنها . إذ ينص على أنه ليس للحزب صبغة سياسية ، وأن غرضه ينحصر في « خدمة مصالح العرب الاجتماعية والاقتصادية من نشر التعليم وتعميم الزراعة والحض على التجارة والصناعة »[٢٠] لكن الظروف المحيطة فرضت استحالة الفصل بين السياسة والاقتصاد ، وكان لابد من الاحتجاج على السياسة الصهيونية وبهذا وجد الحزب نفسه قد انتقل إلى مواقع الجمعيات الإسلامية – المسيحية نفسها . وهذا ما جعل أعضاؤه يوافقون على الإنضمام إلى مجموعة الجمعيات الإسلامية – المسيحية .

وفي عام ١٩١٩ ، تأسس الحزب الشيوعي ، بدفع من الاتحاد السوفييتي ، وكان الحزب باسم « حزب العمل الاشتراكي » . وتميز تاريخ الحزب في مرحلته الأولى ،

والتي امتدت حتى عام ١٩٢٩ بالعزلة والمساهمة المحدودة في النشاط الوطني ، رغم عدائه للصهيونية التي وصفها بأنها « أكذوبة لا مثيل لها في التاريخ »[٢١] . كذلك تأييده للحركات الوطنية العربية . وهذا ما أكدته وثائق المؤتمر الثاني « للكومنترن » المنعقد في تموز عام ١٩١٩ .

لم تقتصر المقاومة العربية الفلسطينية على تشكيل الجمعيات ، وهذه الندرة من الأحزاب السياسية ، إنما عملت على عقد المؤتمرات ، وإصدار المذكرات والنداءات إلى المحافل الرسمية الدولية .

كان انعقاد « المؤتمر العربي الفلسطيني » الأول في « القدس » ما بين (٢٧ كانون الثاني و ٤ شباط) عام ١٩١٩ ، وحضره ممثلون عن مختلف مناطق فلسطين (سورية الجنوبية) . وفي اليوم الأول لانعقاد المؤتمر ، أرسل المؤتمرون برقية إلى مؤتمر السلم في باريس ، قالوا فيها : « إن مندوبي جميع بلدان سورية الجنوبية العاقدين مؤتمرهم في القدس قرروا قبل الخوض في أي بحث أن يرفعوا احتجاجهم الشديد على ما سمعوه من جعل بلادهم وطناً قومياً ، ومنحهم حق الهجرة والاستعمار ، وأنهم سيرفعون إلى المؤتمر العالمي تقاريرهم المؤيدة بالبراهين ، والمثبتة أقلية اليهود ، القليلة جداً مالاً ونفوساً وأملاكاً ، وهم يرفضون أن يبت مصير بلادهم إلاّ طبق رغباتهم التي سيرفعونها على يد السلطة العسكرية »[٢٢] .

وفي المذكرة التي رفعت إلى « مؤتمر السلم » ، أكد المؤتمرون على المطالب القومية في الاستقلال والوحدة العربية ، ووضحوا موقفهم السياسي ، والعلاقات مع الحلفاء ، وأكدوا على رفض الشعب للأطماع الفرنسية ، وحددوا العلاقة مع بريطانية على أساس التعاون فقط ، ورفض « وعد بلفور » بحزم[٢٣][*] .

---

[*] إن ما ورد في المذكرة في النص العربي كان :

أولاً - إنا لا نعتبر فلسطين إلاّ جزءاً من أجزاء سورية العربية ، لم تنفصل عنها في أي دور من أدوارها ، تربطنا وإياها الروابط القومية والدينية واللغوية والأخلاقية والاقتصادية والجغرافية .

ثانياً - إن ما جاء في خطاب المسيو « بيشون » ناظر خارجية فرنسا من ادعائه لفرنسا حقوقاً في بلادنا مبنية على آمال الأهلين ورغباتهم لا أصل له ولا نقبل بكل ما جاء في خطابه الذي ألقاه في تاريخ ٢٩/كانون الأول عام ١٩١٨ وليس لنا آمال إلا بوحدتنا العربية واستقلالنا التام .

عكس انعقاد « المؤتمر السوري العام » في دمشق في تموز عام ١٩١٩ ، استمرار الوحدة القومية العربية ، حيث ضم مندوبين عن مدن سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن . وطالب « بالاستقلال التام الفوري لسورية دون حماية أو وصاية » ، وذلك في ظل حكومة مدنية ملكية نيابية »[٢٤] . وفيما يتعلق بفلسطين ، فقد أكد على رفض مطاليب الصهيونية بجنوب سورية ، وعلى رفض فصل القسم الجنوبي والساحلي من سورية ، والتمسك بقواعد الرئيس ولسون ، التي تقتضي إلغاء المعاهدات السرية «سايكس – بيكو» و « وعد بلفور » .

وفي تلك الفترة وصلت لجنة « كينغ كراين » إلى المنطقة العربية للتحقيق في رغبات الأهالي فتقدم المؤتمر بمذكرة إلى اللجنة ، وضح فيها مواقف الشعب العربي من مختلف القضايا القومية والوطنية ، وبيّن مطاليبه . ومما جاء في المذكرة كان : « نحن أعضاء المؤتمر السوري الحائزين اعتمادات مقاطعاتنا وتفويضات أهاليها من مسلمين ومسيحيين وموسويين ، نطلب الاستقلال السياسي التام للبلاد السورية التي تحدها شمالاً جبال طوروس وجنوباً رفح فالخط المار من جنوب الجوف إلى جنوب العقبة الشامية والعقبة الحجازية ، وشرقاً نهر الفرات والخابور والخط الممتد شرق أبي كمال إلى شرق الجوف وغرباً البحر المتوسط بدون حماية ولا وصاية »[٢٥] .

وفي أيار عام ١٩٢٠ ، انعقد « المؤتمر السوري » الثاني في « القدس » ، رغم ممانعة السلطة البريطانية ، وأكد على المطاليب العربية في رفض أي نوع من الاستعمار ، وكان هذا المؤتمر بمثابة محطة انتقال لبداية التنظيم الوطني الفلسطيني الخاص .

ثالثاً – بناءً على هذه الاعتبارات فإننا نريد أن تكون مقاطعتنا هذه جنوبي سورية أي فلسطين غير منفصلة عن الحكومة السورية العربية المستقلة المرتبطة بالوحدة العربية خارجة عن كل نفوذ أو حماية أجنبية .

رابعاً – إنا بحسب القاعدة التي وضعها الرئيس ويلسون ووافق عليها أكثر رجال الدول العظمى نعتبر كل وعد أو معاهدة جرت بحق بلادنا ومستقبلها ملغى لا نقبل به .

خامساً – تستعين حكومة البلاد بصديقتها بريطانيا فيما تدعو إليه الحاجة من الشؤون العمرانية بشرط أن لا يكون ذلك مخلاً باستقلالها ووحدتها العربية بوجه ما مع المحافظة على حسن العلائق مع جميع دول الحلفاء .

التحركات النضالية الفلسطينية خلال عامي ١٩٢٠ – ١٩٢١ :

أخذ النضال الوطني الفلسطيني يتطور ويتصاعد نتيجة لتأثيرات أسباب عدة ، الداخلية منها والخارجية . ففي الداخل ، عانت البلاد من ثقل سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بحكم تطبيق سياسة « احتلال الأرض والعمل » ، وهذا ما انعكس على مختلف فئات المجتمع .

حيث أخذت الحكومة المنتدبة تتشدد في جميع الضرائب المتراكمة على الملاّك والفلاحين ، ورفضت إنشاء بنك زراعي لإقراض الفلاحين . بينما كانت تقدم القروض للمستوطنين اليهود ، وأهملت القرى العربية ، واعتنت بالمستعمرات الصهيونية ، وكانت تقيم محطات السكك الحديدية ، بعيدة عن القرى العربية ، بهدف تخفيض أثمان الأراضي العربية[٢٦] .

كما وقع الفلاح العربي فريسة للمرابين . ففي عام ١٩٢٠ كانت « فائدة ٣٠٪ سنوياً هي الأكثر شيوعاً بين أولئك الذين يلجأون إلى المرابين ، ولكن فائدة ٥٠٪ لمدة ثلاثة أشهر ليست أمراً غير معتاد » ، وقد بلغ متوسط الدخل السنوي للفلاح (٢٦) جنيهاً ، في حين بلغ متوسط جملة الضرائب التي كان عليه دفعها (٥) جنيهات و (٧٨٠) مليماً أي نحو ٢٥٪ من دخله السنوي[٢٧] .

ويعدد المندوب السامي عوامل توتر العرب وسخطهم فيقول : « فمن إدخال اللسان العبري كلغة رسمية إلى إقامة قضاء يهودي إلى تلك التشكيلات الحكومية التي تتألف منها اللجنة الصهيونية والإمتيازات المخصوصة الممنوحة لأعضاء اللجنة الصهيونية في السفر والانتقال »[٢٨] .

كذلك كان للمقاطعة الاقتصادية بين العرب واليهود أثرها السيء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة ، وهذا ما اعترف به حاكم لواء « حيفا » في تقريره إلى مجلس الوزراء البريطاني ، فقد بيّن أن « الظروف الاقتصادية سيئة مما أثر على الشؤون السياسية ودفع بالقرويين للتجاوب مع التحريضات المناوئة للحكم .. كذلك توقفت الأعمال في « عكا » و « شفا عمر » ، والأعمال المربحة للعرب ، وأن الحواجز الجمركية السورية تقتل تجارة الترانزيت .. إن جميع الطبقات تعاني من ارتفاع

تكاليف المعيشة حتى الطبقات الاجتماعية الأعلى نسبياً يكادون يصلون إلى حافة اليأس لأنهم يجدون صعوبة متزايدة في العيش بمداخيلهم أو بواسطة أعمال أخرى يمارسونها »[٢٩] .

ومن الأسباب التي صعدت التحركات النضالية أيضاً ، تأثير التطورات النضالية العربية (منذ ثورة مصر في ربيع عام ١٩١٩ والتحركات الثورية في سورية ولبنان والعراق والمغرب والسودان)[٣٠] . كما كان لنمو أفكار الجامعة العربية والجامعة الإسلامية أثرها في نهوض الحركة الوطنية الفلسطينية .

أما الأسباب الفعلية المباشرة التي دفعت النضال الوطني ، فكانت في تزايد النشاط الصهيوني محلياً ودولياً بالاعتماد على قوى الاحتلال البريطاني .

حيث كان لإدارة « هربرت صموئيل » المندوب السامي الصهيوني دورٌ مهم في تصعيد الاحتجاج الجماهيري منذ تسلمه السلطة عام ١٩٢٠ ، وهذا ما أكده «المؤتمر الصهيوني» المنعقد في تموز عام ١٩٢٠ فقد قال « لويس برانديز » : أنه لم يبق بعد إقرار الإنتداب البريطاني ، وتعيين « صموئيل » مندوباً سامياً على فلسطين ، إلا أن يهاجر اليهود إليها ويعمروها ، ويجعلوها وطناً لهم يبنونه كيف شاؤوا[٣١] .

كما وضح « صموئيل » مهمته في فلسطين فقال : « إن السياسة الرسمية التي جئت لتطبيقها تقضي بتشجيع الهجرة اليهودية إلى حد قد تبلغه بعد خمسين سنة أو مائة وتصبح فيه المصالح اليهودية مسيطرة على فلسطين فتقضي بإقامة حكومة يهودية فيها »[٣٢] .

ومنذ تسلمه مهمته كمندوب سامي ، بدأ يعمل لتطبيق سبل العيش على مختلف فئات الشعب من ناحية وتنفيذ مخطط الوطن القومي الصهيوني من جهة أخرى ، فقام بتقديم أكثر من مائة ألف دونم من أراضي الدولة التي يستثمرها العرب إلى المؤسسات الصهيونية . ونقل بمقتضى تشريعات جديدة ملكية أراضي (٢٢) قرية من «الحولة» و «مرج بن عامر» إلى الدولة ، ثم فوضها لليهود . وأخرج سكانها – وهم أكثر من (٢٥) الف نسمة – من هذه القرى . وحجز أراضي العرب ومواشيهم الذين عجزوا عن تسديد قروضهم ، وتدفقت الهجرة اليهودية على البلاد ، ولاقت – فيما تقوله لجنة

« هايكرافت » – اعتراضات اقتصادية من قبل العمال والصناع . فاشتغال هؤلاء المهاجرين بالأشغال العامة ومزاحمتهم لأهالي المدن يثير قلق العرب ، فهم يعتبرون أن هؤلاء المهاجرين قد جاؤوا ليزاحموهم ، وينتزعوا اللقمة من أفواههم . وكان صموئيل قد سمح في ٢١ آب عام ١٩٢٠ بدخول (١٦٫٥٠٠) مهاجر يهودي خلال سنة واحدة . وأدلى « صموئيل » بتصريح مضلل قال فيه : « إن الهجرة ستكون تدريجية وسيكون المهاجرون من الأغنياء وأصحاب المهن وسيأتون برؤوس أموالهم لإنماء الثروة وتحسين الحالة الاقتصادية ، واشار إلى أنه لولا المستعمرات الصهيونية « لكانت البلاد في درجة من الفقر عظيمة » .

وتزايد سخط المثقفين العرب في فلسطين بسبب ضيق فرصهم للتعيين في الوظائف الحكومية ، وبشكل خاص العالية منها ، وإغراق هذه المراكز بالموظفين الإنكليز والمستوطنين اليهود . فحسب تقرير الإدارة البريطانية في فلسطين في حزيران عام ١٩٢١ ، يتبين أن (١٧٩) بريطانياً يشغلون وظائف عليا ، منهم (١٤) بريطانياً يهودياً . في حين شغل العرب (١٤٥) من هذه المراكز . وشغل المستوطنون اليهود (٥٠) مركزاً منها . أما الوظائف المتوسطة والعادية فقد شغل الإنكليز (٨٩) منها ، كان بينهم (١٣) بريطانياً يهودياً . في حين احتل العرب (١٤٨٨) مركزاً ، وشغل المستوطنون اليهود (٥٦٦) مركزاً . وواضح أن النسبة مجحفة بحق العرب إلى حد كبير فهي لا تتناسب مع نسبتهم العددية إلى السكان في فلسطين إذ كانوا يشكلون نحو ٦/٧ من سكان فلسطين آنذاك[٣٣] .

إزاء هذه السياسة الاستيطانية قامت اضطرابات القدس عام ١٩٢٠ ، مما استدعى قوى الاحتلال أن توفد لجنة بريطانية[*] للتحقيق في اسباب الاضطرابات وأحداثها .

كانت اللجنة الأولى من سلسلة لجان التحقيق المختلفة التي وفدت إلى فلسطين . هذه اللجان التي عرفت بتحيزها الدائم إلى جانب الصهاينة المحتلين ، ولم تكن الغاية من وجودها إلا تخدير الجماهر العربية التي كانت تسعى إلى الاستقلال ، والخلاص من « وعد بلفور » وترغب في نيل حقها في تقرير مصيرها .

---

[*] كانت لجنة « بالين » وبقي تقريرها طي الكتمان حتى عام ١٩٦٨ .

ترافقت هذه الفترة بانعقاد « مؤتمر القاهرة » في آذار عام ١٩٢١ ، برئاسة وزير المستعمرات البريطاني « ونستون تشرشل » ، وكبار الجنرالات والمندوب السامي صموئيل ، إضافة إلى شخصيات عربية موالية لبريطانيا ، وقرر المؤتمر ما يلي :

١ - تنصيب الأمير « فيصل » الذي فقد عرشه في سورية ملكاً على العراق ، وبذلك يسهل تهدئة الثورة العراقية بإقامة حكم قومي يتزعمه ابن الشريف حسين «فيصل» .

٢ - تنصيب الأمير « عبد الله » شقيق فيصل أميراً على « شرقي الأردن » لتلافي بريطانيا مخاطر تطورات الأحداث في الأردن وفلسطين .

٣ - محاولة إقامة مجلس تشريعي في فلسطين يحل محل المجلس الاستشاري(*) المعين الذي أقامه المندوب السامي البريطاني(٣٤) .

ولا شك بأن إجراء تنصيب « فيصل » ملكاً على العراق كان عاملاً من عوامل التضليل والتهدئة في العراق ، كما أن محاولة إقامة « المجلس التشريعي » كانت فاشلة ، وزادت في تعميق وعي العناصر العربية على خطورة سياسة الإمبريالية البريطانية والصهيونية . وأدت كل هذه الإجراءات إلى :

انفجار اضطرابات يافا في أول ايار عام ١٩٢١ :

امتدت الاضطرابات إلى مناطق واسعة من فلسطين ، وتميزت بجماهيريتها من

(*) من المعروف أن صموئيل كان قد شكل مجلساً استشارياً في فلسطين برئاسته في تشرين الأول عام ١٩٢٠ ، ضم أربعة وعشرين عضواً منهم (١٢) موظفاً رسمياً وأربعة غير رسميين من المسلمين وثلاثة من المسيحيين ومثلهم من اليهود إلا أن العرب قاوموه لعدم تمتعه بأية صلاحيات . وأراد صموئيل أن يتقرب من عرب فلسطين ، فعفا عن الذين أدينوا في أحداث نيسان ١٩٢٠ ، ومن ضمنهم الحاج أمين الحسيني وعارف العارف . ثم عيّن الحاج أمين الحسيني مفتياً للبلاد في ايار عام ١٩٢١ ضارباً عرض الحائط بنتائج انتخابات الافتاء والتي سقط فيها الحاج أمين ، بينما حصل الشيخ حسام جاد الله على المركز الأول . وكان صموئيل يرمي بهذا التعيين إلى استمالة آل الحسيني وإقامة توازن في البلاد بين عائلتي النشاشيبي والحسيني بإعطاء العائلة الأولى رئاسة بلدية القدس والثانية الإفتاء مما يجعلهما يشعران معاً بأنهما مدينان بوجودهما في هذين المنصبين لصموئيل والسلطات البريطانية ، كما كان صموئيل يرمي إلى تقييد الحاج أمين بالمنصب .

مأخوذ عن عبد القادر ياسين . كفاح الشعب الفلسطيني مصدر مذكور ص٦٣ .

العمال والفلاحين الذين ثاروا ضد سياسة الإنتداب ، واتساع الهجرة اليهودية إلى البلاد ثم ضد سياسة استبدال اليهود بالعمال العرب ، إضافة إلى تزايد سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية ، حيث رفض عرب فلسطين الدستور المقترح لاعترافه بتصريح بلفور ، ولأنه يحرم الشعب الفلسطيني وممثليه من أية سلطة حقيقية إدارية أو تشريعية .

ووصلت في ذلك الوقت لجنة « توماس هايكرافت » للتحقيق في أسباب الاضطرابات واتضح للجميع بأن أحداث « يافا » ليست انفجاراً بسيطاً ، إنما هي تعبير عن « استياء شعبي عميق الجذور ، وواسع النطاق من السياسة البريطانية الحالية »[٣٥] .

ورأى المسؤولون البريطانيون أنه لابد من التوصية بتقديم تنازلات للعرب بشأن الهجرة اليهودية ، أو بزيادة عدد أفراد الحرس حتى يمكن فرض التأييد البريطاني للصهيونية في فلسطين بالقوة .

وحملت لجنة « هايكرافت » انطباعاً ممتازاً عن مستوى الاهتمام والوعي السياسي في المدن والقرى الفلسطينية ، مثل « طولكرم » : « ففي مركز إسلامي صغير من هذا لنوع نجد لدى الناس ذهنية سياسية تفوق ما يقابلها في قرية إنكليزية ونجد أن بحث الأمور السياسية هو محور اهتمامهم الفكري الأكبر إن لم يكن المحور الوحيد »[٣٦] .

ولاحظت اللجنة أن الصهيونيين يقاطعون العرب ، والتاجر اليهودي لا يشتري من العربي . ومضت تؤكد أن الهجرة اليهودية لاقت اعتراضات اقتصادية من العمال وأصحاب الصنائع . وأضافت : لو كان المهاجرون يوزعون حين وصولهم على المستعمرات اليهودية الزراعية لما أثّر مجيئهم على العمال في يافا وسائر المدن الفلسطينية، فقدوم المهاجرين بكثرة ومزاحمتهم السكان الأصليين يثيران قلق العمال[٣٧] . إضافة إلى ممارسة الصهيونية سياسة احتلال الأرض . مما جعل أمر التعاون بين العرب واليهود على الصعيد الشعبي غير ممكن .

وفي تقرير رفع إلى تشرشل ، عزا صموئيل الإنفجارات إلى عوامل سياسية واقتصادية زادتها الهجرة الصهيونية سوءاً ، وأضاف صموئيل يقول : « إن العرب

يطالبون بمؤسسات تمثيلية ويعتبرون الإدارة الفلسطينية إدارة اوتوقراطية خلافاً للأصول، بالإضافة إلى ذلك فإن التأخر في المصادقة على الإنتداب هو عنصر هام يلعب دوره في الحيلولة دون استقرار البلاد وهدوئها »[٣٨] .

وعقد « المؤتمر العربي الفلسطيني » الرابع ما بين ٢٩ أيار و ٤ حزيران عام ١٩٢١ في « القدس » وفيه تقرر إسناد الرئاسة الدائمة للجنة التنفيذية « لموسى كاظم الحسيني » ، والنيابة « لعارف العارف » ، وفي هذا دليل على تركيز الرئاسة العليا لأبناء مدينة القدس . وكانت أهم مطاليب المؤتمر التي وردت في مقدمة البيان التاريخية :

المطالبة بتشكيل حكومة وطنية ، ورفض فكرة الوطن القومي ، وتنظيم الرأي العام وتأمين حياة الجمعيات . كما قامت لجنة المؤتمر التنفيذية بعمل دعائي واسع عن طريق المراسلة مع أمهات لصحف الغربية ، ووافق المؤتمر على تخصيص ألفي جنيه لإصدار جريدة باللغتين العربية والإنكليزية باسم « الصباح » وصاحبها « كامل البديري » . وفي المؤتمر تم انتخاب أعضاء الوفد إلى لندن من قيادة الحركة الوطنية - من ملاّك الأراضي والبرجوازية التجارية ، أمثال « موسى كاظم الحسيني » و « توفيق حماد » و « أمين التميمي » و « ابراهيم الشماس » و « شبلي الجمل » - وقام الوفد باتصالات واسعة مع جهات مختلفة من المسؤولين البريطانيين ، ووضح مطاليبه في الاستقلال .

كما قدم الوفد مذكرة هامة إلى « جمعية الأمم » في « جنيف » تطالب بالحكم الذاتي وتقرير المصير وعدم فصل فلسطين عن شقيقاتها العربيات . وأرسل الوفد من المذكرة نسخاً عديدة إلى العديد من الجمعيات العربية في أنحاء العالم . كما أرسل تقريراً مع التحوير اللازم إلى مؤتمر « واشنطن » في ٦ تشرين الثاني . وكذلك إلى مؤتمر « كان » وفي إحدى رسائل الوفد إلى القدس جاء « ومع علمنا بأن النفوذ والتأثير في جمعية الأمم منحصر في الدول المسيطرة فلا نفتأ نعلق آمالاً على بقية ممثلي الدول الأخرى .. نجد ونجتهد على قدر الإمكان لتأجيل البحث في هذا الاجتماع بخصوص الإنتداب »[٣٩] وقد ركز الوفد في طلبه على تأجيل البحث ريثما تؤخذ آراء الأهالي بحرية .

أدرك الشعب تماماً ، تعثر العمل السياسي ، وأخذ الشباب ينتقدون سياسة الزعماء الذين عجزوا عن القيام بمهمتهم في قيادة المعارضة الصهيونية والسياسة البريطانية الصهيونية وطالبوا بضرورة نهج نضالي أكثر حدة .

وفي نهاية تشرين الأول ، أصدرت « اللجنة الفلسطينية » في مصر منشوراً دعت فيه شعب فلسطين إلى الامتناع عن العمل وإغلاق المتاجر ، وإعلان الحداد بمناسبة ذكرى « وعد بلفور » . « وعلى الرغم من صدور أمر بمصادرة المنشور حيثما وجد ، فقد عمم في فلسطين على نطاق واسع »[٤٠] . وقامت صدامات مسلحة بين العرب واليهود ، قتل فيها خمسة من اليهود وثلاثة من العرب ، وأصيب (٣٦) شخصاً بجراح . ورفض العرب الاعتراف بالدستور المقترح لاعترافه بتصريح « بلفور » ولأن أكثرية الأعضاء في المجلس التشريعي معينون لا منتخبون .

وكان الفلسطينيون قد أحرزوا نجاحاً دعائياً خلال الزيارة التي قام بها اللورد «نور ثكليف» القطب الصحفي البريطاني إلى فلسطين ، وذلك بفعل الجهود التي بذلتها الجمعيات الإسلامية لكسب عطف الزوار الأجانب بتوزيع منشورات دعاوية كتبت باللغة الإنكليزية ، وفي هذا المجال كتب « تشرشل » يقول :

« إن الزعماء الرئيسيين في البلاد يتعاونون في هذه السياسة ولا يبدون تباطؤاً في استخدام نفوذهم للحيلولة دون نشوب الاضطراب أو قمعه كلما كان ذلك ضرورياً». وأضاف « صموئيل » يقول : « إن الميل إلى اللجوء إلى الاضطرابات واستخدام العنف يمثل طابع الطبقات الأدنى من سكان المدن والقرى ، حيث توجد درجة عالية من الوعي والاهتمام بترجمات الصحف العبرية والبريطانية »[٤١] .

وبالوقت نفسه كان النشاط الصهيوني يتزايد حيث قرر « المؤتمر الصهيوني » في ايلول عام ١٩٢١ توصية لجنة العمل باتخاذ الإجراءات كافة مع سائر الهيئات لتنظيم الشعب اليهودي لبناء فلسطين وطناً قومياً لليهود .

وفي هذا كتب الزعيم الصهيوني « وايزمن » رسالة إلى وزير المستعمرات البريطاني « ونستون تشرشل » جسّد فيها بحدة طبيعة الصهيونية . وكتب أيضاً في تموز عام ١٩٢١ يقول : « لم أندم أبداً على ثقتي بكلمة بريطانية العظمى ولكن

وضعي المزدوج بوصفي زعيماً لحركة عالمية « الصهيونية » وبوصفي مواطناً بريطانياً يخضع آمال الصهيونية لبلاده (بريطانيا) هو وضع حرج .. هناك حل طبيعي بل تماثل في المصالح تام تقريباً بين الصهيونية وبريطانيا »ثم قال : « لو لم تكن هناك فلسطين لكان من الضروري حسب اعتقادي خلقها في مصلحة الإمبريالية ، فهي قلعة مصر .. وأضاف أن بريطانية تصون مصالحها عن الاستيطان الكولونيالي اليهودي بأرخص ما يمكن »[٤٢] .

وبحكم تزايد الضغط على سياسة بريطانيا الموالية للصهيونية ، رأى « تشرشل » أن يضع حداً لحالة القلق السائد في فلسطين ، وللانتقادات التي عمت الصحف البريطانية في فلسطين ، ووصلت إلى « مجلس اللوردات » ، وذلك بإصدار بيان رسمي عن السياسة البريطانية في فلسطين ، وبهذا أصدر « الكتاب الأبيض » في حزيران عام ١٩٢٢ ، مبيناً فيه أن تصريح « بلفور » الذي تعتزم الحكومة التقيد به لا يهدف إلى إخضاع السكان العرب أو الثقافة العربية ، ولكن اليهود موجودون في فلسطين بدافع الحق وليس التسامح .. وسيكون في وسع اليهود أن يزيدوا عددهم من خلال الهجرة شريطة أن لا يتعارض ذلك مع الطاقة الإستيعابية للبلاد . ونوه الكتاب إلى نية العمل على إنشاء « مجلس تشريعي » مهمته الإتفاق مع الإدارة العامة بشأن القضايا المتعلقة بتنظيم الهجرة وفي حال قيام خلافات بين اللجنة والإدارة العامة تكون الكلمة الفاصلة لحكومة صاحب الجلالة[٤٣] .

قَبِلَ اليهود « الكتاب الأبيض » لأنه يؤمن مطاليبهم في تزايد عددهم ، بينما رفضه العرب لأنه يؤكد على المصالح الصهيونية من خلال السياسة الإستعمارية الواضحة المسماة بالإنتداب .

ورغم كل المواقف النضالية الشعبية ، والمحاولات السياسية التي قامت بها القيادة الوطنية ، بخاصة « لجنة وفد لندن » في « جمعية الأمم » في « جنيف » ، وكذلك في « مؤتمر وزراء خارجية الدول الحلفاء » للنظر في معاهدة « سيفر » في « باريس » ، لم تتمكن في النهاية من إقناع الدول المسيطرة بعدم التصويت على صك الإنتداب ، الذي أقرّ نهائياً في « عصبة الأمم » في ٢٤ تموز عام ١٩٢٢ ، وأصبح نافذاً في ٢٩ ايلول ١٩٢٣ .

دفعت هذه التطورات السياسية ، النضال الوطني الفلسطيني ، باتجاه أكثر حدة وتطوراً ، لأن جميع القوى الاجتماعية أدركت تماماً أن النضال يجب أن يتركز حول معارضة الإنتداب البريطاني كمجموع ، والتحرك نحو الاستقلال التام وإقامة دولة موحدة مؤلفة من سورية وفلسطين .

وفي الوقت الذي كان الفلسطينيون فيه يزدادون تطرفاً في مواقفهم المناوئة للبريطانيين ، كان الاتجاه نحو التضامن بين الهيئات الوطنية في كل من سورية وفلسطين ومصر يتصاعد ، وكانت الدعوة إلى الاستقلال التام تتجدد . وحثت الهيئات الوطنية الفلسطينية الفلاحين على الامتناع عن دفع الضرائب لحكومة غير إسلامية . وكان الخطباء من الشباب الوطنيين يدعون المصلين في مسجد « يافا » إلى اليقظة والتنبه إلى الأخطار الصهيونية المحدقة بفلسطين(٤٤) .

في ذلك الوقت ، كان الوفد قد غادر إنكلترا بناء على طلب « اللجنة التنفيذية العربية » في القدس ووصل إلى « حيفا » في ٢١/آب عام ١٩٢١ ، واتجه إلى «نابلس» في اليوم ذاته لحضور « المؤتمر الفلسطيني » الخامس(*) ، الذي بدأ جلساته في ٢٢/آب وحتى ٢٥ منه ، وقدم الوفد للمؤتمر تقريراً عن زيارته وأوصى بإقامة تعاون أوثق بين عرب فلسطين وسائر العرب ، وذلك بوسائل عملية من خلال العلاقات الاقتصادية والتعليمية . كما اقترح إرسال وفود إلى الأفراد والحكام العرب لإبلاغهم وضع فلسطين الحقيقي والظلم الذي تتعرض له . وتبنى المؤتمر ميثاقاً وطنياً فلسطينياً تعهد المندوبون بالتمسك به وأقسموا اليمين على ذلك : « نحن ممثلي الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس المعقود في « نابلس » ، نتعهد أمام الله والتاريخ والشعب على أن نستمر في جهودنا الرامية إلى استقلال بلادنا وتحقيق الوحدة العربية بجميع الوسائل المشروعة وسوف لا نقبل بإقامة وطن قومي يهودي أو هجرة يهودية »(٤٥) .

وكانت أهم القرارات التي تبناها المؤتمر ما يلي :

(*) من المعروف أن المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع انتخب وفد لندن ، والمؤتمر العربي الفلسطيني الخامس ناقش نتائج أعمال الوفد .

١ – رفض دستور فلسطين الجديد ومقاطعة انتخابات المجلس التشريعي المقبلة .

٢ – تأسيس مكتب عربي فلسطيني في لندن .

٣ – مقاطعة اليهود في الشراء وبيع الأموال المنقولة وغير المنقولة على أن يُعهد للجنة التنفيذية تعيين ميعاد تطبيقها وكيفيته .

٤ – الاحتجاج على القرض المنوي عقده باسم فلسطين .

٥ – عدم الاشتراك بمشروع « روتنبرغ » .

٦ – تطبيق مشروع القرشين والنظام المالي الذي سنته « اللجنة التنفيذية » للمؤتمر الرابع الفلسطيني في حزيران عام ١٩٢٢[٤٦] .

كما عقد في تلك الفترة مؤتمر « لوزان » – على أثر انتصارات الأتراك على اليونان في الأناضول بقيادة « مصطفى كمال أتاتورك » – لتعديل معاهدة « سيفر »، وهي المعاهدة التي وقعت في باريس ، وتضمنت المادة رقم (٩٥) منها الاعتراف «بوعد بلفور» . وقد قرر الفلسطينيون حضور المؤتمر على أمل كسب الأتراك إلى جانبهم ، فأصدرت اللجنة التنفيذية بياناً في ١٥/تشرين الأول عام ١٩٢٢ جاء فيه : « .. ولقد هدم انتصار الكماليين هذه الصروح التي شيدت على ظلم الشعوب الضعيفة وهضم حقوقها ، وقرر « مؤتمر مودانيه » الذي عقده الكماليون مع دول الحلفاء ، وجوب تحوير معاهدة « سيفر » ، وهي المعاهدة التي تضمنت الإنتداب وإنشاء وطن قومي لليهود في البلاد فتحتم على الأمة أن لا تقوم بأي عمل أساسي قبل أن تنجلي الحالة بعد مؤتمر الصلح القادم ، ويتقرر فيه المصير . ولقد قررت اللجنة باجتماعها الأخير أن توفد إلى هذا المؤتمر للمداولة بشؤون القضية الفلسطينية ، وذلك لأن المؤتمر الأخير قد ألغى عموم المعاهدات التي وقعت عليها حكومة الأستانة قبلاً وقد قبل المفاوضة على اساس الميثاق الكمالي الذي تنص فيه أول مادة من مواده على وجوب استفتاء البلدان العربية في أمر تقرير مصيرها »[٤٧] . لكن المساعي العربية لم تنجح في هذا المجال لأن (انتصارات مصطفى كمال على اليونانيين في الأناضول كانت أقل من أن تحدث تغييراً في قرارات الحلفاء الدولية التي يعنيها اقتسام إرث « الرجل المريض »)[٤٨] .

واستمرت الجهود السياسية العربية في السعي لدى البريطانيين ، لكن المصالح الإستعمارية الإمبريالية كانت أقوى من أن تحدث أي تغيير في مخطط بريطانية الصهيوني في فلسطين العربية .

وكما شهدت الحركة الوطنية العربية ذلك التطور الذي تحدثنا عنه ، نجد أن الحركة الصهيونية استمرت بتطوير أعمالها سعياً وراء هدفها .

فمنذ نهاية الحرب والصهيونية تؤكد على ضرورة الأداة التنظيمية القادرة على الاضطلاع بالعمليات الحربية المتسعة للحركة ، وعلى هذا انعقد اجتماع صهيوني في لندن عام ١٩١٩ ، وفيه عين « وايزمن »رئيساً للمنظمة الصهيونية مؤكداً بذلك الزعامة التي تبوأها بشكل واقعي ، وعن جدارة منذ سني الحرب ، كما انتخب «ناحوم سوكولوف » رئيساً للهيئة التنفيذية وأقر الاجتماع ما يلي :

١ - إن المنظمة الصهيونية عازمة على أن تتعايش بسلام مع الجماعات غير اليهودية في فلسطين .

٢ - إن جميع الأراضي التي يستعمرها اليهود في فلسطين تصبح في النهاية ملكاً للشعب اليهودي .

٣ - إن مكتباً مركزياً للهجرة سيوجد في فلسطين ، ومكاتب أخرى في جميع البلاد ، المتوقع أن يأتي منها فرق المهاجرين الشباب .

٤ - إن صندوقاً قومياً يهودياً سينشأ لتوظيف التبرعات الطوعية لجعل الأراضي الفلسطينية ملكاً عاماً للشعب اليهودي .

هكذا ركّز النشاط الصهيوني في تلك المرحلة بزعامة « وايزمن » على تنفيذ مخطط « هرتزل » في استعمار فلسطين ، وهو ما أكده المؤتمر الصهيوني الثاني عشر المنعقد في ١٩٢١ في « كارلسباد » ، وهو أول مؤتمر صهيوني يعقد بعد الحرب العالمية الأولى . وفيه تم الإقرار على توصية لجنة العمل باتخاذ الإجراءات كافة مع سائر الهيئات « لتنظيم الشعب اليهودي لبناء فلسطين وطناً قومياً لليهود »(٤٩) . وأكد المؤتمر على أن « عداوة العرب لن تضعف من تصميم الصهاينة على العمل لتحقيق

أهداف الحركة من خلال المخطط العملي الصهيوني خلال تلك المرحلة الهامة من الإنتداب البريطاني على فلسطين » .

اتسمت الحركة الصهيونية بالملامح التالية :

١ - عملت الصهيونية قبل كل شيء على تضليل الرأي العام فيما قالته عن تلاشي المقاومة العربية لنظام الإنتداب والمشروع الصهيوني ، ذلك لأنه لم يكن من السهل إقامة وطن قومي لشعب على حطام شعب آخر كما هو المخطط الصهيوني في فلسطين ، وأثبت سير الأحداث عدم صحة تلك الأضاليل .

٢ - عملت الصهيونية على التنمية السكانية من خلال الأعداد الكبيرة المتزايدة الوافدة إلى فلسطين بشكل رسمي وغير رسمي .

٣ - لم تكن المثالية القومية التي دفعت الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، بل الحاجة إلى مكان ذي إمكانات اقتصادية ، لذا اتجهت الصهيونية السياسية نحو احتلال الأرض والعمل كأساس لهدفها الإستيطاني وهو ما وضحه « والد شتين » في كتابه « فلسطين العصرية » حين كتب : « اليهود لا يزالون أقلية في فلسطين ومستقبلنا أن نصبح أكثرية فيها .. وحتى يتحقق ذلك الهدف لا نستطيع أن نسمح للعامل العربي أن يهيمن في الزراعة والصناعة على حساب العامل اليهودي ، وبذلك يتهدد مستقبلنا بذاته في فلسطين »(٥٠) . إن هدف احتلال العمل كان خلق ممكنات أوسع لاستيعاب المهاجرين الجدد ، وتعميق الإنعزالية اليهودية عن الشعب العربي في البلاد .

٤ - نمو عدد المستوطنات الصهيونية ، حيث كان الإستيطان الزراعي إنعزالياً عن الفلاحين العرب وعلى حسابهم في أغلب الحالات . وكان اتساع الملكيات اليهودية نتيجة لشراء اسياد الأرض وتشريد زيف الإدعاءات اليسارية الإشتراكية التي تحدثت عنها المؤتمرات الصهيونية ، أما مصادقتها على مبدأ تأميم الأرض وموافقتها على التجزئة الاجتماعية الجريئة في

التعاون الزراعي الذي كان بحكم الضرورة الإستيطانية وليس من منطلق التحرر الاجتماعي .

٥ – تأسيس القوة العسكرية المعروفة « بالهاجاناه » أي الدفاع ، وذلك لضرورة الدفاع عن المستوطنات حتى في عهد الإنتداب ، ولتشكل قوة حماية ترافق الإستيطان الصهيوني في كل المجالات ، أي أن الصهيونية خططت منذ البداية للاصطدام بالشعب العربي .

٦ – شجعت سلطة الإنتداب سياسة التصنيع اليهودي ، وأرست أسسها كما فعلت في منح امتياز شركة الكهرباء التي تأسست في لندن برأسمال مشترك ، وعرفت بشركة « روتنبرغ » .

أما سمات الحركة الوطنية العربية الفلسطينية فقد حددتها ظروف الاستعمار العثماني أولاً الذي لم يترك إلاّ التخلف والضعف في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية . استكملها الاستغلال الإمبريالي البريطاني والصهيوني ليجعل من الحركة الوطنية الناشئة قوة دفاع ضعيفة أمام خطر جسيم .

وانطلاقاً من هذه الظروف الصعبة ، تنعكس لدينا بعض سمات الحركة الوطنية الفلسطينية بما يلي :

١ – قامت الحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة ، من خلال ظروف الاستعمار والتجزئة على أساس وطني تحرري بعيد تماماً عن العنصرية .

٢ – وعي الحركة المبكر وإدراكها مدى الخطر الإمبريالي الاستعماري من جهة، وخطر الإستيطان الصهيوني من جهة أخرى ، لذا تركزت جل مطالبها النضالية في (الاستقلال ووقف الهجرة ، وإلغاء وعد بلفور) .

٣ – تميزت بتسارع نموها وتطورها ، وذلك من خلال تزايد وعيها الوطني التحرري لشمولها عناصر شابة ثائرة توجب عليها أن تعي طبيعة قيادتها التقليدية وهو ما انعكس من خلال ما كتبه « تشرشل » : « إن الزعماء الرئيسيين في البلاد يتعاونون في هذه السياسة ، ولا يبدون تباطؤاً في

استخدام نفوذهم للحيلولة دون نشـوب الاضطراب أو قمعه كلمـا كـان ذلك ضرورياً »[٥١] .

٤ – اتسمت بشمولها الجماهيري ، واتسـاعها الشـعبي ، حيـث شـاركت فيهـا مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية .

٥ – اتسمت الحركة بإدراكها مدى أهمية الرأي العام العالمي ، في معرفة عدالـة القضية العربية الفلسطينية على صعيـد النضـال السياسـي – بخاصـة خـارج البـلاد – إلى جـانب ضـرورة النضـال المسـلح لمقاومـة السياسـة البريطانيـة الصهيونية الإستيطانية .

ويلاحظ من خلال هذا العرض والتحليل أنه رغم تطور الحركة القوميـة العربيـة الفلسطينية من جوانب عدة ، إلا أنه بالمقارنـة مـع الحركـة الصهيونيـة تظهـر الفـروق الجوهريـة بـين الحركـة الوطنيـة العربيـة في فلسـطين الفضفاضـة تنظيمياً وايديولوجيـاً والحركـة الصهيونيـة بتنظيماتهـا المتطـورة ، وأجهـزة الإسـتيطان القويـة الـتي أقامتهـا وايديولوجيتها العنصرية العدوانية .

كما أن هذه الفروق تضخمت لترجح كفة المنظمة الصهيونية – أداة الإمبرياليـة الفعلية في المنطقة – على الحركة القومية العربية في فلسطين في ظروف تأييد الإمبرياليـة البريطانية ، وقمعها بعنـف للحركـة القوميـة العربيـة ، وقـد سـاعد في ذلـك الـتركيب الاجتماعي – الإقطاعي والبرجوازي – لقيادة الحركة ، التي كثيراً ما رضخت لمغريـات السلطة الإستعمارية ، واكتفت بالقول دون العمل ، إلى جانب صراعاتهـا واختلافاتها الداخلية حول الزعامة .

المقاومة العربية ما بين ١٩٢٣ – ١٩٢٩ :

مرت الحركة الوطنية الفلسطينية بمرحلة من الهدوء النسبي ، ما بين أعوام ١٩٢٣ – ١٩٢٩ ، بفعل جملة من المؤثرات الخارجية والداخلية .

فعلى الصعيد الخارجي ، كان لهـدوء الموجـة الثوريـة الـتي اجتـاحت العـالم بعـد «ثورة اكتوبر» عام ١٩١٧ أثرها الكبير على الحركة الوطنية العربية عامة والفلسـطينية

خاصة – باستثناء القطر العربي السوري الذي كان يعيش أحداث « الثورة السورية الكبرى » عام ١٩٢٥ – إضافة إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية .

وعلى الصعيد الداخلي ، أي على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية ، فقد عقد « المؤتمر العربي الفلسطيني » السادس في يافا ما بين ١٦/حزيران عام ١٩٢٣ و ٢٠/من الشهر نفسه برئاسة « موسى كاظم الحسيني »(٥٢) .

بحث المؤتمر مسائل عدة ، كان أهمها مشكلة الامتناع عن دفع الضرائب للحكومة الإنتدابية ، وأحيل بحث الموضوع على « اللجنة التنفيذية » ، التي كان عليها أن تدرس مشكلة رفض دفع الضرائب للحكومة ، ووضع ذلك موضع التنفيذ عندما تصبح الفرصة مواتية(٥٣) . وظهرت خلال المناقشات مجموعتان ، الأولى مؤيدة للامتناع عن الدفع وهذا ما لقي صدى إيجابياً بين صفوف المواطنين العرب ، أما المجموعة الثانية فكانت غير مؤيدة وتذرعت بأن الامتناع عن الدفع لا يمكن تنفيذه دون إحداث ثورة وأن من العبث أن يؤمل بنجاح ثورة ضد الحكومة البريطانية في بلد فقير وصغير كفلسطين(٥٤) .

كما تبنى المؤتمر (٢٧) قراراً(٥٥) وكلفت « اللجنة التنفيذية » الجديدة – المنتخبة – بتنفيذ مقاطعة مشروع « روتنبرغ » والبضائع اليهودية والقيام بوجوه النشاطات والفعاليات بصورة عامة . وتمّ تشكيل وفد عربي برئاسة « موسى كاظم الحسيني » ليتوجه إلى لندن . وبعد عودة الوفد إلى البلاد أعلن إخفاقه في مهمته(*) .

(*) عاد الوفد إلى البلاد وأعلن إخفاق المفاوضات ، والواقع أنه بعد رفض الملك « حسين » المعاهدة بسبب عدم شمولها فلسطين عادت بريطانيا وخيرته بين أمرين ، إما أن تدخل فلسطين في المعاهدة وينص فيها على قبول « وعد بلفور » بعد تفسيره تفسيراً رسمياً بأنه لا ينطوي على إنشاء حكومة يهودية في فلسطين ، وإما إخراج فلسطين نهائياً من المعاهدة والسكوت عنها وإنشاء الاتحاد العربي من العراق وشرق الأردن والحجاز . لم يقبل الملك « حسين » بهذا واقتراح إنشاء حكومة دستورية في فلسطين وبينما كانت المفاوضات لا تزال جارية هاجم الوهابيون الحجاز واحتلوا الطائف ، ثم مكة ، وفي ١٥/تشرين الأول عام ١٩٢٤ أذاعت حكومة بريطانيا بياناً أعلنت فيه قطع المفاوضات بسبب تنازل الملك حسين لابنه علي . مأخوذ عن بيان نويهض الحوت . مصدر مذكور ص١٧٣ ١٧٤ .

وتعرضت الحكومة الوطنية في تلك المرحلة إلى التمزق والإنقسام ، وطغت المصلحة الشخصية على مواقف الوجهاء السياسيين الفلسطينيين طوال الفترة - بحكم تركيبتهم الاجتماعية الإقطاعية والبرجوازية - ولعبت السلطة الإنتدابية دوراً هاماً في تعميق هذا الانقسام في تأييدها لطرف ضد الآخر .

وكان محور الصراع والتنافس يدور حول السيطرة على « المجلس الإسلامي الأعلى » بين « آل الحسيني » و « آل النشاشيبي » . حيث كان المجلس يجتذب أكبر قدر من اهتمام مسلمي فلسطين بالنظر إلى أن يعوضهم إلى حد ما عن أحلامهم في الحكم الذاتي ، وهو ما رفضت سلطة الإنتداب تحقيقه لتحول دون وقوف المؤسسات التمثيلية في وجه تنفيذ سياستها . ولا شك بأن هذا الصراع الهامشي الناتج عن قصور في وعي القيادة الوطنية ، أثّر كثيراً على سير النضال الوطني ضد الصهيونية ، وأعطى للمسائل الثانوية أولوية على المسألة الجوهرية في إنجاز الاستقلال ، وضرب المخطط الإستيطاني الصهيوني في البلاد . ونتيجة لذلك أخذت مختلف الفئات المتصارعة تسعى وراء تأييد الحكومة لها ، وهذا ما أضعف الحركة الوطنية ضعفاً بالغاً ، وانعكس سلباً على الحركة الوطنية وقيادتها ، فأصبحت القيادة معتدلة في مواقفها من الحكومة وسياستها الإستعمارية . وكذلك ظهر بين صفوف الحركة العديد من التشكيلات السياسية والجمعيات الدينية والمؤسسات العمالية والقروية . منها الصادقة الوطنية ، والمعتدلة ، والمتعاونة مع السلطة الإنتدابية(*) . وهذا ما وصفه « أمين الريحاني» في

(*) تألفت في العشرينات مجموعة من الأحزاب السياسية الصغيرة لم ينتشر أي منها في البلاد كلها ، كما أنه لم يحظ أي منها بتأييد جماهيري حتى في منطقته والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى أن معظم تلك الأحزاب التي تألفت منها بخاصة في السنوات الخمس الأولى كانت بوحي مشبوه وبحرك من المراجع الصهيونية والوكالة اليهودية أو المراجع الحكومية . وفي الوقت نفسه كان بهدف إحداث الإنشقاق في الحركة الوطنية ، وقد كانت النتيجة أن الإنشقاق قد حدث فعلاً ، فقد ألغت الأحزاب - على الصعيد الداخلي - جذور الحركة المعارضة للحركة الوطنية إلا أن تلك الأحزاب أو الجمعيات السياسية التي أطلقت على نفسها اسم الأحزاب لم تستطع أن تترك أثراً حزبياً مستمراً ، كما أنها لم تستطع أن تترك أثراً تاريخياً من حيث التجربة الجماهيرية الحزبية ونموها وتطورها . مثال : الجمعية العربية - اليهودية ١٩٢٠ تشكلت من أبناء العائلات وهدفت إلى التعاون مع العرب واليهود . الجمعية الإسلامية الوطنية ١٩٢١ كان مصدر إنشائها الأمير عبد الله وبموافقة بريطانيا . ثم الحزب الوطني العربي ١٩٢٣

مقال في جريدة الجامعة العربية التي كانت تصدر في القدس بقوله : « وإذا كان لكلمتي الصريحة الصادقة التي لم تخرج عن كونها عربية صريحة صادقة شيء من التأثير ، فجل ما أبغيه أن يكون ذلك في سبيل التوحيد ، بل في سبيل القوة الكامنة في التوحيد .

أما إذا كان « الحسينيون » أو « النشاشيبيون » أو « الطوقانيون » أو « العبدهادون » أو غيرهم من السلالات الفلسطينية المعروفة لا يرون في الأحزاب غير تلك الوطنية التي لا تقوم إلا بهم ولا تعزز إلا باسمهم ، ولا يرون في الجامعة العربية غير جامعة بيتية ومصلحة عائلية ، فخير لهم أن ينضموا إلى الحزب الصهيوني ، وأن يرسلوا أولادهم إلى الجامعة العبرية في جبل الزيتون .

يقول « الحسينيون » إن « النشاشيبيين » يمالئون الصهيونيين ويساومونهم على حقوق الأمة ، ويقول « النشاشيبيون » هذا القول في « الحسينيين » وأنا لا أصدق أو إني لا أحب أن أصدق القولين . أما إذا كان صحيحاً فنبذ زعامة الأثيم من أقدس الواجبات وإذا كان في القولين شيء من الصدق فهناك الطامة الكبرى . إني أفترض الحالة الأخيرة وأرجح عكسها وإني في حال الإفتراض أرى من واجب الأمة أن تنبذ الزعامتين أو تؤلف من الصالح في الحزبين زعامة جديدة »[٥٦] .

ولا شك بأن جميع القوى أدركت مدى خطورة ضعف الحركة الوطنية وتمزقها، لذلك حاولوا جمع صفوفهم مجدداً منذ رحيل « هربرت صموئيل » وبداية عهد المندوب السامي الجديد اللورد « بلومر » ، وبذلك أصبح المزاج السياسي الفلسطيني مختلفاً عما كان عليه من قبل . « فالأحزاب العربية المختلفة تود أن تتقدم للمندوب

تشكل من أبناء العائلات وسعى إلى تأييد وعد بلفور . ثم حزب الزراع عام ١٩٢٤ تشكل لمناوئة الحركة الوطنية . كذلك الحزب الحر الفلسطيني الذي تكوّن من قبل جماعة من رجال السياسة وكبار التجار . وفي أواخر العشرينات ولدت بعض الأحزاب الصغيرة كحزب الأحرار الفلسطيني في حيفا وحزب الأهالي في نابلس ونادت بالأهداف الوطنية العامة لكنها لم تنتشر إضافة إلى تجمعات دينية إسلامية أو مسيحية ثم المؤسسات العمالية والقروية . مأخوذ عن بيان نويهض الحوت . القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين . مصدر مذكور ص١٧٩.

السامي الجديد جبهة متحدة ، ولكنها تقف موقفاً ودياً وتبدو مقتنعة بأن عهد السياسة السلبية الخالصة قد انقضى »[٥٧] .

ومما دفع إلى الاعتدال والهدوء في تلك المرحلة ، انخفاض نسبة الهجرة الصهيونية انخفاضاً حاداً وإصابة الصهيونية مؤقتاً بعجز عن التغلب على الصعوبات الناجمة عن ذلك ، ففي عام ١٩٢٧ كانت هجرة اليهود إلى خارج البلاد أكثر منها إلى الداخل ، أما في عام ١٩٢٨ فكان خطّا الهجرة إلى الداخل والخارج متوازيين[٥٨] .

ولكن رغم انحسار موجة النشاطات الصهيونية بين عامي ١٩٢٥ - ١٩٢٨ ، كانت المنظمة الصهيونية حريصة على اكتساب المزيد من الأراضي الزراعية ، وأراضي الدولة لكي يستوطن فيها المهاجرون اليهود . وكان وزير المستعمرات يرى أن للمنظمة الصهيونية حقوق الأفضلية في الأراضي الملائمة للزراعة ، وكانت الحكومة الفلسطينية تبدي النشاط اللازم لتدبير ذلك للمنظمة . ومن الأسباب الأخرى التي كثيراً ما تؤدي إلى الاصطدام بين العرب واليهود والتي ظهرت مرة أخرى في أواخر عام ١٩٢٧ ، معارضة العمال اليهود في تشغيل العمال العرب في المشروعات اليهودية. فقد جرت مثلاً محاولة لمنع العمال العرب من العمل في قطف البرتقال الذي ابتاعه التجار العرب من البساتين اليهودية ، الأمر الذي أدى إلى وقوع اصطدامات جديدة ونزاع بين العمال العرب والصهيونيين[٥٩] .

ومن الجدير بالملاحظة ، أنه رغم الهدوء الذي مرت به الحركة الوطنية العربية ، ورغم ضعف قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ، فإن حركة الجماهير ارتبطت بالثورة العربية العامة ، وبشكل خاص بجناحها الشرقي ، فأضربت الجماهير الفلسطينية تضامناً مع الثورة السورية الكبرى المعادية للاحتلال الفرنسي عام ١٩٢٥ . كما أضربت مرة أخرى احتجاجاً على زيارة السيد « دي جوفنيل » المندوب السامي الفرنسي في سورية ولبنان إلى القدس . في الوقت الذي استقبلت فيه جماهير دمشق وبيروت بالمظاهرات الصاخبة اللورد « بلفور » لدى زيارته لهما في ربيع عام ١٩٢٥[٦٠] .

أما « المؤتمر الفلسطيني » السابع ، فقد تعذر عقده حتى شهر حزيران عام ١٩٢٨ ، واضطرت اللجنة التنفيذية العربية إلى الموافقة تحت الضغوط التي وجهتها القوى السياسية من أجل أن يضم المؤتمر ممثلين عن جميع القطاعات السياسية ، وهو ما

وصفته جريدة الجامعة العربية في عددها (١٤٨) في شهر تموز تقول : « إن المؤتمر كان أكبر مؤتمر تمثيلي عقد حتى اليوم سواءً أكان ذلك من جهة العدد أم من جهة صحة التمثيل عن الفرق والأحزاب وطبقات السكان المختلفة بما فيهم الفلاحون وغير الفلاحين[٦١] .

وأسفر المؤتمر عن مزيج عجيب من الحضور ، الذين مثّلوا تناقضات مختلفة في الآراء ، وضحها المؤرخ الفلسطيني « عزه دروزه » أحد حضور المؤتمر ومن العاملين في الحركة الوطنية فقال : « لقد عقد هذا المؤتمر في حزيران عام ١٩٢٨ بعد صعوبات ومتاعب مضنية ، حيث نجمت الخلافات حول الدعوة وكيفية توجيهها ، وإلى من توجه ، إلى ... نتيجة ما كان من تفكك واندفاع في العصبية الحزبية ، واشترك فيه ممثلون عن مختلف الفئات بقطع النظر عن السابقة والإخلاص ، بحيث دخله مخلصون مجاهدون ، كما دخله منافقون بل وسماسرة وباعة أراض وجواسيس ، وكان أضعف مؤتمرات فلسطين من ناحية الحماس وقوة القرارات وشمولها وطابع النضال »[٦٢] .

وكاد أن يتخذ قرار بالمطالبة بحكومة وطنية في ظل نظام الإنتداب القائم لولا معارضة مجموعة الأعضاء الحضور ، ودعوتها إلى تبني مقررات المؤتمرات السابقة .

ومن الطبيعي أن ينعكس تركيب المؤتمر على طريقة تشكيل « اللجنة التنفيذية » التي أصبحت تضم (٤٨) عضواً مستوعبة بذلك شتى الكتل والجماعات والمناطق والمصالح . ولقد حولت الإنقسامات والخصومات الشخصية « اللجنة التنفيذية » إلى هيئة عاجزة كل العجز[٦٣] .

في نهاية تلك المرحلة أخذ النشاط الصهيوني يتجدد ويتسع خارج البلاد ، حيث وجهت المنظمة الصهيونية الضغط للحصول على قرض بمبلغ مليوني جنيه استرليني يجمع تحت رعاية « عصبة الأمم » وتضمنه الحكومة البريطانية ، وذلك لشراء المزيد من الأراضي التي ستخصص للاستعمار اليهودي والهيئات الزراعية . وعقدت المنظمة كذلك ميثاقاً مع المنظمات اليهودية غير الصهيونية في الولايات المتحدة يرمي إلى جمع الأموال وتعزيز بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين[٦٤] .

ولم يكن النشاط الصهيوني الإستيطاني داخل البلاد أقل بخاصة أن السلطة البريطانية متبنية إنجاز المشروع الإستعماري وفي ذلك الحين كتب « سايمز » السكرتير

العام للحكومة مذكرة تحذيرية إلى اللورد « بلومر » بعد اطلاعه على مطاليب فلسطينية حول ضرورة تشكيل « مجلس تشريعي » يضم ممثلين شعبيين بصرف النظر عن المعارضة اليهودية . وحذر « سايمز » من النفوذ السياسي الذي تتمتع به « النخبة المثقفة » ورغبة هذه النخبة بأن تكون ممثلة في الحكومة وهي رغبة منبثقة لا من المصلحة الشخصية وحسب ، بل كذلك من « شعور بالرغبة في الحفاظ على الكيان الوطني . وهم يخشون أن يخلق نظامنا الإداري وقوانيننا ظروفاً عامة متميزة ضد ما يعتبرونه حقوقهم السياسية وميزاتهم المادية . وهذا الخوف هو العنصر الرئيسي من المشاعر القومية التي تجتاح العرب الفلسطينيين وغيرهم من الشعوب الشرقية في الوقت الحاضر والتي يمكن أن تتحول إلى هياج شعبي على أيدي أقلية ساخطة »(٦٥) .

وبالمقابل عملت السلطة البريطانية على تسهيل أعمال « الجمعية الصهيونية » ثم « الوكالة اليهودية » في بناء المستعمرات لاستيعاب المهاجرين اليهود الذين أخذ عددهم يتزايد ، أو في تسليحهم ، والعمل على تطوير الأجهزة والمؤسسات الصهيونية المختلفة بما يجعلها مؤهلة لحكم البلاد .

أحداث عام ١٩٢٩ « حائط المبكى أو البراق » :

الأسباب العامة :

تابعت سلطة الإنتداب سياستها لإنجاز « الوطن القومي اليهودي » ، ووفرت مختلف التسهيلات اللازمة لاستمرار عمل « الجمعية الصهيونية » ونجاح عمل «الوكالة اليهودية»، كونها القاعدة الأساسية للنشاط الصهيوني ، وخلق نواة الدولة المنشودة ، من حيث بناء المستعمرات واستيعاب المهاجرين اليهود وتسليحهم والعمل على تطوير الأجهزة والمؤسسات الصهيونية المختلفة مما يؤهلها فعلياً لحكم البلاد . وهذا ما نصت عليه الفقرة الرابعة من صك الإنتداب ، الذي اعتمدته بريطانيا . حيث يترتب على الحكومة البريطانية في فلسطين أن تعترف « بالوكالة اليهودية » هيئة عامة تقوم بدور النصح ، وتتعاون مع الإدارة الفلسطينية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وغيرها . مما يؤثر على بناء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين(٦٦) .

كذلك اقترنت الهجره الصهيونية بتطبيق شعاري « احتلال العمل » و « احتلال الأرض » اللذين نص عليهما دستور « الوكالة اليهودية » . أي أنه يجب استخدام اليد العاملة اليهودية في جميع الأشغال والتعهدات التي تنفذها أو تدعمها الوكالة . كما كانت عقود إيجار الشركات الصهيونية تتضمن تعهداً من المستأجر اليهودي بعدم استئجار أو استخدام العمال غير اليهود ، وإلا تعرض المستأجر للغرامة وفسخ العقد(٦٧) .

وبذلك فإن هدف التعاون اليهودي ارتكز على زيادة الهجرة إلى فلسطين .. واستخلاص الأراضي ، وجعلها ملكية الشعب اليهودي .. والإستيطان الزراعي الكولونيالي القائم على « العمل العبري » .. وبعث اللغة والثقافة اليهودية(٦٨) .

كما هدفت الصهيونية من قيام « الوكالة اليهودية » إلى استنفار يهود العالم - بخاصة الأغنياء - لمدّ يد العون لإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين واستقرار اليهود فيها . وقد ساعدت هذه السياسة على عودة تزايد الهجرة اليهودية في بداية عام ١٩٢٩ ، حتى فاق عدد القادمين رسمياً ما يزيد على مائة ألف مهاجر عدا عن آلاف المتسللين غير الشرعيين .

ولا شك ، بأن قيام « الوكالة اليهودية » على قاعدة عالمية أثار بشدة مخاوف الشعب العربي الفلسطيني ، أمام زيادة عدوانية القيادة الصهيونية التي قويت ثقتها بإنجاز مخططها الإستيطاني بنجاح خطوتها تلك . ولذا فإنه ليس مصادفة أن تعتبر المصادر البريطانية والصهيونية حوادث عام ١٩٢٩ رداً على قيام « الوكالة اليهودية » .

وضمن تلك الظروف ، تزايد عدد الفلاحين المعدمين الذين شكلوا في هذه الفترة ، حسب بيان الحكومة البريطانية عام ١٩٣٠ (٢٩٫٤٪) من الفلاحين أو (٨٦٫٩٨٠) عائلة ريفية(٦٩) . وكان هذا نتيجةاستملاك المنظمات اليهودية الصهيونية الأراضي الزراعية ، وإجلاء المزارعين العرب عنها . وساهم في ذلك بعض الإقطاعيين العرب الغائبين عن فلسطين ، وهم الذين باعوا مساحات واسعة من الأراضي الزراعية

- التي كان يعمل فيها الفلاحون العرب خلال أجيال - للسلطات البريطانية وللصهاينة وهذا ما جرّد أولئك الفلاحين من حقوقهم وأدى إلى طردهم وتشريدهم(*) .

ساءت أوضاع العمال بشكل كبير ، لحرمانهم من العمل ، بخاصة أن معظمهم ينحدر من الفلاحين الذي فقدوا أراضيهم وهاجروا إلى المدن بحثاً عن العمل ، وحرفيين سابقين في صناعات الصابون والنسيج وغيرها من الصناعات التي قضى عليها المستعمرون . في وقت أغلقت المصانع الصهيونية في وجوه العمال العرب . وبلغ عدد العاطلين عن العمل عام ١٩٢٧ نحو (١٦٠٠) عامل(٧٠) .

(*) منحت حكومة الإنتداب الشركات الصهيونية (٨٢) ألف دونم من الأراضي الأميرية ، عدا عن الأراضي التي قدمتها الحكومة للشركات الإحتكارية الصهيونية ، ومنها (٧٥) ألف دونم لشركة البوتاس و (٨١) ألف دونم لشركة كهرباء روتنبرغ ، كما نقلت سلطات الإنتداب امتياز تجفيف سهول الحولة إلى الشركات الصهيونية وتبلغ مساحة هذه السهول ثلث الأراضي الخصبة في فلسطين . وحتى بداية عام ١٩٢٨ بلغ ما لدى الشركات والمستوطنين اليهود في فلسطين من أرضٍ (١،٠٠٢،٠٠٠) دونم أي ما يوازي سدس الأراضي الزراعية في فلسطين مع ملاحظة أنها أكثر أراضي فلسطين خصوبة . وارتفع عدد المستوطنات اليهودية عام ١٩٢٧ إلى (٩٦) مستوطنة وكان يقف وراء اتساع الملكية هذا كبار الملاك العرب ، وأغلبهم من خارج فلسطين . فقد اشترت السلطات الصهيونية حوالي ٩٠٪ مما في حوزتها من أراضٍ (أي حوالي ٩٠٠ ألف دونم) من غير الفلاحين ، وإن كان الفلاحون هم الذين تحملوا النتائج . حيث أصبح ٣٠٪ منهم بلا أرض . وقد باع آل سرسق - الغرباء عن البلاد - خلال ١٩٢١ - ١٩٢٥ (٢٠٠) ألف دونم تقوم عليها (٢٢) قرية وتقطنها (١٧٤٦) عائلة ذات (٨٧٣٠) نسمة ، تشردوا وتشتتوا في البلاد .

وعندما يستمر بعض المستوطنين اليهود في استخدام العمال الزراعيين العرب كان يدفعهم إلى ذلك انخفاض أجور هؤلاء العمال ، ولذا سارعت الصهيونية إلى استجلاب بضع مئات من العائلات اليمنية اليهودية المعروفة بتقاضي أجور أقل من تلك التي يتقاضاها العمال العرب مما جعل الملاك اليهود يتهافتون عليها . كما ضيق الإنتداب بالتشريعات التعسفية والضرائب العالية على الفلاحين العرب ليرغمهم على بيع أراضيهم حيث كانت تنتظرهم المبالغ الخيالية لدى الشركات الصهيونية . كما أجاز « قانون الرهونات » الذي أصدرته حكومة الإنتداب عام ١٩٢٦ ، حجز أراضي الفلاحين العرب ومواشيهم وبيعها تسديداً لديون البنوك الزراعية .

وقد كان متوسط الضريبة المفروضة على الفلاح العربي (٣٫٨٧٠) جنيهات ، بالإضافة إلى جنيهين من الضرائب غير المباشرة . في حين كان متوسط دخله هو (١١٫٨٠٠) . مما أوقعه فريسة للمرابين الذين كانوا يقرضونه بفائدة تتراوح بين (٥٠ و ٣٠٪) . وقد تزايدت نقمة الفلاحين على الحكومة بعد المتاعب والعراقيل التي كانت تضعها الحكومة أمام تصريف محاصيلهم .

أما الشريحة البرجوازية العربية (الصناعية والتجارية) ، فقد تزايدت نقمتها على سلطة الإنتداب التي فتحت أمام الصهاينة كل مجالات المنافسة واحتكار المؤسسات التجارية الخارجية والداخلية ، وأغرقت السوق الفلسطينية بالبضائع الأجنبية والصناعات اليهودية التي أحيطت بالحماية الجمركية المشددة ، وخفضت ضرائبها ، في حين ضيقت الخناق على الصناعة العربية الضعية أصلاً . هذا عدا عن الإمتيازات السياسية والاقتصادية التي منحتها الحكومة للرأسمالية اليهودية وشركاتها ، وبخاصة امتياز « البحر الميت » الذي منحته الحكومة في حزيران عام ١٩٢٩ « لنوفسكي » و « تولوخ » الصهيونيين ، وكلاء « شركة البوتاس » ويعطي هذا الامتياز الشركة حق استغلال أملاح البحر الميت ومعادنه التي قدرت قيمتها بـ (١٤) مليار جنيه .

لم يكن وضع مثقفي البرجوازية أفضل حالاً من غيرهم ، ولم يكونوا أقل نقمة على سلطة الإنتداب وسياستها المجحفة بحقهم ، وذلك لمنعهم من ممارسة الوظائف الرسمية في البلاد ، وإدراكهم الهدف من حرمان الشعب من التعليم بمختلف مراحله - الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية - إذن الحكومة لا تساعد على انتشار التعليم إلا بالدرجة التي يحتاجها النظام الاستعماري - أي السماح بالتعليم بالقدر الذي يسد حاجتها لموظفين يعرفون القراءة والكتابة ، وعمالاً يمكن استغلالهم بشكل مربح من خلال جهلهم المطبق - ولم تكن الحكومة تقبل في مدارسها إلا ما يعادل نصف عدد المتقدمين لطلب العلم ، مما جعل الأمية تشمل ثلاثة أرباع العرب الفلسطينيين و ٨٦٪ من البالغين وأغلب هؤلاء من الطبقات الشعبية العاجزة عن دفع الرسوم المدرسية الباهظة[٧١] .

ويؤكد عدد الأطباء العرب مدى تضييق سلطات الاحتلال على المجتمع بجوانبه كافة بخاصة التعليم ، فقد بلغ عدد الأطباء عام ١٩٢٧ (٤٠) طبيباً مقابل (١٢٣) من الأوروبيين و (٣٧٣) من اليهود ثلثهم من النساء[٧٢] .

وتوجهت نقمة كبار الملاك نحو الصهاينة - دون الاحتلال البريطاني - وذلك لخشيتهم من الانتفاضات الشعبية مما جعلهم يعملون على توجيه نضال الجماهير ضد «وعد بلفور» فقط ، وهذا ما يتطلب الاعتماد على سياسة المفاوضات مع الحكومة

البريطانية والاحتجاجات لدى عصبة الأمم ، وقد سهل لهم هذه المهمة انفرادهم بقيادة الحركة الوطنية بإيديولوجيتهم الإقطاعية السلفية الضيقة .

كل هذه الأسباب دفعت مختلف الفئات الاجتماعية - فلاحين وعمالاً ومثقفين وبرجوازيين ومستنيرين من كبار الملاك - إلى الإنضمام إلى حركة المقاومة العربية الفلسطينية .

إضافة إلى ممارسة حكومة الإنتداب الحكم المباشر المطلق ، ومحاباة الصهيونيين وحركتهم وتسعير الحملة الداعية للإستيلاء على ساحة البراق لتغطية الأسباب الحقيقية لثورة الجماهير بغطاء ديني ، وهذا ما أكده « وايزمن » حين قال : إن حادث حائط المبكى « قد أثار مشاعر اليهود في الإقبال على جمع التبرعات ليهود فلسطين ، حتى وإن لم يكونوا صهاينة . ولا يستبعد أيضاً أن يكون استفزاز الصهيونيين للمشاعر الإسلامية مقصوداً »[٧٣] .

وهذا ما لاحظته لجنة « بيل » حين ذكرت عام ١٩٢٩ بأنه لم يكن للعنصر الديني القومي المثير سوى أثر ضئيل في نمو العداء العربي ضد الوطن القومي اليهودي . فالقومية في فلسطين وفي أي مكان آخر من العالم الإسلامي كانت ذات طابع سياسي أكثر منه ديني . لكن إذا ارتفع النداء الديني وعمّ الاعتقاد بأن قدوم اليهود إلى البلاد لا يعني فقط سيطرتهم الاقتصادية والسياسية على البلاد ، بل يعني إعادة بناء اليهودية القديمة بناءً كاملاً ، وغزو الأماكن المقدسة وتدنيسها ، وإعادة بناء الهيكل على أنقاضها ، فليس من شك بأن العداء العربي يصبح عندئذٍ أكثر إجماعاً وأشد تعصباً وبأساً مما كان في أي وقت مضى[٧٤] .

كان السبب المباشر لتفجر الأحداث عام ١٩٢٩ ، رد المسلمين على محاولة اليهود استخدام حائط المبكى (البراق) . مما أدى إلى تظاهر اليهود في ١٤/آب عام ١٩٢٩ ، احتجاجاً على منع المسلمين اليهود من استخدام ساحة البراق . وفي اليوم التالي اتسعت التظاهرة وضمت شباب تل أبيب ، واخترقت شوارعها . وفي اليوم الثالث رد العرب الفلسطينيون عليهم بتظاهرة كبيرة مما شحن الجو العام بالتوتر وقاد إلى الصدام المسلح بين الطرفين ، واستمرت الاضطرابات حتى ٢٩/آب عام ١٩٢٩ ،

وانتهت بحوادث صفد التي قتل وجرح فيها (٤٥) يهودياً وعدد غير محدود من العرب[٧٥] .

وفي الريف اتخذت المقاومة طابعاً معادياً للصهيونية ، وهاجم الثوار المستعمرات اليهودية ، وبشكل خاص التي انتزعت أراضيها من السكان العرب ، ودمروا ستاً منها.

وقمع الإنكليز بوحشية الثورة ، وأوقعوا الكثير من الأضرار في القرى العربية (لفتا ودير ياسين) ، وبعد توقف الصدامات سيق المئات من العرب إلى المعتقلات ، وأصدرت السلطة (٢٠) حكماً بالإعدام بحق العرب نفذت منها ثلاثة ، وبالسجن المؤبد على (٢٣) عربياً ، وبالسجن لمدد مختلفة على (٩٧٩) عربياً أيضاً . كما فرضت السلطات العقوبات والغرامات المالية الجماعية على مدن وقرى الخليل وصفد وعرطاف[٧٦] في حين أصدرت حكماً بإعدام شرطي صهيوني لإفنائه أسرة عربية بكاملها بسلاح الحكومة نفسها ، كذلك أصدرت أحكاماً مخفضة على (٩٢) صهيونياً[٧٧] .

واستمرت الأحداث متفرقة حتى أيلول ، مخلفة وراءها (١٣٣) قتيلاً و (٣٣٩) جريحاً من الصهيونيين و (١١٦) قتيلاً و (٢٣٢) جريحاً من العرب ، وكانت أكثر إصابات العرب بفعل رجال الشرطة البريطانيين[٧٨] . وفضحت الأحداث ، وسلسلة التحقيقات ، تحيز بريطانيا ، ومحاولاتها لتضليل الرأي العام داخل البلاد وخارجها عن طريق شخصياتها العديدة التي وفدت إلى فلسطين بحجة معالجة الوضع .

وفي ٢٣/ايلول ، وصلت إلى القدس لجنة « والترشو » البرلمانية ، تضم ممثلين عن الأحزاب البريطانية الثلاثة – العمال والمحافظين والأحرار – للتحقيق في الأسباب الحقيقية للأحداث ، وأكد تقرير اللجنة النهائي أن السبب الرئيسي للصدامات « هو شعور العرب بالعداء والبغضاء نحو ليهود ، شعوراً نشأ عن خيبة أمانيهم السياسية والوطنية وخوفهم على مستقبلهم الإقتصادي .. بسبب الهجرة اليهودية ، وشراء الأراضي .. وعن عجزهم المتواصل عن نيل أي قسط من الحكم الذاتي » ، وأكدت اللجنة على أن « المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد كانوا أكثر مما تستطيع البلاد استيعابه » وطالبت اللجنة في تقريرها ، الحكومة بالحفاظ على الأراضي العربية[٧٩] .

وأرسلت الحكومة البريطانية أيضاً « جون هوب سمبسون » ليدرس الأوضاع القائمة في البلاد . وأتى تقريره موضحاً سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية(*) . واتهم في تقريره الصادر في تشرين أول عام ١٩٣٠ (« الوكالة اليهودية » بأنها المسؤولة عن جميع الحوادث المخالفة للقانون)(٨٠) .

وعلى ضوء التحقيقات ، وبعد التدقيق في تقرير « سمبسون » الذي استند إلى توصية لجنة « شو » ، صدر « الكتاب الأبيض » في ٢٤/تشرين أول عام ١٩٣٠ ، مؤكداً بأن صك الإنتداب هو « تعهد دولي لا يمكن العدول عنه .. ومن العبث للزعماء اليهود أن يلحوا على حكومة جلالته لأن تسير في سياستها ، فيما يتعلق بالمهاجرة والأراضي مثلاً ، حسب أماني طبقات الرأي العام الصهيوني المتشددة .. ومن العبث للزعماء العرب أن يصروا على مطاليبهم لوضع نوع من الدستور » .

(*) صدر تقرير « سمبسون » في تشرين أول ١٩٣٠ مؤكداً فيه على وجود أزمة زراعية في البلاد ، حيث أن الأراضي الزراعية تتألف من (٦٫٥٤٤٫٠٠٠) دونم وليس (١٦٫٠٠٠٫٠٠٠) كما كان يزعم الصهيونيون أو (١٠٫٠٩٢٫٠٠٠) دونم كما كان يقدر مفوض الأراضي البريطاني واستنتج أيضاً أن الأراضي الزراعية حتى ولو وزعت بين الأهلين العرب توزيعاً عادلاً فلا يمكن أن تؤمن للعائلات الريفية حياة مقبولة لذا بقيت أوضاع الزراعة والفلاحين في حالة سيئة . وربط سمبسون الهجرة والإستيطان الصهيوني بتطوير الأراضي واعتقد أن هذا التطوير سيمكن البلاد من استيعاب (٢٠) ألف عائلة . ووضح بأن استملاك الصهاينة للأراضي العربية خسارة في ارض والعمل وذلك بحسب نصوص دستور الوكالة اليهودية ، يلاحظ بأن المبعوث البريطاني لم يرَ حقيقة الأزمة الزراعية بل رأى جانباً منها فالأزمة الزراعية في فلسطين نجمت عن الملكية الكبيرة من ناحية وتخلف وسائل الإنتاج من ناحية ثانية وعلاقات اسياد الأرض والمستأجرين من ناحية ثالثة .

أما الجانب الذي كشفه فلم يكن سوى عامل تعميق الأزمة الزراعية ، فبيع الأراضي شرد مزيداً من الفلاحين العرب عن الأرض وخلق ضغوطاً جديدة في الريف . وهنا تبدو سخافة مزاعم الصهيونية حول دورها في ضرب الإقطاعية والقيام بإصلاح زراعي . فالواقع أن الإقطاعية كانت حليفة الصهيونية من حيث بيع الأراضي وتشريد المزارعين .

كما لاحظ « سمبسون » وجود البطالة بين العرب ووضح أنه من الخطأ أن يأتي اليهودي من بولونية أو غيرها ليملأ مكاناً شاغراً في فلسطين في حين أن هناك عاملاً محلياً يستطيع شغله . باختصار أكد « سمبسون » مبدئي الصهيونية أو القومية التعصبية الإنعزالية : احتلال الأرض واحتلال العمل ، هذين المبدئين اللذين حفرا خنادق التباعد بين العرب واليهود منذ البداية .

وأكد « الكتاب الأبيض » على ضرورة ربط الهجرة بمقدرة البلاد الاقتصادية ، وأن « يؤخذ في الحسبان عدد العاطلين من العرب واليهود » . وأشار كتاب الحكومة البريطانية إلى « أن الحكومة البريطانية ستشكل مجلساً تشريعياً « من المندوب السامي ومن عشرة موظفين واثني عشر عضواً منتخباً » . وأكدت الحكومة البريطانية في كتابها هذا أنه لا يوجد في فلسطين « أية أراضٍ ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد » وأنه لابد من « تأليف جمعية تعاون من الفلاحين » ، وأنهت الحكومة البريطانية كتابها « بدعوة العرب إلى الاعتراف بالأمر الواقع » و « الزعماء اليهود أن يعترفوا بضرورة إجراء بعض التنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الإنفصالية »[٨١] .

أدرك العرب أن « الكتاب الأبيض » لا يحمل أي تغيير جوهري في خط الإنتداب . أما الصهاينة فقد ثاروا ورفضوا الكتاب ، واستقال « وايزمن » من منصبه احتجاجاً على الكتاب ، الذي سرعان ما نقضته التفسيرات والتوضيحات البريطانية الساعية لإنجاح الهدف الصهيوني . نفى لورد « باسفيلد » وزير المستعمرات البريطاني على صفحات جريدة « التايمز » اللندنية – في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٢٠ – ما قيل عن « نية بريطانيا في إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين » ، كما أرسل « رامزي مكدونالد » رئيس وزراء بريطانيا رسالة في ١٣ شباط عام ١٩٣١ إلى وايزمان ، أكد فيها أن « الكتاب الأبيض لا يعني منع اليهود من امتلاك الأراضي الجديدة ، وأن حكومة جلالته لم تقرر إيقاف الهجرة اليهودية أو منعها وسينظر في الحسبان إلى حصول اليهود على نصيب من الأعمال الميسورة .. وتعترف الحكومة بحق المنظمات الصهيونية ألا تستخدم سوى العمال اليهود »[٨٢] . وشكلت الرسالة أحد الوثائق الرسمية للحكومة البريطانية ، وعرفت لدى العرب باسم « الكتاب الأسود » . لأنه بموجبه عادت السياسة الاستعمارية الصهيونية إلى الإستيلاء على الأراضي ، وفتح باب أوسع للهجرة ، واتباع سياسة أشد عنفاً وتعصباً وعنصرية ضد عرب فلسطين .

وبذلك فإن أحداث عام ١٩٢٩ تعكس جملة من النتائج والتطورات أهمها :

١ – ظهور قوى سياسية على المسرح السياسي العربي ، تمثلت في تيارين مختلفين منذ عام ١٩٣١ هما :

آ - تيار طغى عليه الطابع الديني ، وألبس جوهر الصراع بهذا الطابع، وبالتالي انحصرت الأسباب بالاختلاف بين الإسلام واليهود . اتضح هذا التيار في « المؤتمر الإسلامي العام » الذي عقد في كانون أول عام ١٩٣١[*] .

ب - تيار وطني قومي ، رأى أن جوهر الصراع يكمن بين الحركة القومية العربية والإمبريالية البريطانية ، التي تسخر الصهيونية لأهدافها ، مثلته العناصر العربية الواعية نسبياً ، والتي دعت إلى عقد مؤتمر عربي حقيقي في كانون الثاني عام ١٩٣٢ . وكان انعقاد « مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول » رداً على « المؤتمر الإسلامي العام » ، وأكدت هذه العناصر على أهمية العامل القومي العربي ، وأعلنت أن «البلاد العربية ، وحدة تامة الأجزاء ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة العربية ، ولا تعترف به ، ويجب توجيه الجهود العربية في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام ومقاومة الاستعمار »[٨٣] .

٢ - جبن الوجهاء المتزعمين للقيادة الوطنية الفلسطينية ، وموقفهم المتخاذل من الجماهير في نضالها ضد الصهيونية والسياسة البريطانية ، بعد أن أصدروا بياناً تنصلوا فيه من الأعمال التي أقدم عليها المتظاهرون العرب ، تاركين

---

[*] جمع المؤتمر الإسلامي العام ممثلين من أكثر من عشرين قطراً كانوا في كثير من الحالات رجال دين أو دنيا لا ينتسبون إلى حركات عامة أو يمثلون حركات مغرقة في الرجعية مثل أولئك الذين يمثلون روسية الآسيوية . كذلك ظهر طابع المؤتمر من قراراته التي تركزت على سمة التعاون بين المسلمين وحماية المصالح الإسلامية وصيانة المقدسات وإنشاء جامعات تعمل على توحيد الثقافة الإسلامية وبذلك تجاهل اليقظةالقومية العربية في فلسطين أو حاول إخضاعها لفكرة الجامعة الإسلامية الرجعية . وكان من المفارقات أن يعقد المؤتمر في وقت نمو الحركة القومية العربية في فلسطين والعالم العربي فلا يتعرض بالتحديد لقضايا النضال الاستقلالي ويكتفي بإعلان المؤتمر استنكاره لأي نوع من أنواع الاستعمار . لذلك لم تتحقق قراراته العملية مثل إقامة الجامعة الإسلامية في القدس وإقامة شركة لإنقاذ الأراضي العربية في فلسطين .

البدو والفلاحين غير المنظمين أو غير المسلحين عرضة لهجمات الطائرات والسيارات المصفحة والقوات البريطانية .

٣ - اعتمدت الحركة الوطنية على التقديرات الذاتية لقيادتها المتخاذلة المتخلفة، وعلى ردود الفعل لتحركات الاستعمار والصهيونية . وعانت الحركة من غياب التخطيط وسيادة التخبط والعفوية ، وإهمال التنظيم - تنظيم الجماهير وتسليحها - وبالتالي افتقارها إلى برنامج فكري وسياسي وعسكري واضح وصحيح .

ومع استمرار تطورات النضال الوطني التحرري ستتضح تغييرات موضوعية اتسمت بها الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام ١٩٣٩ ، أهمها :

ـــ نمو البرجوازية العربية البطيء أمام منافسة البرجوازية الصهيونية ، ونموها السريع . مما دعا القيادة العليا في الحركة الوطنية إلى مقاطعة المنتجات اليهودية وتشجيع الصناعات الوطنية ، وإلى إقامة بنك عربي عام ١٩٣٠ ثم بنك زراعي وآخر صناعي . كما عبر مؤتمر نابلس المنعقد في ايلول عام ١٩٣١ عن اتجاه « المقاطعة » إذ قرر أن سياسة التعاون مع الحكومة فاشلة ، ودعا اللجنة التنفيذية إلى عدم التفاهم إلا على اساس المطالبة بالاستقلال ضمن الوحدة العربية . كما اشار المؤتمر إلى استحالة التعامل مع الصهيونية . ودعا إلى مقاطعة جميع البضائع التي ترد بوساطة الجمارك لأنها تشكل نصف الدخل الحكومي ، كما في هذه المقاطعة رواج الصناعات الوطنية ، ودعا المؤتمر إلى الاهتمام بتنفيذ مشروع صندوق الأمة[٨٤] .

ـــ نمو الطبقة العاملة ووعيها ضد الإمبريالية ، وتزايد الدور النضالي للفلاحين وذلك بحكم ظروف الاستغلال التي مارستها الصهيونية في استلابها العمل والأرض . وتأثير تصاعد المد الثوري العالمي .

ـــ اتساع فئة المثقفين والمتعلمين ونموها ، وتوجهها نحو الجماهير ، لتوعيتهم وإثارة حماسهم . وقد بلغت نسبتهم بين السكان العرب حتى عام ١٩٣١ ١٣٫٧٥٪. ورغم محاولات سلطة الإنتداب فصل المثقف عن الجماهير

بخصوصية معاملته ، إلا أن أغلب المثقفين الفلسطينيين كانوا يدركون أهمية وجودهم وسط الجماهير ، وسرعان ما كان العامل الاقتصادي يندمج بالعاملين السياسي والحضاري لدى المثقف العربي بسبب ضغط الإنتداب والقيود التي يفرضها عليهم(*) . وقد اتضح دور المثقفين في الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال الدور الذي لعبوه في تشكل الأحزاب السياسية الفلسطينية .

— اتساع دور الجماهير وشموله فئات مختلفة من النساء والطلاب وعناصر الشباب وموقفهم الثوري الناقد للقيادة التقليدية في الحركة الوطنية ، والذي يعد مظهر التحول المهم في وجهة الحركة الوطنية .

اضطرابات عام ١٩٣٣ :

استمرت الحركة الوطنية الفلسطينية في تطورها وتقدمها ، وتميزها بعمق وعيها الوطني التحرري والاجتماعي – نسبياً – وذلك بسبب استمرار ازدياد الاضطهاد الاستعماري وعدوانية الإستيطان الصهيوني . حيث اتسعت الهجرة اليهودية خلال عام ١٩٣٣ بشكل كبير جداً ، بحجة ازدياد الضغط النازي ضد اليهود الألمان . ومنذ أول نيسان وحتى أول ايلول عام ١٩٣٣ دخل البلاد (١٥) ألف مهاجر يهودي ، وطالبت المنظمات الصهيونية بـ (٢٤) ألف تأشيرة دخول للأشهر الستة التالية(٨٥) . واتخذ المؤتمر الصهيوني المنعقد في « براغ » في آب/١٩٣٣ قراراً طالب فيه الحكومة

(*) تضاعفت الاستثمارات اليهودية المالية في مختلف المرافق لبناء الوطن القومي اليهودي . ونمت أيضاً القوة المسلحة التي عرفت بالهاجاناه ما بين عامي ١٩١٨ – ١٩٣٦ ، استثمرت الصناديق القومية اليهودية(١٤) مليون جنيه ، أي نحو (٤٠) مليون دولار – حسب تسعيرة ذلك الوقت – في حين استثمرت الشركات الخاصة والأجنبية والمحلية (٦٣) مليون جنيه أي نحو (١٨٠) مليون دولار ، دخل نصفها النشاط الصناعي والزراعي خلال السنوات الأربع الأخيرة .

وحسب تقرير اللجنة الملكية (لجنة التحقيق) تأسست بين ١٩٢٠ – ١٩٣٥ ما يعادل (١٥٧ر٤) منشأة منها ٢٤٦ر١ منشأة صناعية و (١١ر٢) منشأة يدوية . كذلك ارتفع عدد العمال اليهود وأصبح (٣٢) ألف عامل يعيلون (٨٠) ألف إنسان . ووصلت القوة المسلحة إلى (١٠) آلاف محارب مع احتياطي خط ثان تألف من (٤٠) ألف محارب ، ودلت الإحصاءات على أن عدد المهاجرين ما بين ١٩٣٠ – ١٩٣٥ بلغ نحو (١٨٠) ألف مهاجر .

البريطانية بفتح فلسطين لهجرة يهودية غير محدودة ، حتى يمكن تحويل فلسطين إلى وطن قومي يهودي[٨٦] .

كما أجلت السلطات البريطانية - الصهيونية عرب « الحوارث » عن (٤١) ألف دونم من « مرج ابن عامر » التي باعها الإقطاعيون من آل « التيان » اللبنانيين عام ١٩٢٩ للمنظمات الصهيونية ، وبذلك شرد (١٥٠٠) مزارع . وأجلت السلطات أيضاً عرب « الزبيدات » عن أراضيهم في « الحارثية » قرب « حيفا » ، مما أدى إلى الصدامات المسلحة بين الشرطة البريطانية وأصحاب الأراضي العرب[٨٧] . وهذا ما دفع وزير الدولة البريطاني في « مجلس العموم » في ١٤/تموز عام ١٩٣٣ إلى التصريح بعزم حكومته على توطين المزارعين المشردين وتمويلهم بقرض ينفق منه على تطوير الأراضي .

وشهدت المدن الفلسطينية أيضاً إضرابات عمالية ، بلغت ما بين أعوام ١٩٣٠ - ١٩٣٥ حوالي (٤٦) إضراباً ، اشترك فيها (٤٠٠) عامل[٨٨] . قد لا تبدو هذه الموجة العمالية النضالية كبيرة الأهمية بالقياس إلى اليوم ، ولكن في ظروف فلسطين آنذاك كانت تلك الإضرابات أمراً كبيراً . ولأنها نسفت مزاعم الصهيونية حول خنوع العمال العرب ، وعدم قدرتهم النضالية بالمقارنة مع العمال اليهود . وهذا ما أكده المؤرخ الفلسطيني « عزه دروزه »، الذي عاصر أحداث الفترة ، فكتب يقول : « ما بين ١٩٣٠ - ١٩٣٥ ، لمست جميع الطبقات خطر السياسة البريطانية - الصهيونية بخاصة طبقة العمال ، حيث يجيء المهاجرون الجدد ليخطفوا اللقمة من أفواههم ، وكانت « حيفا » مركزاً هاماً من مراكز العمال العرب الذين كان كثير منهم من مشردي مزارعي القرى التي بيعت لليهود وأجلوا عنها بمختلف الوسائل دون أن يلقوا حماية بجدية من السلطات ، وكان لهؤلاء العمال حي خاص مساكنه من الخشب والتنك فأخذ يظهر من هذه الطبقة رجال جهاد منذ عام ١٩٣٠ »[٨٩] .

أصبحت الأحداث على وشك الإنفجار ، حينما أصدرت « اللجنة التنفيذية » بياناً في آذار عام ١٩٣٣ ، حذرت فيه من خطر الهجرة الصهيونية وانتقال الأراضي إلى المؤسسات الصهيونية ، ثم جاء مؤتمر « اللجنة التنفيذية » في ٢٦/آذار عام ١٩٣٣ ، الذي اشترك فيه ممثلون عن مختلف فئات الشعب من مدن وقرى فلسطين . وقرر عدم

التعاون مع السلطات البريطانية ، ومقاطعة الهيئات الحكومية والبضائع البريطانية والصهيونية .

دفعت هذه التراكمات جميعها بشكل مباشر وغير مباشر ، إلى انفجار الأحداث في تشرين أول عام ١٩٣٣ . واستمرت التظاهرات الشعبية ستة اسابيع وشملت «القدس» و «يافا» و «حيفا» و «نابلس» وسائر المدن تعبيراً عن نضال الجماهير ووعيها . واشتركت فيها النساء على نطاق واسع إلى جانب فئات الشعب الأخرى – مما يدل على شموليتها الجماهيرية والوعي الشعبي لقضيته التحررية – كما آزرت المناضلين مجموعات من أقطار عربية مجاورة – سورية ولبنان – مما يدل على فعالية روح الوحدة والتضامن العربي . رغم التمزق الإقليمي الذي فرضته السياسة الإمبريالية على الوطن العربي .

أمام هذا المد النضالي النوعي ، حققت لجنة « وليم موريسون » البريطانية في مجريات الأحداث وأسبابها . وقدمت تقريراً موضحاً أن الفرق كبير بين هذه الأحداث وما سبقها خلال سنوات العشرينات . وذلك لأن العرب لأول مرة يهاجمون الحكومة ويتهمونها بالتحيز ، إضافة إلى سمتها الجماهيرية ووعيها الوطني والقومي . وهذا ما أكده المندوب السامي لوزير المستعمرات البريطاني ، إن الانتفاضة كانت معادية للاستعمار البريطاني « إذا لم تقع اعتداءات على اليهود » وفي التقرير نفسه أرجع المندوب السامي الانتفاضة إلى : اتساع الهجرة اليهودية ونمو الشعور القومي[٩٠] .

الحركة السياسية :

فرضت مجمل التطورات النضالية الجارية على الحركة الوطنية أن تسعى إلى إجراءات سياسية تنظيمية أقوى تخفف من الإنقسام والتفكك الواضح تماماً بين صفوف قيادتها التقليدية .

اتخذ النشاط السياسي آنذاك نهج دعوات التوعية والتنبيه إلى ضعف الحركة السياسية والتمزق الوطني والقومي العام . حيث نشر « محمد عزه دروزه » أحد العاملين المسؤولين في الحركة العربي وأحد مؤرخيها فيما بعد مقالاً بعنوان « أين نحن من مبادئنا الاستقلالية » جاء فيه : « .. لقد اصبحت حركتنا الوطنية ضيقة الأفق

والنطاق وأصبحت كلمتا « الاستقلال والوحدة » كلمتين إذا تلفظنا بهما فكأنهما أجنبيتان لا صلة بينهما وبين قلوبنا .

ثم شرح أسباب ذلك بقوله :

أقوى الأسباب هو السياسات المحلية والإنتخابية التي جرف تيارها جميع الناس ... وكان لهذا أثر آخر وهو الترقيع في التشكيلات الوطنية وعدم التجانس العقلي والوطني والأخلاقي ... وفي اندساس كثير من ضعفاء الإيمان والأخلاق في الصفوف الوطنية وتشكيلاتها بل وتمركزهم فيها ، وفي انخداع العامة بهم وحيرتها في أمرها معهم بسبب هذا الإرتباك والاختلاط »[91] .

ثم انعقد المؤتمر العربي القومي في كانون أول عام ١٩٣١ ، اتفق فيه المجتمعون على نشر بيان إلى العالم العربي يشرحون فيه تكوين القضية العربية العامة وغايتها الوحدوية وتطورها . كما أصدروا ميثاقاً قومياً عاماً يؤمن بالوحدة التامة ، ولا يعترف بالتجزئة ويرفض الإستعمار ويقاومه[92] . وقد وقع الميثاق جميع الحاضرين من مختلف الأقطار العربية وعددهم خمسة وخمسون .

وكان المؤتمر العربي القومي تمهيداً حقيقياً لنشوء حزب الاستقلال الذي أعلن عنه رسمياً في ٢ آب ١٩٣٢ في بيان جاء فيه : « وسيكون الأساس الذي يبنى عليه هذا الكيان الحزبي الاستقلالي ، التجانس في المبادئ الصحيحة والإخلاص الشريف وحب العمل النزيه والابتعاد كل البعد عن الجري في طريق السياسات المحلية والشخصية والعائلية ... »[93] وفي قانون الحزب كان واضحاً في خططه أن النضال الفلسطيني وحده لا يكفي ، فالحزب يعمل ما يستطيعه بنفسه ، وبالاشتراك مع الهيئات الاستقلالية في الأقطار العربية لتحقيق مبادئ الحزب الموجزة في ثلاثة بنود :

ـــ استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً .

ـــ البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة .

ـــ فلسطين بلاد عربية وهي جزء طبيعي من سورية .

وعلى الصعيد التنظيمي اعتمد الحزب الاختيار النوعي للأعضاء ، دون الاهتمام بالكثرة العددية ، و لم يكن لعملية الانتخاب أي وجود في مؤسساته مما أفقد الحزب

قواعد شعبية عاملة . فالأعضاء لم يتعدوا الخمسين أو الستين ، وكانوا إجمالاً من المثقفين، بخاصة المحامين والأطباء .

اعتمد الحزب في عمله ، اسلوب التوعية السياسية ، وإثارة الحماس الجماهيري الثوري ضد القوى المعادية مباشرة . وظهر ذلك من خلال اجتماعاته في مناسبات وطنية عربية مختلفة ، وإصدار بيانات متعددة . كان منها المهرجان الوطني في ذكرى احتلال القدس في ٩/كانون أول عام ١٩٣٢ ، وفيه أصدر المجتمعون قراراً وطنياً ندد بالاستعمار وسياسته الصهيونية ، وأصدر منشوراً صرح فيه بأن الحزب « ... يجدد العهد على مكافحة الإستعمار بأصله وفروعه .. والمطالبة بحق العرب الطبيعي في الحرية والاستقلال والاتحاد مع الأقطار العربية الأخرى ، ويعلن الحزب للملأ أجمع أن الإنكليز قد نقضوا ما قطعوه للعرب من عهود ومواثيق وخالفوا ما نشروه في بلاد العرب من مناشير وبيانات وأنزلوا بالعرب الضربات الموجهة التي تهدم كيانهم القومي »(٩٤) . لكن الحزب اضطر إلى تصفية نشاطه بعد سنة ونصف من قيامه ، بسبب مقاومة الإنتداب وقلة الإمكانات المادية وصفات العضوية الشديدة .

شهدت تلك الفترة أيضاً ، نهاية « اللجنة التنفيذية » المحتضرة منذ زمن غير قصير ، بعد وفاة « موسى كاظم الحسيني » ونجاح سلطة الإنتداب بزيادة الإنقسامات والمنافسات العائلية – التي برزت في انتخابات بلدية القدس عام ١٩٣٤ – مما فسح المجال للإنصراف إلى تأليف الأحزاب السياسية . بعد معركة القدس الإنتخابية ظهر حزبان متنافسان هما :

حزب « الدفاع الوطني » ، الذي ظهر في شهر كانون أول عام ١٩٣٤ ، برئاسة « راغب النشاشيبي » ، وضم عدداً من الوجهاء ورؤساء البلديات ، واتفق الجميع على « محاولة تحقيق الاستقلال لفلسطين مع تأمين سيادة العرب التامة عليها ، وعدم الاعتراف بأي التزام دولي يقصد به أن ينتهي بأية سيطرة أو نفوذ أجنبيين »(٩٥).

ثم الحزب « العربي الفلسطيني » ، الذي ظهر في شهر حزيران عام ١٩٣٤ ، برئاسة « جمال الحسيني » كان حزباً شعبياً ، ذا فروع عديدة في مختلف أنحاء البلاد ، وكان أشد صراحة في الإعلان عن تصميمه على مكافحة الصهيونية والإنتداب في وقت واحد . كما نادى بالوحدة ، وعمل على منع بيع الأراضي لليهود(٩٦) .

كما انبثق عن المؤتمر الثاني للشباب العربي - الذي ضم جيل الشباب العربي الناشئ في النوادي الرياضية والمنظمات الشبابية المصمم على مكافحة الصهيونية - حزب سياسي عرف بـ « مؤتمر الشباب » عام ١٩٣٤ ، بزعامة « يعقوب الغصين » أحد الشخصيات البارزة في المجال السياسي في فلسطين .

وقبيل بداية عام ١٩٣٥ ، تأسس حزبان آخران هما :

حزب « الإصلاح » ، الذي ظهر في شهر حزيران عام ١٩٣٥ ، بزعامة الدكتور « حسين فخري الخالدي » .

وحزب « الكتلة الوطنية » ، الذي ظهر في شهر تشرين أول عام ١٩٣٥ ، بزعامة « عبد اللطيف صلاح » ، وهو محام بارز معروف من مدينة « نابلس » . وكانت أهداف هذين الحزبين مقاربة لأهداف « الحزب العربي الفلسطيني »(٩٧) .

ويلاحظ ، بأن بواعث الأنانية كمنت وراء تعدد الأحزاب العربية ، وكان هذا واضحاً أمام جميع الفلسطينيين . وقد أثارت تلك التعددية والأنانية خصوماتهم ، مما أثار بدوره سخرية الرأي العام كله منهم . كما ثبت للجميع أيضاً وبخاصة في القرى بأن « الزعماء لا يعملون إلا لأنفسهم »(٩٨) .

أما الحزب « الشيوعي الفلسطيني » ، فقد وحّد بين العرب واليهود في تنظيمه ، لكنه لم يتمكن من ممارسة الدور النضالي اللازم في فلسطين ، إلا بعد انعقاد مؤتمره السابع في ايلول عام ١٩٣٠ . حيث صدر عنه تحليلات هامة ، حول توضيح طبيعة القضية الوطنية ، ومهمات القوى التقدمية والموقف الصائب من الوحدة العربية ، والنضال في الريف ، والكفاح ضد الصهيونية . وحدد الحزب الهدف الرئيسي للنضال بأنه « تحرير البلاد القومي والاجتماعي من الإمبريالية البريطانية ومن الصهيونية ومن طبقة الأفندية »(٩٩) .

وتمكن الحزب في هذه الفترة من إصدار صحيفة « أور » العبرية و « النور » العربية ، لكن لفترة قصيرة .

الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦ :

الأسباب المباشرة :

جاءت الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦ ، استمراراً طبيعياً لتطور النضال الوطني وازدياد حدته الثورية إزاء التمادي الصهيوني في تنفيذ سياسة الوطن القومي :

— من حيث ارتفاع الهجرة السنوية إلى فلسطين من (٩٥٠٠) مهاجر عام ١٩٣٢ ، إلى (٣٣٠٠٠) مهاجر عام ١٩٣٣ ، وإلى (٤٣٠٠٠) عام ١٩٣٤ ، وإلى (٦٢٠٠٠) عام ١٩٣٥[١٠٠] عدا عن الألوف الذين دخلوا البلاد تهريباً واستقروا فيها، ثم أذنت لهم السلطات في البقاء أكثر من (١٥٠) ألف مهاجر في خمسة أعوام[١٠١] .

— كذلك اتسعت مساحة الأراضي المستولى عليها ، وهذا باعتراف تقرير «سمبسون» نفسه بأن الأراضي الموجودة بيد العرب لا تكفيهم ، ومع ذلك انتقل إلى أيدي اليهود (٦٦٧) ألف دونم[١٠٢] .

— وتزايد عدد العاطلين عن العمل في المدن ، ففي « يافا » التي يبلغ عدد سكانها (٧١) ألف نسمة في أواخر عام ١٩٣٥ ، بلغ عدد العاطلين عن العمل (٢٢٧٠) عاملاً وعاملة ، وارتفع هذا العدد بعد عام ١٩٣٦ ، إلى اربعة آلاف[١٠٣] . وأثبتت لجنة الأجور أن أجور العمال العرب قد انخفضت بمقدار ٢٥٪ ما بين عامي ١٩٣٤ - ١٩٣٩ في حين لم تنخفض أجور العمال اليهود سوى ٥٪[١٠٤] . كما أقر « المجلس الزراعي العام » في ١٩٣٦ أن أجر العامل اليهودي سنوياً للدونم الواحد هو (١٢) جنيهاً فلسطينياً ، أما العامل العربي فكان أجره (٨) جنيهات فلسطينية[١٠٥] .

— هذا عدا عن تزايد استياء فئات الشعب كافة من سياسة الإنتداب ، المصممة على حرمان البلاد من الحكم الذاتي[*] .

(*) ظلت البلاد تحكم حكماً استعمارياً مباشراً ، وحدث أن ابلغ المندوب السامي في أواخر ايلول عام ١٩٣٥ زعماء العرب واليهود عزم الحكومة على إقامة مجلس تشريعي وتحدث عن عدد من أعضاء هذا المجلس وسلطاته ،

— في الوقت ذاته تزايدت الاستفزازات الصهيونية بهجوم وحداتها العسكرية المدربة « الهاجاناه » على القرى العربية . واكتشاف شحنات كبيرة من الأسلحة المهربة للصهيونيين بعلم السلطة . ففي شباط عام ١٩٣٥ ، ضبط البوليس البريطاني كميات من السلاح في بيت أحد اليهود بمدينة « القدس » ويدعى «الادون حاليل» ، وقد نشرت دائرة البوليس هذه المعلومات بتحفظ حتى توحي إلى المواطنين حرصها على الأمن العام وحماية المواطنين إلا أنه لم يحاكم اليهودي وتمكنت من إخفاء القضية فيما بعد[١٠٦] .

— كما شهدت المنطقة العربية تصاعداً ثورياً ضد سلطات الحكم الأجنبي ، وبخاصة سورية ومصر والعراق مما شجع العناصر الوطنية الثورية الفلسطينية أن تنهج أساليب مماثلة للوصول إلى الأهداف التحررية في فلسطين .

— وجاءت أزمة البحر الأبيض المتوسط التي أثارها الإيطاليون بحملتهم على الحبشة مشيرة إلى بوادر حرب أوروبية وشيكة الوقوع . وكان العرب يرون فيها فرصتهم لتحقيق أهدافهم السياسية الوطنية[١٠٧] .

وبذلك نلاحظ مدى التفاعل بين الأحداث العالمية والعربية ، وتأثيراتها على مسيرة الحركات الوطنية في الأقطار العربية المختلفة .

ويعترف بذلك تقرير « اللجنة الملكية » لعام ١٩٣٧ ، والذي ورد فيه أنه « .. وبالضبط كما كان ضغط اليهودية الأوروبية على فلسطين الآن في عام ١٩٣٦ فإنه أشد ما يكون ، كان كذلك تأثير الأحداث العالمية في الأقطار المجاورة . ففي شتاء عام ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، شهدت المنطقة انبعاثاً في النشاط القومي في مصر وسورية ، وكان

على ألا يسمح له بنقاش ما يتعارض وصك الإنتداب ، وعلى أن تبقى للمندوب سلطة الاشتراع في ظروف معينة ، وعلى أن يحتفظ بحقه في الاستمرار على تعيين جدول الهجرة ، ولكن هذا العرض على تفاهة شأنه نوقش في مجلس اللوردات ومجلس العموم وهوجم هجوماً عنيفاً بتأثير اليهود ومن قبل جميع الأحزاب البريطانية من دون أن يجد العرب من يدافع عن وجهة نظرهم حتى تبين من تلك المناقشات البرلمانية أن المشروع قد عدل عنه ، فجعل هذا الناس في فلسطين ييأسون يأساً مطلقاً من إمكان حصول الإنصاف من لندن حتى في السماح بإقامة مثل هذا المجلس التشريعي الواهي التافه .

على درجة من الحيوية في القطرين حيث حقق أهدافه خلال بضعة شهور ، وفاز القطران بالاستقلال القومي »(١٠٨) .

الأسباب المباشرة :

دخلت الحركة التحررية الفلسطينية في تلك الفترة مرحلة التنظيم النضالي المسلح، حيث تألف تجمع سري في « حيفا » برئاسة الشيخ « عزالدين القسام » ، وهدف التجمع إلى مقارعة الإنكليز مباشرة ، وتغيير الأسلوب السياسي المعتدل السابق الذي قاده « الحاج أمين الحسيني »(*) .

استشهد خلال أحد الاصطدامات في أحراش « يعبد » قرب مدينة « جنين » حيث استشهد « القسّام » وثلاثة من رفاقه ، وكان تشييع الجنازة تظاهرة وطنية جرى أثناءها اصطدامات مع القوات البريطانية ، مما زاد في إثارة المشاعر الوطنية في مختلف أنحاء البلاد . وكان هذا الحدث مقدمة لثورة عام ١٩٣٦ الكبرى .

على أثر مقتل ثلاثة من اليهود في ١٥/نيسان عام ١٩٣٦ ، قامت تظاهرة يهودية في « تل أبيب » أعقبها حركة اعتداءات على العرب ، قوبلت بمثلها أيضاً من قبل العرب على الصهاينة . ففرض عدم التجول ، وأعلن قانون الدفاع الذي خول المندوب السامي البريطاني وضع قانون الطوارئ موضع التنفيذ .

وتشكلت في نيسان من عام ١٩٣٦ لجان قومية ، أخذت تدعو إلى الإضراب العام في جميع أنحاء البلاد ، وعمّ الإضراب فلسطين كلها ، واشترك فيه جميع السكان العرب حتى عمال السجون . ثم اتفقت كلمة الأحزاب واللجان على تأليف « لجنة عربية عليا » – برئاسة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى « محمد أمين الحسيني »

(*) طلب القسام من الحاج أمين الحسيني رئيس الحركة الوطنية آنذاك تعيينه واعظاً متنقلاً لتيسير وستر تنقلاته للحض على الثورة في أرجاء فلسطين لكن الحاج أمين اعتذر عن تلبية رغبة القسام بحجة أفضلية الحل السياسي . وفي حيفا أعلم القسام الحسيني باقتراب تفجير الثورة المسلحة إى أنه لم يستجب له بحجة « أن الوقت لم يحن بعد لمثل هذا العمل » وإن هذه المجريات تدل على أن القسام رجل ثوري أما الحسيني فهو رجل دين معتدل الوطنية فهو محافظ معاد للاستعمار والصهيونية لكنه ضد الثورة لما تأت به الثورة من احتمالات التغيير الاجتماعي في وقت كان فيه موظفاً كبيراً لدى حكومة الإنتداب ويتمتع بمزايا سياسية ومادية كبيرة .

وعضوية ممثلي الأحزاب – للإشراف على الحركة وقيادتها . وباشرت عملها بالدعوة العامة للإضراب حتى تبدل الحكومة سياستها المتبعة في فلسطين تبدلاً أساسياً . وتركزت المطاليب في :

١ – منع الهجرة منعاً باتاً .

٢ – منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود .

٣ – إنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي[١٠٩] .

استمرت الثورة الجماهيرية المسلحة ، واستمر الدعم العربي ، حيث دخل « فوزي القاوقجي » البلاد على رأس (٥٠٠) مجاهد عراقي[١١٠] ثم « سعيد العاص » الذي استشهد في تشرين الأول عام ١٩٣٦ ، والشيخ « محمد الأشمر »[١١١] إضافة إلى أشكال أخرى من التأييد والموازرة .

كما تزايدت سياسة القمع وحشية وضراوة ، وأعلنت حكومة الإنتداب « قانون الطوارئ » الذي تضمن عقوبات بالغة القسوة ضد كل عربي يحمل سلاحاً أو يخرب أياً من الممتلكات الحكومية من طرق وخطوط مواصلات حديدية وأسلاك هاتفية . كما منح هذا القانون حكومة الإنتداب حق مصادرة ونسف أي منزل تشك أنه كان مصدراً لإطلاق النار .

وفي ٣٠/ايلول عام ١٩٣٦ ، أعلنت حكومة الإنتداب الأحكام العرفية في البلاد، وأباحت لنفسها حق مراقبة المطبوعات ، وتوقيف واعتقال أي شخص مشتبه به ، ومنحت لنفسها أيضاً حق امتلاك الأموال ومصادرتها ، وفرض الغرامات الجماعية، وإقامة المحاكم العسكرية التي أصدرت أحكاماً تعسفية على الثوار المشتبه بهم.

واستعانت سلطة الإنتداب بالرجعية العربية لتصفية الثورة ، وهذا ما ذكرته الوثائق البريطانية عن دور أصحاب النوايا الحسنة من الملوك والأمراء العرب ، وذوي المقامات العالية في البلاد المجاورة الذين تقدموا « فأعربوا من حين لآخر عن رغبتهم في استعمال نفوذهم لمحاولة الوصول إلى مسالمة »[١١٢] .

وعلى هذا الأساس ، حضر « نوري السعيد » وزير خارجية العراق آنذاك إلى فلسطين في ٢٦/آب عام ١٩٣٦ واتفق مع « اللجنة العربية العليا » على وقف الإضراب ، مقابل منع الهجرة اليهودية مؤقتاً ، وقيام حكومة العراق بالسعي لدى بريطانيا لإنجاز « مطالب فلسطين المشروعة » وتصفية الثورة على أساس :

١ - ألغاء الغرامات .

٢ - وقف عمليات التفتيش .

٣ - إطلاق سراح المعتقلين .

٤ - العفو العام عن المتهمين بحوادث الثورة »[١١٣] .

رغم كل الإجراءات البريطانية ، فإن الثورة تقدمت أكثر ، مما زاد في حرج بريطانيا في فلسطين . فطلب المندوب السامي من الأمير « عبد الله » والملك « عبد العزيز بن سعود » التدخل لتصفية الثورة[١١٤] . فأصدر زعماء العرب (الملك عبد العزيز والأمير عبد الله والملك غازي بن فيصل والإمام يحيى) بياناً في ٩ تشرين أول عام ١٩٣٦ ، ناشدوا فيه عرب فلسطين « الإخلاد للسكينة حقناً للدماء معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل » . وكان « المفتي » و « راغب النشاشيبي » و « عوني عبد الهادي » قد أعربوا للمندوب السامي عندما اجتمع بهم كل على حده يوم ١٠/ايلول ١٩٣٦ عن استعدادهم لوقف الإضراب إذا طلب الملوك العرب إليهم ذلك[١١٥] . ورحب « الحاج أمين » بالوساطة العربية وأصدرت اللجنة التنفيذية بياناً في ١١/تشرين الأول عام ١٩٣٦ ، دعت فيه الشعب إلى إنهاء الإضراب و لم تنسَ اللجنة أن تطلب إلى « أفراد الأمة الكريمة » التبكير إلى معابدهم « لإقامة الصلاة على أرواح الشهداء » الذين بلغ عددهم (١٩٣) شهيداً[١١٦] .

وصلت خلال هذه الفترة أيضاً لجنة ملكية بريطانية للتحقيق في أسباب الثورة وأوضاع البلاد العامة ، برئاسة « اللورد بيل » الذي صرف مع لجنته الحيادية - حسب الإدعاء البريطاني - حوالي الشهرين في لندن يتصل مع كبار الصهاينة ، أمثال « وايزمن » و « جابوتنسكي » و « لويد جورج » ليرسم نتائج التحقيق قبل

القيام به وفقاً للمصالح الصهيونية . وهو ما حصل أثناء التحقيقات التي دامت ما يقارب الشهرين في فلسطين .

وكانت الإجراءات البريطانية قبل انتهاء أعمال اللجنة ، السماح باستمرار تدفق الهجرة ، حيث قدمت حكومة الإنتداب /١٨٠٠/ شهادة هجرة يهودية ، ونفذت عقوبات جماعية بالإعدام والسجن وهدم البيوت والأحياء ، مما زاد من استياء العرب من الحكومة وهذا ما ذكره تقرير وضعه « أو. ويليامز » من وزارة المستعمرات بأن تلك الإجراءات « قد أثارت قدراً كبيراً من المشاعر المريرة التي لم تخل ، كما أظن ، من الازدراء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية »[١١٧] .

وإزاء سياسة التحدي البريطانية – الصهيونية ، استمرت أعمال الثورة ، وأعلن عن مقاطعة لجنة التحقيق .

ولكن بسبب مواقف الوجهاء وترددهم بما يخدم مصالحهم ، وتدخل وساطة الحكومات العربية الرجعية (الأردن والعراق والسعودية) استمرت أعمال « اللجنة الملكية » . وتقدمت « اللجنة العربية العليا » بمطاليبها التي تركزت حول وقف الهجرة وانتقال الأراضي وإنهاء الإنتداب وقيام حكومة دستورية مستقلة . ثم ضرورة حل القضية الفلسطينية على الأسس التي حلت عليها قضايا العراق وسورية ولبنان ، بإنهاء عهد الإنتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستوري ، تتمثل فيها جميع العناصر الوطنية ، ويضمن للجميع فيها العدل والتقدم والرفاهية[١١٨] خاصة وأن « القضية العربية في فلسطين هي قضية قومية استقلالية لا تختلف في جوهرها عن قضايا العرب في سائر البلاد العربية »[١١٩] .

وأظهرت اللجنة مخاوف العرب من انخفاض نسبتهم في فلسطين من ٩٠٪ إلى ٧٠٪ . وبالمقابل تزايد نسبة اليهود . ثم وضحت اللجنة مخاطر إجلاء العرب عن أراضيهم وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من جراء الحكم الإستعماري المباشر في البلاد .

أما الصهاينة فقد طالبوا بدولة يهودية بأكثرية يهودية في فلسطين ، وحددوا فلسطين بالأقاليم القائمة على ضفتي نهر الأردن . وأن مشروعهم القومي يعتمد على

الإستيطان الإستعماري ، لذا لا يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار رغبات المواطنين أو حقوقهم . واقترحوا أن تمكنهم الإدارة البريطانية من إقامة قوات مسلحة تستطيع حماية الأمن . كما رفضوا قيام « مجلس تشريعي » في البلاد قبل أن يصبح اليهود أكثرية . وأعلنوا أنه لا حاجة لاستشارة العرب إذا قررت بريطانية التخلي عن الإنتداب تماماً ، مثلما أعطت « عصبة الأمم » بريطانية مسؤولية الإنتداب وأصدرت هي « وعد بلفور» بدون الاهتمام بموقف العرب .

كما أكدوا على الفوائد التي تجنيها بريطانيا والإمبريالية من تواجد دولتهم في هذا الموقع المتوسط بين الشرق والغرب في تلك الظروف الدولية الجديدة .

قرار اللجنة الملكية البريطانية والتقسيم :

صدر تقرير اللجنة في ٧/تموز عام ١٩٣٧ ، موضحاً الأوضاع العامة في فلسطين وأسباب الاضطرابات وتطوراتها ، مستنداً إلى أقوال العرب واليهود أثناء سير التحقيقات . وتوصلت اللجنة إلى أن « التقسيم » هو الحل الجذري للمشكلة ، باعتبار أنه من غير الممكن لأي من الطرفين – العرب واليهود – حكم فلسطين بأسرها ، وليس هناك ما يمنع أي منهما تولي الحكم في قسم من البلاد – إن كان ذلك ممكناً – « فالتقسيم يفسح المجال لتوطيد السلام في النهاية ، الأمر الذي لا يتيحه أي مشروع آخر » . وكان مضمون مشروع اللجنة كما يلي :

إنهاء الإنتداب البريطاني ، وتقسيم البلاد إلى ثلاث دويلات على النحو التالي :

أولاً – دولة عربية تضم الأجزاء التي تقطنها أكثرية ساحقة من العرب .

ثانياً – دولة يهودية تضم الأجزاء التي تقطنها أكثرية ساحقة من اليهود .

ثالثاً – مناطق معينة تضم الأجزاء ذات الأهمية الاستراتيجية والدينية الخاصة ، وهذه ينبغي أن تبقى تحت سلطة الإنتداب البريطاني(*)

(*) الحق بمشروع التقسيم هذا مشروعاً نهائياً اعتبرته لجنة التقسيم مشروعاً عملياً وعادلاً . ورد في بلاغ رسمي صدر بتاريخ ٧/تموز ١٩٣٧ برقم ٣٧/١١ . وبموجبه توافق الحكومة البريطانية على إنهاء « أجل الإنتداب المفروض على فلسطين ويستبدل بنظام معاهدات يتفق مع السابقة التي درج عليها في معاهدتي العراق وسورية ...» لمزيد من التفصيلات العودة إلى محمد عزه دروزه . تاريخ القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ج١ . صفحات من ٣٢٤ وحتى ٣٢٨ .

ولما كانت الدولة اليهودية المقترحة ستضم خير ما في فلسطين من اراضٍ ، أوصى التقرير بأن تتلقى الدولة العربية منها مساعدة مالية سنوية[١٢٠] إضافة إلى موافقة البرلمان البريطاني على منح الدولة العربية مساعدة مالية قدرها مليونا جنيه بسبب تأخر أحوال « شرقي الأردن » ومن الواجب أن يشرع في تبادل السكان والأراضي بين الدولتين[١٢١] .

موقف العرب من قرار التقسيم :

استنكر العرب جميعاً - داخل فلسطين وفي جميع الأقطار العربية - قرار التقسيم، ونددوا بالمشروع حكومات وشعب من أقصى الوطن العربي إلى أدناه . حيث أيدت جماهير « شرقي الأردن » الشعب العربي في فلسطين ، وقامت بمظاهرات جرت في أكثر من مدينة وفي مناسبات عدة .. كما أن عدداً من الثوريين فجروا أنابيب بترول شركة نفط العراق التي كانت تمر في أراضيهم[١٢٢] . وأبرزت الحكومة السورية في مذكرتها إلى قناصل الدول في ٢١/٧/عام ١٩٣٧ ، أن التقسيم سيؤدي إلى إجلاء العرب عن بلادهم ، وستستمر الخصومات ويضطرب الأمن في الشرق العربي .

وتجسدت حركة التضامن العربي بدعوة لجنة الدفاع عن فلسطين في سورية إلى عقد مؤتمر عربي عام في ١٩٣٧/٩/٨ في بلودان - قرب دمشق - بحضور /٤٠٠/ ممثل من مختلف الأقطار العربية ، وقرر :

« إن فلسطين بلاد عربية وأن واجب العرب إنقاذ هذا القطر من الخطر المحيق به ... وهو يستنكر فكرة التقسيم ، ويؤكد أن القضية يمكن أن تحل على أساس إلغاء الإنتداب ووعد بلفور ، وعقد معاهدة بين بريطانية وممثلي العرب .. في فلسطين على غرار المعاهدة العراقية »[١٢٣] . وأعلن أيضاً :

« يتعهد العرب في فلسطين بأن يعامل اليهود ، كما تعامل الأقليات في جميع البلاد التي تطبق فيها مبادئ عصبة الأمم »[١٢٤] .

وكان « مؤتمر بلودان » مؤتمراً على الصعيد الشعبي . أما على الصعيد الرسمي ، فقد عقد في صيف /١٩٣٨/ بمبادرة من لجنة برلمانية مصرية - مؤتمر برلماني عربي في القاهرة - اشترك فيه نواب وشيوخ من برلمانات مصر والعراق وسورية ولبنان ،

ينتسبون إلى مختلف الأحزاب ، كما اشترك فيه ممثلو الحركة القومية في المغرب الأقصى، ثم ممثلون عن فلسطين . وقرر المؤتمر تأييد مطالب الحركة القومية العربية في فلسطين وميثاقها القومي : تأليف حكومة قومية مستقلة ووقف الهجرة ومنع بيوع الأراضي »[١٢٥] .

الموقف الفلسطيني :

فقد أثبتت الوثائق ، أن « الحركة القومية العربية ، بسائر اتجاهاتها في فلسطين ، رفضت علناً مشروع التقسيم ، كذلك « الهيئة العربية العليا » التي أذاعت بياناً في ١٩٣٧/٧/٩ أكدت فيه أن « هذه البلاد لا تخص عرب فلسطين ، بل العالمين العربي والإسلامي قاطبة »[١٢٦] . ولهذا فعليهم تقع المسؤولية ، ومعهم يجب أن تجري المشاورات .

وتجددت الثورة المسلحة واتسعت بشكل كبير جداً عام ١٩٣٨ ، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى استخدام الطائرات والدبابات ومختلف أنواع المدفعية لقمعها . ونجحت الثورة في تحرير بعض المدن والمناطق لفترة قصيرة ، وأقامت القيادة الثورية فيها إدارات محلية وقضائية ، كما في « نابلس » و « جنين » و « طولكرم » و «القدس» وبعض ضواحيها .

وفي هذا الانتصار كتب « محمد عزه دروزه » في كتابه « الحركة العربية الحديثة » « وقد جاء يوم اضطرت السلطات فيه إلى نفض يدها من الحكم داخل المدينتين « نابلس » و « الخليل » ، بل وإلغاء المحاكم في نابلس ، ونقل ملفاتها إلى الثكنة العسكرية خارج المدينة » .

وامتازت الثورة بعمق جذورها بين الفلاحين والفئات الشعبية ، فهؤلاء مدوها بالقوى المحاربة ، وهذا ما ذكره المؤرخ الفلسطيني « دروزه » حين كتب « إن القرويين كانوا عماد الحركة الثورية ، وإن كان بعض المدنيين والمثقفين اشتركوا فيها »[١٢٦] .

موقف عصبة الأمم من التقسيم :

كان موقف هذه العصبة الموافقة . وأعلنت في جلسة ١٩٣٧/٩/١٤ أنها قبلت

مقترحات اللجنة الملكية ، وأنها مستعدة لإرسال لجنة فنية خاصة إلى فلسطين لوضع خطة مفصلة لمشروع التقسيم وتخطيط الحدود .

موقف الصهاينة من التقسيم :

عكست آراء قادة الحركة الصهيونية ومناقشاتهم موافقتهم على مشروع التقسيم، فقد كان « بن غوريون » في العام ١٩٣٧ حاضراً مناقشة « مجلس العموم » و « مجلس اللوردات » « لمشروع بيل » . ثم ذهب إلى زوريخ ليقدم تقريراً حول المشروع ، وبحثه في المؤتمر الصهيوني العشرين . في البداية غضب الصهيونيون ، ولكن فكرة قيام دولة يهودية راقت للكثيرين منهم ، ورأوا أنهم يستطيعون توسيع هذه الدولة.

وفي الفترة التي مرت بين نشر الموضوع وانعقاد المؤتمر الصهيوني ، رأى « وايزمن » وَمَن حوله أن يجعلوا مشروع « بيل » أساساً لمفاوضاتهم ، وكان « بن غوريون » من رأي « وايزمن » وكثيراً ماكان « بن غوريون » يقول : « بما أن الإنتداب غير عملي فلماذا لا نقبل الاستقلال الممنوح لنا منذ البداية »[١٢٧] .

وكتب إلى « موسي شرتوك » عن مشروع التقسيم ما يلي : « سوف نحطم هذه القيود المفروضة علينا ، وليس بالضرورة بطريق الحرب ، وأعتقد أن بالإمكان الوصول إلى اتفاقية مع الدولة العربية – المزمع إقامتها بموجب التقسيم – وفي وقت قريب ، وإذا استطعنا ن نجلب المئات والآلاف من اليهود إلى دولتنا وقوّينا مركزنا الاقتصادي والعسكري فإننا نستطيع أن نتوصل إلى اتفاقية لإلغاء الحدود بيننا وبين الدولة العربية »[١٢٨] .

وفي خطابه في المؤتمر الصهيوني العشرين في « زوريخ » قال : أرى أن إعلان الحكومة البريطانية لصالح دولة يهودية يعد من أعظم الأعمال في التاريخ . هذه بداية التحرير الذي كنا ننتظره مدة ألفي عام . لقد أوجدنا قوة سياسية ، حتى حكامنا تكلموا معنا عن الاستقلال وقال : « إن دولة يهودية في قسم من فلسطين تحقق هذه الصهيونية أكثر مما تحققه دولة إنجليزية في كل فلسطين »[١٢٩] .

وبذلك يمكننا أن نتبين أن القيادة الصهيونية انطلقت من منطلقين هامين :

١ - الشعور بضرورة تحقيق السيادة اليهودية ، لأن إقامة الدولة اليهودية في فلسطين يعتبر العنصر الجوهري في البناء الإيديولوجي الصهيوني .

٢ - التعاون مع بريطانيا يؤلف - باصطلاح وايزمن - حجر الأساس في السياسة الصهيونية وكان هذا يحمل في ثناياه استعداد القيادة الصهيونية لربط مصيرها بالإمبريالية البريطانية ، وتقديم القوات الصهيونية المسلحة للمساهمة في معركتها وذلك « لأن البريطانيين كانوا يحمون بوابات أرض الوطن ، وباستطاعتهم إغلاقها متى أرادوا غير عابئين بما سيحدث »[١٣٠].

وطالب معظم قادة « الهستدروت » بأن لا ينهوا الإنتداب في ذلك الوقت ، ورأوا أن باستطاعتهم إجبار بريطانيا على الوفاء بالتزاماتها حتى يستطيع اليهود وضع أسس حكمهم في فلسطين وضعاً متيناً[١٣١] . وسعى الصهاينة لجني الفوائد من التحالف والخدمات التي يمكن أن يقدموها لبريطانيا بعد أن شعروا أن بريطانيا توشك على التخلي عن سياسة الوطن القومي اليهودي بالنظر إلى الضرورة الإستراتيجية لتحالف بريطانيا مع العرب في فلسطين والأقطار العربية المجاورة وكذلك وضع حد للثورة إذا ما اندلعت الحرب العالمية الثانية . وهذا يعني إرجاء التقسيم ، ووقف الهجرة، لأن ذلك هو الحل الأفضل للوضع القائم في فلسطين . وحذر أحد القادة البريطانيين « هايننغ » بقوله : « إن هذه الإصلاحات لا تعني وقف الثورة العربية على الفور وأضاف أن المرحلة الثانية من الثورة أصبحت أقل اعتماداً على المساعدة الخارجية مما كانت عليه في المرحلة الأولى من عام ١٩٣٦ ، وليس هناك من يملك نفوذاً لدى الثوار الذين هم ذوو ذهنية وطنية »[١٣٢] .

كما شارك بعض الساسة العرب بريطانيا خشيتها من استمرار الثورة في فلسطين ، لكن التطورات السياسية الدولية - ظروف الحرب العالمية الثانية - والمحلية ، لعبت دوراً هاماً في تهدئة الثورة الفلسطينية التي أنهكتها سنو الكفاح المسلح خلال الثلاثينات ، وأصبحت تعاني من نقص السلاح ، وضغط القوى المستعمرة التي لم تتوقف لحظة عن قمعها واضطهادها . وأدركت جميع الأطراف السياسية المتنازعة ، أن الحكومة البريطانية توشك أن تقدم تنازلات كبيرة للعرب .

مؤتمر لندن عام ١٩٣٩(*) :

عقد في ٧/شباط عام ١٩٣٩ « مؤتمر لندن » بين العرب والإنكليز ، وبين اليهود والإنكليز ، لأن العرب رفضوا الاجتماع مع اليهود . وبنتيجة المؤتمر طرحت بريطانيا خطتها السياسية الجديدة . وصدر « الكتاب الأبيض » في ١٧/آذار عام ١٩٣٩ ، في بلاغ رسمي أعلنت فيه : « أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية ... ولكن الهدف الذي ترمي إليه هو إقامة الحكم الذاتي ، وهي ترغب في أن ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة في النهاية »[١٣٣] . كما أن « تشكيل دولة مستقلة في فلسطين والتخلي التام عن رقابة الإنتداب فيها يتطلبان نشوء علاقة ما بين العرب واليهود ، من شأنها أن تجعل حكم البلاد صالحاً وفي حيز الإمكان »[١٣٤] . أما نمو مؤسسات الحكم الذاتي فيجب أن تسير على قاعدة النشوء والارتقاء .

وجاءت اقتراحات بريطانيا في كتابها الأبيض على النحو التالي :

١ - احتفاظ بريطانيا بسلطتها التامة في فلسطين خلال الفترة الإنتقالية بين انتهاء الإنتداب والاستقلال .

٢ - تقوم خلال عشر سنوات حكومة مستقلة ترتبط مع المملكة المتحدة (بريطانيا) في المستقبل وتضمن للقطرين تطلباتهما التجارية والحربية ضماناً مرضياً .

٣ - ستنفذ بريطانيا المشروع « رضى اليهود والعرب أم لم يرضوا » .

٤ - الهجرة اليهودية ستبلغ خلال الأعوام الخمسة القادمة /٧٥٠٠٠/ نسمة . تحظر بعد ذلك إلا بموافقة العرب .

٥ - يحظر بيع أراضي العرب في بعض مناطق فلسطين ، ويكون البيع مقيداً في مناطق أخرى .

(*) حضر المؤتمر وفود عربية مدعوة من مصر والعراق والسعودية واليمن وفلسطين ، واستثنيت سورية ولبنان - لعدم رغبة بريطانيا الإحتكاك مع فرنسا حسب ادعائها - افتتح « تشمبرلن » المؤتمر وأثناء اجتماعه مع الوفود العربية بدأ بكلمة ترحيبية بيّن فيها سياسة حكومته في توطيد السلم ، وأسف لحوادث فلسطين ودعا إلى التفاهم والاتصال المباشر مع اليهود . مأخوذ عن : زياد الصغير . ثورة فلسطين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وأثرها في لبنان . مصدر مذكور ص ٢٢٨ .

موقف العرب من الكتاب الأبيض :

رفض العرب الكتاب الأبيض لأنه :

١ - جعل تحقيق الاستقلال مرتبطاً بوضع اليهود في فلسطين - ضمن مخطط الوطن القومي - وافتراض نشوء علاقات طيبة بينهم وبين العرب ، وهذا أمر مستحيل لأن اليهود ممتنعون عن الإسهام في دولة لا تكون يهودية .

٢ - جعل الكتاب الأبيض إعلان الاستقلال أو تأجيله ، بعد عشر سنوات ، منوطاً بالظروف وهي كلمة مبهمة ، كما أنه ترك لبريطانيا حق الاحتفاظ لنفسها بالقرار النهائي في الموضوع ، أي أن فترة الانتقال غير محددة تماماً ، والإنتداب نفسه كان في الأصل فترة انتقال نحو الاستقلال ، ولكنه هو الذي حال دون استقلال فلسطين .

٣ - الغموض الذي أحاط بصك الإنتداب وعباراته ، لا يزال يحيط بنصوص الكتاب الأبيض .

٤ - بقيت تبعات الحكم في البلاد على عاتق الحكومة البريطانية ، ومدة الانتقال لا يعرف موعد نهايتها ، وأبناء البلاد بعيدون عن جهاز دولتهم ، فلا حكومة وطنية نيابية ، ولا دستور وطني تستند إليه .

٥ - لم يقفل باب بيع الأراضي تماماً ، وإنما ترك الأمر لمشيئة المندوب السامي البريطاني .

أما الجوانب التي أفاد منها العرب في الكتاب الأبيض فكانت :

آ - اعتراف بريطانيا مبدئياً بحق فلسطين في الاستقلال .

ب - تراجعها عن قرار التقسيم .

ج - تحديدها للهجرة اليهودية - بحكم حساباتها للتأثيرات السياسية المختلفة في المنطقة والحرب على وشك بدايتها - .

د - أعطت أهمية لتقارير الخبراء في موضوع الأراضي ، فخولت المندوب السامي منع انتقالها ، وتنظيم هذا الانتقال .

ولا شك بأن هذا كله كان من نتائج انتصارات الثورة والنضال ، مما جعل اللجنة العربية العليا ، وقادة الثورة يعلنون استنكارهم جميعاً « للكتاب الأبيض » .

موقف بريطانيا من الكتاب الأبيض :

كانت بريطانيا جازمة في تنفيذ مقررات « الكتاب الأبيض » ، ووافق عليه «مجلس اللوردات» ، ودافع عنه وزير المستعمرات أمام لجنة الإنتداب الدائمة . وتوصلوا إلى أن « الكتاب الأبيض » متفق وصك الإنتداب . لكن أعمال تنفيذه توقفت بسبب نشوب الحرب ، ولم تتابع مناقشته أيضاً .

موقف اليهود من الكتاب الأبيض :

وضّح « بن غوريون » الموقف الصهيوني اليهودي بقوله : « سنحارب الكتاب الأبيض كأن لا حرب هناك ، وسنقاتل في الحرب كأن لا وجود للكتاب الأبيض »[١٣٥] .

وبذلك احتجت القيادة الصهيونية بشدة على « الكتاب الأبيض » ، وأعلنت أن السكان اليهود لا يمكن أن يتسامحوا أمام سياسة بريطانية الخائنة ، وأنهم سيحاربونها بشتى التضحيات . وجرت مظاهرات عديدة في مختلف أنحاء البلاد ، وعقد « المؤتمر الصهيوني » الحادي والعشرون في آب/عام ١٩٣٩ ، وأعلن ضرورة مقاومة « الكتاب الأبيض » وإنكار شرعيته ، بخاصة نقطتي تحديد الهجرة وبيع الأراضي العربية وانتقالها لليهود . ولكن بحكم التطورات الدولية ومخاطر اندلاع الحرب العالمية الثانية ، أعلن « المؤتمر » تأييده لبريطانيا مقدراً بأن « الكتاب الأبيض » أخذ بعين الاعتبار أهمية الأوضاع الدولية .

كما أيدت الصهيونية الجبهة المعادية للنازية بشتى الطرق ، ولكن بما يخدم مصلحة السياسة الصهيونية وهدفها .

وأخذت تظهر في الوقت نفسه بوادر تحول القيادة الصهيونية إلى الاعتماد على الإمبريالية الأمريكية . وقد أشار إلى هذه الحقيقة « روبرت سانت جون » حين كتب يصف تفكير « بن غوريون » : « لقد رأى حتى في حالة كسب الحلفاء الحرب أن

بريطانيا ستهبط بوصفها دولة كبرى ، وستندفع الولايات المتحدة إلى موقع قيادة العالم »[١٣٦] .

وتأكد هذا النهج السياسي الصهيوني من تحذير « روزفلت » سفير أمريكا في بريطانيا الحكومة البريطانية من نتائج الكتاب الأبيض السيئة على الرأي العام الأمريكي، خاصة وأن نفوذ اليهود في الولايات المتحدة تزايد حتى تلك المرحلة بشكل ملحوظ .

التطورات السياسية خلال الحرب العالمية الثانية :

ركزت السياسة الصهيونية خلال الحرب على مقاومة « الكتاب الأبيض » ونهج مختلف الطرق والأساليب لتحقيق هدفها القومي في فلسطين .

حيث عملت على تعميق عملية التلاحم بين اليهود الوافدين إلى فلسطين ، وكسب الرأي العام العالمي . فاستمرت عمليات الهجرة غير المشروعة ووصل عدد اليهود في فلسطين في نهاية الحرب عام ١٩٤٥ إلى /٦٦٠,٠٠٠/ بغض النظر عن الكوارث والأخطار التي يتعرضون لها . فكان غرق الـ /٢٠٤٠/ مهاجراً غير شرعي على السفينة « باتريا » في ٢٥ كانون الثاني في البحر الأبيض المتوسط ، وأيضاً غرق الـ /٧٦٩/ مهاجراً على السفينة « ستروما » في البحر الأسود . ولم يكن الاضطهاد النازي لليهود في ألمانيا إلا بدعة هذه السياسة .

ودعمت الإمبريالية الأمريكية النشاط السياسي الصهيوني ، فقامت « لجنة الطوارئ الأمريكية للشؤون الصهيونية » بعقد مؤتمر في فندق « بلتيمور » في نيويورك في ايار عام ١٩٤٢ وكانت أهم مقرراته :

١ - ضرورة قيام سريع لدولة يهودية في فلسطين كجزء لا يتجزأ من العالم الديمقراطي الجديد .

٢ - رفض الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ .

٣ - إطلاق الهجرة اليهودية ، واستيطان فلسطين تحت سيطرة الوكالة اليهودية.

٤ - إنشاء جيش يهودي يحارب تحت رايته الخاصة والإعتراف به .

وقد اعترفت « الوكالة اليهودية » بمقررات « بلتيمور » ، وأيدتها الأحزاب الصهيونية وأصبحت برنامج الحركة ، وفيها أعلن اليهود رسمياً لأول مرة مطالبتهم بقيام الدولة اليهودية . وقد كان هذا كله مؤيداً لتوقعات « بن غوريون » – الذي تسلم القيادة الصهيونية حينها – والذي قال : « إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد جاءت بوعد بلفور ، فالحرب الثانية ستأتي بالدولة اليهودية »[137] .

وشهدت فلسطين خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، نهوضاً اقتصادياً كبيراً بحكم متطلبات الحرب ومتطلبات القوى العسكرية المتواجدة في البلاد ، مما فرض على بريطانيا أن تعدل من سياستها القديمة ، التي هدفت إلى إبقاء البلاد سوقاً لسلعها الصناعية ، فمكنت الصناعات المحلية من التطور لسدّ حاجات البلاد ، وقد ساعد هذا النهوض الاقتصادي الذاتي في الوصول إلى الهدف الصهيوني ، إلى جانب المساندة الإمبريالية العالمية .

وشهدت الحركة الوطنية الفلسطينية خلال سنوات الحرب هدوءاً ، وذلك بسبب تشرد قيادة الحركة واعتقالها ، وما طرأ عليها اقتصر على ظهور حزب « عصبة التحرر الوطني » عام ١٩٣٤ واستمرت تعمل حتى عام ١٩٤٨ ، وفي هذا تبرز أهميتها السياسية ، فاستمراريتها كانت من مميزاتها ، وكذلك تضامنها وتعاونها التام مع قيادة الحركة الوطنية مع المحافظة على استقلاليتها التامة فكراً وتنظيماً .

ونشأ أيضاً حزب « التقدم العربي الفلسطيني » عام ١٩٤٤ ، وتركزت أهدافه حول مطاليب الشعب العرب الفلسطيني في الحفاظ على الأراضي العربية والأهداف الوطنية في التحرر .

كما تحركت بعض الأحزاب القديمة وأخذت تجدد نشاطها مثل « الحزب العربي الفلسطيني » و « كتلة القوميين العرب » . وظهرت فكرة إعادة تنظيم « اللجان القومية » .

لم يكن ممكناً أن تبقى فلسطين في عزلة عن أحداث المشرق العربي ، بخاصة استقلال سورية ولبنان ، ونهوض فكرة الوحدة العربية . فمنذ صيف عام ١٩٤٠ أخذت الأوساط السياسية العربية تطرح أشكالاً متعددة من الوحدة ضمن محاور مختلفة

بين الأقطار العربية التي كان معظمها تحت الاحتلال - خاصة بريطانيا - لذلك لم تكن وحدات تلك المرحلة أكثر من أداة سياسية جديدة بيد بريطانيا(*) .

بدأت محادثات تأسيس جامعة الدول العربي في تموز عام ١٩٤٣ بين الحكومات العربي وانتهت إلى وضع ميثاق تحضيري في الاسكندرية عرف « ببروتوكول الاسكندرية » في ٧ تشرين أول عام ١٩٤٤ ، وأفرد في البروتوكول قرار خاص بفلسطين ، وضّح بأن فلسطين جزء لا يتجزأ من البلاد العربية ، وأكد على وقف الهجرة والمحافظة على الأراضي العربية وضرورة استقلال فلسطين . ثم ألفت لجنة لوضع دستور الجامعة ، وتم ذلك في ١٢ آذار عام ١٩٤٥ ، وبموجبه أسست جامعة الدول العربية .

ومنذ قيام جامعة الدول العربية ، بدأت القضية الفلسطينية تدخل عملياً في بناء القيادة القومية وتؤثر في نهجها ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن عناصر الإمبريالية كانت نافذة ف هذه المنظمة استطعنا أن ندرك الآثار السلبية على مجمل التطورات السياسية . وفي هذه الظروف عملت بريطانيا على إيجاد مشاريع لحل القضية الفلسطينية في إطار الخطط الإمبريالية للمشاريع الوحدوية التي أخذت تطرحها على الساحة العربية(١٣٨) .

فكان « مشروع الكتاب الأزرق » عام ١٩٤٣ ، الذي ارتبط باسم « نوري السعيد » ، وأبدت الصهيونية في تلك الفترة استعداداً كبيراً لمساعدة الإمبريالية

(*) كانت أبرز المشاريع الوحدوية التي طرحت على المسرح السياسي أربعة : « مشروع الملك عبد العزيز » ، ثم « مشروع سورية الكبرى » الذي نادى به « الأمير عبد الله » ، ثم مشروع « الكتاب الأزرق » الذي قدمه «نوري السعيد» ، وأخيراً مشروع « جامعة الدول العربية » الذي قاد محادثاته الأولى « نوري السعيد » و «مصطفى النحاس» ، وقد سبق طرح هذه المشاريع كلها المفاوضات السياسية التي قام بها الكولونيل «نيوكمب» في الشرق الأوسط . وهذا مما حعل الأوساط السياسية العربية تعتقد أن الحكومة البريطانية راعية جداً في التفاوض مع العرب أثناء الحرب . وقد نسي معظم الساسة العرب أن بريطانيا كانت تعلم جيداً ومنذ خديعتها للعرب في مؤامرة سايكس - بيكو بتمزيق بلادهم ، أن المطلب العربي الرئيسي كان الوحدة ، وبريطانيا نفسها تجاهلت هذا المطلب ربع قرن من الزمن ، وقد تخلت فجأة عن سياسة التجزئة السياسية التي كانت هي المسؤولة الأولى عنها ، وأخذت تشجع راية الوحدة . مأخوذ عن بيان نويهض الحوت . القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين . مصدر مذكور ص٤٣٣ .

الأمريكية ، وتهيئة قواعد دفاعية لها في فلسطين .

التطورات السياسية بعد الحرب وتدويل القضية الفلسطينية :

عكست التطورات السياسية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، أن بريطانيا لم تكن صادقة فيما أعلنته في « الكتاب الأبيض » عام ١٩٣٩ ، ولم يكن إلا وسيلة لكسب الوقت لتهيئة خطة جديدة للتقسيم ، وإشراك الولايات المتحدة الأمريكية في مخططها الصهيوني .

ففي ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٤٥ أصدر « بيفن » وزير الخارجية البريطانية بياناً ، أيد فيه اتفاق بريطانيا وأمريكا على العمل يداً واحدة في حل مشاكل اليهود والاشتراك معاً في حسم قضية فلسطين - خاصة وأن الحركة الصهيونية أصبحت بعد الحرب أقوى بكثير سياسياً وعسكرياً ، بينما كان العرب غير ذلك - ووصلت إلى فلسطين لجنة انكلو - أمريكية لدراسة الموقف والتوصية بما يرضي اليهود ويحقق أهدافهم طبقاً لمصالح لندن وواشنطن والصهيونية .

وبنتيجة التحقيقات المزيفة في ٢٠ نيسان عام ١٩٤٦ ، فقد أوصت اللجنة نزولاً عند رغبات « ترومان » قبول مطالب اليهودية العالمية ، وإدخال مئة ألف مهاجر يهودي خلال سنة ١٩٤٦ ، وتسهيل انتقال الأملاك العربية للصهيونية ، وضرورة بقاء الدولة المنتدبة في فلسطين ريثما يتم رسم خطة محكمة لتنفيذ التقسيم[١٣٩] .

استنكر العرب الحل ، وعبر ساستهم عن استنكارهم ورفضهم في اجتماعهم المنعقد في ٢٨ آذار عام ١٩٤٦ في مؤتمر « أنشاص » في مصر ، وكذلك في مقررات « مجلس الجامعة » المنعقد في « بلودان » بتاريخ ٧ حزيران عام ١٩٤٦ والتي تضمنت « إن دول الجامعة تعتبر الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق عملاً عدائياً موجهاً ضدها ، وأنه ينبغي أن تتخذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذي هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى »[١٤٠] .

ورأت وزارة المستعمرات البريطانية دعوة العرب واليهود إلى مؤتمر جديد يعقد في العاصمة البريطانية ، للبحث في حل يرضي الجميع . وعقدت مؤتمراً في « لندن »

ما بين ١٠ أيلول عام ١٩٤٦ و ٢ تشرين الأول عام ١٩٤٦ ، وعرضت فيه بريطانيا مشروع « موريسون » الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى مقاطعات عربية ويهودية مستقلة ، وضم المقاطعات العربية إلى شرق الأردن تحت تاج الملك الهاشمي . غير أن جميع المساعي البريطانية لإقناع العرب بقبول هذا الحل ، فشلت ، ورفضوا التقسيم رغم كل ما تذرعت به بريطانيا من أساليب سياسية وضغط[١٤١] .

ثم اقترح « بيفن » خطة الوصاية البريطانية على فلسطين لمدة خمس سنوات ، والسماح بالهجرة الحرة إلى (٩٦,٠٠٠) يهودي لمدة سنتين . وفي نهاية الخمس سنوات تقام دولة مستقلة ثنائية الجنسية ، وفي هذه الدولة يقرر العرب واليهود مبدأ الهجرة فيما بينهم[١٤٢] . ورفض « بن غوريون » هذا الاقتراح أيضاً .

وهنا رأت الحكومة البريطانية ضرورة إحالة مشكلة فلسطين على « هيئة الأمم المتحدة » ، وأعلن وزير الخارجية البريطانية هذا القرار على « مجلس العموم » في ١٨/شباط عام ١٩٤٧ . وفي ٢٨/نيسان اجتمعت « الجمعية العمومية » للأمم المتحدة لبحث الموضوع[١٤٣] .

تقرر تأليف لجنة من مندوبي إحدى عشرة دولة من الدول الصغرى - التي ليست لها مصلحة في القضية - لبحث الوضع في فلسطين ، وقدمت اللجنة تقريرها الذي كان يجسد رأي أغلبية اللجنة . وسمي « بمشروع الأكثرية » . واقترحت اللجنة إنشاء دولتين مستقلتين ، إحداهما عربية ، والأخرى يهودية .

كما اقترحت اللجنة مشروعاً آخر عرف « بمشروع الأقلية » - لأنه يمثل رأي الأقلية في اللجنة - ومثلته « الهند ويوغسلافيا وإيران » ، ويدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية تنجز خلال ثلاث سنوات . أي « قيام دولة ثنائية الجنسية »[١٤٤] .

وتمت دراسة هذه التقارير من قبل لجان سياسية فرعية في هيئة الأمم المتحدة . وهنا برز دور الولايات المتحدة كطرف رئيسي ، دفع الأمور باتجاه التقسيم ، وكان لزاماً للحصول على « مشروع الأغلبية » - والذي هو في مصلحة إسرائيل - أن تحصل على موافقة ثلثي أعضاء الجمعية آنذاك .

وسعت الدول الأوروبية الغربية ، بزعامة أميركا ، إلى تأجيل التصويت لتتمكن من ممارسة ضغوطها على مختلف القوى الكبيرة والصغيرة(*) ، لتوفير اغلبية الأصوات المطلوبة لتحقيق الهدف الإمبريالي الصهيوني ، ونجحت في ذلك .

تمّ التصويت في « الجمعية العامة » للأمم المتحدة ، في ٢٩/تشرين الثاني عام ١٩٤٧ . وبعد مناقشات حادة(**) ، كانت النتائج في صالح الصهيونية ، وذلك بأغلبية (٣٣) صوتاً بينها « الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي » ، ومعارضة (٣١) صوتاً بينها الدول العربية ، وامتناع (١٠) أصوات منها بريطانيا .

كان أهم ما تضمنه مشروع التقسيم ، الذي قدم كتوصية ، تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق رئيسية هي :

المنطقة الأولى ، وتمثل ٥٦٪ من مساحة فلسطين ، لإقامة دولة يهودية فيها .

المنطقة الثانية ، وتمثل ٤٥٪ من مساحة فلسطين ، بما فيها « جيب يافا » لإقامة دولة عربية فيها .

المنطقة الثالثة ، وتمثل ١٥٪ من مساحة فلسطين ، وتضم « القدس » وما يحيط بها ، وخصصت لتكون قطاعاً دولياً ، تتولى إدارته الأمم المتحدة .

وكانت جميع المناطق التي يملكها أو يقطنها يهود داخلة بطبيعة الحال ضمن رقعة الدولة اليهودية . ولكن أضيفت إليها مساحات يملكها ويقطنها عرب بكاملها . غير أن الطائفة اليهودية كانت ترغب بها ، لذا أدخلت منطقة « النقب » التي تمثل حوالي نصف مساحة فلسطين العربية في المنطقة اليهودية ، ولم تكن ملكية اليهود فيها تتجاوز نصفاً في المائة ، وكانت المنطقة المخصصة للدولة العربية تضم أقل عدد من اليهود والمتلكات اليهودية .

(*) للاطلاع على مشروع التقسيم ومناقشاته والمواقف منه العودة إلى الدكتور أحمد طربين . القضية الفلسطينية ١٨٩٧ - ١٩٤٨ ج٢ . جامعة دمشق ١٩٦٩ . صفحات ٨٣٩ وحتى ٨٤٦ .

(**) أيضاً لمزيد من الاطلاع على مواقف الدول في هيئة الأمم المتحدة من التقسيم . العودة إلى لوكاس غرولنبرغ . فلسطين أولاً . مصدر مذكور صفحات ٧٧ وحتى ٨٤ .

أما فيما يتعلق بالسكان فقد كان من المفروض أن تشمل الدولة اليهودية /٤٩٨،٠٠٠/ من السكان اليهود ، و /٧٩٤،٠٠٠/ من السكان العرب في حين أن الدولة العربية كانت ستشمل /٧٢٥،٠٠٠/ من العرب ، و /١٠،٠٠٠/ من اليهود ، والباقي من السكان العرب واليهود كان من المفترض أن يكونوا من سكان القطاع الدولي في القدس[١٤٥] .

أيدت « الوكالة اليهودية » قرار التقسيم ، وعبرت عن ذلك ممثلة « الوكالة اليهودية » في هيئة الأمم المتحدة « غولدا مايرسون » من خلال مناقشتها للمشروع ، وكذلك ذكرت صحيفة « التايمز » في ٢ ايلول ١٩٤٧ أن الدوائر اليهودية الأمريكية قد اغتبطت « بمشروع الأكثرية » ، وأبدى معظم اليهود كذلك ارتياحهم .

وفي اليوم نفسه تلقت « اللجنة السياسية » للمجلس الصهيوني العام المنعقد في « زوريخ » بارتياح اقتراح التوصية بإنشاء « دولة يهودية » مستقلة في وقت مبكر ، ولكنها أضافت بأسف « أن الرقعة المخصصة لها ، ما هي إلا جزء صغير من الرقعة التي وعد بها الشعب اليهودي في الأصل على اساس حقوقه التاريخية ، فهي لا تحتوي على مناطق ذات أهمية قصوى »[١٤٦] .

ولم يتوقف الصهاينة عن سياسة الضغط على « الأمم المتحدة » وأمريكا ، لضمان النتيجة التي يرغبونها وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي آنذاك « ترومان » في مذكراته حيث قال : « الحقائق هي أنه لم تكن هنالك حركات ضغط حول الأمم المتحدة لا مثيل لها من قبل وحسب . بل إن « البيت الأبيض » أيضاً تعرض لحملة مستمرة . وأظنني تعرضت لضغط ودعاية استهدفا « البيت الأبيض » كما تعرضت في تلك اللحظة . وقد أزعجني وأغاظني إلحاح بعض الزعماء الصهيونيين المتطرفين والذي حركته الدوافع السياسية وارتبطت به التهديدات السياسية ، بل إن بعض هؤلاء اقترح علينا أن نضغط على أمم ذات سيادة لتصوت إلى جانبهم في الجمعية العامة »[١٤٧] .

ومنذ ذلك الحين ، أخذ الصهاينة يستعدون للمواجهة العسكرية المتوقعة مع العرب ، واجتمع « بن غوريون » بقادة « الهاجاناه » وقادة « الأراغون »

و « شتيرن » – مع أنه لم تكن له سلطة إلا على « الهاجاناه » . وقرر القادة أن باستطاعتهم القضاء على المقاومة الفلسطينية وإرغام الفلسطينيين على الفرار إذا أرادوا ذلك ، ولكن الحال ستختلف إذا اشتركت الجيوش العربية »[١٤٨] .

وأعلنت « الهيئة العربية العليا » رفضها القاطع لمشروع التقسيم ، وكذلك استنكره العرب جميعاً في مختلف الأقطار العربية – سورية ولبنان ، واليمن ، والعراق ، ومصر ، والأردن ، والسعودية ... – وعبروا عن رفضهم بالمظاهرات والإضرابات الشاملة ، وعادت الثورات المسلحة لتعم كل المناطق الفلسطينية .

وقامت الحكومات العربية بعقد اجتماعات « اللجنة السياسية » لجامعة الدول العربية[*] ، وأصدرت في ١٩٤٧/١٢/٢٧ بياناً يستنكر التقسيم ، ويؤكد العزم على مقاومته ، للحيلولة دون قيام « دولة يهودية » في فلسطين ، وإمداد الجيش العربي الفلسطيني بما يمكن الحصول عليه من السلاح والعتاد . واعتماد مليون جنيه للإنفاق على حركة التعبئة والتطوع والتدريب على وسائل الدفاع ، وإرسال ثلاثة آلاف متطوع عربي كاملي العدة بأسرع ما يمكن لمعونة فلسطين ، وجرت تصريحات بقطع النفط عن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا – لكنها لم تتعد حدود التهديد – وقامت اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية بتوزيع القيادات حسب مناطق فلسطين . وتقرر في اجتماع « عاليه » في لبنان في تشرين أول ١٩٤٧ على أن تكون حصص الدول العربية في تمويل الأعمال العسكرية كما يلي : مصر ٤٢٪ ، سورية ولبنان ٣٢٪ ، السعودية ٢٠٪ ، العراق ١٥٪[١٤٩] .

وجرت معارك دموية بين العرب واليهود في فلسطين ، إثر قرار « الهيئة العربية العليا » باعتبار يوم ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ يوم حداد ، واستمر الشعب الفلسطيني في المقاطعة والإضراب . وأجمعت حركات التحرر العربية على ضرورة النضال من أجل الاستقلال الكامل وإلغاء قرار التقسيم . وطالب حزب « البعث العربي » في سورية بالحرب العربية الجماعية ، وتعبئة جميع القوى المادية والمعنوية في

---

[*] لمزيد من التفصيلات حول الموقف العربي الرسمي والشعبي العودة إلى د. أحمد طربين . المرجع السابق صفحات من ٩٠٠ وحتى ٩٣٣ .

الوطن العربي لسحق الصهيونية ، ورأى ضرورة اتخاذ تدابير نفطية تهدد مصالح الغرب وتجبره على التخلي عن مشروع التقسيم ، كما قرر في أواسط كانون الثاني عام ١٩٤٨ إرسال أول كتيبة منه إلى الجبهة[١٥٠] .

إن مجمل القرارات السياسية ، والإجراءات التعبوية العربية الثائرة ، مع ازدياد أهمية النفط العربي بالنسبة لمصالح الغرب عامة وأمريكا بالذات والتي لم تكن آنذاك مستعدة للتوسط في نزاع مسلح في المنطقة العربية قد يفيد منه الاتحاد السوفييتي ، كان لها أهميتها في عودة مجلس الأمن لبحث الموقف ثانية ما بين /٢٤/ شباط و /١/ نيسان ١٩٤٨ . حيث أوصى بإيقاف أي إجراء لتنفيذ مشروع التقسيم . وفي /١٩/ آذار أعلن « أوستن » ممثل الحكومة الأمريكية بأن قرار الجمعية العامة بتأييد قرار التقسيم لم يشكل أمراً تتقيد به الأمم المتحدة أو أي عضو منها ، وأن مشروع التقسيم نفسه قد جرت الموافقة عليه على اساس الإفتراض بأن جميع أقسام المشروع ستنفذ معاً ، وبما أنه ثبت الآن تعذر ذلك فإن واجب الأمم المتحدة إعادة السلام والنظام إلى نصابهما . وقال إن حكومته تقترح إقامة وصاية مؤقتة على فلسطين قد تساعد الفريقين المتحاربين على التوصل إلى اتفاق على أن يكون معلوماً أن نظام الوصاية هذا لن يضير التسوية السياسية النهائية[١٥١] .

وعارض الصهاينة بشدة فكرة العدول عن مشروع التقسيم ، ووصف الناطق الصهيوني في « مجلس الأمن » البيان الأمريكي بأنه « تراجع مؤلم » و « تسليم مفجع .. للتهديد والإرهاب ... » .

وفي فلسطين رفضت « الوكالة اليهودية » و « المجلس الملي اليهودي » في /٢٣/آذار أية خطوة لإقامة نظام وصاية على فلسطين حتى لفترة قصيرة وأعلنت الوكالة أن حكومة يهودية مؤقتة سوف تقوم قبل /١٦/ أيار ، واستمر الضغط الصهيوني الشديد على الحكومة الأمريكية لاستمرار قرار التقسيم وتنفيذه ، إلى أن صدرت تفسيرات « ترومان » بأن « الوصاية ليست بديلاً عن التقسيم ، إنما هي تدبير مؤقت ، قصد به ملء الفراغ الذي سينجم عن انسحاب الإدارة البريطانية من فلسطين »[١٥٢] .

وازدادت حدة الأزمة بإصرار العرب على موقفهم العادل ، وإصرار اليهود على إنجاز هدفهم الإستعماري الإستيطاني بشتى وسائل الضغط والغدر . ففي التاسع من نيسان هاجمت مجموعة من عصابة « الأرغون » - التي يقودها مناحيم بيغن - قرية «دير ياسين ، وذبحت - بكل ما تعنيه الكلمة - (٢٥٠) شخصاً من سكان القرية البالغ عددهم (٤٠٠) نسمة ، كان من بين القتلى عدد كبير من الشيوخ والنساء والأطفال .

وكانت أساليب الذبح والإرهاب سبباً في هرب الآلاف من السكان العرب الفلسطينيين من أراضيهم . وقد أكد « مناحيم بيغن » في كتابه « الثورة » الذي كتبه عام ١٩٥١ حيث قال : (إن دولة إسرائيل ما كانت لتقوم لولا « الانتصار » في « دير ياسين ») ووصف كيف بات ممكناً دخول مدينة « حيفا » العربية « مثلما تخترق السكين قالب الزبدة ، وبدأ العرب يفرون مذعورين صائحين : « دير ياسين »[١٥٣] . ويبدو أن بيغن قد أخذ على عاتقه مسؤولية العمل الذي ادعى أنه كان ذا أهمية حاسمة على إقامة الدولة . ويخرج المرء بهذا الانطباع نفسه من تقارير جولته في أمريكا في أواخر عام ١٩٤٨ . فأعماله الإرهابية الوحشية هي التي حققت الحلم الصهيوني في إقامة دولة يهودية .

جرت جميع هذه التطورات على الساحة العربية ضمن ظروف التجزئة والضعف والتبعية ، تلك الأوضاع التي كان قد خطط لها النظام الإستعماري العالمي من زمن بعيد ، ليحقق من خلالها أطماعه ومخططاته في استعباد الشعوب واستثمار خيراتها . والآن تؤدي التجزئة والاختلافات السياسية العربية دورها السلبي - المنتظر - في مقاومة قرارات التقسيم والمخطط الإمبريالي في خلق الكيان الصهيوني في فلسطين العربية . وهذا ما أدى إلى إلقاء معظم عبء الدفاع على الشعب الفلسطيني رغم عدم استعداده للحرب ، وما كان يجري من نضال فقد تم على شكل ثورات موضعية دون وحدة وشمول ، ودون قيادة عامة . إضافة إلى قلة السلاح وسوء نوعيته ، في وقت كان على الشعب الفلسطيني أن يخوض معركة ضد قوتين متحالفتين ومتداخلتين في وقت واحد ، هما الصهيونية والإمبريالية العالمية .

قيام الكيان الصهيوني والحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٤٨ :

يعتبر « بن غوريون » الشخص الذي يدين له الصهيونيون بالفضل أكثر من أي صهيوني آخر في اغتصاب فلسطين ، فهو الذي عرف كيف يستغل قرار الأمم المتحدة ، وضعف العرب ، والأطماع الإستعمارية والصهيونية معاً ، لإنجاز اغتصاب فلسطين تحت ستار زائف هو « استقلال إسرائيل » .

لقد أدرك ، أنه إذا لم يقرر إعلان « الدولة » ، فإن حلم « الدولة اليهودية » سيتلاشى ، ويقول « بن غوريون » واصفاً هذه المرحلة : « إن هذه اللحظة حاسمة في تاريخنا ، إذا تقاعسنا فربما كان علينا الإنتظار أجيالاً أخرى » . ثم يفسر العوامل التي دعته إلى اتخاذ الموقف الذي اتخذه مع أن ظواهر الأشياء لم تكن مشجعة فيقول : « كنت أعرف أن عدد العرب أضعاف عددنا ، وقواهم أضعاف قوانا ، ولكن كان عندنا الإرادة القوية ، ليس لأننا محاربون أفضل من العرب ، ولكن لأن الإنكسار بالنسبة لنا دمار ، ونهاية لقوميتنا ، أما بالنسبة للجيوش العربية ، فإن الفشل لا يعني ضياع بلدانهم ولا نهاية وجودهم كقوميات »(١٥٤) .

كان « بن غوريون » يرى أنه على اليهود تحويل الوطن القومي إلى دولة ، ومن ثم يدافعون عنها . لقد أعطى قومه الرغبة في القتال لأن هذا يدخلهم مجرى التاريخ خاصة بعد أن أزاحت بريطانية العبء عن كاهلها وألقته على الأمم المتحدة .

وفي ١٣/أيار عام ١٩٤٨ ، اقترعت « اللجنة المركزية » « للماباي » على «إعلان الاستقلال» وكان ثلث الأعضاء ضد إعلان « الاستقلال » ، ثم تكونت لجنة برئاسة « شرتوك » لتحضير صيغة الإعلان ، وقد نقحها « بن غوريون » عشية إعلان الدولة ، يوم الجمعة في ١٤/أيار عام ١٩٤٨ ، أي حين انتهاء الإنتداب البريطاني رسمياً عن فلسطين . ولم ينتظر يوم ١٥/أيار « يوم السبت » وترأس « بن غوريون » الحكومة الإئتلافية المؤقتة(*) . وسارعت الولايات المتحدة للاعتراف بالدولة اليهودية التي خلقت بالعنف والإرهاب والخديعة .

(*) لمزيد من المعلومات حول إعلان « دولة إسرائيل » والإجراءات التي اتخذت . العودة إلى د. أحمد طربين . القضية الفلسطينية ج٢ . مرجع مذكور صفحات ٩١٤ – ٩١٩ .

بدأت المعارك الحربية فور إعلان الدولة الصهيونية ، بين العرب و « إسرائيل » - الدول العربية المجاورة مصر وشرقي الأردن وسورية ولبنان - واستطاعت الجيوش العربية أن تحقق في جولات الأيام الأولى للحرب نجاحاً كبيراً ، حتى أصبحت على مقربة من « تل أبيب » - هذا رغم نقص الاستعدادات العسكرية والتنظيمية والالتزام بأهواء الساسة العرب الذين تحركهم المصالح الخاصة والإغراق في التبعية - ولذا طلبت الدول الإمبريالية وعلى رأسها أميركا وإنكلترا وقف القتال تحت ادعاءات « صيانة السلام » و « معالجة الموقف بالوسائل السلمية » . وكانت الهدنة الأولى في ١١/حزيران ١٩٤٨ .

اقتضى وقف القتال مدة أربعة أسابيع ، واضطرت الحكومات العربية المرتبطة بمعاهدات ومصالح هامة مع انكلترا وأميركا أن تقبل الهدنة خوفاً على مصالحها من الضياع . وهذا يؤكد (بأن كل ما جرى لم يكن في الواقع سوى مسرحية حرب مصطنعة ، أعدتها بريطانيا نفسها ، تهدئة للخواطر المتحمسة كثيراً للجهاد في البلاد العربية ، ولم تتمكن الجيوش نزولاً عند مشيئة بعض السياسيين الكبار من أن تفعل شيئاً هاماً ، ولم تستطع قط لهذا السبب القضاء على الدولة اليهودية أو إلغاء التقسيم)[١٥٥] .

كذلك كشف العميد « طه الهاشمي » النقاب عن هذه الحقيقة بصراحة في حديث صحفي أدلى به عام ١٩٥١ جاء فيه : « إن القوات العربية لم تحارب بالمعنى الصحيح حتى يقال انها خسرت المعركة . وإذا كانت النتيجة قد جاءت في صالح اليهود ، فمرد ذلك إلى اسباب سياسية لا عسكرية . وعلى الرغم من أن الجيوش العربية لم تدخل فلسطين بقوات كافية ، إلا أنها كانت قادرة على منع قيام « الدولة اليهودية » لو استخدمت حقها في الأغراض العسكرية البحتة » . وأضاف الهاشمي قائلاً : « الواقع أننا إذا استثنينا أعمال القوات المصرية فإن الحركات التي سبقت الهدنة لم تكن تجري طبقاً لخطط وأغراض عسكرية ، وإنما كانت تسير وفق أهواء الساسة النفعية وإرادتها فحسب »[١٥٦] .

كانت الهدنة ، نقطة تحول هامة لصالح « إسرائيل » ، مكنتها من استعادة قوتها ومتابعتها الحرب ، وهذا ما أكده « بن غوريون » نفسه حين قال : « في ٩ حزيران

تجدد القتال وفي أثناء الهدنة وصلتنا الأسلحة والطائرات التي كنا بانتظارها طويلاً ، وبهذا تحسن مركزنا عما كان عليه قبل الهدنة »[١٥٧] . إضافة إلى تدعيم موقفهم العسكري ، قاموا خلال الهدنة بتموين مستعمراتهم المنعزلة ، وأنشأوا طريقاً جديداً للتموين بين « القدس » و « يافا » ، وطهّروا جيوب المقاومة الكائنة ضمن مناطقهم، والتي كانت تتمثل في القرى العربية المنعزلة ، حيث قضوا على مقاومة سكانها وطردوهم ، وبذلك ضمنوا سلامة خطوط مواصلاتهم التي كان يهددها وجود هذه القرى بالقرب منها . وكان أبرز خرق للهدنة ، الهجمات المتكررة على القرى العربية المنعزلة : « جبع » و « أجزام » و « عين غزال » واستمر الخرق طوال مدة الهدنة وحتى بدء الهدنة الثانية[١٥٨] واستمرت أيضاً الضغوط السياسية الصهيونية على أميركا لحمل الدول على الإعتراف بدولتهم .

وفي آخر شهر حزيران أخلى الإنكليز مناء « حيفا » ، مع أنهم كانوا قد أعلنوا أن انسحابهم النهائي سيكون في شهر آب .

وخلال مدة الهدنة ، كلف الكونت « برنادوت » - وسيط الأمم المتحدة باختيار الأعضاء الدائمين - بمعالجة المشكلة في فلسطين بحدودها التي كانت قائمة أثناء الإنتداب في عام ١٩٢٢ ، بما فيها « شرقي الأردن » ، اتحاد عربي - يهودي يعمل على النهوض بالمصالح الاقتصادية المشتركة ، وإدارة المنشآت المشتركة وصيانتها ، وتنسيق السياسة الخارجية ، وتدابير الدفاع المشترك . ويؤدي الاتحاد وظيفته عن طريق مجلس مركزي ولكل عضو سلطة الإشراف على شؤونه الخاصة بما فيها السياسة الخارجية ، وتحدد الهجرة ضمن حدود الإستيعاب ، وحق العودة للمهاجرين العرب إلى ممتلكاتهم ، وضم النقب إلى الأراضي العربية مقابل ضم الجليل إلى اراضي اليهود ، وضم القدس إلى الأراضي العربية ومنح الجالية اليهودية فيها بلدية مستقلة استقلالاً ذاتياً . لكن الصهيونيين اغتالوه في /١٧/ ايلول عام ١٩٤٨ لمجرد محاولته الإنصاف ولأنه كشف في تقاريره للأمم المتحدة عن جوانب من السياسة العدوانية الإستيطانية .

رفض العرب اقتراحات برنادوت لأنها كانت تقوم على اساس التقسيم وقيام دولة يهودية . ويعتبر شرقي الأردن جزءاً متمماً لفلسطين « الأمر الذي يقوم على

أساس كاذب ، فمملكة شرقي الأردن دولة مستقلة ذات سيادة معترف بها دولياً وهي عضوؤ في جامعة الدول العربية »[١٥٩] .

تفسح اقتراحات برنادوت المجال واسعاً للهجرة في مختلف أنحاء فلسطين وشرقي الأردن . أما الحل الاقتصادي فكان يهدف إلى حماية مصالح الصهاينة واستغلال العرب، في وقت يستطيع عرب فلسطين تحقيق حياة اقتصادية أفضل بالتعاون مع الأقطار العربية . كما رفض اليهود الاقتراحات أيضاً لأنها تعطي النقب ومدينة القدس للعرب .

لقد أدت هذه المواقف إلى اشتعال الأزمة من جديد ، فطلب برنادوت مدّ فترة الهدنة فقبل اليهود التمديد ، ولكن العرب حين ايقنوا عملياً بأن التمديد هو في صالح اليهود ، أعلنوا عن تصميمهم على استئناف القتال عند انتهاء مدة الهدنة في وقتها المحدد . وطلب برنادوت من مجلس الأمن التدخل لمنع القتال ، ولكن النداءات لم تستجب ، واستؤنف القتال في /٩/ تموز على كل الجبهات ، وتفوقت إسرائيل واحتلت مناطق جديدة لم تكن واردة في قرار التقسيم ، وعاد مجلس الأمن إلى قرار وقف إطلاق النار في /١٩/ تموز عام ١٩٤٨ إلى أجل غير مسمى .

ويعود ذلك الفشل عند استئناف القتال إلى تشتت القيادة العربية ، بسبب اختلافاتها السياسية . ثم خضوع بعض الحكومات العربية آنذاك للنفوذ البريطاني خضوعاً مباشراً مما انعكس على تجميد حركة بعض الجيوش العربية ، ومنعها من القيام بواجبها ، مثلاً الجيش العراقي الذي لم يتلق أي أوامر من سلطته القيادية ، وكذلك الجيش الأردني الخاضع مباشرة للقيادة البريطانية التي منعته من القيام بدوره في الحرب العربية - الإسرائيلية .

أما إسرائيل فكانت في وضع مختلف تماماً عن العرب ، حيث تمكنت من نقض قرارات الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار ، وهاجمت القوات المصرية في /١٤ آب عام ١٩٤٨ بقصد الحصول على النقب بعد صدور مقترحات برنادوت ، وبعد أن تم لها ذلك وقف القتال في /٧/ كانون الثاني عام ١٩٤٩ وجرت اتفاقات هدنة في العام نفسه بين إسرائيل ومصر في /٢٤/ شباط ، ومع لبنان في /٢٣/ شباط ، ومع الأردن في /٣/ نيسان ، ومع سورية في /٢٠/ تموز .

وفي /١١/ أيار عام ١٩٤٩ ، تمّ قبول إسرائيل عضواً في هيئة الأمم المتحدة ، وكانت الدولة الوحيدة التي تم قبولها مشروطاً بموجب مقررات ميثاق لوزان في ١٢ أيار عام ١٩٤٩ والذي تضمن :

- مساعدة الحكومات المعنية بالأمر على السير قدماً ببرامج التعمير ، والإجراءات التي تتطلبها أوضاع أولئك الناس الذين تبدلت أوضاعهم الاقتصادية بسبب الأعمال العسكرية .

- تسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم ، وإعادة إسكانهم وإنعاشهم الاقتصادي والاجتماعي ، ودفع التعويضات لهم بموجب قرار الجمعية العمومية في /١١/ أيلول عام ١٩٤٨ ، بغية دمج هؤلاء اللاجئين في حياة المنطقة الاقتصادية وجعلهم جزءاً لا يتجزأ منها ، وعلى اساس تمكينهم من إعالة أنفسهم بأنفسهم في أقصر وقت ممكن .

- تأسيس حالات اقتصادية تؤدي إلى استتباب السلام والاستقرار في المنطقة وبهذا تكون قضية اللاجئين قد أصبحت قطب الرحى لقضية فلسطين[١٦٠] .

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل قبلت ضمناً بقرار التقسيم عندما تقدمت بطلبها للانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة ، لأن العريضة التي أرفقتها بطلبها تتضمن الحدود التي ارتضتها وهي خارطة التقسيم .

لكن إسرائيل ضربت بقرارات الأمم المتحدة عرض الحائط ، و لم تنفذها رغم أنها لم تكن تمثل الحد الأدنى من الإنصاف للطرف العربي ، و لم تكتف بالاستمرار باحتلال الأراضي العربية خارج حدود التقسيم ، بل وجهت ضربة علنية إلى هيئة الأمم المتحدة برفض تنفيذ تدويل القدس ، وبإعلانها عاصمة للدولة الصهيونية .

نتائج الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ :

١ – مثلت أحداث عام ١٩٤٨ ، ذروة الصراع العربي – الصهيوني على فلسطين العربية ، والذي تميز بقوة الطرف الصهيوني الاستعماري من

جهة، وبضعف ردود الطرف العربي نتيجة لواقع التجزئة والسيطرة الإستعمارية والتخلف .

٢ – قيام الدولة الصهيونية كمخفر أمامي للإستعمار ، وقاعدة عسكرية واستراتيجية للإمبريالية في قلب الوطن العربي ، وكابح للثورة العربية ، ومعوق للتطور الاجتماعي والتقدم .

٣ – سيطرت إسرائيل على (٨٠٠٠) ميل مربع أي على ٧٧٫٤٪ من أصل مجموع مساحة فلسطين البالغة (١٠٤٣٥) ميلاً مربعاً ، أي بزيادة ٢١٪ على القسم المخصص للدولة اليهودية في مشروع التقسيم ، وخروج حوالي (٧٥٠) ألف عربي من ديارهم ، وتحولهم إلى لاجئين في الأقطار العربية المجاورة وفي مناطق أخرى من العالم .

٤ – وقوع (١٧٠) ألف عربي ممن بقوا في فلسطين تحت حكم إسرائيل وقيودها ، إضافة إلى التحكم بأملاكهم ، ومصادرة معظمها ، كما حددت لهم مناطق معينة للإقامة ، عدا عن المذابح الجماعية الوحشية التي أوقعتها بسكان قرى بكاملها «دير ياسين» .

٥ – تمهيد السبيل لضم الضفة الغربية إلى « شرقي الأردن » وتكوين « المملكة الأردنية الهاشمية » وما ترتب على ذلك من محو اسم فلسطين تماماً من خارطة العالم ، وهذا الإجراء خدم الصهيونية سياسياً وإعلامياً .

٦ – أسقطت هزيمة عام ١٩٤٨ الأقنعة عن الأنظمة العربية التابعة للاستعمار تبعية كاملة ، ووضعت الشعب العربي أمام ضرورة التغيير من الداخل .

٧ – مهدت الطريق لبروز الحركة الثورية العربية ونضالها المتواصل لتثبيت دعائم حكم شعبي تقدمي من شأنه تعبئة الأمة العربية لخوض معركة التحرير والبناء الاشتراكي في وقت واحد . وذلك بعد أن اتضح تماماً بأن جذور الهزيمة تكمن في الوضع العربي آنذاك ، في التفكك والانحلال ، وسيطرة القيادات الرجعية والخلافات المصلحية ، وروح المساومة .

هوامش الفصل الرابع

١ - عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٤٢ .

٢ - بيان نويهض الحوت ، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨١ ص٤٢ .

٣ - اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص٩٤ .

٤ - عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٦٠ .

٥ - المصدر نفسه ص٦٢ .

٦ - المصدر نفسه ص٦١ .

٧ - المصدر نفسه ص٦٣ .

٨ - المصدر نفسه ص٦١ .

٩ - اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص٩٣ .

١٠ - المرجع نفسه ص٩٩ .

١١ - المرجع نفسه ص١٠٢ .

١٢ - المرجع نفسه ص١٠٥ .

١٣ - عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص١٠٨ .

١٤ - بيان نويهض الحوت (القيادات والمؤسسات ..) المرجع نفسه ص٨٠ .

١٥ - عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني حتى عام ١٩٤٨ ، دار الجليل ، دمشق ١٩٨٤ ص ٣٦ .

١٦ - أوراق أكرم زعيتر ، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٩ ص١-٢ .

١٧ - عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص١١٧ .

١٨ - عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني ، المرجع نفسه ص٣٩ .

١٩ - المرجع نفسه .

٢٠ - المرجع نفسه .

٢١ - المرجع نفسه ص٤٧ .

٢٢ - أوراق أكرم زعيتر ، وثائق الحركة الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩ ، الوثيقة رقم /١٦/ القدس ٣-٥ شباط ١٩١٩ ، احتوت الوثيقة أسماء الموقعين ، الذين هم أعضاء المؤتمر الأول ١٩١٩ .

٢٣ - الوثيقة /١٦/ ، المصدر نفسه .

٢٤ - عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص١٣٨ .

٢٥ - اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص١٠٤ .

٢٦ - عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني ، المرجع نفسه ص٥٦ .

٢٧ - المرجع السابق ، المعطيات نفسها ص٥٦ .

٢٨ - المرجع نفسه ص٥٧ .

٢٩ - اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص١٧٥-١٧٦ .

٣٠ - عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني ، المرجع نفسه ص٥٤ .

٣١ - المرجع نفسه ص٦٠ .

٣٢ - المرجع نفسه صفحات ٦١-٦٢ .

٣٣ - المرجع السابق ، المعطيات نفسها ص٦٢ .

٣٤ - اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص١٧ .

٣٥ - عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص١٧٧ .

٣٦ - المرجع نفسه .

٣٧ - اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص١٢١-١٢٢ .

٣٨ - عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص١٧٧ .

٣٩ - أوراق أكرم زعيتر ، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩ ، وثيقة رقم ١٠٥ .

٤٠ - عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص١٩٠ .

٤١ - المصدر نفسه ص١٩٥ .

٤٢ – اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص١٢٤ .

٤٣ – المرجع نفسه ص١٩٧ .

٤٤ – المرجع نفسه ص٢٠٠ .

٤٥ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٢٠٢ .

٤٦ – بيان نويهض (القيادات والمؤسسات ..) المرجع نفسه ص١٦٤ .

٤٧ – المرجع نفسه ص١٦٥ .

٤٨ – المرجع نفسه ص١٧٠ .

٤٩ – اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص١٣٢ .

٥٠ – المرجع السابق ص١٣٧ .

٥١ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٢٠٣ .

٥٢ – بيان نويهض الحوت ، (القيادات والمؤسسات ..) المرجع نفسه ص١٧٢ .

٥٣ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٢١٠ .

٥٤ – المصدر نفسه ص ٢١٠ .

٥٥ – بيان نويهض الحوت ، (القيادات السياسية ..) المرجع نفسه ص ١٧٢ .

٥٦ – المرجع السابق ص١٧٩ .

٥٧ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص١٧٩ .

٥٨ – المصدر نفسه ص٢٢٥ .

٥٩ – المصدر نفسه ص٢٢٧ .

٦٠ – عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني ، المرجع نفسه ص٧٤ .

٦١ – جريدة الجامعة العربية ١٨٤ في تموز عام ١٩٢٨ .

٦٢ – محمد عزه دروزه ، نشأة الحركة العربية الحديثة ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٧١ ص٥٤-٥٥ .

٦٣ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٢٢٨ .

٦٤ – المصدر نفسه ص٢٣٠ .

٦٥ – المصدر نفسه ص٢٣٠ .

٦٦ – اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص١٦٥ .

٦٧ – عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني ، المرجع نفسه ص٥٢ .

٦٨ – اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص١٦٥ .

٦٩ – المرجع نفسه ص١٦٥ .

٧٠ – عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني ، المرجع نفسه ص٩٣ .

٧١ – المرجع نفسه ص٩٦ .

٧٢ – المرجع نفسه ص٩٦ .

٧٣ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٢٣٢ .

٧٤ – المصدر نفسه ص٢٣٢ .

٧٥ – اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص١٧٠ .

٧٦ – عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني ، المرجع نفسه ص١٠١ .

٧٧ – المرجع نفسه ص١٠١ .

٧٨ – المرجع نفسه ص١٠٢ .

٧٩ – المرجع نفسه ص١٠٤ .

٨٠ – المرجع نفسه ص١٠٥ .

٨١ – محمد عزه دروزه ، نشأة الحركة الوطنية الحديثة ، المصدر نفسه ص٢٨٢-٣٠٥ .

٨٢ – اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص١٨٩-١٩٠ .

٨٣ – المرجع السابق ، المعطيات نفسها ص١٨٩-١٩٠ .

٨٤ – عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني ، المرجع نفسه ص١١٥ .

٨٥ – المرجع نفسه ص١٤٢ .

٨٦ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٢٢٧ .

٨٧ – اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص١٩٥ .

٨٨ – المرجع السابق ، المعطيات نفسها .

٨٩ – محمد عزه دروزه ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، ج١ المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٩٥٩ ص٢ .

٩٠ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، مصدر مذكور ص٢٨٢ .

٩١ – بيان نويهض الحوت ، (القيادات والمؤسسات السياسية ..) المرجع نفسه ص٢٦٤ .

٩٢ – المرجع نفسه ص٢٦٦ .

٩٣ – المرجع نفسه ص٢٧٣ .

٩٤ – المرجع نفسه ص٢٧٣ .

٩٥ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٢٨٩ .

٩٦ – المصدر السابق ، المعطيات نفسها .

٩٧ – عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني ، المرجع نفسه ص١٣٠ .

٩٨ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٢٨٩ .

٩٩ – الياس مرقص ، الشيوعية الأممية والثورة العربية ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٠ ص١١٩-١٧٣ .

١٠٠ – زياد الصغير ، ثورة فلسطين ١٩٣٦ – ١٩٣٩ وأثرها في لبنان ، دار الحوار ، دمشق ص٤٨ .

١٠١ – أكرم زعيتر ، القضية الفلسطينية ، دار المعارف بمصر ١٩٥٥ ص٩٥ .

١٠٢ – المصدر السابق ، المعطيات نفسها ص٩٥ .

١٠٣ – عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني ، المرجع نفسه ص١٦٢ .

١٠٤ – المرجع السابق ، المعطيات نفسها ص١٦٢ .

١٠٥ – المرجع نفسه ص١٦٣ .

١٠٦ – زياد الصغير ، (ثورة فلسطين ١٩٣٦ – ١٩٣٩ ...) المرجع نفسه ص٥٢ .

١٠٧ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٣٠٠ .

١٠٨ – اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص٢١٦-٢١٧ .

١٠٩ – أكرم زعيتر ، القضية الفلسطينية ، المصدر نفسه ص٩٨-٩٩ .

١١٠ – عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني ، المرجع نفسه ص١٦٩ .

١١١ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٣١٨ .

١١٢ – المصدر نفسه .

١١٣ – عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني ، المرجع نفسه ص١٧١ .

١١٤ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٣١٨ .

١١٥ – المصدر نفسه ص٣١٦-٣١٧ .

١١٦ – عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني ، المرجع نفسه ص١٧٢ .

١١٧ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٣٢٢ .

١١٨ – اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص٢٤٧-٢٤٨ .

١١٩ – المرجع نفسه ص٢٤٧ .

١٢٠ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٣٣٢ .

١٢١ – المصدر نفسه .

١٢٢ – محمد عزه دروزه ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ج١ ، ص١٦٧ .

١٢٣ يوميات الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ – ١٩٣٩ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٠ – ١٩٨ ص ٢٣٤ .

١٢٤ المصدر نفسه .

١٢٥ – محمد عزه دروزه ، الحركة العربية الحديثة ، مصدر مذكور ص٢١٤ .

١٢٦ – المصدر نفسه ، صفحات ٢١١ – ٢١٢ – ٢١٣ .

١٢٧ – دافيد بن غوريون ، تهاني هلسه ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٨ ص٥٠ .

١٢٨ – المصدر نفسه ص٥٠ .

١٢٩ – المصدر نفسه ص٥١ .

١٣٠ – جولدا مائير ، الحقد ، ترجمة منير بهجت حيدر وسمية أبو الهيجا ، دار المسيرة ، بيروت ١٩٧٩ ص١٢٩ .

١٣١ – ديفيد بن غوريون ، تهاني هلسه ، مصدر مذكور ص٥١ .

١٣٢ – عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المصدر نفسه ص٣٤٧ .

١٣٣ – يوميات أكرم زعيتر ، الحركة الوطنية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص٢٧٣ .

١٣٤ – اميل توما ، جذور القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص٢٧٣ .

١٣٥ – المرجع نفسه ص٢٨٦ .

١٣٦ – المرجع نفسه ، ص٢٨٦ .

١٣٧ – المرجع نفسه ، ص٢٨٦ .

١٣٨ – بيان نويهض الحوت ، (القيادات والمؤسسات ..) المرجع نفسه ص٤٣٣-٤٤٢ .

١٣٩ – سعدي بسيسو ، إسرائيل جناية وخيانة ، سورية ١٩٥٦ ص١١٤-١١٥ .

١٤٠ – المصدر نفسه ص١١٥ .

١٤١ – المصدر نفسه ص١١٦ .

١٤٢ – تهاني هلسه (بن غوريون ..) ، المصدر نفسه ص٧١ .

١٤٣ – المصدر نفسه ص٧٢ .

١٤٤ – المصدر نفسه ص٧٨ .

١٤٥ – أحمد طربين ، القضية الفلسطينية ، المرجع نفسه ص٨٤٤ .

١٤٦ – المرجع نفسه ص٨٤٦ .

١٤٧ – لوكاس غرولنبرغ (فلسطين ...) المرجع نفسه ص٨٤-٨٥ .

١٤٨ – تهاني (ديفيد بن غوريون ...) المصدر نفسه ص٧٩ .

١٤٩ – أحمد طربين (القضية الفلسطينية ..) ج٢ ، المرجع نفسه ص٩٠٠ .

١٥٠ – نضال البعث في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية ج١ ، دار الطليعة ، بيروت ، صفحات ٢٢٧-٢٤٤ .

١٥١ – أحمد طربين (القضية الفلسطينية ..) ج٢ ، المرجع نفسه ص٩٢٦ .

١٥٢ – المرجع نفسه ص٩٢٨ .

١٥٣ – لوكاس غرولنبرغ (فلسطين ..) المرجع نفسه ص٩٢-٩٣ .

١٥٤ – تهاني (ديفيد بن غوريون ..) المصدر نفسه ص٨٤-٨٥ .

١٥٥ – سعدي بسيسو (إسرائيل جناية ...) المصدر نفسه ص١٢١ .

١٥٦ – المصدر نفسه ص١٢٢ .

١٥٧ – تهاني (دايفيد بن غوريون ...) المصدر نفسه ص١٩٠ .

١٥٨ – أكرم زعيتر (القضية الفلسطينية ..) المصدر نفسه .

١٥٩ – المصدر نفسه ص٢٢٥ .

١٦٠ – المصدر نفسه ص٢٤٦ .

رسالة ملك الإنكليز إلى شعب فلسطين

بمناسبة إصدار مجلس الحلفاء في سان ريمو قراره بانتداب بريطانيا على فلسطين (تموز ١٩٢٠)(*)

إلى أهالي فلسطين :

إن الدول المختلفة التي نالت الفوز الباهر في هذه الحرب قد أودعت بلادي أمر الانتداب على فلسطين لكي تسهر على صوالحها وتكفل لبلادكم العمران السلمي الذي طالما كنتم تنشدونه . وإني أذكر بافتخار العمل المجيد الذي قام به جنودي تحت قيادة الفيلد مارشال اللورد اللنبي بتحرحر بلادكم من النير التركي وسأتهلل حقيقة إذا وفقت أنا وشعبي أيضاً إلى أن تكون وسيلة لتنالوا السعادة بوجود إدارة حازمة وصادقة.

إني أرغب أن أؤكد لكم أن الدولة المنتدبة ستنفذ ما عليها من الواجبات بدون محاباة مطلقاً . كما وأن في عزم حكومتي أن تحترم حقوق العناصر والمذاهب على اختلافها في المدة التي يلزم انقضاؤها إلى أن يصادق مجلس الأمم نهائياً على أمر الانتداب وفي المستقبل عندما يصبح الإنتداب أمراً واقعاً .

ولا يخفاكم أن الدول المتحالفة والمشتركة قد قررت أن تتخذ التدابير لتضمن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين بالتدريج وهذه التدابير لن تؤثر قطعياً على حقوق الأهالي الدينية والمدنية ولن تنقص من الرقي المعنوي لعموم طبقات الشعب الفلسطيني .

(*) « الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين » ، المجموعة الأولى ١٩١٥ - ١٩٤٦ . إصدار جامعة الدول العربية . القاهرة ١٩٥٧ .

إني واثق أن المندوب السامي الذي انتدبته لإنقاذ هذه المبادئ سيفعل بعزم ثابت ونية صادقة وسيسعى لاستعمال كل الوسائل التي تؤول إلى خير واتحاد طبقات الشعب على اختلاف مذاهبه .

إني أدرك جيداً خطورة الأحداث المحدقة بحكومة البلاد التي يقدسها المسيحي والمسلم واليهودي على السواء وسأحافظ بكل اهتمام وعاطفة حارة في المستقبل على رقي وعمران البلاد التي ينظر العالم إلى تاريخها باهتمام عظيم . .

صك الإنتداب على فلسطين

الصادر عن عُصبة الأمم المتحدة

في ٢٤ تموز ١٩٢٢ (*)

المقدمــة :

مجلس عُصبة الأمم ،

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذاً لنصوص المادة ٢٢ من ميثاق عُصبة الأمم .

ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضرّ بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى .

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد .

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدباً على فلسطين .

(*) « الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين » ، المجموعة الأولى ١٩١٥ - ١٩٤٦ . إصدار جامعة الدول العربية . القاهرة ١٩٥٧ .

ولما كان الإنتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عُصبة الأمم لإقراره ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد انتدب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عُصبة الأمم طبقاً للنصوص والشروط التالية .

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٢٢ المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عُصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم .

لذلك فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الإنتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي :

المادة الأولى :

يكون للدولة المنتدبة السلطة القطعية في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك .

المادة الثانية :

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي وتكون مسؤولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .

المادة الثالثة :

يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف .

المادة الرابعة :

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة .

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن اليهودي .

المادة الخامسة :

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى .

المادة السادسة :

على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة ، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية .

المادة السابعة :

تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم .

المادة الثامنة :

إن امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الإمتيازات أو العرف في المملكة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين .

غير أنه متى انتهى أجل الإنتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدولة صاحبة الشأن إلا إذا سبق للدول

التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب سنة ١٩١٤ أن تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى .

المادة التاسعة :

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامناً تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء .

ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضموناً تمام الضمان أيضاً . بصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين .

المادة العاشرة :

تكون المعاهدات المبرمة بين الدول المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الإجراء في فلسطين إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين .

المادة الحادية عشرة :

تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستهلاك أي مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها .

ويترتب عليها أن توجد نظاماً للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك من بين الأمور الأخرى الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة.

ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة مادامت الإدارة لاتتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها. غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط ألا تتجاوز الأرباح التي توزعها

الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر وإن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة .

المادة الثانية عشرة :

يعهد إلى الدولة المنتدبة بالإشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية ويكون لها الحق أيضاً في أن تشمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفرائها وقناصلها .

المادة الثالثة عشرة :

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة . وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عُصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط ألا تتحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع إدارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائماً لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط ألا يفسر شيء من هذا الصك تفسيراً يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام إدارة المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة المصونة حصانتها.

المادة الرابعة عشرة :

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحقيق وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عُصبة الأمم لإقرارها ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور .

المادة الخامسة عشرة :

يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة

فقط ويجب ألا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على اساس الجنس أو الدين أو اللغة وألا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط .

ويجب ألا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وألا تنتقص من هذا الحق ما دام ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة .

المادة السادسة عشرة :

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم مع الإشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها إعاقة هذه الهيئات أو التعرض لها أو إظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته .

المادة السابعة عشرة :

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضاً بشرط أن يكون ذلك خاضعاً لإشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآنفة الذكر إلا بموافقة الدولة المنتدبة وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقي أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية .

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين .

ويحق للدلة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات .

المادة الثامنة عشرة :

يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين

تلك الدولة) ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي البضائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات المدنية وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها وتطلق حرية مرور البضائع بطريق (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة .

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضرورياً من الضرائب والرسوم الجمركية وأن تتخذ ما تراه صالحاً من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدولة المنتدبة اتفاقاً جمركياً خاصاً مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة ١٩١٤ داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب .

المادة التاسعة عشرة :

تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين إلى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشأن الإتجار بالرقيق والإتجار بالسلاح والذخيرة أو بالمخدرات أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانسيت) والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية أو بالممتلكات الأدبية والفنية والصناعية .

المادة العشرون :

تتعاون الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عُصبة الأمم لمنع انتشار الأمراض ومكافحتها بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الأحوال .

المادة الحادية والعشرون :

يترتب على الدولة أن تؤمن وضع تنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على اساس القواعد المذكورة فيما يلي خلال الاثني عشر شهراً الأولى من هذا التاريخ ويكون هذا

القانون ضامناً لرعايا جميع الدول الداخلة في عُصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلـق بالحفريات والتنقيبات الأثرية :

١ - تعني عبارة (الآثار القديمة) كل ما أنشأته أو أنتجته أيدي البشر قبل سـنة ١٧٠٠ ميلادية .

٢ - يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أسـاس التشـجيع لا التهديـد وكل من اكتشف أثراً دون أن يكون مزوداً بـالتصريح المذكـور في الفقـرة الخامسة وأبلغ الأمر إلى حد موظفي الدائرة المختصة يكافأ بمكافأة تتناسـب مع قيمة ما اكتشفه .

٣ - لا يجوز بيع شيء من الآثار القديمة إلا للدائرة المختصة مـا لم تتنـازل تلـك الدائرة عن شرائه ولا يجوز إخراج شيء مـن الآثـار القديمـة مـن البـلاد إلاّ بموجب رخصة تصدير صادرة عن تلك الدائرة .

٤ - كل من أتلف أو ألحق ضـرراً بقطعـة مـن الآثـار القديمـة عـن سـوء نية أو إهمال يعاقب بالعقوبة المعينة .

٥ - يحظر إجراء الحفر أو التنقيب للبحث عـن الآثـار القديمـة إلا بتصريـح مـن الدائرة المختصة ويغرم المخالف بغرامة مالية .

٦ - توضع شروط عادلة لنزع ملكية الأراضي ذات القيمة التاريخيـة أو الأثريـة سواء أكان نزع الملكية مؤقتاً أم دائماً .

٧ - يقتصر في إعطاء التصريح لإجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمـون أدلة كافية عن خبرتهم في الآثار ويترتب على إدارة فلسطين ألا تسـير عنـد إعطاء هذه التصاريح على طريقة تؤدي إلى استثناء علماء أية أمة من الأمـم من التراخيص بدون سبب مبرر .

٨ - يقسم ناتج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصـة علـى أسـاس النسـبة التي تعينهـا تلـك الدائـرة فـإذا تعـذرت القسـمة لأسباب علميـة يعطـى للمكتشف تعويض عادل بدلاً من إعطائه قسماً من الآثار المكتشفة .

المادة الثانية والعشرون :

تكون الإنكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب ألا تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب ألا تكرر بالعربية .

المادة الثالثة والعشرون :

تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين أيام عطلة قانونية لأفراد تلك الطائفة .

المادة الرابعة والعشرون :

تقدم الدولة المنتدبة إلى عُصبة الأمم تقريراً سنوياً بصورة تقنع المجلس بتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير .

المادة الخامسة والعشرون :

يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عُصبة الأمم أن ترجئ أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل للتطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد بالنسبة للأحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير لإدارة تلك المنطقة وفقاً لأحوالها المحلية شرط ألا يؤتى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

المادة السادسة والعشرون :

توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عُصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عُصبة الأمم .

المادة السابعة والعشرون :

إن كل تعديل يجري في شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقترناً بموافقة مجلس عُصبة الأمم .

المادة الثامنة والعشرون :

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عُصبة الأمم ما يراه ضرورياً من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة بموجب المادتين ١٣ ، ١٤ على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراماً تاماً وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت .

الكتاب الأبيض الثالث :

بيان الخطة السياسية البريطانية في فلسطين

(١٧ أيار ١٩٣٩)(*)

كانت حكومة جلالته قد أعربت في البيان الذي أصدرته عن فلسطين في اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ ، عن رغبتها في دعوة مندوبين عن عرب فلسطين وبعض البلاد العربية المجاورة ، وعن الوكالة اليهودية للتفاوض معهم في لندن بشأن السياسة المقبلة ، وكانت تأمل بإخلاص الوصول إلى شيء من التفاهم بنتيجة إجراء مباحثات وافية مقرونة بمنتهى الحرية والصراحة . وقد عقدت في الآونة الأخيرة مؤتمرات مع وفود العرب واليهود استغرقت بضعة اسابيع وكانت هذه المؤتمرات وسيلة لتبادل الآراء بصورة مستكملة بين الوزراء البريطانيين ومندوبي العرب واليهود . وقد وضعت حكومة جلالته ، على ضوء المباحثات المشار إليها والحالة السائدة في فلسطين وتقرير اللجنة الملكية وتقرير لجنة التقسيم ، بعض المقترحات وعرضت تلك المقترحات على وفود العرب واليهود كأساس لتسوية متفق عليها . غير أنه لم تر وفود العرب ولا وفود اليهود أن في استطاعتها قبول تلك المقترحات ، ولذلك لم تسفر المؤتمرات عن اتفاق . وبناء على ذلك ترى حكومة جلالته نفسها حرة في وضع سياستها الخاصة . وقد قر رأيها ، بعد إلمام النظر الدقيق ، على التمسك بصورة عامة بالمقترحات التي عرضت نهائياً على وفود العرب واليهود وبحثت معهم :

— لقد كان صك الانتداب على فلسطين ، الذي أقر نصوصه مجلس عُصبة الأمم في سنة ١٩٢٢ ، أساس السياسة التي اتبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة زهاء عشرين عاماً ، وهذا الصك ينطوي على تصريح بلفور ، ويفرض على الدولة المنتدبة

(*) من كتاب تاريخ فلسطين الحديث لعبد الوهاب الكيالي . بيروت ١٩٧٣ .

أربعة التزامات رئيسية ، وقد بسطت هذه الالتزامات في المواد الثانية والسادسة والثالثة عشرة من صك الانتداب ، ومن بين هذه الالتزامات التزامات التزام لم يقم أي خلاف حول تفسيره وهو الالتزام الذي يبحث في حماية الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وتسهيل الوصول إليها . أما الالتزامات الأخرى فهي إجمالاً كما يلي :

١ - وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تضمن إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وتسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وتشجيع حشد اليهود في الأراضي ، بالتعاون مع الوكالة اليهودية .

٢ - صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين ، بقطع النظر عن العنصر والدين ، وضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى ، مع تسهيل الهجرة اليهودية واستيطان اليهود في الأراضي .

٣ - وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتي .

ــ وقد لفتت اللجنة الملكية ولجان التحقيق الأخرى التي سبقتها النظر إلى الغموض المحيط ببعض العبارات الواردة في صك الانتداب كعبارة « وطن قومي للشعب اليهودي » ، ووجدت في هذا الغموض وفي ما نشأ عنه من الريبة حول الأهداف التي ترمي إليها الخطة السياسية ، سبباً أساسياً للقلق والشحناء بين العرب واليهود . إن حكومة جلالته مقتنعة أن مصلحة السلام ورفاه جميع أهالي فلسطين تحتم وضع تعريف صريح للخطة السياسية ولأهدافها . ولقد كان من شأن اقتراح التقسيم الذي أوصت به اللجنة الملكية أن يوفر مثل هذه الصراحة ، غير أنه وجد أن تشكيل دولتين مستقلتين ضمن فلسطين إحداهما عربية والأخرى يهودية ، يكون في استطاعتهما سد نفقاتهما بذاتهما ، ليس من الأمور العملية . ولذلك كان لزاماً على حكومة جلالته أن تستنبط ، بدلاً من التقسيم ، سياسة أخرى من شأنها أن تفي بما تتطلبه الحالة في فلسطين على وجه يتفق مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود . وقد أدرجت آراء ومقترحات حكومة جلالته أدناه في ثلاثة أبواب هي : ١ - الدستور و ٢ - المهاجرة و ٣ - الأراضي .

١ – الدستور :

— لقد قيل في معرض الجدل أن عبارة « وطن قومي للشعب اليهودي » تفسح المجال لصيرورة فلسطين ، على مرور الزمن ، دولة أو مملكة يهودية . إن حكومة جلالته لا تود أن تقارع الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الملكية وهو أن الزعماء الصهيونيين كانوا يدركون حيث صدور صيغة الانتداب الذي أدمج فيه تصريح بلفور لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا النهاية . غير أن حكومة جلالته تشاطر اللجنة الملكية الاعتقاد بأن واضعي صيغة الانتداب الذي أدمج فيه تصريح بلفور لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين إلى دولة يهودية خلافاً لإرادة سكان البلاد العرب . أما أنه لم يكون المقصود تحويل فلسطين إلى دولة يهودية فيمكن استنتاجه ضمناً من الفقرة التالية المقتبسة عن الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ :

« لقد قيلت أقوال غير مصرح بها مؤداها أن الغاية التي يرمي إليها هذا التصريح هي خلق فلسطين يهودية برمتها . واستعملت عبارات كمثل القول بأن فلسطين ستصبح يهودية كما أن انكلترا انكليزية ، وحكومة جلالته تعتبر أن كل أمل كهذا غير ممكن التحقيق وهي لا ترمي إلى مثل هذا الهدف كما أنه لم يخطر في بالها في أي وقت من الأوقات .. أن يزول الشعب العربي أو اللغة أو الثقافة العربية في فلسطين . أو أن تصبح مسيطراً عليها . وهي تود أن تلفت النظر إلى أن نص التصريح المشار إليه (أي تصريح بلفور) لا يرمي إلى تحويل فلسطين بكليتها إلى وطن قومي يهودي ، بل إن وطناً كهذا سيؤسس في فلسطين » .

غير أن هذا البيان لم يزل الشكوك ، ولذلك فإن حكومة جلالته تصرح الآن بعبارة لا لبس فيها ولا ابهام أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية . وهي تعتبر في الواقع أنه مما يخالف الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب ، والتأكيدات التي أعطيت للشعب العربي فيما مضى أن يُجعل سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية خلافاً لإرادتهم .

— وقد وصفت ماهية الوطن القومي اليهودي وصفاً أوفى في الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ على الوجه التالي :

« لقد أعاد اليهود في القرنين أو الثلاثة قرون الأخيرة تكوين طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفاً ، ربعهم تقريباً مزارعون أو عملة في الأرض . ولهذه الطائفة هيئاتها السياسية الخاصة ، ومجمع منتخب لإدارة شؤونها الداخلية ، ومجالس منتخبة في المدن ، وهيئة للإشراف على مدارسها ، ولها رئاسة ربانيين منتخبة ومجلس رباني منتخب لإدارة شؤونها الدينية . وتستعمل هذه الطائفة اللغة العبرية كلغة محلية ، ولها صحف عبرية تفي بحاجاتها . وهي تتبع نمطاً تهذيبياً يميزها ، وتبدي نشاطاً كبيراً في الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة ، بسكان المستعمرات والمدن وتشكيلاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعاداتها وطرق معيشتها الخاصة ، لها في الحقيقة مميزات قومية . ولو سأل سائل عن معنى تنمية الوطن القومي اليهودي في فلسطين لأمكن الرد عليه بأنها لا تعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين إجمالاً ، بل زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والعنصرية . ولكي يكون لهذه الطائفة خير أمل في التقدم الحر ، ويفسح للشعب اليهود مجال واف يظهر فيه كفاياته ، كان من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة . ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان وجود وطن قومي لليهود في فلسطين ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة » .

— إن حكومة جلالته تتمسك بهذا التفسير لتصريح سنة ١٩١٧ وتعتبره وصفاً معتمداً وشاملاً لماهية الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، وهذا التفسير ينطوي على اطراد نمو الطائفة اليهودية الموجودة في البلاد بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم الأخرى . ومما يقيم الدليل على أن حكومة جلالته ما فتئت تقوم بالتزاماتها من هذه الناحية أنه منذ صدور بيان الخطة السياسية سنة ١٩٢٢ هاجر إلى فلسطين ما يزيد على ٣٠٠,٠٠٠ يهودي وأن عدد سكان الوطن القومي قد ارتفع حتى بلغ نحو ٤٥٠,٠٠٠ نسمة ، أو ما يقرب من ثلث سكان البلاد برمتهم ، وان الطائفة اليهودية لم تقصر من جهتها في اغتنام الفرص التي أتيحت لها إلى أقصى حد ، فنمو الوطن القومي اليهودي وما توصل إلى اتيانه في كثير من الميادين هو مجهود إنشائي جدير

بالاعتبار وحري بأن ينال إعجاب العالم وبأن يكون على الأخص مصدر فخر للشعب اليهودي .

ــ لقد رددت الوفود العربية في سياق المباحثات الأخيرة الحجة القائلة بأن فلسطين مشمولة في المنطقة التي تعهد السير هنري مكماهون بالنيابة عن الحكومة البريطانية في شهر تشرين الأول سنة ١٩١٥ أن يعترف باستقلال العرب فيها ويؤيده . وقد بحث مندوبون من البريطانيين والعرب خلال المؤتمرات التي عقدت مؤخراً في لندن في صحة هذا الادعاء الذي يستند إلى المراسلات المتبادلة بين السير هنري مكماهون وشريف مكة بحثاً مقروناً بالدقة والعناية . ويقول تقريرهم الذي تم نشره أن المندوبية العرب والبريطانيون بذلوا جهدهم ليفهم كل فريق منهما وجهة نظر الفريق الآخر ، ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى اتفاق حول تفسير هذه المراسلات . ولا حاجة هنا إلى تلخيص الحجج التي أوردها كل من الفريقين . إن حكومة جلالته تأسف لسوء الفهم الذي نشأ حول بعض العبارات المستعملة في تلك المراسلات . وهي من جهتها، استناداً إلى الأسباب التي بسطها مندوبوها في التقرير ، لا يسعها إلا أن تتمسك بالرأي القائل أن جميع فلسطين الواقعة غربي الأردن كانت قد استثنيت من العهد الذي قطعه السير هنري مكماهون ، وهي لذلك لا تستطيع أن توافق على أن مراسلات مكماهون تشكل اساساً عادلاً للإدعاء بوجوب تحويل فلسطين إلى دولة عربية مستقلة .

ــ أن حكومة جلالته ملزمة بصفتها الدولة المنتدبة « أن تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتي » في فلسطين . وهي ، عدا عن هذا الالتزام المعين ، تعتبر أن إبقاء سكان فلسطين تحت تدريب الدولة المنتدبة إلى الأبد يخالف روح نظام الانتداب من أساسه . فمن الصواب أن يتمتع أهل البلاد بما أمكن من السرعة بحقوق الحكم الذاتي التي يمارسها أهالي البلاد المجاورة . إن حكومة جلالته لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تتنبأ بشكل الحكم الدستوري الذي ستصطبغ به حكومة فلسطين في النهاية، ولكن الهدف الذي ترمي إليه هو إقامة الحكم الذاتي ، وهي ترغب في أن ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة في النهاية . وينبغي أن تكون تلك الدولة ، دولة يساهم فيها الشعبان المقيمان في فلسطين ، العرب واليهود ، بممارسة سلطة الحكم على وجه يكفل ضمان المصالح الرئيسية لكل من الفريقين .

ـــ إن تشكيل دولة مستقلة في فلسطين ، والتخلي التام عن رقابة الانتداب فيهـا يتطلبان نشوء علاقات ما بين العرب واليهود من شأنها أن تجعـل حكـم البـلاد حكمـاً صالحاً في حيز الإمكان . أضف إلى ذلك أن نمو مؤسسات الحكـم الذاتـي في فلسـطين لابد له أن سير على قاعدة النشوء والارتقاء شأنه في البلدان الأخرى . فقبـل الوصـول إلى الاستقلال لابد من فترة انتقال تحتفـظ خلالها حكومـة جلالته بالمسـؤولية النهائيـة بصفتها السلطة المنتدبة بينما يزداد في أثنائها نصيب أهالي البلاد من الاضطلاع بالحكم وتنمو فيهم روح التفاهم والتعاون . وستبذل حكومة جلالته جهودها المتواصلة لترويج نمو العلاقات الطيبة بين العرب واليهود .

ـــ وعلى ضوء هذه الاعتبارات ، تصدر حكومة جلالتـه التصريـح التـالي معلنـة فيه نواياها بشأن حكومة فلسطين المقبلة :

١ - إن الهدف الذي ترمـي إليـه حكومـة جلالتـه هـو أن تشـكل خـلال عشـر سنوات ، حكومة فلسطينية مستقلة ، ترتبط مـع المملكـة المتحـدة بمعـاهدة تضمن للبلدين تطلباتهما التجاريـة والحربيـة في المسـتقبل ضمانـاً مرضيـاً . وهذا الاقتراح بتشكيل دولة مستقلة من شأنه أن ينطوي علـى التشـاور في مجلس عصبة الأمم بقصد انهاء الانتداب .

٢ - إن الدولة المستقلة يجب أن تكون دولة يساهم العرب واليهود في حكومتها على وجه يضمن صيانة المصالح الأساسية لكل من الفريقين .

٣ - يكون تشكيل الدولة المستقلة مسبوقاً بفترة انتقال تحتفـظ حكومـة جلالتـه خلالها بمسؤولية حكم البلاد . وفي أثناء فترة الانتقـال يعطي أهـل فلسـطين نصيباً متزايداً في حكومة بلادهم . وسـتتاح لكـلا فريقـي السـكان فرصـة للاشـتراك في أداة الحكومـة ، وسيسـار في هـذه العمليـة سـواء اغتنـم كـلا الفريقين الفرصة أم لا .

٤ - حالما يتوطد الأمن والنظام في فلسطين توطيداً كافيـاً تتخـذ التدابـير لتنفيـذ هذه السياسة ألا وهي سياسة إعطاء أهل فلسطين نصيباً متزايداً في حكومة بلادهم ، والهدف الذي يرمي إليه هو تولية الفلسـطينيين زمام جميـع دوائـر

الحكومة بمساعدة مستشارين بريطانيين ، خاضعاً ذلك لرقابة المندوب السامي . وتحقيقاً لهذه الغاية ستكون حكومة جلالته مستعدة لإجراء الترتيبات اللازمة لتولية الفلسطينيين فوراً زمام بعض الدوائر مع مستشارين بريطانيين . ويكون رؤساء الدوائر الفلسطينيين أعضاء في المجلس التنفيذي الذي يزود المندوب السامي بالمشورة . ويدعى مندوبون عن العرب واليهود لتولي مناصب رؤساء الدوائر ، بنسبة عدد السكان من كل من الفريقين على وجه التقريب ، ويزداد عدد الفلسطينيين الذين يتولون زمام الدوائر كلما سمحت الظروف بذلك إلى أن يصبح رؤساء جميع الدوائر فلسطينيين يمارسون المهام الإدارية والاستشارية التي يقوم بها الآن الموظفون البريطانيون . وعند بلوغ تلك المرحلة ينظر في أمر تحويل المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء مع إجراء ما يترتب على ذلك من التغيير في وضع مهام رؤساء الدوائر الفلسطينيين .

٥ – إن حكومة جلالته لا تتقدم في هذه المرحلة بأية مقترحات حول تشكيل هيئة تشريعية منتخبة . ولكنها على الرغم من ذلك تعتبر هذا الأمر تطوراً دستورياً في محله ، وإذا أعرب الرأي العام في فلسطين فيما بعد عن تحبيذه لمثل هذا التطور تكون حكومة جلالته مستعدة لتشكيل الأداة اللازمة بشرط أن تسمح الأحوال المحلية بذلك.

٦ – لدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الأمن والنظام ، تشكل هيئة ملائمة من ممثلي أهل فلسطين وحكومة جلالته للنظر في كيفية سير الترتيبات الدستورية خلال فترة الانتقال وللبحث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة وتقديم التواصي بذلك الشأن .

٧ – وستتطلب حكومة جلالته أن تقتنع بأن المعاهدة المنظور عقدها في البند (١) ، أو الدستور المنظور وضعه في البند (٦) أعلاه ، قد ضمن النصوص الوافية :

أ – لحماية الأماكن المقدسة وتسهيل الوصول إليها ، وحماية مصالح وأملاك الهيئات الدينية المختلفة .

ب - لحماية مختلف الطوائف في فلسطين وفقاً للالتزامات المترتبة على حكومة جلالته نحو العرب ونحو اليهود ، وفيما يتعلق بالوضع الخاص الذي للوطن القومي اليهودي في فلسطين .

ج - بشأن الأمور المطلوبة لملاقاة الحالة الحربية مما قد تعتبره حكومة جلالته ضرورياً على ضو الظروف التي تكون سائدة في ذلك الحين .

وستطلب حكومة جلالته أيضاً أن تقتنع بأن المصالح التي لبعض البلاد الأجنبية في فلسطين ، والتي تضطلع حكومة جلالته الآن بمسؤولية المحافظة عليها ، هي مصونة صيانة وافية .

٨ - وستبذل حكومة جلالته كل ما في وسعها لإيجاد ظروف تمكن الدولة الفلسطينية المستقلة من الخروج إلى حيز الوجود خلال عشر سنوات . وإذا ظهر لحكومة جلالته لدى انقضاء عشر سنوات إن الظروف تتطلب إرجاء تشكيل الدولة المستقلة ، خلافاً لما تأمله ، فإنها تتشاور مع ممثلي أهالي فلسطين ، ومجلس عصبة الأمم والدول العربية المجاورة قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الإرجاء . فإذا قر رأي حكومة جلالته أنه لا مناص من هذا الإجراء فإنها تدعو هؤلاء الفرقاء للتعاون معها في وضع خطط للمستقبل بقصد الوصول إلى الهدف المنشود في اقرب وقت ممكن .

— وستتخذ التدابير أثناء فترة الانتقال لزيادة سلطات ومسؤوليات البلديات والمجالس المحلية .

٢ — المهاجرة :

— إن إدارة فلسطين مكلفة ، بمقتضى المادة السادسة من صك الانتداب « بتسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالي الأخرى » ، وباستثناء ما تقدم ، لم يحدد مدى الهجرة اليهودية المسموح بها إلى فلسطين في أي موضع آخر من صك الانتداب ، ولكن ورد في الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ رقم (١٧٠٠) أنه تنفيذاً لسياسة إنشاء وطن قومي يهودي :

« من الضروري أن تتمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها عن طريق المهاجرة . وهذه لمهاجرة لا يمكن أن يكون مقدارها بحيث تتجاوز قدرة البلاد الاقتصادية في حينه على استيعاب القادمين الجدد . ومن المحتم ضمان عدم صيرورة المهاجرين عبئاً على أهالي فلسطين عموماً ، وأن لا يحرموا أية فئة من السكان الحاليين من عملهم » .

ومن الوجهة العملية ، اعتبرت قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب منذ ذلك التاريخ فصاعداً وحتى الآونة الأخيرة ، العامل الوحيد الذي تحدد الهجرة على أساسه . وورد في الكتاب الذي أرسله المستر رمزي مكدونالد بصفته رئيساً للوزارة إلى الدكتور وايزمن في شهر شباط سنة ١٩٣١ في معرض بسط الخطة السياسية ، إن قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب هي الأساس الوحيد لتحديد الهجرة . ثم أيد هذا التفسير بقرارات اتخذتها لجنة الانتدابات الدائمة . لكن حكومة جلالته لا ترى في بيان الخطة السياسية الصادر سنة ١٩٢٢ ، ولا في كتاب رئيس الوزراء الصادر سنة ١٩٣١، ما يمكن تفسيره بأن صك الانتداب يقضي عليها في جميع الأوقات وفي كافة الظروف أن تسهل هجرة اليهود إلى فلسطين على أساس اعتبار قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب دون سواها . كما أنها لا تجد في صك الانتداب ولا في بيانات الخطط السياسية التي صدرت بعده ما يؤيد الرأي القائل بأن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا يمكن تحقيقه إلا إذا سمح للهجرة بالاستمرار إلى ما لا نهاية له . فإذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي تأثيراً سيئاً فمن الواضح أنه يجب تقييدها . وكذلك الحال ، إذا كان للهجرة أثر يضر ضرراً خطيراً بوضع البلاد السياسي فإن ذلك عامل يجب أن لا يغفل . ومع أنه ليس من الصعب أن يقال ، في معرض الجدل ، بأن ذلك العدد الكبير من المهاجرين اليهود الذين دخلوا البلاد حتى الآن قد استوعبتهم البلاد من الناحية الاقتصادية ، فإن المخاوف التي تساور العرب من أن هذه الهجرة المتدفقة ستستمر إلى ما لا نهاية له حتى يصبح السكان اليهود في وضع يمكنهم من السيطرة عليهم ، قد اسفرت عن نتائج عظيمة الخطورة لليهود وللعرب على السواء ولسلام ورفاه فلسطين . فما هذه الاضطرابات المفجعة التي وقعت خلال السنوات الثلاث الماضية إلا آخر وأثبت مظهر برزت فيه تلك المخاوف العظيمة التي تساور

العرب . إن الأساليب التي سلكها الإرهابيون العرب ضد مواطنيهم من العرب وضد اليهود على السواء يجب أن تقابل بالاستنكار المطلق غير أنه لا يمكن الإنكار أن الخوف من استمرار الهجرة اليهودية استمرار لا نهاية له ، منتشر انتشاراً واسعاً بين السكان العرب وإن هذا الخوف هو الذي هيأ السبيل لوقوع الاضطرابات التي صدمت تقدم البلاد الاقتصادي صدمة عنيفة ، واستنزفت خزينة فلسطين ، وجعلت الناس غير مطمئنين على أرواحهم وأموالهم وخلقت بين السكان العرب واليهود مرارة يؤسف لحدوثها بين مواطني بلاد واحدة ، ولو استمرت الهجرة في هذه الظروف إلى الحد الأعلى الذي تسمح به قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، بقطع النظر عن سائر الاعتبارات الأخرى ، لأدى ذلك إلى تخليد عداوة قاتلة بين الشعبين ، ولأمكن أن تصبح الحالة في فلسطين عندئذ مصدراً دائماً للاحتكاك بين جميع شعوب الشرق الأدنى والأوسط . وحكومة جلالته لا يسعها أن تأخذ بالرأي القائل ان الالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب أو أن العقل الراجح والعدالة ، تقضي عليها بتجاهل هذه الظروف لدى وضع سياستها بشأن الهجرة .

ــ لقد كان من رأي اللجنة الملكية أن ادماج سياسة تصريح بلفور بنظام الانتداب ينطوي على الاعتقاد بإمكان التغلب على موقف العرب العدائي من ذلك التصريح عاجلاً أم آجلاً . ولقد كانت الحكومات البريطانية ، منذ صدور تصريح بلفور ، تأمل أن يرضى السكان العرب مع مرور الزمن عن اطراد نمو الوطن القومي اليهودي ، بعد أن يدركوا الفوائد التي سيجنونها من الاستيطان والعمران اليهودي ، في فلسطين . ولكن هذا الأمل لم يتحقق ، وأصبح على حكومة جلالته الآن أن تختار بين سياستين : فهي ١) إما أن تعمل على توسيع الوطن القومي توسيعاً لا نهاية له عن طريق الهجرة ضد رغبات سكان البلاد من العرب التي أعربوا عنها بكل شدة أو ٢) تسمح بزيادة توسع الوطن القومي عن طريق الهجرة إذا كان العرب على استعداد للقبول بتلك الهجرة ولكن ليس بدون ذلك . أما السياسة الأولى فمؤداها الحكم بالقوة، وهي بقطع النظر عن الاعتبارات الأخرى ، تخالف في رأي حكومة جلالته ، روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم كل المخالفة ، كما أنها تناقض أيضاً الالتزامات الصريحة المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب على فلسطين .

أضف إلى هذا أن العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين ، لابد لها أن تبنى ، عاجلاً أم آجلاً ، على اساس تبادل التسامح والنية الطيبة ، فسلام الوطن القومي اليهودي نفسه وتقدمه تتطلب ذلك . ولذلك قررت حكومة جلالته بعد إمعان النظر والتدقيق ، وبعد اعتبار المدى الذي سهل فيه نمو الوطن القومي اليهودي خلال السنوات لعشرين الماضية ، أنه قد حان الوقت للأخذ من حيث المبدأ ، بالسياسة الثانية من السياستين المشار إليهما أعلاه .

— لقد طلب بإلحاح وقف كل هجرة أخرى إلى فلسطين في الحال . إن حكومة جلالته لا تستطيع أن تقبل باقتراح كهذا إذ أن من شأنه أن يلحق الضرر بنظام فلسطين المالي والاقتصادي بأجمعه ، وبذلك يؤثر تأثيراً سيئاً في مصالح العرب واليهود على السواء ، ثم إن حكومة جلالته ترى أنه ليس من الإنصاف للوطن القومي اليهودي وقف كل هجرة أخرى وقفاً فجائياً . غير أن حكومة جلالته فضلاً عن هذا كله ، تلم بالمحنة القاسية التي يعانيها الآن عدد كبير من اليهود الذين يلتمسون ملجأ يلجأون إليه من بعض البلاد الأوروبية وهي تعتقد أن في استطاعة فلسطين أن تساهم بنصيب آخر في سبيل حل هذه المشكلة العالمية الملحة ، وأنه ينبغي لها أن تقوم بذلك . وفي جميع هذه الظروف ، تعتقد أنها باتخاذها المقترحات التالية بشأن الهجرة تكون قد سارت وفقاً لالتزامات الانتداب الملقاة على عاتقها إزاء العرب واليهود معاً ، وفي خير طريق يؤدي إلى خدمة مصالح سكان فلسطين بأسرهم . وهذه المقترحات هي كما يلي :

١ – تكون الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية بمقدار من شأنه أن يزيد عدد السكان اليهود في فلسطين إلى ما يقرب من ثلث مجموع سكان البلاد ، بشرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك . فإذا أخذت بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية المتوقع حصولها في عدد السكان العرب واليهود ، وحسب حساب عدد المهاجرين اليهود غير الشرعيين الموجودين الآن في البلاد فإن ذلك يسمح بإدخال نحو ٧٥,٠٠٠ مهاجر يهودي خلال السنوات الخمس التالية اعتباراً من أول شهر نيسان من السنة الحالية وسينظم دخول هؤلاء المهاجرين ، مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، على أساس القاعدة التالية :

أ - يسمح في كل سنة من السنوات الخمس التالية بدخول حصة من المهاجرين اليهود لا يتجاوز مقدارها ١٠٫٠٠٠ شخص ، مع العلم أن كل نقص يقع في أية سنة يمكن أن يضاف إلى حصص السنين التالية خلال مدة السنوات الخمس ، بشرط أن تسمح بذلك قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب .

ب - بالإضافة إلى ذلك ، ومن قبيل المساهمة في حل مشكلة اللاجئين اليهود ، يسمح بدخول ٢٥٫٠٠٠ لاجئ إلى البلاد حالما يقتنع المندوب السامي بأن الوسائل الوافية لإعالتهم قد أصبحت مضمونة ، ويرجح من هؤلاء اللاجئون الأطفال المعالون .

٢ - يحتفظ بالإدارة الحالية لتقرير قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، ويضطلع المندوب السامي بالمسؤولية النهائية في تقرير حدود قدرة الاستيعاب الاقتصادية . ويستنير برأي مندوبين من اليهود والعرب قبل اتخاذ قراره بشأن كل فترة.

٣ - لدى انقضاء السنوات الخمس المشار إليها لا يسمح بهجرة يهودية أخرى إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها .

٤ - إن حكومة جلالته مصممة على قمع الهجرة غير المشروعة وتتخذ الآن إجراءات أخرى للحيلولة دونها . وإذا أفلح عدد من المهاجرين اليهود غير الشرعيين في دخول البلاد على الرغم من تلك الإجراءات وكان هؤلاء ممن لا يمكن إبعادهم ينزل عددهم من الحصص السنوية .

— إن حكومة جلالته مقتنعة أنه متى تمت الهجرة التي يفكر فيها الآن على مدار السنوات الخمس المشار إليها، لن يكون لها مبرر ، كما أنها لن تكون تحت طائلة أي التزام ، لتسهيل إنشاء الوطن القومي اليهودي عن طريق السماح بهجرة أخرى بقطع النظر عن رغبات السكان العرب .

٣ – الأراضي :

— إن المادة السادسة من صك الانتداب تقضي على إدارة فلسطين « بتسهيل حشد اليهود في الأراضي ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالي الأخرى » ، ولم يفرض لغاية الآن أي قيد على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود . وقد دلت التقارير التي وضعتها مختلف لجان الخبراء ، على أنه بالنظر لنمو عدد السكان العرب الطبيعي واستمرار بيع الأراضي من العرب إلى اليهود في السنوات الأخيرة ، لا يوجد الآن في بعض المناطق أي مجال لانتقال الأراضي من العرب إلى اليهود ، في حين أنه لابد من وضع القيود على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود في بعض المناطق الأخرى ، إذا كان يراد احتفاظ المزارعين العرب بمستوى معيشتهم الحالي والحيلولة دون تكوين جماعة كبيرة من العرب ممن لا أرض لهم . وبالنظر لهذه الظروف سيمنح المندوب السامي سلطات عامة تخوله منع وتنظيم انتقال الأراضي . وسيبدأ العمل بهذه السلطات من تاريخ نشر هذا البيان ويحتفظ المندوب السامي بها طيلة فترة الانتقال .

— لقد بذلت حكومة جلالته لدى وضعها هذه المقترحات ، جهدها بإخلاص للتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب ، نحو العرب واليهود معاً . فإن غموض العبارات التي استعملت في بعض الحالات في وصف هذه الالتزامات قد أدى إلى المشادة وجعل مهمة تفسير تلك العبارات شاقة . إن حكومة جلالته لا يمكنها أن تأمل بإرضاء الذين يتحيزون إلى هذا الفريق أو ذاك في هذه المشادة التي نشأت عن صك الانتداب والغاية التي ترمي إليها هي أن تقف موقف الإنصاف بين الشعبين المقيمين في فلسطين اللذين تناولت الحوادث العظمى التي وقعت في السنوات الأخيرة مقدراتها في تلك البلاد ، واللذين يتحتم عليهما أن يتدربا على تبادل التسامح والنية الحسنة والتعاون ما داما سيعيشان جنباً إلى جنب في فلسطين . وحكومة جلالته إذ تنظر إلى المستقبل لا يغرب عن بالها أن بعض الحوادث التي وقعت في الماضي ستجعل إنشاء هذه العلاقات مهمة شاقة غير أنه مما يشجعها على هذا الأمل أن العرب واليهود كثيراً ما عاشوا معاً في السنوات الأخيرة بصفاء في أماكن عديدة في فلسطين . إن على كل طائفة من هاتين الطائفتين أن تساهم بنصيب وافر في سبيل رفاه بلادهما المشتركة

ولا بد لكل منهما أن تجنح إلى السلم بنية صادقة كي يتاح لها أن تساهم في العمل على اطراد رفاه أهل البلاد بأجمعهم . ومما يزيد في خطورة التبعة الملقاة على عـاتقهم وعلـى عاتق حكومة جلالته من حيث التعاون معاً في سبيل تأمين السلام ، إن البـلاد يقدسـها في كافة أنحاء العالم ملايين عديدة من المسلمين واليهود والمسيحيين الذيـن يبتهلـون إلى الله تعالى أن يخيم السلام في ربوعها وأن يوفر أسباب السعادة لأهليها .

المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني
والانتداب البريطاني

برقية احتجاج المؤتمر العربي الفلسطيني الأول

إلى مؤتمر السلم العام ضد جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود

(القدس ، ٣ شباط ١٩١٩)(*)

إن جميع سكان فلسطين المؤلفة من مناطق القدس ونابلس وعكا العربية من مسلمين ومسيحيين اجتمعوا واختارو مندوبيهم الذين حضروا وعقدوا اجتماعاً عاماً في القدس لبحث شكل الحكومة الملائم لبلدهم .

وقبل التطرق إلى أي بحث في الموضوع قرروا بادئ ذي بدء أن يرفعوا إلى مؤتمركم العالي احتجاجهم الشديد بسبب ما سمعوه من أن الصهيونيين نالوا وعداً بجعل بلدنا وطناً قومياً لهم . وأنهم ينوون الهجرة إلى هذا البلد واستعماره .

وعليه فإننا نحن المسلمين والمسيحيين المجتمعين بصفة مندوبين لأمة عربية حية من الأمم الضعيفة التي حررها الحلفاء رافضين رفضاً باتاً كل قرار يتخذ بهذا الصدد قبل أخذ رأينا .

وإننا نرفع إلى المؤتمر بياناً مفصلاً بالحيف الذي سيلحق بمصالح سكان هذا البلد من مسلمين ومسيحيين وهم يشكلون الأكثرية المطلقة من جراء هجرة الصهيونيين إليه واستعمارهم إياه وجعله وطناً قومياً لهم .

فنرجوا من مؤتمركم العالي عدم اتخاذ أي قرار يتعلق بهذا البلد إلا بعد الوقوف على رغباتنا وأمانينا التي سنعرضها .

(التواقيع)

عارف الداوودي الدجاني ، رئيس المؤتمر

(*) « وثائق فلسطين » . منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧ .

شكري كرمي ، أحمد راغب أبو السعود ، يوسف العيسى ، أحمد سيف الدين محمد بيدس ، الحاج سعيد الشوا ، أحمد الصوراني .

(منطقة القدس)

رشيد الحاج ابراهيم ، اسكندر منسي ، حسين الزعبي ، جبران قزما ، محمود الطبري ، الياس قعوار ، محمود الهين ، صلاح الدين الحاج يوسف ، محي الدين عيسى.

(منطقة عكا)

سعيد الكرمي ، توفيق الطيبي ، حيدر عبد الهادي ، نافع عبوشي ، كمال الدين عرفات ، محمد عزة دروزه ، ابراهيم عبد الهادي ، رامز النمر .

(منطقة نابلس)

الفتوى بشأن بيوع الأراضي والسمسرة

الصادرة عن المؤتمر الأول لعلماء الدين بفلسطين

(٢٥ كانون الأول ١٩٣٥)[*]

كل سمسار كافر ومرتد عن دين الإسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ، فإننا نحن المفتين والقضاة والمدرسين والخطباء والأئمة والوعاظ وسائر علماء المسلمين ورجال الدين في فلسطين ، المجتمعين اليوم في الاجتماع الديني المنعقد في بيت المقدس بالمسجد الأقصى المبارك حوله ، بعد البحث والنظر فيما ينشأ عن بيع الأراضي في فلسطين لليهود من تحقيق المقاصد الصهيونية في تهويد هذه البلاد الإسلامية المقدسة وإخراجها من أيدي أهلها وإجلائهم عنها وتعفية أثر الإسلام منها بخراب المساجد والمعابد والمقدسات الإسلامية كما وقع في القرى التي تم بيعها لليهود وإخراج أهلها متشردين في الأرض وكما يخشى أن يقع لا سمح الله في أول القبلتين وثالث المسجدين المسجد الأقصى المبارك .

السمسار وبائع الأرض في حكم الشرع الشريف :

وبعد النظر في الفتاوى التي أصدرها المفتون وعلماء المسلمين في العراق ومصر والهند وسوريا وفلسطين والأقطار الإسلامية الأخرى والتي أجمعت على تحريم بيع

---

[*] من كتاب القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨ .لبيان نويهض الحوت . بيروت ١٩٨١ .

الأرض في فلسطين لليهود وتحريم السمسرة على هذا البيع والتوسط فيه وتسهيل أمره بأي شكل وصورة ، وتحريم الرضا بذلك كله والسكوت عنه ، وإن ذلك كله أصبح بالنسبة لكل فلسطين صادراً من عالم بنتيجة راض بها ولذلك فهو يستلزم الكفر والارتداد عن دين الاسلام باعتقاد حله كما جاء في فتوى سماحة السيد محمد أمين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الاسلامي .

بعد النظر في ذلك كله وتأييد ما جاء في تلك الفتاوي الشريفة والاتفاق على أن البائع والسمسار والمتوسط في بيع الأراضي بفلسطين لليهود والمسهل له هو :

(أولاً) : عامل ومظاهر على إخراج المسلمين من ديارهم .

(ثانياً) : مانع لمساجد الله أن يذكر فيها اسمه وساع في خرابها .

(ثالثاً) : متخذ اليهود أولياء لأن عمله يعد مساعدة ونصراً لهم على المسلمين .

(رابعاً) : مؤذ لله ولرسوله وللمؤمنين .

(خامساً) : خائن لله ولرسوله وللأمانة .

وجود احتقار السماسرة ومقاطعتهم ومنع دفنهم في مقابر المسلمين :

وبالرجوع إلى الأدلة المبينة للأحكام في مثل هذه الحالات من آيات كتاب الله كقوله تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون . واعلموا إنما أموالكم وأولادكم فتنة وان الله عنده أجر عظيم** ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ **والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً** ﴾ وقوله تعالى : ﴿ **ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين ، لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم** ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ **لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ، إنما ينهاكم الله من الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون** ﴾ وقوله تعالى في آية أخرى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوّي وعدوكم أولياء** ﴾ وقوله تعالى من آية أخرى : ﴿ **ومن يتولهم منكم فإنه منهم** ﴾ . وقد ذكر الأئمة المفسرون

أن معنى قوله تعالى ﴿ **فإنه منهم** ﴾ أي من جملتهم وحكمه حكمهم فيعلم من جميع ما قدمناه من الأسباب والنتائج والأقوال والأحكام والفتاوي أن بائع الأرض لليهود في فلسطين سواء كان ذلك بالذات مباشراً أم بالواسطة وأن السمسار والمتوسط في هذا البيع والمسهل له والمساعد عليه بأي شكل مع علمهم بالنتائج المذكورة كل أولئك ينبغي أن لا يصلّى عليهم ولا يدفنوا في مقابر المسلمين ويجب نبذهم ومقاطعتهم واحتقار شأنهم وعدم التودد إليهم والتقرب منهم ، ولو كانوا آباء أو أبناء أو إخواناً أو أزواجاً ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم واخوانكم أولياء ان استحبوا الكفر على الإيمان ، ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون** ﴾ . ﴿ **قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين** ﴾ .

السكوت عن اقتراف الجرائم الوطنية :

السكوت عن أعمال هؤلاء والرضاء به مما يحرم قطعاً ﴿ **يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذ دعاكم لما يحييكم واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وانه إليه تحشرون . واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب** ﴾ . ﴿ **وأن تكونوا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه فإنه مولانا وهو نعم المولى ونعم النصير** ﴾ .

بيان حول تأليف اللجنة العربية العليا

(القدس ٢٥ نيسان ١٩٣٦)(*)

إن الأمم المتطلعة إلى الحياة والرغبة في توطيد مصيرها ، هي التي لا تعرف الاختلاف في ساعة الخطر والتي تتجه دائماً إلى المثل العليا نابذة الفوارق الجزئية بين الجماعات والأفراد ونازعة إلى مجابهة الأخطار المحدقة بها بصفوف متراصة وجبهة متحدة . ولم يمر على هذه البلاد المقدسة ظرف برزت فيه إرادة الأمة بتقديس الاتحاد وتقدير فوائده مثل هذا الظرف الذي بدا فيه ناب المطامع لانتزاع هذه الديار من بنيها وتعفيه آثارهم فيها .

فأمام هذا الشعور العام بالخطر قد ألهم الله الأمة النبيلة العزيمة الصادقة على وجوب التضامن والاتحاد ونزع الفوارق والأحقاد ، والاتجاه قدماً نحو تعزيز حركة الجهاد الوطني المقدس بجبهة لا وهن فيها ولا صدع . فتألفت لجنة باسم « اللجنة العربية العليا » من السادة :

الحاج أمين الحسيني . أحمد حلمي عبد الباقي . الدكتور حسين الخالدي . يعقوب فراج . الفردروك . عوني عبد الهادي . عبد اللطيف صلاح . الحاج يعقوب الغصين . جمال الحسيني .

وقد انتخبت هذه اللجنة السيد أمين الحسيني رئيساً . والسيد احمد حلمي عبد الباقي أميناً للمال . والسيد عوني عبد الهادي أميناً للسر .

(*) « وثائق فلسطين » منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧ .

بلاغ من قيادة الثورة العربية العامة في سوريا الجنوبية - فلسطين إلى عموم المجاهدين والرأي العام العربي والإسلامي والعالمي ١١ ايلول ١٩٣٦(*)

نذيع فيما يلي على جميع المجاهدين وعلى الرأي العام العربي - الاسلامي والرأي العام العالمي البيان الذي أصدرته حكومة الثورة العربية في فلسطين بتاريخ ٩/١١ سنة ١٩٣٦ رداً على بيان مجلس الوزراء الإنجليزي الذي أذيع في مساء ١٩٣٦/٩/٧ .

من تدقيق البلاغ الذي أذاعته الحكومة البريطانية بتاريخ ٧ ايلول ١٩٣٦ عطفاً على تعيين قائد عام وإرسال نجدات جديدة إلى فلسطين ومن استعراض أحوال هذه البلاد العربية منذ الاحتلال البريطاني حتى يومنا هذا تبين لمجلس الثورة العربية أن الحكومة البريطانية كانت وما زالت تتبع سياسة اللف والدوران إزاء الحقوق العربية في سوريا الجنوبية وأنها تمكنت بأخاديعها من فصل فلسطين عن سوريا الكبرى وعزلها عن البلاد العربية المحررة وهي جادة في جعلها في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء وطن قومي يهودي على حساب المصالح والحقوق العربية مهملة حتى ما أوجبه عليها « صك الانتداب » نفسه من التزامات دولية نحو العرب وهي :

١ - حكومة البلاد . راجع المواد ١١و١٣و١٧و٢٨ من « صك الانتداب » .

٢ - ترقية أنظمة الحكم الذاتي وتشجيع الاستقلال المحلي . راجع المادة ٦ حقوق ومركز الأهالي ورد مطلقاً في هذه المادة بحيث يفهم من ذلك شموله الحقوق السياسية والكيان العربي في فلسطين دون قيد أو شرط .

(*) « وثائق فلسطين » منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧ .

ولكن يظهر أن الحكومة البريطانية المستحذية للصهيونية قـد كـانت ومـا زالـت تتجاهل هذه النصوص الساسية الخاصة بالتزاماتها نحو العرب وبدلاً من إقرارها الحقوق الوطنية في فلسطين وتشجيعها الاستقلال المحلي قد استعاضت عن ذلك مدة ثمانية عشر عاماً بإدارة يهودية بريطانيـة تستمد وجودهـا وصلاحياتهـا مـن حكومـة لنـدن رأسـاً ومن الوكالات اليهودية في فلسطين وجعلـت همهـا إبطـال العمـل بالتزاماتهـا الدوليـة نحو العرب إرضاء لليهود الذيـن تمكنـوا مـن تسـخيرها لأطمـاعهم ففتحـت لهـم بـاب هجـرة طاغيـة ألحقـت ومـا زالـت تلحـق أعظـم الأضـرار بحقـوق ومركـز الأهلـين خلافـاً لصراحـة المـادة ٦ مـن « صـك الانتـداب » حتـى لتكـاد تزيـح هـذه الهجـرة الطاغية الشعب العربـي عـن مركـزه وتقضـي علـى كيانـه المـوروث وحقوقـه الوطنيـة المقدسة .

ولقد كان مؤسفاً للغاية أن تثابر الحكومة البريطانية على سياسـة التحيز لليهـود واتباع خطة التهويد وإجلاء الشعب العربي الموعود مـن قبلهـا بالاستقلال عـن وطـن آبائه ، ولجان تحقيق بريطانية رسميـة أجمعـت علـى وجـوب إنصـاف العـرب فلـم يؤبـه لتقاريرها و لم تنفذ توصياتها بل ظلت السياسة البريطانية راكبة رأسـها ممعنـة في الكيـد للعرب تعمل ليل نهار على زيادة المظالم بدلاً من إزالتها . حتـى انتهـى الأمـر بـالعرب إلى اليأس من انصـاف الحكومـة البريطانيـة واعتقـاد حـازم بسـوء نيتهـا . فكـان لزامـاً عليهـم أن يتحـدّوا هـذه السـلطة الأجنبيـة الغاشمـة مهمـا كلفهـم ذلـك مـن ضحايـا على اعتبار أنها سلطة غير مشـروعة سـواء بالنسـبة لإخلالهـا بعهـد « عصبـة الأمـم » أم بالعهود أو بـالوعود الرسميـة المقطوعـة للعـرب أم بمبـادئ الحقـوق الطبيعيـة الواجبـة الاحترام .

ذلك مما جعل الشـعب العربـي في فلسـطين يعلـن إضرابـه العـام ويقـوم مضطـراً بأعمال العنف لا ليهدد الحكومة البريطانية كما تزعم بل ليفلت نظرها ونظر العـالم إلى أعظم مظلمة عرفت في تاريخ البشر .

بيد أن الحكومة البريطانة وقد فتحت عينها على سيول الدمـاء وأركـام الأشـلاء و لم ترتعد لضحايا غدرها وختلها بل ظلت تحاول التغلغل عما جنت واقترفت حتى إذا تقدم إليها زعماء العرب المعتدلون بمكالبهم الثلاثة المشروعة وهي :

أ) قيام حكومة وطنية مسؤولة .

ب) منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً لما ألحقت وتلحق من أضرار بحقوق ومركز الأهالي .

ج) منع بيع الأراضي للأسباب نفسها .

عمدت على عادتها على الختل والمراوغة وسياسة اللف والدوران معلنة بصراحة أنها غير مستعدة لإدخال تغييرات على سياستها حيال فلسطين وأنها سترسل لجنة ملكية للتحقيق في حدود « صك الانتداب » مع العلم أن المطالب الثلاثة التي تقدم بها المعتدلون من العرب لم تكن في الواقع دعوة إلى إدخال تغيير في السياسة البريطانية الواجبة الاتباع حيال فلسطين كما يزعم مجلس الوزراء الإنجليزي بل دعوة إلى تنفيذ ما أجمع عليه خبراء بريطانيون ولجان تحقيق بريطانية رسمية وإلى احترام الالتزامات البريطانية نحو العرب المثبتة في « صك الانتداب » المزيف نفسه .

وقد ورد فيه الاعتراف بحكومة مستقلة للبلاد الفلسطينية منفصلة عن الدولة المنتدبة (المواد ١١و١٣و١٧و٢٨) وتعد للوقوف وحدها « أي للاستقلال التام » عملاً بالمادة ٢٢ من عهد « عصبة الأمم » وفيه وجوب ترقية أنظمة الحكم الذاتي (المادة ٢٢) ومنع الهجرة اليهودية عندما تلحق ضرراً بحقوق ومركز الأهالي (المادة ٦) . ولكن يظهر أن هذا كله مما تحاول الحكومة البريطانية تجاهله عمداً استبقاء للسلطة بيدها من جهة وإذعاناً لمشيئة اليهود وترويجاً لأطماعهم من جهة أخرى حاسبة العرب سلسلة من السلع تباع وتشرى .

إن حكومة الثورة العربية في سوريا الجنوبية تأسف عميقاً لعسف الحكومة البريطانية وتماديها في أطماعها الاستعمارية ، ولطغيان السلطان اليهودي على سياستها إزاء العرب وهي إذ تحاول أن تضع تسوية دائمة للمسألة الفلسطينية كما تدعي كان يجدر بها أن تصدر تصريحاً رسمياً بتأييد مطالب العرب المنطوية على أقل ما يمكن أن يطمئنهم على مستقبلهم وكيانهم الوطني بل إنه لمن دواعي العجب أن لا تغتنم الحكومة البريطانية فرصة تدخل أصحاب الجلالة والسمو ملوك وأمراء العرب وبعض كبار رجالهم بدافع من حسن النية والحرص على مستقبل علائق الأمتين العربية والبريطانية فتصدر ذلك التصريح الرسمي المعقول تبريراً لوساطة أصحاب الجلالة

والسمو في نظر الأمة ولدى حكومة الثورة عندما يباشرون دعوتهم إلى حل الإضراب أو توقيف اعمال العنف . بل أن تفسير الحكومة البريطانية لهذه الوساطة الشريفة كهدية بلا عوض وركوبها مركب التهديد الخشن والتحكم الممقوت وإطالة أمر الفتنة بلا جدوى في هذا الجزء المقدس من بلاد العرب إن دل على شيء فإنه لا يدل إلا على تقهقر السياسة البريطانية واستسلامها للحكم الصهيوني والأطماع اليهودية استسلاماً مطلقاً كلما طال أمده زاد في اشتعال نار العداوة والبغضاء وأفقدها ثقة العالمين العربي والاسلامي وهي الثقة القيمة التي ستدفع الامبراطورية ثمنها غالياً في الشرق .

لقد أمعنت حكومة الثورة العربية نظرها في موقف الحكومة البريطانية من وساطة ملوك وأمراء العرب وفي إشادتها على سبيل التهديد برحابة صدر السلطات البريطانية في فلسطين في الوقت الذي تزهق هذه السلطات أرواح الأهلين الآمنين وتنسف مدنهم وبيوتهم وتصادر أموالهم وحرماتهم وتسبي نساءهم وتورع أطفالهم . كما أمعنت النظر في إقرارها إرسال نجدات عسكرية إلى فلسطين ملوحة بالأحكام العرفية وباستعدادها لصب مظالم هذه الأحكام على رأس الشعب الآمن فاقتنعت أن حكومة لندن ما زالت فريسة للمطامع الصهيونية التي تزين لها الاستمرار في خطة العسف والظلم ومصادرة الأماني القومية المشروعة بقوتي الحديد والنار توسيعاً لشقة الخلاف بين الأمة العربية والشعب البريطاني وهي الخطة التي لا تتفق قط مع ما تدعيه الحكومة البريطانية في بلاغها الأخير من أن هدفها الدائم هو تأمين وصيانة العلاقات الودية مع الشعوب الإسلامية . ومن دواعي العجب أن لا تدرك الحكومة البريطانية وهي الحكومة المجربة أن القوة الغاشمة ليست هي الوسيلة الصالحة لإقامة سلم دائم في فلسطين بل هو العدل وإحقاق حق الأمة . وان الانتداب ليس بعلاقة أبدية بل هو وسيلة من وسائل مساعدة الشعب إلى أن يقف وحده متمتعاً باستقلاله التام .

وان الشعب العربي الذي خاض غمار الحرب العالمية إلى جانب الحلفاء معتمداً على عهودهم وشرف وعودهم لتحقيق حريته واستقلاله لم يعترف قط في سائر البلاد العربية المحررة بمشروعية الانتداب الذي فرض عليه فرضاً لأغراض استعمارية مفضوحة بل رفضه وما زال يرفضه باتاً بإباء وأن تجارب ثمانية عشر عاماً قد أثبتت فشل الانتداب البريطاني في فلسطين كما ثبت من قبل فشل الانتداب في البلاد العربية

الأخرى حتى استعاضت عنه بريطانيا نفسها في العراق ، وفرنسا في سوريا الشمالية ، بمعاهدة تعترف باستقلال البلاد التام ولم يبق من العدل والمنطق السياسي أن تظل فلسين وهي جزء لا يتجزأ من البلاد العربية أقل حظاً من أخواتها في ممارسة حريتها السياسية وحقوقها الاستقلالية المؤيدة بحكم المادة (٢٢) من عهد جمعية الأمم ومبادئ الرئيس « ولسن » والتصريح البريطاني الفرنسي المشترك عام ١٩١٨ وعهود ووعود انجلترا الرسمية للعرب .

وإذا كانت الحكومة البريطانية لا تنوي التخلي عن انتدابها كدولة مستعمرة تحاول استبعاد فلسطين واستغلالها باسم الانتداب ووعد « بلفور » الباطل فإن عرب فلسطين ومن ورائهم العالم العربي بأسره قد اعتزموا أن لا يتخلوا عن بلادهم ووجودهم كأمة تريد الحياة الشريفة مهما كلفها ذلك من تضحيات وضحايا . أما مطالب الثورة العربية في فلسطين فقد بسطها بلاغنا العالم رقم (١) تاريخ ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٥ و ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ وهي المطالب القومية المشروعة التي لا يرضى عنها المجاهدون بديلاً .

إن لجنة التحقيق البريطانية الجديدة ليست في الواقع بحاجة للتحقيق في ظلامات العرب وهي ترى مظلمتهم الكبرى بارزة في تجريدهم من حقوق سيادتهم القومية في بلادهم وحرمان فلسطين العربية من حقوقها السياسية وإدارتها إدارة مباشرة منذ الاحتلال حتى يومنا هذا للتمكن من إغراقها بسيول الهجرة اليهودية الطاغية وإجلاء الشعب العربي عن وطنه المقدس ظلماً وعدواناً . وها قد كشفت الحكومة البريطانية لآخر مرة عن سوء نيتها إزاء العرب بحسبانها وساطة ملوكهم وأمرائهم وسيلة من وسائل التخدير لا أمراً يتعلق بشرف أولئك الملوك والأمراء الكرام إزاء الأمة العربية التي يحرصون عليها حرصاً عليهم ويشعرون بشعورها وآلامها بأكثر مما يتصور ساسة الإنجليز . لذلك لم يكد يعرض أولئك الوسطاء الكرام أسس وساطتهم المعقولة حتى ظهرت الحكومة البريطانية وكشفت عن نواياها المبيتة الخبيثة التي كانت وستظل هي العامل الوحيد في استمرار الاضطرابات وفي فشل كل وساطة شريفة قائمة على حسن النية . وإن حكومة الثورة العربية ليؤسفها الأسف الشديد أن تعلن بأن الصداقة العربية البريطانية التي تجازف بها الحكومة البريطانية الحاضرة بتحريض من اليهود ستنتهي إلى

عداء عربي بريطاني خطر حتى إذا شعر البريطانيون بعظم الكارثة التي تنتظرهم في الشرق أدركوا أن الحديد والنار لا يوطدان السلام وأن الظلم الصارخ لا يضمن مستقبل الامبراطورية بل يعد الأمة العربية ومن ورائها العالم الإسلامي بأسره ليوم عصيب سيجعل من فلسطين قبراً لمصالح الامبراطورية وسمعتها في المشرق والمغرب .

قائد الثورة العربية العام في سوريا الجنوبية «فلسطين» .

فوز الدين القاوقجي

بلاغ من القيادة العامة للثورة العربية في سوريا الجنوبية – فلسطين إلى عموم المجاهدين حول وقف أعمال العنف تلبية لنداء الملوك والأمراء العرب ونزولاً على طلب اللجنة العربية العليا في القدس

(١٢ تشرين الثاني ١٩٣٦)(*)

إلى عموم المجاهدين في المناطق والميادين في سورية الجنوبية « فلسطين » .

تلبية لنداءات ملوكنا وأمرائنا العرب ونزولاً على طلب اللجنة العربية في القدس نطلب توقيف أعمال العنف تماماً وعدم التحرش بأي شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل فيها الأمة العربية الخير ونيل حقوق البلاد كاملة . وأن تتجنب أي عمل من شأنه أن يعد حجة علينا في قطع المفاوضات كما أنني أطلب من إخواني كافة المحافظة على اسلحتهم ومناطقهم مع الحيطة والحذر التام وأن يكونوا على استعداد لتلبية النداء عند الضرورة فيما إذا لم تنجح المفاوضات . وكل من يخالف تعليماتنا هذه يعد خارجاً على الجماعة ويستحق العقاب وغضب الله .

وإنني أمجد أرواح الشهداء وأحيي البطولة والشجاعة النادرة التي أظهرتموها في جميع ميادين الشرف والتي كانت موضع إعجاب العالم أجمع في الدفاع عن الحق المقدس في البلد المقدس .

إننا نرحب بالسلم الشريف ولن نعتدي عليه ولكننا – عند اللزوم – ندافع عنه ولن نرمي السلاح .

القائد العام

للثورة العربية في سوريا الجنوبية «فلسطين»

فوز الدين القاوقجي

(*) « وثائق فلسطين » . منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧ .

مشروع جمعية الأمم المتحدة في تقسيم فلسطين بين العرب واليهود وقيام دولة إسرائيل

نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين

(٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧)(*)

« إن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بعد أن عقدت دورة خاصة بناء على طلب الدولة المنتدبة - بريطانيا - للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد إليها بتحضير اقتراح للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في دورتها الثانية .

وبعد أن شكلت لجنة خاصة أناطت بها مهمة إجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة .

وبعد أن تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة (مستند رقم ٣٦٤/أ) الذي يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالإجماع ، ومشروع تقسيم اتحاد اقتصادي وافقت عليه أغلبية اللجنة ، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم .

وتحيط علماً بتصريح الدولة المنتدبة الذي اعلنت بموجبه أنها تنوي الجلاء عن فلسطين في أول آب (أغسطس) سنة ١٩٤٨ .

وتوصي المملكة المتحدة ، بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الأمم المتحدة بالموافقة وبتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الصورة المبينة أدناه ، وتطلب :

أ) أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية المنوه عنها في المشروع لتنفيذه .

ب) أن يقرر مجلس الأمن إذا أوجبت الظروف ذلك أثناء المرحلة الانتقالية ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديداً للسلم . فإن قرر مجلس الأمن أن مثل

(*) « وثائق فلسطينية » .. منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧ .

هذا التهديد قائم بالفعل فيجب عليه المحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة وذلك باتخاذ التدابير وفقاً للمادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق ، لتخويل لجنة الأمم المتحدة سلطة في أن تمارس في فلسطين الأعمال التي يلقيها هذا القرار على عاتقها .

ج) أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة ترمي إلى تغيير التسوية التي يهدف إليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلم أو قطعاً أو خرقاً له أو عملاً عدوانياً بموجب نص المادة ٣٩ من الميثاق

د) أن يبلغ مجلس الوصاية بالمسؤولية المترتبة عليه بموجب هذا المشروع .

وتدعو الجمعية العامة سكان فلسطين إلى اتخاذ جميع التدابير التي قد تكون ضرورية من ناحيتهم لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ ، وتناشد جميع الحكومات والشعوب الامتناع عن كل عمل قد يعرقل أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات .

وتأذن للأمين العام أن يسدد نفقات سفر ومعيشة أعضاء اللجنة المشار إليها في القسم الأول الجزء (ب) الفقرة الأولى أدناه على الأساس والشكل اللذين يراهما مناسبين ، وفقاً للظروف ، وأن يزود اللجنة بما يلزم من موظفين ومستخدمين لمساعدتها في المهام التي ألقتها الجمعية العامة على عاتقها .

إن الجمعية العامة تفوض الأمين العام أن يسحب من صندوق المال المتداول مبلغاً لا يزيد على مليوني دولار للغايات المبينة في الفقرة الأخيرة من قرار مستقبل حكومة فلسطين .

مشروع الأمم المتحدة في تقسيم فلسطين

بين العرب واليهود(*)

« القسم الأول »

دستور فلسطين وحكومتها المقبلين

أ – نهاية الانتداب

التقسيم والاستقلال :

١ – ينتهي الانتداب على فلسطين في اقرب وقت ممكن وعلى كل حال لا يتجاوز موعده أول أغسطس سنة ١٩٤٨ .

٢ – تجلو القوات المسلحة للدولة المنتدبة عن فلسطين تدريجياً ويجب أن ينتهي هذا الجلاء في أقرب وقت ممكن بحيث لا يتجاوز أول أغسطس ١٩٤٨ على أية حال . وتعلم الدولة المنتدبة اللجنة باعتزامها الجلاء عن كل منط قبل وقوعه بأطول مدة ممكنة .

٣ – يبدأ وجود الدولتين المستقلتين العربية واليهودية وكذلك النظام الدو الخاص المقر لمدينة القدس المبين في القسم الثالث من هذا المشروع ، به شهر من انتهاء جلاء القوات المسلحة للدولة المنتدبة وفي موعد لا يتجا أول أكتوبر ١٩٤٨ على كل حال . وتكون حدود الدولة العربية والدو اليهودية ومدينة القدس كما جاء وصفها في القسم الثاني والثالث أدناه

٤ – تعتبر الفترة الواقعة بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن المس الفلسطينية وإقامة استقلال الدولتين اليهودية والعربية فترة انتقال .

(*) « وثائق فلسطين » ، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧ .

ب – خطوات تمهيدية للاستقلال

١ – تنشأ لجنة مكونة من ممثلي الدول الأعضاء الخمس بمعدل ممثل عن كل دولة . وينتخب الأعضاء المثلون في هذه اللجنة بواسطة الجمعية العمومية على أوسع أساس ممكن جغرافياً وغير ذلك .

٢ – تنتقل إدارة فلسطين إلى اللجنة تدريجياً كلما سحبت الدولة المنتدبة قواتها المسلحة وتعمل اللجنة وفق توصيات الجمعية العامة وبتوجيه مجلس الأمن وعلى الدولة المنتدبة أن تنسق إلى اقصى درجة ممكنة خطط انسجامها مع خطط اللجنة لاستلام وإدارة المناطق التي تم الجلاء عنها . ولدى فراغ اللجنة من هذه المسؤولية تفوض بإصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ التدابير الأخرى اللازمة .

وعلى الدولة المنتدبة ألا تقوم بأي عمل من شأنه أن يمنع أو يعرقل تنفيذ اللجنة للتدابير التي أوصت بها الجمعية العامة .

٣ – بمجرد وصول اللجنة إلى فلسطين تباشر اتخاذ التدابير لإقامة حدود الدولتين اليهودية والعربية ومدينة القدس وذلك وفقاً ... للخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بتقسيم فلسطين . ومع ذلك فإن تخطيط الحدود كما هو مذكور في القسم الثاني من المشروع يجب تعديله كقاعدة عامة بحيث لا يجزئ خط الحدود الفاصل بين الدولتين مناطق القرى إلا إذا استلزمت ذلك دواع ملحة .

٤ – تختار اللجنة وتقيم بأسرع وقت ممكن مجلساً لإدارة الحكومة في كل دولة بعد استشارة الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية . ويعمل المجلسان الحكوميان المؤقتان للدولتين العربية واليهودية وفقاً للتوجيهات العامة التي تصدرها اللجنة . فإن لم يمكن اختيار مجلس مؤقت في أول إبريل سنة ١٩٤٨ لأي من الدولتين أو أنه اختير ولكنه لم يستطع القيام بأعباء وظائفه ، فعلى اللجنة أن تبلغ الأمر إلى مجلس الأمن ليتخذ قبل هذه الدولة التدابير التي يراها مناسبة ، كما تبلغه لى الأمين العام كي يحيط أعضاء منظمة الأمم المتحدة علماً بذلك .

٥ – مع مراعاة نصوص هذه التوصيات ، يكون لكل من المجلسين أثناء فترة الانتقال ، – بإشراف اللجنة – كامل السلطة في المناطق التابعة لها وبنوع خاص في موضوعي الهجرة والتنظيم العقاري .

٦ – يتسلم تدريجياً كل من المجلسين المؤقتين بكل دولة من اللجنة التي يعملان تحت إشرافها كامل التبعات الإدارية لكل منهما خلال الفترة التي تنقضي بين إنهاء الانتداب وإقامة استقلال الدولة .

٧ – توكل اللجنة إلى كل من المجلسين بمجرد تعيينهما مهمة مباشرة إنشاء الهيئات الإدارية في الحكومة المركزية والإدارة المحلية .

٨ – ينشئ مجلس كل دولة في أقصر مدة ممكنة قوة ميليشيا مسلحة مكونة من الأفراد المقيمين في الدولة تكفي بعددها للمحافظة على النظام في البلاد ولمنع حوادث الحدود .

وتعمل هذه الميليشيا المسلحة في كل دولة تحت أوامر ضباط يهود أو عرب مقيمين في الدولة ، بيد أن اللجنة تقوم بمباشرة الرقابة العامة السياسية والعسكرية واختيار القيادة العليا .

٩ – بعد انقضاء مدة لا تزيد عن شهرين من انسحاب قوات الدولة المنتدبة يقوم المجلس المؤقت في كل من الدولتين بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية وفق المبادئ الديمقراطية . ويضع كل مجلس النظم الخاصة بالانتخابات وتعتمدها اللجنة . والذين يخولون حق التصويت في هذه الانتخابات في كل دولة يجب أن يكونوا أشخاصاً تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة ويكونون :

أ) مواطنين فلسطينيين ومقيمين في هذه الدولة .

ب) من العرب أو اليهود المقيمين في هذه الدولة مع أنهم مواطنين فلسطينيين ، وفي هذه الحالة يجب أن يوقعوا إقراراً بأن يصبحوا من مواطني هذه الدولة .

والعرب واليهود المقيمون في مدينة القدس الذين يوقعون إقراراً مماثلاً وكذلك عرب الدولة العربية ويهود الدولة اليهودية يكون لهم حق

التصويت في الدولة العربية أو الدولة اليهودية كل بحسب الدولة التي يقيم فيها . ويجوز للنساء أن يصوتن وأن ينتخبن للجمعيات التأسيسية .

وفي أثناء فترة الانتقال لا يجوز ليهودي أن يتخذ محل إقامة في أراضي الدولة العربية المقترحة ولا لعربي أن يتخذ محل إقامة له في أراضي الدولة اليهودية المقترحة بغير ترخيص خاص من اللجنة الخماسية .

١٠ - تضع الجمعية التأسيسية في كل دولة دستوراً ديمقراطياً لهذه الدولة وتعين حكومة مؤقتة تحل محل المجلس المؤقت الذي عينته اللجنة ويجب أن يشتمل دستور كل دولة من الدولتين على الأحكام الواردة في البابين الأول والثاني من التصريح المنصوص عليه في القسم (ج) أدناه وأن يضم في جملة ما يضم الأحكام الآتية :

أ) أن تنشأ في كل دولة هيئة تشريعية بالانتخاب العام والاقتراع السري على أساس التمثيل النسبي وكذلك هيئة تنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية .

ب) أن تسوى جميع الخلافات الدولية التي يمكن أن تكون الدولة طرفاً فيها بحيث لا يكون السلم والأمن الدولي معرضين للخطر .

ج) أن تقبل الدولة في علاقاتها الدولية الالتزام بالامتناع عن الالتجاء إلى التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي أو انتهاج أية خطة لا تتفق ومقاصد الأمم المتحدة .

د) أن تكفل الدولة لكل شخص وبغير تمييز حقوقاً متساوية في الشؤون الدينية والسياسية والمدنية والاقتصادية والتمتع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية بما في ذلك حرية العبادة وحرية استعمال اللغة التي يريدها وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وإنشاء الجامعات .

هـ) أن تحمي الدولة حرية المرور (الترانزيت) والزيارة بالنسبة لفلسطين ومدينة القدس لجميع المقيمين في الدولة الأخرى ومواطنيها دون

إخلال باعتبارات الأمن الوطني ، بشرط أن تراقب كل دولة الإقامة في نطاق حدودها .

١١ - تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية مؤلفة من ثلاثة أعضاء تقوم بما يمكن من التدابير من أجل التعاون الاقتصادي ، بقصد إنشاء الاتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك المنصوص عليهما في القسم (د) أدناه وذلك في أقرب وقت ممكن عملياً .

١٢ - تحتفظ الدولة المنتدبة بكامل مسؤوليتها دارة المناطق من فلسطين التي لم تسحب منها قواتها وذلك خلال الفترة التي تنقضي بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن قضية فلسطين وانتهاء الانتداب وعلى اللجنة أن تساعد الدولة المنتدبة في تنفيذ مهامها كما أن على الدولة المنتدبة أن تتعاون مع اللجنة للاضطلاع بواجباتها.

١٣ - رغبة في ضمان استمرار الخدمات الإدارية وفي إلقاء جميع المسؤوليات على عاتق المجلس المؤقت والمجلس الاقتصادي المشترك اللذين يعملان تحت إرشاد اللجنة الخماسية كل بما يختص به وقت انسحاب القوات المسلحة للدولة المنتدبة ، يجب أن تنقل الدولة المنتدبة بالتدريج إلى اللجنة الخماسية مسؤولية الاضطلاع بكافة أعمال الحكومة ويدخل في ذلك حفظ القانون والنظام في المناطق التي انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة .

١٤ - على اللجنة أن تسترشد في مباشرتها لوظائفها بتوصيات الجمعية العامة وبالتعليمات التي يرى مجلس الأمن ضرورة إصدارها .

وأن التدابير التي تتخذها اللجنة في نطاق توصيات الجمعية العامة تصبح نافذة الفعول فوراً إلا إذا أصدر مجلس الأمن إلى اللجنة تعليمات سابقة مضادة.

وعلى اللجنة أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريراً كل شهر عن حالة البلاد ، أو أكثر من تقرير إن كان ذلك مرغوباً فيه .

١٥ - على اللجنة أن تقدم تقريراً ختامياً إلى دورة الجمعية العادية القادمة وإلى مجلس الأمن في آن واحد .

ج – التصريح

على الحكومة المؤقتة في كل من الدولتين المقترحتين أن تقدم إلى الأمم المتحدة قبل الاعتراف باستقلالهما تصريحاً يشتمل في جملة نصوصه على الفقرات التالية :

نص عام

تعتبر النصوص الواردة في التصريح من قوانين الدولة الأساسية ولا يجوز أن يناقضها أو يتعارض معها أي قانون أو أية لائحة أخرى أو أي إجراء رسمي أو يعرقل سريانها كما لا يجوز أن يفضلها أي قانون أو أية لائحة أو أي إجراء رسمي .

الفصل الأول

الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية

١ – إن الحقوق القائمة بما يتعلق بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية لا تنكر أو يعفى عليها .

٢ – يجب ضمان حرية الوصول والزيارة والعبور (ترانزيت) بقدر ما يتعلق الأمر بالأماكن المقدسة ، وفقاً للحقوق القائمة وذلك لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس وللغرباء كذلك ، دون ما تمييز في الجنسية مع مراعات احتياجات الأمن الوطني والنظام العام واللياقة. كما تضمن حرية العبادة وفقاً للحقوق القائمة مع مراعاة صيانة النظام العام واللياقة .

٣ – يجب صيانة الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية ، ولا يسمح بعمل من شأنه أن يضر بأي وجه بصفتها المقدسة . وإذا ظهر للحكومة في أي وقت أن أي مكان مقدس معين ، أو مبنى أو موقع ديني في حاجة ماسة للإصلاح ، فيجوز للحكومة أن تدعو الطائفة أو الطوائف ذات الشأن للاضطلاع بمثل هذا الإصلاح ، ويجوز للحكومة نفسها أن ضطلع به على نفقة الطائفة أو الطوائف المختصة إذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول .

٤ - لا تستوفى ضريبة عن أي مكان مقدس ، وكل مبنى او موقع ديني كان مستثنى من دفع الضريبة بتاريخ إنشاء الدولة . ويجب ألا يقع تغيير في عبء مثل هذه الضريبة يؤدي إما إلى الإجحاف في المعاملة بين مالكي وشاغلي الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية ، أو أن يقع هؤلاء المالكون والشاغلون في مركز أقل ملاءمة بالنسبة لعبء الضريبة العام مما كانوا عليه وقت تصديق تواصي الجمعية العامة .

٥ - لحاكم مدينة القدس الحق في أن يقرر ما إذا كانت أحكام دستور الدولة الخاصة الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة داخل حدود الدولة والحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترمة على الوجه الأكمل ، وأن يتخذ بالاستناد إلى الحقوق القائمة جميع القرارات في حالات المنازعات التي قد تنشأ بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن الطقوس الدينية لطائفة ما بالنسبة لهذه الأماكن والأبنية والمواقع . ويجب أن يلقى تعاوناً كاملاً وأن يتمتع بالمزايا والحصانات الضرورية للقيام بمهام منصبه في الدولة .

الفصل الثاني

الحقوق الدينية وحقوق الأقليات

١ - تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة مضمونة للجميع .

٢ - لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس .

٣ - جميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة يكون لهم الحق في حماية القانون .

٤ - يجب احترام القانون العائلي والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات وكذلك مصالحها الدينية بما في ذلك الأوقاف .

٥ - باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الإدارة لن يتخذ أي تدبير من شأنه

أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب ، أو يجحف بحقوق أي ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية .

٦ – تؤمن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الابتدائي والثانوي بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية .

ولن ينكر حق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التي قد تفرضها الدولة . أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتداوم على نشاطها على اساس حقوقها القائمة.

٧ – لن تفرض أية قيود على حرية أي مواطن في استعمال أية لغة في المحادثات الخاصة أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها أو في الاجتماعات العامة .

٨ – لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربياً في الدولة اليهودية أو يهودياً في الدولة العربية إلا للمنفعة العامة . وفي جميع الحالات يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه .

الفصل الثالث

المواطنة والاتفاقات الدولية والالتزامات المالية

١ – المواطنة :

إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس والعرب اليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة . ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التي يقيم فيها أن يختار

جنسية الدولة الأخرى على شرط ألا يكون لأي عربي يقيم في الاقليم العربي المقترح حق اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة ولن يكون لأي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة حق اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا يعتبر أنه في الوقت ذاته قد أجرى الاختيار بالنسبة لزوجته وأولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر .

ويجوز للعرب المقيمين في اقليم الدولة اليهودية المقترحة ولليهود المقيمين في اقليم الدولة العربية المقترحة الذين وقعوا تصريحاً برغبتهم في اختيار جنسية الدولة الأخرى أن يشتركوا في انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة ولكن ليس في انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التي يقيمون فيها .

٢ – الاتفاقات الدولية :

أ) تربط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصفة العامة والخاصة قد أصبحت فلسطين طرفاً فيها . ويجب على الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقات طيلة المدة المقررة لها لدى عقدها ، هذا مع عدم الإخلال بأي حق في الإنهاء قد تنص عليه هذه الاتفاقات .

ب) كل نزاع يقع حول إمكانية تطبيق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية الموقع عليها أو المنضمة إليها حكومة الانتداب نيابة عن فلسطين أو حول استمرار صحتها ، ترفع إلى محكمة العدل الدولية وفق أحكام نظام المحكمة.

٣ – الالتزامات المالية :

أ) على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين أثناء ممارستها الانتداب والتي تعترف بها الدولة . وهذا الشرط يشمل حق الموظفين في مرتبات التقاعد والتعويضات والمكافآت .

ب) تفي الدولة عن طريق اشتراكها في المجلس الاقتصادي المختلط بتلك الفئة

من الالتزامات التس تشمل عموم فلسطين وتفي بصورة فردية بتلك التي يمكن التفاهم عليها وتوزيعها بالعدل بين الدولتين .

ج) يجب إنشاء محكمة ادعاءات (Court of claims) تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك ومكونة من عضو تعينه منظمة الأمم المتحدة ومن ممثل للمملكة المتحدة وممثل للدولة ذات الشأن ويرفع إلى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخيرة .

د) إن الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة لأي جزء من فلسطين قبل وافقة الجمعية العامة على القرار ، تبقى صالحة وفق شروطها ما لم تعدل بطريق الاتفاق بين صاحب الامتياز والدولة .

الفصل الرابع

شـــروط مختلفـــة

١ – تضمن منظمة الأمم المتحدة أحكام الفصلين الأول والثاني من البيان ولا يحدث فيها أي تعديل بغير موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولكل عضو في الأمم المتحدة الحق في أن يلفت نظر الجمعية العامة إلى أي نقض أو خطر نقض لهذه البنود . وللجمعية العامة أن تقدم من التوصيات ما تراه ملائماً للظروف .

كل نزاع حول تطبيق هذا البيان أو تفسيره – بناء على طلب أي من الفريقين – إلى محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى للتسوية .

د – الاتحاد الاقتصادي والعبور

– يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة في وضع مشروع اتحادي اقتصادي وعبور (ترانزيت) وتحرر اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من الفصل (ب) نص هذا المشروع منتفعة إلى أبعد مدى ممكن

بمشورة ومعاونة المؤسسات والهيئات الممثلة لكل من الدولتين . ويجب أن يتضمن هذا المشروع نصوصاً لإنشاء الاتحاد الاقتصادي لفلسطين وأن ينظم مسائل أخرى ذات نفع مشترك . وإن لم يتم اتفاق المجلسين الحكوميين المؤقتين على هذا المشروع حتى أول أبريل ١٩٤٨ فإن اللجنة ستقوم بوضعه .

الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني :

٢ – يكون للاتحاد الاقتصادي الفلسطيني الأهداف التالية :

أ) إيجاد وحدة جمركية .

ب) إقامة نظام نقدي مشترك يتضمن سعر صرف واحد .

ج) إدارة السكك الحديدية والطرق المشتركة بين الدولتين ومرافق البريد والبرق والهاتف والموانىء والمطارات المستعملة في التجارة الدولية على أساس من عدم التمييز في سبيل المصلحة العامة .

د) الإنماء الاقتصادي المشترك وخصوصاً فيما يتعلق بالري واستصلاح الأراضي وصيانة التربة .

هـ) تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى المياه ومصادر الطاقة على أساس من عدم التمييز .

٣ – ينشأ مجلس اقتصادي مشترك يكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين ومن ثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة ، ويعين الأعضاء الأجانب ، أول مرة لفترة مدتها ثلاث سنوات ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدول .

٤ – يكون من وظيفة المجلس الاقتصادي المشترك تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادي بطريقة مباشرة أو بالانتداب ، ويخول جميع سلطات التنظيم والإدارة لأداء مهمته .

– تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي المشترك . وتؤخذ قراراته بالأغلبية .

٦ - يجوز للمجلس في حالة تقصير إحدى الدولتين في إجـراء العمـل الـلازم أن يقرر بأغلبية ستة من أعضاء حبس جزء مناسب من الحصـة الـتي تعـود إلى الدولة المذكورة من عائدات الجمـارك بموجـب الاتحـاد الاقتصـادي . فـإن تمادت الدولة في عدم التعاون يجـوز للمجلس أن يقـرر بالأغلبيـة البسـيطة اتخاذ ما يراه مناسباً من العقوبات بما في ذلـك التصـرف بـالأموال الـتي قـد يكون احتبسـها .

٧ - يكون من وظائف المجلس فيمـا يتعلـق بالإنمـاء الاقتصـادي تخطيـط برامـج مشتركة بين الدولتين ودراستها وتشجيعها ، ولكن لا يجوز له تنفيـذ هـذه المشاريع بغير موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس في حالة تأثرها مباشـرة بمشروع الإنماء .

٨ - فيما يتعلق بالنظام النقدي المشترك يكون إصدار النقود المتداولة في الدولتين وفي مدينة القدس تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك الذي يكون سلطة الإصدار الوحيدة والذي يحدد الاحتياطي الـذي يحتفـظ بـه كضمـان لهـذه العملات .

٩ - يجـوز لكـل دولـة - بما يتفـق مـع البنـد ٢ (ب) أعـلاه أن تدير مصرفهـا المركـزي الخـاص وأن تتحكـم بسياسـتها الماليـة الائتمانيـة ، وبإيراداتهـا ونفقاتها من القطع الأجنبي ، وبمنح رخص الاستيراد . وأن تقوم بعمليـات مالية دولية اعتماداً على ائتمانها الذاتـي .. ويكـون للمجلـس الاقتصـادي المشترك خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاء الانتداب سلطة اتخـاذ جميـع ما قد يلزم من تدابير كي يكون متوفراً لكل دولـة في أيـة فـترة مدتهـا اثنـا عشر شهراً مبلغ من القطع الأجنبي كاف لكي يضمن للإقليم ذاتـه مقـداراً من البضائع والخدمات المستوردة لأجل الاستهلاك المحلي مساوياً لمقدار من البضائع والخدمات التي استهلكها الاقليم خلال الشهور الاثني عشر المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ وذلك بالقدر الذي يسمح به مجمـوع الدخـل مـن القطع الأجنبي الذي تحصل عليه الدولتان من تصدير البضـائع والخدمـات ، وشرط أن تتخذ كل دولـة التدابـير المناسبة لصيانـة مواردهـا الخاصـة مـن القطع الأجنبي .

١٠ - تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية غير الموكولة صراحة إلى المجلس الاقتصادي المشترك .

١١ - توضع تعريفة جمركية مشتركة تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين وكذلك بين الدولتين ومدينة القدس .

١٢ - توضع جداول التعريفة من قِبَل لجنة خاصة للتعريفات مكونة من ممثلين متساوي العدد عن كل دولة من الدولتين وتعرض علىالمجلس الاقتصادي المشترك للموافقة عليها بأغلبية الأصوات . وفي حالة وقوع خلاف في لجنة التعريفة فإن المجلس الاقتصادي المشترك يقوم بالتوسط في النقاط المتنازع عليها ، كما يقوم المجلس الاقتصادي بوضع التعريفة بنفسه في حالة عدم توصل لجنة التعريفة إلى وضع جدول للتعريفة في المهلة المحددة.

١٣ - يكون لتكاليف البنود التالية الأولوية من دخل الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس الاقتصادي المشترك .

أ) نفقات المصالح الجمركية ومصاريف إدارة المصالح المشتركة .

ب) نفقات إدارة المجلس الاقتصادي المشترك .

ج) الالتزامات المالية لإدارة فلسطين وهي :

- نفقات إدارة الدين العام .

- معاشات التقاعد التي تدفع حالياً أو التي ستدفع في المستقبل وفقاً للقوانين وعلى النطاق المنصوص عليه في البند (٣) من الفصل الثالث أعلاه .

١٤ - بعد تغطية هذه الالتزامات بتمامها ، يوزع فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية :

تمنح مدينة القدس مبلغاً لا يقل عن ٥٪ ولا يزيد عن ١٠٪ ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك الباقي بصورة عادلة على الدولتين ، هادفاً المحافظة على مستوى معقول ومناسب للخدمات الحكومية والاجتماعية

في كلتا الدولتين غير أنه لا يجوز أن تزيد حصة أي منهما عن المقدار الذي ساهمت به في دخل الاتحاد الاقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه بالسنة ، ويجوز للمجلس الاقتصادي المشترك بعد انقضاء خمس سنوات أن يعيد النظر في مبادئ توزيع الإيرادات المشتركة مستلهماً في ذلك اعتبارات العدالة .

١٥ - تشترك الدولتان في عقد جميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية وبمرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك ، وتلزم الدولتان في هذه الأمور بأن تتصرفا طبقاً لقرار أغلبية المجلس الاقتصادي المشترك .

١٦ - يبذل المجلس الاقتصادي المشترك جهده ليوفر لصادرات فلسطين منفذاً عادلاً ومتساوياً إلى الأسواق العالمية .

١٧ - يجب على جميع المشاريع المدارة من المجلس الاقتصادي المشترك أن تدفع أجوراً عادلة أساس واحد .

حرية العبور (Transit) والزيارة

١٨ - يجب أن يتضمن التعهد نصوصاً تضمن حرية المرور والزيارة لجميع المقيمين أو المواطنين في الدولتين وفي مدينة القدس على أن يكون ذلك خاضعاً لاعتبارات الأمن العام ، على شرط أن تقوم كل من الدولتين ومدينة القدس بمراقبة الأشخاص المقيمين ضمن حدودها .

إنهاء التعهد وتعديله وتفسيره

١٩ - يظل التعهد نافذاً وكذلك كل معاهدة منبثقة عنه لمدة عشر سنوات ويبقى نافذاً بعد انقضاء هذه المدة إلى أن يعلن أحد الطرفين إنهاءه الذي لا يسري قبل انقضاء سنتين .

٢٠ - لا يجوز تعديل التعهد وكل معاهدة تنبثق عنه خلال فترة السنوات العشر الأولى إلا برضاء الطرفين .

٢١ - كل نزاع حول تطبيق أو تفسير التعهد وكل معاهدة منبثقة عنه يحال بناء على طلب أي من الطرفين إلى محكمة العدل الدولية هذا ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى للتسوية .

هـ - الموجودات :

١ - توزع أموال إدارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على أساس عادل ، ويجب أن يجري التوزيع بواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة في القسم (ب) بند (١) أعلاه وتصبح الأموال غير المنقولة ملكاً للحكومة التي توجد هذه الأموال في إقليمها .

٢ - يجب على الدولة المنتدبة خلال الفترة التي تنقضي بين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وانتهاء الانتداب أن تتشاور مع اللجنة في أي إجراء تفكر باتخاذه متضمناً تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها ، مثل فائض الخزينة المتراكم ، وريع السندات التي أصدرتها الحكومة ، وأراضي الدولة وأية موجودات أخرى .

و - الدخول في عضوية الأمم المتحدة :

عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو اليهودية نافذاً (كما هو منصوص عليه في المشروع الحاضر) ، ويكون البيان والتعهد المنصوص عليهما في هذا المشروع قد وقع عليهما من قبل الدولة يصبح عندئذ من المناسب أن ينظر بعين العطف إلى طلب قبولها عضواً في الأمم المتحدة طبقاً للمادة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة .

« القسم الثاني »
ويشتمل على حدود الدولتين الفلسطينية واليهودية بالتفصيل

القسم الثالث
مدينة القدس

أ) نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus sepratum) خاضع لنظام دولي

خاص ، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة .

ب) حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة ، وأبعدها شرقاً ، أبو ديس ، وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم وتشمل معها المنطقة المبينة من قرية قالونيا كما هو موضح على الخريطة التخطيطية المرفقة (ملحق ب) .

ج) نظام المدينة الأساسي (دستورها) :

يجب على مجلس الوصاية خلال خمسة شهور من الموافقة على المشروع الحاضر أن يضع ويقر دستوراً مفصلاً للمدينة يضمن جوهر الشروط التالية :

١ - الإدارة الحكومية : مقاصدها الخاصة :

يجب على السلطة الإدارية أن تتبع أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية الأهداف الخاصة التالية :

أ) حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم - المسيحية واليهودية والإسلام - وصيانتها والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام - السلام الديني خاصة - في مدينة القدس .

ب) دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أو في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها وتأمين الأمن والرفاهة وتشجيع كل تدبير بنّاء من شأنه أن يحسن حياة السكان آخذاً بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات .

٢ – الحاكم والموظفون الإداريون :

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولاً أمامه . ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته . على أن لا يكون مواطناً لأي من الدولتين في فلسطين .

يمثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية . ويعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين يعتبر أفرادها موظفون دوليون وفق منطوق المادة (١٠٠) من الميثاق . ويختارون قدر الإمكان من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أي تمييز عنصري . وعلى الحاكم أن يقدم مشروعاً مفصلاً لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية لينال موافقته عليه .

٣ – الاستقلال المحلي :

أ) يكون للوحدات القائمة حالياً ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي .

ب) يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة ، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه .

وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.

٤ – تدابير الأمن :

أ) تجرد مدينة القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها .

ب) في حالة عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها ، من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان ، يكون للحاكم

السلطة باتخاذ التدابير اللازمة إعادة سير الإدارة الفعال .

ج) للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي ، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة ، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية ، يجند أفرادها من خارج فلسطين ، ويعطى للحاكم حق التصرف ببنود الميزانية حسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والإنفاق عليها .

٥ - التنظيم التشريعي :

تكون السلطة التشريعية والضرائيبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري على اساس تمثيل نسب لسكان مدينة القدس البالغين وبغير تمييز من حيث الجنسية ومع ذلك فيجب أن لا يتعارض أي إجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة ، كما يجب أن لا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي ويعطي الدستور للحاكم حق الاعتراض (Véto) على (المشاريع بقوانين) المتنافية مع الأحكام المذكورة ، ويمنحه كذلك سلطة إصدار أوامر وقتية في حالة تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت المناسب على (مشروع بقانون) يعتبر جوهرياً بالنسبة لسير الإدارة الطبيعي .

٦ - القضاء :

يجب أن ينص الدستور على إنشاء نظام قضائي مستقل مشتملاً على محكمة استئناف يخضع لولايتها جميع سكان المدينة .

٧ - الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي :

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق عنه ، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك ، ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولرعاياها .

٨ – حرية العبور (Transit) والزيارة والسيطرة على المقيمين :

تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيهما ، وذلك بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية . وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها بالنسبة لرعايا الدول الأخرى خاضعة لسلطة الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية .

٩ – العلاقات مع الدولتين العربية واليهودية :

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة .

١٠ – اللغات الرسمية :

تكون العربية والعبرية لغتي المدينتين الرسميتين ، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة حسب الحاجة .

١١ – المواطنة :

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها أو ما لم يكونوا عرباً أو يهوداً قد أعلنوا نيتهم في أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقاً للفقرة (٩) من الفصل (ب) من القسم الأول من المشروع الحاضر .

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها.

١٢ – حريات المواطنين :

أ) يضمن لسكان المدينة بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة حقوق الإنسان والحريات الأساسية مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم ، وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع

والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها وحرية التظلم .

ب) لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس .

ج) يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون .

د) يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية .

هـ) مع عدم الإخلال بضرورات حفظ النظام العام وحسن الإدارة لا يتخذ أي إجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم .

و) تؤمن المدينة تعليماً ابتدائياً وثانوياً كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية . وإن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية ، شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد تفرضها المدينة ، سوف لا تنكر أو تعطل . أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة .

ز) لا يجوز أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحاديثه الخاصة أو في التجارة أو الأمور الدينية أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها أو الاجتماعات العامة .

١٣ – الأماكن المقدسة :

أ) لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية .

ب) تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية وحرية ممارسة العبادة وفقاً للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة .

ج) تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها . وإن رأى الحاكم في أي وقت

ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما ، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة . ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جواباً على طلبه خلال مدة معقولة .

د) ولا تجبى أية ضريبة على الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية التي كانت معفاة من الضرائب وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي) ولا يلحق (براجعية الضرائب Incidence of taxation أي تعديل يشكل تمييزاً بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها بحيث يضع هؤلاء المالكين أو الحائزين في وضع أقل ملاءمة بالنسبة للرجعية العامة للضرائب منه في وقت الموافقة على توصيات الجمعية العامة .

١٤ – سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين :

أ) إن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة .

ب) وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة ، يقرر الحاكم بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستور الدولتين ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترمة كما يجب .

ج) وللحاكم كذلك حق اتخاذ القرارات ، على أساس الحقوق القائمة ، في حالة حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة للأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين .

ويجوز للحاكم أن يستعين أثناء قيامه بهذه المهمة بمجلس استشاري مؤلف من ممثلي لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية .

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية على ضوء المبادئ المذكورة أعلاه في ميعاد أقصاه أول أكتوبر ١٩٤٨ ويكون سريانه أول الأمر خلال مدة عشر سنوات ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام في أقرب وقت بإعادة النظر بهذه الأحكام . ويجب عند انقضاء هذه المدة أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية على ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة الأولى من العمل به . وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الإعلان بطريق الاستفتاء عن رغباتهم بالتعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة .

« القسم الرابع »

الامتيازات

إن الدول التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف مدعوة إلى التنازل عن جميع حقوقها في إعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المنوي إنشاؤهما وكذلك في مدينة القدس .

بيان الحكومات العربية باستنكار القرار الأممي
في تقسيم فلسطين
(١٧ كانون الأول ١٩٤٧)[*]

« منذ تلاقت أغراض الاستعمار وأطماع الصهيونية على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وعرب هذه البلاد في محنة ، تفرض القوة عليهم جماعات أجنبية عنهم تأتيهم من الغرب والشرق بلغاتها وعاداتها ومذاهبها الاجتماعية ، ولا تلبث هذه الجماعات أن تنتزع من العرب بشتى الوسائل أراضيهم وموارد رزقهم . وهي اليوم تسلبهم أوطانهم وقد مدت الدولة المنتدبة هؤلاء الدخلاء بالمعونة فمكنتهم من إنشاء جيش مدرب مسلح انقلب في السنين الأخيرة إلى أداة إرهاب وأداة شر على البلاد جميعاً بما عاثوا فيها من فساد . وقد بصرت حكومات الدول العربية الدولة المنتدبة وغيرها في مناسبات كثيرة وبطرق شتى وفي مؤتمرات متعددة بسوء المنقلب في فلسطين وكاشفتها العاقبة الوخيمة لعملها وعمل الصهيونيين وما يؤدي إليه من حروب وفتن بين المسلمين والمسيحيين من ناحية واليهود من ناحية أخرى تعم الشرق بأسره وقد تمتد أحقاباً طويلة . ولما تفاقمت الحالة في فلسطين وعجزت الدولة المنتدبة عن حفظ الأمن والنظام عرضت أمر الانتداب على هيئة الأمم المتحدة فأدت وفود الدول العربية في دورتي الجمعية العامة واجبها كاملاً وأظهرت حق العرب وبغي الصهيونية ، وأنذرت بالعواقب الوخيمة إذا ما تجاهلت الجمعية مبادئ الحق والديمقراطية ولكن لشديد الأسف تنكرت الجمعية لذات المبادئ التي تضمنها ميثاقها فأوصت بتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها ، وهي بذلك قد هدرت حق كل شعب في اختيار مصيره وتقريره ، وأخلت بمبادئ الحق والعدالة جميعاً ، وهي قد

[*] « الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين » المجموعة الثانية ١٩٤٧ - ١٩٥٠ إصدار جامعة الدول العربية . القاهرة ١٩٧٤ .

رسمت للتقسيم حدوداً تجعله غير قابل للتنفيذ وتجعله أيضاً مصدر الاضطراب والفتنة ، فأدخلت فيما أسمته بالدولة اليهودية أجود أراضي العرب وأوسعها رقعة وأكبر موارد الثروة الاقتصادية في البلاد وأخطرها شأناً ووضعت نصف مليون من العرب مسيحيين ومسلمين تحت نير الصهيونيين وسيف إرهابهم وهم أنفسهم لا يتجاوزون عدد العرب الذين يراد وضعهم تحت سلطان الصهيونية الدخيلة وذلك بعد أن نزعت الدولة المنتدبة من العرب سلاحهم ومكنت الصهيونية من رقابهم . وقد استفز هذا الوضع الظالم الشرق بأسره بل كثرة سكان العالم أجمع فهبت الشعوب العربية والاسلامية جميعاً مندفعة لإزهاق الباطل وإحقاق الحق وإنقاذ عرب فلسطين المستضعفين في أراضيهم وديارهم . وحكومات دول الجامعة العربية تقف صفاً واحداً في جانب شعوبها في نضالها لدفع الظلم عن إخوانهم العرب وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم ولتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها . وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات في اجتماعهم بالقاهرة أن التقسيم باطل من أساسه ، وقرروا كذلك عملاً بإرادة شعوبهم أن يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بعون الله بإحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب . وسيرى العالم أن العرب حين دعوا إلى التمسك بقواعد الحق والعدل وحين أنذروا بعواقب المغامرة الصهيونية إنما كانوا طلاب حق وعدل بين الناس جميعاً راغبين في استبعاد أسباب الفتن والاضطراب في الشرق الأوسط حريصين على إقرار السلام في ربوعه . وسيرى العالم كذلك أن الذين عملوا على تقسيم فلسطين دون تدبير العواقب يتحملون وحدهم مسؤولية الفتن والاضطرابات التي أثاروها والتي لا يعلم مداها . أما وقد تغلبت الشهوات والأغراض حتى في ساحة الأمم المتحدة وأغلقت أبواب الحق والعدل في وجوه العرب فإنهم قد وطدوا العزم على خوض المعركة التي حملوا عليها وعلى السير بها حتى نهايتها الظافرة بإذن الله فتستقر مبادىء الأمم المتحدة في نصابها السليم وتسود في الأراضي المقدسة مبادئ العدالة والمساواة بين الناس أجمعين » .

المقررات السرية للحكومات العربية بشأن القرار الأممي في تقسيم فلسطين
(١٧ كانون الأول ١٩٤٧)(*)

عقد رؤساء وممثلو حكومات دول الجامعة العربية - وهم حضرات أصحاب الدولة والسعادة محمود فهمي النقراشي باشا وسمة الأمير فيصل آل سعود وسمير باشا الرفاعي وجميل مردم بك وصالح جبر بك والشيخ يوسف يسن ورياض الصلح بك والسيد على المؤيد بحضور حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة - اجتماعاتهم في وزارة الخارجية بالقاهرة بدءاً من يوم الاثنين ٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٧ حتى يوم الأربعاء منه .

وقد اتخذوا بالإجماع في شأن فلسطين القرارات الآتية :

أولاً - العمل على إحباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين والاحتفاظ بفلسطين عربية مستقلة موحدة .

ثانياً - تقرر تزويد اللجنة العسكرية الدائمة للجامعة حالاً بعشرة آلاف بندقية يكون نصيب كل بلد من بلاد الجامعة منها ما يأتي : شرق الأردن (١٠٠٠) ، سوريا (٢٠٠٠) ، العراق (٢٠٠٠) ، المملكة العربية السعودية (٢٠٠٠) ، لبنان (١٠٠٠) ، مصر (٢٠٠٠) ، على أن تكون هذه البنادق مصحوبة بما يلزمها من عتاد بحيث لا يقل عن خمسمائة (٥٠٠) خرطوشة لكل بندقية واحدة .

وقرر كذلك المبادرة بتقديم كل ما يمكن الحصول عليه من أسلحة خفيفة وقنابل ورشاشات ومسدسات وتوزيعها جميعها وحالاً على أهل فلسطين وخاصة من كان منهم أكثر عرضة للخطر .

(*) من كتاب « القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨ » لبيان نويهض الحوت ، بيروت ١٩٨١ .

ثالثاً – تقرر عمل جميع التسهيلات اللازمة لإرسال ثلاثة آلاف متطوع على الأقل إلى سوريا حالاً على أن يكون عدد المتطوعين من كل بلد من بلاد الجامعة بالأقل ما يأتي :

فلسطين (٥٠٠) ، شرق الأردن (٢٠٠) ، سوريا (٥٠٠) ، العراق (٥٠٠) ، المملكة العربية السعودية (٥٠٠) ، لبنان (٣٠٠) ، مصر (٥٠٠) . على أن يكون المتطوعون كاملي العدة من التسليح والمهمات وأن تتكفل كل بلد بجميع لوازم متطوعيها إلى حين وصولهم إلى المعسكرات التي تعينها لهم اللجنة العسكرية الدائمة للجامعة وعلى أن يتم وصول جميع المتطوعين إلى هذه المعسكرات قبل نصف شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٤٨ ونظراً لصعوبة المواصلات بين فلسطين واليمن فأمر بتحويل نصف مليون ريال يمني لمساعدة فلسطين تدفع منه حصة اليمن من مبلغ المليون جنيه الوارد ذكره في البند الرابع وقد ترك لحضرة مندوب اليمن تقرير ما يستطيع تقديمه من أسلحة التي تشترى بالفضلة من مبلغ النصف مليون ريال .

رابعاً – تقرر اعتماد مبلغ مليون جنيه آخر لصرفه في شؤون الدفاع عن فلسطين على أن تدفع دول الجامعة إلى الأمانة العامة حصصها فيه على حسب النسب المقررة .

خامساً – تنشأ في الأمانة العامة لجنة فنية عسكرية تكون تحت إشراف الأمين العام وتعتبر اللجنة الفنية العسكرية الممثلة لدول الجامعة والقائمة الآن في دمشق أنها اللجنة المقصودة في الفقرة السابقة .

ويدخل في اختصاص هذه اللجنة الإشراف على تنظيم وتدريب المتطوعين وتسليحهم وكذلك الحصول على الأسلحة والأعتدة اللازمة ويدخل في اختصاصها أيضاً تأمين الاتصال بين الأمانة العامة والمتطوعين من مختلف البلاد العربية .

سادساً – تقرر قبول المتطوعين من غير دول الجامعة في فرق الدفاع عن فلسطين على أن يكون ذلك وفقاً للشروط التي تضعها اللجنة الفنية العسكرية .

سابعاً – تقرر أن يتولى اللواء اسماعيل صفوت باشا قيادة القوات الوطنية المؤلفة من عرب فلسطين ومن المتطوعين من البلاد الأخرى في أعمالها المتعلقة بالدفاع عن فلسطين .

ثامناً – تؤلف الأمانة العامة لجنة من خبراء ماليين يعينهم الأمين العام ويعملون تحت إشرافه ويدخل في اختصاص هذه اللجنة تنظيم ومراقبة النفقات التي تطلبها اللجنة الفنية العسكرية .

وكذلك تأمين الاتصال من الناحية المالية بين الأمانة العامة واللجنة الفنية العسكرية بالخارج .

تاسعاً – تضع الأمانة العامة تحت تصرف اللجنة العسكرية المخصصات اللازمة للإنفاق على المتطوعين الذين يعملون تحت إشرافها .

عاشراً – تقبل الأمانة العامة ما يقدم لها من إعانات وتبرعات لمساعدة فلسطين وتكون هذه الإعانات والتبرعات تحت إشراف اللجنة المالية بالأمانة العامة .

حادي عشر – تشرف حكومات دول الجامعة العربية على التبرعات لمساعدة فلسطين وتوجهها الوجهة الصحيحة .

ثاني عشر – تكلف الأمانة العامة بأن تباشر أعمال الدعاية في أمريكا وبريطانيا بعد أن أقفلت المكاتب العربية بها .

إعلان قيام دولة إسرائيل
(١٤ أيار ١٩٤٨)(*)

أرض إسرائيل هي مهد الشعب اليهودي . هنا تكونت شخصيته الروحية والدينية والسياسية . وهنا اقام دولة للمرة الأولى ، وخلق قيماً حضارية ذات مغزى قومي وإنساني جامع ، وفيها أعطى للعالم كتاب الكتب الخالد .

بعد أن نفى عنوة من بلاده حافظ الشعب على إيمانه بها طيلة مدة شتاته و لم يكف عن الصلاة أو يفقد الأمل بعودته إليها واستعادة حريته السياسية فيها .

سعى اليهود جيلاً تلو جيل مدفوعين بهذه العلاقة التاريخية والتقليدية في إعادة ترسيخ أقدامهم في وطنهم القديم . وعادت جماهير منهم خلال عقود السنوات الأخيرة. جاءوا إليها رواداً ومدافعين فجعلوا الصحارى تتفتح وأحيوا اللغة العبرية وبنوا المدن والقرى وأوجدوا مجتمعاً نامياً يسيطر على اقتصاده الخاص وثقافته ، مجتمع يحب السلام لكنه يعرف كيف يدافع عن نفسه وقد جلب نعمة التقدم إلى جميع سكان البلاد وهو يطمح إلى تأسيس أمة مستقلة .

انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في سنة ٥٦٥٧ عبرية (١٨٩٧ ميلادية) بدعوة من تيودور هرتزل الأب الروحي للدولة اليهودية وأعلن المؤتمر حق الشعب اليهودي في تحقيق بعثه القومي في بلاده الخاصة به .

واعترف وعد بلفور الصادر في ٢ نوفمبر ١٩١٧ بهذا الحق وأكده من جديد صك الانتداب المقرر في عُصبة الأمم وهي التي منحت بصورة خاصة موافقتها العالمية على الصلة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل واعترافها بحق الشعب اليهودي في إعادة بناء وطنه القومي .

(*) « وثائق فلسطين » ... منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧ .

وكانت النكبة التي حلت مؤخراً بالشعب اليهودي وأدت إلى إبادة ملايين اليهود في أوروبا دلالة واضحة أخرى على الضرورة الملحة لحل مشكلة تشرده عن طريق إقامة الدولة اليهودية في أرض إسرائيل من جديد ، تلك الدولة التي سوف تفتح أبواب الوطن على مصراعيه أمام كل يهودي وتمنح الشعب اليهودي مكانته المرموقة في مجتمع أسرة الأمم حيث يكون مؤهلاً للتمتع بكافة امتيازات تلك العضوية في الأسرة الدولية .

لقد تابع الذين نجوا من الإبادة النازية في أوروبا وكذلك سائر اليهود في بقية أنحاء العالم عملية الهجرة إلى أرض إسرائيل غير عابئين بالصعوبات والقيود والأخطار ولم يكفوا أبداً عن توكيد حقهم في الحياة الحرة الكريمة وحياة الكدح الشريف في وطنهم القومي .

وساهمت الجالية اليهودية في هذه البلاد خلال الحرب العالمية الثانية بقسطها الكامل في الكفاح من أجل حرية وسلام الأمم المحبة للحرية والسلام وضد قوى الشر والباطل النازية . ونالت بدماء جنودها وبجهودها في الحرب حقها في الاعتبار ضمن مصاف الشعوب التي أسست الأمم المتحدة .

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ مشروعاً يدعو إلى إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل . وطالبت الجمعية العامة سكان أرض إسرائيل باتخاذ الخطوات اللازمة من جانبهم لتنفيذ ذلك القرار . إن اعتراف الأمم المتحدة هذا بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة هو اعتراف يتعذر الرجوع عنه أو إلغاؤه .

إن هذا هو الحق الطبيعي للشعب اليهودي في أن يكون سيد نفسه ومصيره مثل باقي الأمم في دولته ذات السيادة .

وبناء عليه نجتمع هنا نحن أعضاء مجلس الشعب ممثلي الجالية اليهودية في أرض إسرائيل والحركة الصهيونية في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل وبفضل حقنا الطبيعي والتاريخي وبقوة القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة نجتمع لنعلن بذلك قيام الدولة اليهودية في أرض إسرائيل والتي سوف تدعى « دولة إسرائيل » .

ونعلن أنه منذ لحظة انتهاء الانتداب هذه الليلة عشية السبت في السادس من أيار (مايو) سنة ٥٧٠٨ عبرية (الموافق الخامس عشر من مايو سنة ١٩٤٨ ميلادية) وحتى قيام سلطات رسمية ومنتخبة للدولة طبقاً للدستور الذي تقره الجمعية التأسيسية المنتخبة في مدة لا تتجاوز أول أكتوبر سنة ١٩٤٨ منذ هذه اللحظة سوف يمارس الشعب صلاحيات مجلس دولة مؤت وسوف يكون جهازه التنفيذي الذي يدعى «إسرائيل» .

وسوف تفتح دولة إسرائيل أبوابها أمام الهجرة اليهودية لتجميع شمل المنفيين وسوف ترعى تطور البلاد لمنفعة جميع سكانها دون تفرقة في الدين أو العنصر أو الجنس . وسوف تضمن حرية الدين والعقيدة واللغة والتعليم والثقافة . وسوف تحمي الأماكن المقدسة لجميع الديانات وسوف تكون وفية لمبادئ الأمم المتحدة .

إن دولة إسرائيل مستعدة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدو وممثليها على تنفيذ قرار الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ وسوف تتخذ الخطوات الكفيلة لتحقيق الوحدة الاقتصادية لأرض إسرائيل بكاملها .

وإننا نناشد الأمم المتحدة أن تساعد الشعب اليهودي في بناء دولة ونحن نستقبل دولة إسرائيل في مجتمع أسرة الأمم .

ونناشد السكان العرب في دولة إسرائيل وسط الهجوم الذي يشن علينا ومنذ شهور أن يحافظوا على السلام وأن يشاركوا في بناء الدولة على أساس المواطنة التامة القائمة على المساواة والتمثيل المناسب في جميع مؤسسات الدولة المؤقتة والدائمة .

إننا نمد أيدينا إلى جميع الدول المجاورة وشعوبها عارضين السلام وحسن الجوار ونناشدهم إقامة روابط التعاون والمساعدة المتبادلة مع الشعب اليهودي صاحب السيادة والمتوطن في أرضه . إن دولة إسرائيل على استعداد للإسهام بنصيبها في الجهد المشترك لأجل تقدم الشرق الأوسط بأجمعه .

وإننا نناشد الشعب اليهودي في جميع أنحاء المنفى الالتفاف حول يهود أرض إسرائيل ومؤازرتهم في مهام الهجرة والبناء والوقوف إلى جانبهم في الكفاح العظيم لتحقيق الحلم القديم – ألا وهو خلاص إسرائيل .

إننا نضع ثقتنا في ا لله القدير ونحن نضيف توقيعنا على هذا الإعلان خلال هذه الجلسة لمجلس الدولة المؤقت على ارض الوطن في مدينة تل أبيب ، عشية هذا السبت اليوم الخامس من أيار سنة ٥٧٠٨ عبرية (الموافق الرابع عشر من مايو ١٩٤٦) .

توقيع

دافيد بن جوريون – دانيال أومستر – مرخادي بنتوف – اسحق بن زفي – الياهو برلن – برتز برنشتين – حاخام ذيف جولد – مائير جرايوفسكي ي. جوينباوم – ابراهام جرانوفسكي اليوهودبكن – مائير فلنر – زواره واراهافيج – هرزل شاري – راشيل كوهن – كالمان كاهان – س كوثاس – اسحق مائير ليفن – م. دليفنشتاين – زفي لوريا – جولدا مايرسن – ناحوم نير – راف لكس – زفي سيجال – يهودا ليب – كوهين فشمان – دافيد نلصون – زفي بنحاس – اهرون زيلخ – موشي كولورني – أ. كابلان – أز كاتز – فيلكس روزنبلت – د. ديمير – ب. ريبتور – موردخاي شامير بن زيون سنتير نبرج – بيخور شطربت – موشي شابيرا – موشي شرتوك .

مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الأمم المتحدة بشأن تدخل الدول العربية في فلسطين (١٥ أيار ١٩٤٨)(*)

١ - كانت فلسطين جزءاً من الامبراطورية العثمانية السابقة خاضعاً لنظامها وممثلاً في برلمانها وكانت الأغلبية الساحقة لسكان فلسطين من العرب وبها أقلية يهودية ضئيلة تتمتع بما يتمتع به بقية السكان من حقوق وتتحمل ما يتحملون من أعباء ولم تكن محل أي معاملة مجحفة بسبب عقيدتها الدينية وكانت الأماكن المقدسة مصونة وحرية الوصول إليها مكفولة .

٢ - ولقد كان العرب يطالبون دواماً بحريتهم واستقلالهم فلما نشبت الحرب العالمية الأولى وأعلن الحلفاء أنهم يحاربون لتحرير الشعوب انضم العرب إليهم وحاربوا في صفوفهم لتحقيق أمانيهم القومية ونيل استقلالهم وقطعت انجلترا على نفسها عهداً بالاعتراف باستقلال البلاد العربية في آسيا ومنها فلسطين فكان للعرب أثر ملحوظ اعترف به الحلفاء في إحراز النصر النهائي .

٣ - ولقد أصدرت انجلترا في عام ١٩١٧ تصريحاً أبت فيه عطفها على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، ولما علم العرب به احتجوا عليه . فطمأنتهم انجلترا مؤكدة لهم أنه لا يمس حق بلادهم في الحرية والاستقلال ولا يؤثر في الوضع السياسي للعرب في فلسطين .

(*) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين . المجموعة الثانية ١٩٤٧ - ١٩٥٠ إصدار جامعة الدول العربية . القاهرة ١٩٧٤ .

ورغم بطلان هذا التصريح من الناحية القانونية فقد فسرته انجلترا بأنه لا يرمي إلى أكثر من إنشاء مركز روحي لليهود في فلسطين وأنه لا يخفي وراءه مقاصد سياسية كإنشاء دولة يهودية . وبهذا أيضاً صرح زعماء اليهود .

٤ – ولما انتهت الحرب لم تف انجلترا بوعدها بل وضع الحلفاء فلسطين تحت نظام الانتداب وعهوداً به إلى انجلترا بمقتضى صك نص على إدارة البلاد وتهيئتها للاستقلال الذي اعترف ميثاق عصبة الأمم أن فلسطين أهل له .

٥ – ولقد سارت انجلترا بفلسطين سيرة مكنت لليهود من إغراقها بسيول المهاجرين وساعدتهم على الاستقرار في البلاد رغم أنه ثبت أن كثافة السكان في فلسطين تجاوزت مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المزيد من المهاجرين – ولم ترع للسكان العرب مصالح ولا حقوقاً وهم أصحاب البلاد الشرعيون . فكانوا يبتغون مختلف الوسائل للإعراب عن قلقهم وغضبهم من هذه الحالة الضارة بكيانهم ومصيرهم ولكنهم كانوا يقابلون بالأعرض والسجن الشديد .

٦ – ولما كانت فلسطين قطراً عربياً واقعاً في قلب البلاد العربية تربطه بالعالم العربي روابط عديدة – روحية وتاريخية واستراتيجية – فقد اهتمت البلاد العربية بل والشرقية – حكومات وشعوباً – بأمر فلسطين وأثارت قضيتها في المحافل الدولية ولدى انجلترا مطالبة بحلها وفق العهود المقطوعة والمبادئ الديمقراطية .

ولقد عقد بلندن في أوائل عام ١٩٣٩ مؤتمر المائدة المستديرة لبحث قضية فلسطين واستنباط الحل العادل لها . واشتركت حكومات الدول العربية فيه وطالبت بالمحافظة على عروبة فلسطين وإعلان استقلالها . وقد انتهى هذا المؤتمر إلى إصدار كتاب أبيض حددت فيه انجلترا سياستها تجاه فلسطين واعترفت فيه باستقلالها وتعهدت بوضع النظم المفضية إلى ممارسة خصائصه وأعلنت أن التزاماتها الخاصة بإنشاء الوطن القومي اليهودي قد

استنفذت لأن هذا الوطن قد أنشئ بالفعل . ولكن السياسة التي رسمها هذا الكتاب لم تنفذ مما أدى إلى ازدياد الحالة سوءاً وإلى تفاقم الأمور ضد مصلحة العرب .

٧ - وفي الوقت الذي كانت الحرب العالمية الثانية دائرة الرحى ، أخذت حكومات الدول العربية تتشاور في توثيق تعاونها وزيادة أسباب تضامنها وضم صفوفها تأميناً لحاضرها ومستقبلها ومساهمة منها في إقامة صرح العالم الجديد على أسس ثابتة وكان لفلسطين في هذه المباحثات مكانها من الاهتمام والعناية وقد أنتجت هذه المباحثات إنشاء جامعة الدول العربية أداة لتعاون الدول العربية على ما فيه أمنها وسلمها وخيرها ، وأعلن عن ميثاق جامعة الدول العربية إن فلسطين بلد مستقل منذ انسلخ من الامبراطورية العثمانية ولكن مظاهر استقلاله ظلت محجوبة لأسباب خارجة عن إرادة أهله وكان من المصادفات التي علقت عليها الدول العربية أكبر الآمال أن أنشئت الأمم المتحدة بعد ذلك بقليل وقد ساهمت في إنشائها وفي عضويتها إيماناً بالمثل العليا القائمة عليها هذه المنظمة .

٨ - ومنذ ذلك الحين لم تدخر الجامعة العربية وحكوماتها وسعاً في ولوج كل سبيل سواء مع الدولة المنتدبة أو مع الأمم المتحدة لاستنباط حل عادل لقضية فلسطين قائم على الأسس الديمقراطية الصحيحة ومتفق مع أحكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة ويكتب له البقاء ويكفل الأمن والسلم في البلاد ويفتح أمامها سبيل التقدم والرخاء .

ولكن الوصول إلى مثل هذا الحل كان يرتطم دواماً بمطالب الصهيونيين الذين جاهروا بإنشاء دولة يهودية بعد أن استعدوا بالقوات المسلحة وبالحصون والاستحكامات لمقابلة كل من يقف في سبيلهم بالقوة .

٩ - ولما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٤٧ توصيتها الخاصة بحل قضية فلسطين على اساس إنشاء دولة عربية وأخرى يهودية فيها مع وضع مدينة القدس تحت وصاية الأمم

المتحدة نبهت الدول العربية إلى ما ينطوي عليه هذا الحل من مجافاة لحق شعب فلسطين في الاستقلال الناجز وللمبادئ الديمقراطية ولأحكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة وأعلنت رفض العرب له . وأنه لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية وأن فرضه بالقوة يهدد السلم والأمن في هذه الساحة.

ولقد صح ما توقعته الدول العربية وأنذرت به فإن الاضطرابات ما لبثت أن عمت فلسطين واصطدم العرب واليهود وأخذا في التطاحن والتقاتل وسالت دماؤهما وعندئذ أخذت الأمم المتحدة تتنبه إلى خطأ التوصية بالتقسيم وهي لا تزال تبحث عن مخرج من هذه الحالة .

١٠ - والآن وقد انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين من غير أن ينشأ في البلاد سلطة دستورية شرعية تكفل صون الأمن واحترام القانون وتؤمن السكان على أرواحهم وأموالهم فإن حكومات الدول العربية تعلن ما يأتي:

(أولاً) - إن حكم فلسطين يعود إلى سكانها طبقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم .

(ثانياً) - لقد اضطرب حبل الأمن واختل النظام في فلسطين وأدى العدوان الصهيوني إلى نزوح ما ينيف على ربع مليون من سكانها العرب عن ديارهم والتجائهم إلى البلاد العربية المجاورة وكشفت الأحداث الواقعة في فلسطين عن نوايا الصهيونيين العدوانية ومآربهم الاستعمارية مما ارتكبوا من فظائع ضد السكان العرب الآمنين لا سيما في قرية دير ياسين وطبريا وغيرهما كما أنهم لم يراعوا حرمة القناصل فقد اعتدوا على قنصليات الدول العربية في القدس .

وبعد أن انتهى الانتداب البريطاني لم تعد السلطات البريطانية مسؤولة عن أمن البلاد إلا بالقدر الذي يمس قواتها المنسحبة وفي الجهات التي تكون فيها هذه القوات وقت الانسحاب كما أعلنت ذلك . وهذا الوضع يجعل فلسطين خالية من كل جهاز حكومي قادر على إعادة النظام وحكم القانون إلى البلاد وتأمين السكان على أرواحهم وأموالهم .

(ثالثاً) – تهدد هذه الحالة بالانتشار إلى البلاد العربية المجاورة حيث الشعور ثائر بسبب الأحداث الواقعة في فلسطين وحكومات الدول الأعضاء في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة يساورها شديد القلق وبالغ الاهتمام بهذه الحالة .

(رابعاً) – كانت هذه الحكومات ترجو لو أن الأمم المتحدة وفقت إلى استنباط الحل السلمي لعادل لقضية فلسطين وفق المبادئ الديمقراطية وأحكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة فيسود هذا الجزء من العالم الأمن والسلم والرخاء .

(خامساً) – أن حكومات الدول العربية مسؤولة عن حفظ الأمن والسلم في ساحتها بوصفها أعضاء في الجامعة العربية وهي منظمة اقليمية بالمعنى الوارد في أحكام الانتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه ، قد رأت حكومات الدول العربية نفسها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، وهذه الحكومات ترى في الأحداث الواقعة في فلسطين تهديداً جدياً مباشراً للسلم والأمن في ساحتها عموماً بالنسبة لكل منها بالذات .

(سادساً) – لذلك ، ونظراً لأن أمن فلسطين وديعة مقدسة في عنق الدول العربية ورغبة في وضع حد لهذه الحالة وفي منعها من أن تتفاقم وتتحول إلى فوضى لا يعلم مداها أحد ورغبة في منع انتشار الاضطراب والفوضى من فلسطين إلى البلاد العربية المجاورة وفي سد الفراغ الحادث في الجهاز الحكومي بفلسطين نتيجة لزواله فهي مضطرة إلى التدخل في فلسطين لمجرد مساعدة سكانها على إعادة السلم والأمن وحكم العدل والقانون إلى بلادهم وحقناً للدماء .

(سابعاً) – تعترف حكومات الدول العربية أن استقلال فلسطين ، الذي حجبه حتى الآن الانتداب البريطاني – قد أصبح حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين وهم وسلطانهم والذين يمارسون خصائص استقلالهم بوسائلهم الخاصة دون أي تدخل ، وحدهم أصحاب الحق في تزويد بلادهم بالنظم والمؤسسات الحكومية بمطلق سيادتهم خارجين من أي نوع كان بمجرد أن يعود إلى البلاد الأمن والسلم وحكم القانون .

وعندئذ يقف تدخل الدول العربية وتتعاون دولة فلسطين المستقلة مع دول الجامعة العربية على كل ما فيه أمن وسلم ورخاء هذا الجزء من العالم .

وحكومات الدول العربية تؤكد في هذه المناسبة ما سبق لها أن أعلنته أمام مؤتمر لندن والأمم المتحدة من أن الحل الوحيد العادل لقضية فلسطين هو إنشاء دولة فلسطينية موحدة وفق المبادئ الديمقراطية يتمتع سكانها بالمساواة التامة أمام القانون ويكفل للأقليات فيها جميع الضمانات المقررة في البلاد الديمقراطية الدستورية وتصان الأماكن المقدسة وتكفل حرية الوصول إليها .

(ثامناً) – تعلن الدول العربية بما لا يقبل مزيداً من التأكيد أن هذه الاعتبارات والأهداف هي وحدها التي اقتضتها أن تتدخل في فلسطين وأنها لا يحدوها إلا مجرد وضع حد للأحوال السائدة فيها ولهذا فهي وطيدة الثقة في أن يلقى عملها هذا تأييد الأمم المتحدة باعتباره راميا إلى تحقيق أهدافها وإعلاء مبادئها كما نص عليها ميثاقها .

القسم الثاني

القضيـة الفلسـطينية

١٩٤٧ - ١٩٩٧ م

الفصل الأول

تطورات القضية الفلسطينية ١٩٤٧ – ١٩٦٧

١ – القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وصدور قرار التقسيم ١٨١ ومواقف الدول العظمى :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرأسمالية الأقوى في العالم من الناحيتين العسكرية والاقتصادية . وقد مكنها هذا الوضع من تسلم دور الزعامة السياسية للدول الرأسمالية وتوسيع دائرة نفوذها وفرض سياساتها حتى على الدول الغربية الكبرى الأخرى مثل بريطانيا وفرنسا طالما أن هذه الدول وبسبب ويلات الحرب العالمية الثانية أصبحت بأمس الحاجة إلى المساعدات الاقتصادية الخارجية اللازمة لإعادة بناء ما هدمته الحرب في وقت كانت فيه الولايات المتحدة المصدر الوحيد لهذه المساعدات .

واستغلت الولايات المتحدة الظروف الدولية الجديدة التي خلفتها الحرب العالمية وحاجة الدول الرأسمالية إليها من أجل تحييد الامبراطوريات الاستعمارية القديمة وإحلال النفوذ الأمريكي مكانها بخاصة في المنطقة العربية التي أصبحت تحتل المرتبة الأولى في سلّم السياسات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وبعدما أثبتت الحرب الأهمية الفائقة لمسألة السيطرة على مصادر النفط .

وفي هذه الأثناء رحلت المنظمات الصهيونية العالمية من لندن عاصمة أقوى امبراطورية استعمارية قبل الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت قد تبنّت هذه الحركة وأشرفت على تطويرها وتقويتها ، لتستقر في نيويورك . عندها قررت الولايات المتحدة الأمريكية بدورها استخدام هذه الحركة وبرنامجها السياسي الهادف إلى السيطرة على فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها من أجل تنفيذ السياسات والأطماع

الأمريكية في المنطقة العربية مستغلة مسألة تطابق مصالحها الاستراتيجية فيها مع المطامع والمخططات الصهيونية .

وبدأت المراكز الصهيونية المنتشرة في أصقاع الولايات المتحدة الأمريكية بحملة واسعة النطاق لجمع التبرعات وإرسال الأسلحة والذخائر سراً إلى العصابات الصهيونية العاملة على أرض فلسطين في ظل الإنتداب البريطاني وذلك من أجل إتمام الاستعدادات العسكرية اللازمة لإعلان قيام الدولة اليهودية بالقوة العسكرية . . كما تمكنت العصابات الصهيونية والحركة الصهيونية العالمية بعد مرور عام على انتهاء الحرب العالمية الثانية من تمتين علاقاتها وتعميق أواصر وحدتها مع الإدارة الأمريكية . وفي تشرين الأول عام ١٩٤٦ م أعلن الرئيس الأمريكي ترومان : « أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد إقامة دولة يهودية في فلسطين »[1] في وقت كانت فيه السياسة الإنكليزية في فلسطين قد دخلت في مأزق حرج بعدما عجزت سلطات الإنتداب عن إخماد الحركة العربية الناهضة التي كانت تطالب بإلغاء الإنتداب ومنح فلسطين والشعب العربي الفلسطيني الاستقلال التام . وعجزت من جهة أخرى عن التوفيق بين مطالب الشعب العربي الفلسطيني من جهة والأطماع الصهيونية من جهة أخرى . وبدت غير قادرة على فرض حل يمكن أن يكون مفيداً لسياستها ومصالحها الاستعمارية المستقبلية في منطقة الشرق العربي في وقت بدأت فيه بجدية تتخوّف من زيادة النفوذ الأمريكي في فلسطين عن طريق العصابات الصهيونية التي كانت قد بدأت تدخل مع الولايات المتحدة مرحلة جديدة قوامها التحالف والتعاون بلا حدود . وأمام هذا الوضع الناشئ حاولت بريطانيا إنقاذ سياستها في المنطقة عن طريق تدويل القضية الفلسطينية واتخذت الحكومة البريطانية بناء على ذلك قراراً في شباط ١٩٤٧ م بطرح القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة . وأعلنت على لسان وزير مستعمراتها كريتش جونس هدفها من وراء ذلك حيث قال : « إننا نتوجه إلى الأمم المتحدة لا لتسليم الإنتداب . إننا نتوجه إلى الأمم المتحدة كي تسدي لنا المشورة بصدد كيف ينبغي إدارة الإنتداب »[2] .

وفي الثاني من نيسان عام ١٩٤٧ م سلّم كادوغان مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة رسالة إلى مساعد الأمين العام للأمم المتحدة طلبت فيه الحكومة البريطانية

إدراج القضية الفلسطينية على جدول أعمال أقرب دورة تعقدها الجمعية العامة . كما طلبت فيها عقد دورة خاصة للجمعية العامة في أسرع وقت ممكن من أجل تشكيل لجنة دولية خاصة تقوم بدراسة القضية الفلسطينية دراسة أولية[٣] .

لابد من الإشارة هنا إلى أن طرح بريطانيا للقضية الفلسطينية للمناقشة في الجمعية العامة وليس في مجلس الأمن الدولي كما يفترض لم يكن من قبيل الصدفة. فمن المعروف أن قرارات مجلس الأمن الدولي تُعَدُّ وفق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة قرارات إلزامية لجميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة . أما قرارات الجمعية العامة فليس لها سوى قوة وصفة التوصية وبالتالي فهي قرارات غير إلزامية التنفيذ من الناحية القانونية . وبذلك تكون الحكومة البريطانية قد تركت لنفسها حرية تنفيذ القرارات التي سوف تصدر عن الجمعية العامة أو عدم تنفيذها بخاصة إذا كانت ستتعارض مع المصالح الحيوية البريطانية في فلسطين والشرق العربي .

أيدت ٢٨ دولة ، مثلت آنذاك الأغلبية المطلوبة ، الطلب البريطاني بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك تريوغفييه قرار الأمانة العامة بعقد الدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة في نيويورك يوم ٢٨ نيسان ١٩٤٧ م . وافتتحت الدورة أعمالها وبدأت اللجنة الأولى المتخصصة بدراسة قضايا الأمن والسياسة بدراسة القضية الفلسطينية .

بدأت مناقشة القضية الفلسطينية خلال الدورة الخاصة للجمعية العامة خلال شهري نيسان وأيار ١٩٤٧ م في ظروف امتلكت فيها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها القوة الفاعلة داخل الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي وتأثيراً واسعاً على معظم مندوبي الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية . كما تأثرت الأجواء العامة التي جرت خلالها مناقشة القضية الفلسطينية بمسألة وجود نصف مليون لاجئ يهودي في المخيمات الأوروبية . حيث تمكنت الحركة الصهيونية عن طريق الحملة الدعائية الكبيرة التي قامت بها من كسب تعاطف الدول الكبرى معها .

واستغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأوضاع بمجملها لحل القضية الفلسطينية بالطريقة الأمريكية ودخلت مع بريطانيا في تنافس محوره تأييد المطالب الصهيونية في إقامة دولة يهودية في فلسطين .

وعندما طرحت مجموعة من الدول العربية والإسلامية على الجمعية العامة فكرة وقف الإنتداب البريطاني على فلسطين وإعلانها دولة مستقلة ومناقشة هذه الفكرة خلال اجتماعات الدورة الخاصة لجأت الولايات المتحدة إلى ممارسة الضغط على الجمعية العامة وأعلن مندوبها غ. جونسون أن الولايات المتحدة ترفض مطالبة العرب بإشغال الجمعية العامة في مناقشة جميع جوانب القضية الفلسطينية[٤] . وبناء على ذلك رفضت الجمعية العامة الطلب والفكرة العربية .

من ناحية أخرى طالب مندوب الاتحاد السوفييتي بضرورة إنهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين فوراً وسحب القوات العسكرية البريطانية منها ووقف التدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية . كما أعلن دعمه للمطالب العربية بوقف الإنتداب ومنح فلسطين الاستقلال التام[٥] .

بعد مناقشات مطولة داخل الجمعية العامة للقضية الفلسطينية استمرت أكثر من اسبوعين اتخذت اللجنة السياسية قراراً أوصت فيه الجمعية العامة بتشكيل لجنة دولية خاصة لدراسة القضية الفلسطينية تضم مندوبي إحدى عشر دولة من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة . وفي الخامس عشر من ايار عام ١٩٤٧ م صادقت الجمعية العامة على التوصية ومنحت اللجنة الخاصة صلاحيات واسعة لدراسة جميع الجوانب المتعلقة بالقضية الفلسطينية . كما دعت في الوقت نفسه جميع الحكومات والشعوب وبخاصة سكان فلسطين الإمتناع عن القيام بأي عمل من شأنه خلق جو يمكن أن يعرقل حل القضية الفلسطينية حلاً عاجلاً[٦] .

بدأت اللجنة الدولية الخاصة عملهافي نيويورك يوم ٢٦ أيار ١٩٤٧ م وعقدت أربع جلسات تمت خلالها المصادقة على المسائل الإجرائية وخطة العمل التي ستتبعها اللجنة ثم توجهت إلى فلسطين وقامت بجولة استطلاعية حصلت خلالها على المعلومات الضرورية من السلطات البريطانية . كما استمعت في القدس إلى ممثلي الوكالة اليهودية وعدد من المنظمات اليهودية الصهيونية الأخرى والمجموعات الدينية.

من جانبها رفضت اللجنة العربية العليا التي كانت تمثل الشعب العربي الفلسطيني الاتصال مع اللجنة الدولية الخاصة فقررت عند ذلك الاطلاع على

آراء الحكومات العربية حول القضية الفلسطينية وتوجهت إلى بيروت لبضعة أيام أكد لها خلالها ممثلو الحكومات العربية التمسك بوحدة فلسطين واستقلالها كدولة عربية .

عقدت اللجنة الدولية الخاصة خلال جولتها ستاً وثلاثين جلسة وجرت المرحلة الختامية من أعمالها في مدينة جنيف خلال الفترة الواقعة بين ٨ و ١٣ آب زارت خلالها عدداً من مخيمات المهجّرين اليهود من ألمانيا والنمسا بهدف استيضاح موقفهم من مسألة العودة إلى أوطانهم أو الهجرة إلى فلسطين . وهنا مارست الولايات المتحدة الأمريكية شتى أشكال الضغط على اللجنة الدولية التي لم يدخل في عضويتها أي مندوب عن الدول العربية وحتى الأفريقية وذلك من أجل الربط بين مصير فلسطين العربية ومصير اليهود الأوروبيين المهجّرين من ألمانيا وحل مشكلتهم على حساب الشعب العربي الفلسطيني والتوصية بإقامة دولة يهودية في فلسطين وهذا ما كانت تسعى إليه الحركة الصهيونية العالمية .

في ٣١ آب ١٩٤٧ صادقت اللجنة الدولية على التقرير الخاص الذي وضعته والذي تضمن التوصيات التي ستقدمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية ومن ضمنها إيقاف الإنتداب البريطاني على فلسطين ومنحها الاستقلال في أقصر وقت ممكن على أن تسبقه فترة انتقالية وكان على السلطة التي يراد تكليفها بإدارة فلسطين إبان الإعداد للإستقلال أن تتحمل المسؤولية أمام الأمم المتحدة . كما أيد الأعضاء جميعاً الحفاظ على الوحدة الاقتصادية لفلسطين كشرط ضروري لبقاء شعبها وتقدمه[٧] .

أما فيما يتعلق بمستقبل النظام السياسي في فلسطين فقد انقسمت آراء أعضاء اللجنة الدولية إلى قسمين ، إذ أعرب سبعة منهم (غواتيمالا ، كندا ، بيرو ، أرغواي، تشيكوسلوفاكيا ، السويد) عن تأييدهم لخطة الوحدة الاقتصادية بينهما . في حين صوّتت ثلاثة أعضاء (الهند ، إيران ، يوغسلافيا) إلى جانب تأسيس الدولة الفيدرالية الموحدة على أرض فلسطين في حين امتنع مندوب النمسا عن الإدلاء برأيه . وفيما يلي نص المشروعين .

آ – مشروع الأكثرية :

١ – تتالف الدولة العربية من الجليل الغربي والسامرة الجبلية والسهل الساحلي الممتد من أشدود حتى الحدود المصرية .

٢ – تتألف الدولة اليهودية من الجليل الشرقي وسهل ابن عامر والقسم الأكبر من السهل الساحلي ومنطقة بئر السبع التي تضم النقب وتلتقي الأقاليم الثلاثة للدولة العربية والأقاليم الثلاثة للدولة اليهودية في نقطتي تقاطع إحداهما واقعة على الجهة الجنوبية الشرقية في العفّولة التابعة لمنطقة الناصرة والثانية من الجهة الشمالية الشرقية من المجدل في مقاطعة غزة .

٣ – تصبح الدولتان مستقلتين بعد مرحلة انتقالية تدوم سنتين تبدآن من أول أيلول عام ١٩٤٧ م ، ويجب عليهما الموافقة على دستور لكل منهما والتقدم بتصريح حول ذلك إلى هيئة الأمم المتحدة ، وتوقيع معاهدة توطيد نظام التعاون الاقتصادي وإحداث اتحاد اقتصادي في فلسطين .

٤ – تتابع بريطانيا العظمى خلال الفترة الانتقالية إدارة حكم فلسطين تحت إشراف الأمم المتحدة وقبول مئة وخمسين ألف مهاجر في أراضي الدولة اليهودية المقترح إنشاؤها .

٥ – إقامة نظام دولي خاص في القدس والقرى المحيطة بها ولا يمكن أن يكون عربياً أو يهودياً(٨) .

ب – مشروع الأقلية :

١ – إقامة دولة اتحادية مستقلة في فلسطين من حكومتين إحداهما عربية والأخرى يهودية وتكون القدس عاصمة لها .

٢ – تتمتع كل من الحكومتين بسلطات الحكومة المحلية وتكون القدس عاصمة الدولة .

٣ – ينتخب مجلس تأسيسي للدولة بالتصويت العام ويتناول سلطة الحكومة الاتحادية قضايا الدفاع الوطني والعلاقات الخارجية والمصالح المشتركة .

٤ - يحظّر أي تمييز بين العرب واليهود ويتم انتخاب رئيس الدولة من قبل مجلس الاتحاد .

٥ - منع الهجرة اليهودية خلال ثلاث سنوات إلا بمقدار ما تستوعبه المنطقة اليهودية ويتمتع جميع المواطنين الفلسطينيين بحقوق سياسية ودينية ومدنية متساوية[٩] .

نوقشت اقتراحات اللجنة الدولية الخاصة في الدورة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي افتتحت في نيويورك يوم ١٦ أيلول عام ١٩٤٧ م وبتوصية من اللجنة العامة استحدثت لجنة طارئة لمناقشة مشروعي الأكثرية والأقلية بمشاركة أعضاء المنظمة الدولية كافة . واتخذت اللجنة في جلستها الأولى قراراً بدعوة ممثلي اللجنة العربية العليا والوكالة اليهودية إلى حضور جلساتها للاستماع إلى آرائهم .

وبعد مناقشات عامة استغرقت أسبوعين تم استحداث ثلاث لجان هي اللجنة الفرعية الأولى ومهمتها دراسة خطة النظام المقبل في فلسطين المعروضة من قبل اللجنة الدولية الخاصة . واللجنة الفرعية الثانية ومهمتها دراسة مقترحات الدول العربية بوقف الانتداب البريطاني على فلسطين ومنحها الاستقلال كدولة موحّدة . واللجنة الفرعية الثالثة ومهمتها الإعداد لمصالحة بين الطرفين المتنازعين .

اختيرت اللجنة الفرعية الأولى من أعضاء مؤيدين لمشروع الأكثرية في حين تم اختيار أعضاء اللجنة الفرعية الثانية من أعضاء معارضين لمشروع الأقلية وذلك في محاولة من الدول الغربية لتمرير مشروع التقسيم . وتقدمت اللجنة الفرعية الأولى بمشروع تضمن إنهاء الانتداب في وقت لا يتجاوز الأول من آب ١٩٤٨ م وقيام دولتين مستقلتين بعد الجلاء . وهنا لجأت بريطانيا إلى المناورة وأدلى مندوبها ببيان أعلن فيه أن بريطانيا لن تسمح باستخدام جيشها لتنفيذ أي نوع من المقترحات بشأن فلسطين سواء تضمنت هذه المقترحات تقسيم فلسطين أم جعلها دولة واحدة . وكان يهدف من خلال ذلك رفع مسؤولية حفظ الأمن في فلسطين عن عاتق حكومته وإيجاد إشكال وتعقيد يُمَكّن بلاده من المناورة في المستقبل والتملص من التزاماتها أمام الجمعية العامة . فأدخلت اللجنة على المقترحات تعديلات تضمنت انتقال السلطة البريطانية في

فلسطين إلى اللجنة الدولية التي ستشرف على تنفيذ التقسيم ، وتقوم اللجنة الدولية بعد ذلك بنقل الصلاحيات إلى الحكومتين العربية واليهودية ، على أن يتم جلاء القوات البريطانية بموافقة مجلس الأمن الدولي أو تحت مراقبته وذلك لسد الفراغ الحاصل دون أي تعقيد أو فوضى أو إراقة دماء .

قدمت اللجنة الفرعية الثانية مشروعاً تضمن تشكيل حكومة مؤقتة تتولى مسألة إدارة فلسطين بأكملها وانسحاب القوات البريطانية خلال سنة واحدة وإيقاف الهجرة اليهودية خلال هذه الفترة وإنشاء جمعية تأسيسية تتولى مهمة وضع دستور ديمقراطي ينص على وحدة فلسطين واستقلالها وسيادتها ومنح جميع رعاياها من عرب ويهود حقوقاً متساوية دون تمييز .

في هذه الأثناء وفي ظل تعاظم حركة التأييد العربي للشعب العربي الفلسطيني والتضامن معه في سبيل إحقاق حقوقه المشروعة ونيل الاستقلال قامت الدول العربية الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بإعداد خطة عمل موحدة للتحرك داخل الجمعية العامة فعقدت اللجنة العربية العليا عدة اجتماعات لها في بلدة صوفر اللبنانية ثم في عاليه بين ٧ و ١٥ تشرين الأول عام ١٩٤٧ م تم خلالها اتخاذ قرار بالوقوف ضد مشروع تقسيم فلسطين وتقديم المساعدات المالية للعرب الفلسطينيين ومقاطعة الدول التي ترفض الاعتراف بحقوق العرب[١٠] .

وحققت المساعي العربية نجاحاً ملحوظاً أثناء مناقشات الجمعية العامة . وفي ٢٤ تشرين الثاني طُرح مشروع الأكثرية للتصويت عليه في اللجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة ، غير أنه سقط ولم يتجاوز عدد الدول التي أيدته ١٢ دولة في حين رفضته ١٩ دولة وامتنعت ١٤ دولة عن التصويت[١١] . فاقترح مندوبو الدول العربية نقل القضية الفلسطينية إلى محكمة العدل الدولية . غير أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول الغربية الأخرى رفضت الاقتراح العربي . عندها طالب مندوبو الدول العربية باستشارة محكمة العدل الدولية حول صلاحية الجمعية العامة للأمم المتحدة تنفيذ أي شكل من أشكال التقسيم وإقراره دون موافقة السكان ، إلا أن اقتراحهم سقط بسبب المعارضة الغربية الشديدة له .

لابد من الإشارة هنا إلى أن الكثير من الباحثين يشيرون إلى تعارض حاد في هذه المرحلة في المصالح بين الدول والقوى السياسية التي شاركت في حل المسألة الفلسطينية داخل الجمعية العامة . وكانت مسألة دعم العصابات الصهيونية عن طريق دفع الجمعية العامة إلى اعتماد مشروع الأكثرية وتقسيم فلسطين تعني للولايات المتحدة ، وقبل كل شيء ، خطوة على طريق إزاحة بريطانيا من شرقي البحر الأبيض المتوسط . والدليل على ذلك سعي الولايات المتحدة خلال تلك الفترة لتكريس نفوذها في المنطقة التي تُعَدُّ بالنسبة لها من الناحية الاستراتيجية الامتداد الطبيعي لمنطقة الخليج العربي الغنية بثروتها النفطية ؛ وبالتالي كان لابد للإدارة الأمريكية من السيطرة على فلسطين في صورة قيام الدولة اليهودية .

من جانبها رأت بريطانيا ، أنه ، في ظل مثل هذه الأوضاع وفي ظل علاقات القوى الجديدة في العالم والمزاحمة الأمريكية ، لابد من تقسيم فلسطين كحل وحيد للوقوف في وجه الولايات المتحدة عن طريق اللجوء إلى نظام الأمير عبد الله الموالي لها فيما بعد والاحتفاظ ولو بجزء من فلسطين للحفاظ على النفوذ البريطاني في المشرق العربي . وبهذا تكون المساعي البريطانية للتقسيم والمساعي الأمريكية المقابلة لإقامة الدولة اليهودية من خلال التقسيم أيضاً قد التقت عند نقطة واحدة الأمر الذي أدى إلى خدمة الحركة الصهيونية إلى حد بعيد في تنفيذ أطماعها في فلسطين .

ولخصت اللجنة العربية العليا موقفها من مشروع الأكثرية القاضي بتقسيم فلسطين في الكلمة التي ألقاها رئيس اللجنة رجب الحسيني أمام أعضاء اللجنة الخاصة (مُنِعَتْ اللجنة العربية العليا من حضور اجتماعات الجمعية العامة وقدّمت لها فقط إمكانات التحدث أمام أعضاء اللجنة الخاصة) وقد تضمنت كلمته التأكيد على أن العصابات الصهيونية لا تملك أي حق شرعي مادي أو معنوي في فلسطين وأن مطالبتهم بفلسطين بحجة الارتباط التاريخي يدحضها وجود أي ارتباط بين الاشكيناز (اليهود المهاجرين من أوروبا) واليهود الشرقيين سوى الرابطة الصهيونية ، وأن ارتباط اليهود الديني بفلسطين لا يتعدى حدود ارتباط المسيحية والإسلام بها ، ولا يعطي لليهود الحق في السيطرة على هذه البلاد . وأوضح أن الصهاينة يسعون إلى إقامة كيان يهودي في فلسطين بناء على وعد بلفور وليس من حق الحكومة الإنكليزية

التصرف بأرض فلسطين ، علماً بأن وعد بلفور غير قانوني وغير عـادل ويتنـاقض مـع نظام الانتداب ويخالفه[١٢] .

أيدت الموقف العربي معظم دول آسيا . وفي برقيـة بعـث بهـا نهـرو إلى الأمـين العام للأمم المتحدة قال « نحن نشعر بمعاناة اليهـود الذيـن أصبحـوا ضحيـة الاضطهـاد النازي في أوروبا لكـن فلسـطين دولـة عربيـة ويجـب أن تبقـى عربيـة[١٣] . كمـا عـاد مندوب الاتحاد السوفييتي إلى المطالبة بإنهاء الانتداب البريطاني وانسحاب جميع القوات البريطانية من فلسطين وإقامة دولة ديموقراطية عربية ويهودية فيها . غير أنه عاد وأعلـن موافقته على التقسيم بحجة وضع حدّ لأعمال العنف التي كانت قد بـدأت في فلسـطين بـين العـرب والعصابـات الصهيونيـة ورأى أن التقســيم هــو الحــل الوحيــد للقضيــة الفلسطينية.

وفشلت المساعي العربية أخـيراً في الجمعيـة العامـة في إعطـاء أيـة نتيجـة بسـبب الضغوط الكبيرة ، بما فيها الاقتصادية ، التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكيــة علـى أعضاء المنظمة الدولية . وفي ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ م طُـرح مشـروع التقسـيم للتصويت في اللجنة الخاصة فوافقت عليـه ٢٥ دولـة ضـد ١٣ وامتنـاع ١٧ دولـة عـن التصويت[١٤] .

واستمرت الولايات المتحدة في ممارسة ضغوطها خلال الأيام اللاحقة ثـم نقلـت القضية الفلسطينية إلى الجمعية العامة للتصويت على مشروع الأكثريـة وإصـدار القـرار اللازم . وكان من الممكن للدول العربية أن تغـيّر الوضـع داخـل الجمعيـة العامـة وتمنـع صدور قرار التقسيم عن طريق استخدام النفط كسلاح سياسـي ضـد الـدول الغربيـة . غير أن الأنظمة العربية آنذاك لم تكن على استعداد لتعريض مصالحها الخاصة للخطـر . وخلال المناقشات الجـادّة الـتي شـهدتها الجمعيـة العامـة في جلسـتها الـتي عقدتهـا يـوم ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ م تم التصويت علـى مشـروع التقسـيم واتخـذت القـرار ١٨١ (ب) بأغلبية ٣٣ صوتاً مقابل ١٢ وامتناع ١٠ عن التصويت[١٥] . ودلّت عملية الاقتراع هذه على مدى صعوبة تأمين الأغلبية المطلوبة إذ بلغ عدد الـدول الممتنعـة عـن التصويت والرافضـة للقـرار ٢٢ دولـة . والـدول الـتي صوتـت إلى جـانب القـرار هـي

الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ودول أمريكا اللاتينية التابعة للولايات المتحدة بشكل أو بآخر . وهذا بحد ذاته يدل على مدى تباين المواقف الدولية تجاه القضية الفلسطينية آنذاك . وجاءت عملية تبني هذا القرار وصدوره بشكل مخالف تماماً للشرعية الدولية ويتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها . وفيما يلي أهم النقاط التي تضمنها قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ م :

١ - إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في أقرب وقت ممكن وفي مدة أقصاها الأول من آب ١٩٤٨ م .

٢ - انسحاب قوات الانتداب البريطاني بشكل تدريجي من فلسطين على أن لا يتجاوز ذلك الأول من آب ١٩٤٨ م على أية حال . وتُعلم الدول المنتدبة اللجنة الدولية باعتزامها الجلاء عن كل منطقة قبل وقوعه بأقرب مدة ممكنة.

٣ - إقامة دولتين مستقلتين في فلسطين عربية ويهودية بعد مرور شهرين كحد أقصى على انسحاب قوات الانتداب البريطانية على أن لا يتجاوز ذلك الأول من تشرين الأول عام ١٩٤٨ م وإقامة اتحاد اقتصادي بينهما .

٤ - تدويل منطقة القدس ووضعها تحت نظام دولي خاص تابع للأمم المتحدة(١٦) .

وحسب القرار رقم ١٨١ تمّ تقسيم فلسطين إلى ستة أجزاء خصصت ثلاثة منها لإقامة الدولة اليهودية والثلاثة الأخرى بالإضافة إلى محيط يافا للدولة العربية في حين جعلت القدس والقرى المحيطة بها تحت النظام الدولي . وبلغت مساحة الأراضي المخصصة للدولة اليهودية ١٤٫١٠٠ كم٢ تشكل ٥٦٪ من مساحة فلسطين ويسكنها ٥٠٩٫٧٨٠ عربياً مقابل ٤٩٩٫٠٢٠ يهودياً . في حين بلغت مساحة الأراضي المخصصة للدولة العربية ١١٫١٠٠ كم٢ وتشكل ٤٣٪ من مساحة فلسطين ويسكنها ٧٤٩٫٠٠٠ عربي و ٩٫٥٢٠ يهودياً وبلغت مساحة المنطقة الدولية في القدس ومحيطها ١٧٧ كم٢ تشكل ٠٫٦٪ من مساحة فلسطين وسكنها ١٠٥٫٥٤٠ عربياً مقابل ٩٩٫٦٩٠ يهودياً . ويبدو من هذه الأرقام أن اليهود كانوا يشكلون أقلية في فلسطين عشية صدور هذا القرار(١٧) .

وبذلك تكون الأمم المتحدة قد وضعت الأساس القانوني لمأساة الشعب العربي الفلسطيني وشاركت في المتاجرة الرخيصة بمصيره ووضعت على رفوف أرشيفها قراراً تضمنت سطوره بداية المعاناة التي ما يزال يعيشها حتى يومنا هذا .

٢ – موقف الدول العربية من مقترحات اللجنة الدولية الخاصة ومشروع التقسيم:

جاءت مقترحات اللجنة الدولية الخاصة متعارضة تماماً مع الحق الشرعي للشعب العربي الفلسطيني في الاستقلال والحرية . فأصدرت الهيئة العربية العليا بياناً رفضت فيه مقترحات اللجنة وتوصياتها وهددت باستخدام القوة العسكرية لمنع تنفيذها . كما أرسلت وفودها إلى عواصم الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في محاولة منها لإقناعها بالعدول عن تأييد فكرة تقسيم فلسطين .

في منتصف أيلول ١٩٤٧ م اجتمعت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية في بلدة صوفر اللبنانية واتخذت قراراً أشارت فيه إلى أن مقترحات اللجنة الدولية تتجاهل الحقوق الطبيعية للشعب العربي الفلسطيني في الاستقلال . وأن تنفيذها سيشكل خطراً حقيقياً على الأمن والسلام في فلسطين والبلاد العربية وأن العرب سيقاومون وبجميع الوسائل المتاحة لديهم فكرة التقسيم وأي مشروع آخر لا يتوافق مع استقلال فلسطين كدولة عربية . كما أعلنت في قرارها هذا أن العرب الفلسطينيين سيعلنون الحرب لدفع العدوان عن بلادهم وأن البلاد العربية ستقف وراءهم وتمدّهم بالمال والعتاد والرجال للدفاع عن أرضهم بعد أن ثبت أن الصهيونية تعتمد في تحركاتها الإرهابية ونشاطاتها العسكرية على المساعدات المالية والعسكرية التي تقدمها الدول الغربية[١٨] .

بعد انتهاء اجتماعات اللجنة السياسية العربية أرسلت مذكرتين إلى حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تُبلغ الدولتين فيهما أن أي قرار يتخذ بخصوص القضية الفلسطينية ولا ينص على قيام دولة عربية فلسطينية مستقلة سيكون السبب في إثارة اضطرابات خطيرة في المنطقة تهدد الأمن والسلم الدوليين وأن الدول العربية عازمة على تقديم الدعم والمساعدة للشعب العربي الفلسطيني من أجل الدفاع عن عروبة فلسطين وحريتها واستقلالها[١٩] .

لكن الدول الغربية كانت عازمة على تحقيق المطامع الصهيونية في فلسطين عن طريق اللجنة الدولية الخاصة ، وتجاهلت جميع المطالب العربية واستمرت في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية . فسارعت الدول العربية إلى عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية في بيروت خلال الفترة الواقعة بين ٧ و ١٥ تشرين الأول ١٩٤٧ م . ثم تتابعت اجتماعاته في بلدة عاليه في ظروف اشتد فيها قلق الدول العربية وازدادت معها المطالبة بالجهاد واستخدام القوة العسكرية لمنع تنفيذ المشاريع الصهيونية . وخلال هذه الاجتماعات اطلع المجلس على تقرير اللجنة الفنية وخلاصته أن اليهود قاموا بتنظيم ما لا يقل عن ٦٠ ألف مقاتل في العصابات الصهيونية الثلاث (الهاجانا ، الأراغون ، شتيرن) وأن لديهم كميات كبيرة من السلاح والعتاد بما في ذلك الأسلحة الأتوماتيكية ومعامل الذخيرة بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الضباط المحاربين من ذوي الخبرة الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية . وأن لدى هذه العصابات إمكانات كبيرة لاستيراد السلاح في حين لا يمتلك العرب سوى أسلحة قديمة ومعظمها غير صالح للاستعمال ، وأن الفلسطينيين الذين يسكنون في مناطق تجمّع اليهود معرضون لفتك العصابات الإرهابية الصهيونية بمجرد إنسحاب القوات البريطانية من هذه المناطق. لذلك تدعو الضرورة إلى حشد الجيوش العربية على حدود فلسطين الشمالية والشرقية والجنوبية بحيث تكون جاهزة لدخولها فور انسحاب القوات البريطانية منها[٢٠] .

بعد مناقشة مطولة لهذا التقرير أنهى مجلس الجامعة العربية اجتماعاته وأصدر بياناً أكد فيه على أن مقررات بلودان السرية لا تزال قائمة وواجبة التنفيذ في حال تنفيذ أي حل من شأنه أن يمسّ حق الشعب الفلسطيني في أن تكون فلسطين دولة عربية مستقلة، وعلى ضرورة اتخاذ الدول العربية الاحتياطات العسكرية المطلوبة على حدود فلسطين نظراً لاتخاذ الحكومة البريطانية قراراً بعزمها على التخلي عن انتدابها على فلسطين ووجود العصابات الصهيونية المسلحة التي تهدد أمن الشعب العربي الفلسطيني ، وتقديم المساعدات المادية والمعنوية اللازمة للشعب الفلسطيني في سبيل الدفاع عن نفسه ورصد الأموال اللازمة لذلك .

غير أن الدول العربية لم تنفذ مضمون هذا البيان بالشكل المطلوب فتقرر تشكيل

لجنة فنية عسكرية تتولى مهمة تنظيم وسائل الدفاع وتدريب الفلسطينيين وتجهيزهم . وتعهدت الحكومات العربية بتقديم عشرة آلاف بندقية وحشد قطع من الجيوش المصرية والسورية واللبنانة والأردنية والعراقية على حدود فلسطين . وأخذت اللجنة تمارس نشاطاتها واتخذت من بلدة قدسيا في ضواحي دمشق مركزاً لها . وبدأت بتجهيز الوسائل اللازمة لاستقبال المتطوعين . كما أعدّت دمشق مركزاً رئيسياً لتنفيذ كل ما يتصل بمهمات اللجنة التي تبنتها الحكومة السورية وفتحت معسكراً لتدريب المتطوعين في بلدة قطنا تولى الضباط السوريون مهمة التدريب فيه .

مع مطلع عام ١٩٤٨ أرسلت سوريا الأفواج العسكرية التي كانت قد جهزت ، وشاركت الحكومة السورية في تقديم القسط الأكبر من السلاح والعتاد اللازم لهذه الأفواج . كما شاركت الدول العربية الأخرى في حركة التطوع والتدريب . لكن كان من الواضح أن مسؤولية المقاومة ستقوم بالدرجة الأولى على عاتق الشعب العربي الفلسطيني[٢١] .

عندما بدأت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها الخريفية العادية مناقشة مقترحات اللجنة الدولية الخاصة بذلت الدول العربية جهوداً كبيرة لمنع صدور قرار التقسيم وأعلنت على لسان السيد جمال الحسيني رئيس اللجنة العربية العليا أن العرب سيقاومون أي مشروع للتقسيم وأنهم يرفضون تقرير اللجنة الدولية الخاصة بشقيه لأن مشروع الأقلية أيضاً يدور في نطاق التقسيم وسينتهي إليه . وأكد أن الحل الوحيد الذي يقبل به العرب هو دولة ديموقراطية مستقلة تشمل جميع فلسطين وأن ميثاق العرب هو ثلاث لاءات (لا تقسيم ، لا هجرة ، لا دولة يهودية في فلسطين)[٢٢] .

من ناحية أخرى كانت الوفود العربية في نيويورك وعواصم الدول الغربية في حالة نشاط واتصالات مستمرة خلال الفترة الواقعة بين ٢٦ و ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ م بقصد منع التصويت على الأقل على قرار التقسيم وذلك من أجل كسب المزيد من الوقت والحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات المؤيدة للحق العربي وبالتالي إحباط مشروع التقسيم فيما بعد . وكان الوضع يدعو للاطمئنان في اليوم الأول حيث بلغ عدد الدول التي جاهرت برأيها المعارض للتقسيم ١٦ دولة . غير أن

الضغوط الأمريكية كما رأينا على الكثير من الدول الأعضاء في الجمعية العامة بحث في دفع الجمعية العامة إلى اتخاذ القرار ١٨١ . فأعلن مندوبو الدول العربية والمندوب الباكستاني أنهم يعدون هذا القرار باطلاً نظراً لمخالفته ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها ولِمَ جرى في سياق مناقشته من ضغوط وتهديد وتآمر وأنهم لن يتقيدوا به . لكن استعداد العرب لمنع تنفيذه كان بطيئاً وضعيفاً وارتجالياً بالرغم مما كان يجيش في نفوسهم من حماس ورغبة صادقة . ولم يكن لوسائل النضال والمقاومة القدرة الكافية لمنعه وتعطيله . كما لم تكن الجيوش العربية واستعداداتها في العدد والعدّة والتدريب والتخطيط والاعلام في المستوى المطلوب ، حتى لم يكن هناك أي تعاون أو تنسيق بين الجيوش العربية أثناء دخولها إلى فلسطين في وقت لم يتجاوز مجموع عددها خمسة آلاف جندي .

ومنذ قيام جامعة الدول العربية واحتضانها للقضية الفلسطينية أدرك مجلسها ولجنتها السياسية أهمية الدورين البريطاني والأمريكي وخطورتهما في دعم الحركة الصهيونية العالمية . ولم يخل اجتماع عربي من الإشارة إلى ذلك وإلى استمرار الدولتين في اتخاذ المواقف المعادية للحق العربي . ومع ذلك لم يقدم العرب يوماً على مقاطعتهما اقتصادياً أو حتى على الأقل أدبياً بخاصة أن امتيازات النفط في المنطقة العربية كانت تهمهما إلى حد كبير وكان من الممكن تغيير الوضع باستخدام سلاح النفط كما رأينا كأداة ضغط سياسية على هذه الدول . غير أن الحكومات العربية استمرت في تطوير علاقاتها الاقتصادية وحتى غير الاقتصادية مع هاتين الدولتين في وقت اشتداد الهجمة الصهيونية والغربية على عروبة فلسطين . ولم يكن للمساعي والجهود والمذكرات العربية والإعلانات والإنذارات التي صدرت عن الحكام العرب أي تأثير ، وبالتالي تتحمل الحكومات العربية وجامعة الدول العربية نصيباً كبيراً في تبعية قرار التقسيم وضياع الحق العربي في فلسطين .

٣ – الصدامات المسلحة بين العرب واليهود بعد صدور قرار التقسيم والموقف الدولي منها :

تركت عملية اتخاذ القرار ١٨١ المتضمن تقسيم فلسطين آثاراً عميقة في مستقبل تطور الأحداث في فلسطين والعلاقات الدولية في منطقة الشرق العربي بأسره ، وبغض

النظر عن مدى خطـورة هـذا القـرار مـن حيث المبدأ نظـراً لتجاهلـه أبسـط الحقـوق المشـروعة للشـعب الفلسـطيني فإنـه جـاء عمليـاً لخدمـة المصـالح الصهيونيـة والمطـامع الاستعمارية . كما أعطى الحصة الأكبر من الأراضي الفلسطينية للعصابات الصهيونية.

من ناحية أخرى أثبتت التطورات اللاحقة للأحداث التي أعقبت صـدور القـرار أن الدول الكبرى التي بدت مهتمة جداً بمسألة صدوره وفي مقدمتها الولايـات المتحـدة الأمريكية وبريطانيا التي كانت قد أعلنت عشية التصويت عليه استعدادها للعمـل على تطبيق كامل بنوده لم تكن تأخذ بالحسبان تنفيذ تعهداتها على الإطـلاق ، وبالتـالي لم تكن تحسب هذا القرار أكثر من مقدمة سياسية للبدء بصراع جديد في المنطقـة العربيـة تُكرّس من خلاله أطماعها التوسعية ، وتوسع من دائرة نفوذهـا فيهـا ، ولتحقيـق هـذه الأهداف أوعزت إلى الحركة الصهيونية بإشارة البـدء . وبـدأت العصابـات الصهيونيـة عملياتها العسكرية في فلسطين والهجوم على السـكان العـرب الفلسـطينيين في المنـاطق المختلطة وبخاصة في القدس وحيفا ويافا وأخـذ نطاقهـا يتوسـع حتـى شملـت الأراضـي الفلسطينية بأكملها .

وعلى الرغم مما كان لدى العصابات الصهيونية من سلاح وعتاد متطوريـن ومـا تمتعوا به من قدرة فائقة على القتال نظراً لإعدادهم الجيد مسبقاً ومشاركة أعداد كبـيرة من أفرادها في الحرب العالمية الثانية فقد قـاتل العـرب بشـجاعة منقطعـة النظـير وتمكـن المناضلون الفلسطينيون من نسف شارع بن يهودا في القدس وبنايات الوكالـة اليهوديـة والسيطرة علـى طريـق القـدس – يافـا ومحـاصرة الأحيـاء اليهوديـة في منطقـة القـدس الجديدة التي كانت قد توضّعت فيها العصابات الإرهابية الصهيونية[٢٣] .

وحاولت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة إنقاذ العصابات الصهيونية وراحت تقوم بكل ما يمكن أن يؤدي إلى تخريب الاستعدادات التي كـانت الأمـم المتحـدة تقـوم بها من أجل تنفيذ قرار التقسيم ، وأعلن مندوبها في الأمم المتحدة عدة مرات أن خطـة إقامة دولتين في فلسطين عملياً غير ممكنـة وطـالب بإعـادة النظـر بـالقرار . كمـا تقـدم الرئيس ترومـان في آذار ١٩٤٨ باقـتراح تضمـن وضـع فلسـطين تحـت إشـراف الأمـم المتحدة[٢٤] . حيث كان يعلق الآمال على أن تلعـب الولايـات المتحـدة دور المقـرر في تحديد مستقبل فلسطين لما تتمتع به من نفـوذ كبـير داخـل الأمـم المتحـدة خـلال تلـك

الفترة بما في ذلك إمكان إرسال القوات الأمريكية إليها تحت علم المنظمة الدولية . غير أن الأمم المتحدة رفضت هذا الاقتراح .

من جهتها لم تظهر بريطانيا نواياها في تطبيق القرار وسخّرت جلّ اهتمامها للحفاظ على نفوذها في فلسطين عن طريق دعم العصابات الصهيونية ، وتابعت مناوراتها السياسية حيث أعلنت عن تقديم الموعد المحدد لانسحاب قواتها بحيث ينتهي في ١٥ أيار ١٩٤٨ م وبدأت بحل المؤسسات القائمة على الانتداب مخالفة بذلك ما نص عليه قرار التقسيم الأمر الذي أعاق عمل اللجنة الدولية الخاصة التي كانت الجمعية العامة قد شكلتها للإشراف على تطبيق القرار وبالتالي لم تستطع ممارسة عملها بل وحتى الوصول إلى مدينة القدس بسبب المعارك التي كانت تجري بين العرب الفلسطينيين والعصابات الصهيونية .

وحالت عملية الإنسحاب المستمرة للقوات البريطانية دون تأمين الشرطة المسلحة التي كان من المفترض أن تساعد اللجنة الدولية في عملها لتطبيق مشروع التقسيم . وجاء إبعاد الحكومة البريطانية لنفسها عن المشاركة في إقامة السلطة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة خلال المرحلة الانتقالية ليزيد من حدّة الوضع في فلسطين . وفي محاولة منها لإنقاذ العصابات الصهيونية التي أصبحت في وضع حرج للغاية أوعزت للملك عبد الله خلال شهر آذار بالسيطرة على القسم المخصص لإقامة الدولة العربية حسب مشروع التقسيم . وخلال المحادثات الأردنية البريطانية المتعلقة بعقد اتفاقية جديدة للصداقة والتعاون أفهم بيفن وزير الخارجية البريطاني آنذاك الأمير عبد الله أن بريطانيا ستقدم المساعدة والدعم للقوات الأردنية بقيادة الجنرال الإنكليزي كلوب باشا في هجومها على فلسطين شرط أن لا تدخل هذه القوات الأراضي المخصصة لإقامة الدولة اليهودية حسب مشروع التقسيم(٢٥) .

من ناحية ثانية سحبت بريطانيا قواتها العسكرية في أواسط شهر آذار من منطقة تل أبيب ومناطق وجود اليهود وسلمتها للوكالة اليهودية التي استولت بدورها على المرافق العامة وعدة مطارات في تل أبيب والمستعمرات المجاورة وميناء يافا مما يسّر فرصة استقدام أعداد كبيرة من اليهود الذين كانوا يدربون في معسكرات خاصة في أوروبا ، توَّجَهُ وصول أعداد كبيرة من الضباط عن طريق البحر والجو وكميات كبيرة

من السلاح والعتاد في وقت أحكمت فيه القوات البريطانية السيطرة على المناطق العربية وحالت دون وصول العتاد والسلاح والذخائر للمقاتلين الفلسطينيين .

ومنذ أواخر شهر آذار بدأت تظهر لدى العصابات الصهيونية الطائرات العسكرية والدبابات والمدافع والمصفحات التي كانت قد أرسلت من الدول الغربية . وأخذت تؤثر تأثيراً كبيراً في ميدان القتال في وقت اعتمد فيه المقاتلون الفلسطينيون على الأسلحة الفردية . ورجحت كفة القتال لصالح العصابات الصهيونية فراحت توسع من دائرة أعمالها العسكرية وأخذت تنفذ أبشع الجرائم ضد السكان العرب الفلسطينيين وكان أفظعها مذبحة دير ياسين في العاشر من نيسان ١٩٤٨ م والتي ذهب ضحيتها ٢٥٤ من الأطفال والنساء والشيوخ[٢٦] . كما أخذت العصابات الصهيونية بتضييق الحصار على طبريا وحيفا وصفد مستغلة انسحاب القوات البريطانية منها وتمكنت خلا الفترة الواقعة بين ٢٠ نيسان و ١٥ أيار ١٩٤٨ م من السيطرة التامة على المنطقة الساحلية الغربية وجبهة الجليلين الغربي والشرقي وكل الأراضي التي خصصت حسب مشروع التقسيم لإقامة الدولة اليهودية بالإضافة إلى مناطق يافا وجزء كبير من قرى اللد والرملة والجليل الغربي والتي كانت قد خصصت لإقامة الدولة العربية حسب مشروع التقسيم نفسه . كما اضطر ربع مليون فلسطيني إلى مغادرة ديارهم إلى الدول العربية المجاورة[٢٧] .

عندما كانت المعارك تجري على اشدها بين العرب والعصابات الصهيونية تم توجيه الدعوة للجمعية العامة لعقد دورة استثنائية خاصة بدأت اجتماعاتها في ١٦ نيسان ١٩٤٨ م طلبت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية من جديد إقرار وصاية مؤقتة على فلسطين وأعلن مندوبها استعداد حكومته للمساهمة في قوة عسكرية بوليسية لحفظ النظام إذا كانت الدول الأخرى مستعدة للاشتراك بذلك . فأعلن مندوب الاتحاد السوفييتي رفضه للاقتراح وطالب بتنفيذ مشروع التقسيم وعلل تطور الموقف الأمريكي هذا قائلاً : «إن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد تعاقدتا سراً لتحويل فلسطين إلى قاعدة استراتيجية لهما »[٢٨]. في حين طالب المندوب الفرنسي الجمعية العامة بالتعجيل في اتخاذ قرار هدنة في القدس على الأقل . غير أن مندوب الولايات المتحدة اقترح في ٣ أيار تعيين وسيط مفوّض للأمم المتحدة تشمل مهمته

كافة فلسطين بسبب عزم بريطانيا التخلي عن انتداب فلسطين وضرورة ملء الفراغ بعد ١٤ أيار ١٩٤٨ م على أن يتم اختياره من قبل ممثلي الدول الكبرى .

٤ - حرب عام ١٩٤٨ :

آ - إعلان قيام « دولة إسرائيل » والجولة العربية الإسرائيلية الأولى :

بعد انتهاء عملية انسحاب القوات البريطانية من فلسطين غادر المندوب السامي الإنكليزي ميناء حيفا منتصف ليل السبت ١٥ أيار عام ١٩٤٨ م معلناً نهاية الانتداب الإنكليزي على فلسطين فسارعت القيادة العسكرية الصهيونية مباشرة إلى إعلان قيام « دولة إسرائيل » في فلسطين على الأراضي التي سيطرت عليها أثناء تنفيذ خطتها الاستراتيجية التي عرفت باسم عملية (داليت)خلال شهر نيسان والنصف الأول من شهر أيار(٢٩) .

وردّت الدول العربية على إعلان قيام « دولة إسرائيل » ببرقية أرسلتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة أعلنت فيها ما يلي :

١ - يعود الحق في إقامة دولة مستقلة على أرض فلسطين لسكانها الأصليين العرب الفلسطينيين حسب مبدأ تقرير المصير الذي يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والمبادئ الدولية المرعية فيها .

٢ - إن انعدام النظام وانتشار الفوضى في فلسطين ناتج عن عدوان العصابات الصهيونية على العرب والتي طردت ما يقرب من ربع مليون فلسطيني من ديارهم بالقوة وأصبحوا لاجئين في الدول العربية . وما يجري في فلسطين من أحداث أنما هو تنفيذ للمخططات الصهيونية الخفية والمتعاملين معها من الدول الإمبريالية .

٣ - تشكل القلاقل والأحداث التي تشهدها فلسطين خطراً حقيقياً على السلام والأمن داخل الدول العربية . ولهذا السبب وكذلك من أجل الحفاظ على أمن الفلسطينيين فإن الدول العربية ترى نفسها مضطرة إلى التدخل العسكري لتحقيق هدف واحد هو السلام والأمن وفرض النظام في

فلسطين . وعندما تتمكن من تحقيق ذلك سوف تنسحب الجيوش العربية وستعمل الدولة الفلسطينية مع بقية الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية لتحقيق السلام على أراضيها(٣٠) .

ودخلت الجيوش العربية في حرب حقيقية مع العصابات الصهيونية على أرض فلسطين اعتباراً من يوم ١٥ أيار ١٩٤٨ م . وخلال الأيام الأولى من القتال سيطرت القوات المصرية على غزة وبئر السبع واتجهت على محورين الأول باتجاه الجليل والثاني نحو مدينة يافا وتمكنت من عزل العصابات الصهيونية في منطقة النقب ومستعمرات أخرى في المناطق التي شملها الهجوم في حين تمكنت القوات العراقية من السيطرة على مستعمرة الجسر وتابعت تقدمها على محوري نابلس – طولكرم – قلقيلية ناتانيا ومرج ابن عامر والعفولة واضطرت العصابات الصهيونية إلى الإنسحاب من بيسان . كما دخلت القوات السورية بلدة سمخ وسيطرت على وادي اليرموك وجسر بنات يعقوب باتجاه بحيرة طبريا في وقت كانت فيه القوات اللبنانية قد سيطرت أيضاً على الناقورة والمالكية وأصبحت تتحكم بمعابر الجليل الغربي . وعلى الجهة الأردنية تمكنت الكتائب العسكرية من السيطرة على القدس القديمة وغدت الأحياء اليهودية في القدس الجديدة تحت سيطرة مدافعها . كما استولت على طريق القدس – يافا وعسكرت حول مدينتي اللد والرملة .

وخلال اثني عشر يوماً تمكنت الجيوش العربية من السيطرة على جميع الأراضي التي كانت قد خصصت لإقامة الدولة العربية حسب مشروع التقسيم وكادت تحدق بتل أبيب وتفصل شمالي فلسطين عن جنوبها ، بعدها ضعفت وتيرة الزحف العربي ولم يتقيد الأمير عبد الله بالخطة التي وضعتها الجيوش العربية وتدعيم الكتائب العراقية . ورأى أن يكثف من وجود قواته في منطقة القدس باتجاه يافا . وكان لقائد جيشه وضباطه الإنكليز دور كبير في هذا الخلاف(٣١) .

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد عيّنت في العشرين من أيار ١٩٤٨ م الكونت فولك برنادوت وسيطاً دولياً بين الأطراف المتنازعة في فلسطين وكلفته بمهمة التوصل إلى وقف إطلاق النار . غير أنه وبسبب اشتداد المعارك بين الطرفين لم يتمكن

من تحقيق مهمته . فتوجه بنداء إلى مجلس الأمن الدولي يطلب فيه التدخل والضغط على الأطراف للقبول بوقف إطلاق النار .

وانعقد مجلس الأمن الدولي في جلسة طارئة اقترح خلالها مندوب الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ قرار لوقف إطلاق النار بالقوة وتطبيق العقوبات على الأطراف التي لا تتقيد به في وقت كانت فيه الجيوش العربية تحقق انتصارات عسكرية على العصابات الصهيونية . غير أن المندوب الإنكليزي عارض الاقتراح الأمريكي خوفاً من تزايد دور الولايات المتحدة في التحكم بتطور الأحداث وقدّم اقتراحاً بوقف القتال على أن لا يؤثر ذلك على الحقوق والمطالب والمواقف التي يدعيها كل فريق . غير أن اللجنة السياسية العربية والقادة العسكريين العرب رفضوا ذلك . فأعلن المندوب الإنكليزي في مجلس الأمن أن حكومته مستعدة لإعادة النظر في المساعدات التي تقدمها لحكومة شرقي الأردن على ضوء القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة وموافقة حكومته على فرض حظر عام على إرسال السلاح إلى العرب واليهود في حال صدور قرار بهذا الشأن عن مجلس الأمن الدولي . في وقت كانت فيه الدول الغربية قد أرسلت كميات هائلة من السلاح والذخائر للعصابات الصهيونية . قصدت بريطانيا من هذا الطرح الضغط على مصر والعراق والأردن التي كانت تعتمد على بريطانيا كمصدر أساسي لاستيراد السلاح(٣٢) .

جاء هذا التبدل في الموقف البريطاني بعدما تمكنت الجيوش العربية من بسط سيطرتها على الأقسام العربية وأجزاء أخرى من الأقسام اليهودية وكان ذلك يعني أن بريطانيا لن تسمح للجيوش العربية بالسيطرة على الأقسام المخصصة لليهود حسب مشروع التقسيم بخاصة وأن الأعمال العسكرية كانت قد أدّت إلى تطبيق هذا المشروع عملياً وبصورة غير مباشرة .

واستمر المجلس في مداولاته حتى ٣٠ أيار ١٩٤٨ م حيث تمت الموافقة على اقتراح انكليزي تضمن وقف القتال لمدة أربعة أسابيع والتعهد بعدم إرسال المحاربين والمواد الحربية إلى فلسطين خلال هذه المدة . ووافقت اللجنة السياسية العربية على قبول القرار على الرغم من تحذيرات الكثير من الشخصيات العربية المعروفة . كما

سارع اليهود إلى إعلان موافقتهم دون قيد أو شرط لاقتناعهم بأن أمر قيام دولتهم قد اصبح قضية لا جدال فيها .

تابع الكونت فولك برنادوت مهمته لوضع قرار مجلس الأمن موضع التنفيذ لكنه واجه مشكلة تمحورت حول الخلاف في وجهات النظر بين العرب واليهود حول مسألة دخول المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال فترة الهدنة . وأخيراً وجه مذكرة إلى الأطراف يوم ٧ حزيران ١٩٤٨ تضمنت تفسيراته بخصوص هذا الموضوع وعيّن الساعة السادسة صباحاً من يوم الجمعة ١١ حزيران ١٩٤٨ موعداً لبدء وقف إطلاق النار لمدة أربعة أسابيع على أن يشرف بنفسه مع مجموعة من المراقبين الدوليين على تنفيذ هذا الاتفاق شرط أن لا يؤثر وقف إطلاق النار هذا في وضع العرب واليهود وحقوقهم ومطالبهم وأن لا يترتب عليه أي امتياز عسكري لأي من الفريقين المتحاربين مع احتفاظ كل فريق بالمواقع العسكرية التي يسيطر عليها حين وقف إطلاق النار[٣٣] .

وافقت الحكومات العربية على اتفاقية الهدنة وأبلغت برنادوت تقيدها بشروطها وأثبتت الأحداث اللاحقة أن الدول العربية خسرت المعركة مع العصابات الصهيونية نهائياً بمجرد قبول الهدنة حيث أعطت اليهود فرصة ذهبية تمكنوا خلالها من تمتين دعائم « دولتهم » تمكيناً تاماً من خلال تجاهلهم شروط الهدنة واستغلال كل دقيقة منها لاستيراد الأسلحة المتطورة من طائرات ودبابات ومدافع واستقدام أعداد كبيرة من الضباط والجنود والطيارين العسكريين . كما استمرت العصابات الصهيونية في خرق خطوط الهدنة على مختلف الجبهات وحسّنت مواقعها العسكرية وأمدّت المستعمرات الصهيونية والأحياء المحاصرة في القدس الجديدة بالمؤن اللازمة . كما أنشأت طريقاً جديداً بين القدس ويافا أسمته (طريق بورما) اقتباساً من تسمية الطريق التي أقامها الحلفاء في وسط آسيا أثناء الحرب العالمية الثانية لتمويل الاتحاد السوفييتي بالسلاح . كما واصلت القيادة الصهيونية مساعيها لدى الدول في سبيل الاعتراف بكيانهم حتى تجاوز عددها العشرين دولة . في حين اكتفت الدول العربية بالاجتماعات المستمرة لمناقشة الخروقات الصهيونية وتقديم الاحتجاجات والشكاوى للمجتمع الدولي[٣٤] .

في أواخر شهر حزيران ١٩٤٨ م وأثناء سريان مفعول الهدنة أخلى البريطانيون ميناء حيفا (آخر نقطة بقيت بيدهم) مع أنهم كانوا قد أعلنوا أن انسحابهم النهائي سيكون في شهر آب وسلموه للعصابات الصهيونية التي استخدمته لاستيراد السلاح في وقت رفضت فيه بريطانيا تزويد الدول العربية (مصر ، العراق ، الأردن) بالسلاح بحجة تقيدها بشروط الهدنة وقرار مجلس الأمن الدولي مستهدفة بذلك عرقلة الدول العربية ومنعها من تحقيق نصر عسكري على العصابات الصهيونية في حال تجدد القتال. ولم تكتف بريطانيا بذلك بل راحت ، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، تلاحق كل سعي عربي في أوروبا وآسيا من أجل التزود بالسلاح وإحباطه بمختلف الوسائل في حين كانت ترسل دفعات السلاح المتلاحقة إلى العصابات الصهيونية دون انقطاع عن طريق البحر والجو وعن طريق تشيكوسلوفاكيا ورومانيا وإيطاليا وروسيا وفرنسا[٣٥] .

ب – مشروع الكونت فولك برنادوت وموقف العرب واليهود منه :

بعد وقف إطلاق النار بأيام قليلة اجتمعت اللجنة السياسية العربية في القاهرة وحضر الكونت فولك برنادوت عدداً من جلساتها أكدت خلالها اللجنة رفض العرب القاطع لأي حل سياسي يقوم على أساس مشروع التقسيم وقيام دولة يهودية في فلسطين . مما جعل برنادوت يشعر بحساسية القضية وعمق المشكلة وخطورتها بخاصة وأنه كان يرى أن « الدولة اليهودية » قائمة ومعترف بها من قبل عدد غير قليل من الدول بما فيها الدول الكبرى ويسمع العصابات الصهيونية تؤكد كل يوم على أن أي حل للقضية الفلسطينية يجب أن يكون على أساس الاعتراف بدولتهم واستقلالها . ويرى بأم عينه النشاطات الحثيثة التي تبذلها هذه العصابات في سبيل توطيد كيانها والدفاع عنه ونجاحها المنقطع النظير في ذلك نظراً لتعاون الدول الكبرى معها وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .

على الرغم من هذه الأوضاع تابع برنادوت مهمته مكتفياً بالتعاون مع مجموعة من الخبراء عن كل فريق واعتكف معهم في رودس لمدة أسبوع . وانتهى في ٢٧ حزيران عام ١٩٤٨ من وضع مقترحات اعتبرها صالحة لأن تكون أساساً مقبولاً

لتسوية سلمية معقولة وأرسلها بمذكرة إلى الحكومات العربية والقيادة الصهيونية وأهم ما تضمنته :

١ - ينشأ في فلسطين بحدودها التي كانت قائمة أيام الانتداب البريطاني اتحاد من عضوين أحدهما عربي والآخر يهودي بموافقة الطرفين اللذين يعنيهما الأمر .

٢ - تجري مفاوضات يساهم فيها الوسيط الدولي لتخطيط الحدود بين العضوين على أساس ما يعرضه الوسيط من مقترحات .

٣ -يعمل الاتحاد على تدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة وتنسيق السياسة الخارجية وتدابير الدفاع المشترك .

٤ - لكل عضو الحق في الإشراف على شؤونه الخاصة بما في ذلك السياسة الخارجية وفقاً لشروط الاتفاقية العامة للاتحاد .

٥ - تحدد الهجرة إلى أراضي كل عضو بطاقة العضو على الاستيعاب .

٦ - كل عضو في الاتحاد مسؤول عن حماية الحقوق الدينية وحقو الأقليات على أن تضمن الأمم المتحدة هذه الحقوق .

٧ - يتحمل كل عضو في الاتحاد مسؤولية حماية الأماكن المقدسة والمراكز الدينية الواقعة على أراضيه وضمان الحقوق كافة المرتبطة بذلك .

٨ - يحق للسكان الفلسطينيين الذين غادروا أراضيهم وديارهم بسبب الظروف المترتبة على النزاع القائم العودة إلى بلادهم دون قيد أو شرط واسترجاع جميع ممتلكاتهم .

كما تضمنت المقترحات ملحقاً نص على ما يلي :

١ - ضم منطقة النقب بأكملها إلى أراضي الدولة العربية .

٢ - ضم منطقة الجليل الغربي بأكملها إلى الدولة اليهودية .

٣ - ضم مدينة القدس إلى الدولة العربية ومنح الطائفة اليهودية فيها استقلالاً ذاتياً لإدارة شؤونها واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأماكن المقدسة .

٤ - بحث مركز يافا .

درست اللجنة العربية مقترحات برنادوت دراسة مطوّلة قررت بعدها رفضها وتقديم مذكرة تضمنت مشروعاً سياسياً لحل القضية الفلسطينية أهم بنوده :

١ - إقامة حكومة مؤقتة في فلسطين تمثل السكان تمثيلاً ديمقراطياً على أساس النسبة العددية ، وتضع قانون إنشاء جمعية تأسيسية .

٢ - تتولى الحكومة المؤقتة الأعمال التشريعية وتكون مسؤولة أمام الجمعية التأسيسية .

٣ - يجب مراعاة المبادئ التالية :

آ - فلسطين دولة موحدة ذات سيادة .

ب - إن حكومة فلسطين حكومة ديموقراطية ذات سلطة مسؤولة أمام هيئة تشريعية .

ج - ينص الدستور على حماية الأماكن المقدسة وحرية العبادة واحترام الحريات السياسية دون تمييز واحترام الجمعيات الدينية والاعتراف باللغة العبرية كلغة رسمية في المناطق التي تسودها أكثرية يهودية(٣٦) .

من جانبها رفضت العصابات الصهيونية مقترحات برنادوت بحجة أنها تعطي العرب منطقة القدس والنقب بكاملها . وأعلنت عن استعدادها للقبول بهدنة جديدة في محاولة منها لاكتساب الوقت وإتمام الاستعدادات العسكرية التي كانت تجري على قدم وساق لخوض الجولة الثانية من القتال ، بخاصة وأنها لم تلق أية معارضة دولية في خرق شروط الهدنة الأولى ، وإعطاء حاييم وايزمان الذي كان آنذاك يطوف الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية المزيد من الوقت لتمكين دعائم الكيان الصهيوني الوليد والحصول على المزيد من الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي .

وطلب برنادوت بعد رفض مقترحاته تمديد الهدنة كي يتثنى له عرض مقترحات جديدة على الأطراف المتنازعة . غير أن الدول العربية رفضت بعدما فقدت الأمل في إمكان طرح مقترحات لا تقوم على أساس التقسيم والدولة اليهودية .

وفي وقت أعلن فيه برنادوت أن المشروع العربي المضاد لا يصلح أساساً للبحث لأن اليهود لن يتنازلوا عن مشروع التقسيم لأنه يشكل بالنسبة لهم الأساس الشرعي لوجود دولتهم . فسارع برنادوت إلى الاستنجاد بمجلس الأمن الدولي طالباً التدخل لمنع تجدد العمليات القتالية في فلسطين[٣٧] .

وبدأ المجلس جلساته لدراسة الوضع فهدد مندوب الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق العقوبات على الدول العربية . ثم اتخذ المجلس قراراً بتوجيه نداء إلى الطرفين المتنازعين لقبول تمديد الهدنة بناء على اقتراح تقدمت به بريطانيا . وهددت بريطانيا والولايات المتحدة الدول العربية بفرض العقوبات على الدول العربية ورفع حظر تصدير السلاح إلى المنظمات الصهيونية . غير أن الدول العربية أصرّت على موقفها ورفضت اللجنة العربية في اجتماع عقدته في القاهرة تمديد الهدنة وأرسلت في ٨ تموز ١٩٤٨ بمذكرة إلى الوسيط الدولي ومجلس الأمن عللت فيها أسباب رفضها في وقت بدأت فيه اجتماعات القيادة العسكرية العربية للبحث في التحركات العسكرية المقبلة ووضع الخطط اللازمة لها[٣٨] .

جـ - تجدد القتال وخسارة الدول العربية في حرب عام ١٩٤٨ م :

بعد أن رفضت الدول العربية تجديد اتفاقات الهدنة استأنفت القتال يوم ٩ تموز ١٩٤٨ م على الجبهات كافة واستطاعت الجيوش العربية خلال الأيام الأربعة الأولى تحقيق تقدم في العديد من المواقع . انتقلت بعدها العصابات الصهيونية إلى مرحلة الهجوم الذي أدى إلى دفع القوات الأردنية من منطقتي اللد والرملة والقوات العراقية من رأس العين ومجدل بني فاضل وبعض مناطق مرج ابن عامر . كما خسرت الجيوش العربية جميع المواقع العسكرية المهمة التي كانت قد تمركزت فيها قبيل استئناف القتال ، وتقدمت القوات الصهيونية وتمكنت من السيطرة على طريق القدس - يافا وأصبحت على اتصال مع قواتها داخل أحياء القدس الجديدة (الغربية) التي كانت محاصرة منذ فترة زمنية طويلة[٣٩] .

نظراً لتجدد القتال في فلسطين توجه فولك برنادوت إلى نيويورك وطالب مجلس الأمن الدولي باتخاذ موقف حازم لوقف المعارك واستخدام القوة في حال رفض الدول

العربية واليهود . كما طالب بتجريد مدينـة القـدس مـن السـلاح وإرسـال قـوة دوليـة خاصة لحراسة المدينة وحمايتهـا كـي تتوافـر لـه الفرصـة المناسـبة لإيجـاد حلـول سـلمية مناسبة. واعترف أمام مجلس الأمن الدولي بأن الهدنـة أفـادت العصابـات الصهيونيـة إلى حد كبير وأن أية هدنة أخرى ستؤدي إلى تقوية مراكزهـم الدفاعيـة وترسـيخ موقفهـم السياسي ، وأن العرب يدركون تماماً هذه الحقيقة وهذا ما يدفعهـم إلى رفـض الموافقـة على هدنة جديدة[٤٠] .

خلال اجتماعات مجلس الأمن الدولي في دورته الطارئـة الـتي عقدهـا بنـاء علـى طلب المبعوث الدولي برنادوت قدّم مندوب الولايات المتحـدة الأمريكيـة اقتراحـاً رأى فيه أن الوضع الناشئ في فلسطين يشكل تهديداً للأمن والسلام وطالب بوقـف إطـلاق النار في موعد يقرره الوسيط الدولي خلال ثلاثة ايام من صدور القرار عن مجلس الأمن الدولي ودعى الفريقين إلى التعاون مع الوسيط الدولي لحفـظ السـلام وتنفيـذ قـرار ٢٩ أيار ١٩٤٨ م ووقف القتال في القدس فوراً وتجريد المدينة المقدسة من السلاح وإصدار أمر إلى الوسيط الدولي بمراقبة الهدنة التي يجب أن تظل سارية المفعول حتى يتم التوصـل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية[٤١] .

مـن جانبهـا مارسـت بريطانيـا بدورهـا ضغوطـاً كـبيرة علـى الـدول العربيـة ، فامتنعت عن دفع قسط إعانة الجيش الأردنـي ، الأمـر الـذي دفـع الأمـير عبـد ا لله إلى الجنوح للقبول بالهدنة ثم الإلحاح على قبولها رغم معارضة بعض الأطراف العربية .

حاز اقتراح المندوب الأمريكي الأكثرية المطلوبة داخل مجلس الأمن الـدولي يـوم ١٥ تموز ١٩٤٨ م في وقت لعب فيه الضباط الإنكليز دوراً كـبيراً في تراجـع القـوات الأردنية من ساحات لقتال وسقوط اللد والرملة . وتبـع ذلـك انسـحابات أخـرى مـن الناصرة وشفا عمر والقرى التابعة لها . كما أصيبت الجبهة المصريـة بصدمـات زلزلتهـا وخسرت الكثير من مواقعها أمام القوات الصهيونية المهاجمة فاضطرت اللجنة السياسية العربية إلى الموافقة على قرار الهدنة . وحدد الكونت فولك برنـادوت يـوم السـبت ١٧ تموز ١٩٤٨ م موعداً لوقف إطلاق النار في القـدس والاثنـين ١٩ تمـوز موعـداً لوقـف القتال على جميع الجبهات الأخرى ، وأبلغ الطرفين المتنازعين بذلك ، فأسرعت القيادة الصهيونية إلى الموافقة على ذلـك وعـدّت القـرار نعمـة كـبرى بخاصـة وأنـه جـاء بعـد

الانتصارات الكبيرة التي حققتها على الجيوش العربية وكانت في أمس الحاجة إلى وقت تكرس فيه احتلال الأراضي الجديدة وإمداد قواتها بمزيد من العتاد والذخائر بخاصة وأنها تستطيع خرق هذه الاتفاقية في الوقت الذي تريده[٤٢] .

بعد دخول الهدنة حيّز التنفيذ العملي توجه الوسيط الدولي إلى بيروت وعقد فيها جملة من الاجتماعات واللقاءات مع بعض رجالات الحكومتين السورية واللبنانية آنذاك ناقش خلالها مسألة تجريد القدس من السلاح ومراقبة الهدنة . فطالبه الجانب العربي بربط نزع السلاح في القدس ومواصلة سريان مفعول اتفاقية الهدنة بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين . غير أن برنادوت عدَّ أن هذه الشروط هي من شأن مجلس الأمن الدولي فاضطر الجانب العربي إلى القبول بتجريد المدينة وذلك لتجنيبها ويلات القتال في حين رفض القادة الصهاينة ذلك وأصروا على بقاء العصابات الصهيونية فيها بحجة أنها عاصمة « دولتهم الخالدة » وأن سحب هذه العصابات يعني وضع مئة ألف يهودي تحت رحمة العرب[٤٣] .

و لم يتخذ مجلس الأمن الدولي أي إجراء ضد العصابات الصهيونية بسبب التأييد العلني والواضح للدول الكبرى للسياسات الصهيونية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . وبعد مرور أسبوعين على بدء وقف القتال أرسل موشي شاريت وزير خارجية الكيان الصهيوني آنذاك بمذكرة إلى الوسيط الدولي برنادوت ابلغه فيها استعداد القيادة الصهيونية للتفاوض مع الدول العربيةلحل المشكلة الفلسطينية بشكل نهائي فأبرق برنادوت إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والحكومات العربية التي أجابته بدورها بالرفض القاطع . غير أن برنادوت حاول إقناع الدول العربية بذلك وتوجه إلى الاسكندرية أثناء انعقاد اجتماع رؤساء الوفود العربية لبحث مسألة تشكيل قيادة عربية موحدة لمواجهة الوضع ، والتقى برنادوت اللجنة السياسية العربية التي أكدت له استحالة الحل في ظل وجود دولة يهودية في فلسطين . فتوجه بعد ذلك إلى القدس وهناك تم اغتياله على يد العصابة الصهيونية (شتيرن) بزعامة اسحاق شامير يوم ١٧ أيلول عام ١٩٤٨ م وذلك بعد اطلاع العصابات الصهيونية على اقتراحاته الجديدة المتضمنة إخراج القدس والنقب من تحت السيطرة الصهيونية وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وجعل ميناء حيفا ومطار اللد مناطق حرة وإعطاء الدولة

العربية منفذاً على البحر المتوسط . وكان برنادوت قد أرسل مقترحاته هذه في تقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة قبيل اغتياله بعدة ساعات . وأفصحت الجمعية العامة عن مضمون هذه المقترحات في ٢٠ أيلول ١٩٤٨ م أثناء انعقاد دورتها العادية في باريس(٤٤) .

٥ – محاولة إقامة دول فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة :

كانت مسألة إقامة حكومة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة من أهم القضايا التي ناقشتها اللجنة السياسية العربية خلال اجتماعاتها التي عقدتها في مدينة الاسكندرية خلال شهر أيلول عام ١٩٤٨ م نظراً لاقتراب موعد افتتاح جلسات الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس وضرورة إرسال مندوبين عن حكومة عربية فلسطينية إلى المنظمة الدولية وذلك رداً على ما تضمنه تقرير الوسيط الدولي برنادوت من أنه لم تصدر عن العرب أية رغبة في إنشاء حكومة عربية فلسطينية أسوة بما فعلته العصابات الصهيونية . وبالتالي فقد تبنت اللجنة السياسية العربية فكرة إقامة الحكومة الفلسطينية ووافقت الدول العربية بدورها على الفكرة وكاد الأمر ينتهي بالإعلان عن أسماء الوزراء الفلسطينيين خلال الأسبوع الثالث من شهر أيلول عام ١٩٤٨ م لكن معارضة الأردن الكبيرة للفكرة واستنكار الأمير عبد الله لها أدت لى زيادة التوتر داخل جامعة الدول العربية على الرغم من موافقة جميع الحكومات العربية الأخرى عليها . فرأت اللجنة السياسية تفادي حصول مزيد من المشاحنة بين الدول العربية في وقت كانت تجري فيه الأحاديث عن ضرورة التضامن العربي وتوحيد الجهود وتوحيد القيادة العسكرية العربية والاستعداد لتحرير الأراضي الفلسطينية أن تكتفي بإقرار وجاهة الفكرة ومشروعيتها وضرورتها بوصفها حقاً طبيعياً للشعب العربي الفلسطيني ورأت أن مسألة تنفيذها تعود للشعب العربي الفلسطيني ومدى رغبته في ذلك . وأشارت إلى أن الدول العربية ستعترف بها في حال تنفيذها(٤٥) .

غير أن الهيئة العربية العليا قامت بتشجيع من بعض الحكومات العربية التي عارضت ضم القسم المتبقي من الأراضي الفلسطينية تحت سيطرة القوات العربية إلى

الأردن وهي (سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية) بالتشاور مع اللجنة السياسية والأمين العام لجامعة الدول العربية وأقرّت الفكرة وفي ٢٣ أيلول ١٩٤٨ م تم الإعلان عن قيام حكومة فلسطينية برئاسة السيد أحمد حلمي عبد الباقي الذي توجه بدوره مع أعضاء حكومته إلى غزة وأبلغ الجامعة العربية والحكومات العربية ببدء عمله على الأرض الفلسطينية من خلال مذكرة خاصة بعثها إليها . ولإضفاء صفة الشرعية على الحكومة الفلسطينية وُجِّهت الدعوة إلى مئة وخمسين شخصاً يمثلون الشعب الفلسطيني وكانوا يمارسون أعمالاً قيادية قبل الاحتلال كرؤساء البلديات وأعضاء الغرف التجارية واللجان القومية ورؤساء البعثات السياسية والأحزاب والهيئات الأخرى لعقد اجتماع عام في غزة . وبالفعل فقد عقد المجلس في الثاني من تشرين الأول ١٩٤٨ م وأقرّ تشكيل الحكومة بصورة نهائية . كما أقرّ دستوراً مؤقتاً يتألف من ١٨ مادة نصَّ على أن جهاز الدولة يتألف من مجلس أعلى ومجلس دفاع ومجلس وطني . وحصلت الحكومة بشكل نهائي على اعتراف جميع الدول العربية فيها ما عدا الأردن[٤٦] حيث وقف الأمير عبد الله ضد إقامة الدولة الفلسطينية في وقت كان يسعى فيه لضم الجزء المتبقي من الأراضي الفلسطينية إلى إمارته وتشكيل المملكة الأردنية الهاشمية كما سنرى.

وبتحريض من بريطانيا تجاهلت الحكومة الأردنية قرار الجامعة العربية وراح الأمير عبد الله ينسق مع الولايات المتحدة الأمريكية « وإسرائيل » لقطع الطريق على الجامعة العربية والدول العربية ومنعها من إقامة دولة فلسطينية مستقلة ودعا إلى عقد مؤتمر فلسطيني في عمان برئاسة الشيخ سليمان التاجي قرر بدوره عدم شرعية حكومة غزة . وفي كانون الأول عام ١٩٤٨ م تم عقد مؤتمر أريحا برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل أعلنت فيه وحدة الأراضي الأردنية والفلسطينية بوصفها وحدة لا تتجزأ ، ومبايعة الأمير عبد الله ملكاً على فلسطين بكاملها . كما طالب المؤتمر الحكومات العربية بتحمل مسؤولياتها في إنقاذ فلسطين وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم[٤٧] .

في هذه الأثناء استغلت العصابات الصهيونية الوضع العربي المفكك وسوء العلاقات المصرية الأردنية حول مسألة الحكومة الفلسطينية وهاجمت القوات المصرية في

منطقة النقب وحققت نجاحات كبيرة وسيطرت على مساحات واسعة من الصحراء في وقت وقفت فيه القوات الأردنية والعراقية موقف المتفرج على الرغم من أنها كانت قادرة على التدخل المباشر وحسم المعركة لصالح القوات المصرية[٤٨] .

بعد انتهاء مؤتمر أريحا عقد البرلمان الأردني جلسة مشتركة صادق خلالها على مقررات مؤتمر أريحا وأصدر قراراً بضم الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى شرقي الأردن وتم الإعلان عن قيام المملكة الأردنية الهاشمية وبويع الأمير عبد الله ملكاً عليها. وفرضت القوانين الأردنية على الضفة الغربية . وبدءاً من ١٧ آذار ١٩٤٩ م أعطيت الجنسية الأردنية لجميع العرب الفلسطينيين المقيمين على أراضي الضفة الغربية[٤٩] .

سارعت بريطانيا إلى الاعتراف بالإجراء الأردني وقد جاء في البيان البريطاني ما يلي :

« تعدُّ الحكومة البريطانية أن قيام المملكة الأردنية الهاشمية يشكل اساس لتوسيع نطاق الاتفاق الإنكليزي الأردني الموقع في آذار عام ١٩٤٨ م ليشمل الضفة الغربية لنهر الأردن أيضاً »[٥٠] . كما أعلنت بقية الدول الغربية الأخرى تأييدها الإجراء الأردني . كما أعلنت فرنسا والولايات المتحدة عن تأييدهما للبيان البريطاني أثناء التوقيع على البيان الثلاثي في ٢٥ أيار ١٩٥٠ م .

من ناحيتها رفضت الجامعة العربية الإجراء الأردني وطالبت الدول العربية بالحفاظ على الأراضي الفلسطينية وعدم ضم أي جزء منها إلى أية دولة عربية وأدى تعنت الملك عبد الله إلى حدوث أزمة سياسية حادّة داخل جامعة الدول العربية . لكن الضغوط السياسية الكبيرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على الحكومات العربية أدت إلى الاتفاق على حل وسط وذلك بأن تحسب عملية الضم هذه إجراءً موقتاً لا يؤثر على مسألة الوضع النهائي لفلسطين في المستقبل . وبذلك تكون الدول الغربية قد ساعدت الملك عبد الله في تحقيق ما أراد . ولم يستطع الشعب العربي الفلسطيني في الضفة الغربية مقاومة هذا المخطط نظراً لعدم وجود قيادة موحدة قادرة على توجيه نضاله ، الأمر الذي دفع منظمة الجهاد المقدس إلى اغتيال الملك عبد الله عند مدخل المسجد الأقصى في ٢٠ تموز ١٩٥١ م على يد مصطفى عشو[٥١] .

٦ – القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ١٩٤٨ والقرار (١٩٤) :

كانت القضية الفلسطينية من أهم الموضوعات التي تضمنها جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها الخريفية التي عقدت أول اجتماعاتها في العشرين من أيلول ١٩٤٨ م وقد أكد خلالها رؤساء الوفود المشاركة على ضرورة إيجاد حل مناسب لهذه القضية البالغة التعقيد . ودعا وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان يترأس وفد بلاده إلى إعادة اللاجئين الفلسطينيين وقبول «دولة إسرائيل» وشرقي الأردن أعضاء في المنظمة الدولية وتقديم المساعدات للعرب واليهود ليتمكنوا من إعادة الحياة الطبيعية إلى فلسطين . في حين رأى وزير الخارجية البريطاني أن مشروع الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت هو أفضل الحلول المطروحة لحل القضية الفلسطينية وناشد المنظمة الدولية اتخاذ قرار للوصول إلى تسوية عاجلة . وبدأ مساعيه مع وفود الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لإقناع الوفود العربية بفائدة المشروع . غير أن الوفود العربية تمسكت بقرار اللجنة السياسية العربية ورفض وجود « الدولة اليهودية » ومشروع التقسيم . وحاولت الوفود العربية إعاقة بحث القضية الفلسطينية ريثما تظهر نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي كانت تجري في ذلك الوقت على أمل أن يتمكنوا من إحداث تغيير في الوقف الأمريكي . لكن الانتخابات انتهت بفوز الرئيس ترومان الذي ظهر بدوره أنه أكثر حماساً من غيره في تأييد المطامع الصهيونية في فلسطين[٥٢] .

وانتقل موضوع بحث القضية الفلسطينية إلى اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة فكررت بريطانيا طرح مقترحات الوسيط الدولي برنادوت وأيدها مندوب الولايات المتحدة الذي طالب باستثناء صحراء النقب وعدم ضمها إلى الدولة العربية وبقائها بيد اليهود ، في حين أعلن شرتوك رئيس الوفد الصهيوني أن « إسرائيل » لن تتخلى عن حقها في النقب ولا عن حصتها من البحر الميت وساحل العقبة ولن تقبل بجعل حيفا ومطار اللد حرّين وأن قواتها العسكرية ستحتفظ بالنقب والجليل الغربي ضمن « الدولة اليهودية » . فتقدم المندوب الإنكليزي باقتراح يتضمن مقايضة الجليل الغربي بصحراء النقب دون أن يشير إلى مشروع برنادوت وذلك لمنع الاحتكاك بين العرب واليهود وتدويل القدس وتشكيل لجنة توفيق دولية تكون مهمتها رسم الحدود

الجديدة والإشراف على تنفيذ الاقتراح[٥٣] .

أقرّت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة الاقتراح البريطاني بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات ووافقت عليه الوفود العربية على اعتبار أنه أفضل ما يمكن أن تقدمه المنظمة الدولية لصالح القضية الفلسطينية . وطرح المشروع للتصويت في الجمعية العامة وتمت الموافقة عليه وصدر بقرار تحت رقم (١٩٤) بتاريخ ١١ كانون الأول عام ١٩٤٨ م .

وفيما يلي أهم ما تضمنه هذه القرار :

١ - إنشاء لجنة مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تتولى القيام بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة إلى فلسطين . وتنفيذ القرار الحالي والمهمات والتوجهات الإضافية التي تصدرها الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي

٢ - تقدم الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق الدولية للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة .

٣ - دعوة الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات والبحث عن اتفاق عن طريق المفاوضات المباشرة أو عن طريق التفاوض مع لجنة التوفيق الدولية لتحقيق تسوية نهائية .

٤ - حماية الأماكن المقدسة - بما فيها الناصرة - والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين وتقديم اقتراحات من قبل لجنة التوفيق الدولية بشأن نظام دولي دائم في القدس ووضعها تحت رقابة الأمم المتحدة الفعلية .

٥ - السماح بعودة اللاجئين العرب الفلسطينيين إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين لا يرغبون بالعودة إلى ديارهم وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف الدوليين . وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات لهم[٥٤] .

ونظراً لاستمرار خرق القوات الصهيونية لاتفاق وقف إطلاق النار على كل الجبهات وبخاصة الجبهة المصرية عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً طارئاً له في ٢٩ كانون الأول ١٩٤٨ م استمع فيه إلى تقرير الوسيط الدولي رالف بانش الذي كان قد عيّن عوضاً عن الكونت برنادوت بعد مقتله والذي أكد فيه على استمرار الاعتداءات الصهيونية وأيده المندوب الإنكليزي في ذلك فأصدر المجلس قراراً بوقف إطلاق النار فوراً في وقت كانت فيه القوات الصهيونية قد سيطرت على صحراء النقب بكاملها وجميع المواقع التي أرادتها مما سهّل على المندوب الدولي إقناع الطرفين بوقف إطلاق النار . كما تمكن بمساعدة بريطانيا من إقناع مصر في الدخول في مفاوضات مع الكيان الصهيوني للتوقيع على اتفاقات الهدنة الدائمة(٥٥) .

٧ - التوقيع على اتفاقات الهدنة الدائمة عام ١٩٤٩ م :

في الثامن من كانون الثاني عام ١٩٤٩ م أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن مصر « وإسرائيل » وافقتا على وقف إطلاق النار والدخول في مباحثات مباشرة تحت إشراف المنظمة الدولية للتوصل إلى اتفاقية هدنة دائمة . وبدأت المحادثات في جزيرة رودس بإشراف الوسيط الدولي رالف بانش في الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٤٩ م واستمرت أربعين يوماً وانتهت بالتوقيع على اتفاقية للهدنة في ٢٤ شباط ١٩٤٩ م . تضمنت الاتفاقية تعهد الطرفين بإقامة خطوط للهدنة وإنهاء الصدامات المسلحة بينهما وعدم السماح لقواتهما باجتياز المياه الإقليمية المحاذية لشواطئ الطرف الآخر وعدم اعتداء أي من الطرفين على حدود الطرف الآخر المعترف بها دولياً وتعهد الفريقان بعدم استغلال هذه الهدنة لأية أغراض عسكرية أو سياسية أو اللجوء إلى القوة مرة أخرى فيما يتعلق بتقرير مصير فلسطين في المستقبل(٥٦) .

بعد التوقيع على الاتفاقية المصرية الإسرائيلية وجّه الوسيط الدولي الدعوة إلى الحكومة اللبنانية لإجراء مفاوضات مماثلة . وتم اختيار بلدة الناقورة على الحدود اللبنانية الفلسطينية لتكون مقراً لإجراء المحادثات التي استمرت حتى ٢٣ آذار ١٩٤٩ م وانتهت بالتوقيع على اتفاقية هدنة تضمنت تعهد الطرفين بعدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية لحل القضية الفلسطينية وإقامة هدنة عسكرية بين الفريقين كمرحلة ضرورية

في سبيل تسوية النزاع المسلح وإعادة السلم إلى فلسطين على أن لا يمس الاتفاق حق الفريقين المتعاقدين في مطالبهما أثناء التسوية السلمية النهائية ومنع أي عمل إجرائي أو عدواني من الأرض الواقعة تحت سلطة أي من الفريقين ضد الطرف الآخر وعدّت الحدود الدولية الفاصلة بين لبنان وفلسطين الخط الفاصل للهدنة(٥٧) .

تابع المبعوث الدولي مهمته لتوقيع اتفاقات مماثلة مع الدول العربية الأخرى ووجه الدعوة إلى الحكومة الأردنية التي وافقت بدورها على ذلك وأرسلت وفدها إلى رودس . وخلال المحادثات أقدمت القوات العسكرية الصهيونية على احتلال المنطقة الساحلية من النقب الواقعة على خليج العقبة وعرضها تسعة أميال وعدّت «إسرائيل» ذلك أمراً واقعاً وطالبت بأن تشملها اتفاقات الهدنة مع الأردن نظراً لأهميتها العسكرية والاقتصادية للكيان الصهيوني خصوصاً لأنها المنفذ الوحيد إلى البحر الأحمر اللازم للقيادة الصهيونية في تنفيذ سياستها الاستراتيجية في المراحل اللاحقة في منطقة البحر الأحمر وأفريقيا . واكتفت الحكومة الأردنية آنذاك بالاحتجاج وتقديم شكوى إلى الأمم المتحدة حيث طالب المراقبون الدوليون « إسرائيل » بالإنسحاب ودون أن يؤثر ذلك في سير المحادثات مع الأردن في رودس والتي انتهت بالتوقيع على اتفاق ضمن « لإسرائيل » حق احتلال هذه المناطق على خليج العقبة(٥٨) .

تضمنت الاتفاقية الأردنية مع الكيان الصهيوني بنوداً خطيرة لم ترد في اتفاقات الهدنة الأخرى مع مصر ولبنان وذلك عندما فتحت الباب للتفاوض على تعديل خطوط الهدنة وتوسيع الاتفاقية . كما نصت على أن كل اتفاق يتم بين الطرفين المتعاقدين تكون له القيمة والأهمية نفساهما ، كما لو أنه كان نصاً في الاتفاقية الأصلية . وعدّلت حدود المناطق العربية تعديلاً كبيراً لصالح الكيان الصهيوني ووقعت الخرائط المرفقة بالاتفاق على هذا الأساس بحجة أن هذه المناطق ضرورية جداً لأمن الكيان الصهيوني .

بعد التوقيع على الاتفاقية انسحبت القوات العراقية من منطقة المثلث العربي (منطقة طولكرم) وحلّت مكانها القوات الأردنية . وفي الأسبوع الأول من شهر نيسان عام ١٩٤٩ م فوجئ سكان المثلث مفاجأة صاعقة عندما انسحبت القوات الأردنية وتخلت عن مساحة واسعة من الأرض تبلغ مساحتها نصف مليون دونم وتضم

٢٤ قرية عربية فلسطينية يسكنها ٦٠ ألف نسمة من العرب وتم تسليمها للقوات العسكرية الصهيونية . وبعد فترة وجيزة تخلت القوات الأردنية عن مساحة ٥٠ ألف دونم في المنطقة الجنوبية من قطاع الخليل مساحتها ١٠٠ ألف دونم يسكنها ثمانية آلاف فلسطيني في المنطقة الجنوبية (يطا)(٥٩) .

وسوّغت الحكومة الأردنية انسحاب قواتها العسكرية من هذه المناطق وتسليمها للكيان الصهيوني في تصريح خاص أدلى به رئيس الوزراء الأردني آنذاك قائلاً : « إن اليهود أصروا على ذلك وهددوا بالسيطرة على هذه المناطق بالقوة العسكرية وقالوا إنهم حينئذ لن يقفوا عند الحد الذي طالبوا به ، فلم تر الحكومة الأردنية بداً من الإنصياع تفادياً لكارثة أعظم »(٦٠) .

رضخت الحكومة الأردنية للمطالب الصهيونية في وقت كانت فيه القوات العراقية ما تزال في منطقة المثلث وكان بالإمكان استخدامها لردع اليهود ، وقطع الطريق على التعليل الأردني الرسمي حول تسليم هذه المناطق . والملك عبد الله مسؤول إلى حد كبير علماً بأن عدداً من الاجتماعات المشتركة اليهودية الأردنية التي سبقت التوقيع على هذه الاتفاقية كانت قد جرت في قصر الملك عبد الله الشتوي في الشونة (في منطقة غور الأردن) وأن الوفد الأردني كان دائم التردد بين رودس وعمان والشونة للتزود بتوجيهات الملك نفسه إلى أن انتهى الأمر إلى ما تضمنته الاتفاقية من تفريط بالحق العربي(٦١) .

ظلّت سوريا ترفض الدخول في مفاوضات الهدنة حتى وقع انقلاب حسني الزعيم في آذار ١٩٤٩ م الذي وافق بدوره مبدئياً على الدخول في محادثات استمرت ثلاثة أشهر ونصف . وكانت القوات السورية قد سيطرت أثناء حرب عام ١٩٤٨ م على جزء من الأراضي الفلسطينية عبر نهر اليرموك فطالب الكيان الصهيوني سوريا بالانسحاب منها أثناء المفاوضات غير أن الحكومة السورية رفضت ذلك . فتسللت قوة عسكرية صهيونية واحتلت أحد المرتفعات التابعة لهذه المنطقة ، وتم التوصل بعدها إلى حل وسط قام على أساس تقاسم المنطقة مناصفة . ثم وقعت اتفاقية الهدنة في ٢٠ تموز ١٩٤٩ م وجاءت بنودها مشابهة للاتفاقية اللبنانية . وبذلك تم التوقيع على اتفاقات الهدنة على كل الجبهات(٦٢) .

وبذلك وُضِعَتْ نهاية مرحلة خطيرة من مراحل تطور القضية الفلسطينية واستبعدت الاتفاقات فيها تحرير فلسطين وصيانة عروبتها بالقوة العسكرية ، الطريق الوحيد للقضاء على الكيا الصهيوني المغروس في قلب الأمة العربية ، وعجزت الدول العربية في تلك المرحلة عن مواجهة المؤامرة الدولية التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بسبب تقصيرها في استخدام قواتها العسكرية واستهتارها والأخطاء الكبيرة التي وقعت فيها وضعف بنيتها في ظل غياب الفكر والوحدة القومية. وكرّست الخطأ الذي ارتكبته أثناء حرب عام ١٩٤٨ م بخطأ أفظع منه عندما وقعت على هذه الاتفاقات الأمر الذي جعل مسألة النجاح في النضال السياسي أكثر صعوبة وأشد امتناعاً لاسيما أن الكيان الصهيوني سار قدماً على طريق تدعيم نفسه في فلسطين والأوساط الدولية بما كان يمتلكه من وسائل ضمنت له النجاح على حساب الحق العربي .

٨ – مساعي لجنة التوفيق الدولية ومحادثات لوزان :

تنفيذاً للبند الثاني من القرار رقم (١٩٤) شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة التوفيق الدولية من مندوبي تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا للتوسط بين أطراف النزاع وحل القضية الفلسطينية . ودعت لجنة التوفيق الدول العربية إلى عقد اجتماع معها في بيروت يوم ٢١ آذار عام ١٩٤٩ م في جلسة عامة . التقت بعدها مع كل وفد عربي على حدة لدراسة السبل والطرائق اللازم اتباعها لحل مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين وتنفيذ القرار رقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨ م . فطالبت الوفود العربية بضرورة حل مشكلة اللاجئين مباشرة بوصفها مسألة عاجلة ومستقلة ، خصوصاً بعدما أصبح تنفيذ قرار الجمعية العامة ممكناً بعد التوقيع على اتفاقات الهدنة واستقرار الأوضاع على جميع الجبهات[٦٣] .

بعد الاطلاع على وجهة النظر والمطالب العربية توجهت اللجنة إلى تل أبيب للاطلاع على رأي القيادة الصهيونية ، وخلال المحادثات رفضت هذه القيادة تنفيذ قرار الأمم المتحدة وربطت مسألة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالتسوية السلمية النهائية وأعلنت بأنها لن تسمح بوجود طوابير خامسة أو متمردة قبل التوقيع على

معاهدات سلام كاملة وإنهاء حالة الحرب . فقررت لجنة التوفيق جمع الطرفين في محاولة منها لإجراء مفاوضات صلح وطلبت من الدول العربية والكيان الصهيوني إرسال ممثلين عنهم إلى مدينة لوزان وعيّنت السادس عشر من نيسان ١٩٤٩ موعداً للجلسة الأولى[٦٤] .

استجابت الأطراف المعنية سوريا ومصر والأردن ولبنان بالإضافة إلى الكيان الصهيوني للدعوة وبدأت لجنة التوفيق الدولية تعقد جلساتها منذ ذلك التاريخ فطالبت الوفود العربية بأن يتم الاتفاق على أسس المحادثات في وقت كانت فيه قضية الاعتراف بالكيان الصهيوني مطروحة للبحث والنقاش في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة . ونجح مندوبو الدول العربية في حمل الجمعية العامة على التريث في اتخاذ قرار حتى يبدي اليهود بما يدل على احترامهم لقرارات الشرعية الدولية من جهة والوصول إلى نتيجة في التحقيقات التي كانت تدور حول مقتل المبعوث الدولي الكونت فولك برنادوت . فتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة لمساعدة الكيان الصهيوني وإنقاذه من الموقف الذي أصبح فيه وعرضت على الجمعية العامة أن يقدم مسؤولو الكيان الصهيوني تأكيداً يتضمن استعدادهم لاحترام قرارات الجمعية العامة فيما يخص مسألة اللاجئين والحدود وتدويل القدس والتعهد بتعقب قتلة الوسيط الدولي برنادوت. وتنفيذاً لذلك أعلن الوفد الصهيوني في لوزان استعداده للتوقيع على ميثاق يتضمن ، كأساس للمحادثات ، النقاط التالية :

١ - احترام « إسرائيل » للحدود المقررة للتقسيم مع بعض التعديلات التي تقتضيها الضرورات الفنية .

٢ - الموافقة على تدويل القدس .

٣ - الموافقة على عودة اللاجئين الفلسطينيين وتصرفهم بأموالهم وممتلكاتهم وسائر حقوقهم والتعويض على الذين لا يرغبون في العودة منهم[٦٥] .

كما وافقت الوفود العربية من جانبها على التوقيع على ميثاق مماثل يوم ١٢ أيار عام ١٩٤٩ م وهو اليوم الذي قررت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة قبول الكيان الصهيوني عضواً فيها . غير أن القيادة الصهيونية نكثت الميثاق بعد قبول الكيان في

المنظمة الدولية ، فجددت الوفود العربية مطالبتها بعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين أخرجوا من المناطق المخصصة لإقامة الدولة العربية حسب مشروع التقسيم والواقعة تحت الاحتلال إذ إن المحادثات ستجري على اساس حدود التقسيم . وكان ذلك يشكل تنازلاً خطيراً من قبل الوفود العربية في مسألة اللاجئين الفلسطينيين من خلال استبعاد اللاجئين الفلسطينيين الذين أخرجوا من الأراضي التي خصصت للدولة اليهودية حسب مشروع التقسيم ، ومع ذلك رفض الوفد الصهيوني الطلب العربي انطلاقاً من أن مسألة اللاجئين هي من وجهة نظر الكيان الصهيوني جزء من كل وأنه لن يوافق على شيء من هذا القبيل إلا بعد التسوية النهائية .

وسجلت الوفود العربية تنازلاً آخر عندما وافقت على طلب الوفد الصهيوني وبدأت المحادثات حول مسألة الحدود فطالب الوفد الصهيوني بضم قطاع غزة الذي احتفظت به القوات المصرية إلى الكيان الصهيوني بحيث تصبح الحدود الدولية مع مصر عشية الانتداب البريطاني الحدود النهائية مع الكيان الصهيوني مقابل السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى قطاع غزة . كما طالب بتعديل الحدود مع لبنان بحيث تشمل منابع نهر الليطاني . وكان الهدف من هذه الطروحات تحقيق أكبر قدر ممكن من الأطماع الصهيونية في حال نجاح ذلك أو إعاقة المفاوضات ووقفها في حال رفض العرب لذلك . فطالبت الوفود العربية بتنفيذ قرار التقسيم بحدوده المقررة وضم الجليل الشرقي وصحراء النقب إلى القسم العربي مقابل الأراضي التي احتلها الصهاينة ولا يريدون الجلاء عنها وكانت في الأساس جزءاً من القسم العربي لتكون موطناً للاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا عن المناطق المخصصة لليهود . غير أن الوفد الصهيوني رفض ذلك رفضاً قاطعاً .

في هذه الأثناء زار وكيل الشؤون الخارجية البريطاني العواصم العربية وتل أبيب سعياً للتوفيق بين العرب والصهاينة وإقناع لطرفين بحل يقوم على اساس مقترحات الوسيط الدولي السابق برنادوت المعدّلة ، كما أبلغت الحكومة الأمريكية الحكومات العربية الأخرى بأنها قررت التدخل لإجبار اليهود على القبول بحل عادل لمشكلة اللاجئين وعودتهم إلى ديارهم وأنها أرسلت إلى « إسرائيل » مذكرة تنذرها فيها بأنها أصرّت على رفض قرارات هيئة الأمم المتحدة ورفض النصائح الودية التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة فستعدل سلوكها تجاهها تعديلاً تاماً(٦٦) .

غير أن القيادة الصهيونية لم تبدل موقفها لى الإطلاق وأجابت على المذكرة الأمريكية بمذكرة جوابية أعلنت فيها عدم استعدادها لتقبل الضغوط وألقى وزير الخارجية الصهيوني خطاباً في الكنيست يوم ١٦ حزيران ١٩٤٩ م قال فيه : « أرجو أن لا تشجع الولايات المتحدة بقوة الضغط العربَ على نيلِ مطالبهم التي عجزوا عن تحقيقها بقوة السلاح في الشرق الأوسط ، وقال إن أموراً عديدة حدثت بعد قرار التقسيم وأن من العبث محاولة انتزاع هذه الأماكن الدفاعية من « إسرائيل » بعد أن اشترتها بدماء أبنائها وأن عودة اللاجئين انتحار كبير لإسرائيل »[٦٧] .

عندها رأت لجنة التوفيق الدولية أن توقف نشاطاتها بعدما عجزت عن فعل أي شيء بناء على اقتراح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية ، وقدمت تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ حزيران ١٩٤٩ م الذي وصفت فيه مطالب العرب والصهاينة المتناقضة ومواقفهم المتعارضة .

في ١٨ تموز ١٩٤٩ م عادت لجنة التوفيق الدولية إلى استئناف نشاطها في لوزان بعد عودة الوفود العربية والوفد الصهيوني وذلك للتفاوض حول مقترحات تقدم بها مندوب الولايات المتحدة في اللجنة لحل القضية الفلسطينية قامت على الأسس التالية :

١ – إقرارمشروع التقسيم وحدوده مع بعض التعديلات الفنية .
٢ – إعادة أصحاب الأملاك العرب في القسم اليهودي إلى ديارهم وتوطين بقية اللاجئين في القسم العربي .
٣ – جعل منطقة القدس منطقة دولية وتقسيمها إلى ثلاث مناطق عربية ويهودية ومقدسة ووضع الأماكن المقدسة تحت الإشراف الدولي المباشر وإدارة المنطقتين العربية واليهودية من قبل سلطات محلية عربية ويهودية تحت إشراف الأمم المتحدة .
٤ – تعديل الحدود بحيث تصبح يافا ضمن القسم اليهودي وضم أقسام من مرج ابن عامر والجليل الشرقي إلى هذا القسم أيضاً وتضم المجدل إلى المنطقة العربية وتعاد الحمة إلى سوريا .
٥ – قيام حكومة عربية في القسم العربي المعيّن في قرار التقسيم مع بعض التعديلات[٦٨] .

وافقت الوفود العربية على المقترحات الأمريكية فاستدعت لجنة التوفيق الدولية السيد راغب النشاشيبي للتداول معه في مسألة تشكيل حكومة فلسطينية . غير أن الوفد الصهيوني رفض المقترحات بشكل قاطع وأعاد طرح مطالبه الإقليمية التوسعية . كما عارضت الأردن بدورها فكرة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الأقسام العربية وعللت موقفها هذا بأن ذلك سيعرّض هذه الأقسام للعدوان اليهودي عاجلاً أم آجلاً بالإضافة إلى استحالة استمرار وجود دولة فلسطينية مستقلة في هذه الأقسام الجبلية الفقيرة . فسارعت بريطانيا إلى دعم الموقف الأردني وطرحت الحل الذي كان قد اقترحه سابقاً الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت بإعطاء الجليلين لليهود مقابل إعطاء النقب أو قسم منها للعرب ودمج القسم الغربي مع شرقي الأردن في دولة واحدة . ودبّت الخلافات بين الوفود العربية من جهة والوفد الأردني من جهة أخرى فاستغل الوفد الصهيوني ذلك وأخذ يلح على ضرورة التفاهم مع الأردن وإجراء مفاوضات منفردة مع كل طرف عربي بصورة منفصلة الأمر الذي زاد الخلافات بين الوفود العربية وعمّقها .

وخيّم التشاؤم على محادثات لوزان وغادر المندوب الأمريكي إلى بلاده ولم تتمكن اللجنة الدولية من تحقيق أي شيء يذكر . غير أن الولايات المتحدة عاودت وطرحت اقتراحات جديدة وعاد المندوب الأمريكي إلى لوزان في أواخر آب ١٩٤٩ م وطالب بتشكيل لجنة فنية في نطاق لجنة التوفيق الدولية لدراسة الأوضاع والإمكانات في فلسطين والبلاد العربية وتقديم اقتراحات تضمن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وذلك عن طريق توطينهم في الدول العربية .

دلّت المقترحات الأمريكية الجديدة والتحول الكبير الذي طرأ على الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية على مدى تأثر الإدارة الأمريكية بالآراء الصهيونية وسعيها الواضح إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب على حساب الحق العربي في ظل فرقة العرب وتشتت آرائهم وبالتالي كان من البديهي أن يوافق الوفد الصهيوني على هذه الاقتراحات في وقت كانت فيه الوفود العربية آنذاك وبنتيجة خيبة الأمل الذي منيت بها جاهزة للرضوخ والقبول بها أيضاً . وشكلت اللجنة الفنية المقترحة والتي أصبحت تعرف باسم لجنة (كلاب) نسبة إلى رئيسها الأمريكي وعضوية فرنسا

وبريطانيا وتركيا أوكلت إليها مهمة دراسة الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية التي تأثرت من حرب عام ١٩٤٨ م واستقبلت اللاجئين الفلسطينيين على اراضيها وتقديم التوصيات ووضع البرامج لمساعدة الحكومات المعنية لبناء المساكن اللازمة لتوطين اللاجئين وتسهيل عودة قسم منهم إلى ديارهم وإنشاء وإقامة أوضاع اقتصادية تؤدي إلى استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة(٦٩) .

وفي وقت لاحق أيضاً طرأ تطور جديد على الموقف الأمريكي كشفت خلاله الولايات المتحدة بصورة واضحة عن حقيقة سياستها المعادية للحق العربي تمثل في الاعتراف صراحة بأن الخطة الحقيقية للجنة الفنية هي بحث المشاريع والإمكانات التي تسمح بتوطين اللاجئين الفلسطينيين حيث هم في الدول العربية . وقابلت القيادة الصهيونية هذا التطور بارتياح كبير لما فيه من تآمر على مصير اللاجئين . وقد دلّت الأحداث اللاحقة على وجود اتفاق أمريكي صهيوني مسبق لتنفيذ هذا المخطط . وتحفظت الحكومات العربية وأعلنت سوريا رفضها القاطع الحل الأمريكي القائم على توطين اللاجئين وأنها تؤمن أن حقهم في العودة إلى ديارهم حقاً مقدساً ولم تسمح للجنة الكلابية بإجراء دراساتها في سوريا إلا بعد أن حصلت على كتاب خطي تعهدت فيه اللجنة باحترام التحفظات السورية ، ووقفت الحكومات العربية الأخرى مواقف متشابهة ، توصلت على اثرها اللجنة إلى قناعة مفادها استحالة حل مشكلة اللاجئين حلاً منفصلاً عن الحل السياسي والنهائي للمشكلة الفلسطينية .

وقدمت لجنة التوفيق الدولية أثناء انعقاد الدورة الخريفية العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة تقريراً أثار موضوع القضية الفلسطينية مرة ثانية فدافع المندوب البريطاني عن التعديلات الصهيونية بشأن عدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين واقترح دمجهم في المجتمعات العربية التي يعشون فيها لأن « إسرائيل » ترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة(٧٠) .

ومرة خرى بدت الأمم المتحدة عاجزة عن فعل أي شيء أمام التحديات الإسرائيلية الصهيونية وكل ما فعلته خلال هذه لدورة هو إعادة التأكيد على ضرورة تنفيذ القرار (١٩٤) لعام ١٩٤٨ م وتأسيس الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)(٧١) وبذلك تكون لجنة التوفيق الدولة قد فشلت بسبب

التعنت الصهيوني المدعوم من قبل الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على جميع الأصعدة والمستويات ، وجُمدت كل النشاطات السياسية والمساعي الرامية إلى حل القضية الفلسطينية في تلك الفترة .

٩ – البيان الثلاثي الأمريكي البريطاني الفرنسي وضمان حدود «إسرائيل» وأمنها:

بعد أن فرغت الدول الغربية من مهمة إقامة الكيان الصهيوني على ارض فلسطين العربية وضمنت له الاعتراف الدولي وقدمت له كل إمكانات الدعم العسكرية والسياسية والاقتصادية ومارست شتى أنواع الضغوط على الدول العربية التي أدت إلى التوقيع على اتفاقات الهدنة الدائمة بشروط مهينة وانتهت من مسرحية ما أسمته المساعي السلمية لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً ومقبولاً من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة ومحادثات لوزان ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بعقد اجتماع لوزراء خارجيتها في العاصمة البريطانية لندن لدراسة الإجراءات العملية الكفيلة بحماية الكيان الصهيوني وإضعاف الدول العربية عسكرياً إلى أقصى حد ممكن وبالصورة التي تضمن تفوق ربيبتهم الاستعمارية وقاعدتهم المتقدمة في هذه المنطقة الهامة من العالم . وأسفرت المباحثات عن التوقيع على بيان ثلاثي تضمن النقاط التالية :

١ – إن الحكومات الثلاث تدرك أن الدول العربية « ودولة إسرائيل » تحتاج جميعها إلى الحفاظ بقدر معين من القوات المسلحة لأغراض المحافظة على أمنها الداخلي والدفاع عن نفسها وللسماح لها بأن تقوم بدورها في الدفاع عن المنطقة كلها . ولهذا فإن جميع الطلبات التي تقدمها هذه البلاد للحصول على أسلحة وعتاد حربي ستبحث على ضوء هذه المبادئ .

٢ – إن الحكومات الثلاث تعلن أنها تلقت من جميع الدول التي تتسلم الأسلحة في الوقت الحاضر تأكيداً بأن الدولة المشترية لا تنوي القيام بأي عمل من أعمال العدوان ضد أية دولة أخرى . وستطلب الحكومات الثلاث تأكيدات مماثلة من كل دولة أخرى في هذه المنطقة ترخص لها الحكومات بشراء الأسلحة في المستقبل .

٣ - تنتهز حكومات الدول الثلاث هذه الفرصة لتعلن اهتمامها البالغ بهذه المسألة ورغبتها في المعاونة على إعادة السلام والاستقرار إلى هذه المنطقة ومعارضتها الصارمة لأي استخدام للقوة أو أي تهديد بالالتجاء إلى القوة بين أي دولة وأخرى من دول هذه المنطقة .

٤ - تعلن الحكومات الثلاث أنها إذا أثبتت أن أي دولة من هذه الدول تستعد لانتهاك حرية الحدود وخطوط الهدنة فإنها لن تتردد في تنفيذ التزاماتها ، بصفتها أعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، في أن تتدخل باسم هيئة الأمم المتحدة وخارج نطاقها(٧٢) .

أبلغت الدول الثلاث مضمون بيانها هذا إلى الدول العربية بتاريخ ٢٥ أيار عام ١٩٥٠ م فدرسته منفردة ومجتمعة ودعت إلى عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية عقد يوم ١٢ حزيران ١٩٥٠ م اتفقت خلاله الدول العربية على إصدار بيان أكدت فيه حرصها على السلام والاستقرار في المنطقة وبيّنت أن اهتمامها باستكمال تسليحها يرجع إلى شعورها العميق بمسؤوليتها عن الحفاظ على أمنها الداخلي وكذبت الشائعات الإسرائيلية القائلة بأن الدول العربية تطلب السلاح لأغراض عدوانية . وفي النهاية أكدت الدول العربية مرة أخرى ، مع بالغ حرصها على السلام ، بأنها لا يمكن أن تقر بشيء من شأنه المساس بسيادتها واستقلالها(٧٣) .

وبذلك تكون الدول الثلاث قد أظهرت من خلال هذا البيان نواياها العدوانية ضد الدول العربية القائمة على عدم السماح للعرب بإحداث أي تغيير في الوضع الذي رتبت له في المنطقة ولا يتوافق ومصالح الكيان الصهيوني وأهدافه . كما يُعَدُّ هذا البيان محاولة لقطع الطريق على الدول العربية في استخدام قواتها العسكرية في الدفاع عن نفسها واسترداد الحق العربي المغتصب بعد أن فشلت كل المساعي السلمية بسبب التعنت والرفض الإسرائيليين وبعدما عجزت المنظمة الدولية عن إيجاد حل عادل يقوم على أساس استعادة الحقوق العربية المغتصبة .

وبما أن الدول الغربية هذه كانت في تلك المرحلة المصدر الوحيد الذي تشتري الدول العربية منه سلاحها فقد أرادت الدول الغربية أن تربط صفقات السلاح التي

تريد بيعها للدول العربية بشروط تمس سيادة العرب الوطنية وتجعل منها مسوغاً للتدخل المباشر من قبل الدول الثلاث إذا فكرت الدول العربية باستخدام قوتها العسكرية لتحرير أراضيها ودفع العدوان عنها . وأثبتت الأحداث اللاحقة أن البيان الثلاثي كان موجهاً بالدرجة الأولى لحماية حدود الكيان الصهيوني وأمنه وضد العرب دون غيرهم والدليل على ذلك قيام اثنتين من هذه الدول (بريطانيا وفرنسا) بالاشتراك مع الكيان الصهيوني بالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ . وقد نال هذا الهجوم رضى الدولة الثالثة الولايات المتحدة الأمريكية ومباركتها كما سنرى ذلك لاحقاً .

١٠ – القضية الفلسطينية في العلاقات الدولية ١٩٤٨ – ١٩٥٦ :

انعكست القضية الفلسطينية وحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير ومشكلة النهج العدواني التوسعي الصهيوني على جميع جوانب العلاقات الدولية التي شهدتها المنطقة العربية بدءاً، حرب عام ١٩٤٨ م . فقد أدت عملية قيام الكيان الصهيوني على ارض فلسطين إلى ظهور معطيات وظروف سياسية جديدة تماماً في المنطقة بصورة عامة وبدأت مرحلة صراع من الصعب جداً التنبؤ بنتائجها .

إن تحليل قضية الصراع العربي الصهيوني أمر غير سهل على الإطلاق لكن من السهل ملاحظة أن التضاربات المعقدة في مصالح القوى الدولية الخارجية ومصالحها وأهدافها الداخلة في هذا الصراع بصورة أو بأخرى تشكل جوهر هذا الصراع . وما المواجهة العربية الإسرائيلية إلا وجه من وجوهه . ولقد استغلت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الدعاية الصهيونية القائلة إن فلسطين « هي ارض الميعاد وحق الشعب اليهودي » من أجل التدخل المباشر بصورة الوسيط والحكم بين الأطراف المتنازعة لحماية الحركة الصهيونية ومساندتها في تحقيق أطماعها التوسعية في المنطقة . كما سعت الدول الغربية إلى تصوير القضية الفلسطينية أمام الرأي العام الغربي على أنها مجرد قضية لاجئين لا أكثر متجاهلة أنها قضية شعب بأكمله طرد من أرضه وحرم من أبسط حقوقه التي تقرها الأعراف والقواعد الدولية ومتناسية بأن الصراع العربي الصهيوني مرتبط بمجموعة من العوامل الناشطة في الشرق العربي بأكمله ونتيجة طبيعية للسياسات التي تمارسها هذه الدول بصورة أو بأخرى في هذه

المنطقة والرد العربي على هذه السياسات المنطلق من مبدأ معاداته المتأصلة للاحتلال والتبعية واغتصاب الحقوق والتي أدت إلى القضاء على النفوذ الإنكليزي الفرنسي في المنطقة . وبالتالي كان لابد لهذه الدول من السعي إلى العودة مرة أخرى ، وإن كان بأسلوب آخر عن طريق زرع الكيان الصهيوني في فلسطين .

ولكي نفهم طبيعة هذا الصراع وماهية العلاقات التي بدأت تعيشها المنطقة العربية بعد عام ١٩٤٨ لابد من ملاحظة العوامل التالية :

١ - إن ظهور الكيان الصهيوني على الخارطة السياسية للشرق العربي لم يكن مرتبطاً بتنفيذ بنود قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ م ، وإنما جاء نتيجة حتمية لتنفيذ المخطط الاستراتيجي الذي وضعته الحركة الصهيونية العالمية لاستعمار فلسطين العربية واستيطانها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبقية الدول الغربية الأخرى وذلك عن طريق طرد السكان العرب الفلسطينيين من ديارهم . وظهرت « إسرائيل » ككيان عنصري توسعي قائم على الاستيطان والهجرة فجميع سكان هذا الكيان عشية إعلانه كانوا من المهاجرين إلى فلسطين القادمين أساساً من بلدان أوروبا وأمريكا وهم غرباء بالكامل عن أرض فلسطين وسكانها العرب الفلسطينيين .

٢ - لم تظهر التركيبة الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية السياسية للمجتمع الصهيوني على أساس اقتصاد ما قبل الرأسمالية كما كان الحال في المجتمع العربي في فلسطين والدول العربية المجاورة بل كانت هذه التركيبة قد حوّلت من قبل المهاجرين اليهود من الدول الأوروبية الغربية خلال فترة الانتداب البريطاني وطوِّرت في إطار مؤسسات ترتبط مع المؤسسات الأوروبية الغربية ثم الرأسمالية الأمريكية . وقد ساعدت على ذلك المساعدات المالية الضخمة التي كانت تقدمها المنظمات الصهيونية وبنتيجة ذلك تمكنت الحركة الصهيونية من خلق نظام اقتصادي خاص بها وراحت تطوره وفق النظام الرأسمالي الغربي .

٣ - حسب إعلان قيام « إسرائيل » تم الإعلان ليس فقط عن قيام « الدولة

اليهودية » بل « الدولة الصهيونية » بمعنى دولة كل يهود العالم تطبيقاً للنظرية الصهيونية القائلة بعودة « الشعب اليهودي » إلى « أرض الميعاد » وبالتالي يتطلب الأمر هجرة مستمرة لليهود إلى فلسطين وتوطينهم مكان العرب الفلسطينيين الذين طردوا من قبل العصابات الصهيونية كما رأينا . وبالتالي فإن الهجرات اللاحقة يجب استيعابها بصورة مستمرة وهذا يعني أن الكيان الصهيوني سيصل إلى مرحلة يتطلب منه الأمر فيها السيطرة على أراض عربية جديدة ولتحقيق ذلك لابد من شن الحروب.

خصوصية الكيان الصهيوني هذه ، إذا ما أخذنا بالحسبان النظرية الصهيونية المعتمدة لدى جميع القيادات الصهيونية والتي ترى في يهود العالم شعباً واحداً وقومية واحدة وترى في « إسرائيل » مركزاً ليهود العالم ... الخ ، وجدت لنفسها منذ البدايات الأولى مكاناً خاصاً وأهمية كبرى لتطوير مكانتها وتوسيعها في العلاقات الدولية في المنطقة وقد أشار إلى هذه الخصوصية تيودور هرتزل في برنامج استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين على حساب الدول العربية بفعل السياسات العدوانية تجاه جميع حركات التحرر ومع ذلك كله فقد أصبحت القضية الفلسطينية القضية القومية الأولى والأهم في العالم العربي ، الأمر الذي جعل الأحزاب السياسية القومية تضع في مقدمة أهدافها وبرامجها السياسية تحرير فلسطين وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم . وقد دفعها إلى ذلك ليس فقط الشعور القوي بالعطف تجاه اللاجئين الفلسطينيين بل ، وأيضاً الخطر الحقيقي الذي أصبحت تشكله الأطماع الصهيونية في المنطقة العربية بعد انتهاء مرحلة إنشاء الكيان المصطنع في أرض فلسطين .

غير أن الدول الغربية حاولت قطع الطريق على هذه الأحزاب عن طريق تنفيذ استراتيجية جديدة في المنطقة بعد عام ١٩٥٠ م تقوم على اساس البحث عن طرائق جديدة لجرّ الدول العربية لخوض غمار صراعات محلية تستنزف القوة العربية وتخلق الخلافات بينها لمنعها من تحقيق وحدتها القومية التي أصبحت من وجهة نظر الصهيونية العالمية والدول الغربية الكبرى برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية أكبر خطر على الأطماع الصهيونية والاستعمارية الغربية في المنطقة . لكن ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحركة القومية العربية بدأت تشهد نهوضاً كبيراً خلال هذه المرحلة وخصوصاً في

سوريا ومصر ، وتمكنت من الوصول إلى السلطة في مصر بعد ثورة ٢٣ ١٩٥٢ م . وبدأت حركة التحرر العربية تؤثر تأثيراً كبيراً في مجرى الأحداث والعلاقات الدولية في المنطقة العربية خلال الخمسينات وبدأت تشكل النواة الأولى للعمل الثوري المنبعث من داخل هزيمة حرب عام ١٩٤٨ م في مصر وسوريا وغزة والمخيمات الفلسطينية المنتشرة في الدول العربية . وخلال فترة وجيزة أصبحت الغالبية العظمى من الشباب الفلسطينيين والمثقفين تشارك بصورة فعالة في نشاطات الأحزاب القومية في جبهة واحدة ضد الصهيونية ومن هذه الأحزاب حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان يمارس آنذاك نشاطاً سياسياً فاعلاً ومؤثراً في سوريا . وامتدت خيوط التلاحم بين الأحزاب القومية العربية وتجمعت حول هدف واحد هو الوحدة العربية وتحرير التراب الوطني الفلسطيني[٧٤] .

في عام ١٩٥٣ تمكن الطبيب الفلسطيني جورج حبش من تأسيس حركة القوميين العرب في بيروت التي طرحت شعار وحدة العرب والنضال ضد الصهيونية والامبريالية الغربية ، وفي الضفة الغربية لنهر الأردن ازداد النشاط السياسي بين عامي ١٩٥٢ – ١٩٥٦ وظهرت التشكيلات السياسية التي سعت إلى التقارب مع سوريا ومصر على الرغم من الظروف الصعبة التي فرضها النظام الملكي وتمكنت الأحزاب القومية من تشكيل جبهة واحدة على المستوى الجماهيري تمكنت من تسليم السلطة في الأردن إلى حكومة سليمان النابلسي في تشرين الأول ١٩٥٥ م التي انتهجت سياسة تقارب قوية مع سوريا ومصر[٧٥] ، الأمر الذي دفع الدول الغربية إلى إعادة وضع استراتيجية جديدة لسياساتها في المنطقة بنيت على أساس القضاء المبرم على حركة التحرر العربية بشتى الطرائق والسبل كما سنرى لاحقاً .

١١ – العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ م :

بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ م ووصول حركة الضباط الأحرار إلى السلطة في مصر أصبحت مسألة التخلص من الوجود العسكري البريطاني في منطقة قناة السويس واحدة من أهم القضايا السياسية التي سعت الحكومة المصرية لحلها والتخلص منها . وبناء عليه فقد دخلت القيادة المصرية الجديدة في مباحثات مع الحكومة البريطانية انتهت في ٢٧ تموز ١٩٥٤ م بالتوقيع على اتفاق تضمّن الانسحاب الكامل للقوات

البريطانية من منطقة قناة السويس خلال عشرين شهراً[٧٦] . غير أن الحكومة البريطانية وعن طريق الضغوط الكبيرة التي مارستها الولايات المتحدة على مصر تمكنت من وضع بند في الاتفاق نصّ على إمكان عودة القوات البريطانية إلى منطقة القناة في حال وقوع هجوم على مصر أو على أية دولة عضو في الجامعة العربية أو تركيا مثلاً . وقد عُدَّ هذا البند موجهاً ضد الاتحاد السوفييتي الذي وجه جل اهتماماته إلى المنطقة في تلك المرحلة لكنه في الحقيقة كان بمثابة تعويض عن رفض مصر الانضمام إلى أي حلف عسكري تحت إشراف الدول الغربية[٧٧] .

في مطلع عام ١٩٥٥ حصلت جملة من التغيرات في نظام العلاقات الدولية التي كانت سائدة في المنطقة وتقلصت إمكانات المناورة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في محاولاتها للتوفيق بين دعمها للكيان الصهيوني والحفاظ على نفوذها في الدول العربية في ظل ازدياد النشاطات العدوانية الصهيونية التي كان من نتائجها الهجوم على غزة في شباط ١٩٥٥ م . وشرعت مصر في البحث عن مصادر لتزويدها بالسلاح الذي كانت بأمس الحاجة إليه إذ لم يكن لديها آنذاك – حسب تصريح ناطق عسكري – سوى ست طائرات عسكرية صالحة للاستعمال وذخيرة دبابات تكفي لساعة واحدة من القتال فقط[٧٨] .

توجهت مصر في البداية نحو مصادر تسليحها التقليدية (انكلترا وفرنسا) . غير أن ذلك لم يعطِ أية نتيجة إيجابية . وبمجيء حكومة (أنطوني إيدن) إلى السلطة في بريطانيا في نيسان ١٩٥٥ م اشتد العنصر المعادي لمصر في سياسة هذه الدولة وخصوصاً في ظل انضمام بريطانيا إلى حلف بغداد . كما جاءت الانتخابات الفرنسية في كانون الثاني ١٩٥٥ م بحكومة غي موليه إلى السلطة ووقفت هي الأخرى منذ البداية موقفاً سلبياً جداً من الحكومة المصرية . فتوجهت مصر إلى دول المعسكر الاشتراكي . وبعد اتصالات أجرتها معها عبر قنوات مختلفة تم التوقيع على صفقة السلاح التشيكية عام ١٩٥٥ م . عندها حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استدراك الموقف وحاولت جاهدة تحسين علاقاتها مع الحكومة المصرية خوفاً من امتداد النفوذ السوفييتي نحو مصر فأعلنت الحكومة الأمريكية في كانون الأول ١٩٥٥ م استعدادها لمساعدة مصر في بناء السد العالي وأكدت بأنها ستقوم مع بريطانيا بتقديم قرض لها

بقيمة ٢٠٠ مليون دولار . وبالفعل فقد حصلت مصر في آذار ١٩٥٦ م على وعد رسمي بتقديم تلك القروض . غير ن المفاوضات التي بدأت بين الطرفين انتهت إلى طريق مسدود بسبب الشروط المجحفة التي رفضتها الحكومة المصرية فأعلن وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في ١٨ تموز ١٩٥٦ إلغاء القرض الأمريكي ووقف تقديم المساعدات الاقتصادية لمصر[٧٩] .

ردأ على مناورة دالاس ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً في الاسكندرية يوم ٢٦ تموز ١٩٥٦ م بمناسبة ذكرى ثورة تموز أعلن فيه تأميم شركة قناة السويس ، فشجبت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الإجراء وسارعت مع فرنسا وبريطانيا إلى عقد اجتماع لوزراء خارجيتها في لندن تم الإعلان خلاله عن فرض الحصار الاقتصادي على مصر وجمدت الولايات المتحدة رسمياً كل أرصدة شركة قناة السويس وأموالها في حين بادر وزير خارجيتها جون فوستر دالاس إلى طرح مشروع على المؤتمر يقضي بوضع قناة السويس تحت إشراف اتحاد شركات دولي والذي اصبح يعرف باسم مشروع دالاس واقترح فيه أيضاً عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول المستفيدة من قناة السويس في لندن بتاريخ ١٦ آب عام ١٩٥٦ م . وقد كانت الولايات المتحدة وراء جميع الطروحات والتدابير الرامية إلى إعادة القناة إلى السيطرة الغربية بأس شكل كان ومهما بلغ الثمن[٨٠] .

وكان على القوات البريطانية الإنسحاب خلال الفترة المحددة . ومع اقتراب موعد الإنسحاب الذي حددته الاتفاقية المصرية البريطانية لم تكن الحكومة البريطانية راغبة على الإطلاق في تنفيذ الاتفاق بعدما فقدت الكثير من مستعمراتها في العالم (الهند ، بورما ...) وبدأت تبحث عن المسوّغات اللازمة لإلغاء الاتفاق وأرسلت العقيد اليهودي هينري كويست في حزيران عام ١٩٥٦ م إلى الكيان الصهيوني لتسليم رسالة إلى دافيد بن غوريون تضمنت ما يلي : « إذا تدخلت بريطانيا في السويس يجب على إسرائيل أن تهجم بكل طاقتها . وهذا سيخدم مصالح جميع المشاركين في العملية. وستدين بريطانيا الهجوم الإسرائيلي بشدة (ظاهراً) لكن وبعد ذلك وفي مفاوضات السلام ستساعد بريطانيا « إسرائيل » في الحصول على أفضل اتفاقية ممكنة لصالح إسرائيل »[٨١] .

وفهم الكيان الصهيوني أن عليه انتهاز الفرصة لتحقيق أهدافه التوسعية وبدأ يعد العدّة لشن عدوان على مصر من خلال التنسيق مع فرنسا وبريطانيا . وفي تصريح أدلى به في ٢٣ أيلول ١٩٥٦ م خلال اجتماع رسمي في تل أبيب قال بن غوريون « إن إسرائيل تمتلك على الأقل صديق حقيقي واحد »[٨٢] مشيراً بذلك وبشكل مباشر إلى فرنسا وبريطانيا التي بدأت عمليات التنسيق بينها لتحقيق الأهداف التالية من خلال عدوان عسكري واسع النطاق على مصر :

١ - القضاء على الثورة المصرية وإضعاف حركة التحرر القومية العربية بإسقاط نظام حكم الرئيس جمال عبد الناصر الذي كرّس جُلَّ اهتمامه وجهوده للقضاء على النفوذ الأجنبي وجلاء القوات البريطانية المرابطة في منطقة قناة السويس .

٢ - فرض الهيمنة الغربية على مصر بعد فشل الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية في التأثير عليها وبعدما وجدت لنفسها مخرجاً من خلال تعاونها مع دول المعسكر الاشتراكي وخصوصاً الاتحاد السوفييتي وتوقيع صفقة السلاح التشيكية .

٣ - فرض المشاريع والحلول والطروحات الغربية بشأن الوضع النهائي لقناة السويس ومعاقبة مصر على وقوفها في وجه المحاولات الغربية لربط الدول العربية بسياسات الأحلاف الغربية العسكرية (حلف بغداد ١٩٥٥ م) ومحاولاتها إنشاء حلف عربي مضاد (اتفاقية الدفاع العربية المشتركة) التي وقعت بين مصر وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية عام ١٩٥٦ م وفي وقت شكل فيه الدور المصري في تحقيق نوع من الوحدة بين العرب مصدر قلق للدول الغربية التي كانت تراقب بانزعاج كبير النهوض القومي العربي التقدمي في المنطقة .

٤ - تحقيق نصر عسكري كاسح على مصر وإجبارها على التفاوض مع الكيان الصهيوني في ظروف مهينة تؤدي إلى استسلامها والتوقيع على اتفاقات مهينة والخضوع لسياسة الأمر الواقع وجرّ الدول العربية الأخرى إلى التوقيع على اتفاقات مماثلة تنهي القضية والوجود الفلسطيني .

في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٦ م جرت في مدينة سيفر الفرنسية مباحثات بين بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني انتهت بالتوصل إلى اتفاق سري كان على الكيان الصهيوني بموجبه المبادرة في استفزاز مصر والهجوم عليها ومن ثم مشاركة القوات الفرنسية والبريطانية . وكان قد سبق هذا اللقاء الثلاثي عقد اجتماع سري بين المسؤولين الصهاينة والفرنسيين في باريس وافقت خلاله فرنسا على إرسال كميات كبيرة من السلاح إلى الكيان الصهيوني على الرغم من أنها كانت قد حظرت تصدير السلاح إلى المنطقة حسب البيان الثلاثي كما رأينا وأقدمت فرنسا على تأجير السفن الفرنسية بسرية تامة بعد أن تمّ تغيير ألوانها لنقل السلاح والعتاد إلى الكيان الصهيوني . وطوال شهر آب ١٩٥٦ م استمر تدفق السلاح إلى القواعد العسكرية الصهيونية دون انقطاع وتسلمت القيادة العسكرية الصهيونية ما مجموعه مائة دبابة و ٢٥٠ مدفعاً وعدد كبير من المصفحات والسيارات العسكرية[٨٣] .

وتحولت جزيرة قبرص خلال الفترة الواقعة بين ٢٧ و ٢٩ تشرين الأول إلى مسرح لنشاط القوات البريطانية والفرنسية التي كانت تُجري استعداداتها النهائية لشنّ العدوان . وفي ٢٩ تشرين الأول وصلت إلى المطارات والقواعد الجوية الصهيونية ٧٠ طائرة مقاتلة فرنسية بعد أن أقلعت من قواعدها في ديجون وسانت ديزبيرغن الفرنسية وبدأت ٤٠ طائرة نقل عسكرية فرنسية رحلاتها اليومية عن طريق قبرص إلى القواعد الصهيونية حاملة الذخيرة والمؤن والعتاد الحربي[٨٤] .

بعد انتهاء الاستعدادات العسكرية بصورة كاملة بدأت القوات العسكرية الصهيونية مساء ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٥٦ م هجوماً واسع النطاق على القوات المصرية في صحراء سيناء تمكنت خلاله القوات الصهيونية من السيطرة على بلدة القنتلة ومهاجمة القسيمة في اليوم الثاني غير أن القوات المصرية تمكنت من صد الهجوم الصهيوني في منطقتي غزة ورفح فتدخلت القوات البحرية الفرنسية التي كانت قد تولت عملية مراقبة شواطئ الكيان الصهيوني وحمايتها وبدأت البارجة الفرنسية جورجس لاغوس بقصف المواقع المصرية في رفح فاندفعت على أثرها القوات الصهيونية نحو عمق سيناء[٨٥] .

في ٣١ تشرين الأول بدأت القوات الجوية البريطانية والفرنسية قصف المدن المصرية . كما هاجمت قاذفاتها الجوية المطارات والقواعد الجوية المصرية وتمكنت من تدمير سلاح الجو المصري وسيطرت على الأجواء سيطرة كاملة . فتقدمت مصر بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي الذي عقد اجتماعاً عاجلاً لمناقشة الوضع غير أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ أي قرار بسبب تهديد فرنسا وبريطانيا باستخدام الفيتو . فدعى الاتحاد السوفييتي إلى عقد دوة طائة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت بدورها قراراً في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ م يدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً وانسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية ، غير أن فرنسا وبريطانيا والكيان الصهيوني رفضت التقيد به وبدأت فرنسا وبريطانيا بعد يومين من صدور هذا القرار بإنزال قواتها العسكرية في منطقة قناة السويس وتمكنت خلال يومين من السيطرة على مدينتي بور سعيد وبور فؤاد . فطلب الاتحاد السوفييتي عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي لدراسة الوضع الناشئ وعدم تنفيذ قرار الأمم المتحدة واتخاذ قرار يحدد مهلة ١٢ ساعة لسحب جميع القوات المشاركة في غزو الأراضي المصرية وتقديم المساعدة العسكرية اللازمة لمصر عن طريق مجلس الأمن الدولي في حال رفض فرنسا وبريطانيا والكيان الصهيوني التقيد بالقرار[٨٦] . لكن المناقشات انتهت دون اتخاذ قرار فهدد الاتحاد السوفييتي بالتدخل المباشر واستخدام القوة العسكرية لوقف العدوان عندها ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا وبريطانيا للقبول بقرار الأمم المتحدة السابق وسحب قواتهما من مصر والذي تم فعلياً في نهاية عام ١٩٥٦ م كما سحب الكيان الصهيوني قواته العسكرية من صحراء سيناء في ربيع عام ١٩٥٧ م ووضعت قوات الطوارئ الدولية في منطقة شرم الشيخ والممرات المشرفة على مدخل مضيق تيران وفي قطاع غزة[٨٧] . ولم تحقق فرنسا وبريطانيا والكيان الصهيوني الأهداف التي دفعتها إلى القيام بهذا العدوان . ازدادت لُحمة القوى التقدمية في مختلف أرجاء الوطن العربي وخطت سوريا ومصر بعد الحرب أولى الخطوات العملية على طريق تحقيق الوحدة بينهما كنواة أولى للوحدة العربية وتم التوقيع على ميثاق الوحدة عام ١٩٥٨ م ولم يتمكن الكيان الصهيوني من جرّ مصر والدول العربية الأخرى إلى التوقيع على معاهدات استسلام معه . غير أن النتيجة الخطيرة التي ترتبت على هذا العدوان جاءت

من خلال ازدياد دور الولايات المتحدة الأمريكيــة في المنطقـة واعتمادهـا علـى الكيـان الصهيوني بشكل واضح وعلني لتنفيذ مخططاتها التوسعية في المنطقة العربية .

١٢ – تقييم السياسة الأمريكية خلال أزمة السويس والعدوان الثلاثي :

لم تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في العدوان الثلاثـي علـى مصـر و لم تقـدم الدعم العسكري للدول الثلاث التي قامت به واكتفت بإدانته لا أكثر . و لم يكـن هـذا الموقف عائداً إلى رفض الولايات المتحدة المبدئي لأساليب حلفائها علـى الإطـلاق فقـد سعى وزير خارجيتها جون فوستر دالاس بكـل مـا لديـه مـن قـوة لإرجـاء اتخـاذ قـرار بوقف إطلاق النار ليمكن القوات المهاجمة من تصفية حسـاباتها مـع القيـادة المصريـة . وبسبب ذلك لم تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار إلا في اليوم الخامس من العدوان .

من جهـة ثانيـة لم يكـن الموقـف الأمريكـي عـائداً إلى تناقضـات بـين الأهـداف الأمريكية وأهداف الحلفاء الغربيين من حيث المبدأ . فكلاهمـا متفـق مـع الآخـر علـى ضرورة إعادة قناة السويس إلى السيطرة الغربية ومعاقبة الرئيس جمال عبد النـاصر علـى تعامله مع الاتحاد السوفييتي ووقوفه في وجه سياسة الأحلاف الغربيـة في المنطقـة . غـير أن الولايات المتحدة كانت ترى أنه يجب التعـامل مـع مصـر بطريقـة مختلفـة وهـذا مـا يؤكده محمد حسنين هيكل في كتابه « وثائق القـاهرة » حـين قـال « لا يجـدر بنـا أن نتصور أن أهداف دالاس البعيدة مختلفة عن أهداف إيدن . فقد كان هو الآخر يرغـب بإسقاط عبد الناصر ولكن أخاه (آلن دالاس) مديـر وكالـة الاسـتخبارات الأمريكيـة أكد له أنه يمكن تحقيق ذلك بحذر عن طريق انقـلاب داخلـي وليـس بهجـوم خـارجي فهذا لن يثير العرب ولا الروس »[٨٨] .

لقد تأثر الموقف الأمريكي أثناء أزمة السويس بالاعتبارات والعوامل التالية :

١ – كانت الولايات المتحـدة الأمريكيـة مضطـرة إلى أخـذ السياسـة السـوفيتية بالحسبان بخاصة وأن الاتحاد السوفييتي وقف بحزم إلى جانب مصر و لم تكن موسكو على استعداد للتضحية برأس الجسر الذي أقامته في المنطقة لمقارعـة نفوذ الدول الغربية في وقت كانت فيه السياسات الأمريكية تشكل مصـدر إزعـاج حقيقـي للاتحـاد السـوفييتي في أوروبـا الشـرقية (الأزمـة الهنغاريـة ١٩٥٦ م) .

٢ – أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن العدوان الثلاثي على مصر سيؤدي بالضرورة إلى تقويض النفوذ البريطاني الفرنسي في المنطقة ولو اعتقد الأمريكيون أن التطورات ستؤدي إلى زعزعة الموقف الأمريكي في المنطقة لشاركت الويات المتحدة بالعدوان المسلح . غير أن الولايات المتحدة كانت تفكر في الحقيقة في ذلك الوقت في إبعاد فرنسا وبريطانيا من المنطقة ونسف نفوذهما فيها وهذا ما حصل بالفعل وأتيحت للولايات المتحدة فرصة تعميق نفوذها وترسيخه . وتعليقاً على ذلك كتب جون بادو « أصبحت الولايات المتحدة حارساً لا رجعة فيه للمواقع الغربية العامة . وبنتيجة هذا أصبح الدور الأمريكي مستقلاً ومحدداً في آن معاً . أصبح مستقلاً بمعنى أنه لم يعد بصورة عامة مكملاً لمواقف الدول الأوروبية التقليدية بل يقوم الآن على التحديد الأمريكي للمصالح والأهداف السياسية . ولم يعد في وسع أية دولة غربية ممارسة سياستها في العالم العربي بنجاح إذا تعارضت مع سياسة الولايات المتحدة وأصبحت السياسة الأوروبية مكملة ، والأمريكية هي الأساس »[٨٩] .

٣ – أتاح العدوان الثلاثي على مصر فرصة مناسبة للولايات المتحدة لاستعادة سمعتها في مصر والدول العربية بعد فشل سياستها وسحب موافقتها المبدئية على تمويل بناء السد العالي وزعزعة موقفها في المنطقة بسبب السياسة التي انتهجتها خلال فترة تأميم قناة السويس . يقول وليم كوندات « شعر الكثيرون من العرب بالامتنان للمعارضة الأمريكية لعدوان السويس وفي هذه الظروف كان يمكن الاعتقاد بأن مبادرة الولايات المتحدة الجديدة المجسّدة لتعزيز مواقفها في الشرق الأوسط ، ستحول دون التغلغل السوفييتي اللاحق »[٩٠] .

٤ – كانت الولايات المتحدة تتوقع أن لديها من الإمكانات ما يكفي لضمان مصالح الكيان الصهيوني بما في ذلك تلك التي تتناقض جذرياً مع مصالح الدول العربية وذلك بالطرائق التي لا تؤدي إلى نشوء صدامات عسكرية شاملة أو إضعاف النفوذ الأمريكي في المنطقة . وفي الوقت الذي ضغطت

فيه الولايات المتحدة على الكيان الصهيوني لتحقيق إنسحاب من سيناء قدّمت لها كل أشكال الدعم العسكري والاقتصادي . حتى أن الوفد الأمريكي لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة وعد الكيان الصهيوني ببذل كل جهد ممكن للحفاظ على المصالح الإسرائيلية في وقت كانت القوات الصهيونية تشن عدوانها على مصر . وكتب الوفد للسفير الصهيوني في واشنطن قائلاً : « إن الوثوق بهذه الحقيقة خير ضمان لمستقبل إسرائيل وليس الاحتلال الذي يتحدى الأغلبية العظمى من الرأي العام العالمي »[٩١] .

١٣ – العوامل المحركة للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية :

آ – العامل الاستراتيجي :

منذ بداية العشرينات تشغل منطقة الشرق العربي حيزاً مهماً من ساحة اهتمام مخططي السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لما يتمتع به موقعها الجغرافي من أهمية استراتيجية مميزة تساعد عملية السيطرة عليه في نشر النفوذ الأمريكي وتركيزه في المناطق الحيوية لاقتصاد الولايات المتحدة وخصوصاً منطقة الخليج العربي .

لقد شهدت منطقة الشرق العربي في التاريخ الحديث جملة من النزاعات الدولية. وكانت محط أنظار الدول الاستعمارية بخاصة بعد الحرب العالمية الأولى . غير أن اهتمام الولايات المتحدة في تلك المرحلة لم يكن كبيراً بسبب انشغالها في منطقة أخرى من العالم العربي (منطقة الخليج) كما سنرى عند دراسة عامل النفط . وتقويم الوضع الاستراتيجي لمنطقة الشرق العربي لم يكن ثابتاً من وجهة النظر الأمريكية . ولقد أعاد السياسيون الأمريكيون النظر في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة آخذين في الحسبان جملة التحولات التي أُدْخِلَتْ على استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الكونية ومبادئها العسكرية كنتيجة مباشرة للحرب العالمية الثانية . ونالت الرغبة في ربط تطور الأوضاع في العالم من حيث طابعها ونتائجها لمصلحة الولايات المتحدة أهمية كبرى في تصورات رجال السياسة الأمريكيين بخاصة في هذه المنطقة . وكان

أهم هذه التطورات سقوط الامبراطوريات الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) التي كانت ترى أن هذه المنطقة حديقة خلفية لها . وبالتالي كان على الولايات المتحدة أن تكون البديل في وقت دخلت فيه في سباق مع الاتحاد السوفييتي للسيطرة على المناطق الحيوية الاستراتيجية في العالم (الحرب الباردة) وكان ذلك يعني بالضرورة تنفيذ المهمات التي كانت ملقاة على عاتق فرنسا وبريطانيا في السابق خصوصاً بريطانيا فيما يتعلق بدعم الكيان الصهيوني الذي أوجده الغرب كقاعدة متقدمة له في المنطقة لخدمة مصالحه بالشكل الذي يكفل ديمومة واستمرارية سيطرته عليها .

ب – عامل النفط :

عندما كانت بريطانيا وفرنسا تسيطر على منطقة الشرق العربي (سورية الطبيعية) مع نهاية الحرب العالمية الأولى من خلال نظام الانتداب الذي ابتدعه الجنرال سمطس (من جنوب افريقيا) داخل عصبة الأمم كغطاء شرعي دولي للاستعمار في تلك المرحلة ولتسهيل مهمة الدول الاستعمارية في إقامة الكيان العنصري التوسعي الصهيوني في المنطقة كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اختارت لنفسها منطقة الخليج العربي نظراً لما تحتويه بطون الصحارى فيها من قدرات نفطية هائلة جعلتها المنطقة الأهم في العالم من الناحية الاقتصادية بالرغم من أنها كانت في تلك الفترة منطقة نفوذ بريطانية .

وخلال العشرينات قامت الخماسية الكبرى للشركات النفطية الأمريكية (أكسون ، موبيل ، تكساكو ، سوكال ، غالف) المتحدة مع شركتي (بريتش بتروليوم) البريطانية و رويال داتش شل) البريطانية الهولندية بتشكيل الكارتيل النفطي الدولي – أكبر تكتل احتكاري دولي في العالم – الذي بدأت في إطاره عملية استخراج الثروة النفطية في بلدان المنطقة التابعة والمستعمرة وتسويقها[٩٢] .

وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى كان القسم الأكبر من الأرباح من نصيب الشركات الأمريكية وأصبحت عامل استقرار مهم بالنسبة للاقتصاد الأمريكي. ولقد أثبتت الحرب العالمية الثانية الأهمية الفائقة للنفط والدور الذي يمكن أن تلعبه عملية السيطرة على منابعه لصالح الدول الكبرى كالولايات المتحدة التي أصبحت تشكل أكبر قوة اقتصادية وعسكرية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية . وتوطدت

مواقع الشركات الخماسية الكبرى وسط كبريات الشركات الصناعية الأمريكية سواء في حجم المبيعات أو دخلها العام وجنت أرباحاً خيالية . فسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز مواقعها بالتدريج ونشر نفوذها في المناطق المجاورة لمنابع النفط .

تعود البدايات الأولى لتدعم الشركات النفطية الاحتكارية الأمريكية في منطقة الخليج إلى عام ١٩٤٥ م عندما قامت الولايات المتحدة بشراء مساحة ٢٥ كم٢ من الأرض في منطقة الظهران ونقلت إليها القاعدة العسكرية الأمريكية التي كانت في إحدى ضواحي مدينة القاهرة . ومنذ ذلك التاريخ بدأت الولايات المتحدة تفكر جدياً بتبني المشروع الغربي في إقامة الكيان الصهيوني ونقل حضانته إليها من بريطانيا بعد أن أضعفتها الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير . وأصبحت القضية الفلسطينية ومسألة تصفيتها عنصراً مركزياً في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية في المنطقة العربية برمتها(٩٣) .

جـ — اللوبي الصهيوني :

يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية ستة ملايين يهودي . والقسم الأعظم منهم إن لم نقل الجميع متأثر إلى حد بعيد بالفكر الصهيوني والمنظمات الصهيونية التي تؤثر بدورها باستمرار وبصورة فعّالة في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية . وللمجموعات الصهيونية نفوذ كبير في المجتمع الصناعي الحربي والصحافة الأمريكية . حتى أن الكيان الصهيوني نفسه يتولى مهمة توجيه نشاط هذه المنظمات . ومن السفارة الصهيونية في واشنطن تمتد الخيوط إلى المنظمات اليهودية الصهيونية المنتشرة في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية مثل (تباي بريت) و (اللجنة اليهودية الأمريكية) و (الكونغرس اليهودي الأمريكي) وغيرها وتشكل (لجنة العلاقات الاجتماعية الأمريكية الإسرائيلية) أهم مراكز الضغط على الكونغرس الأمريكي . واللوبي الصهيوني قادر على استخدام نفوذه في مجلس الشيوخ والكونغرس الأمريكيين والعمل في الاتجاه الذي يخدم الكيان الصهيوني . وفي تصريح الجنرال جورج براون رئيس لجنة قادة الأركان نجد الدليل على ذلك حيث أعلن « أن هذا اللوبي قوي بحيث يصعب تصديق ذلك ويأتي إلينا الإسرائيليون طالبين تقنية عسكرية ونجيبهم بأننا لا نستطيع

إقناع الكونغرس بالمصادقة على هذا البرنامج فيردون علينا اطمئنوا بشأن الكونغرس إننا نأخذه على عاتقنا »[٩٤] .

من ناحية ثانية تشغل العناصر اليهودية الصهيونية والموالين لها مناصب مهمة وتحتل مواقع قوية جداً في الصحف والإذاعة والتلفزيون وجميع وسائل الإعلام الأمريكية الأخرى وتلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في توجيه الرأي العام الأمريكي . كما يقدم اللوبي الصهيوني إمكانات مادية ضخمة للمرشحين أثناء انتخابات الكونغرس ومجلس الشيوخ والانتخابات الرئاسية الأمريكية وبنتيجة ذلك يتصرف الكثير من المرشحين خلال الانتخابات كما لو أنهم مرشحين لعضوية الكنيست الصهيوني وتبدو خطورة ذلك بعد نجاح هؤلاء المرشحين في الانتخابات من خلال تنفيذ الوعود التي كانوا قد قطعوها لمموليهم من الصهاينة أثناء حملاتهم الانتخابية . لكن ومع كل ذلك يجب أن لا ننسى بأن عملية تلاقي الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية مع الأهداف والغايات الصهيونية تبقى أيضاً من الأهمية بمكان وتتحكم مع بقية العوامل الأخرى في القرار السياسي الأمريكي فيما يخص المنطقة بصورة أساسية .

هذه العوامل الثلاثة مجمّعة هي التي حددت وتحدد درجة انجرار الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصراع العربي الصهيوني . وخطّها التكتيكي بصدد هذا الصراع ولم يكن مستقراً وثابتاً إنما يتبدل ويتحول من مرحلة إلى أخرى من مراحل السياسة الأمريكية ككل تجاه القضية الفلسطينية . ومن المؤثرات على تبدل التكتيك الأمريكي، إضافة إلى دور القوى الأخرى وبخاصة دور الاتحاد السوفييتي في المنطقة ، هو وضع العلاقات الأمريكية وآفاقها المنظورة مع الدول العربية ، وطابعها .

١٤ – السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في المرحلة الأولى ١٩٤٧ – ١٩٦٧ م :

تميزت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال هذه المرحلة بانتهاج خطين أساسيين : الأول ويقوم على أساس العمل على تمرير ما اسمته بالحلول السلمية داخل الأمم المتحدة ، ثم تقديم مشاريع حلول اقتصادية للقضية الفلسطينية تراوحت بين العودة لقسم من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتوطين للقسم الأعظم منهم

في الدول العربية بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية لهم عن طريق الوكالة الدولية لغوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) . أما الخط الثاني فقد كان يهدف إلى دعم الكيان الصهيوني عن طريق الدول لحليفة للولايات المتحدة في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية بالإضافة إلى محاولات ربط الدول العربية بسلسلة أحلاف عسكرية موالية للغرب .

آ – الخط الأول :

خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٧ م بدا الكونغرس الأمريكي مؤيداً بالإجماع للحركة الصهيونية فأقرّ أن « الشعب اليهودي » غربي الميول بما فيه الكفاية ويؤمن للولايات المتحدة الأمريكية حليفاً يمكن الاعتماد عليه في المنطقة العربية. وفي خطاب ألقاه عضو الكونغرس الأمريكي إيمانويل سيلير في ٨ أيار ١٩٤٥ م قال : « إن قيام كومنولث يهودي في فلسطين سيكون الوطن الثابت للحضارة الغربية في الشرق . وإن اليهود مؤهلون بسبب أصولهم العرقية وديانتهم الشرقية لخلق جسر بين الشرق والغرب ... وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تعلم أن الكومنولث الذي سيزرع بقوة في قلب هذه المنطقة سيكون مكرساً لخدمة الحضارة الغربية ... »[٩٥] . كما أن الرئيس روزفلت لم يكن أقل حماساً من الكونغرس في موقفه من فكرة قيام الكيان الصهيوني . وخلال لقائه مع ابن سعود على أثر مؤتمر يالطا طلب روزفلت منه الموافقة على هجرة اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة لهم فيها فعارض ابن سعود الفكرة بشدة[٩٦] .

أثناء المناقشة الحادة التي جرت في الأمم المتحدة حول مشروع التقسيم دعمت الولايات المتحدة المشروع بقوة وكانت السبب المباشر في قبوله ، وهذا ما أكده سامنر ويلز بقوله « لقد تم الضغط بأمر مباشر من البيت الأبيض حمله مسؤولون أمريكيون بطرق مباشرة وغير مباشرة على الدول غير الإسلامية والتي عرف أنها مترددة أو معارضة للتقسيم . لقد جنّد البيت الأبيض عدداً من الوسطاء للتأكد من أن الأكثرية المطلوبة مضمونة في النهاية »[٩٧] .

وعندما قررت الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية العالمية مواجهة العالم بإعلان

قيام الكيان الصهيوني في فلسطين أبلغ حاييم وايزمان الرئيس الأمريكي ترومان في ٩ نيسان ١٩٤٨ م أن خيار اليهود ببساطة « بين إعلان الدولة أو الزوال » . فوضعت الولايات المتحدة كامل ثقلها السياسي لتأمين الظروف المناسبة وعملت على قلب موازين القوى في فلسطين لصالح اليهود واقترح مندوبها في الأمم المتحدة الموافقة على إرسال قوات أمريكية لحماية « الدولة اليهودية »(٩٩) . وخلال ساعات قليلة كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة في العالم تعترف بوجود الكيان الصهيوني . ويقول فورستال في مذكراته « إن قرار الاعتراف أُبلغ لمارشال وزير الخارجية في اجتماع البيت الأبيض وأنه اتخذ مسبقاً يوم ١٢ أو ١٣ أيار ١٩٤٨ »(١٠٠) وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم بكل الإجراءات التي اتبعتها الحركة الصهيونية آنذاك . ولم يتوقف ترومان عند حدّ الاعتراف بهذا الكيان بل وأعلن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بضمان بقاء « دولة إسرائيل » وأمنها .

بعد حرب عام ١٩٤٨ م وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حاولت السياسة الأمريكية إيجاد حل ما لهذه المشكلة . وخلال هذه الفترة ظهر تياران الأول : ويعكس مشاعر عدد كبير من الشخصيات السياسية ويرى أنه يجب حل هذه المشكلة بالشكل الذي لا يضر « إسرائيل » . فقد أعلن عضو مجلس الشيوخ سلر « أن اللاجئين العرب اقتَلَعوا عمداً أنفسهم من منازلهم في فلسطين ، وأنحى باللوم على بريطانيا لما يعانونه من مأساة لأنها مدت الجيوش العربية التي غزت فلسطين بالضباط والمعدات والمال . وقال إن إعادة العرب بأعداد كبيرة ستكون بمثابة إدخال طابور خامس خطر على إسرائيل »(١٠١) .

من جانب آخر طالبت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء انعقاد مؤتمر لوزان بالسماح بعودة مئتي ألف لاجيء فلسطيني كما مرّ معنا . غير أن الكيان الصهيوني رفض ذلك بشكل قاطع . ومنذ حزيران عام ١٩٤٩ م أبت الولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ على عاتقها مسؤولية اقتراح حلول معينة بخصوص مشكلة اللاجئين بعدما كانت في البداية تشدد على مسألة العودة للوطن . وحدث تبدل خطير في سياستها تجاه هذه المسألة ظهر من خلال اقتراح التوطين خارج فلسطين . وقد جاء هذا التبدل بشكل يتجاوب تماماً مع رغبة الكيان الصهيوني وحلفائه داخل الكونغرس الأمريكي . وركزت الولايات المتحدة الأمريكية على المساعدات الاقتصادية العاجلة

لإغاثة اللاجئين فأقرّ الكونغرس التبرع بـ ١٦ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة . كما قدّم مساعد وزير الخارجية الأمريكي جورج مكفي خطة للتنمية في المنطقة يتم بموجبها توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية وبخاصة في سوريا والعراق وتوطين القسم الباقي منهم في الضفة الغربية لنهر الأردن . غير أن الدول العربية رفضت الفكرة بشكل كامل لما فيها من مخاطر على القضية الفلسطينية وتنازل عن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

في الأول من أيار ١٩٥٠ م قدّم الكونغرس الأمريكي مبلغ ٢٧٫٤ مليون دولار شكلت نصف ميزانية وكالة الغوث الدولية (الأونروا) . وفي أيار عام ١٩٥١ م شدد الرئيس ترومان في رسالة وجهها إلى الكونغرس على « التوطين المنظم للاجئين المشردين وأوضح أن برنامج مساعدة اللاجئين العرب الفلسطينيين يتوخى ثلاثة أغراض : المساعدة على توطين اللاجئين ، وتقوية الدول العربية التي يستقرون فيها ومساعدة كل من « إسرائيل » والدول العربية معاً على اقتلاع هذا الخطر المحدق بالسلام في المنطقة »(١٠٢) .

في هذه الأثناء أصبح جون بلاندفورد الأمريكي الجنسية مديراً لوكالة غوث اللاجئين (الأونروا) وتقدّم بخطة عرفت باسم خطة بلاندفورد قامت على الطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقديم مبلغ ٢٥٠ مليون دولار لإغاثة اللاجئين وإعادة توطينهم في المجتمعات العربية حيث هم خلال ثلاث سنوات . غير أن الدول العربية رفضت الخطة المقترحة على اعتبار أن التوطين في الدول العربية سيكون النتيجة النهائية والحل المقصود للقضية الفلسطينية .

بعد وصول ايزنهاور إلى السلطة في كانون الثاني عام ١٩٥٣ م تم إصدار قانون الأمن المتبادل لسنة ١٩٥٣ م الذي اشتمل على مبلغ ١٩٤ مليون دولار لدمج اللاجئين الفلسطينين في المجتمعات العربية . ولهذه الغاية أرسل الرئيس إيزنهاور السيد إيريك جونستون إلى المنطقة في وقت تركزت فيه ضغوط الكونغرس على حل المشكلة بأسلوب اقتصادي محض واستبعاد الجانب السياسي بشكل تام . وقد تركزت الخطة على استغلال مياه نهر الأردن في مشاريع الري وتوليد الطاقة الكهربائية لتوفير فرص عمل اللاجئين الذين يرغبون بإعادة توطينهم وبهذا الخصوص قال الرئيس إيزنهاور :

« إن لدي قناعة تامة بأن قبول خطة شاملة لتطوير وادي الأردن سيساهم مساهمة عظيمة في استقرار الشرق الأدنى »[١٠٣] . غير أن الخطة لم تستطع تذليل العقبات السياسية . وبعد عامين قام خلالهما جونستون بخمس رحلات إلى المنطقة انتهت بالفشل . ومع ذلك لم يتبدل الشعور في الولايات المتحدة بأن حل مشكلة اللاجئين يكمن في التنمية الاقتصادية .

في بداية عام ١٩٥٤ م أرسلت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي بعثة استقصاء إلى المنطقة قدّم بعدها عضوا البعثة النائبان لورانس سميث وبروتي تقريراً في أواخر شباط ١٩٥٤ م أوصيا فيه بزيادة الضغط على الدول العربية لتفتح أبوابها للاجئين ووقف معونة الأمم المتحدة لهم على أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم المساعدات للدول العربية التي توفر السكن للاجئين الفلسطينيين وتمنحهم حق المواطنة . ومن أجل تحسين المواقف العربية الإسرائيلية أوصت البعثة بأن تعلن الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا تزيد إعادة اللاجئين العرب الفلسطينيين إلى ديارهم السابقة داخل « حدود إسرائيل » في ظل الظروف القائمة ، وعلى الدول العربية الموافقة على خطة جونستون . وبناء عليه تبنت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً في الأمم المتحدة طلبت فيه من « إسرائيل » إعادة اللاجئين أو التعويض لهم وأوضحت أنه يجب على اللاجئين الفلسطينيين أن يفهموا أن المصير الفعلي لأغلبيتهم يكمن في العالم العربي »[١٠٤] .

لكن الدول العربية رفضت الخطة الأمريكية . ومع ذلك لم يكفِ هذا الإخفاق الجديد في المحاولات الأمريكية لمنع تقديم خطط مشابهة أو لإحداث تغيير يذكر في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ومشكلة اللاجئين وخلال عام ١٩٥٥ م ظل وزير الخارجية جون فوستر دالاس يركز بشدة على التوطين من خلال مشاريع المياه والتنمية وأهمل مطالب اللاجئين الفلسطينيين والحكومات العربية في العودة إلى الوطن، وقال « إن العودة إلى الوطن ستتحقق ضمن الحدود الممكنة »[١٠٥] . وحاول دالاس تمرير خطة لدعم الأهداف الأمريكية الصهيونية في المنطقة من خلال إعادة التوطين في الدول العربية . وسعى خلال انعقاد الدورة الخريفية العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٥ م إلى تمرير خطته وحذر بأن الولايات المتحدة لن تمدد أمر

المدفوعات المالية للأونروا إلى ما لا نهاية . غير أن الخطة انتهت بمعارضة الدول العربية الشديدة لها .

وهكذا فشلت بعد اثني عشر عاماً من التورط الأمريكي في قضية اللاجئين الفلسطينيين جميع المشاريع والطروحات الاقتصادية لأنها في الحقيقة لم تكن مشاريع حلول بقدر ما كانت مشاريع لتصفية القضية الفلسطينية وإنهاء وجود الفلسطينيين كشعب من خلال تقسيم مصيره إلى مصائر وطمس ومن ثم إلغاء هويته الوطنية وحقه في العودة إلى وطنه وأرضه وممتلكاته . وتبدد الوهم والتفاؤل اللذان سادا الأوساط السياسية الأمريكية في البداية وحل مكانها الشعور بالإحباط في وقت استمرت فيه الولايات المتحدة في تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين من خلال الأونروا .

في مطلع الستينات طرأ تطور بسيط على الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية عندما بدأت الدوائر السياسية الأمريكية تفكر بحل سياسي اقتصادي للمشكلة الفلسطينية كبديل عن الحلول الاقتصادية السابقة والتي أثبتت فشلها التام كما رأينا . وخلال الفترة القصيرة التي قضاها الرئيس كندي على رأس الإدارة الأمريكية حاول أن يُظهر للعرب أنه ينوي حقاً معالجة القضية الفلسطينية دون تحيّز . وفي رسائل بعث بها إلى رؤساء وملوك مصر والعراق ولبنان والسعودية والأردن أبلغ كندي الزعماء العرب عزم إدارته على العمل بنزاهة لحل مشكلة اللاجئين والصراع العربي الإسرائيلي برمته حيث قال : « نحن مستعدون للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المأساوية على أساس مبدأ العودة إلى الوطن . والتعويض عن الأملاك ومساعدتهم على العثور على حل منصف من خلال مشاريع تنمية نهر الأردن وأن نكون مساعدين على تحقيق تقدم في النواحي الأخرى لهذه المشكلة المعقدة»[١٠٦].

لكن الرئيس كندي لم يكن قادراً على اتخاذ أية خطوة حاسمة وعملية على طريق حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً حيث لعب الكونغرس الأمريكي المؤيد التقليدي للسياسات الصهيونية دوراً مؤثراً في تعطيل مبادرته هذه ، إذ لم يشاطره وجهات نظره وطروحاته بخاصة أن هذه المبادرة جاءت لتعبر عن تغيير في موقف الولايات المتحدة الأمريكية . وخلال مناقشة مشروع مبادرة كندي طالب السيناتور (جافيتس) بإسقاط عبارة « العودة إلى الوطن » واعتبر أنها « قد تفضي إلى التشويش وإلى أوهام

خاطئة بحدوث تبدل في السياسة الأمريكية » في حين وصف الشيخ سكوت العودة إلى الوطن بأنها تهديد أبدي لدولة صديقة وإذعان لابتزاز دائب وبغيض حقاً »(١٠٧) .

خلال عام ١٩٦١ م توجه جوزيف جونستون رئيس هيئة كارنجي للسلام الدولي إلى المنطقة كمبعوث خاص ليتحرى مع الحكومات المضيفة للاجئين والكيان الصهيوني بعض الوسائل لتحقيق تقدم بشأن مشكلة اللاجئين والتقى بالأطراف المعنية وأجرى مباحثات معها حول جملة من القضايا . ثم عاد إلى المنطقة في جولة ثانية في ١٥ نيسان ١٩٦٢ م قدّم على أثرها مقترحات تضمنت « تمكين اللاجئين من التعبير عن رغبتهم باقتراع سري إما في العودة إلى ديارهم أو إلى أماكن جديدة في «إسرائيل» وإما الاستيطان في البلاد العربية أو أي مكان آخر شرط أن يكون بإمكان اللاجئين تبديل رأيهم في وقت لاحق . وبإمكان إسرائيل أن ترفض أولئك الذين يشكلون خطراً على أمنها »(١٠٨) . لكن الدول العربية رفضت المشروع لأنه شدد على مسألة التوطين في الدول العربية على حساب العودة إلى الوطن في حين عارض الكيان الصهيوني عودة اللاجئين الفلسطينين إلى ديارهم بشكل قاطع . ومع ذلك تابعت الولايات المتحدة خلال الشهور اللاحقة إجراء مباحثات هادئة عبر القنوات الدبلوماسية العادية . غير أنها فشلت في كسر الجمود ومنيت المبادرات الأمريكية كافة بالفشل الذريع . فتابعت الإدارة الأمريكية تقديم المساعدات المالية للاجئين الفلسطينيين من خلال منظمة الأونروا ، لكن تطور حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية خلال سنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٦ م جعل رد فعل الكونغرس الأمريكي قوياً بخاصة بعد تصريح رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك أحمد الشقيري خلال عام ١٩٦٦ م بأن جمهورية الصين الشعبية تسلح اللاجئين الفلسطينيين وتدربهم ، فطالب الكونغرس الأمريكي منظمة الأونروا بوقف المعونة عن العناصر التي تخدم في جيش التحرير والمنظمات الفلسطينية الأخرى . وكان ذلك يعني أن الولايات المتحدة بدأت تسعى إلى ربط المعونة المالية للاجئين الفلسطينيين بوجودهم السلبي وخضوعهم للسياسات الأمريكية .

خلال هذه المرحلة وصلت المساعدات المالية الأمريكية التي قدمت للأنروا إلى ٤١١ مليون دولار شكلت ٦٥٪ من ميزانيتها . ومن الناحية السياسية لم يكن للشعب

العربي الفلسطيني أي وجود إلا كمجموعة من اللاجئين لابد من سدّ حاجاتهم المادية والعمل قدر المستطاع على منع تنامي وانتشار العنف الثوري داخل المخيمات الفلسطينية ، وهذا ما لم تفلح السياسة الأمريكية في تحقيقه كما سنرى لاحقاً .

ب – الخط الثاني :

رأينا سابقاً أن مراكز الحركة الصهيونية كانت قد رحلت عن لندن بعد الحرب العالمية الثانية لتستقر في نيويورك . ومنذ ذلك التاريخ قررت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام الصهيونية كأداة لسياستها في المنطقة العربية ، لذلك قامت بتجميد عملية استخراج النفط من أراضيها بعد أن أعلنته احتياطاً استراتيجياً وبدأت المهمة الأساسية للشركات النفطية العملاقة بضخ النفط من المنطقة العربية . أحدثت بعدها الإدارة الأمريكية تغييرات جوهرية في سياساتها الاستراتيجية في المنطقة العربية . وجاءت الخطوة العملية الأولى على طريق هذه التغيرات بعد أن أبلغت الحكومة البريطانية الإدارة الأمريكية بمذكرة أرسلتها لى وزارة الخارجية في ٢١ شباط ١٩٤٧ م عن نيتها في التخلي عن اليونان وتركيا . فبدأت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تعد الخطط للسيطرة وبأساليب مختلفة على الوضع في المنطقة العربية وكامل شرقي البحر الأبيض المتوسط بحجة « شغل الفراغ » ومنع الاتحاد السوفييتي من الامتداد إليها. وأعلن الرئيس ترومان عن المبدأ الذي أصبح يعرف باسمه « مبدأ ترومان » في ١٢ آذار ١٩٤٧ م بهدف تحقيق الأهداف الأمريكية وتطويق منابع النفط العربية بغلاف من القوات العسكرية الأمريكية[١٠٩] .

ومنذ لحظة قيام الكيان الصهيوني كانت الإدارة الأمريكية تواجه مشكلة واحدة في المنطقة هي كيف يمكن دعم هذا الكيان مع الحفاظ على المواقع الأمريكية في الوطن العربي . وشهدت المنطقة نشاطاً واسعاً للدبلوماسية الأمريكية خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٧ – ١٩٥٢ م بغية خلق أوضاع جديدة ، تخدم السياسات الأمريكية وتؤمن الظروف الملائمة داخل الدول العربية عن طريق وصول قيادات سياسية إلى السلطة فيها توافق على الطروحات الأمريكية بخصوص الصلح مع الكيان الصهيوني بالشكل الذي يضمن استمراره وقوته ووجوده في قلب المحيط العربي . وبدأت اللعبة الأمريكية الأولى في سوريا بتعيين الوزير المفوّض (جيمز ميكائيل كييلي) رئيساً للبعثة

الدبلوماسية الأمريكية في دمشق والذي خطط لانقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩ م الذي وافق على اتخاذ بعض الإجراءات لإنهاء الصراع العربي الصهيوني وكان وراء عودة سورية إلى التفاوض في رودس والتوقيع على اتفاقات الهدنة[١١٠] .

في خريف عام ١٩٥١ م تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح لإنشاء « قيادة الشرق الأوسط » صيغت فيه المبادئ الأساسية لاشتراك مصر في هذا الحلف العسكري لقاء موافقتها على القيام بدور البلد المؤسس ، ووعدت مصر بعدة مناصب قيادية في هذا الحلف وتجهيز جيشها تجهيزاً خاصاً مقابل تعهدها بتقديم منشآت دفاعية استراتيجية على أراضيها[١١١] . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر بضم الكيان الصهيوني إلى هذا الحلف وذلك لتحقيق الأهداف التالية :

١ - استخدام القوة العسكرية الصهيونية في تنفيذ المخططات العسكرية الأمريكية إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

٢ - تزويد الكيان الصهيوني بالسلاح وتقوية جيشه بحجة أنه عضو في هذا الحلف .

ومنذ ذلك التاريخ وجهت الدبلوماسية الأمريكية جُلَّ اهتمامها نحو مصر في وقت كانت فيه البلاد تعيش مرحلة غليان شعبية ضد حكم الملك فاروق وحاشيته . وتم تعيين كيرميت روزفلت (حفيد الرئيس الأمريكي السابق تيودور روزفلت) الذي كان يعمل في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للقيام بمهمة حاول خلالها الاتصال بالملك فاروق ودفعه إلى إحداث نوع من التغيير في القيادة السياسية المصرية ، غير أن حركة الضباط الأحرار استبقت الأوضاع وتسلمت السلطة في مصر بعد قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ م[١١٢] .

وبدأ كيرميت روزفلت اتصالاته مع القيادة المصرية الجديدة محاولاً فهم طبيعة السياسة التي ستسلكها في المستقبل ، فتبيّن له أن جمال عبد الناصر والضباط الأحرار الذين شاركوه في الثورة يعدون هزيمة الجيش المصري خلال حرب عام ١٩٤٨ هزيمة يصعب تناسيها ، وأن قيادة الثورة المصرية تولي فكرة استرجاع فلسطين وتحريرها الأولوية المطلقة على سائر القضايا والشؤون الأخرى . ولم يكن خفياً على أحد أن الاقتصاد المصري لن يقوى على الوقوف دون مساعدات خارجية وأن القوات المصرية بحاجة إلى تحديث كامل وإعادة تسليحها من جديد . وعلّقت الولايات المتحدة

آمالاً عريضة على مسألة تقديم هذه المساعدات لمصر لتتمكن من تحقيق أهدافها التي كان من ضمنها إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط « ميدو » أُولى الأحلاف العسكرية التي كان من الواجب تنفيذها وإقامتها بعد الانتهاء من إنشاءمنظمة حلف شمالي الأطلسي « الناتو » حسب رأي الرئيس ايزنهاور .

رفضت القيادة المصرية الجديدة رفضاً قاطعاً المشروع الأمر الذي دفع الرئيس ايزنهاور إلى الاجتماع مع رئيس وزراء بريطانيا أنتوني إيدن بحضور وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس للتباحث في أمور الدفاع عن الشرق الأوسط في ١٥ آذار ١٩٥٣ م ، ودراسة إمكان الاحتفاظ بقوة عسكرية تمنع الدول العربية من الهجوم على الكيان الصهيوني على حد زعمهم في وقت طلبت فيه مصر من الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات العسكرية ، فاستغلت الإدارة الأمريكية ذلك وأعلنت على لسان رايلي رئيس بمجلس الشؤون الخارجية في ٢٩ آذار ١٩٥٣ خلال اجتماع حاشد لمجلس الشيوخ الأمريكي خصص لجمع التبرعات للكيان الصهيوني « أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر « إسرائيل » بمثابة قاعدتها العسكرية والاقتصادية والسياسية وسنداً للديموقراطية في الشرق الأوسط »(١١٣) . وفي أيار من العام نفسه توجه جون فوستر دالاس إلى القاهرة واضعاً نصب عينيه هدف جرّ مصر للموافقة على إنشاء منظمة « الميدو » ؛ لكن عبد الناصر أوضح خلال المحادثات للوزير الأمريكي أن مهمة الجيش المصري في المستقبل ستكون الدفاع عن مصر ضد أي هجوم إسرائيلي محتمل . وانتهت الزيارة بفشل ذريع ، ووضع مشروع الميدو على الرف بشكل نهائي(١١٤) .

في تشرين الأول عام ١٩٥٤ م وقعت مصر وبريطانيا على اتفاقية السويس التي تضمنت جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة . وبعدها بشهر واحد أرسل البنتاغون الأمريكي الكولونيل آلبرت جيرهارت والكولونيل دويلبر إيفلاند إلى القاهرة للاتفاق مع القيادة المصرية على أسس جديدة للعلاقات المصرية الأمريكية . فطرح الوفد الأمريكي مرة أخرى موضوع المشاركة المصرية في إنشاء منظمة الدفاع الإقليمي عن الشرق الأوسط ودافع عنها بحماس ، وأثناء المحادثات طلب المسؤولون المصريون تحديد العدو وطرحوا على الوفد الأمريكي سؤال هو الدفاع ضد من ؟. فأجاب

الأمريكيون أنه « على العرب أن يشعروا أن عدوهم الحقيقي هو الشيوعية العالمية »(١١٥) فردّ عليهم عبد الناصر قائلاً « ولكننا في هذه المنطقة من العالم لا نعرف سوى عدويين أولهما : إسرائيل التي لا نزال في حالة حرب معها بحسب العرف والعادة، وثانيهما : البريطانيون الذين ما يزالون يحتلون بعض المناطق العربية والعرب لا يعرفون شيئاً عن الروس ومن الحماقة لفت أنظارنا وإخافتنا من الغزو السوفييتي »(١١٦) .

وبعد عودة الوفد الأمريكي إلى بلاده قدم إيفلاند تقريراً مفصلاً عن محادثاته في مصر أكد فيه على أن المساعدات العسكرية والاقتصادية لدول المنطقة يجب أن تكون مرتبطة بشرط التوقيع على خطة دفاع عن المنطقة ووفق ما تريده الإدارة الأمريكية وما يراه المخططون العسكريون مناسباً . ورغم جواب مصر الصريح وموقفها الواضح بعدم الموافقة على الحلف صدر في واشنطن إعلان خلال شهر تشرين الثاني ١٩٥٤ م تضمن تقديم أربعين مليون دولار لمصر كمساعدات اقتصادية وإعطاءها تسهيلات بعشرين مليون دولار كمساعدات عسكرية لشراء المعدات . لكن الإعلان عن التوصل إلى عقد اتفاقية عسكرية عراقية تركية باكستانية في كانون الثاني عام ١٩٥٥ م (حلف بغداد) أغضبت مصر إلى حد بعيد ، وأوقعت المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية لمصر في مأزق كبير ، وفهمت القيادة المصرية أن الولايات المتحدة تسعى في سبيل المحافظة على النفوذ الغربي في المنطقة عن طريق طرح شعار « إخرج لتبقى موجوداً » بخاصة وأنه كان من المطلوب تغطية خروج القوات الإنكليزية من منطقة قناة السويس بشكل عاجل(١١٧) .

مع وصول السفير الأمريكي الجديد (بايرود) إلى القاهرة حاول ترتيب أموره بحيث يتمكن من تقديم شحنات من الأسلحة لمصر على أمل أن يتمخض عن ذلك خطط للتعاون المصري الأمريكي على الأقل لإيجاد تسوية مؤقتة أو تجميد الصراع العربي الصهيوني ، بخاصة وأن الشروط كافة التي كانت تطلبها من مصر تهدف في النهاية إلى تثبيت الحدود مع الكيان الصهيوني وتهتم أول ما تهتم بمصالحه وأمنه في المنطقة . وفي ذلك الحين كانت تجري مشاورات سرية في دهاليز وزارة الدفاع الأمريكية حول إمكانية تقديم المساعدات العسكرية دون الحصول على ضمانات

مصرية بأنها لن تُستخدم في عمل عسكري ضد « إسرائيل » كاحتمال آخر يمكن طرحه على المصريين في حال رفض مصر لاقتراحات السفير بايرود . ولكن الفكرة في النهاية بدت لهم غير موضوعية .

وأوجدت مصر لنفسها مصدراً جديداً لاستيراد السلاح كما رأينا من خلال التوقيع على صفقة مع الاتحاد السوفييتي على أن تقدمها الحكومة التشيكية خلال عام ١٩٥٥م والتي بلغت قيمتها نصف مليار دولار . وكسرت مصر بذلك احتكار الغرب لتصدير السلاح إليها وأدى ذلك إلى ردود أفعال عنيفة ضدها ، ودفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توجيه إنذار لعبد الناصر سلمه إياه في القاهرة جورج آلن مساعد وزير الخارجية حذرته فيه من أخطار قبوله الأسلحة السوفييتية . وهكذا فقد أحدثت عملية اللجوء إلى دول المعسكر الاشتراكي انعطافاً كبيراً وأكثر عدوانية من السابق في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وجاءت ردود الفعل الأمريكية بعد الإنذار بوضع شروط سياسية مجحفة بحق مصر وسيادتها مقابل تقديم القرض المالي الأمريكي اللازم لبناء السد العالي أعلنها نائب وزير الخارجية هربرت هوفر في ذلك الحين وهي :

١ - أن تعلن مصر عن أنها لن تعقد اتفاقات لشراء السلاح مع الاتحاد السوفييتي مستقبلاً .

٢ - أن تعقد اتفاقية سلام مع « إسرائيل » .

وصوّرت اتفاقية السلام مع « إسرائيل » بشكل أقرب إلى الشروط الإسرائيلية بالطبع على أنها وسيلة لإزالة التوتر . لكن مصر رفضت هذه الشروط . وحصلت على ضمان من الاتحاد السوفييتي بإقامة السد العالي وهذا ما حصل في الواقع فيما بعد. وتقلصت كثيراً إمكانات المناورة لدى الولايات المتحدة ومحاولتها للتوفيق بين الهدفين المتعارضين لسياستها تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي تعزيز « إسرائيل » كقاعدة استراتيجية لها في المنطقة وتشديد مواقع نفوذ الولايات المتحدة في مصر والدول العربية المجاورة خاصة وأن ذلك حدث في ظل ازدياد نشاط السياسات الصهيونية العدوانية التي خطط لها ونفذها (دافيد بن غوريون) بعد عودته إلى الحكم وكان من نتائجها الهجوم على غزة كما مرّ معنا سابقاً(١١٨) .

نشير هنا إلى أن وزير خارجية الاتحاد السوفييتي (مولوتوف) أبدى استعداد

بلاده في آذار عـام ١٩٥٥ م لتقديـم المسـاعدات لسـورية . كمـا أعلـن السـوفييت في منتصف العام نفسـه تـأييدهم المطلـق لسـورية في حـال تعرضهـا لأي اعتـداء تقـوم بـه الأطراف الموقعة على حلف بغداد . وشهد العـام ١٩٥٦ م توطيـداً زائـداً للعـداء ضـد العرب في المنطقة العربيـة . ونظـرت الولايـات المتحـدة بقلـق بـالغ إلى اتفاقيـة الدفـاع المشتركة التي وقعت في القـاهرة عـام ١٩٥٦ م بـين سـورية ومصـر والأردن والمملكـة العربية السعودية وكان الهدف منها إيجاد وضع يسهل عملية الاستغناء عـن المسـاعدات البريطانية – الأمريكية[١١٩] .

رداً على التقارب المصري السوري مع الاتحاد السوفييتي وعلى الفشل الذي مـني به العدوان الثلاثي على مصر ، قدّم الرئيس الأمريكي ايزنهاور في الخامس مـن كـانون الثاني عام ١٩٥٧ م اقتراحاً إلى الكونغرس تمت الموافقة عليـه في الجلسـة المشـتركة بـين مجلسي الشيوخ والنواب ويتضمن تخويل الكونغـرس لـلرئيس ايزنهـاور « بحـق إرسـال القوات المسلحة الأمريكية للدفاع عـن الحكومـات الصديقـة في الشـرق الأوسـط الـتي تواجه تهديداً مسلحاً من قبل أية دولة أخرى تـدور في فلـك الشـيوعية العالميـة»[١٢٠]. وأصبح نافذ المفعـول ابتـداء مـن شـهر آذار ١٩٥٧ م وعـرف باسـم مبـدأ إيزنهـاور . وكانت لجنة التخطيط السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط (وهي لجنة مشتركة مـن وزارتي الدفاع والخارجية ووكالة المخـابرات المركزيـة الأمريكيـة) وراء صـدور هـذا المبدأ . ولقد أثبت هذا المبدأ أن الولايات المتحدة كانت طرفاً رابعاً في المؤامرة الفرنسية البريطانية الصهيونية على مصر وجاء كنتيجة مباشرة لفشل هذه المؤامـرة وحـاولت أن تحقق من خلاله الأهداف الـتي عجـز عـن تحقيقهـا العـدوان ولكـن بطريقـة مختلفـة إلى حدّ ما .

وفي محاولة منها لتصعيد الموقف وإقحام الولايات المتحـدة لنفسـها في صراعـات المنطقة حذّر الرئيس إيزنهاور في تصريح له من اعتداءات يمكن أن تقوم بها سورية ضد جاراتها بعد أن أمست تحـت التأثير الشـيوعي (كـان ذلـك تهديـداً للحركـة القوميـة المتنامية في سورية) . وجرت تحركات عسكرية تركية على الحدود مع سورية ، وارتدّ العراقيون والأردنيون إلى سابق عهدهم في السير وفق السياسات الأمريكية المرسومة في المنطقة ، وأسقطت الحكومة الوطنية في الأردن ، وأعادت الولايات المتحـدة الأمريكيـة

تنظيم وتسليح الجيش الأردني ، وحرّكت الأسطول السادس في البحر المتوسط نحو الشواطئ اللبنانية في وقت برز الوجود التجاري الأمريكي في المنطقة بصورة جلية وأصبحت بيروت مركزاً للنشاط الأمريكي بخاصة خلال أزمة السويس ؛ وشكلت الولايات المتحدة فيها لجاناً من كبار رجال الأعمال لإسداء النصح بخصوص المنطقة وكانت غالبية أعضاء هذه اللجان من مدراء الشركات النفطية التي بدأت فترتها الذهبية منذ بداية الخمسينات ، وانضم إليها وكلاء شركات البضائع الاستهلاكية الأمريكية . وهكذا أصبح للشركات الأمريكية ومراكزها في المنطقة تأثير مباشر في سياسة الحكومة الخارجية ، كما وجدت في بيروت شريحة من المتعاملين مع الغرب أخذوا يشاطرون شركات النفط في آرائها ومواقفها ، وضمت هذه الشريحة أصحاب البنوك وشركات النفط وأجهزة آبار النفط وعدداً من الشركات الاستشارية في مختلف النواحي التي تخص مسألة استقرار الشركات النفطية[١٢١] .

وآثرت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٥٧ م التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية بعد تعاظم دور الحركة الوطنية اللبنانية وإعلان الرئيس كميل شمعون موافقته على مبدأ إيزنهاور فأقدمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن طريق السفارة الأمريكية في بيروت على تقديم الأموال اللازمة لدعم المرشحين الموالين لها في الانتخابات التي جرت في حزيران ١٩٥٧ م كرد على الجبهة الوطنية المتحدة التي أقيمت في لبنان من المسلمين والمسيحيين ضد جبهة كميل شمعون . كما أرسل البيت الأبيض في أوائل عام ١٩٥٨ م ويلبور إيفلاند إلى بيروت ليبقى على اتصال وثيق مع كميل شمعون والإشراف على تنفيذ مبدأ إيزنهاور بعدما ظهرت مخاوف من إمكان إنضمام لبنان إلى الوحدة السورية المصرية . كما طلب من مدير فرع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية القيام بعملية التنسيق بين الحكومة الأمريكية والرئيس شمعون للإشراف على العمليات السرية[١٢٢] .

وانطلقت الشرارة الأولى التي فجرت الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٥٨ م عندما تم اغتيال الصحفي اللبناني نسيب المتني المعروف بأنه كان يشكل مصدر إزعاج كبير للرئيس شمعون . وخلال شهر حزيران حشدت القوى الوطنية اللبنانية قدرات ضخمة مكنتها من السيطرة على الوضع . وهُزِمَ كميل شمعون ومؤيدوه ، فأمر البيت

الأبيض بإنزال القوات الأمريكية الموجودة على ظهر سفن الأسطول السادس إلى بيروت ، فرحبت القيادة الصهيونية بهذا الإجراء أشد ترحيب وبقيت القوات الأمريكية على الأراضي اللبنانية مدة ثلاثة أشهر انسحبت على أثرها بعد أن عينت الرئيس شهاب على رأس السلطة في لبنان . غير أن الرئيس شهاب رفض استخدام الجيش اللبناني ضد المعارضة الوطنية ورأى أن الحرب الأهلية قضت على عدد كبير من المدنيين الأبرياء ودمّرت الاقتصاد اللبناني وزعزعت البنى الاجتماعية التحتية في المجتمع فرفض السياسات الأمريكية ووضع حداً لمبدأ إيزنهاور(١٢٣) .

في الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنفذ مؤامرة أخرى في المنطقة عندما دفعت بريطانيا إلى إنزال قواتها في الأردن حيث جرى الرهان على استخدام التناقضات العربية الداخلية من أجل تدعيم المواقع والمواقف الأمريكية في المنطقة(١٢٤) . غير أن هذه السياسة انتهت بالفشل . فعادت واشنطن تدريجياً إلى فكرة الرهان على الكيان الصهيوني كقوة قادرة حسب رأي واشنطن على تحطيم القوة العربية المتنامية بالشكل الذي يخدم المصالح الأمريكية الصهيونية المشتركة . وكانت الخطوات العملية الأولى على هذا الطريق تقديم قرض جديد للكيان الصهيوني من أجل شراء أسلحة متطورة حديثة ، وحاولت العمل بأيدي الآخرين من خلال الضغط على ألمانيا الغربية التي قدمت بدورها قرضاً آخر للكيان الصهيوني للغاية نفسها . عقدت بعدها القيادة الصهيونية صفقات لشراء السلاح من إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية نفسها وإيطاليا ، كان من ضمنها غواصات وستة زوارق طوربيد ومائتا دبابة ومائة عربة مصفحة ومقاتلات نفّاثة وطائرات نقل عسكرية وحوامات(١٢٥) .

وفي أوائل الستينات بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم السلاح بشكل مباشر إلى الكيان الصهيوني من خلال التوقيع على صفقة تعهدت بموجبها بتقديم عدة أسراب من طائرات سكاي هوك . وبذلك تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية مكشوفة الوجه على مسرح الصراع في المنطقة كمورّدٍ أساسي للسلاح إلى الكيان الصهيوني ، وراحت تبذل ما في وسعها لدعم هذا الكيان وتقويته بالشكل الذي يضمن تفوقه الدائم على جميع الدول العربية .

نشوء حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية وتطورها :

آ – المنظمات الفلسطينية قبل عام ١٩٦٤ :

حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية هي جملة المنظمات العسكرية والتنظيمات السياسية والنقابية والهيئات الأخرى كافة التي ظهرت في أوساط الشعب العربي الفلسطيني منذ عام ١٩٤٧ م وحتى الوقت الحاضر . وتولت مسألة قيادة النضال الوطني الفلسطيني على جميع المستويات المحلية والعربية والدولية حتى تتم استعادة كافة الحقوق المغتصبة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . خلال عامي ١٩٤٧ – ١٩٤٨ م تشكلت في فلسطين عدة تنظيمات فلسطينية تولت مهمة النضال ضد التقسيم وأخذت على عاتقها مواجهة العصابات الصهيونية (الهاجانا ، الأراغون ، شتيرن) التي كانت قد بدأت أعمالها العسكرية ضد الشعب العربي الفلسطيني . وأهم هذه المنظمات :

١ – **منظمة النجادة** : منظمة فلسطينية كشفية رياضية شبه عسكرية أقيمت قبل حرب عام ١٩٤٨ م . تولت مهمة تدريب الشباب الفلسطينيين على السلاح لمقاومة نشاطات العصابات الصهيونية في فلسطين .

٢ – **منظمة الفتوة** : أسسها الحزب العربي على أثر خلافه مع منظمة النجادة التي دخلت في نزاع وتنافس معها غذته التحزبات المحلية فتدخلت الهيئة العربية العليا وفرضت دمج المنظمتين في جبهة جديدة عرفت باسم منظمة الشباب العربي . وقد بلغ عدد المنتسبين إليها أكثر من عشرة آلاف تولى عملية تدريبهم وتنظيمهم الضابط المصري المتقاعد محمود لبيب ، غير أن السلطات الإنكليزية طردته في آب عام ١٩٤٧ م[١٢٥] .

٣ – **منظمة الجهاد المقدس** : نشأت هذه المنظمة في فلسطين عشية حرب عام ١٩٤٨ م . تولى قيادتها الحاج أمين الحسيني وتعاونت مع منظمة أبطال العودة التي شُكّلت بعد بدء الاشتباكات المسلحة بين العرب والعصابات الصهيونية إثر صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧ م . قاوم أعضاء المنظمتين في البداية الزمر الإرهابية الصهيونية في القدس ويافا وحيفا . ثم تحولت

المنظمتان بعد حرب عام ١٩٤٨ م إلى مجموعات فدائية قليلة العدد شكلت في المرحلة اللاحقة النواة الأولى لحركة فتح(١٢٦) .

٤ – **منظمة الأرض** : شُكّلت هذه المنظمة في القسم الذي خصص لإقامة الدولة العربية في فلسطين حسب مشروع التقسيم واحتلته العصابات الصهيونية بنتيجة حرب عام ١٩٤٨ م . وتعد منظمة الأرض أول منظمة عسكرية فلسطينية سرية طرحت شعار حل القضية الفلسطينية استناداً إلى إرادة الشعب العربي الفلسطيني وحماية وضمان حقوقه الشرعية بما فيها حقه في تقرير المصير والعودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني(١٢٧) .

جاءت هزيمة حرب عام ١٩٤٨ م لتشكل ضربة شديدة الوطأة بالنسبة لحركة المقاومة الفلسطينية وأدت إلى انحلال المنظمات الفلسطينية وخلقت روح التشاؤم واليأس بعدما طرد القسم الأكبر من سكان فلسطين العرب من أرضهم ووطنهم وتشتتوا في البلدان العربية المجاورة . لكن هذا الوضع لم يدم طويلاً وسرعان ما لملم الشعب العربي الفلسطيني جراحه وابتدأت حركة التحرر الوطنية للشعب العربي الفلسطيني بالإنبعاث في مطلع الخمسينات . حيث ساعد التصاعد المستمر في المشاركة الفلسطينية في الحياة السياسية في قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن وسوريا ولبنان ومصر وبقية الأقطار العربية الأخرى على ظهور خلايا العمل الفدائي ومنظمات سياسية كانت أشهرها حركة التحرر الوطني الفلسطينية التي تكونت نواتها الأولى من ١٢ شاباً فلسطينياً في قطاع غزة خلال شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٦ م وكانت تضم صلاح خلف وخليل الوزير وياسر عرفات . وفي عام ١٩٥٨ م توجهت هذه المجموعة إلى الكويت حيث انضم إليهم فاروق القدومي وخليل الحسن وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار وهناك أسست حركة فتح . ثم نقلت مركزها إلى قطاع غزة(١٢٨) .

في عام ١٩٥٩ م أعلنت منظمة فتح في المجلة الناطقة باسمها « فلسطيننا » أن الهدف الأساسي للمنظمة العمل على تحرير فلسطين عن طريق النضال الوطني المسلح الذي يجب أن يكون بالدرجة الأولى شأن الفلسطينيين أنفسهم . والخطوة الأولى على طريق تحقيق هذا الهدف هي إنشاء وتطوير حركة مقاومة وطنية مسلحة مستقلة عن

الحكومات العربية . ودعت الفلسطينيين المنتسبين إلى بقية المنظمات والأحزاب السياسية الأخرى للخروج من هذه الأحزاب والإنضمام إلى حركة المقاومة الوطنية الشعبية من أجل تحرير فلسطين . حيث اعتقد زعماء فتح آنذاك أن العمل العسكري بالاعتماد على مجموعات مقاومة صغيرة سيؤدي إلى تحريض الجماهير الفلسطينية في المخيمات على الالتحاق بالعمل الفدائي المسلح وسيجر الحكومات العربية إلى الإعداد لهجوم عسكري ضد إسرائيل[١٢٩] .

بعد عام ١٩٥٩ م بدأت تظهر أول خلايا حركة فتح في الكويت وغزة والضفة الغربية لنهر الأردن وسوريا والأردن ولبنان . وفي عام ١٩٦٢ بدأت فتح بتشكيل جماعات الفدائيين المسلحة التي أصبحت تعرف باسم (العاصفة) . ومع الزمن أصبحت فتح التنظيم الأكبر وسط الشعب العربي الفلسطيني[١٣٠] .

تتبنى فتح عدة برامج سياسية في آن واحد وتفتقر من الناحية الأيديولوجية إلى الدقة والوضوح . قاعدتها الشعبية واسعة تشمل غالبية الفلسطينيين من كبار الصناعيين والتجار ورجال الأعمال الذين يعيشون بشكل خاص في دول الخليج العربي وبخاصة الكويت ويشكلون التيار المعتدل في المنظمة .

اكتسبت منظمة فتح شعبية كبيرة في الأوساط الفلسطينية بعد معركة الكرامة التي وقعت على أرض الأردن عام ١٩٦٨ م وزاد عدد المنتسبين إليها بشكل تطلب إجراء تغييرات جذرية في تركيبتها ، وبالتالي فقد تم تأسيس اللجنة المركزية التي أصبحت بدورها مسؤولة عن حل القضايا المطروحة على جدول أعمال المجلس الأعلى للمنظمة[١٣١] .

تجتمع اللجنة المركزية لمنظمة فتح مرة واحدة في العام وينتخب أعضاء اللجنة المركزية أعضاء المجلس الثوري المكوّن من ٣٣ عضواً مسؤولين عن إعداد وتطبيق سياسة المنظمة إلى جانب القضايا السياسية والعسكرية[١٣٢] .

ب – تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية :

في مطلع أعوام الستينات ازدادت حدّة التناقضات العربية الصهيونية وشهد الصراع العربي الصهيوني تطورات جديدة دعت إليها جملة من الإجراءات من جانب «إسرائيل»، خصوصاً قرار الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٦٤م بإقامة مشروع لتحويل

مياه نهر الأردن في منطقة الحولة إلى صحراء النقب على مسافة ١٧٦ – ٢٤٨ كم وبطاقة سنوية قدرها ٣٢٠ مليار م³ من الماء . وسرعان ما أعرب المسؤولون في الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل رسمي عن تأييدهم للفكرة واستعدادهم لتقديم المساعدات اللازمة لإسرائيل في سبيل تحقيق هذا المشروع[١٣٣] .

لقي المشروع الصهيوني هذا والتأييد الأمريكي المباشر له ردود أفعال قوية في الوطن العربي . وبناء على دعوة وجهها الرئيس جمال عبد الناصر عُقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة خلال الفترة الواقعة بين ١٣ و ١٦ كانون الثاني عام ١٩٦٤م حيث وجهت الدعوة في المؤتمر إلى جميع الدول العربية من أجل التنسيق المشترك وإعداد خطة عمل عربية موحدة لاستثمار مياه نهر الأردن ومنع الكيان الصهيوني من تنفيذ مشروعه . وبناء على اقتراح تقدمت به مصر اتخذ مؤتمر القمة قراراً بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية تحت إشراف جامعة الدول العربية . وقد تضمن القرار « منح الشعب العربي الفلسطيني الحق والالتزام بالمسؤولية عن قضيته الوطنية وتحرير فلسطين وتأسيس منظمة عسكرية سياسية تدافع عن حقوقه المغتصبة » أصبحت تعرف منذ ذلك التاريخ باسم منظمة التحرير الفلسطينية[١٣٤] .

في ٢٨ ايار ١٩٦٤ م عقد في القدس الشرقية تنفيذاً لقرار مؤتمر القمة العربي الأول أول مؤتمر وطني فلسطيني شارك فيه ٤٢٢ مندوباً عن مختلف المنظمات السياسية والعسكرية والنقابية والاتحادات والهيئات والمنظمات الشعبية الفلسطينية الأخرى . كما شاركت في أعمال المؤتمر ١٢ دولة عربية بالإضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حيث أعلن المؤتمر عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية . ثم جرى انتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني من شخصيات مثّلت شرائح المجتمع الفلسطيني كافة من عمال وفلاحين ومثقفين وتجار وصناعيين ورجال أعمال . بعدها بدأ المجلس بدراسة وإقرار الميثاق الوطني الفلسطيني الذي تم إعداده خلال الجلسات الأولى من المؤتمر والذي أصبح الوثيقة السياسية التي تضمنت النهج والأيديولوجية اللاحقة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

أهم ما تضمنه الميثاق الوطني ما ورد في المادة الرابعة التي نصت على ما يلي :

« يعتبر جميع الفلسطينيين أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير الفلسطينية . ويعتبر

الشعب الفلسطيني أساس هذه المنظمة »[١٣٥] وأن فلسطين عربية ويجب أن تقام عليها الدولة العربية الفلسطينية التي تشكل جزءاً من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني يمتلك كامل الحق في وطنه وله الحق في تقرير مصيره بالطريقة التي يراها مناسبة . كما تضمنت المادة السادسة والعشرون ما يلي : « ستكون منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولة عن نضال الشعب العربي الفلسطيني والمدافعة عن حقوقه الوطنية على كافة المستويات الفلسطينية والعربية والدولية وعن نقل القضية الفلسطينية إلى المحافل الدولية عندما يتطلب الأمر ذلك كما نص الميثاق أيضاً على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وعدّ الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفين متلازمين وكل منهما يتمم الآخر والحركة الصهيونية هي حركة امبريالية بطبيعتها توسعية بأهدافها ورفض وجود اليهود غير الشرعي والدولة اليهودية في فلسطين[١٣٦] .

بعد الموافقة على الميثاق انتخب المجلس الوطني الفلسطيني أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ثم انتخب السيد أحمد الشقيري كأول رئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وفي الأول من حزيران شكلت الهيئات الإعلامية والدعائية في المنظمة والصندوق القومي الفلسطيني . وجرت عملية المصادقة النهائية على النظام الداخلي لمنظمة التحرير الفلسطينية والميثاق الوطني الفلسطيني .

أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية الثانية في مدينة الإسكندرية في أيلول عام ١٩٦٤م شارك أحمد الشقيري رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية في أعمال المؤتمر ، واعترفت الدول العربية بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وعدتها أساس الكيان الاجتماعي الفلسطيني وممثلة للشعب العربي الفلسطيني في نضاله الوطني المشروع لاسترداد حقوقه المغتصبة . كما اتخذ المؤتمر قراراً بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني في الدول العربية المحيطة بفلسطين من الفلسطينيين المقيمين فيها ، واعتبر منظمة التحرير الفلسطينية المسؤول المباشر عنه[١٣٧] .

بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية واعتراف الدول العربية بها أدخلت إليها المؤسسات الفلسطينية السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي كانت قد سبقتها في الظهور وأصبحت هذه المؤسسات جزءاً لا يتجزأ منها . ومنذ ذلك التاريخ أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تتكون من المؤسسات التالية :

١ – المجلس الوطني الفلسطيني :

يعد المجلس الوطني الفلسطيني السلطة العليا في منظمة التحرير الفلسطينية وله الحق في وضع سياسة وبرامج نشاط منظمة التحرير الفلسطينية ويمثل بحد ذاته البرلمان الفلسطيني في المهجر . ينتخب اعضاؤه لمدة ثلاث سنوات (بلغ عدد أعضاء المجلس عام ١٩٨٧ م ٤٢٦ عضواً) ويمثلون القوى التالية : المنظمات العسكرية والسياسية والنقابات وممثلي الروابط الفلسطينية المختلفة بما في ذلك روابط المخيمات والسياسيين المستقلين الذين لا ينتسبون إلى أية منظمات عسكرية أو سياسية وجيش التحرير الفلسطيني وممثلي الشعب الفلسطيني المقيم داخل فلسطين المحتلة والفلسطينيين المقيمين في دول العالم .

يجتمع المجلس الوطني الفلسطيني مرة واحدة في السنة في دورة عادية بناء على دعوة يوجههاإليه رئيس المجلس . وفي اجتماعاته العادية يناقش المجلس التقارير المقدمة إليه حول نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية والهيئات والمؤسسات التابعة لها بالإضافة إلى تقرير اللجنة المركزية وميزانية المنظمة والمسائل الأخرى المقدمة للمجلس ، وتتم الموافقة على قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات .

في عام ١٩٧٣ م وفي جلسته الحادية عشرة أقام المجلس الوطني الفلسطيني ما أصبح يعرف باسم المجلس المركزي من ٧٥ عضواً والذي أصبح يشكل صلة الوصل بين المجلس الوطني واللجنة المركزية خلال الفترة الفاصلة بين مؤتمرات المجلس وأوكلت إلى المجلس المركزي هذا مهمة تحضير وصياغة جميع القوانين والتشريعات الجديدة والقرارات والتوصيات التي تتخذها اللجنة المركزية للمصادقة عليها من قبل المجلس أثناء انعقاده .

٢ – اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية :

تعتبر اللجنة التنفيذية الهيئة الثانية من حيث القوة بعد المجلس الوطني الفلسطيني وتعتبر السلطة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية وهي أشبه ما تكون بمجلس الوزراء وتتألف من خمسة عشر عضواً يرئسهم رئيس اللجنة التنفيذية ويتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني الفلسطيني . واللجنة التنفيذية مسؤولة أمام المجلس الوطني عن تنفيذ السياسات والبرامخ والخطط المعدّة من قبله ويتبع اللجنة

التنفيذية أكثر من مائـة مكتـب موزعـة في مختلـف دول العـالم تقـوم بـدور السـفارات الفلسطينية لدى هذه الدول . كما يتبع اللجنة التنفيذية أيضاً دائرة الإعـلام والثقافـة – دائرة التعليم العالي – مركز البحوث والدراسات الفلسطينية – دائرة المنظمات الشـعبية ومكاتب ومؤسسات أخرى . تنعقد اللجنة التنفيذيـة في حـال حضـور ثلثي الأعضـاء وتتخذ قراراتها حسب نظام الأغلبية البسيطة .

٣ – الصندوق القومي الفلسطيني :

يشبه هذا الصندوق إلى حد كبير وزارة المالية ويأتي تمويله من المصادر التالية :

آ – ضريبة الدخل المستمرة ونسبتها ٥٪ تؤخذ من جميع الفلسطينيين .

ب – المساعدات المالية المقدمة من الدول العربية ودول أخـرى بالإضافـة إلى التبرعات الخاصة من رجال الأعمال العرب والفلسطينيين .

جـ – الديون والقروض المأخوذة من الدول العربية ودول أخرى .

د – مصادر تمويل مختلفة .

يتولى المجلس الوطني الفلسطيني أثناء انعقاد دورته العادية انتقـاء مديـر الصنـدوق القومي الفلسطيني الذي وبالتجاوب مع قرار المجلـس الوطـني الأول يصبـح بشـكل آلي عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسـطينية ويقـوم الصنـدوق بتمويـل أجهـزة منظمة التحرير ومؤسساتها كافة حسب الميزانية السنوية المعدة من قبل المجلس التنفيذي والمصادق عليها من قبل المجلس الوطني .

٤ – جيش التحرير الفلسطيني :

يمثل هذا الجيش القوة العسكرية النظامية في منظمة التحرير الفلسطينية وحسـب قرار تأسيسه الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني وبالتنسـيق مـع دول الطـوق العربـي يجب أن يتكون من ثلاثة ألوية هي : لواء عين جالوت ومركزه مصر ، ولواء القادسـية ومركزه العراق ، ثم نقل إلى الأردن واستقر أخيراً في سوريا ، ولواء حطـين في سـوريا ويبلـغ تعـداد هـذا الجيـش عشـرة آلاف مقـاتل وغـالبيتهم العظمـى مـن اللاجئـين الفلسطينيين[١٣٨] .

أعطت عملية تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وتوسيع حركة المقاومة الوطنية

الفلسطينية وبناء مؤسساتها الاجتماعية والسياسية والعسكرية زخماً جديداً للتطورات النضالية اللاحقة للشعب العربي الفلسطيني ، وتشكلت النواة الأولى والأساسية اللازمة لانطلاقة نضال هذا الشعب نحو الساحة الدولية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حيث وجد طريقه لتكريس نضاله في سبيل تقرير مصيره واستقلاله . لقد مرّت منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها بعدة مراحل وخلال السنوات التي أعقبت تأسيسها كان من أهم توجهات نشاطها ترويج الدعاية القومية وسط الشعب العربي الفلسطيني في الداخل وفي الدول العربية وإنشاء مكاتبها وممثلياتها في البلدان العربية ودول العالم الأخرى .

في الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٥ م قامت إحدى فصائل منظمة فتح المعروفة بالعاصفة بتنفيذ أول عملية فدائية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية في منطقة بحيرة طبريا . وكان ذلك مؤشراً لجميع حركات المقاومة الوطنية الفلسطينية للبدء بالنضال المسلح من أجل تحرير التراب الوطني الفلسطيني وعدّ ذلك التاريخ يوم انطلاقة الثورة الفلسطينية(١٣٩) .

أعقب عملية العاصفة هذه عمليات فدائية أخرى قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنظمات أبطال العودة ومنظمات فدائية أخرى . وخلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٥ - ١٩٦٧ م تراوحت العمليات الفدائية بين ٥ و ٢٤ عملية في الشهر الواحد . ومنذ ذلك التاريخ طرحت منظمة التحرير الفلسطينية شعار حرب التحرير الشعبية من أجل تحرير فلسطين بالاعتماد على الشعب الفلسطيني ومساعدة الدول العربية(١٤٠) .

وتمكنت منظمة التحرير الفلسطينية خلال أعوام ١٩٦٤ - ١٩٦٧ م من بلورة موقف خاص بها في الوطن العربي ، وبدأ تأثيرها فيما يخص القضية الفلسطينية يظهر على الساحة الدولية وإن كان ذلك في البداية بشكل محدود ، وأصبحت تشارك في مؤتمرات القمة العربية واجتماعات مجلس الجامعة العربية .

وفي تشرين الأول ١٩٦٤ م شارك ممثلوا منظمة التحرير في مؤتمر حركة عدم الإنحياز في القاهرة حيث أكد المؤتمر على ضرورة إحقاق كامل الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب العربي الفلسطيني في وطنه وحقه في تقرير المصير .

لكن ومع ذلك فقد واجهت منظمة التحرير الفلسطينية في محاولاتها الأولى هذه للخروج إلى الساحتين العربية والدولية جملة من الصعوبات أعاقتها في انتهاج خطوات سياسية مستقلة ، وكانت أخطرها التباينات الواضحة في السياسات العربية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ، وعدم السماح للمنظمة باتباع سياسة متساوية الحقوق والوجبات مع بعض الدول العربية على الرغم من اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية كما رأينا عام ١٩٦٤ م . والأكثر من ذلك فقد أدت التباينات اللاحقة في المواقف السياسية بين بعض الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى حدوث خلافات حقيقية بينها فيما يتعلق بمستقبل فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي والخلافات الأردنية الفلسطينية خلال سنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٧ م مثال حي على ذلك .

وعلى الرغم من أن الأردن كانت قد اعترفت باستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية فإن ذلك لم يغير في الواقع العملي من سياسة الحكومة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية التي اتبعتها منذ بداية الخمسينات والقائمة على أساس ضم الضفة الغربية لنهر الأردن إلى المملكة الأردنية الهاشمية . وخلال سنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٧ م لم تشارك القوات الأردنية في صد هجمات الجيش الإسرائيلي على الضفة الغربية لنهر الأردن مدعية بأن الهدف من هذه الهجمات هو فقط منع العمليات الفدائية الفلسطينية ضد إسرائيل . وفي تشرين الثاني عام ١٩٦٦ م وأثناء قيام القوات العسكرية الإسرائيلية بأكبر هجوم على الضفة الغربية في منطقة الصامو منعت الحكومة الأردنية مجموعات من جيش التحرير الفلسطيني من التدخل لوقف هذا العدوان ، وبضغط من السلطات الصهيونية أقدمت الحكومة الأردنية أيضاً على إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية . وانعكست سياسة الأردن هذه بشكل سلبي على علاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية ولعبت الخلافات الإيديولوجية دوراً كبيراً في تأجيج الصراع وبدأت بعض القيادات الفلسطينية البورجوازية التقليدية داخل اللجنة التنفيذية والتي كانت سابقاً تلعب دور الزعامات الفلسطينية عشية حرب عام ١٩٤٨م باستغلال الشعارات التي طرحها رئيس اللجنة التنفيذية أحمد الشقيري وراحت توجه إليه الاتهامات وتروج لها في أوساط الفدائيين الفلسطينيين بقيادة نضال عشوائي وغير منظم ضد إسرائيل ووقف في صفوف المعارضة ضد الشقيري كل من شفيق الحوت

مدير مكتب منظمة التحرير في بيروت ، والعميد وجيه المدني قائد جيش التحرير الفلسطيني الأمر الذي اضطر الشقيري إلى حل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل مجلس ثوري تحت قيادته لكن إصرار عدد من القادة الفلسطينيين على تطبيق مبدأ القيادة الجماعية للمنظمة دفع الشقيري إلى التراجع عن قراره وإعادة تشكيل اللجنة التنفيذية بقوامها السابق في وقت مورست عليه ضغوط سياسية كبيرة من قبل الزعماء الفلسطينيين الآخرين وبعض الزعماء العرب آنذاك مما اضطره إلى التخلي عن منصبه في كانون الأول عام ١٩٦٧ م(١٤٢) .

منذ أواخر عام ١٩٦٧ م وحتى شباط ١٩٦٩ م تولى يحيى حمودة مهمة القائم بأعمال رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في وقت كانت فيه منظمة فتح تقوي من موقفها وسط الشعب الفلسطيني معتمدة على الدور الكبير الذي لعبته في تأسيس منظمة التحرير عام ١٩٦٤ م ومحافظتها على استقلاليتها داخل المنظمة . وخلال انعقاد الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في شباط ١٩٦٩م تم انتخاب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية حيث لعب تفوق مندوبي فتح في العدد في هذه الدورة دوراً كبيراً وبشكل ضمن لها المركز القيادي في منظمة التحرير الفلسطينية منذ ذلك التاريخ(١٤٣) .

بعد عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ م حدثت جملة من التغيرات والتطورات داخل حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية وانعكس ذلك بشكل خاص في زيادة النشاط العسكري والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بتنظيماتها المختلفة ، وازداد عدد مؤيدي حركة فتح بشكل كبير ووصل عدد الفدائيين المنتسبين إليها نحو ألفي مقاتل . كما ظهرت إلى حيز الوجود جبهات فلسطينية أخرى وضعت لنفسها هدف النضال المسلح من أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني وأهمها :

١ – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين :

تأسست في تشرين الأول عام ١٩٦٧ م وذلك من دمج منظمة جبهة تحرير فلسطين وأشبال العودة بقيادة جورج حبش ونايف حواتمة الذي كان عضواً فاعلاً في حركة القوميين العرب . وقد ضمت الجبهة ثلاث هيئات رئيسية (اللجنة السياسية – المجلس العسكري – القيادة العليا) بالإضافة إلى اللجنة

المركزية للجبهة التي يدخل فيها أعضاء الهيئات والمجالس سالفة الذكر ومهمتها تحديد وقياة وتوجيه سياسة الجبهة . وتقوم بالدور القيادي فيها اللجان السياسية كافة ويعد قياديوها منظمتهم ماركسية الاتجاه ، والماركسية اللينينية المذهب السياسي لمنظمتهم والمتحكم بعلاقاتها مع دول الطوق العربي والعالم[١٤٤]

٢ – الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين :

في شباط عام ١٩٦٩ م انقسمت عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمجموعة بقيادة نايف حواتمة أطلقت على نفسها اسم الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين . وبدءاً من عام ١٩٧٢ م أصبحت تعرف باسم الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين .

تطالب الجبهة في سياستها بضرورة اعتماد الحلول المرحلية للقضية الفلسطينية ووضع واعتماد خطة واضحة تتمثل في تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي لإقامة الدول الفلسطينية عليها في المستقبل .

من جهة أخرى تعارض الجبهة بشدة الحلول الجزئية والإنفرادية لقضية الصراع العربي الصهيوني وتؤيد الدعوة إلى ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال مؤتمر دولي للسلام على قدم المساواة مع بقية الأطراف المشاركة الأخرى[١٤٥] .

٣ – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة :

في أيلول عام ١٩٦٨ م انقسمت عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منظمة جديدة بقيادة أحمد جبريل أصبحت تعرف باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة – وتتوافق مبادئ هذه الجبهة وأسسها السياسية مع الخط القومي الذي ينتهجه حزب البعث العربي الاشتراكي في الجمهورية العربية السورية[١٤٦] .

٤ – منظمة الصاعقة :

أسست هذه المنظمة بعد العدوان الصهيوني في حزيران عام ١٩٦٧ م وذلك بجمع جملة من التنظيمات الفدائية الصغيرة في سورية في كانون الأول عام

١٩٦٨ م بقيادة عصام القاضي ويقود المنظمة مجلسين سياسي وعسكري[١٤٧] .

٥ – جبهة التحرير العربية :

ويقودها عبد الرحيم أحمد وتمتلك علاقات واسعة مع العراق[١٤٨] .

٦ – جبهة النضال الشعبي الفلسطيني :

تأسست عام ١٩٦٧ م وقادها في البداية بهجت أوغريبه العضو السابق في المجلس الوطني الفلسطيني . ويقودها في الوقت الحاضر سمير غوشة . وتعمل الجبهة بالتنسيق مع بقية الجبهات الأخرى داخل حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية[١٤٩] .

٧ – جبهة التحرير الفلسطيني :

وهي واحدة من المنظمات الفلسطينية اليسارية ظهرت بعد عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ م ويقودها طلال يعقوب وتنتهج سياسة قريبة من المنظمات اليسارية الأخرى[١٥٠] .

مع هذا التوسع الكبير في حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية وظهور منظمات عسكرية جديدة ازدادت إلى حد كبير العمليات الفدائية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة بهدف تكريس وتعميق روح المقاومة لدى الفدائيين الفلسطينيين بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ م ، ونقل المقاومة المسلحة إلى داخل الأرض المحتلة .

في ٢١ آذار عام ١٩٦٨ م حاولت قوة كوماندوس إسرائيلية التسلل إلى بلدة الكرامة داخل الأراضي الأردنية بهدف تدمير إحدى القواعد العسكرية الكبيرة لمنظمة فتح غير أنها لقيت مقاومة ضارية من قبل الفدائيين مما دفع القيادة العسكرية الإسرائيلية إلى دفع قوات عسكرية وصل تعدادها إلى ما يقرب من ١٥ ألف جندي واجهتها قوات الثورة الفلسطينية وردتها على اعقابها بعد معركة طاحنة تكبدت خلالها قوة الكوماندوس خسائر فادحة[١٥١] .

زادت معركة الكرامة والنصر الكبير الذي حققه الفدائيون الفلسطينيون من التفاف الشعب الفلسطيني حول منظمة التحرير الفلسطينية وراحت المنظمات الفلسطينية تقيم القواعد الفدائية ومراكز التدريب وتجميع المتطوعين في سوريا ولبنان

ومصر والأردن والدول العربية الأخرى ، وازداد وعي الشعب العربي الفلسطيني لأهمية النضال المسلح في مكافحة المطامع الصهيونية . وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهتها حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية والمرتبطة باحتلال بقية الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) فقد استطاعت زيادة قوتها وأصبح النضال الوطني الفلسطيني المسلح يشكل واقعاً جديداً في المنطقة ، وانتقلت حركة المقاومة إلى شغل موقع جديد ومناسب لها في جبهة النضال العربية .

خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الخامس في القاهرة في شباط ١٩٦٩ م تم انتخاب أعضائه بشكل رئيسي من قادة المنظمات الفدائية . وبذلك أصبح قادة العمل المسلح هم أنفسهم قادة النضال السياسي الفلسطيني . وبالتالي جاءت هذه التغيرات انعكاساً للنجاحات التي حققتها هذه المنظمات وتمكنها من لعب دور مستقل في النضال من أجل تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في التحرير والعودة . وأصبحت كذلك الممثل الشرعي لهذا الشعب .

بهذا الشكل وابتداءً من عام ١٩٦٩ م عدّت منظمة التحرير الفلسطينية قوة سياسية ذات طابع قومي في الوطن العربي وقائدة للنضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني وجاءت عملية وصول قادة النضال الوطني الفلسطيني إلى المناصب العليا داخل المنظمة لتصعد من حدة النضال الوطني الفلسطيني ، حيث أكد المؤتمر الخامس للمجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة استمرار النضال المسلح حتى يتم تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني ، وتطوير الأعمال الفدائية الفلسطينية وتحويلها إلى حرب تحرير شعبية شاملة ، وإنشاء مجلس عسكري فلسطيني موحد من أجل الإعداد والتخطيط للأعمال الفدائية العسكرية .

في عام ١٩٦٩ م وصلت الأعمال الفدائية الفلسطينية إلى أعلى مستوى لها منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وبلغ متوسط عدد العمليات الفدائية في الشهر الواحد ٣٠٠ عملية نفذت في فلسطين والأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ م . وبلغ عدد القتلى الإسرائيليين بسبب هذه العمليات حسب المعطيات الأمريكية بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٦٩ ما يزيد على الفي قتيل . كما اضطرت الأعمال الفدائية القيادة الصهيونية خلال سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠ م إلى الاحتفاظ بجيش قوامه ١٤٠ الف جندي[١٥٢] .

في عام ١٩٧٠ م انضمت جميع الجبهات الفلسطينية المذكورة سابقاً إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، وشاركت في أعمال الدورة العادية السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني . كما تم تشكيل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من ٢٧ عضواً هم في الأساس أعضاء اللجنة التنفيذية الخمسة عشر لمنظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى عضو من كل جبهة من الجبهات الفلسطينية الممثلة في منظمة التحرير وثلاثة أعضاء مستقلين ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني .

في حزيران من العام نفسه تم تشكيل الأمانة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية من ستة أشخاص وأصبحت تمارس مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المسائل العملية الملموسة المتعلقة بنشاط المنظمة اليومي وبذلك اكتملت هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية .

وازداد موقف منظمة التحرير الفلسطينية قوة في العالم العربي وانعكس ذلك في تغير علاقات معظم الحكومات العربية مع هذه المنظمة التي تحولت إلى عامل مستقل في العلاقات الدولية في المنطقة ؛ وخدمتها إلى حد كبير آنذاك التحولات السياسية الهامة التي حصلت في العالم العربي . لكن من الضرورة بمكان الإشارة هنا إلى أن تشدد منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المرحلة بالذات جعلها تقع في مواقف صعبة للغاية وتمر بلحظات حرجة دفعتها للوقوع في خلافات مع بعض الحكومات العربية حول أهم المسائل العالقة في علاقاتها السياسية المرتبطة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي ، وبصورة أوضح إلى الوقوع في خلاف معها حول استراتيجية النضال الوطني الفلسطيني وبضغط من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية وحركة فتح رفضت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل قاطع في بيانها السياسي قبول أي حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي ، وأكدت على إصرارها على العمل على زيادة وتقوية النضال المسلح حتى يتم تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني . لكن الخلاف امتد إلى داخل منظمة التحرير الفلسطينية مع ظهور تباينات واضحة في السياسات المتعلقة بطريقة أو أسلوب النضال الذي تنتهجه كل منظمة أو جبهة داخل منظمة التحرير الفلسطينية . وكانت فتح – وهي أكبر التنظيمات الفلسطينية داخل منظمة التحرير – ترى أنه يجب أن تقتصر العمليات الفدائية على الأراضي العربية المحتلة في حين رأى

زعماء الجبهة الشعبية أن هذه العمليات يجب أن تطال بالإضافة إلى ذلك جميع المصالح الصهيونية والمتعاونين معها في كل أنحاء العالم ، شارك فدائيو هذه المنظمة بناء على ذلك في عمليات خطف الطائرات الإسرائيلية والأمريكية خلال اعوام السبعينات .

من ناحية أخرى وقعت فتح في خلاف آخر مع الجبهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين حول مسألة علاقة منظمة التحرير وحركة المقاومة الوطنية الفلسطينية مع دول المواجهة العربية بما في ذلك مع الأردن التي تحولت مع مطلع السبعينات إلى نقطة تجمع للقواعد الفدائية الفلسطينية واقترحت عدم تدخل منظمة التحرير في الشؤون الداخلية لعمان وأكدت على أن العدو الرئيسي للفلسطينيين هو الصهيونية العالمية . وبالتالي فمن الواجب تجميع الجهود كافة وتضافرها وتسخيرها لمسألة النضال ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين . في حين اعتقد زعماء الجبهتين الشعبية والديموقراطية آنذاك بأن المسألة الأهم أمام منظمة التحرير هي القضاء على النظام الملكي في الأردن وأعلنوا أن تحقيق هذا الهدف يشكل خطوة على طريق تحرير فلسطين[١٥٣] .

واضح جداً أن القيادات الفلسطينية في خلافاتها الخطيرة هذه لم تأخذ في الحسبان طبيعة علاقات القوى المتشكلة في المنطقة وكانت تعني بالضرورة وصول منظمة التحرير إلى مرحلة المواجهة والصدام مع أية دولة عربية توافق على الحلول السياسية . وبالتالي فقد فهمت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل طبيعة العلاقة بين التنظيمات الفلسطينية بعضها مع بعض من جهة وعلاقة هذه التنظيمات مع الأردن من جهة أخرى وبدأت تخطط لتعريب الصراع العربي الإسرائيلي والقضاء على الأرضية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية على أرض الأردن والتي أصبحت تشكل خطراً حقيقياً على الكيان الصهيوني .

أدت الطروحات من جانب الجبهتين الشعبية والديموقراطية إلى تصعيد حدة التوتر بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية خلال عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ م بسبب محاولات الحكومة الأردنية تقييد نشاطات التنظيمات العسكرية الفلسطينية وتحجيم منظمة التحرير ومنعها من لعب دور سياسي على الساحة الأردنية . ومما زاد في حدة الوضع وتفاقمه تدخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال طرح مبادرة وليم روجرز وموافقة الملك حسين عليها ، ثم التوقيع على اتفاقية للهدنة مدتها تسعون

يوماً كان الهدف منها منع النشاطات والعمليات الفدائية الفلسطينية عبر الحدود الأردنية .

أدى التصعيد المتلاحق للأحداث على الساحة الأردنية في أيلول ١٩٧٠ م إلى وقوع صدامات عسكرية مسلحة بين الجيش الأردني وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية دارت خلالها معارك طاحنة بين الجيش والفدائيين وتحولت إلى حرب أهلية حقيقية ذهب ضحيتها عشرون ألف قتيل انتهت بعد تدخل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول ١٩٧٠ م . واضطرت منظمة التحرير بعدها إلى نقل قواعدها من الأردن إلى سوريا ولبنان(١٥٤) .

أضعفت أحداث أيلول منظمة التحرير الفلسطينية إلى حد كبير بسبب خسارتها لمعظم قواعدها العسكرية التي كانت تشكل نقطة انطلاق لتنفيذ الأعمال الفدائية ، وبسبب فقدانها لأطول جبهة عربية مع الكيان الصهيوني كانت تشن عبرها عملياتها المسلحة . وساءت إلى حد كبير الظروف المحيطة بالمنظمة وانقطعت صلاتها مع القسم الأكبر من أبناء الشعب الفلسطيني الموجود على أرض الضفة الغربية لنهر الأردن .

خلال هذه الفترة تم تشكيل منظمة أيلول الأسود التي أخذت على عاتقها مسألة القيام بعدة عمليات عسكرية كان منها اغتيال وصفي التل رئيس وزراء الأردن في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧١ م ، وتفجير طائرة إسرائيلية في مطار اللد في ٣٠ ايار ١٩٧٢ ، وقتل الفريق الرياضي الإسرائيلي في أولومبياد ميونيخ في ١٥ أيلول ١٩٧٢ م(١٥٥) .

حاولت الدعاية الصهيونية استغلال هذه العمليات ونعتت منظمة التحرير الفلسطينية بصفة الإرهاب متناسية أن الكيان الصهيوني بني على أساس الإرهاب وأن الأوساط الحاكمة فيه كانت السبّاقة في تاريخ العلاقات الدولية إلى رفع الإرهاب إلى مستوى سياسة الدولة وأن الإرهاب الصهيوني لم يكن من قبيل الصدفة تنفذه جماعات خارجة على السلطة ، فالإرهاب الصهيوني إرهاب دولة تنفذه مؤسساتها العسكرية كالجيش ومجموعات الكوماندوس والمنظمة الإرهابية المتخصصة (ميتسفاح أيلوحم) والدليل الحي على ذلك مقتل الكاتب الفلسطيني غسان كنفاني في ٢ حزيران ١٩٧٢ وعدد من قادة منظمة التحرير ومديري مكاتب المنظمة في إيطاليا وفرنسا ودول أخرى

وإسقاط الطائرة الليبية المدنية وعلى متنها ١٠٤ من الفلسطينيين في ٢١ شباط ١٩٧٣م وأعمال إرهابية أخرى(١٥٦) .

بعد أحداث أيلول ١٩٧٠م اضطرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والجبهات التابعة لها كافة إلى إعادة تقويم سياساتها وإيجاد قوة كامنة في داخلها لإعادة النظر في الكثير من الممارسات والنشاطات التي كان تقوم بها بشكل عام ، وإيجاد برامج وخطط جديدة تجنبها الوقوع في أخطاء أخرى كالتي ارتكبتها خلال الفترة السابقة . وتخلت الجبهات الفلسطينية عن شعار القضاء على بعض الأنظمة العربية وشعار « إما كل شيء أو لا شيء » . كما لوحظت تغيرات سياسية واضحة في الخط العام لحركة المقاومة الوطنية الفلسطينية أدى إلى زيادة ارتباط الحركة مع القواعد الشعبية الفلسطينية وبخاصة داخل الأراضي المحتلة .

خلال اجتماعات المؤتمر الثامن للمجلس الفلسطيني في ٢٨ شباط – ٥ آذار ١٩٧١م وُصِفَتْ حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية بأنها الحركة التقدمية في المجتمع العربي الفلسطيني الموجهة ضدّ الامبريالية العالمية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية المدافعة عن الاحتلال الصهيوني والحركة الصهيونية العالمية وأكد البيان الختامي على ضرورة العودة إلى النضال المسلح بالإضافة إلى اتباع أساليب النضال السياسي وطرائقه كافة لاحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . كما تضمن البيان الختامي للمؤتمر العاشر للمجلس الوطني الذي عقد بين ٦ و ١٠ نيسان ١٩٧٢م تأسيس المجلس الموحد الذي ضمّ وللمرّة الأولى ممثلي كافة الاتحادات والنقابات الفلسطينية والمنظمات الشعبية الأخرى وتأسيس جبهة فلسطينية موحّدة تضم كافة القوى الفلسطينية التي تقود النضال على الأرض الفلسطينية . والحديث يدور هنا بشكل خاص حول إنشاء وتنظيم حركة مقاومة شعبية فلسطينية وسط السكان في الأراضي العربية المحتلة ضدّ الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزّة . وقد تمّ التأكيد على هذه الفكرة في المؤتمر الحادي عشر للمجلس الوطني الذي عقد في كانون الثاني عام ١٩٧٣م وبناء على ذلك أسست في الضفة الغربية لنهر الأردن في آب ١٩٧٣م الجبهة الوطنية الفلسطينية دخل فيها الفدائيون الأعضاء في الجبهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين والبعثيون وأعداد كبيرة من الشباب الفلسطيني الرافض

للمخططات والحلول الاستسلامية المطروحة لتصفية القضية الفلسطينية . وانتشرت خلايا هذه المنظمة في كافة مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما كافة وكانت تعارض بشكل قوي ضمّ الضفة الغربية إلى الأردن وتنادي بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وقد تضمن البرنامج أو النظام الداخلي لهذه المنظمة عدّها جزءاً من حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية ووضعت أمامها هدف تحرير الأراضي العربية المحتلة وإحقاق الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب العربي الفلسطيني . وفي وقت لاحق انضمت إلى هذه الجبهة الهيئات والمؤسسات الفلسطينية كافة في الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الطلاب والاتحاد النسائي وانضمت بدورها فيما بعد إلى منظمة التحرير الفلسطينية (١٥٧) .

خلال المناقشات العاصفة التي أخذت تعيشها القوى والجبهات الداخلة في تركيبة منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣م إمكان إيجاد حلٍ سلمي للقضية الفلسطينية بدأت تُطرحُ بشكل مستمر فكرة إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي .

وقد طرحت هذه الفكرة للمرة الأولى من قبل نايف حواتمة قائد الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين في المؤتمر الثاني عشر للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في حزيران عام ١٩٧٤م ؛ وحاول حواتمة إقناع المؤتمر باعتماد الفكرة كبند مستقل من بنود البرنامج السياسي بحيث يصبح جزء من الاستراتيجية النضالية لمنظمة التحرير الفلسطينية على طريق تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإقامة دولة علمانية ديموقراطية في فلسطين . غير أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية - القيادة العامة - وجبهة التحرير العربية وجبهة النضال الفلسطينية رأت أن تبني مثل هذه الفكرة لا يمكن أن يحل المشكلة الفلسطينية ، وسوف يفقدها أهميتها ومعناها في الساحة الدولية وبالتالي إنهاء الثورة الفلسطينية . لكن وبضغط من الغالبية العظمى المشاركة في المؤتمر تم تبني هذه الفكرة كجزء من البرنامج السياسي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني . وبناء عليه تقدمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ولأول مرّة بمقترحات سلمية بخصوص القضية الفلسطينية تضمنت ما يلي :

آ - الانسحاب الاسرائيلي التام من الضفة الغربية لنهر الأردن زقطاع غزّة .

ب - إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي التي تنسحب منها القوات الاسرائيلية .

جـ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين[١٥٨] .

كانت هذه الاقتراحات تعني عملياً أنه ليس من الضرورة إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني بل على جزء منه (الضفة الغربية وقطاع غزّة . وبيّن البرنامج الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة الثانية عشرة استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للبحث بشروط معينة عن حل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات منظمة الأمم المتحدة ، وفيما يلي أهم النقاط الواردة فيما أصبح باسم البرنامج المحلي أو برنامج النقاط العشر :

١ - « تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها وهذا يستدعي إحداث الكثير من التغيير في ميدان القوى لصالح شعبنا ونضاله » .

٢ - « تناضل منظمة التحرير ضدّ أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير المصير فوق ترابه الوطني » .

٣ - « إن أية خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديموقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس السابقة »[١٥٩] .

وبذلك تكون منظمة التحرير الفلسطينية قد تبنت بموجب هذا البرنامج أسلوباً جديداً من أساليب النضال الفلسطيني يتمثل في اتباع خط النضال السياسي إلى جانب الكفاح المسلح واستعداد المنظمة لقبول المشاركة في المشاريع السلمية التي يمكن أن تطرح لحل القضية الفلسطينية مع احتفاظها بحق رفض المشاريع التي لا تؤمن للشعب العربي الفلسطيني حقه في العودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني .

بعد تبني البرنامج المرحلي وجهت منظمة التحرير الفلسطينية جلّ اهتمامها

ونشاطها نحو زيادة الدور السياسي للمنظمة والحصول على اعتراف عربي ودولي بها ليس فقط كقائدة للنضال الوطني الفلسطيني بل وكذلك كممثلة قانونية ووحيدة لهذا الشعب في وقت كانت فيه بعض القيادات العربية لا تعترف بذلك . فالأردن مثلاً كانت تسعى إلى استعادة أراضي الضفة الغربية وضمها إليها وكان الملك حسين يعد نفسه ممثلاً لمليون فلسطيني يعيشون على أرض الأردن إضافة إلى نصف مليون آخرين يعيشون في الضفة الغربية لكن معظم الدول العربية لم تكن توافق على موقف الأردن هذا وأثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية في الجزائر في تشرين الثاني عام ١٩٧٣م حققت منظمة التحرير على المستوى العربي انتصاراً سياسياً كبيراً عندما اتخذ المؤتمر قراراً باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وقائدة لنضاله الوطني والاعتراف بحق هذا الشعب في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . غير أن الأردن تحفظت على هذا القرار بخاصة أن الملك حسين كان مايزال يسعى إلى تحقيق فكرة الكونفدرالية مع الضفة الغربية(١٦٠) .

في شباط عام ١٩٧٤ حققت منظمة التحرير انتصاراً سياسياً آخر أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامية في مدينة لاهور الباكستانية وحصلت على اعتراف الدول الإسلامية بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني .

كما أكد المؤتمر على ضرور إستعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . وشكل انعقاد مؤتمر القمة العربية في الرباط في تشرين الأول عام ١٩٧٤م أهمية خاصة بالنسبة لمنظمة التحرير . حيث تمكنت اللجنة التنفيذية من الحصول على ١٨٠ عريضة وقائمة موقعة من قبل سكان الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزّة يؤكد فيها الموقعون على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد لهم والمدافع عن حقوقهم المشروعة . وبناء على ذلك اتخذت القمة العربية بالإجماع (بما في ذلك الآردن) قراراً تضمن الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وعدّ المنظمة الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب وقائدة لنضاله الوطني . وبالتالي فقد جاءت أهمية هذا القرار من خلال إعلان الدول العربية بأكملها دعمها لمنظمة التحرير والحفاظ على وحدة

الشعب الفلسطيني وعدم التدخل في شؤونه الداخلية . بالإضافة إلى ذلك فقد تضمن البيان الأخير للقمة دعوة كل من مصر والأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى إعادة تنظيم العلاقات بينها . ودعم الاعتراف الدولي بها . وبناء عليه أخذت الدول العربية ومنظمة التحرير زمام المبادرة لإعادة أدراج القضية الفلسطينية كبند مستقل على جدول أعمال الدورة ٢٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي ١٣ أيلول وقبل افتتاح الدورة تقدمت الدول العربية وعدد من الدول الآسيوية والافريقية وكوبا ودول أمريكا اللاتينية وعدد من دول الأسرة الاشتراكية والاتحاد السوفييتي والصين الشعبية بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإدراج موضوع القضية الفلسطينية عملاً بأحكام المادة الخامسة عشرة من النظام الداخلي للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تجيز إدراج بنود إضافية إلى جدول الأعمال تتسمُ بطابع الأهمية والاستعجال[١٦١] .

جرت مناقشة القضية الفلسطينية أثناء انعقاد الدورة (٢٩) للجمعية العامة خلال شهري أيلول وتشرين الأول ١٩٧٤م في ظروف ممتازة بالتمايز عن تلك التي جرت خلال عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨م فقد لاقت مسألة الحركة التحريرية للشعب العربي الفلسطيني من أجل الاستقلال وتقرير المصير تحت قيادة منظمة التحرير تفهماً ودعماً كبيرين من قبل الكثير من دول العالم داخل المنظمة الدولية ، في الوقت الذي ازدادت فيه العزلة الاسرائيلية في الساحة الدولية وخصوصاً في آسيا وأفريقيا بعد حرب تشرين التحريرية ، وقامت ٢٧ دولة أفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية معها . وأخذت دول حركة عدم الانحاز تلعب دوراً مؤثراً في الجمعية العامة للأمم المتحدة . وللمرة الأولى بعد تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨م تطرح القضية الفلسطينية في الجمعية العامة كقضية سياسية لا كقضية لاجئين . وبالتمايز عن جميع الدورات السابقة التي عقدتها الجمعية العامة منذ عام ١٩٤٨م فقد شارك ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال هذه الدورة برئاسة ياسر عرفات الذي ألقى خطاباً في الجمعية العامة يوم ١٣ تشرين الثاني عام ١٩٧٤م وطالب فيه بإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة يضمن للشعب العربي الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة والثابتة ويضمن إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإقامة السلطة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة .

بنتيجة المناقشات المطوّلة التي شهدتها الجمعية العامة للقضية الفلسطينية تم التوصل في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٧٤م إلى إتخاذ القرار رقم ٣٢٣٦ بأغلبية ١٠٥ أصوات وامتناع عشرين عن التصويت ومعارضة الولايات المتحدة واسرائيل وبوليفيا والدومينيكان والذي يتضمن تأكيد الأمم المتحدة على الحقوق المشروعة والثابتة للشعب العربي الفلسطيني وحقه في استخدام جميع الوسائل التي تسمح بها القوانين الشرعية الدولية لتحقيق هذا الهدف[١٦٢] .

كما تم إتخاذ القرار رقم ٣٢٣٧ الذي يتضمن دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمال ودورات الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة مراقب والمشاركة في كل المناقشات والمؤتمرات الخاصة بقضية الصراع العربي الاسرائيلي التي تجري تحت إشراف الأمم المتحدة بما في ذلك مؤتمر جنيف الخاص بالقضية الفلسطينية . وأصبحت القضية الفلسطينية من وجهة نظر غالبية الأعضاء في المنظمة الدولية ليست مجرد قضية لاجئين كما كان الأمر في السابق بل قضية شعب له الحق في الوجود وإقامة دولته اللمستقلة على ترابه الوطني .

لقد عكس هذان القراران حقيقة وجهة النظر الدولية الجديدة والصحيحة تجاه القضية الفلسطينية ، واعتراف المجتمع الدولي بعدالة النضال الوطني الفلسطيني ومشروعيته . وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية منذ ذلك التاريخ ، دولياً ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وغدت باعتراف الأمم المتحدة طرفاً رئيساً يمتلك كامل الحقوق في النزاع العربي الصهيوني ولها الحق في المشاركة في المحادثات السلمية الخاصة بهذا النزاع . كما كانت مسألة الاعتراف الدولي باستقلالية الدور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من أهم ما تضمنته قرارات الشرعية الدولية هذه .

بهذا الشكل تكون منظمة التحرير الفلسطينية قد تمكنت في نهاية عام ١٩٧٤ من إعادة تجميع قوتها وأصبحت من جديد عاملاً عسكرياً وسياسياً مهماً ومؤثراً في الوضع في المنطقة بشكل عام . وقد تمكنت من تكريس دورها الفاعل والمؤثر على المستوى الفلسطيني أولاً ثم العربي ثانياً وأخيراً على المستوى الدولي . ومنذ ذلك

التاريخ بدأت صياغة النهج السياسي المستقل لمنظمة التحرير الفلسطينية المنبعث من عمق المصالح الوطنية للشعب العربي الفلسطيني ، وأصبحت مسألة إقامة الدولة الفلسطينية شرطاً ضرورياً لإقامة السلام العادل والدائم وإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي .

حواشي الفصل الأول

١ - آجاريشيف أناتولي : التآمر ضد العرب ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨٨ م ص ٢٢ .

٢ - القضية الفلسطينية - العدوان والمقاومة وسبل التسوية . مجموعة أبحاث .. هيئة تحرير العلوم الاجتماعية والعصر ، أكاديمية العلوم السوفييتية ، موسكو ١٩٨٣ ص٥٧ .

٣ - التقرير الرسمي للدورة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٤٧ م المجلد رقم /٢/ الملحق رقم ١ ص١ .

٤ - Кислиев В.И. Палестинская Проблема в меж-дународных отношениях : региональный ас-пект .М.1988г.

٥ - Kadi L. Arab Summit Conferences and the Palestine Problem. Beizut. p. 118.

٦ - الأمم المتحدة ، التقرير الرسمي للدورة الثانية للجمعية العامة ، نيويورك ، ١٩٤٧ م المجلد رقم /٢/ ص٦ .

٧ - التقرير الرسمي للدورة الثانية للجمعية العامة المجلد رقم /١/ ص٤٤-٤٨ .

٨ - دروزه محمد عزت : القضية اللسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الثاني ، منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الإعلام والثقافة ، الطبعة الثالثة ١٩٨٤ م ، النص الكامل في الملحق ص٢٦-٢٧ .

٩ - المصدر نفه ، انظر النص الكامل في الملحق ص٢٦-٢٧ .

١٠ - Kadi L. Arab Summit ... p. 52.53.55.

١١ - Кислиев В.И. Палестинская Проблема в меж-дународных отношениях : региональный ас-пект .М.1988г.

١٢ - Кислиев В.И. Палестинская Проблема в международных отношениях : региональный аспект .М.I988г. С 56

١٣ - Кислиев В.И. Палестинская Проблема в международных отношениях : региональный аспект .М.I988г. С 56

١٤ - دروزه محمد عزت : المصدر السابق ص١١٢ .

١٥ - Кислиев В.И. Палестинская Проблема в международных отношениях : региональный аспект .М.I988г. С 56

١٦ - انظر النص الكامل للقرار ١٨١ في وثائق فلسطين ، دائرة الثقافة ، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧ م ص١١٣-١٣١ .

١٧ - Палестинская проблема . Документы ООН , международных организаций .М.I984г. С 237

١٨ - Lohn.R. Hadaui S. The Palestine Diazy vol. 11. p. 259-264 .

١٩ - دروزه محمد عزت : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، النص الكامل للمذكرتين ص٩٩-١٠٠ .

٢٠ - المصدر نفسه ص١٠٢-١٠٣ .

٢١ - المصدر نفسه ص١٠٩ .

٢٢ - المصدر نفسه ص١٠٩ .

٢٣ - Кислиев В.И. Палестинская Проблема в международных отношениях : региональный аспект .М.I988г. С 53

٢٤ – وثائق اللجنة الخاصة لإحقاق الحقوق المشروعة والثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، الجزء رقم /١١/ موسكو ١٩٧٩ م ص٤٥ .

٢٥ – Glubb J.B. A Soldiez with the Arabs. London 1958.

٢٦ – Кислиев В.И. Палестинская Проблема в меж-дународных отношениях : региональный ас-пект .М.1988г.

٢٧ – Кислиев В.И. Палестинская Проблема в меж-дународных отношениях : региональный ас-пект .М.1988г.

٢٨ – Дмитриев Е. Палестинская трагедия . М. 1986г.

٢٩ – Кислиев В.И. Палестинская Проблема в меж-дународных отношениях : региональный ас-пект .М.1988г.

٣٠ – ملف القضية الفلسطينية الجزء رقم /١١/ الجمعية العامة للأمم المتحدة ص٥٣ ٥٤ .

٣١ – Дмитриев Е. Палестинская трагедия . М. 1986г.

٣٢ – دروزه محمد عزت : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ص٧٣ .

٣٣ – المصدر نفسه : ص١٧٣-١٧٤ .

٣٤ – المصدر نفسه ص١٧٣ .

٣٥ – Дмитриев Е. Палестинская трагедия . М. 1986г.

٣٦ – انظر النص الكامل لمترحات الكونت فولك برنادوت في كتاب دروزه السابق ص٣٨-٣٩-٤٠ .

٣٧ – دروزه محمد عزت : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ص١٨٠ .

٣٨ - المصدر نفسه ص١٨٠ .

٣٩ - المصدر نفسه ص١٩٧ .

٤٠ Киселев В.И. Палестинская проблема. М.1976. С28

٤١ - دروزه محمد عزت : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ص١٩٧ .

٤٢ - المصدر نفسه ص١٩٩ .

٤٣ المصدر نفسه ص١٩٩-٢٠٠ .

٤٤ - Дмитриев Е. Палестинская трагедия . М. 1986г.

٤٥ Котлев Л.Н. Йордания в настоящее время . Москва 1962.

٤٦ Котлев Л.Н. Йордания в настоящее время . Москва 1962.

٤٧ - انظر النص الكامل لمقررات مؤتمر أريحا في كتاب وثائق فلسطين ، دائرة الثقافة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ص١٩٩ .

٤٨ - دروزه محمد عزت : المصدر السابق ص٢١٢ .

٤٩ - Киселев В.И. Палестинская проблема. .

٥٠ - Котлев Л.Н. Йордания в настоящее время . Москва 1962.

٥١ - Киселев В.И. Палестинская проблема.. .

٥٢ - دروزه محمد عزت : المصدر السابق ص٢٢١ .

٥٣ - Дмитриев Е. Палестинская трагедия . М. 1986г.

٥٤ - انظر النص الكامل للقرار رقم ١٩٤ في كتاب محمد شديد : الولايات المتحدة الأمريكية والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨١ ، ص٢٨٠-٢٨٣ .

٥٥ - Дмитриев Е. Палестинская трагедия . М. 1986г. С

٥٦ - انظر النص الكامل لاتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية في كتاب دروزه القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الثاني ص٦٠-٦٤ .

٥٧ - انظر النص الكامل لاتفاقية الهدنة اللبنانية الإسرائيلية في كتاب عزت دروزه القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الثاني ص٧٤-٧٩ .

٥٨ - Киселев В.И. Палестинская проблема... С 81

٥٩ - Киселев В.И. Палестинская проблема. . С 81

٦٠ - Котлев Л.Н. Иордания в настоящее время . Москва 1962. С 102

٦١ - انظر النص الكامل لاتفاقية الهدنة الأردنية الإسرائيلية في كتاب عزت دروزه القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء التاني ص٦٥-٧٣ .

٦٢ - انظر النص الكامل لاتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية في كتاب عزت دروزه القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء التاني ص٨٠-٨٦ .

٦٣ - Киселев В.И. Палестинская проблема... С

٦٤ - Киселев В.И. Палестинская проблема... С 82

٦٥ - دروزه محمد عزت : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، ص٢٥١ .

٦٦ - المصدر نفسه ص٢٥٤ .

٦٧ - المصدر نفسه ص٢٥٥ .

٦٨ - المصدر نفسه ص٢٥٧-٢٥٨ .

٦٩ - المصدر نفسه ص٢٦٣ .

٧٠ - Дмитриев Е. Палестинская трагедия . М. 1986г. С 37

٧١ - Дмитриев Е. Палестинская трагедия . М. 1986г. С 37

٧٢ - دروزه محمد عزت : المصدر السابق ص٨٧ .

٧٣ - كيرك ج. الشرق الأوسط ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ص١٩٤ .

٧٤ - Bonds J. Emezman G. John L. Duz Roots oze Stilee Olive the Stozy of the Palestinan People. San-Fransisco. 1917. p. 69.

٧٥ - المرجع نفسه ص٩٧ .

٧٦ - Childers B. The road to suez A Study of western Arab Relathion. London 1962 p. 105. 106.

٧٧ - المرجع نفسه ص١٠٦ .

٨٧ - بريماكوف. ي. م. : الولايات المتحدة والنزاع العربي - الإسرائيلي - دار الفارابي ١٩٨٠ م ص٥٤ .

٧٩ - Childers The road ... p. 144.

٨٠ - بريماكوف. ي. م. : الولايات المتحدة والنزاع العربي الإسرائيلي ص٥٦ .

٨١ - Childers B. The road ... p. 219.

٨٢ - المرجع نفسه ص٢٢٧ .

٨٣ - المرجع نفسه ص٢٣٠ .

٨٤ - المرجع نفسه ص٢٤٣ .

٨٥ - المرجع نفسه ص٢٤٣ .

٨٦ - بريماكوف. ي. م. : الولايات المتحدة والنزاع العربي الإسرائيلي ص٥٨ .

٨٧ - بريماكوف. ي. م. : المرجع نفسه ص٥٩ .

٨٨ - Heikal M.H. Nasser the Cairo Documents. London 1972. p. 115.

٨٩ - Badeau J.S. The American Appzoach to the Arab worrlcc. New York 1068. p. 7.

٩٠ - Guandt W.B. The middle East conthict in US strotegy Jornal of Polectine studies. 1971. v. 1. p. 26.

٩١ - بريماكوف. ي. م. : الولايات المتحدة والنزاع العربي الإسرائيلي ص٦٠ .

٩٢ - بريماكوف. ي. م. نفس المرجع ص٢٦ .

٩٣ - Примаков Е.М. Египт во время прозидента Насера Москва . 1978.с. 13

٩٤ - بريماكوف. ي. م. : الولايات المتحدة والنزاع العربي الإسرائيلي ص٣٥ .

٩٥ - شديد محمد : الولايات المتحدة الأمريكية والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية ص٤١ .

٩٦ - Кислиев В.И. Палестинская Проблема в меж-дународных отношениях : региональный ас-пект .М.1988г.

٩٧ - شديد محمد : المرجع السابق ص٧٤ .

٩٨ - المرجع نفسه ص٧٤ .

٩٩ - المرجع نفسه ص٧٤ .

١٠٠ - المرجع نفسه ص٧٥ .

١٠١ - المرجع نفسه ص٩٣ .

١٠٢ - المرجع نفسه ص١٠٥-١٠٦ .

١٠٣ - المرجع نفسه ص١٠٨ .

١٠٤ - المرجع نفسه ص١١٠ .

١٠٥ - المرجع نفسه ص١١٠ .

١٠٦ - المرجع نفسه ص١١٤ .

١٠٧ - المرجع نفسه ص١١٥ .

١٠٨ - Звягельская И.Д., Носенко В.И. Борьба арабского народа Палестины за свои национальные права .- Расы и народы .М.1984.

١٠٩ - Звягельская И.Д., Носенко В.И. Борьба арабского народа Палестины за свои национальные права .- Расы и народы .М.1984.

١١٠ - أجاريشيف أناتولي : التآمر ضد العرب ص٢٦ .

١١١ - بريماكوف. ي. م. : الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي ص٤٢-٤٣ .

١١٢ - Князев А.Г. Египт после Насера .1970-1981. М. 1986.

١١٣ - أجاريشيف أناتولي : التآمر ضد العرب ص٢٥ .

١١٤ - بريماكوف. ي. م. : الولايات المتحد الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلى ص٤٢ .

١١٥ - Дмитриев Е. Палестинский узел. М.1978.

١١٦ - Дмитриев Е. Палестинский узел. М.1978.

١١٧ - أجاريشيف أناتولي : التآمر ضد العرب ص٢٩ .

١١٨ - بريماكوف. ي. م. : الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي ص٤٩-٥٠ .

١١٩ - Борисов Р.В. США . Ближневосточная политика в 70-е годы. М. 1982г.

١٢٠ - Childers B. The road to suez> Astudy of western Arab Rolationy p. 311. 312.

١٢١ - بريماكوف. ي. م. : الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي ص٦٧ .

١٢٢ - المرجع نفسه ص٧٠ .

١٢٣ - المرجع نفسه ص٧٠-٧١ .

١٢٤ - المرجع نفسه ص٧٣ .

١٢٥ - Дмитриев Е. Палестинская трагедия . М. 1986г.

١٢٦ - Агарышев А. Ближний Восток : Терроризм и его покровители. М.1986.ст.

١٢٧ - Агарышев А. От Кэмп-Дэвида к трагидии Ливана . М. 1983. стр.

١٢٨ - Киселев В.И. Палестинская проблема..

١٢٩ - المرجع نفسه ص٨٥ .

١٣٠ - المرجع نفسه ص٨٦ .

١٣١ - Дмитриев Е. Палестинская трагедия . М. 1986г.

١٣٢ - Кислиев В.И. Палестинская Проблема в международных отношениях : региональный аспект .М.1988г.

١٣٣ - Дмитриев Е. Палестинская трагедия . М. 1986г.

١٣٤ - المرجع نفسه ص٦٩ .

١٣٥ - المرجع نفسه ص٧٠ .

١٣٦ - المرجع نفسه ص٧٠-٧١ .

١٣٧ - المرجع نفسه ص٧١ .

١٣٨ -

Киселев В.И. Палестинская проблема.

١٣٩ – الشهابي ابراهيم : كيف نودع القرن العشرين ، دار الأمل الجدي ، الطبعة الأولى ١٩٩٥ ص٥٥ .

١٤٠ –
Ландра Р.Г. Освободительная борьба палестинского народа . 1948-1967. , Москва 1976 .с.31

١٤١ –
Кислиев В.И. Палестинская Проблема в международных отношениях : региональный аспект .М.1988г. С 101

١٤٢ – المرجع نفسه ص١٠٢ .

١٤٣ – المرجع نفسه ص١٠٦ .

١٤٤ –
Дмитриев Е. Палестинская трагедия . М. 1986г. С 74

١٤٥ – المرجع نفسه ص٧٥ .

١٤٦ – المرجع نفسه ص٧٥ .

١٤٧ – المرجع نفسه ص٧٥ .

١٤٨ – المرجع نفسه ص ٧٥ .

١٤٩ – المرجع نفسه ص٧٥ .

١٥٠ – المرجع نفسه ص٧٥ .

١٥١ – الشهابي ابراهيم : من التشرد إلى الدولة – منشورات اتحاد الكتاب العرب ١٩٩٠ م ص٧٤-٧٥ .

١٥٢ – Bonds J. Ete our Rosts. p. 146.

١٥٣ –
Киселев В.И. Палестинская проблема... С 111

١٥٤ – بريماكوف. ي. م. : الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي افسرائيلي ص٩٢ .

١٥٥ – المرجع نفسه

١٥٦ – المرجع نفسه ص١١٣-١١٤ .

١٥٧ - المرجع نفسه ص١١٧-١١٨ .

١٥٨ - المرجع نفسه ص١٢١ .

١٥٩ - انظر النص الكامل لبرنامج النقاط العشر أو البرنامج المرحلي في كتاب وثائق فلسطين ، دائرة الثقافة ، منظمة التحرير الفلسطينية ص٣٤٨-٣٤٩ .

١٦٠ -

Кислиев В.И. Палестинская Проблема в международных отношениях : региональный аспект .М.1988г.

١٦١ - المرجع نفسه ص١٢٤ .

١٦٢ - شديد محمد : الولايات المتحدة الأمريكية والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية ص٢٨٤-١٨٥ .

١٦٣ - المرجع نفسه ص٢٨٥ .

الفصل الثاني

تطورات القضية الفلسطينية ١٩٦٧ - ١٩٧٣م

أولاً – عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧م وموقف هيئة الأمم المتحدة :

١ – أسباب عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧م :

في الخامس من حزيران ١٩٦٧م شنّت القوات العسكرية الصهيونية عدواناً واسع النطاق على الدول العربية المحيطة بفلسطين سوريا ، مصر ، الأردن وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف والتطلعات والأطماع الصهيونية في المنطقة العربية نوردها فيما يلي :

١ – رغبة الزعماء الصهاينة في تنفيذ قفزة نوعية جديدة إلى الأمام على طريق تأسيس « إسرائيل الكبرى » تحت شعار « الحرب الوقائية ضدّ العرب » والسعي لتحقيق نصر عسكري كاسح على الدول العربية يؤدي إلى استسلامها والقبول بالسلام الاسرائيلي (الاستسلام) طالما أن « إسرائيل» تعد أن الحرب وسيلة فعّالة لتحقيق الأهداف المرجوّة وتغيير الخارطة السياسية في المنطقة العربية . وهذا ما تضمنته مقالة وزير الخارجية الصهيوني أبا إيبان التي نشرت في مجلة الشؤون الخارجية صيف عام ١٩٦٥م تحت عنوان (الواقع والرؤيا في الشرق الأوسط) حيث كتب إيبان ما يلي « أوليس من السخف أن نتصوّر أن قادة العرب يطالبون في المستقبل بإلحاح بالعودة إلى حدود عام ١٩٦٦ أو عام ١٩٦٧م تماماً كما يطالبون اليوم بالعودة إلى حدود عام ١٩٤٧م تلك الحدود التي رفضوها في الماضي عن طريق اللجوء إلى الحرب »[1] .

٢ - ضرب حركة التحرر القومية العربية ومحاولة القضاء عليهـا قبل أن تصبح أداة ردع للأطماع التوسعية الصهيونية في المنطقة العربية . وهذا ما تضمنته كلمة مناحيم بيغن التي ألقاها في الكنيست الصهيوني عام ١٩٥٥م عندما قال : « وإنني لأؤمن بعمق أنه لا بد من قيامنا بحرب وقائية ضدّ الدول العربية دون تردد فنحقق هدفين : تدمير القوة العربية وتوسيع رقعة أرضنا»[٢] . من هنا نرى أن القيادة الصهيونية أرادت توجيه ضربة قوية لمصر والقضاء على النظام الناصري فيها بعدما أصبح عبد الناصر القائد القومي الأول في العالم العربي المتزعم للقوى المعادية للأطماع التوسعية الصهيونية. كما كانت هذه القيادة تتطلع أيضاً إلى القضاء على السلطة التقدمية في سوريا التي وقعت بدورها على اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر والتي جعلت من البلدين أكبر قوّة عربية فاعلة في النضال ضدّ السياسات التوسعية الصهيونية.

٣ - القضاء على حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية التي بدأت تشكل مصدر قلق للقيادة العسكرية الصهيونية بسبب الأعمال الفدائية التي أخذت تشنّها على المواقع العسكرية الصهيونية . وفي وقت أصبحت فيه المقاومة الفلسطينية جزءاً من حركة التحرر القومية العربية . وهذا ما يؤكده الأكاديمي السوفييتي المعروف يفغيني بريماكوف في قوله : « إن هذا الهدف - أي القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية - كان من أهم ما سعت القيادة العسكرية الاسرائيلية لتحقيقه خلال الأعمال العسكرية التي قامت بها في حزيران ١٩٦٧م »[٣] .

٤ - رغبة الإدارة الأمريكية والقيادة الصهيونية في ضرب علاقات الصداقة العربية السوفييتية التي كانت في الواقع تشكل مصدر خطر حقيقي على المشاريع التوسعية الصهيونية والأطماع التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية . وقد عبرّت وسائل الإعلام الأمريكية بصراحة وعلانية عن نيتها في تحقيق هذا الهدف حيث نشرت صحيفة نيويورك تايمز في ٢٦ أيار ١٩٦٧م أي قبل البدء بالعدوان بأقل من أسبوعين على

صفحتها السادسة عشرة الإعلان التالي : « يجب علينا إيقاف محور القاهرة – موسكو » . ثم عادت وأعلنت في الأول من حزيران أنـه « يجـب علـى الولايات المتحـدة الأمريكيـة أن تقطـع الطريـق علـى مؤامـرة الكريملـين – القاهرة لتغيير موازين القوى في الشرق الأوسط »[٤] .

وبـدأت القيـادة الصهيونيـة تحضيراتهـا للعـدوان الجديـد بالتعـاون مـع لولايـات المتحدة الأمريكية وذلك بشن حملة دعائية واسعة النطاق في العالم كله دبرتها الأوساط السياسية والإعلامية الصهيونية تركزت حول فكرة الترويج للزعم الصهيوني القـائل إن العرب يريدون القضاء على « الدولة اليهودية » ، ويسعون إلى إلقـاء اليهـود في البحـر وراحت الصحف الغربية الموالية « لإسرائيل » تنفـخ في أبـواق الدعايـة الصهيونيـة مصوّرة العرب وكأنهم هتلريون جدد ويسعون إلى إقتلاع اليهود واليهودية من الجذور.

و لم تعلن حكومة ليفي اشكول الصهيونية عندما وضعت خطـة العـدوان المبيّـت على الدول العربية عن نواياها الحقيقيـة وأهدافهـا التوسعية علـى الاطـلاق ، وأخـذت تروّجُ لمقولة « الخطر العربي » على حياة وأمن « إسـرائيل » . وتـرددت علـى ألسـن مسؤوليها عبارات الشكوى أمام العـالم كلـه مـن أن « إسـرائيل الصغيرة الضعيفـة » تتعرض لمختلف الإهانـات مـن جيرانهـا العـرب ، وأن العـرب يحضـرون لحـرب إبـادة لا هوادة فيها ضد « إسرائيل » . وفي ١٢ حزيـران ١٩٦٧م أي بعـد إنتهـاء العـدوان أعلن ليفي اشكول للكنيست قائلاً : « لقد كان وجود « دولـة إسـرائيل » علـى قيـد شعرة ولكن آمال القـادة العرب في إبادة إسرائيل قد تحطمت »[٥] .

في خطـاب ألقـاه في أوائـل أيـار ١٩٦٧م أعلـن ليفـي اشـكول « أن الجيـش الإسرائيلي سيلاحق أعداء إسرائيل في أي مكان وأنه سيحتل مدينة دمشق »[٦] وأخـذ التهديد الصهيوني لسـوريا مظهـراً خطيراً في الأيـام التاليـة وشـهدت الجبهـة السـورية تصعيداً كبيراً من جانب القوات العسكرية الصهيونية . عندها نهضـت مصـر بواجبهـا العربي لتقول « إن أي اعتداء على أي قطر عربي من جانب « إسرائيل » يعتبر اعتـداء على الجمهورية العربية المتحدة »[٦] وكانت قوات الطوارىء الدوليـة ترابـط في سـيناء وقطـاع غـزّة وخليـج العقبـة (منطقـة الممـرات) منـذ انسـحاب القـوات العسـكرية الصهيونية منها بعد العدوان الثلاثي ١٩٥٦م كما رأينا سابقاً . وسـرعان مـا أصـدرت

الجمهورية العربية المتحدة أمراً إلى هـذه القوات بالإنسحاب وعلى أثر ذلك قـامت القوات البحرية المصرية بـإغلاق مضائق تيران فتوقفت الملاحة الصهيونية في خليج العقبة ومنعت السفن الحربية المصرية « إسرائيل » مـن الاتصال مع العالم عبر البحر الأحمر .

وكانت القيادة العسكرية الصهيونية قد دفعت بـأعداد كبيرة مـن قواتها على الجبهة السورية في أواسط أيار ١٩٦٧م . غير أنها نقلت القسم الأعظم منها باتجاه صحراء سيناء بعد قرار الرئيس جمال عبد الناصر بسحب قوات الطوارىء الدولية . وبدأت وسائل الإعلام الصهيونية تروّج لعدوان ستقوم به الدول العربية لتبرير إجراءاتها العسكرية الجديدة على الجبهة المصرية وتغطية الهدف الأساسي من دفعها نحو الجبهة . في حين بدأت الدبلوماسية الأمريكية نشاطاً واسعاً لحشد الطاقات الحليفة وإعداد الرأي العام العالمي لتقبل النتائج التي ستترتب على الأعمال العسكرية العدوانية التي ستقوم بها حليفتهـ الاستراتيجية في المنطقة العربية . وأجرت الاتصالات على مختلف الأصعدة والمستويات مع حليفاتها الغربيات وأطلقت سيلاً من التصريحات التي تراوحت بين التهديد بالحرب والمشاركة فيها إلى جانب « إسرائيل » . كما حذّرت مصر من مهاجمة « إسرائيل » في رسالة بعثها الرئيس جونسون إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، وفيها أعلن جونسون « أن بدء الجمهورية العربية المتحدة بالحرب سيترتب عليه نتائج خطيرة »[٧] .

في الرابع من حزيران ١٩٦٧م أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن الأزمة العربية الاسرائيلية حول مضائق تيران والملاحة في البحر الأحمر ستحل بالطرائق السلمية وأكدت على أنها قامت بإجراء اتصالات دبلوماسية مع الأطراف المتنازعة لمنع وقوع أعمال قتالية ، وكررت تعهدها بالمحافظة على حدود كل دولة من دول المنطقة. وكان من الممكن فعلاً حل الأزمة عن طريق المفاوضات بخاصة وأن مصر وافقت على الوساطة الأمريكية لحل الأزمة وكان من المقرر أن يطير رئيس الوزراء المصري زكريا محي الدين إلى نيويورك على رأس وفد مصري للتفاوض مع الإدارة الأمريكية في السابع من حزيران ١٩٦٧م وخيِّلَ أن كل شيء يسير نحو إنفراج الأزمة[٨] . غير أن الجنرالات الصهاينة كانوا قد بيّتوا نيّة عدم السماح ببدء المفاوضات بين الولايات

المتحدة الأمريكية ومصر مهما كان الثمن . وكان رئيس الاستخبارات الصهيونية على علم بنية القيادة السياسية الصهيونية تعيين الجنرال موشي دايان وزيراً للدفاع الصهيوني الذي توجه بدوره إلى واشنطن على جناح السرعة لمقابلة هملر مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والاتفاق معه على تقريب موعد بدء العدوان الاسرائيلي على لدول العربية من ١٢ حزيران إلى الخامس منه ، خصوصاً وأن القيادة السياسية والعسكرية الصهيونية كانت ترى ضرورة البدء بهذا العدوان قبل بدء المفاوضات المصرية الأمريكية ، وقبل أن تؤثر هذه المفاوضات أيضاً في الأمزجة في الولايات المتحدة الأمريكية « وإسرائيل » . ولم يكن من شيء يرضي أصحاب هذه الأمزجة في الحقيقة سوى الحرب والعدوان والدمار « وأيد هملر فكرة موشي دايان بتقريب موعد بدء العدوان وخُيِّلَ إليه آنذاك أن إسرائيل بعدوانها الجديد على الدول العربية ستغيِّر الوضع العسكري والسياسي في منطقة الشرق الأوسط لصالح الولايات المتحدة الأمريكية . وبطبيعة الحال سيتم القضاء على الرئيس جمال عبد الناصر وسيُطْرَدُ الاتحاد السوفييتي من المنطقة ويبقى العرب وجهاً لوجه مع إسرائيل وسيضطرون إلى الاستسلام دون قيد أو شرط »(٩) .

٢ - عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧م :

كانت القيادة الصهيونية مصممة على القيام بعدوان واسع النطاق على الدول العربية كائنة ما تكون الأسباب ، بخاصة أن الموقف الأمريكي المؤيد كان يزيدها حماساً وتصميماً . وكانت عملية إقفال المضائق هدية السماء التي طالما تمنتها هذه القيادة لإيجاد المبرر الذي تستطيع من خلاله إعداد الرأي العام العالمي لتقبل عدوانها الجديد فتضرب ضربتها قبل أن يلتمّ الشمل العربي الممزّق ويستكمل العرب استعداداتهم العسكرية .

وبدأت القوات العسكرية الصهيونية عدوانها الغاشم على الدول العربية في الساعة الثامنة وأربعين دقيقة بتوقيت القاهرة من صباح يوم الإثنين الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م بهجوم جوي استهدف جميع القواعد الجوية والمطارات المصرية الأحد عشر . اتبعتها بضربة جوية ثانية على قواعد المطارات نفسها مستهدفة شل حركة الطيران المصري بشكل تام وتدمير العدد الأكبر من الطائرات العسكرية المصرية على

أرض المطارات ومدرجات الإقلاع والهبوط[١٠] .

ومع إنتهاء الضربة الجوية الثانية على القواعد المصرية ظهيرة اليوم الأول من العدوان الاسرائيلي أخبر قائد القوى الجوية والدفاع الجوي الصهيوني وزير دفاعه موشي دايان قائلاً : « إنني على يقين من أنه لم يبق طائرة قاصفة في مصر »[١١] . ثم توجهت القيادة العسكرية الصهيونية نحو سوريا وقامت الطائرات الصهيونية بتنفيذ الضربة الجوية على المطارات والقواعد الجوية السورية والأردنية وبذلك تمكنت من تدمير السلاح الجوي العربي « وقد بلغ عدد الطائرات العربية التي دمرّت في مطاراتها ٣٩٠ طائرة بالإضافة إلى عشرين طائرة أخرى اسقطت من الجو »[١٢] .

بهذه المفاجأة الخطيرة تكون « إسرائيل » قد حددّت أسلوبها في حل الأزمة بعد أن شاركتها الولايات المتحدة الأمريكية بالخداع والتضليل لتحقيق أهدافها العدوانية. وانتهت القيادة العسكرية الصهيونية من مهمة تدمير سلاح الجو العربي تماماً وحرمت الجيش المصري والجيوش العربية الأخرى من غطائها الجوي وبدأت القوات العسكرية الصهيونية عملياتها العسكرية البرية في صحراء سيناء من خلال تنفيذ خطة هجومية عرفت باسم « المنديل الأحمر » حاولت خلالها القوات الصهيونية المتقدمة على ثلاث محاور رئيسة تدمير الجيش المصري خلال ثلاثة أيام والوصول إلى الضفة الشرقية لقناة السويس وفتح مضائق تيران في وجه الملاحة الصهيونية . اعتمدت القوات الصهيونية المهاجمة في خطتها الهجومية أيضاً على خرق الدفاعات المصرية والاندفاع وراء هذه الدفاعات بغية السيطرة على المضائق في متلا والجدي ومفارق الطرق الرئيسية في أعماق صحراء سيناء ومحاصرة القوات المصرية داخل صحراء سيناء وتدميرها . ورغم المقاومة المصرية الضاربة تابعت القوات العسكرية الصهيونية المهاجمة تقدمها عبر الصحراء على المحاور الثلاثة وتمكن سلاح الجو الاسرائيلي من لعب دور كبير في دعم القوى المهاجمة في ظل غياب القوى الجوية المصرية ، واستمرت المعارك على أشدها في صحراء سيناء حتى تركت القوات الصهيونية من تحطيم الجيش المصري، و لم يبق منه إلاّ بعض القطعات التي ظلت تقاوم شرقي القناة في محاولة يائسة للحيلولة دون وصول القوات الصهيونية المهاجمة إليها . غير أن هذه القوات اضطرت إلى التراجع في حين تمكنت القوات الصهيونية من بسط سيطرتها على كامل صحراء

سيناء وقطاع غزّة والضفة الشرقية لقناة السويس ، أوقفت بعدها الأعمال القتالية على الجبهة المصرية[١٣].

وعلى الجبهة السورية في الشمال تعلقت أنظار العرب على هذه الجبهة ذات المرتفعات المنيعة والمحصنة بخطوط دفاعية قوية ودارت معارك قوية بين القوات السورية والقوات الصهيونية المهاجمة . وفي اليوم الثالث من العدوان أوردت وكالات الأنباء أخباراً تفيد بأن الجيش السوري دخل الأراضي الفلسطينية وبدأ الزحف نحو المستعمرات الصهيونية . غير أن القيادة العسكرية الصهيونية استدركت الموقف وقامت بعد أن تمكنت من السيطرة على شبه جزيرة سيناء بنقل قواتها العسكرية إلى الجبهة السورية مما أحدث تغييراً كبيراً في موازين القوى في ساحات القتال لصالح القوات الصهيونية[١٤] . وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي الداعية إلى وقف إطلاق النار فوراً خلال أيام ٦ و ٧ حزيران ، وبالرغم من إعلان « إسرائيل » ومصر وسوريا والأردن عن موافقتها على وقف الأعمال العسكرية فقد تابعت القوات العسكرية الصهيونية هجومها على هضبة الجولان . وفي التاسع من حزيران أعلنت « إسرائيل » موافقتها على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العسكرية على الجبهتين المصرية والأردنية في حين استمرت عملياتها العسكرية على الجبهة السورية لعدة أيام أخرى ، ودفعت بكامل ثقلها على هذه الجبهة على الرغم من وصول مراقبين دوليين تابعين للأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار ، واستمرت في مهاجمة القوات السورية حتى تمكنت من السيطرة على كامل هضبة الجولان وطردت سكانها العرب السوريين منها[١٥] .

أما على الجبهة الأردنية فقد تتابعت الأعمال القتالية منذ اليوم الأول للعدوان في وقت فقد فيه الجيش الأردني الغطاء الجوي اللازم مما اضطر القوات الأردنية إلى الانسحاب تحت القصف الجوي الإسرائيلي وتقدمت القوات العسكرية الصهيونية وتمكنت من احتلال كامل أراضي الضفة الغربية لنهر الأردن أوقفت بعدها الأعمال القتالية .

بعد هذا العرض الموجز للأعمال العسكرية الصهيونية لا بد لنا من تبيان الأسباب التي أدّت إلى انتصار القوات العسكرية الصهيونية على جيوش ثلاث دول عربية في آن واحد . وفيما يلي أهم هذه الأسباب :

١ - وجهت فداحة الخسائر ومرارة الهزيمة التي حلّت بالدول العربية الأضواء على الزوايا المنسية والمعابر المظلمة في واقعنا العربي المرير الذي عشناه عشية عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م . لقد انتصرت «إسرائيل» في عدوانها غير أن الظروف الموضوعية لتحقيق هذا الانتصار كانت موجودة قبل المعركة على مستوى التفكك النفسي وعلى مستوى الهزيمة الفكرية . ودور الرجعية العربية في هذا كبير ولا يستهان به على الإطلاق . فإذا ما استثنينا الأنظمة العربية في سوريا ومصر والجزائر لم يكن الخطر لتوسعي الصهيوني يستدعي اهتمام أي من الحكام العرب وانتباههم آنذاك.

٢ - لم تكن « إسرائيل » قادرة على شن عدوانها على الدول العربية لو لم تكن وراء هذا العدوان استراتيجية أمريكية إسرائيلية واسعة النطاق . فالأهداف الأمريكية في هذه الحرب العدوانية لا تقل أهمية وخطراً عن الأهداف الصهيونية التوسعية في المنطقة العربية . بل من الأفضل القول إن كلاً منهما يتمم الآخر وضروري له . وكان المطلوب أن تثبت الولايات المتحدة للعرب عن طريق حليفتها وربيبتها الاستراتيجية في المنطقة أن أي خروج على الطاعة الأمريكية يعني بالنسبة لهم (أي للعرب) الكارثة .

٣ - أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من إسرائيل كنتيجة حتمية لإلتقاء مصالحهما العدوانية التوسعية أن تكون الأخيرة العصى الغليظة في المنطقة والتي تضمن سلامة الطريق إلى امبراطورية النفط الأمريكية في المنطقة العربية ولولا ذلك لما قدّمت الولايات المتحدة المساعدات العسكرية والاقتصادية « لإسرائيل » بمليارات الدولارات سنوياً ولما زودتها بأكثر ما لديها من السلاح قدرة على الفتك والقتل والدمار ، ناهيك عن مظلة الحماية الدولية لها . وفي هذا الإطار تبلورت نظرية ضرورة الحفاظ على « إسرائيل » قوية ومنيعة بحيث تكون القوّة المركزية القادرة على فرض هيمنتها وإرادتها في المنطقة العربية والماسكة دوماً لزمام المبادرة في تحديد زمان ومكان وطبيعة الحرب التي تشنها على البلدان العربية . وبذلك

ظهرت نظرية الأمن الإسرائيلية التي تعتمد على القوى الذاتية والمساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية الضخمة تحت شعار « اعطونا الأدوات ونحن نقوم بالمهمة » ، وعلى شن الحروب الخاطفة القصيرة طالما أن « إسرائيل » بإمكاناتها البشرية المحدودة لا تتحمل حروباً طويلة ، والمبادرة بتوجيه ضربات وحروب « وقائية » ضدّ الدول العربية قبل استكمال استعداداتها للحرب ، ومحاولة نقل الحرب إلى أراضي الدول العربية وبذلك لا تكون هناك أية حاجة لإرسال القوات العسكرية الأمريكية لى المنطقة .

٤ - كانت الولايات المتحدة الأمريكية مصرّة خلال هذا العدوان على تحقيق نصر عسكري صهيوني كاسح على الدول العربية . ولم تتوان لحظة واحدة عن عرض أقبح المبررات التي حاولت من خلالها تفسير عدوانها وعدوان إسرائيل على الدول العربية بشتى الطرق التي تراها مباحة لها . وقد تبيّن أن مؤيدي « إسرائيل » من الأمريكيين وما أكثرهم « يعدون إسرائيل حليفاً ضرورياً واستراتيجياً في منطقة غير مستقرّة وحاجزاً أمام الشيوعية والقومية الراديكالية في الشرق الأوسط »[١٦] . وقد أصبح مفهوم الاستقرار من وجهة النظر الأمريكية الصهيونية يعني الحروب والدمار واغتصاب حقوق الشعوب . وأما قضية التوسّع بالنسبة « لإسرائيل » التي أُجِّلَتْ بعد حرب عام ١٩٤٨م إلى أن يحين الوقت المناسب (٥ حزيران ١٩٦٧م) فقد أصبحت « حاجزاً » أمام الشيوعية والقومية الراديكالية ، ولم يكن هذا أكثر من حجة واهية لا أساس لها من الصحة . صحيح أنه توجد مصالح حيوية فائقة الأهمية بالنسبة للاتحاد السوفييتي في المنطقة كدولة يطل الجزء الأكبر من حدودها على المنطقة لكن الاتحاد السوفييتي أيضاً كان صاحب مصلحة حيوية في أن يسود الهدوء والسكينة والسلام في هذه المنطقة .

٣ - نتائج عدوان حزيران ١٩٦٧م :

أفرز عدوان الخامس من حزيران جملة من النتائج الخطيرة التي تركت بصماتها

على تطورات القضية الفلسطينية في المراحل اللاحقة على جميع الأصعدة والمستويات المحلية والعربية والدولية وفيما يلي أهم هذه النتائج :

١ – أحدث العدوان تبديلاً خطيراً في أبعاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وطبيعتها . فعلاوة على ما يزيد على مليون فلسطيني مصنفين قبل الحرب كلاجئين شرّد العدوان أعداداً أخرى بلغت مآت الآلاف . غير أن الفلسطينيين لم يكونوا الوحيدين بل كان هناك أيضاً « نصف مليون نازح سوري ومصري إضافة إلى ٢٥٠ ألف لاجيء فلسطيني من الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزّة »[١٧] .

٢ – انتهى العدوان بنصر عسكري إسرائيلي على الدول العربية واحتلال المزيد من الأراضي العربية . وتمكنت آلة الحرب الصهيونية من السيطرة على هضبة الجولان السورية وصحراء سيناء المصرية بالإضافة إلى قطاع غزّة والضفة الغربية الفلسطينية « وبلغت مساحة الأراضي العربية التي تمّ احتلالها خلال هذا العدوان (٨٨٫٨٠٠)كم٢ »[١٨] .

٣ – ازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين بشكل كبير بعد العدوان مباشرة نتيجة النشاط الكبير الذي بذلته المنظمات الصهيونية في العالم لمواجهة الموقف الجديد المترتب على احتلال مساحات كبيرة من الأراضي العربية الجديدة ، وزرع المستوطنين الصهاينة فيها . « وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال السنوات ١٩٦٧ – ١٩٧٠م ما يقرب من ٧٣ ألف مهاجر »[١٩] .

٤ – أكّد العدوان الارتباط الكبير بين السياستين الأمريكية والصهيونية الإسرائيلية في المنطقة العربية ، وأن السياسة الصهيونية القمعية التوسعية ترضي الإدارة الأمريكية وتخدم أغراضها وتطلعاتها العدوانية في المنطقة . كما أثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تساهم مباشرة في التخطيط للسياسة العدوانية الإسرائيلية التوسعية وتوجهها بالشكل الأنسب .

٥ - برهن عدوان الخامس من حزيران وبشكل قاطع على أن أسلوب العرب في تعاملهم مع قضيتهم ليس هو الأسلوب الأمثل بل ليس أسلوباً صحيحاً على الإطلاق. ولو واجه العرب السياسات الصهيونية . بموقف واحد وثابت لما حلّت بهم الهزيمة التي هي بالأساس لم تكن هزيمة عسكرية محضة بقدر ما كانت هزيمة أوضاع عربية وهزيمة بنية غير صحيحة لحركة التحرر القومية العربية . لذلك قامت سوريا ومصر في محاولة منها لدعم صمودها في وجه الأطماع الصهيونية بوضع خطة لإعادة بناء قواتها العسكرية المسلحة . وهكذا وفي المؤتمر الاستثنائي الذي عقده حزب البعث العربي الاشتراكي في أيلول عام ١٩٦٧م « تم تبني خطة جديدة لإعداد القوات المسلحة السورية وتقديم كل أشكال الدعم اللازم لها والسعي لتأمين أفضل أنواع السلاح للزيادة من فعاليتها وقوتها . كما تم تحديد استراتيجية عسكرية قائمة على « ضمان توحيد القوات المسلحة والإمكانات الاقتصادية لكل من سوريا ومصر والجزائر في سبيل خدمة النضال القومي »[٢٠] .

٦ - أحدث عدوان الخامس من حزيران تغيرات كبيرة داخل حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية وبشكل خاص من قبل الفصائل العسكرية منها . وازداد عدد المنتسبين إلى حركة المقاومة المسلحة بشكل كبير وانعكس ذلك في الزيادة الكبيرة في عدد الأعمال الفدائية ونوعيتها التي بدأت تنفذها ضدّ قوات الاحتلال الصهيونية داخل فلسطين المحتلة وعلى جبهات المواجهة مع العدو الصهيوني .

٤ - موقف الأمم المتحدة من عدوان الخامس من حزيران وصدور القرار ٢٤٢ :

الواقع أن المنظمة الدولية بذلت كل ما في وسعها لوقف عدوان الخامس من حزيران على الدول العربية . ومنذ اليوم الأول للهجوم الصهيوني دُعيَ مجلس الأمن الدولي إلى عقد اجتماع فوري للنظر في الوضع السائد في المنطقة ووضع حدّ للأعمال العسكرية الصهيونية وإعادة الأمور إلى ما كانت عليها قبل البدء بالعدوان . وقد ظهرت في المجلس أثناء المناقشات الاتجاهات الثلاثة التالية :

آ - الاتجاه الأمريكي ويرى أنه « على المجلس إصدار نداء عاجل إلى جميع الأطراف المتنازعة وإعلان وقف إطلاق النار فوراً . وترك بقية المسائل العالقة الأخرى إلى وقت لاحق » .

ب - الاتجاه السوفييتي ويرى أنه لا يمكن لمجلس الأمن الدولي أن يصدر قراراً بوقف إطلاق النار دون أن يتضمن أيضاً شجباً للعدوان الإسرائيلي على الدول العربية ودعوة قوات الطرفين المتحاربين إلى الانسحاب إلى المواقع التي كانت فيها قبل بدء الحرب .

جـ - الاتجاه الهندي ويطالب بوجوب إصدار قرار بوقف إطلاق النار على الجبهات كافة ويدعو الطرفين المتحاربين لسحب قواتهما إلى المواقع التي كانت فيها قبل بدء الأعمال القتالية »[٢١] .

غير أن مجلس الأمن الدولي لم يتمكن من الوصول إلى إتخاذ قرار بسبب تباين وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي فرفعت الجلسة للتداول بين الأعضاء على أمل إيجاد صيغة ترضي الجميع وتحل المشكلة . لكن الولايات المتحدة الأمريكية ظلّت على موقفها وأخذت تقنع بعض الأعضاء التابعين لها بعدم التساهل أو التنازل . وطالت فترة التداول دون أن تعطي أية نتيجة على الإطلاق في وقت تمكنت فيه القوات العسكرية الصهيونية من تدمير سلاح الجو العربي واحتلال قسم كبير من الأراضي العربية . وفي الفترة الواقعة بين ٦ و ١١ حزيران تتابعت اجتماعات مجلس الأمن الدولي الذي أصدر عدة نداءات بوقف إطلاق النار رفضتها « إسرائيل » وتابعت تقدمها على الجبهات كافة حتى تمكنت من تحقيق كل ما أرادته من هذه الحرب العدوانية التوسعية .

من خلال تحليل موقف الولايات المتحدة الأمريكية يمكن ملاحظة وجود لعبة أمريكية صهيونية مشتركة نفذتها الولايات المتحدة بإتقان من وراء الكواليس كانت الغاية منها فسح المجال لإسرائيل وتأمين الوقت اللازم لها من أجل تحقيق نصر عسكري على الدول العربية في هذا العدوان وذلك عن طريق اتخاذ موقف متحيّز إلى جانبها وشَلّ دور مجلس الأمن الدولي ومنعه من متابعة مساعيه لوقف العدوان وإصدار قرار يطالبها باستعادة الأراضي العربية التي احتلتها . والدليل على ذلك سياسة المماطلة

والمناورة التي نفذتها الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن الدولي طوال فترة مناقشة مسألة العدوان الصهيوني ، والضغط الكبير الذي مارسته الإدارة الأمريكية على بقية الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي لدعم موقفها هذا .

بعد توقف الأعمال القتالية على الجبهات كافة طالب الاتحاد السوفييتي الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ حزيران ١٩٦٧م بعقد دورة طارئة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لبحث الوضع الناتج عن العدوان الصهيوني على الدول العربية آخذاً في الحسبان أن الدورة الطارئة ستتخذ قراراً عادلاً ومنصفاً في ظل غياب الفيتو الأمريكي .

وبدأت لدورة أعمالها في ١٧ حزيران ١٩٦٧م على الرغم من المحاولات العديدة التي قامت بها الولايات المتحدة للحيلولة دون انعقادها . غير أن الولايات المتحدة حاولت تعطيل أعمال الجمعية العامة فسلّم مندوبها الدائم في المنظمة الدولية آرثر غولدبرج رسالة للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك يوثانت تضمنت ما يلي :

« إن الحكومة الأمريكية تعارض إدراج الاقتراح السوفييتي المتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية فوراً من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى ما وراء خطوط الهدنة على جدول أعمال الدورة الطارئة للجمعية العامة »[٢٢] .

في ١٩ حزيران طرح الوفد لسوفيتي على الجمعية العامة مشروع قرار يتضمن الإدانة التامة للعدوان الإسرائيلي على الدول العربية ويدعو « إسرائيل » إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط إلى خطوط ما قبل بدء العدوان وتعويض الدول العربية عن الخسائر التي تسببها العدوان . غير أن هذه الصياغة الدقيقة والصريحة لمشروع القرار السوفيتي لم تحصل على عدد الأصوات اللازمة . كما تقدمت يوغسلافيا وست عشرة دولة آسيوية وأفريقية بمشروع قرار آخر تضمن دعوة « إسرئيل » إلى الانسحاب الفوري إلى المواقع التي كانت فيها قبل الخامس من حزيران ، كما طلبت فيه من مجلس الأمن الدولي ، بعد استكمال انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة ، دراسة جميع القضايا المتعلقة بالوضع في المنطقة : القانونية منها والسياسية والإنسانية في ضوء ميثاق الأمم المتحدة . غير أن المشروع جوبه بمعارضة كبيرة من الولايات النتحدة الأمريكية وحلفائها[٢٣] .

كما تقدّمت دول أمريكا اللاتينية بمشروع قرار ينص على « أن ترافق عملية

انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة إنهاء حالة الحرب بين الجانبين. ويطلب مشروع القرار هذا من مجلس الأمن الدولي مواصلة دراسة قضية الشرق الأوسط بتعقّل وإلحاح والعمل بالاشتراك مع فرقاء النزاع مباشرة وبمساعدة الجمعية العامة على إيجاد حل لمشكلة اللاجئين . كما ينص أيضاً على أن تدرس الجمعية العامة في جلساتها العادية التي تفتتح في أيلول القادم مسألة إقامة حكم دولي في بيت المقدس[٢٤] . وعرض القرار للتصويت عليه في الجمعية العامة فوافقت عليه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية في حين عارضه الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية آنذاك بالإضافة إلى الدول العربية وانتهى مشروع القرار بناء على ذلك بالفشل .

كانت الغاية المرجوة من خلال تمرير هذا المشروع هو إحداث نوع من التضارب في وجهات نظر الدول وتمييع الموقف داخل الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ودفع الدول العربية في حال صدوره والموافقة عليه إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع الكيان الصهيوني . وهذا ما كانت تريده القيادة الصهيونية بالذات . بالإضافة إلى ذلك أيضاً فقد دعا القرار كما رأينا إلى إقامة حكم دولي في بيت المقدس وبالتالي كان ذلك يعني في الحقيقة سلخ القسم المخصص للمنطقة الدولية بقرار دولي يسقط الحق العربي في هذه المنطقة ويجعلها خارج دائرة الحقوق والمطالب العربية المشروعة .

وفي هذه الأثناء كانت القيادة الصهيونية قد بدأت بتغير معالم مدينة القدس الشريف من خلال هدم بعض الأبنية فيها والسيطرة على أبنية وأراض فيها تمهيداً لتهويدها ، فتقدمت الباكستان بمشروع قرار وافقت عليه الجمعية العامة نص على ما يلي : إن الجمعية العامة

– إذ تعرب عن قلقها العميق على الوضع السائد في القدس نتيجة الإجراءات التي إتخذتها إسرائيل لتغيير وضع هذه المدينة :

١ – تعتبر هذه الإجراءات باطلة .

٢ – تدعو إسرائيل إلى إبطال جميع الإجراءات التي إتخذتها حتى الآن . كما تدعوها إلى الكف من الآن فصاعداً عن القيام بأي عمل من شأنه أن يغير وضع القدس[٢٥] .

حظي هذا القرار على موافقة غالبية الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة في حين امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الأخرى عن التصويت وبناء عليه لم تتمكن الأمم المتحدة من وضعه حيّز التنفيذ وبقي حبراً على ورق .

وتابعت القيادة الصهيونية وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات التغيير في المدينة المقدّسة متحدّية إرادة المجتمع الدولي وقراراته . واختتمت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الطارئة بعدما عجزت عن التوصل إلى إتخاذ قرارات مفيدة لوضع نواة لحل سلمي في المنطقة يرضي الأطراف المعنية بالصراع .

ثمّة سؤال يطرح نفسه هنا لماذا فشلت الجمعية العامة في إتخاذ أي قرار مفيد في هذه المرحلة ؟ هل لأن الوضع القائم في المنطقة بلغ درجة من التعقيد لا يمكن معها التوصل إلى سلام ؟ أم لأن المنظمة الدولية ذاتها أصبحت مجرد أداة أو على الأصح ساحة لممارسة الضغوط السياسية الأمريكية التي تشل حركتها وتتحكم بطبيعة ونوعية قراراتها ؟

الواقع أن الوضع في المنطقة وصل إلى مرحلة خطيرة جداً تسببها العدوان الصهيوني الذي قامت به القيادة العسكرية الصهيونية ضدّ الدول العربية وما نتج عنه من احتلال أراضٍ عربية جديدة ، غير أن هذا لا يعني على الإطلاق بأن الأزمة كانت قد وصلت إلى طريق مسدود ولا يمكن حلّها . فالحل يكمن في إزالة آثار العدوان وإدانة المعتدي وإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين وفق مبادىء وميثاق الأمم المتحدة ، وهذا أمر من المستحيل تحقيقه طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها باركوا هذا العدوان بل وشاركوا فيه بنسب ومستويات متباينة تراوحت بين تقديم الدعم العسكري والاقتصادي عشية العدوان والمشاركة بالتخطيط له وتقديم جميع أشكال الدعم السياسي للكيان الصهيوني خلال العدوان وبعده ، بخاصة أن الأهداف غير المعلنة لهذا العدوان كما رأينا كانت تخدم المصالح والتطلعات الأمريكية في المنطقة العربية ، وكانت الولايات المتحدة مميّزة عن غيرها من الدول الأخرى المؤيدة « لإسرائيل » في نشاطاتها المحمومة ، وضغطت بشتى الطرائق والسبل على قسم لا يستهان به من أعضاء المنظمة الدولية لإفشال التصويت على أي قرار لا يخدم العدوان والمعتدي . لقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من مناوراتها السياسية

ومماطلاتها في الجمعية العامة وقبلها في مجلس الأمن الدولي أن تكسب الوقت لصالح الكيان الصهيوني من خلال التحيز إلى جانبه بحيث يبرد الجرح العربي ويسلم العرب بالأمر الواقع كما حدث قبل ذلك في عام ١٩٤٨م ، وتهدأ موجة الاستنكار العالمية وبالتالي تتفرغ الولايات المتحدة الأمريكية وبحرّية كاملة لصياغة مشاريعها الاستسلامية بدقة واتقان وتدفع بها إلى المنطقة سواء من خلال المنظمة الدولية أو من خلال رجالات السياسة الأمريكيين ، فتكسب بذلك « إسرائيل » والولايات المتحدة نصراً سياسياً يكون دعماً وتتويجاً لنصرها العسكري الذي حققته نتيجة عدوانها على الدول العربية .

في التاسع من أيلول ١٩٦٧ م افتتحت الدورة الثانية والعشرون للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أعمالها في نيويورك . وكانت مسألة الوضع في المنطقة – وهي موضوع النقاش الذي دار طوال فترة انعقاد الدورة الطارئة الخامسة في حزيران ١٩٦٧ م – قد أحلت إلى الدورة الثانية والعشرين . غير أنه تقرر عن طريق المفاوضات التي أجريت بين الوفود والمشاورات الجانبية أن تناقش هذه المسألة في مجلس الأمن الدولي . وبالفعل فقد دعي المجلس إلى عقد اجتماع خاص للتباحث في هذه المسألة وأثناء المشاورات والمداولات التي شهدها تمت صياغة وطرح عدة مشاريع حلول سلمية من عدة أطراف دولية . إلا أن الاهتمام تركز في النهاية حول مشروع قرار تقدمت به بريطانيا وبعد دراسته دراسة مطولة مع إدخال بعض التعديلات عليه تمت الموافقة عليه باقتراع أجراه المجلس بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ م وصدر بقرار عن مجلس الأمن الدولي تحت رقم ٢٤٢ تضمن ما يلي :

إن مجلس الأمن :

إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطير في الشرق الأوسط .

وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب ، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كلّ دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن .

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق .

١ - يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين :

آ - سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ (الأراضي التي) احتلتها في النواع الأخير .

ب - إنهاء جميع الإدعاءات وحالات الحرب واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة ، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة والاعتراف بتلك السيادة .

٢ - يؤكد أيضاً الحاجة إلى :

آ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة .

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

جـ - ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح .

٣ - يطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية مقبولة وفقاً لنصوص ومبادئ هذا القرار .

٤ - يطلب من الأمين العام أن يرفع تقرير إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن .

تبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم ١٣٨٢ بإجماع الأصوات[٢٦] .

نظراً لأهمية القرار ٢٤٢ وانعكاساته على قضية الصراع العربي الصهيوني بشكل عام والقضية الفلسطينية التي هي في الحقيقة جوهر هذا الصراع بشكل خاص ، ويُعَدُّ ذا أهمية خاصة من الناحية القانونية والسياسية لمعالجة مستجدات ما بعد عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ م ، لابد من تحليل منطقي يسلط الضوء على الجوانب الظليلة في صياغته ومضمونه والظروف التي أدت إلى صدوره .

١ - من المعروف أن القرار صدر في أعقاب عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ م وعكس مضمونه ميزان القوى الذي كان سائداً خلال تلك الفترة . وقد عدّت القيادة الصهيونية آنذاك أن هذا القرار وحسب الفهم الإسرائيلي له هو تتويج لهزيمة حزيران التي لحقت بالدول العربية وبالتالي فإن هذا القرار حسب رأي القيادة الصهيونية يلغي المطالب العربية بفلسطين وحق الشعب العربي الفلسطيني لأنه يطالب بالإنسحاب من أراضٍ عربية محتلة في النزاع الأخير كما تقول النسخة الإنكليزية للقرار نفسه وبالتالي أصبحت مشكلة فهم مضمون القرار أو على الأصح تفسير مضمون هذا القرار من أصعب القضايا التي واجهها معدو مشاريع السلام في المنطقة منذ ذلك التاريخ على أساس هذا القرار . وكانت التفسيرات الصهيونية لمضمونه دائماً العقبة الأولى بل وحتى الوحيدة كما سنرى لاحقاً .

٢ - يرتكز وجود « إسرائيل » في المنطقة العربية على أساس قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ م المتضمن تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية . غير أن العصابات الصهيونية آنذاك كما رأينا لم تكتف بالنسبة (٥٤٪) التي أعطاها إياها مشروع التقسيم وأقدمت على احتلال جزء كبير من الأراضي المخصصة لإقامة الدولة العربية خلال حرب عام ١٩٤٨ م . وبالتالي فقد أخذت القيادة الصهيونية تروج بعد صدور القرار ٢٤٢ لفكرة أن القرار تجاوز القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ م الذي أعطى الفلسطينيين الحق في إقامة دولة فلسطينية ويعترف بحدود « إسرائيل » عشية عدوان الخامس من حزيران وعدّت أن القرار يلغي مشروع التقسيم . من هنا بدأت القيادة الصهيونية تسعى جاهدة منذ ذلك التاريخ لشطب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتعارض أية فكرة تتضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مدعية بأن القرار ٢٤٢ لم يعالج مشكلة أراضي الدولة الفلسطينية و لم يناد بإقامة هذه الدولة .

٣ - ورد في البند الثاني من القرار ٢٤٢ الفقرة (ب) تأكيد مجلس الأمن الدولي

على « تحقيـق تسـوية عادلـة لمشـكلة اللاجئـين » . وهـذه العبـارة تحتمـل تفسيرات متعددة الوجوه وبالتالي يستطيع كـل طـرف تفسـيرها بالشـكل الذي يخدم تطلعاته ومواقفه وبالتالي فقد فهمتها القيادة الصهيونية على أنها لا تعني العودة بالضرورة إلى فلسطين بـل يمكـن إيجـاد حـل عـادل لمشـكلة اللاجئين حيـث هـم في الـدول العربيـة المضيفـة . في حـين فهمـت الـدول العربية أنها تعني إعادة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتطبيق كافة القرارات الصادرة عن الجمعيـة العامـة لهيئـة الأمـم المتحـدة ومجلس الأمـن الدولي بخصوص القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٧ م وحتى عام ١٩٦٧ م أي تطبيق قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧ م والقرار ١٩٤ لعـام ١٩٤٨ م المتضمن إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ؛ وهذا بـالضرورة يفسـح المجال لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني .

٤ - أتت صياغة القرار غامضة ومبهمة بشكل متعمّد وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا وراء ذلك « هذا الغموض كان مقصـوداً أو كـان يمثـل أقصى ما لدى إسرائيل » مـن اسـتعداد للقبـول »[٢٧] وبالتـالي فقـد مكّـن القيادة الصهيونية من المناورة طـوال المراحـل اللاحقـة الـتي أعقـب صـدور القرار وبدأت تسـتخدم هـذا الغمـوض في الصياغـة لتفسـير بنـوده حسـب مصالحها وتطلعاتها التوسعية وحاولت أن تجعل منه سنداً قانونياً للمطـالب التوسعية في الأراضي العربي التي احتلتها خلال عدوان الخامس من حزيران مـن خـلال الإدعـاء بأنـه ينـص فقـط علـى الإنسـحاب مـن أراضٍ وليـس من جميع الأراضـي العربيـة المحتلـة . وهـذا مـا أدى كمـا سـنرى إلى فشـل جميع المشاريع والمحاولات السلمية التي طرحت في المنطقة على أسـاس هـذا القرار .

٥ - على الرغم من أن القرار ٢٤٢ يعتبر الحـد الأعلـى الـذي اسـتطاعت هيئـة الأمم المتحدة تقديمه من أجل إزالة آثار العدوان وحـل القضيـة الفلسـطينية فإنه لا يكاد يتضمن الحد الأدنى من المبـادئ الـتي يمكـن أن تعيـد الحقـوق المشروعة للشعب العربي . من هنا كانت الدول العربية ترفض دائماً القرار

وكانت محقة في رفضها هذا إلى أن جاء الوقت الذي تمكنت فيه من تعديل مضمون هذا القرار وإزالة كل غموض فيه عندما أدخلت سوريا تعديلاً على المبادرة الأمريكية التي طرحتها بعد حرب الخليج على أساس هذا القرار ، وهي عبارة مبادلة الأرض بالسلام وبناء على هذا التعديل وافقت الدول العربية كما سنرى لاحقاً على حضور مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ م .

ثانياً – المشاريع السلمية المطروحة لحل القضية الفلسطينية على أساس القرار ٢٤٢ خلال أعوام ١٩٦٧ – ١٩٧٣ م :

شكّل عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ م نقطة تحول خطيرة في السياسات الصهيونية في المنطقة العربية ، وأصبح الوضع الجديد في المنطقة في غاية الخطورة ويهدد بالإنفجار في أية لحظة . وفي سبيل تدارك مستجدات مرحلة ما بعد العدوان ومنع حدوث أية تطورات جديدة يمكن أن تشكل خطراً حقيقياً على السلام والأمن الدوليين كان لابد من تحرك دبلوماسي يخفف على الأقل من حدة التوتر ويلطّف الأجواء المشحونة في المنطقة ولو بشكل مؤقت ، بخاصة أن القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ م لم يوضع موضع التطبيق بسبب التعنت والرفض الإسرائيلي ، الأمر الذي دفع الدولتين العظميين آنذاك الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى البدء بحملة نشاطات دبلوماسية واسعة داخل الأمم المتحدة وخارجها حملت إلى المنطقة مشاريع حلول سلمية ادعى كل منهما بأنها تقوم على أساس تطبيق القرار ٢٤٢ في حين كانت تحمل في الواقع التفسيرات المتباينة والمتناقضة لكل منهما في فهم نص القرار ومضمونه بخاصة التفسيرات الأمريكية التي جاءت لخدمة المصالح الصهيونية كما سنرى لاحقاً . وفيما يلي أهم هذه المشاريع :

١ – المشروع السوفييتي ١٩٦٨ م :

انطلاقاً من الموقف المبدئي الثابت الذي انتهجه الاتحاد السوفييتي حيال قضية الصراع العربي الصهيوني ، ومن الفهم الموضوعي للوضع المتفجر في المنطقة آنذاك تحركت الدبلوماسية السوفييتية وطرحت مشروعاً سلمياً في ٢٢ كانون الأول عام

١٩٦٨ ، لحل القضية الفلسطينية على اساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ وبوساطة الدكتور غونار يارينغ المندوب الدولي المفوّض من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لتطبيق هذا القرار . وأهم ما تضمنه المشروع السوفييتي ما يلي :

١ - أن تعلن حكومة إسرائيل وحكومات الدول العربية المجاورة التي تقبل الاشتراك في تنفيذ هذا الخطة برضائها المشترك عن استعدادها لإنهاء حالة الحرب بين الدول العربية و « إسرائيل » والتوصل إلى حل سلمي للمشكلة القائمة بعد انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة . وبهذا الخصوص تعلن «إسرائيل» عن استعدادها لتحديد موعد محدد لسحب قواتها من جميع الأراضي العربية المحتلة نتيجة حرب صيف عام ١٩٦٧ م .

٢ - تقوم الدول المشار إليها آنفاً وكذلك « إسرائيل » أثناء انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية الذي سيتم على مراحل وتحت رقابة ممثلي الأمم المتحدة بإيداع الوثائق المقابلة فيما يتعلق بإنهاء حالة الحرب والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة لدى الأمم المتحدة إضافة إلى الوثائق المتعلقة بوحدة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها ، أي طبقاً لما ورد في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ . وطبقاً لقرار يتوصل إليه عن طريق وساطة الدكتور يارينغ يجب الاتفاق على النقاط التالية :

آ - الحدود الآمنة والمعترف بها (مع إرفاق الخرائط المقابلة) .

ب - حرية الملاحة في الممرات البحرية الدولية في المنطقة .

جـ - الحل العادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

د - وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي (ويمكن أن يكون ذلك عن طريق اتباع أسلوب إقامة مناطق منزوعة السلاح) ومن المفترض عدّ هذا الاتفاق وفق ما حدده مجلس الأمن الدولي وحدة كاملة تتعلق بسائر أوجه التسوية السلمية في المنطقة ككل.

٣ - خلال الشهر التالي وحسبما يتفق عليه تنسحب القوات الإسرائيلية من جزء من الأراضي العربية المحتلة إلى خطٍ ما يتفق عليه في شبه جزيرة سيناء ومن منطقة الضفة الغربية لنهر الأردن وكذلك من الأراضي السورية المحتلة في منطقة القنيطرة . وعندما تصل القوات الإسرائيلية إلى هذه الخطوط المحددة من قَبْل في شبه جزيرة سيناء (على سبيل المثال ٣٠ - ٤٠ كم من منطقة القناة) ترسل حكومة الجمهورية العربية المتحدة قواتها لى منطقة قناة السويس وتبدأ بتطهيرها من الألغام لاستئناف الملاحة الدولية فيها . وخلال الشهر التالي - حسبما يتفق عليه - تنسحب القوات الإسرائيلية إلى الخطوط التي كانت فيها قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ م ، وبعد ذلك تعاد إقامة الإدارة العربية الكاملة في هذه المناطق كما تعود قوات الجيش والبوليس التابعة لها إلى هذه المناطق . وخلال المرحلة الثانية من إنسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي الجمهورية العربية المتحدة تعلن الجمهورية العربية المتحدة و « إسرائيل » (أو الجمهورية العربية المتحدة وحدها إذا وافقت حكومتها على ذلك) موافقتها على تمركز قوات الأمم المتحدة قرب الخط القائم قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ م في شبه جزيرة سيناء وفي منطقة شرم الشيخ وقطاع غزة . أي استعادة الحالة التي كانت قائمة في المنطقة في أيار عام ١٩٦٧ م . يتخذ بعدها مجلس الأمن الدولي قراراً بإرسال قوات الطوارئ الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ويؤكد مبدأ حرية الملاحة لسفن البلدان كافة في مضيق تيران وخليج العقبة .

٤ - بعد انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية إلى الحدود الدولية التي تخطط من قبل مجلس الأمن الدولي أو عن طريق التوقيع على وثيقة متعددة الأطراف ، تدخل الوثائق التي تكون الأطراف قد أودعتها لدى الأمم المتحدة حيِّز التنفيذ ويتخذ مجلس الأمن طبقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة قراراً حول الضمانات الخاصة بالحدود الآمنة العربية والإسرائيلية (بالإضافة إلى ضمانات تقدمها الدول الأربع الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي)[٢٨] .

عرض الاتحاد السوفييتي المشروع على الولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت بدورها رداً رسمياً عليه في ١٥ كانون الثاني عام ١٩٦٩ م تضمن رفضها القاطع للمشروع معللة ذلك بالاعتبارات الأمريكية التالية :

آ - إن العرب الذين كانوا البادئين بحرب حزيران وأن « الإرهاب العربي » هو الذي يستثير « إسرائيل » ويدفعها إلى اتخاذ الإجراءات الرادعة والانتقامية ومن حق « إسرائيل » الدفاع عن نفسها .

ب - إن قرار مجلس الأمن الدولي لا يعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى حدود الخامس من حزيران ١٩٦٧ م .

جـ - على الاتحاد السوفييتي أن يعرض حلول السلام على الجمعية العامة للأمم المتحدة وأن لا يسعى إلى إجراء محادثات ثنائية جانبية بين موسكو وواشنطن لأن من شأن ذلك تعقيد الأزمة . ودعا الرد إلى بعث المساعي السلمية عن طريق وساطة الدكتور غونار يارينغ المبعوث الدولي إلى المنطقة لإيجاد حل للنزاع القائم فيها .

من جانبها رفضت الحكومة الصهيونية سلفاً المشروع السوفييتي فور الإعلان عنه وقبل أن تحدد الولايات المتحدة الأمريكية موقفها منه وأعلن وزير خارجيتها أبا إيبان آنذاك للصحفيين في العاصمة الفرنسية باريس « أن الخطة تشبه خطة عرضها الاتحاد السوفييتي سابقاً على مجلس الأمن الدولي في ٢٢ تشرين الثاني الماضي ورفضتها « إسرائيل » وأغلبية الحكومات الأخرى »[٢٩] .

أما بريطانيا فقد اتخذت من المشروع موقفاً مقارباً للموقف الأمريكي وذكرت وكالة رويتر بأنها تفضل أن تكون أية مبادرة تقوم بها دولة كبرى مجرد تأييد لمهمة المبعوث الدولي غونار يارينغ . كما تعتقد أن أي نشاط دولي متزايد خارج نطاق الأمم المتحدة قد يسيء إلى احتمالات الجمع بين إسرائيل والدول العربية[٣٠] . وبهذا الشكل تكون بريطانيا قد انضمت إلى الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني في محاصرة الجهود السلمية السوفيتية في تلك المرحلة متهمة السوفييت بالالتفاف على مهمة المبعوث الدولي يارينغ في وقت أثبتت فيه الأحداث اللاحقة أنها كانت وراء إفشال هذه المهمة وتعطيلها .

وكانت فرنسا الدولة الغربية الوحيدة التي رحّبت بالمشروع السوفييتي وعدته خطة عادلة لإحلال السلام في المنطقة ويتجاوب وقرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار ٢٤٢ وأعلنت الحكومة الفرنسية موافقتها عليه حيث كرر الرئيس شارل ديغول آنذاك أكثر من مرة « إن قضية الشرق الأوسط هي جزء من قضية أوسع وأن حل القضية هو بيد الأطراف الحقيقية أي الدول الكبرى »[٣٠] .

ولم يحصل المشروع السوفييتي على التأييد الدولي المطلوب في وقت كانت فيه المواجهة بين الشرق والغرب « الحرب الباردة » تجري على أشدها بسبب معارضة الولايات المتحدة وحلفائها . وبذلك أُخمدت بارقة أمل حقيقي كان من الممكن لو قُدّرَ لها النجاح أن تخدم السلام في هذه المنطقة الساخنة من العالم .

ومن خلال دراستنا لهذا المشروع يمكننا الكشف عن حقيقة المواقف الغربية الرافضة له وخصوصاً موقف الولايات المتحدة الأمريكية وفيما يلي أهم هذه الحقائق والملاحظات :

١ - ذكر المشروع أن الإنسحاب الإسرائيلي يبدأ بعد أن تودع الدول العربية و « إسرائيل » لدى مجلس الأمن الدولي بياناً بقبول التسوية المتفق عليها بين الطرفين عبر مساعي المبعوث الدولي غونار يارينغ على أن يلتزم جميع الفرقاء بالتسوية . وهذا يعني أن الاتحاد السوفييتي كان يسعى إلى حل القضية الفلسطينية برمتها ضمن الإطار الدولي « الأمم المتحدة » وما طرحه لهذا المشروع إلا محاولة بنّاءة وصادقة لإزالة العقبات التي تواجهها المنظمة الدولية وبالتالي تنشيط مهمة الدكتور غونار يارينغ التي كانت قد وصلت إلى طريق مسدود بسبب رفض الحكومة الإسرائيلية التعاون مع يارينغ . وهذا بحد ذاته دليل قاطع على بطلان الحجج الواهية التي عللت بها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا رفضهما لهذا المشروع من جهة وعزمهما على الاستمرار في الخطة الاستراتيجية التي كان البيت الأبيض يتبعها في معالجته للوضع في المنطقة وفق الأسس والمفاهيم الأمريكية القائمة على فرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة .

٢ - أكد المشروع السوفييتي على ضرورة الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلت نتيجة عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ م ، وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين . وبالتالي فإن تحقيق هذه المبادئ يفسح المجال واسعاً لحل القضية الفلسطينية التي هي في الواقع جوهر الصراع العربي الصهيوني ، وذلك من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وهذا ما لم تكن «إسرائيل» وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على القبول به طالما أنها كانت تسعى إلى تصفية القضية والوجود الفلسطيني الذي ترى فيه خطراً على وجودها في المنطقة العربية خطراً على مصالحها الإمبريالية التوسعية فيها .

٣ - أظهر المشروع السوفييتي من خلال الرفض الصهيوني الكامل له أن المفهوم الإسرائيلي للسلام هو السلام الإسرائيلي فقط الذي يعد « إسرائيل » الدائرة التي يتوسل السلام لتحقيق أهدافها . كما أظهر أن « إسرائيل » تسعى إلى تحقيق سلام القوة عن طريق الحرب والحرب فقط ، عن طريق فرض سياسة الأمر الواقع على الدول العربية ، وتسليم هذه الدول بكل ما حققته آلة الحرب الصهيونية من مكاسب بدعم وتأييد من الإدارة الأمريكية . كما أثبت استمرار الصهاينة في المزاودة على حقوق الشعب الفلسطيني وتعليق آمالهم على الدور الأمريكي فقط وما كتبه جدعون رافائيل نائب وزير الخارجية الصهيوني آنذاك في مذكراته يؤكد حقيقة ذلك : « خامرنا الشك في رغبة الاتحاد السوفييتي في القيام بدور حساس لحل النزاع القائم في الشرق الأوسط . أعتقد أن هناك مفتاحين لكسر الجمود في المنطقة أحدهما دولي بيد الولايات المتحدة الأمريكية والآخر إقليمي تمسك به إسرائيل . ونظراً لتفوق إسرائيل العسكري فإن المنطقة لن تشهد حدثاً لا نريده وكل ما يطلب من الولايات المتحدة القيام به هو أن تحكم قبضتها على مفتاحها وتقاوم محاولات الاتحاد السوفييتي لتحريكه وأن تبقى ذراع إسرائيل على ما هي عليه من قوة لمواجهة أي اعتداء خارجي »[٣١] .

٤ – على الرغم من أن المشروع السوفييتي جُمِّدَ في الغرب و لم تؤيده سوى فرنسا من الدول الغربية فقد كانت له أهمية خاصة للقضاء على النزعات الاستسلامية التي تولدت لدى بعض الأوساط السياسية والاجتماعية العربية . ودلّ من جديد على رغبة الاتحاد السوفييتي آنذاك في التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي . غير أن صانعي السياسة في البيت الأبيض راهنوا على الدور السوفييتي وعملوا ما في وسعهم على إفشال المشروع . وفي القول التالي لهنري كيسنجر ما يثبت ذلك : « طالما أن المشكلة موجودة يصبح طبيعياً أن يعتقد الاتحاد السوفييتي بعدم قدرته على تلبية رغبات العرب وبمرور الزمن سيستنتج هؤلاء بالضرورة أن صداقة الاتحاد السوفييتي ليست الوسيلة الأكيدة لإيصالهم إلى أهدافهم . وآجلاً أم عاجلاً إذا حافظنا على رباطة جأشنا فإن هذه الحلول ستدفع بالسياسة العربية إلى التساؤل »(٣٢) .

٥ – كان المشروع السوفييتي يستجيب للهدف الرئيس منه (السلام) لكونه وثيقة عمل متزنة وخطة واضحة قائمة على مبدأ الشمولية وأشار إلى الطريق الصحيح للتوصل إلى تسوية سياسية عادلة لمسألة الصراع العربي الصهيوني . وكانت عملية تطبيق جميع المبادئ التي تضمنها المشروع تعني بالضرورة التوصل إلى تسوية طبقاً لما جاء في قرارات الشرعية الدولية .

٢ – مشروع وليم روجرز :

في منتصف عام ١٩٦٩ م كانت حرب الاستنزاف تجري على أشدها بين دول المواجهة العربية و « إسرائيل » وبخاصة على الجبهة المصرية . وحركة المقاومة الوطنية الفلسطينية تتصاعد بسرعة وتزيد من فاعليتها ونشاطاتها العسكرية ضد قوات الاحتلال الصهيونية عن طريق العمليات الفدائية ، في وقت ازدادت فيه قاعدتها الشعبية عمقاً وتوسعاً . فتحركت الدبلوماسية الأمريكية لوضع حد لهذه الأوضاع التي ألحقت الضرر بحليفتها الاستراتيجية في المنطقة العربية « إسرائيل » ، وأضرّت باقتصادها إلى درجة كبيرة ؛ فتقدمت بمقترحات عرضتها الحكومة الأمريكية في ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٩ م على الاتحاد السوفييتي آنذاك . لخصها وزير الخارجية

الأمريكي وليم روجرز في التاسع من كانون الأول ١٩٦٩ م بقوله « إنها تدعو إلى إنسحاب «إسرائيل» من أراض عربية احتلت في حزيران عام ١٩٦٧ م مقابل ضمانات عربية والوصول إلى التزام مبرم بالسلام بخاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بعلاقات صداقة مع « إسرائيل » والدول العربية »[٣٣] .

في الثاني عشر من كانون الثاني عام ١٩٧٠ م رفض الاتحاد السوفييتي المقترحات الأمريكية لأنها جاءت متحيّزة لصالح « إسرائيل » وقدّم عليها اعتراضات دقيقة كان من ضمنها المطالبة بعدّ قطاع غزة أراضٍ عربية ينبغي إعادتها إلى وضعها السابق قبل حرب حزيران ١٩٦٧ م بدلاً من اقتراح روجرز بإجراء محادثات بين مصر والأردن و « إسرائيل » وتطبيق القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين بدلاً من الدعوة الأمريكية لإعطائهم حق الاختيار بين العودة والتعويض .

ورفضت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية أيضاً هذه المقترحات في وقت رفضتها « إسرائيل » بدورها وعدتها في غير صالحها وأصدرت بياناً قالت فيه « إن إسرائيل لن تكون ضحية لسياسة أية قوة أو قوى مشتركة وسوف ترفض أية محاولة لأي حل يفرض عليها بالقوة ... ولا يمكن تفسير اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الأطراف العربية إلا على أنه محاولة لاسترضائهم على حساب إسرائيل »[٣٤] .

وبهذا الشكل جُمّدت فكرة المشروع الأمريكي حتى ٢٥ حزيران عام ١٩٧٠ م حيث أعلن وليم روجرز أن بلاده أطلقت مبادرة سياسية جديدة هدفها تشجيع الدول العربية و « إسرائيل » على وقف إطلاق النار والبدء بإجراء محادثات تحت إشراف المبعوث الدولي الدكتور غونار يارينغ وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ م . وقد جاء المشروع على شكل رسالة موجهة إلى محمود رياض وزير خارجية مصر آنذاك نصت على ما يلي :

أولاً – أن توافق كل من « إسرائيل » والجمهورية العربية المتحدة على العودة إلى وقف إطلاق النار ولفترة محددة (٩٠) يوماً .

ثانياً – أن توافق الأطراف المعنية على التصريح التالي على أساس أن يصدره

المبعوث الدولي الدكتور غونار يارينغ على شكل تقرير موجه للسكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت ينص على أن الجمهورية العربية المتحدة والأردن و « إسرائيل » توافق على :

١ - أنها بعد ن قبلت وأبدت رغبتها في تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي بكل أجزائه فإنها ستعيّن ممثلين عنها في المناقشات التي تعقد تحت إشراف الدكتور يارينغ طبقاً للإجراءات والمكان والزمان الذي يحدده مع الأخذ بالاعتبار ما تفضله الأطراف .

٢ - الهدف من المناقشات المشار إليها آنفاً التوصل إلى اتفاق حول إقامة سلام عادل ودائم في المنطقة يقوم على :

آ - الإقرار من جانب الأطراف بسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لدول المنطقة وفق ما نص عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ م .

ب - الإنسحاب الإسرائيلي من أراضٍ احتلت عام ١٩٦٧ م وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ .

جـ - موافقة جميع الأطراف على هدنة على الجبهات كافة تبدأ من أول تموز حتى الأول من تشرين الأول ١٩٧٠ م .

د - تلتزم مصر بموجب الاتفاق بحرية الملاحة في قناة السويس بما في ذلك السماح للسفن الإسرائيلية بعبورها واستخدامها .

هـ - تخيير اللاجئين الفلسطينيين بين العودة أو التعويض لهم وتوطينهم في بلدان أخرى .

أما بالنسبة للقدس فقد حددت مقترحات روجرز إجراء مفاوضات بين الأردن و « إسرائيل » حول وضعها النهائي على أساس المبادئ التالية :

آ - تكون القدس مدينة موحدة .

ب - يكون لكل من إسرائيل والأردن دوره في الحياة المدنية والاقتصادية والدينية للمدينة(٣٥) .

عرضت الولايات المتحدة مبادرة روجرز هذه على الاتحاد السوفييتي في الخامس من آب ١٩٧٠ م الذي أعلن بدوره موافقته عليها . كما وافق عليها ممثلو الدول الأربع الكبرى في مجلس الأمن الدولي (عارضتها الصين) . وفي السابع من آب تم الإعلان في واشنطن عن موافقة الجمهورية العربية المتحدة والأردن و « إسرائيل » على وقف إطلاق النار لمدة تسعين يوماً عملاً بمقتضيات مشروع روجرز ، في حين رفضت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية المبادرة بشكل قاطع وعدتها مؤامرة أمريكية إسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية .

بعد بدء وقف إطلاق النار عملياً في السابع من آب ١٩٧٠ م بدأت المحادثات بين الكتور غونار يارينغ وممثلي مصر والأردن و « إسرائيل » في الرابع والعشرين من آب ١٩٧٠ م في مقر الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة . إلا أن إسرائيل قدمت منذ البداية عدداً من الشكاوى إلى لجنة مراقبة الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ادعت فيها أن مصر تقوم بخرق اتفاقية وقف اطلاق النار وتقيم بطاريات صواريخ سام المضادة للطائرات على الضفة الغربية لقناة السويس . وأيدت الولايات المتحدة الأمريكية الإدعاءات الإسرائيلية في الثالث من أيلول ١٩٧٠م ، وتعطلت المحادثات بعدها في السادس من أيلول عندما أعلنت « إسرائيل » وبدعم من وزارة الخارجية الأمريكية تعليق مشاركتها في المحادثات حتى تنفذ مصر اتفاقية وقف إطلاق النار .

وبذلك وصل مشروع روجرز إلى طريق مسدود في وقت بدأت فيه الأحداث تأخذ اتجاهاً خطيراً على الساحة الأردنية وصلت فيه إلى درجة الحرب الأهلية كما رأينا سابقاً . و لم يقدم المشروع حتى مجرد بصيص أمل لحل سلمي في المنطقة في وقت استطاعت الدبلوماسية الأمريكية ومن خلال طرحه وموافقة الأردن عليه أن تعرّب الصراع في تلك المرحلة وتطبق مبدأ نيكسون المعروف آنذاك « اقتل الفيتنامي بالفيتنامي ، اقتل الآسيوي بالآسيوي ، اقتل العربي بالعربي » .

من خلال استعراض المشروع الأمريكي يمكننا ببساطة أن نلاحظ أنه لم يكن مشروعاً سلمياً على الإطلاق يمكن أن تؤدي عملية تطبيقه إلى إحلال السلام العادل والدائم في المنطقة . و لم يكن أكثر من مبادرة أمريكية إسرائيلية مدروسة ومتكاملة لتحقيق المصالح الصهيونية آنذاك والتي نوردها فيما يلي :

١ - وقف حرب الاستنزاف التي أضرّت بالاقتصاد الصهيوني من خلال إجبار القيادة العسكرية الصهيونية على الاحتفاظ بأعداد كبيرة من الجنود الاحتياطيين على خطوط المواجهة مع الدول العربية ، وتجميد الوضع في المنطقة من خلال الحفاظ على حالة (اللاسلم واللاحرب) وتمكين القيادة العسكرية الصهيونية من ترتيب أوضاعها الداخلية وتصفية العمل الفدائي داخل الأراضي العربية المحتلة وزيادة التخصينات العسكرية على خطوط المواجهة مع مصر . وهذا ما يؤكده الرفض الإسرائيلي الشديد للاقتراح المصري بأن تقوم القوات الجوية الأمريكية بمراقبة خطوط الهدنة من الجو بالتعاون مع ضباط من الأمم المتحدة والتقاط صور فوتوغرافية من علو شاهق للمنطقة الواقعة على جانبي القناة . وقد جاء الرد الإسرائيلي على لسان مسؤول كبير في مؤسسة الدفاع الصهيونية هدد فيه بإسقاط الطائرات الأمريكية إذا ما حاولت القيام بالمراقبة أو التقاط الصور(٣٦) .

٢ - كانت خطة وليم روجرز الخطوة التمهيدية الأولى لتعريب الصراع في المنطقة عندما أعطت الولايات المتحدة الأمريكية للأردن بعد بدء سريان مفعول اتفاقية الهدنة الضوء الأخضر لتصفية العمل الفدائي والقضاء على الأرضية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدما أصبحت مصدر قلق كبير للقيادة العسكرية الصهيونية . فقد كان اشتراك الأردن مظهراً هاماً وأساسياً في مبادرة روجرز أرادت من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية التأكد من أن الأردن سيقوم بدوره في مراقبة الفدائيين الفلسطينيين الذين يعارضون مشاريع التسوية الأمريكية . وفهم الملك حسين الذي تبين فيما بعد أنه متخوف جداً من تعاظم قوة الثورة الفلسطينية آنذاك على أرض الأردن ، وأنه بقبوله لمشروع روجرز ووقف إطلاق النار سيكون مسؤولاً عن منع منظمة التحرير الفلسطينية من القيام بأية نشاطات عسكرية ضد القوات الصهيونية عبر الحدود الأردنية . « وقبل أن يعلن قبوله وقف إطلاق النار أعلم الملك حسين حكومته أن الصدامات مع الفدائيين أصبحت محتومة »(٣٧) .

٣ - كانت لولايات المتحدة قد انتهت من إتمام صفقة طائرات الفانتوم وتسليمها للقوات العسكرية الصهيونية التي جعلت ميزان القوى راجحاً بوضوح لصالح الكيان الصهيوني . وبالتالي فقد أرادت من خلال طرح المشروع وموافقة الاتحاد السوفييتي عليه أن يتوقف عن تقديم المساعدات العسكرية لمصر وتزويدها بمزيد من الصواريخ المضادة للطائرات التي حالت دون وصول الطائرات الإسرائيلية إلى المواقع والأهداف الاستراتيجية داخل الأراضي المصرية .

إذن لم يكن السلام هو الغاية المرجوة من مشروع روجرز بل كانت الغاية الأساسية منه محاولة تغيير الخارطة السياسية العربية وضرب الصف العربي بالشكل الذي يؤدي في النهاية إلى خدمة المصالح الصهيونية ، وكذلك التطلعات والأهداف الأمريكية . ولم يكن المشروع في نصه ومضمونه يتوافق وقرارات الشرعية الدولية كما ادعى وليم روجرز أثناء عرضه وبالتالي فإن دراسته ومقارنته بالقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي تبين انه يختلف عنه في الكثير من الأمور والقضايا الجوهرية وأهمها :

١ - إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ يعدّ عدوان الخامس من حزيران وما نجم عنه من آثار خطيرة نزاعاً بين العرب و « إسرائيل » ، وبالتالي فقد بحث موضوع الأراضي العربية المحتلة بشكل كلي بالإضافة إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين . بينما جزأ روجرز في مشروعه هذا مسألة البحث في العدوان وآثاره إلى ثلاثة موضوعات منفصلة : الموضوع الأول فيها النزاع المصري الإسرائيلي والثاني النزاع الإسرائيلي الأردني والثالث النزاع السوري الإسرائيلي وأبقى قضية اللاجئين الفلسطينيين موضوعاً مستقلاً تشترك في حلّه فيما بعد أطراف النزاع دون أن يتطرق بكلمة واحدة إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي تقود النضال الوطني للشعب العربي الفلسطيني . وقد تناول المشروع الموضوعين الأول والثاني في حين تجاوز الموضوع الثالث . من هنا نلاحظ أن المشروع تضمن في طياته فكرة تمزيق وحدة الصراع العربي مع الصهيونية .

٢ – شجبت قرارات الأمم المتحدة أي تغيير في وضع المدينة المقدسة وطالبت السلطات العسكرية الصهيونية بالحفاظ على المدينة كما كانت عليه من قبل حرب الخامس من حزيران . والقرار ٢٤٢ يطالب بالانسحاب الإسرائيلي منها بينما ينص مشروع روجرز على أن تقوم الأردن وإسرائيل بالتفاوض والتوصل إلى اتفاق حول وضع المدينة وحول الترتيبات النهائية للحدود البلدية المتعلقة بالمدينة الموحدة .

٣ – إن موافقة « إسرائيل » رسمياً وبهذه السرعة على مشروع روجرز هي بحد ذاتها كاشف على حقيقة الفروق الجوهرية بينه وبين القرار رقم ٢٤٢ الذي رفضته كأساس للسلام في المنطقة وهذا ما تؤكده الرسالة التي بعثها الرئيس الأمريكي نيكسون في ٢٣ تموز ١٩٧٠ م إلى رئيسة وزراء الكيان الصهيوني آنذاك غولدا مائير والتي تعهد فيها نيكسون بما يلي :

آ – لا تصرّ الولايات المتحدة الأمريكية على التفسير العربي للقرار رقم ٢٤٢.

ب – لن تجبر الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل على قبول تسوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينين بحيث يمكن أن تغيّر جوهر الطابع اليهودي للدولة أو تهدد أمنها.

جـ – لن تطالب الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بسحب القوات التابعة لها من المناطق المحتلة حتى يتم التوصل إلى اتفاقية سلام تعاقدية ملزمة ومرضية لكم . بالإضافة إلى وعد قطعه نيكسون على نفسه باستمرار تقديم السلاح لـ «إسرائيل»(٣٨).

وهكذا جاءت المقترحات الأمريكية (مشروع روجرز) لخدمة المصالح الصهيونية أولاً وأخيراً من خلال استبعاد القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الصهيوني ، وكان الهدف الأخير للمشروع في حال تطبيقه تأمين الحدود الآمنة والمعترف بها لـ « إسرائيل » فقط كتمهيد أولي لتصفية شاملة للقضية الفلسطينية والوجود الفلسطيني ، وهذا في الواقع مضمون السياسة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهورها عام ١٩٤٧م .

و لم تتعد مبادرة روجرز حدود المناورات السياسية المضللة وهذا برأينا أمر

طبيعي طالما أن جوهر السياسة الأمريكية هو خدمة المطامع الصهيونية . وهذا ما يؤكده مايكل هدسن استاذ العلاقات الدولية في جامعة جونز هويكنز الأمريكية بقوله « إن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تعطي العرب دائماً الانطباع بأنها قد تتدخل في النزاع وتفعل شيئاً لمصلحتهم بينما هي في الواقع لا تفعل شيئاً سوى استغراق الوقت وإعطاء إسرائيل الفرصة لكي تدعم مركزها وتكرس وجودها في الأراضي العربية . »(٣٩) .

وما ربط الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك بين مشروع روجرز ومهمة الدكتور غونار يارينغ إلا محاولة واضحة للالتفاف على مهمة يارنغ وعلى دور الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وإظهار المنظمة الدولية بمظهر العاجز أمام الرأي العام العربي والعالمي على أمل أن يقع العرب رهينة الحلول الاستسلامية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها « إسرائيل » .

٣ – مهمة الدكتور غونار يارينغ ١٩٦٧ – ١٩٧٢ م :

تنفيذاً للبند الثالث من القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ م قام الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك السيد يوثانت بتكليف السفير السويدي لدى المنظمة الدولية الدكتور غونار يارينغ بمهمة إلى الشرق الأوسط للعمل على تطبيق القرار ٢٤٢ . قَبِلَ الدكتور يارينغ المهمة التي كُلِّف بها وبدأ مشاوراته مع ممثلي مصر والأردن ولبنان و « إسرائيل » في مقر الأمم المتحدة في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧ م ، (لم تقبل سوريا القرار ٢٤٢) . أقام على أثرها مركزاً لبعثة الأمم المتحدة إلى المنطقة في قبرص في ٢٧ كانون الأول ١٩٦٧ م وبدأ رحلاته المكوكية بين القاهرة وعمان وبيروت وتل أبيب . غير أنه وجد منذ البداية الأولى أن مواقف أطراف النزاع متضاربة ومتباينة جداً حول مهمته . وكان الموقف المصري الأردني كما جاء في ردهما بتاريخ ٣٠ كانون الأول ينص على أنه « لن تجري مباحثات بين الفرقاء إلا بعد انسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت تحتلها في الخامس من حزيران ١٩٦٧ م »(٤٠) في حين أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنه « لا يمكن التوصل إلى تسوية لقضية الشرق الأوسط إلا عن طريق المفاوضات المباشرة بين الفرقاء تنتهي بمعاهدة سلام وأنه لن يكون هناك بحث في

الإنسحاب قبل تلك التسوية »[41] . والذي أزعج الدكتور يارينغ وولّد لديه شعور بالإحباط ادعاء « إسرائيل » بأنها دولة بلا حدود و لم يكن لها أي موقف تفاوضي حول مسألة الحدود الآمنة والمعترف بهاالتي وردت في القرار رقم ٢٤٢ . وعندما طلب يارينغ من أبا إيبان وزير خارجية الكيان الصهيوني آنذاك أن يوضح له هذه المسألة أجابه إيبان « أنه ليس في موقع يسمح له الآن أن يرسم خارطة « إسرائيل » »[41] .

أمام هذه المواقف المتضاربة حاول المبعوث الدولي أن يحصل من الفرقاء على تأكيد بالتزامها بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ على أن يعتبر هذا التصريح أو التأكيد أساساً للمباحثات المقبلة . فَسَلَّمَ وزير الخارجية الصهيوني عدداً من الصيغ الخطية عن موقف حكومته من القرار ٢٤٢ كان آخرها النص المؤرخ بتاريخ ١٩ شباط ١٩٦٨ م الذي أكدت فيه ثانية على المفاوضات المباشرة مع الدول العربية وعدم الإنسحاب من الأراضي العربي المحتلة قبل التوقيع على اتفاقية للسلام ، في حين تضمنت التأكيدات المصرية احترام القرار ٢٤٢ والتقيد به والوفاء بجميع االالتزامات المتعلقة به ورفض مصر القاطع للمفاوضات المباشرة مع « إسرائيل »[42] .

وعاد المبعوث الدولي إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك للتشاور مع السيد يوثانت الأمين العام للمنظمة الدولية . ثم توجه بعد ذلك مرة أخرى إلى المنطقة في أوائل آذار ١٩٦٨ م وعرض على الفرقاء بصورة غير رسمية تدوين ردود موافقتها على قبول القرار ٢٤٢ لتحقيق تسوية سلمية في المنطقة ووضع ترتيبات لتنفيذ بنوده . وافقت مصر والأردن على ذلك على أن تكون الاجتماعات في نيويورك وهو تغيير لم تقبل به « إسرائيل » فغادر الدكتور يارينغ المنطقة إلى مقر المنظمة الدولية في ١١ أيار ١٩٦٨ م .

خلال شهري أيار وحزيران أجرى الدكتور يارينغ مباحثات مع مندوبي الأطراف في المنظمة الدولية تبعها بإجراء مباحثات أخرى مع وزراء الخارجية خلال انعقاد الدورة الخريفية العادية للجمعية العامة في عام ١٩٦٨ م ، وضّحت خلالها الحكومة المصرية و « إسرائيل » مواقفهما في بيانات خطية أظهرت بوضوح الخلافات الكبيرة بينهما « وعدّت إسرائيل أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ مجرد بيان

مبادئ على الفرقاء التفاوض حول السلام في ضوئها . في حين اعتبرت الحكومة المصرية القرار خطة متكاملة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي على الفرقاء تنفيذها وفقاً لوسائل يعينها المبعوث الدولي . وكان من الواضح تماماً أن هناك أيضاً خلافاً خطيراً في الرأي حول الفقرة التي نصت على الإنسحاب الإسرائيلي في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ . فهي بالنسبة للدول العربية تعني الإنسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة نتيجة عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ م في حين رأت « إسرائيل » أنها تنطبق فقط على الحد الضروري حين يتم التوصل إلى اتفاق بين الفرقاء على حدود آمنة ومعترف بها بينهم .

وحاول الدكتور يارينغ تضييق الهوة الكبيرة بين أطراف النزاع من خلال زيارتين قام بهما إلى المنطقة في كانون الأول ١٩٦٨ م وآذار – نيسان ١٩٦٩ م . غير أنه وجد أن الأطراف متمسكة بمواقفها و لم يسمع منها إلا التأكيد على مواقفها السابقة والخلاف علىفهم نصوص القرار ٢٤٢ . فحاولت الحكومة الفرنسية تنشيط مهمته من خلال توجيه دعوة إلى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي للتشاور وتقديم اقتراحات مفيدة ، فعارضت الولايات المتحدة وبريطانيا المساعي الفرنسية وأعلنت تأييدها للموقف الإسرائيلي الذي يطالب بحدود آمنة ومعترف بها .

أثناء انعقاد الدورة الخريفية للجمعية العامة خلال شهري تشرين الأول والثاني ١٩٧٠ م جرت مناقشة التقرير الذي تقدم به الدكتور غونار يارينغ للأمين العام للأمم المتحدة حول مهمته في المنطقة والعقبات التي تحول دون تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ . كما ناقشت الجمعية العامة الوضع في المنطقة وتبنت القرار رقم ٢٦٢٨(٥) الذي أكد على أن حيازة الأرض بالقوة غير مقبولة وطالب باستعادة الأراضي التي احتلتها «إسرائيل» للدول العربية ، وطالبت الجمعية العامة فيه تطبيق المبدأين التاليين :

١ – إنسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير .

٢ – إنهاء كل الادعاءات وحالات الحرب واحترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي .

كما اعترفت الجمعية العامة « بأن احترام حقوق الفلسطينيين عامل لا غنى عنه في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط » ، وحثت على التنفيذ السريع للقرار رقم ٢٤٢ الذي ينص في كل أقسامه على تسوية سلمية للوضع في المنطقة وطالبت الفرقاء المعنيين مباشرة استئناف الاتصال بالمبعوث الدولي الدكتور يارينغ ومساعدته في تنفيذ مهمته وتطبيق القرار ٢٤٢ بكل أقسامه[٤٣] .

بعد تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن متابعة المشاورات من أجل تنفيذ مشروع روجرز كما أسلفنا عادت « إسرائيل » إلى محادثات السلام تحت إشراف الدكتور يارينغ . وفي الخامس من كانون الثاني عام ١٩٧١ م اجتمع المبعوث الدولي بممثلي مصر والأردن و « إسرائيل » في مقر الجمعية العامة في نيويورك . وفي ١٨ كانون الثاني قام بزيارة لـ « إسرائيل » بناء على دعوة وجهتها إليه الحكومة الإسرائيلية سلمته خلالها مقترحات إسرائيلية تضمنت إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي بشكل تام ، والاعتراف المتبادل ، وإقامة حدود آمنة ومعترف بها ، وسحب القوات العسكرية الإسرائيلية من أراضٍ احتلت عام ١٩٦٧ م وفقاً للحدود التي تعينها معاهدة السلام ، وإنهاء حالات العداء والحرب بما فيها الحرب الاقتصادية والمقاطعة العربية[٤٤] .

في الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩٧١ م تسلم الدكتور يارينغ مشروعاً مصرياً مضاداً للمشروع الإسرائيلي ينص على إنسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة ونبذ « إسرائيل » للتوسع الإقليمي . كما طالبت فيه بتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تسوية عادلة ومنصفة بالإضافة لى إنهاء حالة العداء وحرية الملاحة والاعتراف بالاستقلال السياسي المتبادل لكل دول المنطقة »[٤٥] . وبناء عليه تابع الدكتور يارينغ اجتماعاته مع مندوبي مصر و « إسرائيل » والأردن طيلة شهر كانون الثاني عام ١٩٧١ م تبين له خلالها إصرار الجانب الإسرائيلي على أن تقوم الحكومة المصرية بتقديم التزامات محددة ومباشرة تعرب فيها عن استعدادها للتوقيع على اتفاقية للسلام مع « إسرائيل » . وحين يتم التوصل إلى هذه الاتفاقية سيكون بالإمكان بحث بقية القضايا الأخرى ومن ضمنها مشكلة اللاجئين . أما مسألة الحدود الآمنة والمعترف بها واتفاقات الإنسحاب الإسرائيلي والاتفاقات الأخرى لضمان الأمن فيجب أن يتم البحث فيها في الوقت المناسب .

في شباط عام ١٩٧١ م بعث الدكتور يارينغ بمذكرتين إلى ممثلي الحكومتين المصرية والإسرائيلية طلب في الأولى من مصر تقديم تعهد يتضمن موافقتها على إقامة سلام مع « إسرائيل » وفي الثانية من « إسرائيل » تعهد بسحب قواتها العسكرية من الأراضي المصرية المحتلة ، على أن توضع التعهدات كما أشار الدكتور يارينغ لدى السيد يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة . بالإضافة إلى تعهد بالموافقة على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً سلمياً ، فوافقت مصر على المذكرة وقدمت للدكتور يارينغ التعهد المطلوب في حين تقدمت « إسرائيل » بتعهد رفضت فيه الموافقة على الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي المصرية حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ م .

في ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٧١ م قدم الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة تقريراً شاملاً (A/8541-S/1403) عن نشاط المبعوث الدولي الدكتور يارينغ تضمن دعوة الأمين العام لأجهزة الأمم المتحدة المختصة دراسة الوضع في المنطقة مرة أخرى وإيجاد الطرق والوسائل التي تمكن الدكتور يارينغ من تحقيق التقدم في مهمته . كما اتخذت الجمعية العامة بدورها القرار رقم ٢٧٩٩(٢٦) الذي تضمن التأكيد على ضرورة تطبيق ما ورد في القرار السالف الذكر رقم ٢٦٢٨(٥) وأثنت على مصر لردها الإيجابي على مبادرة المبعوث الدولي لإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة ، ودعت « إسرائيل » للاستجابة إلى مبادرة السلام التي صدرت عن الدكتور يارينغ[٤٥] .

وفي تطور لاحق طلب مندوب « إسرائيل » في الجمعية العامة من الدكتور يارينغ سحب المذكرة التي قدمتها حكومته في ٨ شباط ١٩٧١ م بحجة أنه يرى أن المذكرة لا تتوافق مع قرارات الأمم المتحدة لأن الموضوع يدور حول رفض «إسرائيل» الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة قبل التوقيع على أي اتفاق .

بعد اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٧٩٩(٢٦) عقد الدكتور يارينغ عدة اجتماعات مع وزيري خارجية مصر و « إسرائيل » ومندوب الأردن لدى المنظمة الدولية وذلك لبحث السبل الكفيلة بإعادة تنشيط وتفعيل مهمته . وتابع بعدها اتصالاته مع الأطراف حتى ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٧٢ م دون أن يحقق أية نتيجة

تذكر ؛ وتبعها بمباحثات أخرى بين ١٩ و ٢٣ شباط ١٩٧٢ م طالبته مصر خلالها بأن تنفذ « إسرائيل » قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخير رقم ٢٧٩٩(٢٦) . في حين كررت « إسرائيل » قولها « إن الإسرائيليين لا يعتبرون أنفسهم ملزمين بهذا القرار وذكروا أنهم يبقون مستعدين للاشتراك في مفاوضات مع مصر والأردن دون أية شروط مسبقة »(٤٦) .

خلال الفترة الواقعة بين ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٢ م وكانون الأول ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة من جديد الوضع في المنطقة وأصدرت القرار رقم ٢٩٤٩(٢٧) الذي أكدت فيه على القرار ٢٧٩٩(٢٦) وناشدت « إسرائيل » بصورة خاصة للاستجابة لمبادرة السلام التي يقوم بها الدكتور يارينغ . غير أن « إسرائيل » ظلت متمسكة بموقفها منهية بذلك مهمة الدكتور يارينغ الذي عاد بدوره إلى مقر الأمم المتحدة ، ثم توجه بعد ذلك إلى موسكو كسفير لبلاده (السويد) لدى الاتحاد السوفييتي آنذاك ودون أن يتمكن من تحقيق أي تقدم على طريق تطبيق القرار رقم ٢٤٢ وإحلال السلام في المنطقة .

أسباب فشل مهمة الدكتور يارينغ :

١ - رفض « إسرائيل » التعامل مع القرار رقم ٢٤٢ كأساس للتسوية السلمية الشاملة والعادلة . فقد اعتبرت « إسرائيل » أن قرار مجلس الأمن الدولي هذا ليس أكثر من بيان مبادئ على الفرقاء أن يتفاوضوا حول السلام على ضوئه ، ولم تعترف بـه كخطوة للتسوة ومشروع للسلام على الفرقاء تطبيقه بالوسائل التي يراها المبعوث الدولي الدكتور يارينغ ، علماً أن مهمته جاءت تنفيذاً للبند الثالث من القرار ٢٤٢ .

٢ - محاولة « إسرائيل » تحويل مهمة الدكتور يارينغ إلى مهمة لعقد اتفاق صلح منفرد بين مصر و « إسرائيل » وعن طريق إجراء المفاوضات المباشرة بين الفريقين على أن يكون الدكتور يارينغ باعتباره المبعوث الدولي الذي يمثل الأمم المتحدة الغطاء القانوني لهذه الصفقة الإنفرادية . وفي إعلان ليفي اشكول رئيس وزراء الكيان الصهيوني في العاشر من تشرين الثاني ١٩٦٨ م ما يثبت ذلك حيث قال : « لقد أبلغت «إسرائيل»

المبعوث الدولي الدكتور يارينغ بأنها غير مستعدة للدخول في قضايا إقليمية ما لم تعلن مصر عن استعدادها للتوصل إلى سلام مع إسرائيل ... وقال إن وزير خارجيته أبا إيبان كرر على يارينغ طلب «إسرائيل» في أن يستمر في محاولاته لجمع الطرفين المصري والإسرائيلي وجهاً لوجه »[٤٧] .

٣ – رغبة « إسرائيل » في فرض الحلول التي تريدها والقائمة على أساس فرض سياسة الأمر الواقع ، والتمسك باحتلال الأراضي العربية ، ومخالفة قوانين وقواعد الشرعية الدولية . فقد دعا مناحيم بيغن الحكومة الإسرائيلية في ٣١ كانون الأول عام ١٩٦٧ م « إلى إعلان سيادتها على جميع المناطق العربية المحتلة فوراً لأن كل تقسيمات « أرض إسرائيل » كانت غير شرعية » . كما أعلن إيفال آلون « أن الجولان هي جزء من « أرض إسرائيل القديمة » وليست بأقل من الخليل ونابلس[٤٨] .

٤ – دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في موقفها السلبي من مهمة الدكتور يارينغ ومشاركتها الاعتقاد بأن فرض الاستسلام على العرب واستمرار السيطرة على الأراضي العربية هو خير ضمان للاستقرار في المنطقة ؛ وهذا ما ورد صراحة على لسان السيناتور الأمريكي هيمفري عندما صرّح بأن « العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ م ليس الطريق إلى السلام بل طريق إلى حروب جديدة ويزعزع الاستقرار في المنطقة »[٤٩] .

ثالثاً – حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣ م :

بعد عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ م جرت محاولات عديدة لإيجاد تسوية للنزاع العربي الصهيوني وحل المشكلة الفلسطينية قام بها المجتمع الدولي ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة : (مهمة الدكتور غونار يارينغ) والدول الكبرى (المشروع السوفييتي ١٩٦٨) . وكان من الممكن أن يحقق تطبيق القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ م وقرارات الأمم المتحدة الأخرى التي سبقته (القرار ١٨١ والقرار ١٩٤) تسوية مقبولة للقضية الفلسطينية وأن يرسي دعائم السلام العادل والشامل في المنطقة . غير أن « إسرائيل » والولايات المتحدة الأمريكية

والقوى المؤيدة لها عملت بكل ما في وسعها لعرقلة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتجميد كافة الجهود التي قامت على أساسها .

لم تقف السياسة الصهيونية عند هذا الحد بل إن « إسرائيل » وبعد أن ألحقت الهزيمة بالدول العربية في عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ م حاولت زرع مشاعر الهزيمة في نفوس العرب وخاصة بين أفراد القوات المسلحة العربية وغرس روح الخوف عند مواجهة القوات الإسرائيلية مستغلة انتصاراتها العسكرية السابقة وقدرة جيشها آنذاك على البطش باستمرار . وكانت القيادة العسكرية الصهيونية على يقين بأن القوات العربية وخصوصاً قوات دول المواجهة لن تهاجم « إسرائيل » ، وإذا ما بدأت الحرب فسوف تكون قادرة على سحقها خلال ساعات(٥٠) .

من جهة ثانية كانت « إسرائيل » قد جنت الكثير من الفوائد من حالة (اللاحرب واللاسلم) بعد وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه ف آب عام ١٩٧٠ م نتيجة قبول مصر مشروع روجرز كما رأينا سابقاً . وشنت وسائل الإعلام الصهيونية وأبواق دعايتها في الغرب حملة كونية لدفع المزيد من اليهود للهجرة إلى فلسطين التي تسميها « أرض الميعاد » ، وبدأت القيادة الصهيونية عملية استيطان مكثفة في الأراضي العربية المحتلة تمهيداً لتهويدها بشكل نهائي ، وراحت تعزز قواتها المسلحة بصورة متواصلة ملقية التحدي تلو الآخر للدول العربية .

وهكذا بدا جلياً للعرب أن ما يحتويه قاموس السياسة الصهيونية من مفاهيم لا يخرج على الإطلاق عن نطاق العدوان والتوسع واغتصاب الحقوق وفرض الهيمنة وسياسة الأمر الواقع بكل ما تمليه من ظلم وإجحاف واستهانة بالحقوق العربية والرأي العام العالمي والمنظمات والهيئات الدولية . لذلك كان لابد للعرب من حرب يستعيدوا من خلالها الكرامة العربية ، كما كان عليهم إعادة النظر في أسلوب تعاملهم مع قضيتهم وصراعهم مع الحركة الصهيونية العالمية ، خصوصاً بعدما أثبتت حرب حزيران أنه ليس الأسلوب الأمثل بل وليس بالأسلوب الصحيح . من هنا كانت الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ م التي قادها الرئيس حافظ الأسد في الجمهورية العربية السورية والتي انتهجت أسلوباً جديداً في المواجهة مع العدو الصهيوني يعتمد على مبدأ وضع وتسخير الإمكانات البشرية والاقتصادية في خدمة المعركة وتكريس التضامن العربي وتعميق أواصر الصداقة مع دول المنظومة الاشتراكية آنذاك .

ومع ازدياد الاستفزازات العسكرية الصهيونية ضد دول المواجهة العربية ازدادت حدّة الأوضاع في المنطقة توتراً وتفاقماً مما ساعد على انتشار شعور بعدم الارتياح لدى العرب والمجتمع الدولي بأسره حتى أن المحادثات السوفيتية الأمريكيـة الـتي جـرت علـى مستوى عالٍ في أيار عام ١٩٧٢ م وحزيران ١٩٧٣ م لم تسـاعد علـى التخفيـف مـن التوتر القائم في المنطقة ، بل أظهرت أن الأمريكيين كانوا في الواقع يواصلـون الاتكـال على قدرات « إسرائيل » العسكرية . وبالتالي فقد كان من المستبعد إيجـاد حـل عـادل لقضية الصراع العربي الصهيونـي . وهكـذا وبسـبب التعنـت الإسـرائيلي المدعـوم مـن قبـل الإدارة الأمريكيـة طويـت كـل أوراق الحلـول السياسـية المطروحـة لحـل القضيـة الفلسـطينية سـواء في أروقـة الأمـم المتحـدة أو علـى طـاولات التفـاوض بـين الدولتـين العظميين آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحـاد السـوفييتي السـابق لتحـل مكانهـا الخرائط والخطط العسكرية ونُقِلَتْ الأحـاديث عـن ضـرورة النضـال المسـلح إلى واقـع عملي .

بدأت دول المواجهة العربية (سوريا ومصر) تخطط عملياً للمعركة القادمة مـع الكيان الصهيوني عندما قرر مجلس رئاسة الجمهورية العربية المتحدة تعيـين الفريـق أول أحمد اسماعيل قائداً عاماً للقوات المسـلحة الاتحاديـة في العاشـر مـن كـانون الثـاني عـام ١٩٧٣ ، وبدأت عملية دراسة الموقف العسكري على الجبهتين السورية والمصرية ، ثـم اجتمعت القيادتان السورية والمصرية في الثاني من أيار ١٩٧٣ م للاتفاق بصفة مبدئيـة على تحديد شهر ويوم وساعة الهجوم على القوات الصهيونية مع مراعاة العوامل المؤثـرة بالنسبة لسوريا ومصر . كما جرت دراسة كاملـة ، ووضعـت الخطـط اللازمـة لتنفيـذ الضربة الجوية السورية المصريـة المركـزة علـى القواعـد العسـكرية والمطـارات والمواقـع العسكرية الصهيونية[٥١] .

في ٢١ آب ١٩٧٣ م عقد المجلس الأعلـى للقـوات المصريـة والسـورية اجتماعـاً موسعاً له في مبنى قيادة القوى البحرية في الاسكندرية أعقبه زيارة للرئيس السادات إلى سوريا في أواخر الشهر نفسه حيث تم الاتفاق في دمشق مع الرئيس حافظ الأسد علـى تاريخ بدء العمليات الحربية في ضوء ما تقرر في اجتماعات المجلـس الأعلـى للقـوات في الاسكندرية . وفي اجتماع آخر تقرر أن يكون الهجـوم يـوم ٦ تشـرين الأول وأصـدر

قائد القوات الاتحادية تعليماته إلى قادة الفرق والألوية العسكرية للاستعداد للبدء بهجوم عسكري في الأيام الخمسة الأولى من شهر تشرين الأول ١٩٧٣ م . ثم وضعت البصمات الأخيرة على خطة الهجوم أثناء الزيارة التي قام بها الفريق أول أحمد اسماعيل إلى دمشق حيث اعتمدت الخطة الهجومية الاستراتيجية العربية (بدر) على أن تبدأ في الساعة ١٤،٠٥ من يوم ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ م[٥٢] .

ومع مجيئ الخريف كانت علائم جديدة قد توفرت عن احتمال وقوع حرب في المنطقة لكل من يهمه أن يراقب . وبدأت سوريا ومصر بالعمل على زيادة وتطوير قدراتها الدفاعية ورفع مستوى جاهزية قواتها العسكرية إلى حد كبير . وكانت الشحنات العسكرية لمصر وسوريا وبخاصة إلى سوريا من الاتحاد السوفييتي قائمة على قدم وساق في الوقت الذي أقدمت فيه سوريا على تصفية خلافاتها مع الأردن . وبدأت القيادة العسكرية السورية بتبديل بعض قواتها ونقلها عن الحدود الأردنية إلى الجولان[٥٣] . وبرزت حالة من التوتر على الجبهة السورية الإسرائيلية تبعها نقل أعداد كبيرة من بطاريات الصواريخ أرض جو إلى المنطقة الواقعة بين دمشق وخط الجبهة ، في وقت كانت فيه القوات المصرية تقوم بمناوراتها الخريفية لإبعاد الشكوك عن الخطة المشتركة المتفق عليها . وفي الرابع من تشرين الأول ١٩٧٣ م دخل المعادلة عنصر جديد فقد ذكرت التقارير أن المدنيين السوفييت بدأوا بمغادرة سوريا ومصر . غير أن هذا الوضع بقي بدون تفسير . حتى أن غولدا مائير رئيسة وزراء الكيان الصهيوني آنذاك بعثت في اليوم التالي (٥ تشرين الأول) رسالة إلى هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية تضمنت تخميناً بأنه لا سوريا ولا مصر تخطط لخوض الحرب .

١ً – وقائع حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣ م :

آ – على الجبهة السورية :

بدأت حرب تشرين التحريرية في السادس من تشرين الأول ١٩٧٣ م في تمام الساعة ١٤،٠٥ حينما أقلعت مئة طائرة سورية من مطاراتها وتوجهت إلى أهدافها في هضبة الجولان المحتلة وسهل الحولة وتمكنت من ضرب الحشود العسكرية الإسرائيلية والمعسكرات ونقاط التجمع في نفس الوقت الذي انطلقت فيه الحوامات المحملة بجنود

الصاعقة السورية إلى اهدافها في موقـع جبـل الشـيخ الحصـين ومقـر القيـادة العسـكرية الصهيونية في بلدة كفر نفّاخ ، وتمكنت من احتـلال مرصـد جبـل الشـيخ وأسـر عـدد كبير من الجنود الإسرائيليين . ثم بدأت القـوات السـورية هجومهـا الـبري علـى ثلاثـة محاور رئيسية بثلاث فرق مشاة بلغ تعدادها ستين ألف جندي تعززها ٦٠٠ دبابة بعـد أن مهدت لها المدفعية بقصف شديد ومركز على خطوط الدفاع الإسرائيلية اشترك فيـه أكثر من الف مدفع .

واتخذ الهجوم السوري شكل حرب خاطفة تقدمت خلاله القوات بشكل سريع ونجحت في مهاجمة واخـتراق الدفاعـات والتحصينـات العسـكرية الإسـرائيلية وبخاصـة خندق (آلون) حيث تمكنت القوات السورية من عبوره بوسـاطة دبابـات الجسـور . عندها وقفت القيادة العسكرية الصهيونية مرتبكة عاجزة وأقلقها الهجوم إلى حـد كبـير في وقت وصلت فيـه القـوات السـورية في القطـاع الجنوبـي إلى مياه بحيرة طبريـا وفي القطاع الأوسط دخلت إلى عمق سبعة أميال عن بلدة جسر بنات يعقوب وفي القطـاع الشمالي إلى بلدة واسط (مفترق طريق هام) . وهذا مـا مكّـن القـوات السـورية مـن تهديد المستوطنات الصهيونية الواقعة حول طبريا وسهل الحولة ومنطقة الجليل[٥٤] .

حاولت القيادة العسكرية الصهيونية تدارك الموقـف مـن خـلال تدخـل الطـيران الحربي بشكل كثيف . غير أنه اصطدم بجدار الصواريخ السورية المضادة وتكتيك قتالي سوري رائع . فحاولت ضرب مواقع الصواريخ وقصف المنشآت الاقتصادية الحيوية في سوريا واستخدام العمليات العسكرية خارج ساحات القتال للتأثير على الروح المعنويـة العالية للقوات السورية (قصـف اللاذقيـة) ، واسـتدعت كـامل احتياطهـا وزجتـه في ساحات القتال على الجبهة السورية واتخذ دايـان قـراره السـريع بالـتركيز علـى الجبهـة السورية وأعطاها الأولوية واعتبرها جبهة الجهد الرئيسية .

شهد اليوم الثالث من القتال معارك كبيرة بالدبابات استمرت مـن الفجـر حتـى آخر النهار علّق عليها الجنرال الصهيوني حاييم هيرتزوغ بقولـه « المعركـة في الجـولان صعبة للغاية والقتال شديد لأن الجيش السوري يعمل بالضرب من قواعده والسـوريون يتفوقون بالعدد بنسبة ٢ إلى ١ ولكننا سنواصل القتال حتى نعيـد المنـاطق الـتي كـانت تحت سيطرتنا »[٥٥] . وتتابعت الأعمال القتالية بضراوة حول مدينة القنيطـرة في اليـوم

الرابع من القتال حيث أحكمت القوات السورية الحصار عليها ودارت معارك قوية بالدبابات بدأ الإسرائيليون بعدها يركزون الجهد على القطاع الشمالي من الجبهة . وفي هذا اليوم أوجز وزير الدفاع الصهيوني موشي دايان الموقف بقوله : « إننا نواجه الآن جبهتين – مصر وسوريا – إننا نرغب جداً في شل إحداهما وهي الجبهة السورية فهذه لها الأولوية المطلقة لقربها من قلب بلدنا . وبعدها سنتفرغ للجبهة المصرية والتي لا تشكل أهمية بالنسبة لنا في المدى القصير »[٥٦] .

تميز اليوم الخامس من القتال (١١ تشرين الأول) بتصعيد حدّة القتال من جانب القوات الإسرائيلية ووقف الهجوم السوري بعدما دفعت القيادة العسكرية الصهيونية بأعداد كبيرة من قواتها تمكنت من فك الحصار الذي فرضته القوات السورية على مدينة القنيطرة ، وحققت بعض النجاحات في القطاعين الأوسط والشمالي من الجبهة .

يعد يوم ١٢ تشرين الأول نقطة تحوّل بارزة بالنسبة لتطور الأعمال القتالية فقد تمكنت القوات الإسرائيلية من وقف الهجوم السوري ودفع القوات السورية إلى خطوط القتال التي انطلقت منها مع بداية الحرب . وحاولت القوات الإسرائيلية إحداث خرق في القطاع الشمالي من الجبهة واجهته القوات السورية بمقاومة ضارية ، وقامت بهجوم مضاد على محور جبعا – كفر نفاخ – تل الشعار) تمكنت خلاله من دحر القوات الإسرائيلية المهاجمة . وفي ١٤ تشرين الأول بدأت القوات الإسرائيلية تطوّر هجوماً واسعاً على القطاع الشمالي في محاولة لقطع طريق دمشق تمكنت القوات السورية من ردها على اعقابها . وظلت المعارك مستمرة والهجمات المضادة من كلا الجانبين لتحسين مواقعهما في حين تابعت القيادة السورية استعداداتها للهجوم العسكري الاستراتيجي المضاد الذي كان من المقرر أن تقوم به القوات السورية . وفي ٢٢ تشرين الأول تمكنت القوات الصهيونية من السيطرة على مرصد جبل الشيخ ثانية . وبعد ذلك بيومين وافقت سوريا على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٣٣٨ الخاص بوقف إطلاق النار بعد أن كانت مصر قد خرجت من ساحات القتال قبل ذلك بيومين[٥٧] .

ب – على الجبهة المصرية :

في الوقت نفسه الذي بدأت فيه المعركة على الجبهة السورية انطلقت ٢٠٠

طائرة مصرية من قواعدها الجوية إلى أعماق سيناء وهاجمت الأهداف العسكرية الإسرائيلية في مناطق متفرقة ، كان من ضمنها مقر قيادة الجيش الإسرائيلي في بلدة أم خشب ، بالإضافة إلى مواقع الصواريخ ومحطات الرادار الصهيونية ، في حين كانت الحوامات المحملة بجنود الإنزال المصريين تبرز المقاتلين في منطقة شرم الشيخ والممرات في أعماق سيناء .

وبدأ الهجوم البري المصري بموجات من القوات العسكرية مكونة من خمس فرق مشاة اقتحمت طلائعها قناة السويس على القوارب المطاطية بعد تمهيد مدفعي اشترك فيه ٢٥٠٠ مدفع ولواء صواريخ أرض – أرض في الوقت الذي انطلقت فيه قوات الهندسة ، وأزالت الألغام وفتحت الممرات في الساتر الترابي الذي أقامته القوات العسكرية الإسرائيلية على الضفة الشرقية لقناة السويس وأغلقت فوهات أنابيب (السولار) لمنع القوات الصهيونية من إشعال اللهب على سطح مياه القناة ومنع القوات المصرية من العبور . وخلال المرحلة الأولى من الهجوم المصري تمكنت مجموعة مكونة من ثمانية آلاف جندي من العبور وتسلقت الساتر الترابي وراحت تهاجم القوات الصهيونية في خط بارليف على امتداد ١٧٠ كم ، في حين بدأت مجموعات أخرى بالتوغل في أعماق سيناء . وعلى الفور بدأت القوات المصرية بمد الجسور على سطح القناة لعبور الآليات والدبابات تحت حماية الصواريخ المضادة للطائرات والتي لعبت دوراً حاسماً في المعركة ووفرت الحماية للقوات المصرية من الهجمات الجوية الإسرائيلية[٥٨] .

في صبيحة اليوم الثاني من القتال اندفعت القوات المدرعة المصرية والآلية عبر الجسور التي نجح سلاح المهندسين بإقامتها . ووصل عدد القوات االمصرية التي تمكنت من عبور القناة مساء ذلك اليوم ثمانين ألف جندي وخمسمائة دبابة أي نحو خمس فرق عسكرية . كان العبور سهلاً وسريعاً جداً ومذهلاً للقوات الإسرائيلية التي عجزت عن إيقافه أو حتى إعاقته رغم المحاولات المستميتة التي بذلتها . ودخلت القوات المصرية مع القوات الإسرائيلية في معارك كبيرة بالدبابات دُحِرَت على أثرها القوات الإسرائبلية في معارك داخل سيناء . وفي اليوم الثالث أحبطت القوات المصرية هجوماً مدرعاً إسرائيلياً تمكنت بعده القوات المصرية من السيطرة على كامل الضفة الشرقية لقناة السويس .

وفي ٩ تشرين الأول استكملت القوات المصرية عملية العبور . وبدأت مرحلة جديدة تميّزت بضعف وتيرة الهجوم وخفّت حدّة القتال وراحت القوات المصرية تتقدم بحذر شديد داخل صحراء سيناء بحجة عدم التورط والابتعاد عن مدى حماية الصواريخ ، في حين اعتمدت القوات الإسرائيلية على شن الغارات المضادة المستمرة دون الاهتمام بالخسائر الفادحة التي منيت بها . وجرت معارك خلال هذه الفترة في المنطقة الواقعة بين المرتفعات ورؤوس الجسور .

وفي يوم ١٢ تشرين الأول بدأت القوات المصرية تطوير هجومها البري وواصلت تقدمها ببطء في القطاعين الشمالي والجنوبي من الجبهة حتى يوم ١٥ تشرين الأول حين بدأت القوات الإسرائيلية بتنفيذ خطة هجوم شامل ومضاد بخرق أحدثته في المنطقة الواقعة بين الجيشين الثاني والثالث سُمّيت « عملية الغزال » قادها الجنرال الصهيوني آرييل شارون الذي دفع بلواء مدرع عبر الكثبان الرملية ومن دون أي تدخل من المصريين نحو البحيرات المرّة . ومع طلوع الفجر تمكنت القوات الإسرائيلية من إقامة رأس جسر على الضفة الغربية لقناة السويس واندفعت باتجاه الغرب لتوسيع رقعة الأراضي التي سيطرت عليها . وفي مساء ١٨ تشرين الأول تمكنت من توسيع الثغرة إلى ٧ كم بين بحيرة التمساح والبحيرات المرّة وبعمق يصل إلى ١٥ كم [٥٩] وفي صبيحة العشرين من تشرين الأول تمكنت القوات الإسرائيلية من صدّ الهجوم المصري المضاد ووسعت المنطقة التي كانت تسيطر عليها بعمق ١٥ - ٢٠ كم باتجاه الغرب .

تجدر الإشارة هنا إلى أن الموقف الذي اتخذه السادات منذ اليوم الرابع للحرب أثّر بشكل كبير في وضع الجيوش العربية المقاتلة وسير المعارك على جبهات القتال ومكّن القوات الإسرائيلية من تركيز الجهد ودفع العدد الأكبر من قواتها على الجبهة السورية . وقد طلبت القيادة السورية عدة مرات من السادات توسيع رقعة الأعمال القتالية وتطوير الهجوم المصري في صحراء سيناء بشكل يخفف من الضغط الإسرائيلي على الجبهة السورية . غير أن السادات لم يتجاوب مع النداء السوري على الرغم من توفر الظروف الملائمة لنجاحه . وضيّع السادات فرصة الوصول إلى اعماق سيناء. وبالتالي تمكنت القوات الإسرائيلية من إعادة احتلال جميع الأراضي التي كانت القوات السورية قد حررتها في الأيام الأولى من الحرب وفتح رأس جسر للقوات الإسرائيلية

على الجبهة المصرية فيما بعد في منطقة الدفرسوار كما رأينا ومحاصرة الجيش المصري الثالث في صحراء سيناء . وعلى الرغم من الوضع الصعب الذي أصبحت فيه القوات المصرية بعد عملية الخرق الإسرائيلية في الدفرسوار كانت ما تزال لدى الجيش المصري إمكانات تلافي الموقف والقضاء على الجيب الإسرائيلي بشكل تام غير أن موقف السادات الذي ضيع فرصة الانتصار الكبير في الحرب حال دون ذلك وهذا ما يؤكده الجنرال سعد الدين الشاذلي بقوله : « لو أننا استطعنا كبح أهواء السادات لاستطعنا خلال حرب تشرين تحقيق مكاسب أفضل ... ولَخُضْنا الحرب حسب خططنا نحن وليس حسب خطط عدونا »[٦٠] .

وكانت سلبية السادات حسب رأي الباحث السوفييتي ميدفيدكو تعود إلى تخوفه من التحذير الأمريكي من أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بهزيمة «إسرائيل» . بالإضافة إلى عدم سماعه التحذير السوفييتي الذي دعا فيه السادات إلى اتخاذ خطوات سريعة لوقف تدهور الوضع على الجبهة المصرية بسبب عبور القوات العسكرية الإسرائيلية إلى الضفة الغربية لقناة السويس[٦١] .

٢ – موقف الأمم المتحدة خلال حرب تشرين وصدور القرار ٣٣٨ :

كانت المعارك الدائرة على جبهات القتال توحي بعلائم خطر حقيقي يهدد الأمن والسلام الدوليين ، فقد كادت الحرب أن تجرّ إليها أطرافاً دولية أخرى الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي للبحث عن مخرج للأزمة وبعد اتصالات بين الجانبين بدأت المباحثات الحاسمة في موسكو يوم ٢١ تشرين الأول حاول فيها السوفييت ربط وقف إطلاق النار بشكل من أشكال دعوة « إسرائيل » إلى الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة . وبالتالي فقد تم الاتفاق أخيراً على ربط القرار الذي سيصدر عن مجلس الأمن الدولي بالقرار ٢٤٢ كما اتفق الطرفان على القيام بدور الرئاسة المشتركة لمؤتمر دولي للسلام في المنطقة وعلى أساس أن يتم تبادل الأسرى فور إعلان وقف إطلاق النار . وفي مساء اليوم نفسه اجتمع مجلس الأمن الدولي وبعد ساعتين وخمس وأربعين دقيقة من النقاش أصدر القرار رقم ٣٣٨ في صبيحة اليوم التالي ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ ، والذي ينص على ما يلي :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١ - يدعو مجلس الأمن الدولي جميع الأطراف في القتال الدائر إلى وقف إطلاق النار وإنهاء كل الأنشطة العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة بعد لحظة إقرار المجلس لهذا القرار وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن .

٢ - يدعو مجلس الأمن الدولي كل الأطراف المعنية إلى البدء فوراً ، بعد وقف إطلاق النار في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ (١٩٦٧ م) بجميع أجزائه .

يقرر مجلس الأمن أن تبدأ المفاوضات فوراً في وقت واحد مع وقف إطلاق النار، بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[٦٢] .

بعد صدور القرار مباشرة وافقت مصر و « إسرائيل » على وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ م في حين رفضت سوريا القرار واستمرت الأعمال القتالية على الجبهة السورية حتى ٢٤ تشرين الأول حيث تمت الموافقة عليه في وقت استمرت فيه حرب الاستنزاف على الجبهة السورية لعدة أشهر أخرى .

٣ - نتائج حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣ م :

كانت حرب تشرين التحريرية مقدمة موضوعية لجملة من النتائج التي شكلت تحولاً جوهرياً في قضية الصراع العربي الصهيوني نوردها فيما يلي :

١ - انهيار المبدأ العسكري الصهيوني الذي ينطلق من أن « إسرائيل » تمتلك الإمكانية والقدرة على توجيه الضربات العسكرية للبلدان العربية من دون أن تتكبد خسائر ملموسة ، وتستطيع اختيار زمان ومكان الأعمال العسكرية وتحديد أبعاد وكثافة الصدامات المسلحة من جانبها وحدها . وأظهرت حرب تشرين أن «إسرائيل» لم تعد تسيطر على الجو كما كان الأمر في السابق بعدما أبدى الدفاع الجوي السوري والمصري مقاومة فعّالة للطيران الإسرائيلي .

٢ - بلغ التضامن العربي أعلى درجاته أثناء حرب تشرين التحريرية وهذا

بالطبع تحوّل جديد غير ملائم للقيادة الصهيونية . وقد تجلى ذلك في المشاركة العربية في القتال إلى جانب دول المواجهة سوريا ومصر حيث شاركت المغرب والجزائر والعراق بجزء من قواتها في المعركة بالإضافة إلى استخدام الدول العربية لسلاح النفط .

٣ – فشل المحاولات « الإسرائيلية » الأمريكية تحييد العامل الفلسطيني وشطب القضية الفلسطينية وفصلها عن أهم ركائز التسوية في المنطقة .

٤ – أعطت الحرب القضية الفلسطينية دفعاً قوياً أدى إلى الاعتراف الدولي بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والعودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

٥ – أبرزت حرب تشرين الدور الفعال لنضال الشعب العربي الفلسطيني الذي أكد بكل قوة شرعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني ، وازداد التفاف الشعب الفلسطيني حول المنظمة التي أكسبتها الحرب مركزاً دولياً من خلال الإعتراف بها في الدورة ٢٩ للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

٦ – أظهرت الحرب عمق الروابط الأمريكية الإسرائيلية التي تجلت في إرسال دفعات ضخمة من السلاح الأمريكي الحديث والخبراء العسكريين بالإضافة إلى المعلومات التجسسية عن حالة القوات السورية والمصرية أثناء حرب تشرين التحريرية .

٧ – أثبتت الحرب عدم صحة الادعاءات الصهيونية الأمريكية بأن القوة العسكرية الإسرائيلية تشكل الضمان الوحيد لحل قضية الصراع العربي الصهيوني .

٤ً – مؤتمر جنيف للسلام ١٩٧٣ م :

حاولت الدبلوماسية الأمريكية خلال الفترة الواقعة بين أعوام ١٩٧١–١٩٧٣ م حصر مسألة الصراع العربي الصهيوني ومنع وقوع حرب شاملة في المنطقة . وعلى الرغم من اصرار الدول العربية و « إسرائيل » على مواقفها السابقة من مفاوضات

السلام فقد استطاعت السياسة الأمريكية الصمود بنجاح لمدة ثلاث سنوات . وكان المسؤولون الأمريكيون يرون نه إن لم يحصل السلام فإن الحرب لن تندلع أيضاً ، غير أن حرب تشرين التحريرية نسفت بالنتيجة هذه المقولة وانهارت الدبلوماسية الوقائية التي كانت الولايات المتحدة تنتهجها آنذاك .

وعجلت حرب تشرين بإدخال هنري كيسنجر إلى المنطقة الذي اعتقد بدوره بأن المنطقة أصبحت جاهزة له كما قال عن نفسه ذات مرة : « لا أعالج الأزمات وهي باردة إنما وهي ساخنة فقط . وهذا يمكنني من تقييم المتخاصمين عبر جدارتهم الحالية وليس كيف كانوا منذ عشر أو ألفي سنة »(٦٣) .

أعلن هنري كيسنجر (وزير الخارجية الأمريكي آنذاك) في السادس من كانون الأول ١٩٧٣ م احتمال عقد مؤتمر للسلام خلال فترة قريبة جداً ثم توجه في اليوم التالي إلى المنطقة وقام بزيارة القاهرة والرياض وتل أبيب وكانت محادثاته مع السادات خالية من الصعوبات . وفي الرابع عشر من كانون الأول حصل على موافقة السعودية وعلى وعد منها بوضع حدّ لحظر النفط ورفع مستوى الانتاج إلى الوضع الذي كان فيه قبل حرب تشرين . وفي تل أبيب وافقت القيادة الصهيونية على حضور المؤتمر واشترطت لذلك عدم إعطاء الأمين العام للأمم المتحدة دوراً أساسياً فيه ورفضت بشكل قاطع فكرة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية والتمثيل الفلسطيني في المؤتمر . فاضطر كيسنجر للقبول بهذه الشروط وأعلنت الحكومة الصهيونية موافقتها النهائية على حضور المؤتمر .

وتوجه هنري كيسنجر إلى دمشق ليلتقي للمرة الأولى الرئيس حافظ الأسد في محاولة منه للحصول على على موافقة سوريا على حضور المؤتمر . وبعد ست ساعات ونصف من المحادثات مع الرئيس حافظ الأسد غادر كيسنجر دمشق دون أن يحقق أية نتيجة على الإطلاق ، لأن الرئيس الأسد ، أصر على ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كطرف رئيسي فيه وعلى قدم المساواة مع بقية أطراف النزاع الأخرى . غير أن كيسنجر عاد وحاول مرة أخرى إقناع سورية عن طريق السفير الأمريكي في بيروت الذي قام آنذاك بزيارة خاصة لدمشق لكنه تلقى الجواب النهائي بعدم حضور أعمال مؤتمر جنيف .

بعد موافقة مصر والأردن و « إسرائيل » انعقد المؤتمر في ٢١ كانون الأول ١٩٧٣ م في مدينة جنيف تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة وبرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي آنذاك على مستوى وزراء الخارجية . وفي الجلسة الافتتاحية تحدث وزراء خارجية الدول المشاركة . غير أن حديثهم كان موجهاً للرأي العام أكثر مما هو موجه لبعضهم بعضاً . وقد حاول هنري كيسنجر أن يشرح بالتفصيل استراتيجية « الخطوة خطوة » الخاصة به وأشار إلى أن هدف المؤتمر هو السلام غير أن الضرورة الملحة حالياً حسب ادعائه هي تدعيم وقف إطلاق النار عن طريق فصل القوات على جبهات القتال « كخطوة أساسية أولى » على طريق تطبيق قرار الأمم المتحدة(٦٤) .

كما تحدث وزير خارجية الاتحاد السوفييتي آنذاك أندري اندريفتش غروميكو الذي أشار بشكل خاص إلى ضرورة مراعاة المبدأ الأساسي في الحياة الدولية – مبدأ عدم السماح بالاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب ، وأكد بأن مفتاح حل المشكلة ينحصر في ذلك . وإذا كان المشتركون في المؤتمر يريدون بالفعل تجنب المنطقة خطر النزاعات الجديدة فإن عليهم استبعاد السبب الأول للأزمة أي احتلال الأراضي العربية الذي استمر لأكثر من ست سنوات . وقال : « إن موقف الاتحاد السوفييتي واضح ومتعاقب من البداية إلى النهاية : السلام والأمن لكل شعوب هذه المنطقة . ومن الطبيعي أن يعني هذا أن العدالة بالنسبة لشعب فلسطين العربي سوف تكون مضمونة . ويجب أن تتحدد حقوقه المشروعة . والبديهي أن المشكلة الفلسطينية لا يمكن بحثها وحلها بدون اشتراك ممثلي شعب فلسطين العربي »(٦٥) .

من جهتها حاولت « إسرائيل » إعطاء المؤتمر دوراً شكلياً ظاهرياً بحيث يكون مُسَجِّلاً فقط للقرارات التي يتم التوصل إليها خارج إطار المؤتمر أي عن طريق اتصالات هنري كيسنجر مع قادة مصر والأردن . من هنا جاءت كلمات كيسنجر وأبا إيبان وزير خارجية الكيان الصهيوني خالية من أية تصورات عن آفاق التسوية التي سيبحث المؤتمر بها ، وأصبح واضحاً أن الأمريكيين كانوا يسعون بالإتفاق مع «إسرائيل» إلى تحويل محادثات مؤتمر جنيف إلى مجال للاتصالات بين وفدي مصر و « إسرائيل » العسكريين حول ما يسمى مسألة فصل القوات في منطقة قناة السويس.

وبعد يومين من اعمال المؤتمر أصدر الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بياناً جاء فيه ما يلي : « بعد إجراء المناقشات الرسمية وغير الرسمية توصل المؤتمر إلى اتفاق فيما يخص مواصلة أعماله عن طريق إنشاء مجموعة عمل عسكرية ومجموعات عمل أخرى قد يرى المؤتمر تكوينها مستقبلاً . وتبدأ مجموعة العمل العسكرية مناقشة مسألة فصل القوات فوراً وسوف تقوم مجموعة العمل بتبليغ نتائجها وتوصياتها للمؤتمر الذي سيواصل أعماله على مستوى السفراء على أقل تقدير ، وسوف يعقد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية في جنيف عند الضرورة في ضوء تطور الأحداث »(٦٦) .

بهذه الملاحظات الرسمية فُضَّ مؤتمر جنيف للسلام كيلا تنعقد بعدئذ جلسة أخرى من جلساته . وباتت الساحة خالية لكيسنجر والتي يمكن له فيها مناقشة قضية الصراع العربي الصهيوني حسب المفهوم الأمريكي . وذلك عندما استطاع حصر جهود المؤتمر بأعمال اللجنة العسكرية التي شارك فيها مندوبو مصر و « إسرائيل » والجنرال سيلاسفو قائد قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة ، وبدون حضور مندوبي رئيسي المؤتمر الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية . وقد فشل المؤتمر للأسباب التالية :

١ - لم يتضمن جدول أعمال المؤتمر مشروع حل أو خطة سياسية محددة وواضحة يمكن التفاوض على أساسها بين الأطراف المشاركة فيه وبخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي هي أساس وجوهر الصراع العربي الصهيوني .

٢ - عدم حضور جميع أطراف النزاع في المنطقة (سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية) لهذا المؤتمر . فقد حالت الاعتراضات الإسرائيلية التي أيدتها الولايات المتحدة الأمريكية دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية حيث اعلنت « إسرائيل » أنها لن تحضر المؤتمر في حال مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فيه . وبالمقابل رفضت سوريا بشكل قاطع المشاركة في المؤتمر ما لم تتم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الكاملة وكطرف أساسي من أطراف النزاع ، وما لم تنسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها خلال عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ م .

٣ – صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية اتفقت مع الاتحاد السوفييتي السابق على فكرة عقد مؤتمر جنيف للسلام أثناء الإعداد لمشروع قرار وقف إطلاق النار كما رأينا سابقاً أثناء حرب تشرين التحريرية ، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تجعل من المؤتمر واجهة رسمية تخفي وراءها مشاريعها المبيّتة التي ترضي حليفتها «إسرائيل» . وهذا ما أوضحه أبا إيبان عندما وصف المؤتمر في حديث أدلى به لصحيفة نيويورك بوست بأنه « الساحة التي تصدق فيها الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها خارج المؤتمر »[٦٧] .

٤ – تعمدت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها « إسرائيل » إفشال المؤتمر لتثبت فشل الأمم المتحدة في حل قضية النزاع العربي الإسرائيلي وتنحية دورها جانباً والالتفاف على قرارات الشرعية الدولية بخصوص القضية الفلسطينية مما يفسح المجال لتنفيذ سياسات « إسرائيل » العدوانية وفرض هيمنتها في المنطقة عن طريق أنصاف الحلول والصفقات الإنفرادية .

حواشي الفصل الثاني

١ – رزق اسعد : إسرائيل الكبرى – بيروت ص٦٢٥ .

٢ – غارودي روجيه : ملف إسرائيل ، ترجمة محمد ياسر شرف ، دار الوثبة ص١١٧ .

٣ – 22. Примаков Е.М. Анатомия ближневосточного конфликта , М.1978г. С.36

٤ – فلسطينيات ، المجموعة الثانية ، آذار ١٩٦٨ م ص١٥٩ .

٥ – لاديكين ف. ب. : الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط ، القاهرة ١٩٨٠ م ص١٢٦ .

٦ – الصغير زياد : تطورات القضية الفلسطينية ١٩٦٤ – ١٩٧٦ م ، بيروت ١٩٧٨ م ص٧٩-٨٠ .

٧ – المرجع نفسه ص٨٠ .

٨ – الخولي لطفي : ٥ يونيو الحقيقة والمستقبل ، القاهرة ١٩٦٨ ص٧٣ .

٩ – Беляев И. Ближний Восток и арабы: кто друг и кто враг, с. 40

١٠ – مصطفى حسن : حرب حزيران ١٩٦٧ م ، بيروت ١٩٧٣ ص٢٧ .

١١ – جمعة سعد : المؤامرة ومعركة المصير ، بيروت ١٩٦٩ م ص١٩١ .

١٢ – الحديدي صلاح الدين : شاهد على حرب ١٩٦٧ م ، القاهرة ص١٧٩ .

١٣ – مصطفى حسن : المرجع السابق ص٢٦١ .

١٤ – الصغير زياد : المرجع السابق ص٨١-٨٢ .

١٥ – I5. Ладейкин В.П. Источник опасного кризиса. М.I973г. С 168

١٦ - شديد محمد : الولايات المتحدة الأمريكية والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية ، بيروت ١٩٨١ م ص ٢٣٨ .

١٧ - المرجع نفسه ص١٢٠ .

١٨ - الصغير زياد : تطورات القضية الفلسطينية ١٩٦٤ - ١٩٧٦ م ص٨٣ .

١٩ - المرجع نفسه ص٩٠ .

٢٠ - IO. Кислиев В.И. Палестинская Проблема в международных отношениях : региональный аспект .М.I988г.

٢١ - الصغير زياد : المرجع السابق ص٩١-٩٢ .

٢٢ - موسى شحادة : علاقات إسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧ - ١٩٧٠ م ، بيروت ١٩٨١ م ص١٣ .

٢٣ - المرجع نفسه ص٤٩٧ .

٢٤ - المرجع نفسه ص٤٩٨ .

٢٥ - موسى شحادة : المرجع السابق ص٤٩٨ .

٢٦ - 20. Палестинская проблема . Документы ООН , международных организаций .М.I984г.

٢٧ - كوانت وليم ب. : عقد من القرارات : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م ص١٠١ .

٢٨ - موسى شحادة : المرجع السابق ص٥٠٣-٥٠٤ .

٢٩ - المرجع نفسه ص٣٠٢-٣٠٤ .

٣٠ - المرجع نفسه ص٣٠٣ .

٣١ - غرين يتيفن : بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط ١٩٦٨ - ١٩٨٦ م ، بيروت ١٩٨٨ م ص٦٧-٦٨ .

٣٢ - كيسنجر هنري : كيسنجر في البيت الأبيض ، دمشق الطبعة الأولى ١٩٨٤ م ص٦١ .

٣٣ - سلمان رشيد سلمان : إسرائيل والتسوية ، بيروت ١٩٧٥ م ص ١٦٥ .

٣٤ - كوانت وليم ب. : المرجع السابق ص١٣٢ .

٣٥ - وثائق فلسطين (٢٨٨ وثيقة) دار الثقافة ، منظمة التحرير الفلسطبنية ص١٩١-١٩٢-١٩٣ .

٣٦ - I8. Мг 'ведко Л.А. Этот Блиѫний бурлящий Восток М. 985г.

٣٧ - شديد محمد : المرجع السابق ص١٤٣ .

٣٨ - كوانت وليم ب. : المرجع السابق ص١٤٣ .

٣٩ - ابراهيم سعد الدين : كيسنجر وصراع الشرق الأوسط ، بيروت ١٩٧٥ م ص١٤٧ .

٤٠ - Report of the United Nations Secrtary General to the Security Caneil au the Efforts of the U.N. [S] 16929 of May 1973. p. 92

٤١ - غرين ستيفن : بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط ص٩٧ .

٤٢ - Report of the United Nations ... p. 24-25 .

٤٣ - Report of the United Nations ... p. 25 .

٤٤ - سلمان رشيد سلمان : إسرائيل والتسوية ، بيروت ١٩٧٥ م ص١٧٤-١٧٦ .

٤٥ - Report of the United Nations ... p. 36-37 .

٤٦ - Report of the United Nations ... p. 37-38 .

٤٧ - مسيرة السادات الاستسلامية ، مؤسسة الأرض ، دمشق ص٣٩ .

٤٨ - مسيرة السادات الاستسلامية ص٢٧ .

٤٩ - I7. Медведко Л.И. ,К востоку и западу от Суэца ,М.I980.

٥٠ - مباشر عبده : يوميات اكتوبر في سيناء والجولان ، القاهرة ١٩٧٥ م ص ٤٧ .

٥١ - بدري حسن : حرب رمضان الجولة الإسرائيلية الرابعة ، القاهرة ١٩٧٤ م ص٧١-٧٢ .

٥٢ - مباشر عبده : المرجع السابق ص٢٤ .

٥٣ - كوانت وليم ب. : المرجع السابق ص٢٢٥ .

٥٤ - الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة - وقائع وتفاعلات - منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٤ م ص٢٩-٣٢ .

٥٥ – مباشر عبده : المرجع السابق ص٣١٨–٣٢٠ .

٥٦ – الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة – وقائع وتفاعلات ص٥٠ .

٥٧ – الصغير زياد : المرجع السابق ص١٢٣–١٤٥ .

٥٨ – جبر محمد : الملف السري لحرب أكتوبر ، القاهرة ١٩٧٤ م ص٦٧ .

٥٩ – عوض محمد : الحرب الرابعة : سري جداً ، الاسكندرية ١٩٧٤ م ص٩٠–٩١ .

٦٠ – I7. Медведко Л.И. ,К востоку и западу от Суца ,М.I980.

٦١ – I7. Медведко Л.И. ,К востоку и западу от Суца ,М.I980.

٦٢ – 20. Палестинская проблема . Документы ООН , международных организаций .М.I984г.(15.)

٦٣ – شديد محمد : المرجع السابق ص١٤٩ .

٦٤ – كوانت وليم ب. : المرجع السابق ص٢٨٥ .

٦٥ – دميتري ي. ي. : الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط ص١٩٢ .

٦٦ – دميتري ي. ي. : المرجع السابق ص١٩٣ .

٦٧ – المرجع نفسه ص١٩٣ .

الفصل الثالث

تطورات القضية الفلسطينية ١٩٧٣ - ١٩٨٢ م

١ - اتفاقات فك الارتباط والتمهيد لاتفاقات كامب ديفيد :

حتى نهاية السبعينات انتشر رأي أواسط غالبية العلماء المتخصصين بالعلاقات الدولية في الشرق العربي بأن سياسة عقد الصفقات الإنفرادية تعود إلى فترة التوقيع على الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية الأولى حول فصل القوات في منطقة قناة السويس في ١٨ كانون الثاني عام ١٩٧٤ م بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية . غير أن المعطيات والوثائق الجديدة التي ظهرت في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تشهد وتؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية انتهجت سياسة الخطوة خطوة بالتنسيق مع « إسرائيل » للتوصل إلى اتفاقات سلام منفصلة بين الدول العربية و « إسرائيل » قبل حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ م . وقد أوضح هنري كيسنجر في مذكراته « سنوات في البيت الأبيض » التي نشرت عام ١٩٧٩ م أن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه ظهرت في اللقاء الذي تم بين غولدا مائير رئيسة وزراء الكيان الصهيوني والرئيس الأمريكي نيكسون عام ١٩٧١ م : « توصل الزعيمان - يكتب كيسنجر - إلى تفاهم مشترك حول المسألة الاستراتيجية والتكتيكية يقوم على أساس التوصل إلى اتفاق مؤقت مع مصر كخطوة أولى على طريق التوقيع على اتفاقات شاملة »[١] .

في بداية السبعينات تولى هنري كيسنجر مسألة توجيه وتفعيل السياسة الأمريكية في المنطقة من خلال طرح سياسة الخطوة خطوة التي وضعها بنفسه ووصفها بأنها تهدف إلى « تقسيم مشكلة الشرق الأوسط إلى عدة أقسام وهذا بالضرورة سيسهل عملية حلها أكثر[٢] . بكلمات أخرى بدأ الحديث يدور حول إمكانية حل المشكلة خطوة خطوة عن طريق إجراء مباحثات مباشرة بين « إسرائيل » وكل دولة

عربية بشكل منفصل تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية ودون مشاركة الاتحاد السوفييتي في هذه المباحثات . ولم تكن سياسة الحلول المرحلية القائمة على تقسيم الصراع قادرة على حل قضية الصراع العربي الصهيوني لأنها في الحقيقة لم تعتمد على مبدأ تطبيق جميع قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ م بالإضافة إلى النزعة الأمريكية الإسرائيلية التي كانت تسعى في الحقيقة إلى تفريغ هذه القرارات من مضامينها وتسخيرها بالشكل الذي يخدم المصالح والتطلعات الصهيونية على حساب الحقوق العربية المغتصبة .

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق هذه السياسة بعد حرب تشرين التحريرية مباشرة وتمكن وزير خارجيتها هنري كيسنجر آنذاك من دفع مصر وإسرائيل إلى التوقيع على اتفاقية فك الارتباط في منطقة قناة السويس في ١٨ كانون الثاني عام ١٩٧٤ م ، تعهد فيها الطرفان بعدم استخدام القوة العسكرية ضد الطرف الآخر ؛ وانسحبت بموجبها القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية لقناة السويس التي كانت قد احتلتها بعد عملية الخرق التي أحدثتها في منطقة الدفرسوار . وقد تضمنت الاتفاقية أيضاً البند التالي : «لايعتبر هذا الاتفاق حلاً نهائياً وإنما يشكل خطوة أولى على طريق تطبيق القرار ٣٣٨ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ م »[٣] .

غير أن الاتفاقية لم تكن في الحقيقةخطوة على طريق الحل الشامل . وقد أعاقت ذلك التحركات الأمريكية الإسرائيلية اللاحقة التي أوضحت أنهما فهمتا أن الاتفاقية مستقلة تماماً وليست لها أية علاقة ببقية المسائل الأخرى العالقة بالصراع العربي الإسرائيلي .

وحاولت الدبلوماسية الأمريكية التوصل إلى عقد اتفاقية مماثلة على الجبهة السورية لفصل القوات السورية الإسرائيلية في هضبة الجولان المحتلة غير أن هذه الاتفاقية اختلفت من حيث المبدأ عن الاتفاقية المصرية للأسباب التالية :

١ - تم التحضير لاتفاقية فصل القوات على الجبهة السورية في إطار مؤتمر جنيف للسلام وتم التوقيع عليها في الخامس من حزيران ١٩٧٤ م في مدينة جنيف .

٢ - تم الاتفاق على شروط وبنود هذه الاتفاقية بمشاركة فعالة من الاتحاد السوفييتي لذلك لم تكن هذه الاتفاقية متوافقة مع ما حاولت أن تمليه الولايات المتحدة الأمريكية و « إسرائيل » بل إنما جاءت تحقيقاً للمطالب السورية التي دعمها الاتحاد السوفييتي .

٣ - تميزت الاتفاقية عن اتفاقية فصل القوات المصرية بأنها نصت على انسحاب القوات الإسرائيلية من جزء من الأراضي التي كانت القوات الإسرائيلية قد احتلتها أثناء عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ م بما في ذلك من مدينة القنيطرة .

نظراً للموقف المبدئي والثابت الذي تتخذه القيادة السورية لجأت الدبلوماسية الأمريكية إلى التركيز بكل جهودها وقواها على الجبهة المصرية من أجل التوصل إلى عقد اتفاق جديد لفصل القوات في سيناء . وبالفعل فقد تمكنت الدبلوماسية الأمريكية من دفع مصر و « إسرائيل » نحو التوقيع على اتفاقية فصل القوات الثانية في ٤ أيلول ١٩٧٥ م والتي تضمنت انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مسافة ١٠ - ١٥ كم شرقي قناة السويس مقابل تعهد مصر بعدم القيام بأي هجوم عسكري على « إسرائيل » ؛ وسمحت بموجبها مصر للولايات المتحدة الأمريكية بوضع ثلاث محطات للإنذار المبكر في هذه المنطقة بالإضافة إلى السماح للسفن التي تحمل البضائع غير العسكرية والمتوجهة إلى « إسرائيل » بعبور قناة السويس . وقبيل التوقيع على هذه الاتفاقية كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وقعت في الأول من أيلول على اتفاقية مع « إسرائيل » تعهدت فيها بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لها وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية[٤] .

أدى تغيير موقف مصر من مسألة حل قضية الصراع العربي الصهيوني وسعيها المستمر للتقرب أكثر فأكثر من الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية السياسة الأمريكية في المنطقة . وفي حزيران عام ١٩٧٤ م اقترح السادات على الولايات المتحدة الأمريكية بأن تقوم الأردن بتمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف[٥] . وخلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط في تشرين الأول عام ١٩٧٤ م اضطر السادات إلى التوقيع على البيان الذي أصدرته الدول العربية واعترفت بموجبه بمنظمة التحرير

الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني .

أدت عملية التوقيع على اتفاقية فصل القوات الثانية (اتفاقية سيناء ١٩٧٥) إلى مواجهة بين مصر من جهة وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وبقية الدول العربية الأخرى من جهة ثانية . وأعلنت سوريا أن هذه الاتفاقية تعني التخلي من جانب مصر عن النضال من أجل تحرير التراب الفلسطيني وتتعارض ومقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة التي عقدت في الجزائر والرباط والخرطوم ، والتي تعهدت فيها الدول العربية باستمرار النضال حتى يتم تحرير كافة الأراضي العربي المحتلة من قبل القوات العسكرية الصهيونية[٥] .

وهيأت مسألة دعم مصر للسياسات الأمريكية الإسرائيلية آنذاك إلى خلق الظروف الملائمة لـ « إسرائيل » من أجل ضرب حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية في لبنان ، ومنعها من تنفيذ عملياتها العسكرية ضد الجيش الإسرائيلي عبر الحدود اللبنانية، في نفس الوقت الذي بدأت فيه التحضيرات الأمريكية الإسرائيلية للتدخل في شؤون لبنان الداخلية . وقد لعبت الاستخبارات الصهيونية ووكالة التجسس الأمريكية دوراً كبيراً في زيادة حدّة الخلافات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع اللبناني خلال عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ م وبدء الحرب الأهلية في لبنان[٦] .

في ظل هذه الأوضاع والمستجدات واحتمال تدخل القوات الأمريكية والإسرائيلية المباشر في الشؤون اللبنانية ، وتوجيه ضربة عسكرية لسوريا عبر الأراضي اللبنانية اتخذت القيادة السورية قراراً في الأول من حزيران ١٩٧٦ م بدخول القوات السورية إلى لبنان وبعد أن كانت قد تلقت طلباً رسمياً من الحكومة الشرعية اللبنانية.وتمكنت القوات السورية خلال ثلاثة أشهر من وقف نزيف الحرب الأهلية في لبنان وبدأت المساعي الحميدة لإجراء المصالحة بين القوى اللبنانية كافة وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية . غير أن الولايات المتحدة الأمريكية و « إسرائيل » عادت مرة ثانية لتحريك الأوضاع عن طريق الموساد والعملاء المرتبطين به على الساحة اللبنانية بعدما تبين لها أن هذه الحرب لم تؤدِ إلى تحييد العامل الفلسطيني على الأرض اللبنانية والذي يشكل مع سوريا العقبة الكبيرة في وجه المخططات الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة العربية القائمة على مبدأ عقد الصفقات الإنفرادية . لكن وجود

القوات العربية السورية على أرض لبنان حال دون ذلك وبالتالي أصبحت مسألة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس إعطاء الشعب العربي الفلسطيني حقوقه المشروعة أكثر إلحاحاً ، الأمر الذي دفع مجموعة من الباحثين الأمريكيين في معهد بروكينغ في واشنطن إلى تقديم توصية إلى الإدارة الأمريكية بضرورة التخلي عن الصفقات الإنفرادية والعمل في إطار حل شامل لقضية الصراع العربي الصهيوني . وقد تضمن التقرير الذي أعده مجلس الخدمات المعلوماتية التابع لمجلس الشيوخ الأمريكي تحت عنوان « الشرق الأوسط : سياسة الولايات المتحدة وإسرائيل والنفط في المنطقة العربية عام ١٩٧٧ م » ما يلي : « مع استلام الرئيس جيمي كارتر مهمات رئاسة الإدارة الأمريكية في كانون الثاني عام ١٩٧٧ م تم الاتفاق على أنه يجب تغيير سياسة الاتفاقات المرحلية والإنفرادية والعمل على إيجاد حل جذري و شامل »(٧) .

وبناء على هذا التقرير طرح الرئيس الأمريكي جيمي كارتر خلال الخطاب الذي ألقاه في كلينتون في آذار ١٩٧٧ م خطة سلمية لحل مسألة الصراع العربي الصهيوني تضمنت ما يلي :

١ – إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية و « إسرائيل » وإقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط .

٢ – إنسحاب القوات الإسرائيلية من أراضٍ احتلتها عام ١٩٦٧ م .

٣ – ضمان الأمن المتبادل للطرفين والاعتراف بحدود كل طرف من قبل الطرف الآخر .

٤ – إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة(٨) .

في الأول من تشرين الأول عام ١٩٧٧ م وبعد انتهاء المباحثات السوفيتية الأمريكية على مستوى القمة تم التوقيع على بيان أمريكي سوفييتي مشترك حول قضية الصراع العربي الصهيوني تضمن ما يلي : « إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي يريان أن جميع المسائل العالقة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي يجب أن تحلّ في إطار حلّ شامل وعادل بما في ذلك المسائل الرئيسية كانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة أثناء حرب عام ١٩٦٧ م وحل المشكلة الفلسطينية بما في

ذلك إحقاق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وإنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل »[٩] .

غير أنه وبعد مرور أربعة أيام فقط على صدور هذا البيان وتحت تأثير الضغوط التي مارسها اللوبي الصهيوني على الإدارة الأمريكية وافق الرئيس كارتر أثناء استقباله لوزير الخارجية الصهيوني موشي دايان الذي وصل إلى واشنطن بمهمة عاجلة في ٥ تشرين الأول ١٩٧٧ م على التراجع عن مضمون البيان السوفييتي الأمريكي ، وذلك في ورقة العمل التي وقع عليها مع دايان والمتعلقة بالدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في مدينة جنيف واستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية ومنعها من المشاركة فيه وشطب مشاركة الاتحاد السوفييتي من أعمال هذا المؤتمر »[١٠] .

ومنذ ذلك التاريخ أعادت الدبلوماسية الأمريكية التركيز على سياسة الصفقات الإنفرادية للتوصل أولاً إلى معاهدة صلح منفردة بين مصر و « إسرائيل » ، وتابعت نشاطاتها السرية في المنطقة وحاولت الجمع بين القادة المصريين والإسرائيليين على اعتبار أن ذلك سيكون الطريق الوحيد من وجهة نظرها للتوصل إلى تحقيق تقدم معين. وبالفعل فقد تمكنت الدبلوماسية الأمريكية من دفع السادات إلى الإعلان في التاسع من تشرين الثاني ١٩٧٧ م عن استعداده لزيارة القدس وتلقى على أثر ذلك دعوة من مناحيم بيغن رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك في ١٧ تشرين الثاني مرفقة برسالة خاصة من الرئيس الأمريكي كارتر ، تمّ بعدها الإعلان في القاهرة وتل أبيب في وقت واحد أن الزيارة ستبدأ في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧ م .

٢ - اتفاقات كامب ديفيد :

في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٧ م وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية توجه السادات إلى القدس متجاهلاً كل ردود الفعل العربية ضد أنباء الزيارة، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس حافظ الأسد لإقناعه بالعدول عنها[١١] ؛ ذلك أن السادات كان قد اختار لنفسه طريقه الخاص بدافع الطموح إلى بعث الحياة في سياسة الصفقات الإنفرادية السيئة الصيت وإحداث البلبلة والفوضى داخل جبهة المواجهة العربية لإسرائيل . وفي زيارته التي استمرت ثلاثة أيام أجرى السادات مباحثات مع رئيس الوزراء الصهيوني مناحيم بيغن وبقية الزعماء الصهاينة وألقى

خطاباً في الكنيست الصهيوني وقدم للزعماء الصهاينة كل ما أرادوه منه من دون أن يحصل مقابل ذلك على أي شيء ، ووضع نفسه رهينة بين أيديهم بخاصة وأنه لم يعد قادراً على العودة ثانية إلى الصف العربي وما كان عليه إلا أن يتابع مسيرته الاستسلامية .

وتتابعت اللقاءات الصهيونية الساداتية بعد تلك الزيارة في كل من القاهرة والإسكندرية وعلى مختلف الصعد والمستويات ، تمكن خلالها السادات من الوصول إلى قناعة مفادها أن الصهاينة غير مستعدين للتنازل عن أي مطلب من مطالبهم التوسعية ، وفرضوا شروطهم بخصوص جميع المشكلات والمسائل التي تمت مناقشتها مع المصريين(١٢) .

في لقاء القمة الثاني الذي عقد بين السادات وبيغن في الإسماعيلية يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الأول ١٩٧٧ م حاول السادات إقناع الصهاينة بخلع بذاتهم القديمة وإعطائه ولو شيئاً بسيطاً من الحقوق المصرية المغتصبة ، لكن دون جدوى . وصرّح مناحيم بيغن على أثر هذا اللقاء في مؤتمر صحفي عقده بأنه « لم يحدث أي تغيير في خطة السلام التي تم الاتفاق عليها مع الولايات المتحدة الأمريكية . وأعلن من جديد رفضه للقرار رقم ٢٤٢ من خلال تأكيده على أنه لا يجبر تل أبيب على سحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة » . وكل ما حصل في هذه المباحثات هو المزيد من التنازلات المصرية لصالح الأطماع التوسعية الصهيونية والتفريط بحقوق الشعب العربي الفلسطيني من خلال الاتفاق على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من عملية السلام. وهذا ما أكده وزير الدفاع الصهيوني آنذاك عايزر وايزمن في تصريح له قال فيه : « إن المصريين قالوا في محادثات الإسماعيلية بأنهم لم يعودوا يعتبرون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني »(١٣) .

في الرابع من شباط ١٩٧٨ م توجه السادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية بزيارة خاصة . ومنذ ذلك الوقت أصبح واضحاً أن المحادثات المباشرة مع الكيان الصهيوني لم تعطه شيئاً وأنها لن تؤدي إلى تحقيق أية نتائج على الإطلاق . واعتبر السادات أن المخرج الوحيد له من الورطة الكبرى التي وقع فيها ممكن فقط بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية . وقدّرت الولايات المتحدة الأمريكية عالياً للسادات خطوته هذه نظراً لأنها ستمكنها وبشكل مباشر من الإنخراط في المؤامرة التي أعدتها

وتنفيذ سياساتها في المنطقة العربية . وأولت اهتماماً كبيراً بهـذه الزيـارة محاولـة إظهـار حرصها على إنقاذ السادات لكنها ومع ذلك لم تقدم له شيئاً على الإطلاق[١٤] .

وتتـابعت اللقـاءات المصرية الصهيونيـة دون إحـداث أي تقـدم يذكـر وظـلّ الصهاينة في مواقعهم القديمة لأنهم كانوا متأكدين من قدرتهم على فرض الشروط الـتي يريدونها على السادات وبدعم كامل من قبل الإدارة الأمريكية . واستمر السـادات في تقديم المزيد والمزيد من التنازلات وعـرض علـى الحكومـة الصهيونيـة أن يتـولى الأردن مسألة التفاوض بشأن مصير الضفة الغربية وضمها إليه بموجـب معـاهدة سـلام منفـردة يمكن التوصل إليها معه . غير أن الحكومة الصهيونية ظلت على موقفها المتصلـب آملـة فرض الاستسـلام الكـامل علـى السـادات وإخـراج مصـر مـن قضيـة الصـراع العربـي الصهيوني .

في ظـل هـذه الظـروف قـرر السـادات أن يقـوم بعمليــة دراماتيكيــة ليؤكــد ، متظاهراً، على صلابة موقفه ، فأعلن في ٢٧ تموز ١٩٧٨ م قطع مهمة البعثة العسـكرية الإسرائيلية الموجودة في مصر والتي كانت تعمل مع اللجنة العسكرية المصرية . غـير أن الإدارة الأمريكية فهمت أبعاد المساومة الساداتية غير المجدية وقررت عدم التجاوب مـع المطالب المصرية ، وأقدمت على تنفيذ مخططها حسـب مقترحاتهـا دون إبطـاء . ولهـذا الغرض أرسلت وزير الخارجية سـايروس فـانس إلى المنطقـة في ٦ آب ١٩٧٨ م بعدمـا اتخذ الرئيس كارتر قراراً بدعوة السادات وبيغن لعقد لقاء لهمـا في المنتجـع الرئاسـي في كامب ديفيد بحجة ضرورة اللقاء وجهاً لوجه لتـأمين الوقـت الضـروري والكـافي كـي يتوصلوا إلى القرارات السياسية التي تجعل التسوية ممكنة ، والتوقيع على معـاهدة سـلام بين مصر وإسرائيل وعلى حل وقتي للضفة الغربية لنهر الأردن .

وفي ٦و٧ آب ١٩٧٨ م سلّم سايروس فانس السادات وبيغن رسائل خاصة من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر تدعوهما إلى عقد لقـاء مـع الرئيـس كـارتر في كـامب ديفيد ابتداء من ٥ ايلول ١٩٧٨ م للتفاوض على إطار للسلام في الشرق الأوسط دون اية شـروط مسبقة . ورغـم ذلـك فقـد اعلـن منـاحيم بيغـن في ٣١ آب« أن موقـف «إسرائيل» يبقى علـى أنـه لـن يكـون هنـاك إنسـحاب إلى حـدود عـام ١٩٦٧ م وأن «إسـرائيل» سـتواصل السـيطرة العسـكرية علـى الضفـة الغربيـة لنهـر الأردن وقطـاع

غزة في ظل أي اتفاق مؤقت . وقال أيضاً أن الضم الواقعي للقدس ليس مجالاً للتفاوض »[١٥].

وبدءاً من ١١ آب ١٩٧٨ م بدأ وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس وطاقم مستشاريه ومساعديه أثرتون وبيل كوانت في فرجينيا بإعداد مسودة أمريكية لاتفاقية تجمع الطرفين المصري والإسرائيلي معاً .وعندما بدأت المفاوضات في الخامس من أيلول ١٩٧٨ م في منتجع كامب ديفيد كانت هناك مجموعتان من معروضتان من المقترحات ، مقترحات بيغن حول سيناء والحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة واقتراح السادات حول الضفة الغربية وغزة . وفي اليوم الثاني قدّم المصريون اقتراح إطار للسلام الشامل غير أن بيغن رفضه وبذلك أصبح الطريق مفتوحاً أمام مسودة المشروع الأمريكي الذي أعده فانس .

وخلال خمسة أيام من المفاوضات لم يتمكن الجانبان من تحقيق تقدم يذكر على الرغم من المحاولات الأمريكية لإحداث نوع من التقارب في وجهات النظر بين الطرفين . وفي التاسع من أيلول توصل الرئيس جيمي كارتر وفريق العمل الأمريكي المساعد له إلى قناعة بضرورة الانتقال للتباحث حول النص التفاوضي الأمريكي الذي بدأ التفاوض حوله في اليوم التالي ، واستمر حتى يوم ١٢ أيلول دون أن يعطي ذلك أية نتيجة . وفي ١٢ أيلول عاد الطاقم الأمريكي وطرح مسودة عمل أمريكية فكانت النص التفاوضي الذي أدى إلى الاتفاق . وتمحورت نقاشات الأسبوع الثاني على هذه المسودة التي تمت بلورتها في اتفاقين تم التوقيع عليهما يوم الأحد ١٧ أيلول ١٩٧٨ م من قبل كارتر وبيغن والسادات في احتفال في الغرفة الشرقية في البيت الأبيض وهما «إطار للسلام في الشرق الأوسط» و «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية»[١٦] .

قسمت الوثيقة الأولى « إطار للسلام في الشرق الأوسط » إلى قسمين الأول يتعلق بالضفة الغربي والثاني بمصر و « إسرائيل » وفيما يلي أهم ما تضمنته :

آ – الضفة الغربية وغزة :

١ – تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بالمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها . وتتفق مصر وإسرائيل على الترتيبات الانتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس

سنوات وانسحاب الإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتي . تتفق بعدها مصر وإسرائيل والأردن على شكليات إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة . ويمكن أن يضم وفدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة أو فلسطينيين آخرين وفق ما يتفق عليه . وتبدأ الفترة الانتقالية عندما تقام سلطة الحكم الذاتي . وتبرم اتفاقية سلام بين « إسرائيل » والأردن عند نهاية الفترة الانتقالية .

٢ - ستتخذ كل التدابير وتوفر كل الشروط لضمان أمن إسرائيل وجاراتها أثناء الفترة الانتقالية وبعدها . وللمساعدة على توفير هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة من الشرطة المحلية تبقى على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين لهذه الغاية في مسائل الأمن الداخلي .

ب - مصر - « إسرائيل » :

١ - تتعهد كل من مصر و « إسرائيل » بعدم اللجوء إلى القوة أو استخدامها لتسوية النزاعات وستتم تسوية أية نزاعات بالطرق السلمية .

٢ - يوافق الطرفان من أجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف إبرام معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة أشهر من توقيع الإطار .

أما الوثيقة الثانية « معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية » فقد تضمنت جملة من البنود والشروط أهمها ما يلي :

١ - الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .

٢ - انسحاب القوات الإسرائيلية من صحراء سيناء .

٣ - استخدام المطارات التي يتركها الإسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط .

٤ - حق المرور للسفن الإسرائيلية عبر قناة السويس وخليج السويس على أساس معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ م المطبقة على كافة الأمم .

ومضائق تيران وخليج العقبة هي ممرات مائية دولية يجب فتحها أمام كافة الأمم وحرية الملاحة فيها والتحليق فوقها دون إعاقة أو إمكانية إيقاف هذه الحرية[١٧] .

وهكذا فقد جاءت اتفاقات كامب ديفيد التي هي في الحقيقة حل أمريكي لتحقيق أهداف أمريكية إسرائيلية بمثابة تتويج لمسيرة بدأت منذ الأيام الأولى لتسلم السادات السلطة في مصر حيث تلقى في مطلع عام ١٩٧٢ م رسالة من الأمريكيين طلبوا فيها إخراج الخبراء السوفييت من مصر لتسهيل المهمة الأمريكية في المنطقة . وقد نفذ السادات ذلك بعد اتفاق سري عقد في باريس بين هنري كيسنجر ومسؤول مصري رفيع المستوى . طمأنت بعدها الإدارة الأمريكية السادات في رسالة أخرى قائلة «تستطيع الآن أن تهدأ وتفعل ما تريد ولكن عليك أن تتذكر أن مفتاح الحل هنا»[١٨].

وإلى ذلك التاريخ تعود بداية وضع استراتيجية أمريكية جديدة في المنطقة أعدها هنري كيسنجر قامت [illegible] وصفها محمد حسنين هيكل على « ضمان أمن ومستقبل «إسرائيل» وإخراج الاتحاد السوفييتي من المنطقة وإعادة النفوذ الأمريكي وتثبيته في المنطقة والتعامل مع كل بلد عربي على حدة »[١٩] .

وقد أحكمت الإدارة الأمريكية بالتعاون مع الحكومة الصهيونية القبضة على السادات خلال مسيرته الاستسلامية ودفعته إلى تقديم كل ما أرادته منه من تنازلات وتنصلت من كافة الوعود التي قدمتها له في البداية والتي حاول أن يذكّر بها أثناء المفاوضات وخصوصاً الوعود الإسرائيلية . وفي السابع من أيلول على سبيل المثال وأثناء الاجتماع الأمريكي المصري خاطب حسن التهامي الرئيس جيمي كارتر قائلاً : « لقد قابلت موشي دايان وزير خارجية « إسرائيل » في المغرب مرتين قبل المبادرة وأبلغني في المقابلة الثانية أن رئيس الوزراء مناحيم بيغن قد وافق على الإنسحاب من الضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان وأنهم مستعدون لقبول كل شروطنا لتحقيق السلام وكان ذلك بحضور الملك الحسن الثاني ولكن عندما سافرت مع الرئيس السادات إلى القدس في تشرين الثاني قال لي احد كبار أعضاء الدائرة المقربة من بيغن لماذا حضرتم إلى القدس ؟ إننا سعداء بالأوضاع الراهنة وباحتلالنا للأراضي التي حررناها وليس من مصلحتنا السلام في المرحلة الراهنة »[٢٠] .

وهكذا أسقط السادات كل أوراقه بعد أن أرسى قاعدة في التعامل والمفاوضات قوامها التنازل المتواصل وانسجاماً مع هذه القاعدة وبناء عليها أعطى حتى ما لا يملك لمن لا يستحق أن يملك عندما سلّم بالحقوق الفلسطينية للصهاينة كي لا يعود بخفي حنين كما يقول المثل العربي وتسقط « المبادرة التاريخية » في وقت كان فيه الزعماء الصهاينة ينظرون إلى الأمور المتعلقة بالسلام نظرة عكسية تخدم في المحصلة النهائية فقط أهدافهم التوسعية ، وتدعيم الإيديولوجية الصهيونية في الحفاظ على الأرض والأمن والسلام معاً .

٣ – الخفي والمتناقض في اتفاقات كامب ديفيد :

جاءت اتفاقات كامب ديفيد على شكل صك استسلام تضمن شروطاً مهينة لمصر . ولا يمكن أن تحظى هذه الاتفاقات بتسمية معاهدة سلام لأن الاستسلام خيّب السلام فيها وجعلها نهجاً لبعض المتعاملين مع المسألة الفلسطينية كما سنرى لاحقاً . وفيما يلي أهم الثغرات والتناقضات التي تضمنتها نصوص هذه الاتفاقات :

١ – إن اتفاقات كامب ديفيد بعيدة كل البعد عن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ . ولم تحل في واقع الأمر أي جانب من جوانب الصراع العربي الصهيوني بالإضافة إلى أنها لا تبحث نهائياً في مسألة انسحاب قوات الاحتلال الصهيونية من جميع الأراضي العربية المحتلة نتيجة عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ م ولو أن الاتفاقات بنيت بالفعل على أساس تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي كان على الكيان الصهيوني سحب قواته العسكرية على الأقل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية وهذا ما لم تتضمنه الاتفاقات وبالتالي يعني ذلك أن الأطراف الموقعة عليها انتهكت بشكل مباشر قرارات الشرعية الدولية .

وكانت المهمة الأساسية للوثيقة الأولى « إطار للسلام في الشرق الأوسط » تغطية الصفقة الإنفرادية المصرية – الإسرائيلية التي تضمنتها الوثيقة الثانية والتي نصت على إنسحاب إسرائيلي من سيناء مقابل إقامة العلاقات الطبيعية مع « إسرائيل » . وخلال محادثات موشي دايان وسايروس فانس

للتغلب على بعض نقاط الخلاف قال دايان « من المحتمل أن تقـر الحكومـة والكنيست إقامة السلام عندما يتم التوصل إليها ولكنهما لن يقرا مشـروع الحكم الذاتي »(٢١) .

٢ - وقعـت اتفاقـات كـامب ديفيـد مـن قبـل الأطـراف الثلاثـة المشـاركة في المفاوضات مصر و « إسرائيل » والولايات المتحدة الأمريكية وبغياب هيئة الأمم المتحدة مع العلم أنه يفترض حضورها طالما ادّعت هذه الأطـراف أن المفاوضات الجارية والاتفاقات المعقودة جاءت وفقاً لقرارات الأمم المتحـدة . ولم يكن حضور مراقب الأمم المتحدة محادثات الاسكندرية الـتي سبقت التوقيـع علـى الاتفاقـات إلا للتمويـه والإجابـة علـى المتطلبـات المتبدلـة للسادات على ضوء تبديل موقعه في الوطـن العربـي . وبالتـالي تعتـبر هـذه الاتفاقات محاولة للتخلص النهائي من مظلة الأمم المتحـدة الأمريكيـة طالمـا أن الحل في ظل الشرعية الدولية سيؤدي إلى تطبيق القرارات الصـادرة عـن مجلس الأمن لن يكون في صالح الكيان الصهيوني .

٣ - حصـرت الحكومـة الصهيونيـة التسـوية « السـلمية » في اتفاقـات كـامب ديفيد بالمفهوم الصهيوني للسلام . مفهوم الاستسـلام وكـل الجـدل حـول القرار رقم ٢٤٢ انتهى بتتويج اتفاقات كامب ديفيد بالقرار نفسه حسـب الفهم والتفسير الصهيوني له وكل المراهنات علـى السـلام العـادل والدائـم وعلى التفسيرات العربية والسوفيتية آنـذاك للقـرار ٢٤٢ والـتي تقـف عنـد حد إنهاء حالة الحرب دون العلاقـات الطبيعيـة وعلـى أسـاس الإنسـحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة أسقطت من حسبان الموقعـين علـى اتفاقـات كـامب ديفيـد . ولا غرابـة في ذلـك طالمـا أن القـرار ٢٤٢ بمضمونه يتنـافى مـع طبيعـة الفكـر والإيديولوجيـة الصهيونيـة . ولا يمكـن « لإسرائيل » القبول به فالسلم بالمفهوم الصهيوني يقف عند حـد التنـازل عـن بعـض الأراضـي المحتلـة والتعـايش مـع الاغتصـاب وكـل مـا أرادتـه الصهيونية هو التوصل إلى اتفاقية ثنائية مصرية - إسـرائيلية لا أكـثر لخـرق وقطع الجبهة العربية الموحدة ضدها .

٤ – إن الحل النهائي للقضية الفلسطينية كما تصوره اتفاقات كامب ديفيد لا يتضمن على الإطلاق حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني . كما يتجاهل الحقوق الطبيعية للفلسطينيين المشردين في العودة إلى ديارهم وحقهم في اختيار وتعيين ممثليهم الوطنيين . ومعروف أن الكيان الصهيوني حرم بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية الشعب الفلسطيني من هذه الحقوق لكن اشتراك مصر في هذا الحرمان هو أحد الظواهر المثيرة للاستياء في صيغة كامب ديفيد التي هي بحد ذاتها انتهاك للإجماع الدولي حول القضية الفلسطينية كما عبّرت عنه الأمم المتحدة من خلال قراراتها ذات الصلة . وفي الخطاب الذي ألقاه مناحيم بيغن أمام الكنيست الصهيوني بعد التوقيع على الاتفاقات ما يثبت صحة ذلك حين قال : « لقد حصلت على ضمانات أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية تحت أية ذريعة كانت »(٢٢) .

٥ – قسّمت صيغة كامب ديفيد الشعب الفلسطيني إلى فئات مختلفة وركّزت فقط على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما اعترفت بمجموعة أخرى من الفلسطينيين تتألف من هؤلاء الذين اضطروا إلى الرحيل عن الضفة الغربية وغزة سنة ١٩٦٧ م . ولكن يجب أن نشير إلى أن الاتفاقات لا تتناول على الإطلاق مصير الغالبية العظمى من أبناء الشعب العربي الفلسطيني كلاجئي حرب عام ١٩٤٨ م بالإضافة إلى وضع العرب الفلسطينيين في الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨ م . وبذلك تكون الاتفاقات قد قسّمت مصير الشعب الفلسطيني إلى مصائر تمهيداً لنسف وحدة هذا الشعب بشكل نهائي وجعلت من تشتت هذا الشعب ظاهرة دائمة في الحل المصري – الإسرائيلي – الأمريكي المقترح لحل القضية الفلسطينية . وكانت الغاية من ذلك قطع الطريق على الشعب الفلسطيني والالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية وتشجيع فكرة إنشاء قوة ثانية من الفلسطينيين الذين يوافقون على اتفاقات كامب ديفيد ، وتنسيق

الجهود المصرية الإسرائيلية على حساب قضية الشعب الفلسطيني . وهذا ما أعلنه السادات صراحة عندما سأله مراسل أي بي سي السؤال التالي : « هل تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني ؟ وهل تؤيدون وجهة النظر هذه ؟ فأجاب السادات أن « مصر والأردن وإسرائيل وكذلك ممثلو سكان الضفة الغربية وقطاع غزة هم الذين سيحددون هذه المسألة »[٢٣] .

٦ - كانت مسألة تصفية القضية الفلسطينية والكيان الفلسطيني أرضاً وشعباً أحد أهم أهداف اتفاقات كامب ديفيد . فالإنسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف لم تكن واردة في الحسابات الإسرائيلية الأمريكية وظلت مسألة الوجود السياسي الفلسطيني المستقل مسألة تقع خارج دائرة المعادلات التي وضعها التحالف الأمريكي المصري الإسرائيلي وهذا ما أكده بيغن في خطابه أمام الكنيست عندما قال : « إن الأساس لاتفاقية الإطار بخصوص يهودا والسامرة وغزة هو برنامج الحكم الذاتي ... وأهم شيء هو بقاء جيش الدفاع الإسرائيلي في يهودا والسامرة»[٢٤] . وفي تصريح آخر قال بيغن « لا خيار لدي سوى الرد مباشرة في آذان شعوب إسرائيل ومصر والسعودية والولايات المتحدة وجميع شعوب الأرض أنني أُعلن هنا أن حكومة إسرائيل لن تعود أبداً إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ م ولا للدولة الفلسطينية ولا للتخلي عن القدس والسيادة على الضفة الغربية »[٢٥] .

كما تضمنت رسائل بيغن والسادات وكارتر اتفاق على ضم شخصيات معينة إلى وفد مصر أو الأردن وذلك بالموافقة المتبادلة بين مصر و « إسرائيل » وبالتالي أعطيت إسرائيل « حق الفيتو » لدى بحث مسألة اشتراك الفلسطينيين حتى الاستشاري في المفاوضات وبدى واضح جداً أن السادات استبعد وعن وعي وإدراك مسألة اشتراك ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات وبالتالي شكل هذا انتصاراً حقيقياً للسياسة الإسرائيلية .

الجانب الثاني والأخطر للانتصار الإسرائيلي تمثل في تبني مشروع مناحيم بيغن للحكم الذاتي في اتفاقات كامب ديفيد الذي طرحه منذ بداية المفاوضات المصرية الإسرائيلية . ففي الجانب الفلسطيني انتصر المنطق الصهيوني انتصاراً كاملاً عندما تراجع السادات عن حقوق الشعب الفلسطيني إلى الإدارة المصرية الأردنية ثم إلى التسليم بالهيمنة الإسرائيلية الكاملة ، والاستيطان في الضفة الغربية حيث أعلن بيغن بعد التوقيع على الاتفاقات ما يلي : « بخصوص إضافة طاقة بشرية إلى المستوطنات القائمة لا توجد مشكلة ونحن سنعزز المستوطنات القائمة في يهودا والسامرة وهضبة الجولان ونضيف لها عائلات جديدة »[٢٦] .

٧ - لم تحدد اتفاقات كامب ديفيد مدة تكوين المجلس الإداري الذي عليه أن ينفذ ما يسمى الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة . أما في الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات فمن الضروري إجراء محادثات بين مصر والأردن و « إسرائيل » يقرر خلالها حسم السيادة على هذه الأراضي . وبالتالي فقد تمكنت « إسرائيل » من خلال استبعاد التمثيل الفلسطيني المشروع من أن تخطو الخطوة الأولى على طريق السيطرة الكاملة على هذه الأراضي وهذا ما ورد صراحة على لسان مناحيم بيغن عندما أعلن قائلاً : « عندما تمضي الأعوام الخمسة ويعلم الرأي العام الإسرائيلي حقيقة ما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد سوف يعلم كل مواطن كيف أمّنا مستقبل إسرائيل إلى الأبد »[٢٧] .

وكان ذلك يعني أن مصير الضفة الغربية وغزة هو المصير الذي أرادته «اسرائيل» والذي سينفذ كما تريده ولمصلحتها فقط . وبذلك حصلت نتيجة اتفاقات كامب ديفيد على إمكانية تقديم الأسس الحقوقية لسياساتها التوسعية طالما أنه لا يوجد في هذه الوثائق أي ذكر لحقوق الفلسطينيين في إقامة الدولة الفلسطينية أو حتى منح الضفة الغربية وغزة نوع من الاستقلالية في ظل السيادة الفلسطينية وبذلك قطعت الاتفاقات الطريق على الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية وهيأت الظروف المناسبة لتنفيذ المخططات التوسعية الصهيونية .

٨ - سعت « إسرائيل » في اتفاقات كامب ديفيد إلى شطب الحق العربي في مدينة القدس الشريف عندما لم تتطرق بكلمة واحدة عن مستقبل المدينة . وكان ذلك يعني التسليم الكامل بمصيرها تحت الهيمنة الصهيونية وكعاصمة للكيان الصهيوني وقد حاول بيغن التأكيد على ذلك في الخطاب الذي ألقاه في الكنيست بعد التوقيع على الاتفاقات حيث قال : « القدس عاصمة إسرائيل إلى الأبد وغير مقسمة على مرّ الأجيال وإلى أبد الآبدين »[٢٨] . وبذلك تكون الاتفاقية خرقاً للقوانين والأعراف الدولية التي أقرتها الشرعية الدولية بخصوص وضع المدينة المقدسة .

٩ - لم تقتصر اتفاقات كامب ديفيد على التآمر على المصير والوجود الفلسطيني وحسب بل تخطت ذلك إلى أبعد بكثير حتى اصطلاح الشعب الفلسطيني والفلسطينيين تناولته مؤامرات كامبد ديفيد وحولته إلى اصطلاح « عرب أرض إسرائيل » وحتى تسمية الضفة الغربية لنهر الأردن أصبحت تعرَّفُ بمصطلح جديد هو « يهودا والسامرة » . وبذلك تكون « إسرائيل » قد اغتصبت حتى اسم هذا الشعب وتسمية أرضه التاريخية . هذا بالضرورة يعكس ثقل وسواد ذهنية المنتصر الصهيوني الذي فرض شروطه بمنعزل عن نوعية الحل ومدى ملائمته لذهنية التعصب العنصري الصهيوني وطمس لحقائق .

١٠ - جعلت اتفاقات كامب ديفيد الوضع في المنطقة أكثر تعقيداً وخطورة لأنها في الحقيقة كانت تغييراً لعلاقات تآمرية تقاطعت فيها مصالح ثلاثة أطراف الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية والرجعية العربية . وجاء تعبيراً عن تحالف هذه الأطراف ضد القضية العربية والوجود العربي . وقد أدت إلى إخراج مصر من الصف العربي آنذاك ووضعتها في الخندق المعادي مما أدى إلى حدوث خلل خطير في موازين القوى في المنطقة لصالح الكيان الصهيوني وساعده في تلك المرحلة على تنفيذ خطوة جديدة من أطماعه التوسعية ضد لبنان وبسط السيطرة الصهيونية على جزء من أراضي جنوب لبنان كما سنرى لاحقاً .

١١ – تمكنت الإدارة الأمريكية من خلال التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد من وضع ترتيبات جديدة في المنطقة لخدمة المصالح والتطلعات الأمريكية على حساب شعب المنطقة العربي وتمكنت واشنطن من توسيع دورها السياسي ، مؤكدة على إصرارها على تطبيق مبدأ الهيمنة . وهذا ما أكده الرئيس جيمي كارتر عندما قال « لا أستطيع أن أكون وسيطاً عديم المصلحة أو بمثابة ساعي بريد في الشرق الأوسط فالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية متوقف بشكل فعّال على المحافظة على السلام في الشرق الأوسط .. إننا سنذهب إلى هناك شركاء كاملين في المفاوضات »[٢٩] .

وقد أثبت ذلك عدم مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية وجاء ليؤكد على استمرارية نهجها العدواني تجاه المنطقة العربية القائم على خلط الأوراق وإعادة ترتيبها بين فترة وأخرى بالطريقة التي تخدم فقط مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها الاستراتيجية « إسرائيل » .

١٢ – لم تكتفِ الولايات المتحدة الأمريكية بما تضمنته اتفاقات كامب ديفيد من مكاسب حققتها للكيان الصهيوني على حساب القضية العربية بل تجاوزت ذلك إلى حد ضمان استمرارية هذه المكاسب وحتى الدفاع عنها عندما تدعو الضرورة إلى ذلك . وقد أعلن بيغين ذلك قائلاً « وعدتنا الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لن تسمح بخرق الاتفاقات السلمية وتعهدت باتخاذ كافة الإجراءات الرادعة إذا ما تأكدت من حقيقة خرقها »[٣٠] .

٤ – الغزو الإسرائيلي للبنان وأثره على تطور القضية الفلسطينية :

آ – الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ :

قبل إلقاء الضوء على الغزو الإسرائيلي للبنان لابد من الإشارة إلى أن التآمر الصهيوني على عروبة لبنان بدأت بشكل مكشوف بعد عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ م ، حيث شعر المسؤولون الصهاينة بأنهم غدوا أقوياء إلى الدرجة التي تسمح لهم بزيادة الضغط على هذا البلد العربي بهدف تحقيق أطماعهم التوسعية فيه

وهذا ما ورد صراحة على لسان وزير الدفاع الصهيوني موشي دايان في تشرين الأول عام ١٩٦٧ م عندما قال : « إن حدود إسرائيل طبيعية مع جميع جاراتها باستثناء لبنان »[٣١] . ثم جاءت أحداث ايلول الأسود في الأردن عام ١٩٧٠ م بين منظمة التحرير الفلسطينية والقوات الأردنية لتحوّل لبنان إلى مقرّ كثافة سكانية متنامية ومركز أساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها . وتحول الجنوب اللبناني إلى ساحة مكشوفة للنضال الوطني الفلسطيني ضد لقوات الصهيونية تمكنت من خلالها قوات الثورة الفلسطينية من التعويض عن خسارتها لأكبر جبهة مع العدو الصهيوني (الجبهة الأردنية ١٧٠ كم) ، الأمر الذي أقلق القيادة العسكرية الصهيونية إلى حد كبير وبدأت تفكر جدياً بالطريقة التي يمكنها التخلص فيها من المقاومة الوطنية الفلسطينية على الساحة اللبنانية .

ازدادت حدّةُ التآمر الصهيوني فوق الساحة اللبنانية بعد حرب تشرين التحريرية وبالتحديد بعد توقيع اتفاقية فك الارتباط على الجبهة المصرية . حيث توجه المخطط الصهيوني لتذليل كافة العقبات التي تعترض عملية تنفيذ فك ارتباط مصر عن الوطن العربي وتشتيت جبهة المواجهة العربية للعدو الصهيوني . وفي مقدمة هذه العقبات وجود ونضال الثورة الفلسطينية على أرض لبنان والتي رأت فيها القيادة الصهيونية مدخلاً للضغط على لبنان وتأجيج نار الصراعات الداخلية فيه من خلال إذكاء روح الطائفية وتأييد الميليشيات الكتائبية . وبدأ الوضع يتأزم في لبنان وساعة الصفر تقترب بعدما فتحت القيادة الصهيونية الملف اللبناني من جديد لتصفية الحسابات مع كافة القوى التقدمية فيه بعدما أصبحت هذه القضية مهمة وملحة لتنفيذ حلقة جديدة من حلقات الأطماع التوسعية الصهيونية .

وتمكن الموساد الصهيوني والمتعاملون معه من إشعال الحرب الأهلية في لبنان يوم الأحد ١٣ نيسان عام ١٩٧٥ م عندما هاجم الكتائب حافلة ركاب تحمل فدائيين فلسطينيين في منطقة عين الرمانة في العاصمة اللبنانية بيروت ، وذهب ضحية هذا الهجوم ٢٧ قتيلاً و ١٩ جريحاً ، أعقبها في المساء اشتباكات عنيفة في ضواحي بيروت بين قوات الكتائب والقوات الفلسطينية ظهرت على أثرها الميليشيات المسلحة في شوارع بيروت ، وانتشرت المتاريس في كل مكان[٣٢] .

وتحركت القيادة السورية منذ اللحظة الأولى لبدء الحرب الأهلية في لبنان لإيقاف الفتنة وقطع الطريق على المخططات الصهيونية ضد عروبة لبنان . وكان للمبادرات السورية دور مهم وأساسي في إطفائها . لكن المؤامرة عادت للظهور ثانية ونشب الاقتتال من جديد على الساحة اللبنانية بتحريض من الكيان الصهيوني والمتعاملين معه لتغطية اتفاقية سيناء التي وقع عليها السادات في أواخر عام ١٩٧٥ ، وبشّر بعدها السادات الصهاينة قائلاً : « إن الدم سيسيل حتى الركب في لبنان »[٣٣].

في تموز عام ١٩٧٦ م وضع الرئيس حافظ الأسد القوات السورية تحت تصرف الحكومة الشرعية في لبنان ، وتألفت قوات الردع العربية بإمرة الرئيس اللبناني الياس سركيس استناداً إلى قرار مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الرياض . ودخلت القوات السورية إلى لبنان دفاعاً عنه وحفاظاً على استقلاله ، وتمكنت من وقف الأعمال القتالية بين الأخوة على الساحة اللبنانية . لكن عودة الهدوء والأمن إلى ربوع لبنان دفعت بالكيان الصهيوني إلى الخروج عن صمته طيلة الحرب الأهلية وأعلن بأنه لن يسمح للقوات السورية بتجاوز الخط الأحمر كاشفاً بذلك نواياه العدوانية ضد عروبة لبنان وفاضحاً أطماعه التوسعية فيه . غير أن القوات السورية تمكنت من تنفيذ مهامّها على أكمل وجه وعم الهدوء أرجاء لبنان .

عاد الوضع إلى الإنفجار ثانية على الساحة اللبنانية بعد رحلة السادات إلى القدس . وانطلقت شرارة ثكنة الفيّاضيّة بتحريض من القيادة الصهيونية وبدأت الاشتباكات بين الميليشيات الكتائبية المتعاونة مع الكيان الصهيوني وبين القوات السورية في وقت كانت فيه القيادة العسكرية الصهيونية تحضر لعدوان واسع النطاق على لبنان .

في ١٥ آذار ١٩٧٨ م شهدت الأحداث في لبنان تطوراً خطيراً حيث دخلت القوات العسكرية الصهيونية (٣٥ ألف جندي) إلى عمق الأراضي اللبنانية بحجة إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية والفدائيين الفلسطينيين من منطقة الشريط الحدودية وحماية المستوطنات الصهيونية في منطقة الجليل ووصلت هذه القوات إلى عمق أربعين كيلو متراً داخل الأراضي اللبنانية ، انسحبت بعدها إلى الجنوب بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ الذي طالبها بالإنسحاب من جميع الأراضي اللبنانية . واحتفظت بشريط

حدودي عمقه عشرة كيلو مترات داخل الأراضي اللبنانية ونصّبت الرائد سعد حداد رئيساً لدولة مسيحية جنوبية مرتبطة ومتعاملة معها بشكل تام . وتبين فيما بعد أن هذه العملية كانت مسخّرة لمعرفة الموقف العربي والدولي والاطلاع عن كسب على وضع القوات الفلسطينية ومدى قدرتها على المقاومة وموقف القوات السورية في حال قيام القوات الصهيونية بعمل عدواني واسع النطاق على لبنان .

في صيف عام ١٩٨١ م دخلت عملية الاستعداد الصهيونية لهذا العدوان مرحلة جديدة حيث استدعى آرييل شارون وزير الدفاع الصهيوني الجديد كبار الشخصيات في وزارته وقادة جهاز الاستخبارات الصهيوني (الموساد) إلى مكتبه في تل أبيب وقدّم شرحاً تفصيلياً لتصوراته بشأن الحدود الآمنة وقال : « إن تفوق « إسرائيل » العسكري في المنطقة غير محدود فما هو السبب الذي لا يجعلها تعقد العزم - بالرغم من هذه الحقيقة - على تصفية القضية الفلسطينية وإلى الأبد »[٣٤] .

تجدر الإشارة هنا إلى أن آرييل شارون كان قبل ذلك وفي كانون الأول ١٩٨٠م وأثناء زيارة فيليب حبيب للكيان الصهيوني قد أطلع الأخير على تفاصيل الخطة السرية لحرب صهيونية على لبنان سميت في نهاية المطاف باسم « خطة أورانيم الكبرى » وكلفه نقلها إلى الإدارة الأمريكية آنذاك[٣٥] .

وفي أيلول عام ١٩٨١ م بحث رئيس وزراء الكيان الصهيوني مناحيم بيغن وبرفقته وزير دفاعه شارون أثناء زيارتهما لواشنطن عملية الغزو ثانية أعلن شارون بعدها : « أن المعركة ضد الإرهاب الدولي هدف مشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إلى جان أهداف كثيرة أخرى »[٣٦] .

من جانب آخر كثّفت القيادة العسكرية الصهيونية من اتصالاتها مع الكتائب في مطلع عام ١٩٨٢ م وقام وزير الدفاع الصهيوني آرييل شارون بزيارة سرية لبيروت التقى خلالها مع بشير الجميل في ١٢ كانون الثاني ١٩٨٢ م الذي رافقه بجولات سرية شملت بيروت ومنطقة قصر بعبدا وجبل صنين تمكن خلالها شارون من التخطيط على ارض الواقع ورسم الخرائط القتالية اللازمة لعملية الإجتياح . وفور عودته إلى تل أبيب اتصل شارون مع أحد أصدقائه قائلاً « أحكمت خطتي مع الكتائب . نستطيع مباشرة العمل منذ الآن ، فقد أوثقت أقدامهم ... لقد علمتني هذه الجولة أن المنطقة الأكثر

أهمية للسيطرة على المدينة هي منطقة قصر الرئاسة في بعبدا ووزارة لدفاع المتصلة بها، وتمكننا من السيطرة على طريق بيروت دمشق »[٣٧] .

وعلى صعيد آخر كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وقعت في الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٨١ م مع الكيان الصهيوني على اتفاقية للتعاون المشترك في المجال الاستراتيجي ، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها بتقديم كميات كبيرة من الدبابات المتطورة والمصفحات وأسلحة أخرى مشجعة بذلك الكيان الصهيوني على القيام بعدوان واسع النطاق على لبنان . وقد اعترف الوزير الصهيوني م. زيبوري بذلك صراحة عندما قال : « إن إسرائيل لم تحصل في تاريخها من قبل على مثل هذا الدعم الكبير »[٣٨] .

وتابعت القيادة الصهيونية استعداداتها العسكرية وأقامت حشوداً على الجبهة اللبنانية بعدما أكملت إنسحابها من صحراء سيناء بموجب المعاهدة المصرية الإسرائيلية بشكل نهائي في نيسان عام ١٩٨٢ م . غير أن الأحداث أخذت طوراً جديداً في صيف عام ١٩٨٢ م بعد الزيارة التي قام بها آرييل شارون إلى واشنطن في ١٦ أيار ١٩٨٢ م التقى خلالها الإدارة الأمريكية وتلقى الضوء الأخضر للشروع بعملية غزو لبنان إذ قال له وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيغ آنذاك : « نحن نريد ربما أكثر منكم أن نرى السوريين خارج لبنان وأن نرى حكومة لبنانية قوية وصديقة لإسرائيل . ونحن لا نريد أن تتراجع منظمة التحرير الفلسطينية إلى الوراء »[٣٩] .

وهكذا أحكمت القيادة الصهيونية خطة الغزو بعد أن استكملت كل استعداداتها العسكرية وأمنت اتصالاتها مع عملائها على الساحة اللبنانية وربطت الولايات المتحدة الأمريكية بالعملية وبشكل مباشر وكشريك أساسي ومستفيد ومنفذ في آن واحد . ورفعت الحكومة الصهيونية آراء وزير دفاعها إلى مستوى سياساتها العسكرية التوسعية الرسمية كخطوة أولى لشن الحرب الخامسة في المنطقة .

وبدأت القوات الصهيونية بتنفيذ خطتها العسكرية وهاجمت الأراضي اللبنانية على ثلاثة محاور رئيسية : الأول بمحاذاة الشاطئ باتجاه مدينة صور ، والثاني في الوسط باتجاه مدينة النبطية ، والثالث بالاتجاه الشمالي الشرقي حيث ترابط القوات السورية العاملة في نطاق قوات الردع العربية في لبنان . وتمكنت القوات الصهيونية المهاجمة من

التوغل داخل الأراضي اللبنانية حتى وصلت إلى مواقع قوات الطوارئ الدولية حيث حاول الجنود الدانيماركيون في حاجز على طريق صور وقف تقدم القوات المهاجمة لكن القوات الإسرائيلية سحقت الحاجز وتابعت تقدمها . وفي القطاع الأوسط (محور النبطية) حاول قائد القوات الصهيونية دفع الجنود النيباليين التابعين لقوات الطوارئ الدولية ترك مواقعهم فردوا بفتح نيران رشاشاتهم على الدبابات الإسرائيلية المهاجمة لمنعها من عبور الجسر لكن سلاح الهندسة الصهيوني أقام جسراً متحركاً على بعد كيلو متر واحد من الجسر الذي تسيطر عليه القوات الدولية وتمكنت بذلك القوات المهاجمة من متابعة تقدمها باتجاه الشمال[٤٠] .

كان اندفاع القوات الصهيونية المهاجمة باتجاه مدينة صور يتميز بالسرعة القصوى نتيجة كثافة وضخامة القوات المهاجمة ، ونظراً لتمكن القوات البحرية الصهيونية وسلاح الطيران من تقديم مساعدة كبيرة للقوات المهاجمة . وكان التوغل السريع جوهر ونواة تكتيك شارون في هذه الحرب الخاطفة . وفي القطاع الأوسط من الجبهة خلّفت القوات الصهيونية المهاجمة القوات الدولية ورائها واندفعت لاحتلال مدينة النبطية في حين قامت قوات الكوماندوس الصهيونية بمهاجمة قلعة الشقيف التي سقطت بعد مقاومة ضارية أبدتها القوات الفلسطينية « ودافع عنها الفدائيون المتمركزون فيها حتى استشهدوا عن آخرهم »[٤١] . وفي القطاع الشمالي الشرقي أخذت القوات الصهيونية تقترب أكثر فأكثر من مواقع القوات السورية في وادي البقاع فدخلت معها القوات السورية في معارك عنيفة بالدبابات بدءاً من يوم ٧ حزيران ١٩٨٢ م وتوسعت الأعمال القتالية واشتدت حدّة القتال بشكل كبير في التاسع من حزيران قامت خلالها ٩٦ طائرة صهيونية قاذفة بمهاجمة مواقع الصواريخ السورية في لبنان دارت خلالها معارك جوية لم تشهدها سماء لبنان من قبل .

كانت نتيجة الضربة الجوية في لبنان خسارة الجيش السوري لغطائه الجوي في لبنان . غير أن ذلك لم يمنع القوات السورية من خوض معارك ضارية بالدبابات يوم ١٠ حزيران فقدت القوات الصهيونية على أثرها عدداً كبيراً من دباباتها وآلياتها المدرعة . وفي ليلة العاشر من حزيران شنت القوات المدرعة السورية هجوماً مضاداً تمكنت فيه من دفع القوات الصهيونية إلى التقهقر مسافة عشرة كيلو مترات إلى الوراء،

وصفها المراسل العسكري الصهيوني آنذاك بأنها « معارك ضخمة ومريرة مع القوات السورية »[٤٢] . أما على محوري صيدا والنبطية فقد تابعت القوات المهاجمة تقدمها إلى أن تمكنت يوم ١٣ حزيران (اليوم السابع من الغزو) من الاتحاد مع قوات الكتائب وحاصرت بيروت الغربية بسكانها البالغ عددهم ٦٠٠ ألف نسمة وست آلاف مسلح فلسطيني وألف من ميليشيات اليسار اللبناني ولواء من الجيش السوري .

ودخلت القوات الصهيونية بيروت الشرقية الواقعة تحت سيطرة الكتائب وضربت القوات البحرية الحصار على المدينة من جهة البحر وبذلك تم إحكام الطوق نهائياً على المدينة . كانت نية القيادة العسكرية الصهيونية اقتحام بيروت الغربية إلا أنه أخذت تظهر بوادر تنذر بالقلق بعدما حاول رتل من الدبابات الصهيونية دخول المدينة من جهة الشاطئ دمره الفدائيون الفلسطينيون واقتنعت القيادة الصهيونية بالعدول عن ذلك حيث جاء في التقويم الذي وضعه رئيس الأركان رافائيل إيتان « أن الجيش الإسرائيلي بتكتيكه الحربي الحديث صالح للقتال في الأراضي المكشوفة إلا أنه يفقد ميزاته في حرب الشوارع »[٤٣] .

بعد فشل الهجوم الإسرائيلي على المدينة المحاصرة لجأت القيادة العسكرية الصهيونية إلى قصفها قصفاً همجياً عشوائياً بالمدفعية والطيران استهدف الأحياء السكنية موقعاً أفدح الخسائر وسط السكان المدنيين . وتوجه آرييل شارون لمقابلة بشير الجميّل قائد قوات الكتائب في محاولة منه لإقناعه بدفع قواته لاحتلال مدينة بيروت الغربية حيث قال له شارون « عليكم تعبئة أكبر عدد ممكن ونحن من جانبنا سنقدم لكم المدفعية والمساندة الجوية عليكم تنظيف الجزء الغربي من المدينة فأنتم في بلدكم والمسألة تتعلق بكم »[٤٤] .

لكن بشير الجميّل لم يوافق شارون على اقتراحه هذا لمعرفته الأكيدة باستحالة تنفيذ مثل هذه العملية من جهة ولأنه كان في الحقيقة يحتفظ بقواته لتحقيق هدف آخر بعد أن تنسحب القوات الصهيونية من بيروت . عندها لجأت القيادة العسكرية الصهيونية إلى تكثيف الضغط على المدينة المحاصرة والمدافعين عنها من خلال قطع الماء والتيار الكهربائي ، إلى جانب زيادة عمليات القصف الوحشية التي ترافقت بعدة محاولات لاقتحام المدينة باءت جميعها بالفشل الذريع بسبب المقاومة البطولية التي

أبداها المدافعون عن المدينة . عندها لجأت القيادة الصهيونية إلى الحيلة بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وأطلقت الإدارة الأمريكية مبادرة للتوسط بحجة إنقاذ السكان المدنيين عن طريق المبعوث فيليب حبيب كان الهدف منها إخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان .

وافقت الأطراف على خطة فيليب حبيب لوقف إطلاق النار يوم ١٢ آب وأقرها مجلس الوزراء اللبناني يوم ١٨ آب ١٩٨٢ م . وقد تضمنت وقف إطلاق النار وقفاً شاملاً ومغادرة القوات المدافعة عن المدينة وفق برنامج زمني /١٥/ يوماً على أن يرافق سير العملية دخول قوات متعددة الجنسية مؤلفة من ٨٠٠ جندي أمريكي و ٨٠٠ جندي فرنسي و ٤٠٠ جندي إيطالي و ٣٠٠٠ جندي لبناني . كما حددت طرق مغادرة بيروت وضمان أمريكي بسلامة المدنيين الفلسطينيين الباقين فيها . وسارت الخطة وفق البرنامج الزمني المحدد لتنفيذها . وبدأت يوم ٢١ آب ١٩٨٢ عملية إنسحاب القوات المدافعة عن المدينة حيث توجهت القوات الفلسطينية إلى سوريا والعديد من الأقطار العربية (اليمن ، تونس ، الجزائر) كما خرجت القوات السورية براً إلى البقاع اللبناني وانتهت عملية الإنسحاب من بيروت بشكل نهائي في ٣١ آب تبعها مغادرة القوات المتعددة الجنسية عن بيروت أيام ١١و١٢و١٣ أيلول ١٩٨٢[٤٥] .

تجدر الإشارة هنا لى أن القيادة العسكرية الصهيونية حاولت خلال هذه الفترة إقناع بشير الجميّل التوقيع على اتفاقية سلام معها بعد أن ضمنت له الفوز في الانتخابات الرئاسية . غير أن بشير خيّب آمال شارون وبيغن اللذين استدعياه إلى اجتماع عقد في استراحة الحكومة الصهيونية في الجليل في أيلول ١٩٨٢ م عندما رفض التوقيع على معاهدة سلم كالتي تريدها « إسرائيل » والتي تضمنت شروطها تنصيب الرائد سعد حداد وزيراً للدفاع في حكومة بشير الجميل . حتى إن بيغن قابل رفض بشير الجميل بفظاظة بالغة وتهديد علني وأشار إلى : « أن إسرائيل هي في موضع القوة وأنه لمن الأفضل لبشير أن يساير مطالبها إذا ما كان يدرك مصلحته . وانتهت المقابلة بأن تحولت إلى مقابلة في الصياح »[٤٦] .

في الرابع عشر من ايلول عام ١٩٨٢ م وبينما كان الرئيس بشير الجميل

المنتخب في ظل الحـراب الصهيونيـة يجتمـع مـع كـوادر حزبـه في بيـت الكتـائب دوى انفجار هائل نسف المبنى وأودى بحياته حيث تم التعرف على جثتـه في السـاعة الحاديـة عشرة ليلاً . وكانت القوات الصهيونية جاهزة لاجتياح بيروت الغربية . وبعد اجتماع حضـره آرييـل شـارون ورئيـس أركانـه ورئيـس شـعبة المخـابرات ورئيـس الموسـاد تم الحصول على موافقة مناحيم بيغن رئيس الوزراء الصهيوني على خطـة دخـول بـيروت الغربيـة ، وبـدأت القـوات الصهيونيـة عملياتهـا العسـكرية في السـاعة الثانيـة عشـرة والنصف ليلاً متقدمة على محورين أساسيين : محور الشـاطئ ومحـور كورنيـش المزرعـة وتمكنت من السيطرة التامة على المدينة بعد رحيل القوات المدافعة عنها .

غير أن القوات الصهيونية لم تدخل مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين بـل قـامت بمحاصرتهما وأقامت الحواجز على الطرق والشوارع المؤدية إليهمـا ، بعـد أن وجّهـت مدافع دباباتها نحوها ، وذلك بعد ظهر يوم ١٥ ايلول ١٩٨٢ م . ومع حلـول الظـلام قطعت التيار الكهربائي عن المخيمات وبدأت تضيء المنطقة بالقنابل المضيئة التي ألقتهـا الطائرات والمدفعية وأدخلت قوات الكتائب وقوات الرائد سعد حداد الـتي نقلتهـا عـن طريق مطار بيروت الدولي إلى المخيمـين في السـاعة ١٨ مـن يـوم الخميـس ١٦ أيلـول حيث قامت هذه القوات بمساعدة ودعم وتغطية القوات الصهيونية من قتل المئات من اللاجئين الفلسطينيين العزّل (أطفال ، نساء ، شيوخ) خلال ثمان وأربعين ساعة . ولم ينج من الموت إلا من استطاع الهرب وهم قلّة خرجت بعدها القوات يوم السـبت ١٨ أيلول ليعلم بعدها العالم بأنباء هذه المجازر الرهيبة .

على أثر تسرب أنباء المجازر عبر وسائل الإعلام العربية والدولية اجتـاحت العـالم موجة من السخط والاستنكار ضد هذا العمل البربري الوحشي . ومـع ذلـك لم تقـدم القيادة العسكرية الصهيونية على سحب قواتها من لبنان ، وسرعان ماهرعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنقاذ حليفتها الاستراتيجية وذلك بإرسال قواتها ثانية إلى بـيروت تمهيداً للمرحلة الثانية والتي نصبّت فيها الولايات المتحدة نفسها شريكاً مباشراً للكيـان الصهيوني في العدوان على لبنان ، وسعت إلى تحقيق مـا عجـز الكيـان الصهيونـي عنـه ودفع لبنان إلى التوقيع على معاهدة استسلام .

وبدأت المفاوضات مع أمين الجميّل بعد أن تم انتخابـه في ظـل سـلطة الاحتـلال

الصهيوني رئيساً للبنان في ٢١ أيلول ١٩٨٢ م خلفاً لشقيقه بشير الجميل وكان الإسرائيليون أبعد بكثير عن الاقتناع بالتخلي عن حلمهم القديم والتوقيع على معاهدة استسلام كاملة الشروط . ولما كانت الحكومة الأمريكية حليفاً وصديقاً أبدياً للكيان الصهيوني ولها مصلحة مباشرة في عقد الاتفاق فقد زجّت بكامل سلطتها ووقارها لإجبار حكومة أمين الجميّل على إعطاء الكيان الصهيوني ما يريده من السيطرة على جنوب لبنان وكانت النتيجة توقيع اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ م الذي تنازل فيه أمين الجميّل من حق السيادة اللبنانية على اراضيها في الجنوب . أما بالنسبة للكيان الصهيوني وقيادته فقد « أعطاهم الاتفاق من السيطرة على الجنوب مقداراً أقل مما كانوا يحلمون به »(٤٧) . كما تضمنت البروتوكولات السرية التي حصل عليها مناحيم بيغن أنه « لا ينبغي على جيش الدفاع الإسرائيلي الإنسحاب من لبنان إلا إذا وافق السوريون على الإنسحاب في نفس الوقت . وعند التوقيع على الاتفاق كان باستطاعة بيغن ن يتوقع أن السوريين سيرفضون الإنسحاب وكان بالتالي واثقاً من أنه لن يترتب على إسرائيل الالتزام بالاتفاق »(٤٨) .

وتعلم الصهاينة من خبرة مخيبة للآمال أن حكومة مارونية في بيروت تحت السيطرة العسكرية الصهيونية ستكون من الوهن بحيث لن تتمكن من بسط سلطتها على البلاد بأكملها . وظهر أن محاولة إيقاف حكومة الجميّل على قدميها بالقوة باهظ التكاليف مالياً وسياسياً وبشرياً إذ كان الجيش الصهيوني يصاب بالخسائر الناجمة عن أعمال المقاومة الوطنية اللبنانية وخصوصاً في جبال الشوف . عندها قررت القيادة العسكرية الصهيونية سحب قواتها إلى الجنوب ليصبح جيشها أقل عرضة لهجمات قوات المقاومة ، وانسحبت القوات الصهيونية بالفعل في حين بقيت قوات المارينز الأمريكية في المنطقة ودخلت في معارك مع القوات السورية والمقاومة الوطنية اللبنانية ، قدّم خلالها الأسطول السادس الأمريكي الذي كان آنذاك أمام الشواطئ اللبنانية الدعم والتغطية النارية .

في ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٣ م دمرت شاحنة مليئة بالمتفجرات مركز قوات المارينز في مطار بيروت الدولي وقتلت ٢٦٥ جندياً أمريكياً. وفي الساعة نفسها ضربت شاحنة أخرى الوحدة الفرنسية ذهب ضحيتها ٥٩ قتيلاً تبعها في الرابع من تشرين

الثاني عملية مشابهة ضد مقر القوات العسكرية الصهيونية أوقعت ستين قتيلاً . وكانت النتيجة إنسحاب تلك القوات من الأراضي اللبنانية في حين تراجعت القوات الصهيونية حتى نهر الليطاني وأبقت الجنوب تحت سيطرتها .

ب - الأسباب والأهداف الخفية للغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ م :

١ - قبل الغزو الصهيوني للبنان وبهدف تطبيق الشق الفلسطيني من اتفاقات كامب ديفيد حاول الكيان الصهيوني فرض الإدارة المدنية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة كخطوة لتمرير مؤامرة الحكم الذاتي . ولكن القوى الوطنية الفلسطينية تصدت لهذا المخطط بكل الوسائل والإمكانات المتوفرة لديها عبر المظاهرات والاضطرابات والاصطدامات ورفض رؤساء البلديات وأعضاء المجالس الفلسطينية مقابلة مناحيم ميلسون والتعامل معه كمسؤول عن الإدارة المدنية في الضفة الغربية . كما اتخذت بلدية غزة موقفاً رافضاً للتعامل مع الإدارة المدنية ومسؤولها يوسف لوتنس . فتولدت نتيجة لذلك لدى الزعماء الصهاينة رغبة جامحة في الخلاص من « المتطرفين العرب » وخصوصاً منظمة التحرير الفلسطينية القوة السياسية التي كانت تقود نضال الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة ورأى آرييل شارون أنه بالقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية كقوة سياسية وعسكرية من خلال عملية عسكرية واسعة النطاق في لبنان تمكن الكيان الصهيوني من تحقيق أهدافه في الضفة الغربية وغزة ، خصوصاً وأنه قد سبقت عملية الغزو خطوات تمهيدية لذلك تمثلت في محاولة خلق حقائق جديدة في المناطق المحتلة من خلال إقامة المستوطنات والسيطرة على الأراضي ومصادر المياه وتوطين أعداد كبيرة من المستوطنين الصهاينة فيها .

إذن لم تكن غاية « إسرائيل » الأولى من غزو لبنان متعلقة بلبنان بمقدار ما كانت أيضاً متعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة لأن المسألة الفلسطينية لا يمكن أن تصفّى في أرض فلسطين قبل أن تصفّى على الساحة اللبنانية . وكان من المفترض أن يحمل تحطيم منظمة التحرير الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات عناصر فلسطينية «معتدلة» تقبل الحكم الذاتي حسب المفاهيم الصهيونية . وفي التصريح الذي أدلى به آرييل شارون في نهاية الأسبوع الأول من المعارك في لبنان ما يثبت ذلك عندما

قال : « أعتقد أن عرب يهودا والسامرة وقطاع غزة سيتقدمون إلى الأمام لإجراء المفاوضات في الأيام المقبلة . وبعد أن يستقر الوضع في الجبهة سنطلق مبادرة سلمية لدفع العرب المحليين إلى الحوار بشأن إقامة إدارة ذاتية ... إننا نسعى إلى حل يتيح التعايش السلمي مع سكان هذه المناطق الذين لم يعودوا عرضة للخوف من إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية »(٤٩) .

وهذه لم تكن فكرة شارون وحده فقد شاركه القناعة إسحاق شامير وزير الخارجية الصهيوني آنذاك والذي أعلن بدوره « أن الدفاع عن الضفة الغربية يبدأ من بيروت الغربية »(٥٠) . وكذلك مناحيم ميلسون الذي نقل عنه قوله : « إن هزيمة تنزل بمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان كفيلة بأن تجبر الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة على القبول بالحدود الدنيا »(٥١) . وبذلك يبدو واضحاً لنا أن بسط السيطرة الصهيونية التامة على الضفة الغربية وغزة كانت أحد أهم أهداف الغزو وأسبابه .

٢ – الساحة اللبنانية ليست بمنعزل عن الساحة العربية ، فهي ساحة لبنانية وفلسطينية وسورية ؛ وفي نفس الوقت ساحة مكشوفة إسرائيلياً نظراً للتعاون القائم بين الموساد الصهيوني والكتائب اللبنانية . فهي على هذا الأساس الممر والمعبر الذي يمكن من خلاله حسب الخطة الصهيونية الوصول إلى هدف خلط الأوراق السياسية في المنطقة العربية ، ومحاولة خلق حقائق جديدة فيها وبالقوة العسكرية تؤدي إلى إخراج سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وفرض حكم كتائبي فيه متعاون مع الكيان الصهيوني وملء الساحة اللبنانية إسرائيلياً من خلال تنفيذ خطوة جديدة من اتفاقات كامب ديفيد طالما أن هذه الساحة الفاقدة الوزن هي ساحة الحسم الأساسية إسرائيلياً وأمريكياً . وفي القول التالي لأحد المراقبين الصهاينة ما يؤكد ذلك : « لقد انتظر الأمريكيون سنوات طويلة مذهباً إسرائيلياً يتوافق مع استراتيجية السلام الأمريكي ولو لم يكن شارون موجوداً لوجب خلقه والمذهب الذي قامت عليه عملية سلامة الجليل »(٥٢) .

من ناحية ثانية اعتبر وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيغ أن الاجتياح الصهيوني للبنان « منح الولايات المتحدة الأمريكية قوة لا مثيل لها تجاه منظمة

التحرير الفلسطينية » . وقال أيضاً : « عندما يتم تدمير منظمة التحرير الفلسطينية ستتخلص السعودية والأرن من ضغطها وستنضمان إلى اتفاق كامب ديفيد »[٥٣] . وفي الأيام الأولى من الغزو الصهيوني للبنان صرّح وزير الخارجية الصهيوني اسحاق شامير آنذاك قائلاً : « يجب تصفية منظمة التحرير الفلسطينية، لأن هذه المنظمة تعتبر العقبة الكؤود الأساسية في طريق السلام بين إسرائيل والبلدان العربية . يجب القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية لأن مجرد تصفية المنظمة الإرهابية سياسياً يمكن أن يمهد الجو للمرحلة التي بدأت باتفاقات كامب ديفيد والتي تجعل من الممكن لإسرائيل توقيع معاهدات سلام »[٥٤] .

لكن الغزو أثبت تداعي المفهوم القائل إن الحرب ستؤدي إلى كامب ديفيد جديد يكون امتداد للاتفاقات القديمة التي قامت على اساس استبعاد العناصر المضادة لمشاريع الاستسلام مثل سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية . وتحطمت على أرض لبنان كل الخيارات السابقة بفضل الصمود السوري الوطني اللبناني ليبقى خيار الحل العادل والشامل والدائم بمشاركة سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية من خلال مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ويشارك فيه الاتحاد السوفييتي .

٣ - أما الهدف الثالث للغزو الصهيوني للبنان والذي لا يقل أهمية عن بقية الأهداف السابقة فيتعلق بأطماع الصهيونية التوسعية بالأرض اللبنانية ومصادر المياه وهذه الأطماع وجدت منذ وُجِدَ الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ م . فلبنان حسب وجهة نظر الزعماء الصهاينة هو الحلقة الضعيفة القابلة للتفكك والانهيار بسبب تركيبته الطائفية التي يمكن للكيان الصهيوني تنفيذ غاياته عن طريقها . وقد بدأت عملية التآمر على عروبة لبنان منذ مطلع الخمسينات . وفي رسالته الموجهة إلى موشي شاريت رئيس وزراء الكيان الصهيوني السابق المؤرخة بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٥٤ م كتب بن غوريون : « من الواضح أن لبنان هو الحلقة الأضعف في الجامعة العربية إذ يشكل المسيحيون الأغلبية عبر التاريخ اللبناني وهذه الأغلبية لها تراثها وثقافتها المختلفة . وهكذا تبدو مسألة خلق دولة مسيحية أمراً طبيعياً ومن دون مبادرتنا ودعمنا القوي لا يمكن إخراج تلك الدولة إلى حيّز الوجود . يبدو

لي أن هذا هو واجبنا الأساسي يجب علينا تجنيد جاسوس وكل من يتكلم العربية بيننا فلنركز جهدنا معاً على هذه القضية فقد لاحت في الأفق فرصتنا التاريخية ولن يغفر لنا التاريخ إضاعتها سدى »(٥٥) .

وفي ١٦ أيار ١٩٥٤ م وخلال اجتماع مشترك حضره كبار مسؤولي وزارة الدفاع والخارجية طالب بن غوريون مرة أخرى بتحريك الأوضاع في لبنان فسارع موشي دايان إلى تأييد موقف بن غوريون بحماس بالغ وأوضح كيفية تحقيق هذا المخطط بقوله : « إن الشيء الوحيد المطلوب هو العثور على ضابط لبناني ولو برتبة رائد وينبغي علينا أن نكسب عطفه أو نشتريه بالمال لنجعله يوافق على الإعلان عن أنه مُخَلِّصٌ للشعب الماروني . عندئذ يدخل الجيش الإسرائيلي لبنان ويحتل الأراضي الضرورية ويقيم حكماً مسيحياً متحالف مع إسرائيل . وسنضم جميع الأراضي الواقعة إلى الجنوب من الليطاني إلى إسرائيل كلياً ويصبح كل شيء على ما يرام »(٥٦) .

غير أن الكيان الصهيوني انشغل في العدوان الثلاثي على مصر حيث توثقت عرى الصداقة مع فرنسا مما دفعه إلى تأجيل تنفيذ المشروع نظراً للمصالح الفرنسية الواسعة في لبنان آنذاك . لكن ذلك لم يكن يعني على الإطلاق تخلي الزعماء الصهاينة عن المشروع ورفعت أضابير المخطط من خزائن الموساد بعد اتفاقات كامب ديفيد وظهر الرائد الماروني اللبناني المطلوب من لحم ودم بعد ربع قرن (سعد حداد) الذي قبل بالتآمر على شعبه ووطنه وأعلن قيام دولة في المنطقة المحتلة من الجنوب اللبناني مرتبطة بالكيان الصهيوني ومتعاملة معه .

كانت المخططات قد وضعت قبل أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان لم يكن في يوم من الأيام يشكل خطراً على الكيان الصهيوني أو يشكل تهديداً له ولم يكن لبنان شريكاً في جميع الحروب التي شهدتها المنطقة . لكن ذلك لم يكن يعني أن يقع خارج دائرة المخططات التوسعية الصهيونية على حساب الحق والأرض العربية وهذا ما أثبتته عملية الغزو الصهيوني التي تعرض لها عام ١٩٨٢ م والتي كانت استمراراً للنهج التوسعي الصهيوني القائم على أساس السيطرة والتوسع والعدوان اللغة الوحيدة في قاموس السياسات الصهيونية وكل ذلك يثبت بالمحصلة النهائية أن الغاية من هذا العدوان لم تكن على الإطلاق (حماية الجليل) من المنظمات الفلسطينية . ومع

بدء العدوان الصهيوني على لبنان أعلن البروفسور دان ميرون في مؤتمر صحفي له عقده في القدس المحتلة ما يلي : « كانت الحقيقة هي الضحية الأولى فقد أشاعت الحكومة الإسرائيلية معلومات كاذبة عن عملية سلامة الجليل وبالتالي خدعت الرأي العام في إسرائيل و لم تكن للعملية اية علاقة بسلامة الجليل . وكانت هذه المنطقة هادئة نتيجة اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في العام الماضي »[٥٧] .

وهكذا فقد جاء الغزو لتحقيق الأطماع الصهيونية التوسعية في لبنان وبعد بدء العدوان مباشرة واحتلال القسم الجنوبي من الأراضي اللبنانية ظهرت أنباء في وسائل الإعلام الأمريكية تفيد بأن الحكومة الصهيونية بدأت بإرسال أطقم إدارية عسكرية ومدنية خبيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جنوب لبنان من أجل إدارته لفترة زمنية طويلة[٥٨] .

جـ - نتائج الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢ م :

١ - فقدت منظمة التحرير الفلسطينية قواعدها العسكرية في جنوب لبنان التي كانت تستخدمها ضد قوات الاحتلال الصهيوني ، وفقدت المجال الواسع الذي كانت تستخدمه للتحضير والقيام بالعمليات الفدائية (مراكز التدريب ، الحشد ، القواعد المحصنة) وأصبح من الصعب جداً على منظمة التحرير الفلسطينية تنفيذ العمليات الفدائية عبر الحدود اللبنانية . وقد ساعد الموقف العربي الضعيف الكيان الصهيوني على تحقيق انتصاره العسكري في لبنان . وكانت القوات السورية وقوات الثورة الفلسطينية المدافع الوحيد عن عروبة لبنان ، في حين اتخذت معظم الدول العربية الأخرى موقف المتفرّج و لم تجرؤ حتى معارضة الموقف الأمريكي المتحالف مع الكيان الصهيوني .

٢ - اعتمد المخطط الصهيوني على إيمان ساذج بالفعالية المطلقة للقوة العسكرية واعتقد الكيان الصهيوني بأنه قادر عن طريق تنفيذه على دفع المخططات السياسية الاستراتيجية الأخرى في المنطقة والرامية إلى بلوغ الحلول المنفردة مع كل دولة عربية . غير أن هذه السياسة انتهت كما هو معروف بالفشل الذريع آنذاك .

٣ – كان الكيان الصهيوني الخاسر الأكبر في عمليـة باهظة التكـاليف ومخيّبـة للآمـال فشلت في تحقيق معظم أهدافها . وأُصيب القادة الصهاينـة بخيبـة أمـل لجهـة الثقـة بقدرات قوتها العسـكرية ، وزادت فـرص تعـرّض القـوات العسـكرية الصهيونيـة لهجمات المقاومة الوطنية اللبنانية التي أخذت على عاتقها مسألة الدفاع عن لبنـان والمطالبة باستعادة جنوبه المغتصب .

٤ – أثبتت عملية الغزو أن سلام القوة الذي يريد الكيان الصهيوني فرضه على الـدول العربية فاشل وغير مجدي بدليل سقوط اتفاق ١٧ ايـار الـذي وقعـه أمـين الجميّـل تحت الحراب الصهيونية خلال فترة وجيزة من التوقيع عليه . وبالتـالي فـلا أسـاس للاعتقاد أو الاقتناع بأن العـرب سـيقبلون بحـل غـير عـادل طالمـا أن هنـاك ثلاثـة ملايين فلسطيني حرموا من أبسط حقوقهم المشروعة وكشعب لـه الحق في إقامـة دولته المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني .

٥ – كانت الولايات المتحدة الأمريكيـة حليفـاً اسـتراتيجياً لإسـرائيل في هـذا العـدوان يدفعها إلى ذلك طموحها اللامحدود إلى إعادة ترتيب أوضاعها في المنطقـة العربيـة بالشكل الذي يتجاوب مع متطلبات استراتيجيتها فيها . وسعياً منها لتحقيق هـذه الغاية هيأت وبكل طاقاتها وإمكاناتها لهذا العدوان وأسبابه وزودت « إسرائيل » بأحدث أساليب الفتك والدمار لكي تتمكن بالصورة المثلى من أداء دور وظيفـي في خدمة المصالح الأمريكية وهذا ما أعلنه صراحة يعقـوب حـزان أحـد مؤسسـي الكيان الصهيوني عندما قال : « كـانت خطـة الغـزو شـاملة وتهـدف إلى تحقيـق تغيير جوهري في الخريطة السياسية حولنا . تغيير الوضع في لبنان وسورية والاتحاد السوفييتي وفي وضع شريكتنا في العملية الولايات المتحدة الأمريكيـة ولا أقـول إن هناك مؤامرة بيننا وبين الولايات المتحدة بل أقول إن ما حصل هو جزء لا يتجـزأ من الاتفاق الاستراتيجي بيننا وبينها »(٥٩) .

حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية سمحت لنفسها بالانحدار أكثر فـأكثر ووصل بها الأمر إلى درجة الإسهام المباشر في الحرب الأهلية اللبنانية ثم في عمليـة الغزو سعياً لتحقيق غاية عجـز عنهـا الصهاينـة أنفسـهم . وكـان علـى الولايـات المتحدة أن تكون منسجمة مع نفسها في الحفاظ على مستويات مقبولة عموماً من

الأخلاقية الدولية ومع ذلك فقد تجاوزت كـل القواعـد والأعـراف الدوليـة . وفي مقابلة له مع وسائل الإعلام يوم ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٣ م أوضح مناحيم بيغـن أبعاد الأهداف الأمريكية عندما قال : « إن للولايـات المتحـدة الأمريكيـة مصـالح حيوية في لبنان لأنه إذا انتهى الأمر بوقوع لبنان تحت طغيان قوى معاديـة للغـرب فلـن يتعـرض وضعنـا الاسـتراتيجي في شـرق البحـر المتوسـط وحـده للخطـر بـل وكذلك استقرار منطقة الشرق الأوسط بأكملها »[٦٠] .

لقد كانت السياسة الأمريكية التي تعمـدت التوصـل إلى عقـد معـاهدة بـين الكيان الصهيوني وحكومة أمين الجميّـل وترسيخ سـلطة تلـك الحكومـة نموذجـاً بارزاً للأهداف والإمكانـات المسـتحيلة والمتناقضـة عندمـا اعتقـدت أنـه بـالإدارة الصلبة والقوة العسكرية وتبني واقع الهيمنة بدلاً من مبدأ التعايش السلمي تسـتطيع التدخل في الشؤون الداخلية لبلد صغـير لـه عاداتـه وقيمـه الأصليـة وفـرض نظـام حكم ومعاهدات استسلام على جميع الفئات المتصارعة فيه . وبالتالي فقد سـارت السياسة الأمريكيـة تجـاه الغـزو الصهيونـي للبنـان مسـاراً يتنـاقض ونهـج السـلام وأعطت الولايات المتحدة وإدارتها آنـذاك الدليـل القـاطع على عـدم مصداقيتهـا وألقت بظلال الشك على موثوقية هذه المصداقية ، وفي أن تكون وسيطاً محايداً في حـل مسـألة الصـراع العربـي الصهيونـي ، بسـبب مشـاركتها فريقـاً متعطشـاً في خلاف لا يمس مصالحها لا من قريب ولا من بعيد ؛ مما أدى إلى إضعاف موقفهـا لدى الشعب العربي حتى في الدول العربية المواليـة لسياسـاتها ، وأصيبـت بهزيمـة سياسـية كلفتهـا الكثـير مـن احترامهـا وسمعتهـا . وبالمقـابل خدمـت مـن حيـث لا تدري الموقف القومي العربي الصامد الذي تنتهجه الجمهورية العربية السورية .

٦ - أوضحت عملية الغزو الصهيوني للبنان أن الكيان الصهيونـي مـازال مصـراً علـى الحرب وتهديد البلدان العربية لتحقيق أهدافه التوسعية وتصفية القضية الفلسـطينية أرضاً وشعباً . وكانت مجـازر صـبرا وشـاتيلا الـتي أعـدت لهـا القيـادة العسـكرية الصهيونية وشاركت فيها بصورة أو بأخرى مع القوات الكتائبيـة الدليـل الواضـح على ذلك . وقـد اتبعـت القيـادة العسـكرية الصهيونيـة هـذا الأسـلوب الوحشـي المدعّم بـإجراءات مدمـرة آملـة بأنهـا تسـتطيع ومـن خـلال نشـر الرعـب داخـل

المخيمات افلسطينية حمل الفلسطينيين على الهروب إلى سورية وذلك على غرار ما فعلوه عام ١٩٤٨ م في بمجزرة دير ياسين . وفي صبرا قال أحد الجنود الصهاينة لمجموعة من أطفال المخيم : « قولوا لآبائكم لا تخسروا ولا تبذروا نقودكم في ترميم المنازل داخل المخيمات لأنه في وقت قريب ستتجهون نحو البقاع »[٦١] .

لقد تورط الكيان الصهيوني بشكل مباشر في مجازر صبرا وشاتيلا . فوجود اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات على شكل تجمعات سكانية كثيفة العدد يؤدي بالضرورة إلى ضغط دولي يتطلب دعم الفلسطينيين ومطالبهم في العودة إلى ديارهم . والكيان الصهيوني يرى في ذلك خطراً كبيراً على سياساته وأطماعه التوسعية في المنطقة والرامية إلى ابتلاع ما بقي من الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وقد أوضح وزير الاقتصاد الصهيوني ذلك عندما قال : « إن إسرائيل تريد أن ينتقل الفلسطينيون إلى الدول العربية الأخرى حيث يذوبون في المجتمعات العربية ، ولا يسمح لهم مجدداً بأن يكونوا قضية سياسية تستخدم ضد إسرائيل »[٦٢] .

حتى تقرير لجنة كاهان الصهيونية التي شكلت بعد المجازر يتضمن حقيقة التورط الصهيوني المباشر فيها . وقد أورد التقرير أنه خلال اجتماع رافائيل إيتان رئيس الأركان الصهيوني ليلة ١٤ أيلول ١٩٨٢ م مع قادة الكتائب قال لهم : « أن الجيش الإسرائيلي سوف يدخل مخيمات اللاجئين في بيروت الغربية إلا أن القتال الذي سيجري هناك سيكون على عاتق الكتائب »[٦٣] .

٧ - في تقرير لجنة كاهان أُطلقت الصفات والنعوت على المسيحيين اللبنانيين وصورتهم بأنهم الطرف الذي ارتكب المذبحة بوصفهم جماعة تريد الانتقام وتتهيأ له وتساوى في العين الصهيونية المتطرف والمعتدل والوطني والخائن فالكل يجب أن يكون سفاحاً ليصبح بالإمكان تبرئة الكيان الصهيوني من التورط في المجزرة مع الكتائب . وبالتالي فقد سعى الصهاينة إلى تحميل المسؤولية لطائفة بأكملها في حين تبقى المسؤولية الصهيونية مسألة أفراد متناسية أن هؤلاء الأفراد المسؤولين عن المجازر هم وزير الدفاع ورئيس الوزراء ووزير الخارجية وقائد الاستخبارات العسكرية وقائد الجبهة الشمالية وقائد قوات الغزو الصهيونية وغيرهم من

المسؤولين الصهاينة . فأية صدفة هي التي جعلت الأفراد الصهاينة المذنبين هم قادة الأجهزة العسكرية والسياسية في الكيان الصهيوني وما هي طبيعة المصادفة المدهشة التي جعلت من منفذي مجزرة دير ياسين عام ١٩٤٨ م وقد أصبحوا اليوم قادة الكيان الصهيوني هم المسؤولون بشكل « غير مباشر » عن المذبحة الجديدة . فالخطأ الصهيوني مجرد خطأ تقاني إذ كان يجب عدم التعاون مع السكان المحليين لأنهم ليسوا متحضرين بما فيه الكفاية ولكن عدم التعاون غير ممكن لأنه يعرض حياة الجنود الصهاينة إذا قاموا بتمشيط المخيمين لذلك كان التعاون ضرورياً . ولكن كان يجب أن تكون المراقبة الصهونية دقيقة .

ولم تحظَ المعلومات التي تضمنها التقرير بقناعة الصهاينة أنفسهم وحول هذ المسألة يقول أحد الكتاب الصهاينة ما يلي : « وإذا ما أثبتنا حقيقة الاغتيال فلماذا نقوم بحماية القاتل عند هروبه ، وإذا كنا لسنا شركاؤهم في الجرم لماذا لا نقوم بعرض الحقيقة أمام القضاء ؛ ولماذا لا نتعاون مع العدل والقضاء بحيث يتم تسليط الضوء على جوانب هذه القضية المرعبة »[٦٤] .

٨ - أظهرت الأحداث اللاحقة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت شريكاً غير مباشر في مجازر صبرا وشاتيلا ، فهي التي كانت وراء اتفاق خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية من بيروت ، وقدّمت ضمانات بحماية السكان المدنيين بعد خروج القوات المدافعة عن بيروت الغربية وقد تضمن الاتفاق الفقرة التالية « على حكومتي لبنان والولايات المتحدة الأمريكية تقديم ضمانات للفلسطينيين الملتزمين بالقانون وغير المقاتلين الباقين في بيروت بما في ذلك عائلات أولئك الذين جلوا عن بيروت ... والولايات المتحدة تقدم ضماناتها على أساس التأكيدات التي تلقتها من حكومة إسرائيل ومن قيادات بعض الفرقاء الذين كانت على اتصال معهم »[٦٥] .

بالإضافة إلى خداع الولايات المتحدة للمدافعين عن بيروت الغربية من خلال عدم الإيفاء بوعد قطعته على نفسها ، فإنها أيضاً كانت المسؤولة عن تأمين الظروف المناسبة للعملية الإجرامية وذلك عندما سحبت قواتها العسكرية التي كانت في بيروت حسب الاتفاق قبل الموعد المحدد لانسحابها وكان الإنسحاب إشارة للقيادة العسكرية

الصهيونية للبدء بتنفيذ الجريمة ، خصوصاً وأن الولايات المتحدة كانت على علم مسبق بكل ما سيحدث في لبنان قبل وقوع الجريمة . وفي ٢٣ آب ١٩٨٢ م نقلت صحيفة الوطن الكويتية عن أوساط سياسية في نيويورك استناداً إلى معلومات استقتها من مصادر الاستخبارات الأمريكية « أن هناك احتمالاً لضربة إرهابية كبيرة في لبنان يعدّ لها وزير الحرب الصهيوني آرييل شارون وأن هذه الضربة قد تترافق مع ظروف اغتيال إحدى أو عدد من الشخصيات اللبنانية البارزة والتي ستسبب في افتعال مجزرة جديدة »(٦٦) . من هنا نستطيع القول بأن المسؤولية الصهيونية والأمريكية كانت كبيرة في ارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا .

د – موقف الأمم المتحدة من الغزو الإسرائيلي للبنان :

في الواقع حاولت هيئة الأمم المتحدة وقف العدوان الصهيوني على لبنان . ففي الخامس من حزيران ١٩٨٢ م وقبل بدء عملية الغزو بيوم واحد وفي أعقاب القصف الهمجي الصهيوني للأماكن والمواقع المدنية في لبنان بالإضافة إلى مواقع منظمة التحرير الفلسطينية أقرّ مجلس الأمن الدولي في جلسته الطارئة التي عقدها القرار رقم ٥٠٨ الذي تقدمت اليابان بمشروعه وفيه حث المجلس أطراف النزاع على الوقف الفوري والمتبادل للنشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية الإسرائيلية . ولكن لم يمض يوم واحد حتى شرعت قوات الغزو الصهيونية باجتياح الأراضي اللبنانية فتجددت دعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد في جلسة طارئة جديدة نتج عن المناقشات التي دارت فيها صدور القرار ٥٠٩ الذي ذكر فيه المجلس بقراره الصادر بعد الغزو الإسرائيلي الأول للبنان عام ١٩٧٨ م (القرار رقم ٤٢٥) وطالب باحترام وسيادة للبنان واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً . وفيما يلي أهم ما تضمنه هذا القرار :

١ – يطلب من إسرائيل سحب جميع قواتها العسكرية فوراً وبدون أية شروط إلى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً .

٢ – يطلب إلى جميع الأطراف التقيد التام بشروط الفقرة الأولى من القرار رقم ٥٠٨ التي دعتهم إلى الوقف الفوري وفي آن واحد لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية الإسرائيلية(٦٧) .

غير أن الكيان الصهيوني تابع عدوانه على لبنان كما رأينا وأبلغ الأمين العام للأمم المتحدة في ٨ حزيران ١٩٨٢ م أن الإنسحاب أمر لا يمكن التفكير فيه . ومع ذلك تابع مجلس الأمن الدولي مناقشة التطورات المستجدة على الساحة اللبنانية وناقش مشروع قرار تقدمت به فرنسا في ٢٦ حزيران يدعو إلى إنسحاب القوات الإسرائيلية والفلسطينية من بيروت وإلى مرابطة القوات اللبنانية فيها بالإضافة إلى قوات دولية . غير أن المجلس فشل في اتخاذ القرار المناسب بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد تضييق قوات الغزو الصهيوني حصارها العسكري المضروب على بيروت الغربية وقطع الماء والتيار الكهربائي عنها انعقد مجلس الأمن الدولي مرة أخرى بناء على طلب الأردن وتم إصدار القرار رقم ٥١٣ تاريخ ٥ تموز ١٩٨٢ م دعا فيه المجلس إلى احترام حقوق السكان المدنيين دون تمييز(٦٨) . لكن القرار لم يجد أذناً صاغية لدى الزعماء الصهاينة واستمرت قوات الغزو في تشديد الطوق على بيروت ، وزادت من قصفها الوحشي لها ، وخصوصاً الأحياء السكنية ، مما دفع المجلس للانعقاد مرة أخرى يوم ٢٩ تموز حيث أصدر القرار رقم ٥١٥ الذي طالب فيه الجيش الصهيوني برفع الحصار عن مدينة بيروت الغربية . ثم عاد المجلس من جديد في الأول من آب وطالب بحماية السكان المدنيين فيها وصوّت إلى جانب قرار يقضي بإرسال مراقبين دوليين إلى المدينة ووقف كافة الأعمال العسكرية فوراً(٦٩) . وفي الثالث من آب عاد المجلس من جديد لمناقشة الوضع المتدهور في بيروت واتخذ قراراً دعا فيه الكيان الصهيوني إلى الالتزام بدقة بنصوص قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالوقف الفوري لكافة العمليات العسكرية في لبنان . كما دعا إلى رفع الحصار عن بيروت فوراً بصورة تسمح بدخول الإمدادات إليها ودعا الكيان الصهيوني إلى التعاون التام مع الجهود الرامية إلى تحقيق انتشار فعلي لمراقبي الأمم المتحدة بالشكل الذي تطلبه الحكومة اللبنانية وبما يضمن سلامتهم . غير أن الكيان الصهيوني تجاهل كل قرارات المجلس ولم يتقيد بأي منها ورفض الانسحاب من لبنان حتى بعد توقف الأعمال القتالية يوم ١٢ آب ١٩٨٢ م .

وبذلك تكون الأمم المتحدة قد فشلت في وقف العدوان الصهيوني على لبنان على الرغم من كافة المحاولات التي قامت بها ، وذلك للأسباب التالية :

١ – رفض الكيان الصهيوني لجميع القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي خلال عملية الغزو ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية للموقف الصهيوني . بل ويمكن القول أن الولايات المتحدة هي التي صاغت هذا الموقف الصهيوني المتعنت والرافض جذرياً لقرارات الشرعية الدولية وهي الدولة الوحيدة في العالم آنذاك التي وقفت بشكل صريح وعلني إلى جانب الكيان الصهيوني وأيدته من خلال التهديد باستخدام حق الفيتو ضد أي مشروع قرار لا يتوافق مع أهدافه العدوانية . وفي ١٦ حزيران عام ١٩٨٢م كشفت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية عن أسباب تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بالاحتلال الصهيوني للبنان وتحدي قرارات الشرعية الدولية قائلة : « إن الوضع الحالي في لبنان تجاوز المعطيات التي ارتكز عليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٠٩ الذي يطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية »[٧٠] .

٢ – محاولة الولايات المتحدة الأمريكية خلق وقائع جديدة على أرض لبنان رغماً عن أنف المنظمة الدولية بالاستناد إلى معطيات الغزو الصهيوني وسعيها إلى خلق ما يناسبها فيه . وقد ظهرت أولى عناصر هذا الواقع عندماتقدمت فرنسا بمشروع الإنسحاب من بيروت كما أسلفنا حيث رفضت الولايات المتحدة بشكل قاطع الفكرة . وبررت ذلك على لسان مندوبها في الأمم المتحدة كير كباتريك التي أعلنت « أن المشروع يحتوي على عناصر تعتبرها الولايات المتحدة إيجابية إلا أنه لم يتضمن بطريقة تبعث على الارتياح بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية شروط جلاء القوات الفلسطينية من بيروت وتسليم أسلحتها »[٧١] . وبذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن ترسم حدوداً بالغة الضيق لحركة مجلس الأمن الدولي عبر استخدام الفيتو أحياناً ودغدغة الكيان الصهيوني والإيحاء له بعدم التقيد بالقرارات التي تصوّت إلى جانبها أحياناً أخرى ، الأمر الذي أدى إلى تعطيل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن وشل إرادة المجتمع الدولي وجعله عاجزاً عن القيام بأي عمل لا يتوافق والمصالح الاستراتيجية الأمريكية الصهيونية في لبنان .

٣ – افتقار المنظمة الدولية إلى وجود آلية للعمل على وقف حوادث الاعتداء على الدول . وهذا بحد ذاته أحد عيوب ميثاق الأمم المتحدة فالأمم المتحدة لا تمتلك قوة عسكرية يمكن استخدامها لدفع العدوان بالإضافة إلى تحكم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي في طبيعة القرارات التي تصدر عنه خصوصاً وأن قراراته هي القرارات الوحيدة التي تأخذ صفة الإلزام .

هـ – مبادرة رونالد ريغن :

بعد استكمال انسحاب قوات منظمة التحرير الفلسطينية من مدينة بيروت تحركت الدبلوماسية الأمريكية من جديد في المنطقة سعياً منها لتمكين الكيان الصهيوني من قطف ثمار انتصاراته العسكرية وتتويجها بنصر سياسي . وجاء هذا التحرك عن طريق طرح الرئيس الأمريكي رونالد ريغن مبادرة أمريكية جديدة عرفت باسم مبادرة ريغن من خلال خطاب ألقاه في الأول من أيلول عام ١٩٨٢ م تضمن النقاط التالية :

١ – لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة . وقد قال الرئيس رغن في خطابه : « عندما نتطلع إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة يبدو واضحاً لي أن السلام لا يمكن تحقيقه بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على تلك المناطق وعليه فالولايات المتحدة سوف لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة » .

٢ – لا يحق لإسرائيل ضم الأراضي المحتلة . ومما قاله الرئيس ريغن بهذا الخصوص : « عندما نتطلع إلى مستقبل الضفة الغربية يبدو واضحاً أن السلام لا يتحقق بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في تلك المناطق كما أنه غير قابل للتحقيق على اساس سيادة إسرائيل وسيطرتها الدائمة على الضفة الغربية وغزة وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة وسوف لا تؤيد ضم إسرائيل أو سيطرتها الدائمة عليها » .

٣ – تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالارتباط مع الأردن . وقال الرئيس ريغن في خطابه : « الوضع النهائي لهذه الأراضي – الضفة الغربية وقطاع غزة – يجب ان يتم التوصل إليه عن طريق الأخذ والعطاء في المفاوضات . لكن وجهة النظر الجازمة للولايات المتحدة الأمريكية هي ممارسة الحكم الذاتي من قبل الفلسطينيين بالاشتراك مع الأردن وهذا يوفر فرصة لإقرار سلام راسخ وعادل ودائم » .

٤ – التجميد المباشر للمستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الأراضي العربية المحتلة. ومما جاء في خطاب ريغن بهذا الخصوص ما يلي : « إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تؤيد استخدام أي اراضٍ إضافية لغرض إنشاء المستوطنات خلال الفترة الانتقالية ، وفي الواقع إن تبني إسرائيل فوراً لتجميد إنشاء المستوطنات يمكنه أكثر من أي عمل آخر أن يوجد الثقة اللازمة لاشتراك أوسع في هذه المفاوضات ... المزيد من النشاط الخاص بالمستوطنات هو غير ضروري بأي حالٍ من الأحوال لأَمْنِ إسرائيل ولكن لن يكون من شأنه سوى تقليص ثقةٍ العرب بأن نتيجة نهائية يمكن التفاوض حولها بحرية وإنصاف » .

٥ – عدم تقسيم مدينة القدس على أن يتم تحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات « وأخيراً فإننا ما زلنا مقتنعين بأن القدس يجب أن تبقى غير مجزأة لكن وضعها النهائي يجب أن يقرر بالمفاوضات » .

٦ – التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية وأمن « إسرائيل » . وقد قال الرئيس ريغن : « فالولايات المتحدة الأمريكية ستعارض أي اقتراح يقدم من أي فريق وفي أي مرحلة من المفاوضات من شأنه أن يعرّض أمن إسرائيل للخطر فالتزام أمريكا بأمن إسرائيل راسخ لا يتزعزع ويمكن أن أضيف إلزامي على ذلك النحو »(٧٢) .

فور صدور المبادرة أعربت سوريا عن رفضها التام لها كما رفضتها أيضاً منظمة التحرير الفلسطينية وعدد من الدول العربية في حين رحبت بها القيادة العسكرية الصهيونية . وانتهت المبادرة بالفشل للأسباب التالية :

١ - كانت مبادرة الرئيس ريغن عبارة عن تتويج لسياسة استراتيجية تقليدية مارستها وتمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية ، وتتجاوب بشكل كبير مع الأهداف والتطلعات التوسعية الصهيونية على حساب الحقوق العربية . وكانت الغاية الأولى من طرح هذه المبادرة إحياء اتفاقات كامب ديفيد وتنفيذ مرحلة جديدة منها على الساحتين اللبنانية والفلسطينية خصوصاً وأن المبادرة هي صورة مصغرة عن وثيقة الحكم الذاتي الموقعة في عهد الرئيس كارتر عام ١٩٧٨ م وهذا ما أعلنه ريغن نفسه في خطابه عندما قال : « إننا لم نفقد أبداً النظر إلى الخطوة التالية من كامب ديفيد وهي مفاوضات الحكم الذاتي »(٧٣) .

من هنا يُلاحظ أن المبادرة جاءت لمعرفة ما إذا كان العرب مستمرين في موقفهم المعارض لاتفاقات كامب ديفيد أم أنهم رضخوا بعد الضربة العسكرية الكبيرة التي أوقعتها قوات الغزو الصهيوني بقوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان .

٢ - تفتقر مبادرة ريغن إلى مقومات المبادرة السلمية ، بالإضافة إلى انها استبعدت طرفاً رئيسياً في الصراع العربي الصهيوني هو منظمة التحرير الفلسطينيية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني باعتراف هيئة الأمم المتحدة ، وذلك من خلال عدم تحديد المبادرة للفلسطينيين المعنيين في المفاوضات وكانت الغاية هي محاولة إيجاد طرف فلسطيني مفاوض يحل محل منظمة التحرير . حتى أن هذه المبادرة كانت موضع انتقاد بعض الأمريكيين وفي تعقيبه عليها كتب جورج بال مساعد وزير الخارجية الأمريكي سابقاً « إن رئيساً أكثر إحساساً ربما كان ليشعر بالارتباك بسبب رأي خالٍ من التفكير سبق له ان أدلى به »(٧٤) .

٣ - تضمنت المبادرة رفضاً قاطعاً لحق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة وبذلك تكون المبادرة قد استبعدت القضية الأساسية والتي هي لب وجوهر الصراع وسببه عن المفاضات وجعلت الحكم الذاتي الفلسطيني المرتبط مع الأردن

الشكل النهائي لحل القضيــة الفلسـطينية . وهـذا يتطـابق مـع الفكـرة الـتي طرحها آرييل شارون وزير الدفاع الصهيوني في مقابلة تلفزيونيـة أجريـت معه في ٦ ايلول ١٩٨٢ م أي بعد خمسة أيام من طرح مبادرة ريغن حيـث قال : « هناك وطن موجود للفلسطينيين إنه فلسطين التي تدعـى الأردن في الوقت الحاضر ... وهكذا فليس هناك حاجة لصنع واحدة أخـرى وأقـول لن نسمح بدولة فلسطينية ثانية مطلقاً »[٧٥] وبذلك تكون المبادرة متطابقـة مع التصورات الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية .

٤ – جعلت مبادرة ريغن مصير القـدس الشـريف مرتبطـاً بالمفاوضـات المباشـرة التي يفترض أن تجري بين الفلسطينيين والكيـان الصهيونـي شـرط أن تبقـى مدينة موحدة وبالتالي فقد كان ذلك يعني إبقائها تحت السيادة العسـكرية الصهيونية بخاصة وأن الكيان الصهيوني كان قد انتزع من خـلال اتفاقـات كامب ديفيد من السادات الاعتراف الكامل بضمها موحدة إليه .

٥ – لم تتطرق المبـادرة إلى مصـير المسـتوطنات الصهيونيـة في الأراضـي العربيـة المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) وكل ما ورد في الخطة هو تمني الرئيس ريغن أن تتوقف « إسرائيل » عـن بنـاء المسـتوطنات . وهـذا يعـني تسـليم الولايات المتحدة بالأمر الواقع القائم على حقيقة وجود هــذه المسـتوطنات وأحقية الكيان الصهيوني بالإشراف عليهـا . وهـذا مـا يتعـارض تمامـاً مـع قرارات الشرعية الدولية بهذا الخصوص . كما أن ريغن لم يتطـرق بكلمـة واحدة إلى هضبة الجولان السورية المحتلة مما يدل على أن الولايات المتحـدة كانت تتعمد تجزيء قضية الصراع العربي الصهيوني بشكل يمكّـن الكيـان الصهيونـي ويعطيـه القـدرة الأكـبر علـى المنـاورة في المفاوضـات في حـــال إجرائها والحصول على مكاسب أكبر وإضعاف الموقف العربي . كمـا ولا يستبعد على الإطلاق أن يكون المقصود من ذلـك التسـليم الأمريكـي بحـق الكيان الصهيوني في احتلال هضبة الجولان وضمها إليـه . غـير أن المجابهـة العربية السورية الفلسطينية الكبيرة لها ثم المعارضة العربية الشاملة في مؤتمـر القمة العربي الذي عقد في مدينة فاس المغربيــة في ٦ أيلـول ١٩٨٢ م أدت

إلى إفشال مبادرة ريغن وتقدمت الدول العربية آنذاك بمشروع حل سلمي طالبوا فيه بالإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

٦ - على الرغم من أن مبادرة ريغن جاءت لتحقيق الأهداف الصهيونية التوسعية على حساب الحق العربي فقد سعت القيادة الصهيونية إلى تصويرها بأنها مبادرة تخدم العرب ووصفها مناحيم بيغن رئيس الوزراء الصهيوني قائلاً : « إنها أسوأ من مشروع روجرز » وأضاف « إن كل إسرائيلي يقبل بها هو خائن »[٧٦] . وقد رفض الكيان الصهيوني المبادرة على أساس أنها مشروع تجاوز اتفاقات كامب ديفيد وأكد على أنه لن يسمح بقيام مناطق منزوعة السلاح كبديل عن الوجود العسكري الصهيوني القائم ، ناهيك عن الرفض القاطع التخلي عن المستوطنات القديمة وإنشاء مستوطنات جديدة وعدّ التخلي عن ذلك أمراً مضراً بعملية السلام .

٥ - السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ١٩٦٧ - ١٩٨٢ م :

بعد عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ م انتقلت القضية الفلسطينية من نقطة التمحور الرئيسية للصراع العربي الصهيوني لتصبح واحدة من القضايا العديدةضمن تسوية شاملة حسب وجهة نظر السياسة الأمريكية . وقد نجحت مبادرة روجرز الأولى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ م بتحجيم نشاطات العمليات الفدائية الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني والقضاء على الأرضية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال أحداث ايلول الأسود مع الجيش الأردني ، وأنهت حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية وخففت جوهرياً من إمكانية التدخل السوفييتي الأمريكي في أحداث المنطقة بشكل مباشر ، وأحيت مهمة المبعوث الدولي الدكتور يارينغ شكلياً . غير أن يارينغ فشل في إقناع الأطراف في وضع القرار رقم ٢٤٢ في موضع التنفيذ وانتهت مهمته بالفشل في شباط ١٩٧١ م . فتبنت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً جديداً من القضية الفلسطينية وبدأت تسعى للتوصل إلى « حل مؤقت » بالاعتماد على سياسة

الخطوة خطوة خلال سنوات ١٩٧١ - ١٩٧٣ م قامت في جوهرها على أساس إبعاد القضية الفلسطينية بشكل نهائي عن نقطة التركيز في النشاطات الدبلوماسية الأمريكية، وأطلقت مبادرو روجرز الثانية في ٤ تشرين الأول عام ١٩٧١ م بغية التوصل إلى اتفاق مؤقت مع مصر في منطقة قناة السويس ، يعقبه انسحاب صهيوني جزئي من منطقة قناة السويس لتأمين الملاحة الدولية فيها على أن يتبع ذلك إجراء مفاوضات بين مصر والكيان الصهيوني تعزز دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ويدعم سياساتها فيها ويقلل من إمكانات اعتماد مصر على الاتحاد السوفييتي . وقد أوضح روجرز سياسته هذه قائلاً : « علينا في النهاية أن نصل إلى حل المشاكل العالقة بين الأردن وإسرائيل ومسألة القدس ومسألة اللاجئين ، لكن الطريق المسدودة الآن هي بين مصر وإسرائيل وأتمنى أن نتوصل بطريقة ما إلى تفاهم » وأضاف « إذا استمرت عملية الخطوة خطوة فسيصبح بالإمكان التوصل إلى حل سلمي لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ »[٧٧] .

بناء على مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني الصادرة في ٢ شباط ١٩٧٢ م قبلت الحكومة الصهيونية اقتراحاً أمريكياً بأن تجري الإدارة الأمريكية « محادثات بالوكالة » مع مصر . غير أن السادات رفض ذلك مفضلاً العودة إلى مهمة الدكتور غونار يارينغ ، فأبلغ البيت الأبيض وزارة الخارجية الأمريكية بأن لا تعلن عن أية مقترحات أو مبادرات جديدة إلا بعد الانتهاء من الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٧٢ م . وبذلك بدأت مرحلة جديدة من الدبلوماسية الأمريكية المجمدة في المنطقة في وقت كان فيه الكيان الصهيوني راضٍ جداً عن الموقف الأمريكي بعدما شعر بأن الوضع في صالحه . فالهدوء يسود الجبهات كافة بما في ذلك المصرية . والعلاقات الأمريكية الصهيونية أقوى مما كانت عليه في السابق ، فقدمت العصابات الصهيونية الدعم عن طريق اللوبي الصهيوني للرئيس نيكسون في حملة الانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوزه .

من جهتها لم تسارع إدارة الرئيس نيكسون إلى تنشيط الجهود الدبلوماسية في المنطقة إلا بعد أن تمّ طرد المستشارين العسكريين السوفييت من مصر صيف عام ١٩٧٢ م . وكانت هذه الخطوة ثمناً دفعه السادات للولايات المتحدة الأمريكية في

سبيل كسر سياسة الجمود الدبلوماسية الأمريكية ، وإطلاق المبادرات السلمية الجديدة. وفي ظروف سرية للغاية جرت مباحثات في باريس بين هنري كيسنجر وممثل خاص عن السادات لتفعيل الدبلوماسية الأمريكية .

عدّت منظمة التحرير الفلسطينية أن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني مسؤولة جزئياً على الأقل عن استمرار تشتت الشعب العربي الفلسطيني ومعاناته ، وترتب عن ذلك أن المواطنين والممتلكات الأمريكية أصبحت هدفاً للعمليات الفدائية الفلسطينية . كما استهدفت المنظمات الفلسطينية كافة الدول التي تنتهج سياسة مؤيدة للكيان الصهيوني وكانت الغاية من هذه العمليات معاقبة هذه البلدان والجماعات والأشخاص . كما كانت هناك صلة وثيقة بين خط العمليات الفدائية وبين المبادرات السلمية وكان الرد الفلسطيني على هذه المبادرات عادة تصعيداً دراماتيكياً في أعمال العنف الثوري الفلسطيني . فقد تزايدت العمليات الفدائية رداً على المبادرة الأمريكية لوقف إطلاق النار في حزيران ١٩٧٠ م ، تم رداً على تمديد وقف إطلاق النار عاماً آخر ، ورداً على محادثات التسوية المؤقتة في المرحلة اللاحقة (تموز ١٩٧٢ - أيار ١٩٧٣ م) ؛ وتزايدت الأعمال الفدائية بشكل كبير بعد طرد السادات للخبراء السوفييت والتكهن بإمكانات عقد اتفاقية سرية بين مصر والكيان الصهيوني بعد الانتخابات الأمريكية .

لقد أوضحت سياسة الخطو خطوة ١٩٧١ - ١٩٧٣ م أن الولايات المتحدة الأمريكية طرحت القضية الفلسطينية جانباً واعتمدت على تمرير حلول إنفرادية مع طرف عربي أو أكثر في وقت كانت فيه الإدارة الأمريكية تصرّ على عدم الاعتراف بشرعية النضال الوطني الفلسطيني وعدم الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير ، وعبّرت تصريحات المسؤولين الأمريكيين في إدارة نيكسون فقط عن اعتراف متزايد بالفلسطينيين كشعب له مصالح وتطلعات شرعية في إقامة كيان شرط أن يقبل الفلسطينيون بفكرة التعايش السلمي مع الكيان الصهيوني حسب مبدأ « عش ودع غيرك يعش » . واعترفت الولايات المتحدة للمرة الأولى بوجود الشعب العربي الفلسطيني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول ١٩٧٢ م في تصريح أدلى به وليم روجرز قال فيه : « إن حلاً شاملاً يتطابق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢

الصادر عام ١٩٦٧ م يجب أن يراعي التطلعات المشروعة لحكومات الطرفين وتطلعات الشعب الفلسطيني أيضاً »[٧٨] .

كانت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية تمر في مرحلة تحول خلال هذه الفترة وكانت الغاية منها قبول المبادرات السلمية الأمريكية من قبل الدول العربية وإن كانت على حساب حقوق الشعب العربي الفلسطيني في وقت كانت فيه الولايات المتحدة ما تزال تصرّ على مسألة عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني وعدم الاعتراف بشرعية النضال لوطني الفلسطيني . وقد برزت خلال هذه المرحلة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ م المؤشرات الأربعة التالية :

١ - لن تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة مع الفلسطينيين . لكن يمكن التعامل معهم عن طريق الحكومات العربية .

٢ - عدم قبول منظمة التحرير الفلسطينية كطرف في أية مفاوضات للتسوية بسبب موقفها المعلن مجاهرة بتحرير كل فلسطين ورفضها الاعتراف بـ « إسرائيل » أو القبول بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ م .

٣ - لن تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً يتعلق بالفلسطينيين « إلا عندما يقرر الفلسطينيون ما يريدون » لكن بما أن منظمة التحرير الفلسطينية أعلنت ما هو مقبول بالنسبة للفلسطينيين وبما أن ذلك مرفوض تماماً فإن التصريح الأمريكي يعني أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يعدّل جوهرياً أو أن تبرز قيادة فلسطينية معتدلة وبديلة ليتم إشراكها في عملية السلام .

٤ - لن يتم إشراك الفلسطينيين مباشرة في اية مبادرة للسلام خلال فترة دبلوماسية الخطوة خطوة . وهذا الموقف سيميّز المرحلة التالية من الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة أيضاً خلال سنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٦ م.

من ناحية أخرى اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة العنف الثوري الفلسطيني عملاً إرهابياً ورأت أن منظمة التحرير الفلسطينية شريكة في الإرهاب الدولي وراعية له . وأخذت الإدارة الأمريكية على عاتقها مسألة مكافحة

العمليات الفدائية الفلسطينية عن طريق اتخاذ جملة من الإجراءات على أرض الولايات المتحدة الأمريكية سبّبت الكثير من المضايقات للرعايا العرب ، وأثارت موضوع الإرهاب أكثر من مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ،بقصد محاصرة العمليات الثورية الفلسطينية التي بدأت تؤثر بشكل كبير على الوضع في المنطقة . وهذا ما كانت تتخوف منه الولايات المتحدة منذ الخمسينات حيث كانت السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين معنية أساساً بالحيلولة دون انطلاق العنف الثوري الفلسطيني ، وكان هذا بالذات وراء المساهمة الأمريكية الكبيرة في ميزانية الأونروا خلال العقود الثلاثة الأخيرة. كما رعت الولايات المتحدة الأمريكية عروضاً كثيرة قدمت للاجئين الفلسطينيين تهدف إلى إعادة توطينهم ودمجهم في المجتمعات العربية حيث هم في مجهود جلّ غايته إجهاض نمو حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية وهذا النمو مع استخدام العنف الثوري الفلسطيني كان أمراً وعته المصالح الأمريكية في المنطقة ، وفي هذا السياق رسمت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة المجابهة مع الثورة الفلسطينية غداة انطلاقها . كما رسمت في أعقاب ذلك سياسة لاحتوائها .

لقد خلق العنف الثوري الفلسطيني هموماً لا تعد ولا تحصى للولايات المتحدة الأمريكية . وهي هموم تؤثر بلا ريب وبكل قوة في اعتبارات لسياسة الأمريكية ، وتعتبر مصادر قلق حقيقية تفعل فعلها في تحديد مسار السياسة الأمريكية في المنطقة عند رسم الاستراتيجية والمخططات وتتجلى هذه السياسة في كلا الاتجاهين : الجهود المبذولة للتوفيق ، وعلى المستوى نفسه المحاولات المبذولة لاجتثات مصدر العنف الثوري الفلسطيني وبالتحديد منظمة التحرير الفلسطينية .

بعد حرب تشرين التحريرية كانت مسألة تحاشي المشكلات الأكثر صعوبة أحد أهم عناصر الاستراتيجية الأمريكية في دبلوماسيتها في المنطقة العربية حيث اعتمدت الإدارة الأمريكية في استراتيجيتها الجديدة على العناصر الثلاثة التالية :

١ - التعامل مع كل بلد عربي على حدة خطوة خطوة لتفادي مواجهة موقف عربي واحد موحد .

٢ - تحاشي ربط الخطوات الدبلوماسية بماهية اتفاق السلام النهائي .

٣ - تجنب البحث في القضية الفلسطينية ومسألة اشتراك الفلسطينيين في عملية المفاوضات السلمية في حال حصولها[٧٩] .

من جهته قاوم هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك كافة الضغوطات الرامية للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية وإدخال القضية الفلسطينية في عملية التفاوض . ورَفَضَ مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال مؤتمر جنيف بناء على الرفض الصهيوني ، وبالتالي رفضت سوريا حضور المؤتمر الذي عقد في ٢١ كانون الأول ١٩٧٣ م دون مشاركة الفلسطينيين كطرف أساسي وعلى قدم المساواة مع بقية الأطراف الأخرى . وانتهى المؤتمر بالفشل .

وتابع هنري كيسنجر خلال سنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٥ م جهوده غير المعلنة لمنع الفلسطينيين من الاشتراك في أية مفاوضات للسلام ، وفضل أن يستمر الملك حسين في تمثيل الفلسطينيين . غير أن النجاحات السياسية الكبيرة التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية على المستويين العربي والدولي قطعت الطريق على دبلوماسية كيسنجر ، لكنه ظل مستمراً مفضلاً التعامل مع القضية الفلسطينية في مرحلة متأخرة وعلل ذلك بالأسباب التالية :

١ - بما أن هذه القضية كانت تبدو الأكثر صعوبة فإن عدم تحقيق أي تقدم على طريق حلها سيحول دون تحقيق أي تقدم على المسارات الأخرى وتحقيق نجاحات في الجوانب الأخرى الأقل تعقيداً في المفاوضات .

٢ - إن بعض التقدم في القضايا الأخرى وخصوصاً في الجانب المصري ساهم في خلق الثقة بين مصر و « إسرائيل » وسيؤدي إلى تخفيف التوتر في المنطقة من خلال عزل مصر عن الصف العربي وبالتالي يبدو لكيسنجر أن إمكانية حرب جديدة يشنها العرب ضد « إسرائيل » تبدو مستحيلة دون مشاركة مصر .

٣ - إن التقدم الذي حققه كيسنجر على الجبهة المصرية قد أعطى زخماً للسياسة الأريكية في المنطقة ستظهر آثاره بالضرورة على المدى غير البعيد، وبالتالي فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة الحلول الإنفرادية على كل جبهة من الجبهات وأضعفت الموقف التفاوضي للعرب إلى حد كبير .

لقد تعامل كيسنجر في تلك المرحلة مع كل دولة عربية على حده لأنه شعر أن

من السهل التفاوض مع كل دولة أكثر من التفاوض مع الدول العربية مجمّعة وأصبحت مصر السادات حجر الزاوية في سياسة أمريكا تجاه القضية الفلسطينية .

وهكذا نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أن تزايد العنف الثوري الفلسطيني ١٩٦٩ - ١٩٧٠ م قد بدأت تقرُّ بأن للفلسطينيين وجوداً سياسياً . ثم انطلق الحديث عن مصالح فلسطينية في أعوام ١٩٧١ - ١٩٧٢ م ، وعن مصالح فلسطينية مشروعة في أعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م ، وحقوق فلسطينية . لكن هذه المصطلحات جميعاً تضمنت مضامين سياسية محدودة وضعيفة كانت الغاية منها جذب الفلسطينيين للقبول بالسياسات الأمريكية .

وفشلت السياسة الأمريكية في دفع الفلسطينيين إلى القبول بالحلول والطروحات الأمريكية الأمر الذي تطلب من الإدارة الأمريكية آنذاك إحداث تغيير جديد في استراتيجيتها تجاه المنطقة . وفي ٨ أيلول ١٩٧٥ م قدمت المخابرات المركزية الأمريكية معلومات سرية للغاية أكدت على ضرورة عقد لقاء بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني من أجل الإعداد لاستراتيجية مشتركة لحل قضية الصراع العربي الصهيوني بشكل عام وزيادة عدد الدول المشاركة في مؤتمر السلام الدولي الخاص في جنيف ومحاصرة منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث اعتبرت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني أن مسألة التحرك في هذا الاتجاه هي مسألة حيوية وهامة للغاية . وقد أظهرت الدبلوماسية الأمريكية موقفها من مسألة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في الخطاب الذي ألقاه مساعد وزير الخارجية الأمريكي السيد سوندرس في مجلس الكونغرس وحدد فيه شروط حل المشكلة الفلسطينية بما يلي :

١ - يجب تحديد الاهتمامات والمصالح والمطالب الفلسطينية كخطوة أولى على طريق الحل الدبلوماسي للقضية الفلسطينية .

٢ - يجب تحديد إطار المفاوضات السلمية .

٣ - منظمة التحرير الفلسطينية هي أكبر المنظمات الفلسطينية لكنها ليست الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني في المحادثات نظراً لوجود منظمات فلسطينية أخرى .

٤ – على منظمة التحرير الفلسطينية أن تعلن عن استعدادها للاعتراف بوجود «إسرائيل» وإجراء المحادثات معها والتخلي عن هدف القضاء على «دولة إسرائيل» .

٥ – لابد من الإعداد لموقف إسرائيلي فلسطيني موحد حول مجموعة المشكلات العالقة بينهما . ويجب أن تجري المحادثات بين الفلسطينيين و « إسرائيل » حول موضوعين اثنين :

آ – مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة . بمعنى تحديد مصير هذه الأراضي وكيفية إدارتها في المستقبل .

ب – العلاقة المتبادلة بين الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة والفلسطينيين الآخرين الذين يعيشون خارج هذه الأراضي .

وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون شريكاً في هذه المباحثات من أجل المساعدة على التوصل إلى اتفاقية سلام . وعلى الولايات المتحدة أن تهيء الظروف والأوضاع المناسبة لبلورة مواقف الطرفين للتوصل إلى عقد اتفاق نهائي شامل وأن لا تقيم أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ما دامت الأردن غير راضية على ذلك. وعلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك بعض الاتصالات مع فلسطينيي الداخل أن تفعّل من اتصالاتها معهم لتمثيل الفلسطينيين بالاتفاق مع الأردنيين وبقية الأطراف الأخرى لتحديد المستقبل النهائي للفلسطينيين(٨٠) .

يتضح من خطاب سوندرس أنه قد طرأ تبدل ملحوظ على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ، وأدى ذلك إلى حدوث ردود أفعال قوية في الأوساط الصهيونية . غير أن كيسنجر حاول تجنب اعتماد هذا التبدل الذي حصل في السياسة الأمريكية في إطار الصراع العربي الصهيوني . وكانت ردود الأفعال الصهيونية سلبية جداً وتخوفت من بدء الإدارة الأمريكية إجراء بعض الاتصالات غير الرسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية تمهيداً لإدخال الفلسطينيين إلى المحادثات التي ستجري في المستقبل . وفي سبيل منع حصول ذلك فعّلت الحكومة الإسرائيلية اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة نفسها وفي الكونغرس على وجه التحديد وخصوصاً

ضد التقرير الذي تقدم به معهد بروكينغ تحت عنوان « الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط » والذي أوصى فيه الإدارة الأمريكية بضرورة الأخذ بالحسبان حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير . وكانت النتيجة أن أعلن الرئيس جيرالد فورد ووزير خارجيته هنري كيسنجر « بأن الإدارة الأمريكية لن تقوم بإجراء أية اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل أن تعترف المنظمة بوجود « إسرائيل » والموافقة على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨»[٨١] .

وكان على الإدارة الأمريكية أن تبرئ نفسها دائماً أمام الكيان الصهيوني عندما تقوم بإجراء بعض الاتصالات مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية على أبسط المستويات . وكان هنري كيسنجر في دبلوماسيته المكوكية يحاول بدوره أن يأخذ دائماً برأي الحليفة الاستراتيجية الوحيدة للولايات المتحدة في المنطقة وكان ذلك دليلاً على فهم كيسنجر لوضع القوى ليس فقط على المستوى الدولي بل وكذلك في داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، وبالتالي فقد قرر أخيراً التركيز على محور القاهرة لدفع مصر إلى التوقيع على معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني على أمل أن تتبعها الدول العربية الأخرى وبالشكل الذي يرضي المصالح والتطلعات الصهيونية ويلغي دور منظمة التحرير الفلسطينية بشكل تام .

أدى تسلم الإدارة الأمريكية الجديدة مهام عملها إلى حدوث تغيير مؤقت في الموقف الأمريكي . وبدءاً من عام ١٩٧٧ م ومع تسلم الرئيس جيمي كارتر مهمات عمله بدأت السياسة الأمريكية ولو على مضض مع الفلسطينيين وبدى جلياً أن السلام لن يكون وإن كان فلن يدوم دون المشاركة الفلسطينية العملية في مفاوضات السلام ، وبالتالي فقد اعترفت إدارة الرئيس جيمي كارتر بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقه في وطن قومي . لكنها ما برحت ترفض الاعتراف بحقه في تقرير المصير . وقد قامت الولايات المتحدة في بداية هذه المرحلة بمحاولة قصيرة الأمد من دون نجاح للتعامل مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية وإشراك الفلسطينيين مباشرة في عملية السلام وأخفقت في دفع الفلسطينيين إلى الاشتراك في محادثات لتحقيق الحكم الذاتي . وقد جاء هذا التحول بعد اقتناع الإدارة الأمريكية بضرورة العمل على إيجاد حل شامل نظراً لاستحالة تمرير الحلول الإنفرادية ، وأعادت موضوع

الفلسطينيين مرة أخرى إلى الأضواء وقد ساعدت على ذلك تعيين بريجينسكي مساعداً للرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي الذي سبق له وأعدّ تقريراً عن الوضع في المنطقة صدر عن معهد بروكينغ تضمن حق الفلسطينيين في تقرير المصير عندما يوافق الفلسطينيون على الاعتراف بـ « إسرائيل » .

في تصريح له أدلى به في ١٦ آذار ١٩٧٧ م اقترح الرئيس جيمي كارتر ما يلي: « يجب أن يكون هناك وطن للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا لسنوات عديدة . والحل السليم للمشكلة الفلسطينية هو الذي يتوجه حالياً إلى الدول العربية التي تتفاوض مع « إسرائيل »( ) وبهذا تكون السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية قد أخذت منحى جديداً . فمنذ عام ١٩٤٧ م حين ساندت الولايات المتحدة الأمريكية قرار التقسيم لم تكن فكرة الوطن القومي الفلسطيني يوماً جزءاً من أي مشروع أمريكي رسمي . وعلى الرغم من ذلك فإن كارتر لم يضمّن الاقتراح الذي تقدّم به أية شروط خاصة بشأن حق الفلسطينيين في تقرير المصير أو بشأن مشاركتهم في المفاوضات السلمية و لم تكن له فكرة واضحة عن شكل أو صفة الوطن الفلسطيني الذي اقترحه . غير أن اقتراحه بحق الفلسطينيين بوطنٍ جاء أكثر تحديداً من اقتراحات أسلافه من رؤساء الإدارة الأمريكية التي اقتصرت على إيجاد حل لمشكلة اللاجئين وكان في البداية أكثر إدراكاً للفلسطينيين كشعب أو ككيان .

وبدأت إدارة الرئيس كارتر باستمالة منظمة التحرير الفلسطينية بعدما كانت في البداية ترى في المنظمة كما كانت ترى إدارة فورد راعية للإرهاب الدولي . واشترط كارتر مقابل اعتراف إدارته بمنظمة التحرير الفلسطينية اعتراف المنظمة بحق «إسرائيل» في الوجود قبل أن يتعامل معها . لكن مع ذلك فإن كارتر دفع بسياسة الولايات المتحدة تجاه القبول مستقبلاً بالفلسطينيين عامة وبمنظمة التحرير الفلسطينية خاصة في مفاوضات السلام . وكانت المنظمة على قائمة وزارة العدل الأمريكية للمنظمات الإرهابية التي تشكل خطراً أساسياً على الولايات المتحدة الأمريكية ، فقام الرئيس كارتر برفع لقب الإرهاب بهدوء عن منظمة التحرير الفلسطينية وسهّل زيارة مسؤوليها إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وفي ١٧ آب ١٩٧٧ م وقّع كارتر قانوناً يلغي شروط حصول أعضاء قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على إذن خاص من وزارة

العدل كي يزوروا الولايات المتحدة ، وأجرت إدارته اتصالات غير مباشرة مع المنظمة عبر قنوات شتى من بينها مواطنون أمريكيون في محاولة منه لدفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاعتراف بالقرار رقم ٢٤٢ وقال كارتر آنذاك إنه « إذا قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار فإن الولايات المتحدة سوف تجري مباحثات مباشرة معها فوراً »[٨٢] .

في الأول من تشرين الأول عام ١٩٧٧ م صدر البيان السوفييتي الأمريكي حول مسألة الصراع العربي الصهيوني ، ودعى إلى حل شامل في المنطقة على اساس الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وحل المشكلة الفلسطينية وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات طبيعية وذلك عن طريق عقد مؤتمر للسلام في جنيف مع إشراك ممثلين عن كل أطراف النزاع بما في ذلك ممثلون عن الشعب العربي الفلسطيني . وكان هذا الإعلان أو البيان بمثابة منحى آخر في طريقة معالجة الولايات المتحدة للقضية الفلسطينية عندما أشار إلى الحقوق المشروعة للفلسطينيين وخطا خطوة أقرب نحو قبول اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات وقبول واقع اعتراف أكثر من مائتي دولة بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني .

غير أن الإدارة الأمريكية تراجعت تحت الضغوط الصهيونية وقضت على مبادرة عقد مؤتمر جنيف من خلال دفع السادات إلى الإقدام على مبادرته الخيانية .

من جانب آخر كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال التغير الطفيف الذي حصل في سياستها تجاه قضية الصراع العربي الصهيوني إلى الحصول بالمقابل من الفلسطينيين على تنازلات نوعية في مواقفهم ومطالبهم المشروعة ، ويمكن أن نوجزها بما يلي :

١ - على الفلسطينيين إثبات رغبتهم في العيش بسلام مع « إسرائيل » بتغيير الفقرات المتعلقة بـ « إسرائيل » الواردة في الميثاق الوطني الفلسطيني ومنح « إسرائيل » اعترافاً قانونياً . و لم تطلب الولايات المتحدة الأمريكية من « إسرائيل » أن تتبادل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية و لم تطلب منها أن تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير في دولة ذات سيادة ،

وكان على الفلسطينيين التخلي عن حقهم وحق الأجيال القادمة في العودة إلى الوطن .

٢ – طلبت الإدارة الأمريكية من الفلسطينيين التخلي عن الكفاح المسلح مقابل إعطائهم أراضٍ يستطيعون فيها التعبير عن آمالهم السياسية (أي انتخاب ممثلين محليين وانتخاب ممثلين لبرلمان مستقل أو مرتبط على الغالب مع الأردن .

٣ – إن الولايات المتحدة الأمريكية تحبذ أن يكون الكيان الفلسطيني متصلاً بشكل أو بآخر مع الأردن ، لأن دولة فلسطينية ذات سيادة واستقلال تامين قد تشكل خطراً على أمن المنطقة .

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية عادت في خريف عام ١٩٧٧ م إلى ممارسة سياساتها الاستراتيجية السابقة ، ودفعت بمصر إلى التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٨٧ م التي تركت آثاراً مدمرة على القضية الفلسطينية ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مسألة الحل على أساس وثيقة الحكم الذاتي المحور الأساسي للسياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية . و لم تكن مبادرة الرئيس رونالد ريغن إى خطوة على هذه الطريق .

حواشي الفصل الثالث

١ - Kissinger H. WhiteHouse Years. Boston - Toronto. 1970. p. 1289 .

٢ - Department of State Bulletin. Wash. 1976. 1981. 14 yaly. 1975. p. 56

٣ - Внешняя политика Советского Союза и международные отношения. Сб. документов . Тома за I970-I982г.г.,М. I97I-I983.

٤ - Text of Interim Agreement Between Egypt and Iscael. Sept. 1-4. 1975. Journal of Palestinian Studies. N 17/18. vol Autumn 1975/Winter 1976. p. 264-268.

٥ - Кислиев В.И. Палестинская Проблема в международных отношениях : региональный аспект .М.I988г.

٦ - Кислиев В.И. Палестинская Проблема в международных отношениях : региональный аспект .М.I988г.

٧ - The Middle Sadt : U.S. Polucy, Israel. Oil and the Arabc. Wash., 1977. p. 3

٨ - Weekly Compilation of Presidential Documents. Wash., 1978 - 1980. p. 358-370.

٩ - Внешняя политика Советского Союза и международные отношения. Сб. документов . Тома за I970-I982г.г.,М. I97I-I983.

١٠ - Weekly Compilation of Presidential Documents. Wash. 1978-1980. 10.10.1977. p. 1482

١١ - الحركة التصحيحية ، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، دمشق ١٩٨٣ ص ٢٨٨ .

١٢ - عبد الله ربيع حامد : اتفاقات كامب ديفيد ومستقبل الشرق العربي ، دمشق ١٩٨٠ م ص٢٢ .

١٣ - شوفاني الياس : طريق بيغن إلى القاهرة ، بيروت ١٩٧٩ م ص ٦٦ .

١٤ - اجاريشيف أناتولي : التآمر ضد العرب ص٥ .

١٥ - فانس سايروس : خيارات صعبة ، مذكرات سايروس فانس ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٣ ص٩٩ .

١٦ - فانس سايروس : نفس المرجع ص١١٦ .

١٧ - انظر النص الكامل لاتفاقات كامب ديفيد في كتاب كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر على الشعب الفلسطيني . قسم الدراسات الفلسطينية ، منشورات فلسطين المحتلة ص٣٢٩-٣٤٤.

١٨ - استرتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية - القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، دمشق ص٩١ .

١٩ - هيكل محمد حسنين : الحل والحرب ، بيروت ١٩٧٧ ص١٣٠ .

٢٠ - كامل محمد ابراهيم : السلام الضائع في كامب ديفيد ، القاهرة ١٩٨٧ ص٥٠٦ .

٢١ - كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر على الشعب الفلسطيني ، قسم الدراسات الفلسطينية ، فلسطين ١٩٨٠ م ص١٩٤ .

٢٢ - شديد محمد : الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية . الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ م ص٢١٣ .

٢٣ - أجاريشيف أناتولي : التآمر ضد العرب ص٥ .

٢٤ - مسيرة السادات الاستسلامية ، مؤسسة الأرض ، دمشق ١٩٧٨ م ص٣٠٤ .

٢٥ - رعد إنعام : ملاحق كامب ديفيد الأمريكية والأوروبية ، بيروت ١٩٨١ م ص١٥٩ .

٢٦ - مسيرة السادات الاستسلامية ص٣٠٦ .

٢٧ - عبد الله ربيع حامد : اتفاقات كامبد ديفيد ، قصة الحوار بين الذئب والثعلب ، دمشق ١٩٨٠ م ص١٣٠ .

٢٨ - مسيرة السادات الاستسلامية ص٣٠٦ .

٢٩ - شوفاني الياس : طريق بيغن إلى القاهرة ص٨١ .

٣٠ - Князев А.Г. Египт после Насера .1970-1981. М. 1986.

٣١ - القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٣ م ص٥٢٧ .

٣٢ - النجار حمد جلال : لبنان حرب لا تنتهي ، عمان ١٩٨١ م ص٢٥ .

٣٣ - مجموعة من الباحثين : الغزو الإسرائيلي للبنان ص١٠ .

٣٤ - كريستي أندراتش : الحرب الخاطفة الويلة ، دمشق ١٩٨٣ ص٣٣ .

٣٥ - إسرائيل ١٩٨٥ م أحداث ومواقف ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، القاهرة ١٩٨٨ م ص٢٩٠ .

٣٦ - شيمون شيفر : كرة الثلج ، بيروت ١٩٨٤ م ص١٥ .

٣٧ - شيمون شيفر : نفس المرجع ص٢٥-٣١ .

٣٨ - Медведко Л.А., Этот Ближний бурлящий Восток М. 1985г.

٣٩ - شيمون شيفر : المرجع السابق ص١٧٤ .

٤٠ - كريستي أندراتش : المرجع السابق ص٥٤ .

٤١ - مجموعة من الباحثين : الغزو الإسرائيلي للبنان ص١١٤ .

٤٢ - المرجع نفسه ص٢١٦ .

٤٣ - كريستي أندراتش : المرجع السابق ص١٠٢ .

٤٤ - كريستي أندراتش : نفس المرجع ص١٠٣ .

٤٥ - غرين ستيفن : بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط ١٩٦٨ - ١٩٨٦ م ، بيروت ١٩٨٨ م ص٢٢٢ .

٤٦ - بال جورج : خطأ وخيانة في لبنان ص١٠٠ .

٤٧ - المرجع نفسه ص١٠٣ .

٤٨ - المرجع نفسه ص١٠٤ .

٤٩ - إسرائيل وتجربة حرب لبنان ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٦ م ص٣٢٩-٣٣٠ .

٥٠ - بال جورج : المرجع السابق ص٣١ .

٥١ - مجموعة من الباحثين : الغزو الإسرائيلي للبنان ص٣٣٥ .

٥٢ - البارودي ليلى : السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (نيكسون ، كارتر ، ريغن) بيروت ١٩٨٤ م ص٢٦٩ .

٥٣ - إسرائيل وتجربة حرب لبنان ص١٠١ .

٥٤ - كريستي أندراتش : المرجع السابق ص٧١ .

٥٥ - روكاخ ليفا : خطة إسرائيل لإقامة الكيان الماروني ، بيروت ١٩٨١ م ص٥٤ .

٥٦ - بال جورج : المرجع السابق ص٣٢-٣٣ .

٥٧ - Примаков Е.М. История одного сгопора.М. 1985г.

٥٨ - Дмитриев Е. Палестинская трагедия . М. 1986г.

٥٩ - مجموعة من الباحثين : الغزو الإسرائيلي للبنان ص٣٤٨-٣٤٩ .

٦٠ - بال جورج : المرجع السابق ص١٢٠ .

٦١ - هاليفي إيلان : إسرائيل من الإرهاب إلى المجزرة ، دمشق ١٩٨٦ ص٥٨ .

٦٢ - مجموعة من الباحثين : الغزو الإسرائيلي للبنان ص٣٢٦ .

٦٣ - تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا ص٣١ .

٦٤ - هاليفي إيلان : إسرائيل من الإرهاب إلى المجزرة ، دمشق ١٩٨٦ ص٥٨ .

٦٥ - بال جورج : المرجع السابق ص٦٢ .

٦٦ - تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا ص٢٨ .

٦٧ - مجموعة من الباحثين : الغزو الإسرائيلي للبنان ص٤٣٢-٤٣٣ .

٦٨ - جريدة القبس الكويتية عدد ٦ تموز ١٩٨٢ م .

٦٩ - غرين ستيفن : المرجع السابق ص٢٢٢ .

٧٠ - مجموعة من الباحثين : الغزو الإسرائيلي للبنان ص٤٣٣ .

٧١ - المرجع نفسه ص٤٣٤ .

٧٢ - حداد تيريز : القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٨ م ص٥٨-٥٩ .

٧٣ - مجموعة من الباحثين : الغزو الإسرائيلي للبنان ص٤٢٢ .

٧٤ - بال جورج : المرجع السابق ص٨٣ .

٧٥ - كريستي أندراتش : المرجع السابق ص١٣٣-١٣٤ .

٧٦ - مجموعة من الباحثين : الغزو الإسرائيلي للبنان ص٤٢٥ .

الفصل الرابع

تطورات القضية الفلسطينية ١٩٨٢ - ١٩٩٧ م

جعلت عملية الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ م الوضع في المنطقة أكثر تعقيداً خصوصاً بعدما تمكنت « إسرائيل » من تمرير حلقة جديدة من حلقات اتفاقات كامب ديفيد برعاية ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ م الذي تم التوقيع عليه بين حكومة لبنانية انتُخِبَتْ في ظل الحراب الصهيونية وبين الحكومة الصهيونية .

غير أن السياسة السورية حققت نجاحاً منقطع النظير وأحبطت أهداف الاجتياح الصهيوني ، واسقطت هذا الاتفاق الذي يعدّ الثمرة الوحيدة التي حصل ليها الكيان الصهيوني أثناء عملية الغزو . كما أجبرت سورية القوات العسكرية الصهيونية على الإنسحاب من الأراضي اللبنانية إلى منطقة الشريط الحدودي ، بفضل عمليات المقاومة البطولية التي رعتها ونظمتها وأشرفت على تنفيذها . وعندما احتفظت القوات العسكرية الصهيونية بما أسمته « الحزام الأمني » في الجنوب اللبناني أشعلت سورية فيه نضالاً اضطر الكيان الصهيوني إلى دفع أضعاف ما يجنيه من فوائد تمسكه بهذا الشريط.

في سبيل الالتفاف على السياسة السورية الحريصة على وحدة الصف العربي وتمكين جبهة الصمود العربية في وجه المخططات الاستسلامية المطروحة في المنطقة ، أقدمت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغن ، بعد إسقاط اتفاق ١٧ أيار إلى تبني استراتيجية جديدة تدفع من خلالها الأردن وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى التوقيع على اتفاق بينهما لحل القضية الفلسطينية على اساس مؤتمر فلسطيني أردني[1] . وقد تمخض عن هذه الاستراتيجية عقد لقاء أردني فلسطيني في شباط عام ١٩٨٥ م ، تم الاتفاق خلاله بين المملكة الأردنية الهاشمية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على

العمل المشترك في سبيل تحقيق تسوية لقضية الصراع العربي الصهيوني وإنهاء حالة الحرب في المنطقة على أساس المبادئ التالية :

١ - إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ م من أجل تحقيق السلام وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي .

٢ - حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير . وحق الفلسطينيين الثابت والمشروع في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من إقامة الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية .

٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة .

٤ - حل القضية الفلسطينية من كافة جوانبها .

٥ - على هذا الأساس سيتم إجراء المحادثات السلمية من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ، وجميع أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك من خلال وفد أردني - فلسطيني مشترك[٢] .

وتطلبت مسألة دراسة المشروع الأردني الفلسطيني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة الضغوط السياسية على الأردن ، والفلسطينيين لتقديم تنازلات نوعية جديدة ، وطالبت حليفتها الاستراتيجية في المنطقة اتخاذ موقف يميل إلى قبول المعطيات الفلسطينية الأردنية الجديدة ، وبنتيجة ذلك طرح شمعون بيريز مشروعاً إسرائيلياً مضاداً في الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ تشرين الأول عام ١٩٨٥ م تضمن النقاط التالية :

١ - التوصل إلى اتفاقات سلمية بين « إسرائيل » والدول العربية وحل القضية الفلسطينية عن طريق المفاوضات .

٢ - لا يحق لأي طرف من الأطراف تحديد شروط مسبقة للمفاوضات .

٣ - يجب أن تقوم المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ مع مراعاة المقترحات التي يقدمها المشاركون الآخرون .

٤ - يجب أن تكون المفاوضات بين دول وأطراف النزاع مباشرة .

٥ - في حال الضرورة يمكن أن تبدأ المفاوضات من خلال مؤتمر دولي .

٦ - يمكن عقد المؤتمر الدولي قبل نهاية هذا العام (١٩٨٥ م) في « إسرائيل » أو الأردن أو في مكان آخر حسب الاتفاق ويسعدنا أن يفتتح هذا المؤتمر في عمان .

٧ - يجب ن تجري المفاوضات الأردنية الإسرائيلية بين الوفدين الإسرائيلي - الأردني أو الإسرائيلي - الأردني الفلسطيني الذي يمثل دُعاةَ السلام لا دُعاةَ الحرب[٣] .

وقد جاء هذا المشروع لتقوية موقف الكيان الصهيوني ضد الدول العربية وشكّل محاولة أمريكية إسرائيلية جديدة لإحياء الشق الفلسطيني من اتفاقات كامب ديفيد ، وتشجيعاً لبعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية لتقديم المزيد من التنازلات ، في وقت أصبحت فيه هذه القيادة بعد التخلي عن الكفاح المسلح بعد خروجها من لبنان عام ١٩٨٢ م جاهزة لها الأمر الذي يخدم في نهاية المطاف المصالح الصهيونية ويقوي الاستراتيجية الأمريكية الصهيونية في المنقة العربية بشكل عام .

غير أن التبدلات والتحولات الكبيرة التي بدأت تعيشها الساحة السوفيتية آنذاك دفعت الإدارة الأمريكية إلى إعطاء جلّ اهتماماتها لما يجري على تلك الساحة وحرصت على استغلال المتغيرات الكبيرة التي نتجت عن السياسات السوفيتية الجديدة على الساحة الدولية وتسخيرها لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي فقد لجأت الإدارة الأمريكية خلال هذه الفترة إلى تجميد سياستها في المنطقة العربية بصورة مؤقتة ريثما تنتهي من وضع ترتيبات جديدة تأخذ بالحسبان المتغيرات الهائلة الحاصلة على الساحة الدولية .

١ - الانتفاضة الفلسطينية (ثورة الحجارة) :

شهدت المرحلة التي أعقبت خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢ م ، وتوزيع المقاتلين الفلسطينيين في العديد من الدول العربية البعيدة عن خطوط المواجهة مع الكيان الصهيوني (تونس ، الجزائر ، اليمن ...) تراجعاً سلبياً في

النضال الوطني الفلسطيني ، وانعكس ذلك في تخلي بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية عن استراتيجية الكفاح المسلح ، والتوجه حصراً نحو الخيارات السياسية ، وجعل التسوية نهجاً قائماً بحد ذاته ، في وقت لاحظ فيه أبناء الشعب العربي الفلسطيني في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة التدهور السريع ، والتآكل في الأوضاع الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وفي علاقاتها مع الدول العربية وفي وقت تزايدت فيه الإجراءات الإرهابية الصهيونية القمعية الأمر الذي ولَّدَ ردود أفعال كبيرة لدى شباب الداخل من أبناء الشعب العربي الفلسطيني الذين ولدوا وترعرعوا تحت سلطة القهر والاحتلال الصهيوني .

من ناحية أخرى اقتنعت قيادة الكيان الصهيوني بأنها أحكمت قبضتها على مفاصل الحركة الاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد تخلي القيادة المتنفّذة في منظمة التحرير عن الكفاح المسلح وإن كان ذلك بشكل غير معلن . ناهيك عن السيطرة العسكرية الصهيونية على الأراضي الفلسطينية وكان الواقع الاقتصادي المتدهور للشعب الفلسطيني وتزايد سوء الأحوال المعاشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يفعِّل من مشاعر النقمة والثورة لدى أبناء هذا الشعب ، وتجمعت هذه العوامل في بوتقة واحدة أدى تفاعلها إلى تفجر الانتفاضة الثورية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الثامن من كانون الأول عام ١٩٨٧ م ، عندما أقدم سائق شاحنة صهيوني على دهس عمال فلسطينيين أثناء عودتهم من أماكن عملهم ، الأمر الذي أسفر عن استشهاد أربعة فلسطينيين وجرح تسعة آخرين(٤) .

في صبيحة اليوم التالي لانطلاقة الانتفاضة تشكلت في الضفة الغربية وقطاع غزة قيادة عامة لها من فصائل فلسطينية مختلفة في إطار جبهة واحدة ضمَّت الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني وحركة حماس حيث تمكنت هذه الجبهات من خلال هذه القيادة من وضع الخلافات الإيديولوجية جانباً والتزمت بالثورة ضد قوات الاحتلال الصهيونية والمطالبة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم . وفي سبيل الإشراف على الانتفاضة وقيادتها بشكل واعٍ ومنظم قامت القيادة العامة للانتفاضة بتأسيس لجان شعبية محلية انتشرت في كل قرية وحي من أحياء المدن الفلسطينية في

الضفة والقطاع . وتطورت حوادث الصدام والمواجهة بين شباب الانتفاضة وقوات الاحتلال الصهيوني إلى ثورة شعبية فلسطينية عارمة يقودها أطفال ونساء وشباب ، وأداتها حجارة أرض فلسطين المقدسة .

وشكّلت الانتفاضة مرحلة جديدة من مراحل كفاح الشعب العربي الفلسطيني نقل خلالها نضاله الوطني للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨ م إلى قلب الأراضي العربية المحتلة . وتمكن أطفال وشباب الانتفاضة من خلال توسيع دائرة نشاطهم الثوري الذي امتد إلى كل قرية في الضفة والقطاع من استنزاف الكيان الصهيوني عسكرياً واقتصادياً واضطُرَّتْ قوات الاحتلال الصهيونية إلى استخدام أكثر من عشرين ألف جندي صهيوني لقمع الانتفاضة وبلغت الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالكيان الصهيوني خلال الأشهر الأولى من الانتفاضة (١٦٥) مليون دولار صرفت لتغطية محاولات القمع وحدها[٥] .

غير أن أساليب القهر والقمع الوحشية التي اتبعتها سلطات الاحتلال الصهيوني وسياسة تجويع الشعب العربي الفلسطيني ، وفرض الحصار الطويل على المخيمات والمدن وقطع الماء والكهرباء ، وهدم المنازل وهجمات المستوطنين المسلحين على المدنيين الفلسطينيين العزّل ، وتكسير عظام الأطفال الفلسطينيين بالحجارة من قبل الجنود الصهاينة ، لم تجدِ واستمرت الانتفاضة في تصعيد المقاومة ووضعت الحكومة الصهيونية أمام واقع وحقائق فلسطينية جديدة . وقد وَعَتْ هذه الحكومة أن مسألة إبادة شعب بأكمله يناضل من أجل حريته أمر مستحيل في وقت أخذ فيه الرأي العام العالمي الذي أصبح أكثر تفهماً لواقع الشعب العربي الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال يتعاطف مع مطالب هذا الشعب ويؤيد حقه في تقرير المصير .

تجدر الإشارة هنا إلى ولادة حركة حماس في اليوم الأول للانتفاضة والتي لعبت دوراً مهماً في قيادتها وتوجيهها . حيث وضعت الحركة لنفسها استراتيجية خاصة بها لخوض الصراع مع سلطات الاحتلال الصهيونية تقوم على أساس أن الشعب الفلسطيني هو المستهدف الأول في ظل الاحتلال الصهيوني الاستيطاني وعليه يقع العبء الأكبر في مقاومة الاحتلال الغاشم ولذلك دعت حماس إلى حشد طاقات الشعب الفلسطيني وتوجيهها نحو الصمود والمقاومة ، كما عدّت أن ساحة المواجهة مع العدو الصهيوني

هي فلسطين وأن الساحات العربية هي ساحات نصرة ومؤازرة للشعب الفلسطيني خاصة على الصعيد السياسي والإعلامي . وأن مواجهة العدو الصهيوني ومقاومته في فلسطين شكل من أشكال النضال الفلسطيني حتى يتم النصر والتحرير ، في الوقت نفسه الذي عدت فيه أن العمل السياسي يشكل أيضاً أحد وسائل المقاومة من خلال عرض قضية الشعب الفلسطيني العادلة أمام المجتمع الدولي(٦) .

واستمرت الانتفاضة وطوّرت من أساليب مواجهة الاحتلال الصهيوني وفي الأعوام الثلاثة الأولى تقريباً كانت المظاهرات والمواجهات وقذف الحجارة وإغلاق الشوارع وحرق الإطارات الوسائل المهمة والطريقة المتبعة في مواجهة سلطات الاحتلال وخلال هذه الفترة وصلت الإنتفاضة إلى أوج عطاءاتها وذلك بسبب نجاحها المتواصل في إقحام جماهير الشعب الفلسطيني في المواجهات وفعالياتها اليومية . وفي أوائل عام ١٩٩٢ م أعلنت حركة حماس عن تأسيس كتائب عز الدين القسّام وقامت المجموعات التابعة لها بسلسلة عمليات عسكرية بدأت بخطف عدد من الجنود الصهاينة والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال (اختطاف الرقيب توليدانو وقتله في كانون الأول ١٩٩٢ م) . وخلال عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤ م تصاعد النشاط العسكري لكتائب القسّام وأخذ منحى أكثر عنفاً وضراوة تجسد في سلسلة العمليات الانتحارية في قلب الكيان الصهيوني ضد حافلات جنود ومستوطنين صهاينة سقط خلالها العشرات من القتلى . لكن كتائب القسّام واجهت مأزقاً حقيقياً بعد اتفاق غزة أريحا أولاً الموقع في أوسلو في أيلول ١٩٩٣ م وبعد قيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية فقد كانت غزة ميدان من أهم ميادين نشاطاتها من حيث الإعداد والتنظيم وقاعدة الإنطلاق لتنفيذ العمليات ضد قوات الاحتلال .

وقد تضمن الاتفاق كما سنرى لاحقاً تحميل سلطة الحكم الذاتي مسؤولية أية عمليات عسكرية تشن ضد أهداف صهيونية انطلاقاً من الأراضي التي تخضع لإشرافها الإداري . وكانت عملية تفجير الحافلات في القدس وعسقلان وتل أبيب في شباط وآذار ١٩٩٦ م التي جرت انتقاماً لمقتل المهندس يحيى عياش رداً على انتخابات الحكم الذاتي من آخر الأعمال العسكرية التي قامت بها الكتائب المذكورة . وبذلك تكون سلطة الحكم الذاتي المسؤول الأول والأخير عن إنهاء وتحييد الانتفاضة التي عجز

الكيان الصهيوني على امتداد ست سنوات من القضاء عليها على الرغم من استخدامه أفظع أساليب القتل والبطش والتعذيب والحصار بحق الشعب العربي الفلسطيني .

٢ً – المبادرات السياسية الأمريكية ومحاولات الالتفاف على الانتفاضة :

واجه الكيان الصهيوني بسبب توسيع دائرة نشاطات وفعاليات الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مأزقاً سياسياً حقيقياً في الساحة الدولية وكثرت الدعوات المطالبة بإعطاء الشعب العربي الفلسطيني الحق في تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة . كما اضطر بعض قادة الكيان الصهيوني إلى طرح مسألة التخلي عن بعض الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث صرح اسحاق آهارون أحد قادة الحركة الصهيونية بأنه « لا يوجد احتلال إنساني ، أو احتلال ليبرالي ، ينبغي ألا ننتظر حتى يملي علينا العرب مصيرنا ، علينا التخلص من المناطق »(٧) .

وقال دافيد لاندو « استطاعت الانتفاضة الفلسطينية أن تقضم مكانة إسرائيل في العالم ونجحت في تعميق الهوّة داخل المجتمع الإسرائيلي ، وهزّت المعنويات القومية وفضحت سلطة القانون وزعزعت أساس الدولة ودرعها الواقي »(٨) .

وبدأت الحركة الصهيونية بإجراء دراسة بالاشتراك مع حليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والبحث عن وسيلة تخلص الكيان الصهيوني من الانتفاضة بعدما عجزت كافة وسائل البطش والقتل والقمع في تحقيق ذلك وبعدما تبين أن الانتفاضة تحمل مقومات الديمومة والاستمرار طالما أن الاحتلال قائم مع ما تشكله من خطر حقيقي على المصالح الصهيونية في المنطقة وكانت بداية التحرك الدبلوماسي الأمريكي في هذا الاتجاه طرح فيليب حبيب أثناء زيارته للأردن في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٨٨ م مبادرة أهم ما تضمنته إجراء انتخابات لرؤساء البلديات على أن يدخل الفائزون منهم ضمن تشكيلة وفد أردني – فلسطيني مشترك وذلك من أجل منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً تسهم فيه المملكة الأردنية الهاشمية وتحتفظ « إسرائيل » بموجبه بنقاط أمنية في الأراضي الفلسطينية التي ستخضع لهذا الحكم(٩) . غير أن المبادرة جوبهت بالرفض التام وانتهت بالفشل لأنها لم تتضمن حتى الحدود الدنيا من الحقوق الوطنية الفلسطينية . وبعد أقل من ثلاثة أشهر على انطلاقة الانتفاضة وفي الرابع من

آذار ١٩٨٨ م حاولت الدبلوماسية الأمريكية الالتفاف عليها عن طريق دعوة وجهها وزير خارجيتها آنذاك جورج شولتز إلى الحكومة الأردنية وحكومة الكيان الصهيوني للبدء بمفاوضات ثنائية لحل القضية الفلسطينية على أساس القرار ٢٤٢ وعن طريق عقد مؤتمر دولي يدعو إليه الأمين العام للأمم المتحدة تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى أطراف الصراع وأن يكون التمثيل الفلسطيني في المؤتمر من خلال وفد اردني - فلسطيني مشترك يتفاوض مع الوفد الإسرائيلي في مسار مستقل عن المفاوضات الأخرى للتوصل إلى درجة من الحكم الذاتي(١٠) . وفي نيسان ١٩٨٨ م تقدم شولتز بإيضاحات تضمنت رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والإنسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة(١١) .

غير أن المبادرة جوبهت بالرفض القاطع من قبل سورية لأنها لا تلبي التطلعات العربية المشروعة ولا تتضمن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . كما رفضتها منظمة التحرير الفلسطينية بعد اللقاء الذي تم مع القيادة السورية في ٢٥ نيسان ١٩٨٨ م الذي حصل بعد اغتيال خليل الوزير على يد العصابات الصهيونية في تونس ونقل جثمانه إلى دمشق حيث أكدت سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية على أن مبادرة شولتز تتنكر لأبسط الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . كما تم التأكيد على ضرورة استمرار الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وبالفعل فقد استمرت فعاليات ونشاطات الانتفاضة عمقاً وتوسعاً ووضعت الكيان الصهيوني أمام حقائق جديدة لم يواجهها من قبل .

لكن بعض القادة المتنفذين في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية راحوا يركزون جل اهتماماتهم على الدور والجهود الأمريكية بغض النظر عن ماهيتها وطبيعتها آنذاك وذلك لقطف ثمار الانتفاضة وتحقيق مكاسب معينة آملين تحسين سمعتهم عن طريق استغلال إعلان قيادة الانتفاضة منذ بداية انطلاقتها الأولى تمسكها بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني داخل الأراضي العربية المحتلة وخارجها على الرغم من أن الانتفاضة كانت قد انطلقت دون تحريض أي طرف خارجي كما رأينا وأوجدت لنفسها القيادة الوطنية الموحدة ولجانها الشعبية التي تولت قيادة وتوجيه فعالياتها على أكمل وجه . وجاءت الفرصة المناسبة لقيادة منظمة

التحرير الفلسطينية عندما طالبت الانتفاضة بعقد مؤتمر دولي للسلام وانسحاب القوات العسكرية الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك من مدينة القدس وإزالة كافة المستوطنات التي أقامتها سلطات الاحتلال في الراضي العربية المحتلة ووضع هذه الأراضي تحت مراقبة الجمعية العامة للأمم المتحدة وحل مشكلة اللاجئين على أساس قرارات الشرعية الدولية[١٢] .

وبدأت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية اتصالاتها غير المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر قنوات سرية بعدما تخوفت من أن تصبح قيادة الانتفاضة الفلسطينية في الداخل البديل عن منظمة التحرير الفلسطينية وهذا في الحقيقة اعتقاد لم يكن له أي أساس من الصحة بخاصة وأن قيادة الانتفاضة اعترفت منذ اليوم الأول لانطلاقتها بأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني .

وجاء التحول الكبير في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ م أثناء انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عندما أعلنت ما أسمته قرار ولادة الدولة الفلسطينية والاعتراف بالقرارين رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ والدعوة إلى قيام دولتين لشعبين على ارض فلسطين وحق كل دول المنطقة بما فيها « إسرائيل » والدولة الفلسطينبة في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها[١٣] . وقد كان هذا الإعلان أشبه ما يكون برسالة وجهتها قيادة المنظمة إلى الإدارة الأمريكية أوحت فيها استعدادها للتعامل مع المشاريع والحلول الأمريكية وبناء عليه وفور إعلان قيادة المنظمة هذا صرّح وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز مباشرة في مؤتمر صحفي عقده أن منظمة التحرير الفلسطينية أعلنت اعترافها بقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وبـ « حق إسرائيل » في العيش بأمن وسلام ورفض المنظمة للإرهاب وبناء على ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية الآن جاهزة لإجراء حوار حقيقي وجاد مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية . وفور ذلك كلف جورج شولتز سفير بلاده لدى تونس بيليترو بالقيام بهذا الحوار وأعلن أن الهدف من هذا الحوار هو التوصل إلى إقرار سلام عادل ودائم في المنطقة[١٤] .

في ١٦ كانون الأول ١٩٨٨ م بدأ الحوار بين الإدارة الأمريكية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، لكن من الخطأ بمكان عدّ هذه الخطوة من جانب الولايات

المتحدة الأمريكية بأنها اعتراف باستقلال الشعب العربي الفلسطيني وكل ما تضمنه الموقف الأمريكي التكتيكي الجديد هو أنه يمكن تحديد مستقبل وضع الضفة الغربية وقطاع غزة فقط من خلال المفاوضات والفضل في ذلك يعود إلى الانتفاضة الفلسطينية الضاغطة بقوة في الساحة الدولية والتي أثبتت للعالم بأن أي حل سلمي لا يمكن أن يكون دون الحل العادل للقضية الفلسطينية وأعادت تذكير العالم بعد غياب منظمة التحرير بأن هناك شعباً فلسطينياً ما يزال يطالب باستعادة حقوقه المغتصبة . غير أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت على موقفها السابق ولم تعترف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وظلت مسألة الاهتمام الأمريكي والالتزام بأمن الكيان الصهيوني الموضوع الأكثر أهمية في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منظمة التحرير الفلسطيبية وقضية الصراع العربي الصهيوني على الرغم من التنازلات التي قدمتها قيادة المنظمة ودون أي مقابل على الإطلاق[١٥] .

لابد من الإشارة هنا إلى أن الانتخابات الأمريكية التي جرت في أواخر عام ١٩٨٨ م انتهت بفوز جورج بوش المرشح الرئاسي عن الحزب الجمهوري الذي أطلق الكثير من التصريحات عشية الانتخابات عدّ فيها « إسرائيل » حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية وأن على الولايات المتحدة أن تفعّل دورها في حل قضية الصراع العربي الإسرائيلي وإجراء محادثات بين الدول العربية و « إسرائيل » وعلى الأطراف التوصل إلى اتفاق . كما اعلن معارضته التامة لقيام دولة فلسطينية مستقلة والتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية إذا لم تعترف بـ « إسرائيل » وقرارات الأمم المتحدة وتوقف أعمالها الإرهابية[١٦] . كما أعلن بوش خلال حملته الانتخابية أكثر من مرة أيضاً عن ضرورة زيادة المساعدات المقدمة لإسرائيل ومضاعفة الجهود المشتركة معها في مجال الدفاع ودعم المطالب الإسرائيلية بإجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية[١٧] . وفي ١٨ كانون الأول ١٩٨٨ م أعلن بوش أنه يقف ضد إقامة دولة فلسطينية في الأراضي العربية المحتلة وأعلن قائلاً : « أنا شخصياً مع الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية . لكن إذا تم الاتفاق على إقامة دولة فلسطينية فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تعارض ذلك ... »[١٨] .

بعد تسلم جورج بوش مهمات منصبه كرئيس للإدارة الأمريكية مع مطلع عام ١٩٨٩ م أخبر السفير الإسرائيلي لدى واشنطن أن الإدارة الأمريكية الجديدة سترسل مبعوثاً خاصاً إلى المنطقة من أجل مضاعفة الجهود لتطبيق خطة تقوم على أساس إجراء محادثات بين « إسرائيل » وسكان الأراضي العربية المحتلة الذين لا تربطهم أية علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية[١٩] . وقد شكّل هذا التطور توجهاً خطيراً في السياسة الأمريكية تجاه مسألة الصراع العربي الصهيوني كانت غايته فصل المسارات العربية عن بعضها وإجراء مشاورات أو على الأصح مفاوضات مستقلة مع كل منها بشكل منفصل تماماً عن الآخر وفي فترات زمنية متفاوتة بحيث تكون هناك مفاوضات إسرائيلية مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وإجراء مفاوضات في مراحل لاحقة بين سوريا و « إسرائيل » ولبنان و « إسرائيل » والأردن و « إسرائيل »[٢٠] .

غير أن الموقف السوري الرافض للسياسة الأمريكية ومحاولات إضعاف جبهة المواجهة العربية من خلال إحداث شرخ بين دول الطوق العربية بالإضافة إلى تزايد حدة وفاعلية الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع اللذين قطعا الطريق على الأفكار الأمريكية الجديدة وعلى الإدارة الأمريكية التي ظهر بشكل واضح أن همها الوحيد هو تخليص الكيان الصهيوني من الانتفاضة وتعميق العلاقات والروابط الاستراتيجية معه . وبدأت إدارة بوش تبحث عن وسائل جديدة وبديلة واعتمد بوش في دبلوماسيته الجديدة على المؤسسات الثلاث التالية : مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية الدولية في جامعة جورج تارون ، ومعهد رجال الأعمال ، ومعهد غروفروف للحرب والسلام والثورات التابع لجامعة ستينفورد . وقد أوصت هذه المؤسسات مجمعة بالحفاظ على الكيان الصهيوني كركن أساسي من أركان السياسة الأمريكية في المنطقة العربية وإيجاد نوع من التوازن مع الأنظمة العربية الموالية للغرب واتخاذ موقف أقل تشدداً بخصوص القضية الفلسطينية[٢١] .

من هنا ركزت إدارة الرئيس جورج بوش على الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وتوجيه ما أسمته بقوة السلام داخل قيادة المنظمة . وقد سمحت بداية الحوار معها بسبر واستكشاف كافة نقاط الضعف التي كانت تعاني منها هذه القيادة الأمر الذي أعطى زخماً ودفعاً ودماً جديداً للسياسة الأمريكية في علاقتها مع المنظمة

وترسخت الروابط الأمريكية الجديدة مع قيادتها بالمبادرة التي تمت الموافقة عليها في مجلس الوزراء الصهيوني في ١٤ أيار ١٩٨٩ م والتي اصبحت تعرف باسم خطة شامير المتعلقة بإجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة . حيث قام السفير الأمريكي في تونس بيليترو وعضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبد ربه بتفحص ودراسة فكرة الانتخابات المقترحة[٢٢] . وبناء على ذلك أبدت الحكومة الصهيونية من جديد اهتمامها بحل مشاكلها مع الأردن لاعتقادها بأن عمان قادرة على أن تأخذ على عاتقها جزء من المسؤولية في حل مشكلة الأراضي الفلسطينية المحتلة كبديل عن الفلسطينيين في بعض القضايا والمسائل العالقة . وقد عدّت تل أبيب أن الأردن تعد الدولة الفلسطينية المطلوبة معللة ذلك بأن أغلبية سكانها من الفلسطينيين الأمر الذي أدى إلى تخوّف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من اقتراح شامير ورفضت الخطة بشكل قاطع وأعلنت اللجنة المركزية في بيان لها في ١٥ ايار ١٩٨٩ م أن المشروع محاولة لخداع الرأي العام العالمي وتكريس الاحتلال الإسرائيلي[٢٣] .

بعد فشل خطة شامير حاولت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إعادة إحياء سياسة الحلول المرحلية التي كان هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي السابق قد وضع أساسها خلال السبعينات وأدت إلى التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد وأطلق وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في ٢٢ أيار ١٩٨٩ م مبادرة سلمية أصبحت تعرف باسم مبادرة بيكر تضمنت إقامة سلام عن طريق المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢ و ٣٣٨) . وإدخال مبدأ مبادلة الأرض بالسلام واعتراف الدول العربية بـ « إسرائيل » والسماح لجميع الأطراف المشاركة بالالتقاء وجهاً لوجه وموافقة مصر و « إسرائيل » على إجراء حوار فلسطيني إسرائيلي في القاهرة على أساس مبادرة شامير الخاصة بالانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة[٢٤].

غير أن المبادرة الأمريكية الجديدة منيت بالفشل بسبب الرفض السوري التام لها وخضوعها لبعض التعديلات والاشتراطات الإسرائيلية الفلسطينية . ونظراً للمشكلة الوزارية التي عاشها الكيان الصهيوني في آذار ١٩٩٠ م على أثر المناقشات الحادة التي جرت حولها . لكن الإدارة الأمريكية قامت خلال هذه الفترة بزيادة المساعدات المالية

للاجئين الفلسطينيين عن طريق الأمم المتحدو ووسعت من اتصالاتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وجاءت الخطوة الأولى لإدارة بوش أثناء الزيارة التي قام بها كيلي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط إلى تونس واللقاء مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية فيها(٢٥) .

كما أنه من الممكن تقويم اللقاء الذي تم بين الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر ورئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس على أنه محاولة لرفع مستوى العلاقة بين الولايات المتحدة وقيادة المنظمة في الوقت الذي حرصت فيه واشنطن على جعلها علاقات غير رسمية . غير أن الإدارة أوقفت هذه الاتصالات مع المنظمة وهذا ما أعلن عنه الرئيس جورج بوش مباشرة خلال مؤتمر صحفي عقده في ولاية ألبوما في العشرين من حزيران ١٩٩٠ م(٢٦) .

بعد عام ونصف من الاتصالات والمفاوضات بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والإدارة الأمريكية نوقشت خلالها أسس المسائل العالقة كان من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ستجر قيادة المنظمة إلى تقديم المزيد من التنازلات . وقد لعب اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى ضعف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وموقعها وموقفها دوراً كبيراً في ذلك وفي وقت كانت فيه هذه القيادة تعيش صراعاً داخلياً بين القوى التي تتمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والثوابت الوطنية الفلسطينية وترفض المساومة عليها والتنازل عنها وبين القوى الأخرى التي كانت تسعى إلى تحقيق بعض المكاسب الدبلوماسية الضيقة على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وتركت أزمة الكويت عام ١٩٩٠ م تأثيراً كبيراً في الصراع العربي الصهيوني من خلال الشرخ الكبير الذي أحدثته في الصف العربي وبلغ التضامن العربي أدنى مستوى له في تاريخه وانتقلت القضية الفلسطينية على المستوى الدولي في تلك المرحلة إلى المرتبة الثانية من حيث الأهمية خصوصاً وأن الولايات المتحدة تحولت في هذه المرحلة إلى مرتبة الدولة العظمى الوحيدة المعنية بقضية الصراع في حين كان الاتحاد السوفييتي منشغلاً بأوضاعه الداخلية المعقدة ويعيش أواخر أيامه كدولة عظمى لها تأثير في الساحة الدولية .

٣ - مبادرة الرئيس جورج بوش وانعقاد مؤتمر مدريد ١٩٩١ م :

بعد مرور فترة وجيزة على حرب الخليج الثانية . وفي ظل المتغيرات الدولية الكبيرة التي شهدها العالم أعرب الرئيس الأمريكي جورج بوش في السادس من آذار ١٩٩١ م عن رغبة إدارته في استئناف المفاوضات السلمية بين الدول العربية و « إسرائيل » فأطلق مبادرة سلمية أصبحت منذ ذلك الحين تعرف باسم مبادرة بوش حدد فيها أمام الكونغرس الأمريكي رؤيته ورؤية ومفهوم الولايات المتحدة الأمريكية لأسس تسوية الصراع العربي الصهيوني وقد تضمنت مبادرته النقاط التالية :

١ - تطبيق قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ من خلال المفاوضات.

٢ - تطبيق مبدأ مبادلة الأرض بالسلام .

٣ - تحقيق الحقوق السياسية والمشروعة للشعب الفلسطيني .

٤ - ضمان الأمن والسلام لجميع دول المنطقة بما في ذلك « إسرائيل »[٢٧] .

لاقت المبادرة الأمريكية مباشرة تأييداً تاماً من قبل الاتحاد السوفييتي والدول الأوروبية . وبعد مرور أقل من شهر واحد على إطلاقها كلّف الرئيس جورج بوش وزير خارجيته جيمس بيكر بالتوجه إلى المنطقة للإلتقاء بالأطراف المعنية والاطلاع على وجهات نظرهم من العملية السلمية وموقفهم من المبادرة .

من جانبها قبلت الدول العربية المبادرة الأمريكية من حيث المبدأ وبدأ وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر اتصالاته مع الأطراف المعنية بقضية الصراع العربي الصهيوني بما في ذلك الزعماء الفلسطينيين الذين يمثلون الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة . وخلال ثماني جولات قام بها بيكر إلى المنطقة تنقل خلالها بين عواصم الدول المعنية تمكن من الحصول على موافقة رسمية من جميع الأطراف على المبادرة والإعداد لعقد مؤتمر دولي للسلام على أن يعقد في العاصمة الإسبانية مدريد تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي الذي كان ما يزال موجوداً آنذاك .

في الثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٩١ م بدأ مؤتمر مدريد للسلام أعماله بجلسة افتتاحية شاركت فيها بالإضافة إلى وفود دول المواجهة العربية ووفد فلسطيني ضمن تشكيلة الوفد الأردني ووفد إسرائيلي ووفود كل من دول مجلس التعاون الخليجي الست ودول الاتحاد المغاربي والمجموعة الأوروبية والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ألقيت خلالها كلمتا راعيي المؤتمر وكان خطاب الرئيس السوفييتي غورباتشوف ضعيفاً عكس وضع بلاده المنكفئة على مشكلاتها الداخلية . في حين جاء خطاب الرئيس الأمريكي تأكيداً لما ورد في مبادرته التي طرحها في السادس من آذار ١٩٩١ م بالإضافة إلى تعهده ووزير خارجيته جيمس بيكر بالقيام بدور نشيط للمساعدة في إنجاح عملية السلام وتعهد بتقديم كل ما تتطلبه عملية السلام من الجانب الأمريكي[٢٨] .

وكان موقف المجموعة الأوروبية في المؤتمر أكثر إنصافاً للحقوق العربية عامة وحق الشعب الفلسطيني بشكل خاص . فقد أكد هانس فان دن بروك وزير خارجية هولندا الذي ألقى كلمة المجموعة الأوروبية على ضرورة تطبيق المبادئ التوجيهية للدول الاثنتي عشرة الأوروبية حول عملية التفاوض وهي تطبيق القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن الدولي ومبدأ مبادلة الأرض بالسلام وحق دول المنطقة بالعيش بسلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها . بالإضافة إلى حق الشعب العربي الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير[٢٩] .

وفي الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية المصري السيد عمر موسى تم التأكيد على أن الوضع القانوني للشعب العربي الفلسطيني لا يقبل الطعن ، وأن الشعب الفلسطيني هو شعب له تاريخ وحضارة وشخصية قومية متميزة . كما أكد على أن الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة وهضبة الجولان المحتلة هي أراض عربية تخضع للتطبيق الكامل للقرار رقم ٢٤٢ وأن المستوطنات التي أقيمت في الأراضي العربية المحتلة هي مستوطنات غير مشروعة ولابد من إيقافها حتى لا تعرقل عملية السلام[٣٠] .

في اليوم الثاني من أعمال مؤتمر مدريد (٣١ تشرين الأول ١٩٩١ م) تابع المؤتمرون سماع كلمات رؤساء الوفود المشاركة وألقى السيد حيدر عبد الشافي كلمة

الوفد الفلسطيني وطالب بإحقاق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ووقف الاستيطان وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره(٣١) .

وفي الكلمة التي ألقاها رئيس وزراء الكيان الصهيوني حاول إسحاق شامير ربط المؤتمر باتفاقات كامب ديفيد والتوصل إلى اتفاق على ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي مع العرب الفلسطينيين فيما يخص الأراضي العربية المحتلة . وقال شامير : « إن القضية ليست قضية أرض بل هي قضية وجودنا ومن المؤسف أن تتركز المحادثات أولاً وقبل كل شيء على الأرض ... وإذا تمحورت المحادثات على الأرض فسنصل إلى طريق مسدود »(٣٢) .

ثم ألقى السيد فارس بويز وزير الخارجية اللبناني كلمة بلاده وأكد على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ وانسحاب القوات الصهيونية من منطقة الشريط الحدودية المحتلة في الجنوب اللبناني وتطبيق قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وإيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية التي هي لب النزاع وجوهره(٣٣) .

وكانت كلمة السيد فاروق الشرع وزير الخارجية السوري ورئيس الوفد السوري إلى أعمال المؤتمر من أهم الكلمات التي ألقتها الوفود العربية وعكست الالتزام بقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام . ومما أشار إليه السيد الشرع في كلمته هذه : « إن قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين ينعقد على أساسهما المؤتمر إنما صدرا كحل توافقي بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وهي بأغلبيتها كما هو معروف متعاطفة مع « إسرائيل » منذ قيامها ومن هنا فإن تنفيذ هذين القرارين يجب أن لا يخضع لمساومات جديدة خلال المحادثات الثنائية بل يجب تنفيذهما بكامل أجزائهما على جميع الجبهات » كما أكد على ضرورة تطبيق القرار رقم ١٩٤ الصادر منذ عام ١٩٤٨ م والقاضي بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض لمن لا يرغب بالعودة . بالإضافة إلى ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وإحقاق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني(٣٤) .

في اليوم الثالث من مؤتمر مدريد (١ تشرين الثاني ١٩٩١ م) تابع المؤتمر

أعماله بالاستماع إلى الكلمات الجوابية لرؤساء الوفود المعنية بالتفاوض وردود وزيري خارجية راعيي المؤتمر وأنهى بعدها المؤتمر أعماله لتبدأ الجولة الثانية من المفاوضات بين الأطراف المعنية في واشنطن كما سنرى لاحقاً .

وهكذا فقد شكّل مؤتمر مدريد حدثاً تاريخياً ومنعطفاً مهماً في تاريخ الصراع العربي الصهيوني بغض النظر عما يمكن أن ينتج عنه من نتائج . وكانت مسألة وجود ممثلين عن الشعب العربي الفلسطيني لأول مرة في تاريخ هذا الصراع في المفاوضات من أهم ما تميز به هذا المؤتمر في حين كانت « إسرائيل » قد تمكنت في السابق من استبعاد المشاركة الفلسطينية في كافة المساعي السلمية التي سبقت مؤتمر مدريد . وكانت مسألة نجاح المؤتمر تعتمد بالدرجة الأولى على مدى مصداقية راعيي المؤتمر وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وتنفيذها للالتزامات التي قدمتها إلى الأطراف المشاركة قبل انعقاده . كما أن قدرة الأداء العربي ومستواه والرغبة العربية الجماعية في التوصل إلى حل فعلي شامل لا تقل أهمية عن هذا العامل . لكن وبكل أسف فقد ظهرت بوادر آثار التفكك في الموقف العربي في مدريد مباشرة عندما تبين أن الوفد الأردني - الفلسطيني يرفض فكرة التنسيق مع الوفدين السوري واللبناني وسار الوفد الأردني الفلسطيني في اتجاه مخالف الأمر الذي وفّر فرصة ذهبية للكيان الصهيوني للمناورة وفرصة للإفلات من المؤتمر بالشكل الذي يريد .

من ناحية أخرى شهدت جلسات مؤتمر مدريد الأولى مواقف متعارضة ومتناقضة لا على صعيد تصوّر الحل السياسي للصراع العربي الصهيونى بين الأطراف العربية من جهة والكيان الصهيوني من جهة ثانية بل أيضاً على الصعيد الإجرائي وتحديداً فيما يخص مكان المفاوضات واقتران أو عدم اقتران المفاوضات الثنائية بالمفاوضات الإقليمية . وبات واضحاً أن الكيان الصهيوني يسعى إلى جعل مكان المفاوضات الثنائية والإقليمية جزءاً أو عاملاً مساعداً على الوصول بأقصى سرعة إلى التطبيع بينه وبين الدول العربية . كما سعى إلى عدم ربط التقدم في المفاوضات الثنائية بالتقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف فالتقدم في المفاوضات الثنائية يعني الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وبدء عملية انتقال السلطة والسيادة إلى أصحابها الشرعيين في حين يعني التقدم في المفاوضات متعددة الأطراف التطبيع السياسي

والاقتصادي والدبلوماسي بين الكيان الصهيوني والدول العربية . وهذا ما يهم الكيان الصهيوني من عملية السلام على ما يبدو .

من هنا حاول الكيان الصهيوني الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة وسعى إلى بعثرة المفاوضات الثنائية مع الأطراف العربية في المكان والزمان بحيث تصعب عملية التنسيق وبما يمكنه من الإنفراد بكل طرف عربي على حده وزرع الشكوك بين الأطراف العربية واستغلال ذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنازلات والمكاسب لصالح الكيان الصهيوني .

صحيح أن المؤتمر عقد في ظل متغيرات إقليمية ودولية كبيرة جداً وهي في الحقيقة متغيرات أملت القيود والشروط التي عقد في إطارها المؤتمر . لكن الصحيح أيضاً أن هذه القيود والشروط ليست قدراً وستاراً غير قابل للإختراق وكان من الممكن تحسين هذه الشروط إذا ما توافرت الاستعدادات العربية لذلك وإسناد القدرة التفاوضية بتحركات وقوى دولية وحث الرأي العام العالمي للوصول إلى سلام عادل واستقرار حقيقي في المنطقة . وكان على الوفود العربية الأخرى التنسيق مع سورية التي تمكنت في الحقيقة من إظهار حقيقة ونوايا الموقف الصهيوني المتصلب والمتعنت وأظهرت للعالم أجمع أن الوفد الإسرائيلي لا يملك النية والاستعداد اللازمين للتوصل إلى سلام عادل وأنه يرفض الشرعية الدولية ويرفض الأساس الذي تمت الدعوة بموجبه لعقد مؤتمر مدريد (مبدأ مبادلة الأرض بالسلام) وتطبيق قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

٤ً – المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في واشنطن ١٩٩١ – ١٩٩٣ :

بعد انتهاء اجتماعات مؤتمر مدريد للسلام والتي استمرت لمدة ثلاثة أيام بدأت الجولة الثانية من المفاوضات العربية – الإسرائيلية في واشنطن بين ٤ و ١٧ كانون الأول ١٩٩١ م واقتصرت على الجدل حول صفة المسار الفلسطيني الإسرائيلي . ثم عقدت الجولة الثالثة في واشنطن بين ١٣ و ١٦ كانون الثاني ١٩٩٢ م غير أن مسألة نشاط الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة عرقلت سير المفاوضات ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هذه المسألة عاملاً استمر في تسميم العملية السلمية كلها وحتى

عرّضها للتوقف أكثر من مرة . فخلال الأسبوع الثاني من كانون الأول ١٩٩١ حلّت جماعة من المستوطنين في بعض منازل الفلسطينيين في سلوان والقدس الشرقية مما دفع الوفد الفلسطيني على توجيه احتجاج شديد اللهجة إلى الوفد الإسرائيلي . وفي أوائل كانون الثاني عام ١٩٩٢ م أصدر الكيان الصهيوني قراراً بإبعاد إثني عشر فلسطينياً فعلقت الوفود العربية المفاوضات مما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية على التصويت إلى جانب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٢٦ الذي أدان الإجراء الصهيوني بشدة .

خلال مفاوضات الجولة الثالثة حاول الجانب الفلسطيني خوض مناقشة صيغته الخاصة المتعلقة بالحكم الذاتي ، ولم يكن أمامه أي خيار بديل من أن يعدد في طليعة جدول أعماله المقترح اهتمامات حيوية مثل مواقفه من القدس ، والقرار ٢٤٢ ، والحق في تقرير المصير ، والمطالبة بوقف فوري لأنشطة الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة وتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي العربية المحتلة . وقد حاول الوفد الفلسطيني استغلال مسألة مناقشة الكونغرس الأمريكي ضمانات القروض الأمريكية (عشرة مليارات دولار) المقترح تقديمها للكيان الصهيوني وربط هذه الضمانات بمسألة تجميد الاستيطان ، غير أن ذلك لم يحقق النجاح المطلوب .

وخلال الجولة الرابعة من المفاوضات التي عقدت بين ٢٤ شباط و ٤ آذار ١٩٩٢ م قدّم الوفد الإسرائيلي وثيقة تحت عنوان « أفكار من أجل التعايش السلمي في الأراضي المحتلة خلال الفترة الانتقالية »[٣٥] شكلت تراجعاً ملحوظاً في شروط الحكم الذاتي التي نصت عليها اتفاقات كامبد يفيد الموقعة بين مصر و « إسرائيل » عام ١٩٧٨ م فهي خلافاً للاتفاقية لم تذكر سلطة منتخبة للحكومة الذاتية تحل محل الحكم العسكري الإسرائيلي ولا إلى القرار ٢٤٢ والمفاوضات بشأن الوضع النهائي . كما تضمنت الوثيقة القيود التي تقيد ترتيبات الحكومة الذاتية وعدّ « إسرائيل » مصدر السلطة واستمرار القوانين الصهيونية على الضفة الغربية وقطاع غزة واقتصرت الصلاحيات المقدمة لسلطات الحكم الذاتي على إجراءات تتعلق بالسكان ولا تتعلق بوضع الأراضي العربية المحتلة ، أي إعطائها صلاحيات إدارية وظيفية . أما صلاحياتها وسلطاتها فستكون موضع ترتيبات وتنسيق وتعاون مع « إسرائيل » من أعلى مستويات التخطيط إلى أدنى درجات التنفيذ . أما الأمن فهو وسيلة إسرائيلية صرفة

والقدس خارج هذه المناطق وتعدّها « عاصمة إسرائيل ».

في الجولة الخامسة التي عقدت في واشنطن خلال ٢٧ - ٣٠ نيسان ١٩٩٢ م اقترح الوفد الإسرائيلي إجراء الانتخابات البلدية وتسليم الخدمات الصحية فوراً للوفد الفلسطيني وذلك كبديل رسمي عن الاتفاق . غير أن الوفد الفلسطيني أدرك التكتيكات الإسرائيلية ورفض حتى مناقشة فكرة الانتخابات البلدية وطالب بأن تتمحور المفاوضات حول إنشاء سلطة مركزية من خلال الانتخابات الوطنية . وانتهت الجولة الخامسة دون أن تحقق أي تقدم يذكر وتوقفت المفاوضات إلى مرحلة ما بعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية في حزيران ١٩٩٢ م .

في ٢٤ آب ١٩٩٢ بدأت الجولة السادسة من المفاوضات بين الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني وخلال الاجتماع الأول قدّم الوفد الإسرائيلي نصاً عنوانه « المجلس الإداري لترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية : نظرة عامة » لم يختلف عن وثيقة شباط ١٩٩٢ م التي تقدمت بها حكومة إسحاق شامير السابقة إلا في أنها تضمنت ذكر مجلس إداري مؤلف من خمسة عشر عضواً ينتخبون لإدارة المجلس الكلية وكانت تلك أول التلميحات إلى هيئة فلسطينية أو وحدة مركزية . غير أن النص تضمن نفس القيود التي فرضت في الوثيقة السابقة ونصت صراحة على أن مصدر السلطة سيظل في يد « إسرائيل »[٣٦] .

وخاب رجاء الوفد الفلسطيني بعدما توقع نصاً أكثر تعاوناً وكان الأمر الجديد الوحيد في وثيقة آب فكرة الهيئة التي تضمنها اقتراح المجلس الإداري إلا أن تضمينات المجلس الإداري ما لبثت أن قيدتها بشروط وفق المنظور المعتمد بحيث أفرغت ذلك الاقتراح من مضمونه ولم تقدم الخطة شيئاً أكثر من نوافذ في اتجاه انفتاح ممكن من شأنه أن يمنح الجانب الإسرائيلي فرصاً للمطالبة بالمزيد من التنازلات بحيث يكون الفلسطينيون بعيدين عن المبادئ الأساسية التي عرضوها بشأن ترتيبات الفترة الانتقالية.

وقد قرر الجانب الفلسطيني ألا يتراجع عن موقفه الإيجابي من المفاوضات ووجه انتقاداً شديداً للنص الإسرائيلي . وتقدم في أيلول بوثيقة عنوانها « مسودة اقتراح : اتفاقية إطار في شأن ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية الانتقالية « وكانت غاية الفلسطينيين أن تكون المسوّدة إذا ما نوقشت وتم الاتفاق بشأنها قاعدة لمفاوضات

أعمق تفضي إلى الاتفاق الكامل الخاص بالفترة الانتقالية المشار إليها في رسالة الدعوة إلى مؤتمر مدريد .

بعد استراحة لمدة عشرة أيام بهدف تمكين الأطراف من التشاور مع قياداتها بدأت المرحلة الثانية من الجولة التفاوضية السادسة في ١٤ أيلول ١٩٩٢ م . وكان في طليعة أولويات الوفد الفلسطيني المفاوض قبل أية مناقشة لمسألة الحكومة الذاتية وترتيباتها الحصول من الجانب الإسرائيلي ومن الراعي الأمريكي لعملية السلام على توضيح للأصول المرجعية لعملية السلام ولاسيما الإقرار بانطباق القرار رقم ٢٤٢ على العملية بكاملها أي لا على محادثات الوضع النهائي فحسب ، بل على الفترة الانتقالية أيضاً . بمعنى أن تربط الفترة الانتقالية بالوضع النهائي ربطاً يجعل تلك الفترة تمهيداً لذلك الوضع ، لا من حيث التتالي بل من حيث الجوهر وأن يكون أي ترتيب من ترتيبات الفترة الانتقالية منسقاً مع تطبيق القرار رقم ٢٤٢ أو على الأقل ألا يعوقه أو يعطله . وأن تكون القدس الشرقية جزءاً من ترتيبات الفترة الانتقالية وأن يكون للحكومة الذاتية الفلسطينية ولاية جغرافيةعلى أساس البعد الجغرافي الذي ينطوي على القرار رقم ٢٤٢ وسيطرة على موارد المياه . وانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ على مراحل . وقد رفض الإسرائيليون الطلبات الفلسطينية رفضاً قاطعاً بحجة أن القرار رقم ٢٤٢ ينطبق على الوضع النهائي وبأنه قابل لتفسيرات مختلفة . أما الأمريكيون فكانوا يميلون إلى تأييد الجانب الإسرائيلي وأعلنوا أنهم يستطيعون تخطي رسالة الدعوة وحثوا الفلسطينيين على العودة إلى مسائل الحكم الذاتي . إلا أنهم أقروا مع ذلك ، بأن القرار رقم ٢٤٢ ينطبق على العملية السلمية كلها وأن المرحلتين مرتبطتان . وعلى هذه الشاكلة تكون مسوّدة الإطار الفلسطينية قد تضمنت ثلاثة كتل من القضايا تبرز في المفاوضات وهي :

١ - الأصول المرجعية ومن جملتها القرار رقم ٢٤٢ ، وفكرة المرحلة الانتقالية .

٢ - الولاية الجغرافية ومن جملتها مسائل الأرض والمياه والمستوطنات والقدس .

٣ - صلاحيات السلطة الفلسطينية . وبنيتها ومسألة صلاحية التشريع ومسألة الانتخابات .

وقد حاول الوفد الفلسطيني حصر مسألة المفاوضات في هذه الجولة بالكتلة

الأولى غير أن الجانب الإسرائيلي رفض ذلك وبدأ يخطو خطوة إلى الأمام بالنسبة إلى كيفية مقابلة المفاوضات المتعلقة بالكتلتين الأخريين واجتناباً للدخول في طريق مسدود بسبب القرار ٢٤٢ . وفي الأسبوع التالي شارك الوفد الفلسطيني في محادثات غير رسمية مع الوفد الإسرائيلي في وزارة الخارجية الأمريكية من أجل الحصول على توضيحات بشأن كتلتي المسائل الأخريين . وانتهت الجولة دون حصول تقدم يذكر .

في ٢١ تشرين الأول ١٩٩٢ م بدأت الجولة السابعة من المفاوضات في واشنطن واستمرت حتى العشرين من تشرين الثاني ١٩٩٢ م . شهدت مواجهات متواترة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حول مسألة القدس واستمرت الوفود على مواقفها فأعلن الوفد الفلسطيني أن الطروحات الإسرائيلية تناقض تماماً أصول المؤتمر المرجعية وأنها ترمي إلى الحفاظ على الحد الأقصى من السيطرة على الفلسطينيين والتمهيد لضم قسم كبير من الأراضي الفلسطينية وإقامة نظام قضائي مزدوج شبيه بنظام التفرقة العنصرية[٣٧] .

في ٧ كانون الأول ١٩٩٢ م بدأت الجولة الثامنة من المفاوضات واستمرت حتى السابع عشر منه تقدم خلالها الوفد الإسرائيلي بوثيقة عنوانها « توليف غير رسمي للأفكار الإسرائيلية في شأن تصور ترتيبات فترة الحكومة الذاتية الانتقالية » ولم تتضمن الوثيقة أي تقدم في الموقف الإسرائيلي بشأن القرار رقم ٢٤٢ والمسألة الإقليمية والجغرافية كلها والمسائل المتعلقة بالسيادة والسلطات وظلت محصورة في مفاوضات الوضع النهائي بينما ينبغي لترتيبات الفترة الانتقالية أن تبقي الخيارات كلها مفتوحة وألاّ تحكم مسبقاً على الوضع النهائي في حد ذاته إلا أن الوثيقة أضافت للمرة الأولى أن الترابط بين المرحلتين هو ترابط ناشئ عند تدخل الإطار الزمني لكن هذه الصيغة كانت تقصّر كثيراً عن إرضاء الفلسطينيين الذين طالبوا بألا يكون الترابط بين المرحلتين مجرد ترابط تسلسلي بل أن يكون جوهرياً وألا تكون المرحلة الأولى مجرد فترة وقتية بل تمهيداً للمرحلة الثانية وحتى آخر الجولة الثامنة من المفاوضات لم يتم التوصل إلى أي جدول أعمال مشترك . والعقبة الأولى التي لم تزل تعترض ذلك إنما هي البند الأول تحديداً أي ذاك الذي يتعلق بالأصول المرجعية .

حاول الوفد الفلسطيني طوال الجولات الثمانية من المفاوضات حل الكثير من

الخلافات العالقة بالطرق الدبلوماسية وأبدى تحملاً كبيراً أمام الضغوط الصهيونية وعكس رغبات الغالبية العظمى لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة والشعب العربي الفلسطيني في الشتات . وتبين أن وراء الموقف الإسرائيلي المتصلب جهات داعمة ومؤيدة أرادت قطع الطريق على الوفد الفلسطيني المفاوض وإفشال مهمته من خلال دفع الكيان الصهيوني إلى اعتماد تكتيك جديد يعتمد على إجبار الوفد الفلسطيني إلى تقديم المزيد من التنازلات .

في ١٤ كانون الأول ١٩٩٢ م حدث تطور جديد في المنطقة عندما أعلنت حركة حماس مسؤوليتها عن خطف الرقيب الإسرائيلي نسيم توليدانو وطالبت مقابل تسليمه بإطلاق زعيم الحركة الشيخ ياسين المعتقل في السجون الإسرائيلية غير أن الحكومة الصهيونية رفضت . وفي اليوم التالي تم العثور على جثة توليدانو فأصدر رئيس الوزراء الصهيوني إسحاق رابين قراراً بإبعاد ٤١٥ من المواطنين الفلسطينيين عبر الجنوب اللبناني بحجة انتمائهم إلى حركة حماس والجهاد الإسلامي ولم يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم ورفض تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٩٩ الصادر في ١٨ كانون الثاني ٩٩٣ الذي طالب بإعادة المبعدين الفلسطينيين إلى ديارهم فعلّقت الوفود العربية بما في ذلك الوفد الفلسطيني المفاوضات ولم تعقد الجلسة الختامية من الجولة الثامنة بسبب ذلك . وظلت الحكومة الإسرائيلية على موقفها المتصلب حتى الأول من شباط ١٩٩٣ م سمحت بعده بعودة الدفعة الأولى من المبعدين في مرج الزهور إلى ديارهم .

بقي أن نشير هنا إلى أن إسرائيل قامت خلال المفاوضات بتعزيز السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال استمرار الأنشطة الاستيطانية بما في ذلك في القدس وإنشاء الطرق التي تربط بين المستوطنات بعضها ببعض لعرقلة تطبيق القرار رقم ٢٤٢ بشكل يساعدها مسبقاً على تحديد نتيجة المفاوضات والتغيير الذي حصل في هذه الأنشطة هو مواصلتها على نحو أقل اعتراضاً ومن دون أن يثير اهتمام أو انتباه الرأي العام العالمي .

كانت الجولة الثامنة آخر الجولات التفاضلية التي عقدت في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش . وبعد نجاح بيل كلينتون في الانتخابات الرئاسية دخلت

المفاوضات العربية الإسرائيلية في وضع حرج للغاية وتركت عملية رحيل بوش آثاراً صعبة في العملية السلمية . وأعلنت إدارة كلينتون عن إجراء تغيير واضح في سياستها الشرق أوسطية عندما دعا رئيس الوزراء الصهيوني إسحاق رابين الرئيس كلينتون إلى رفع مستوى التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني من أجل مواجهة ما أسماه « الأخطار المستقبلية التي تهدد الغرب »[٣٨] .

في العشرين من نيسان عام ١٩٩٣ م أعلن الرئيس الأمريكي كلينتون عن استعداده للدخول في المفاوضات العربية الإسرائيلية كشريك تام وقال : « أنا على استعداد لحشد وتجميع كل الوسائل وحشد طاقات الإدارة الأمريكية من أجل التوصل إلى اتفاقات دائمة »[٣٩] . غير أن كلينتون قطع سلطة الرئيس السابق بوش بأشواط بعيدة في دعم وتأييد الكيان الصهيوني عندما أعلن بعد لقاءه مع إسحاق رابين رئيس الوزراء الصهيوني عن إنشاء لجنة أمريكية إسرائيلية موحدة في مجالات العلوم والتكنولوجيا العالية وبرنامج تعاون جديد في المجال الاقتصادي ومجالات أخرى[٤٠] .

في ظل هذه الظروف وجدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن الفرصة أصبحت مناسبة لها لتحييد الوفد الفلسطيني المفاوض والدخول في مفاوضات مباشرة مع الكيان الصهيوني على الرغم من أن تشكيلة الوفد التي جاءت من الأراضي العربية المحتلة لم تكن تشكل بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية وظل الوفد متمسكاً بالحقوق الفلسطينية و لم يقدم أية تنازلات وظلت المنظمة طيلة الجولات الثمانية في موقع القيادة من المفاوضات .

٥ً - المفاوضات السرية بين « إسرائيل » وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والتوقيع على اتفاقات أوسلو :

بعد خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢ م بدأت قيادة المنظمة تعيش مرحلة انعدام الوزن بسبب تخليها عن البندقية الفلسطينية التي قطفت بفضلها كافة الانتصارات السابقة (على سبيل المثال الاعتراف الدولي بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب العربي الفلسطيني) و لم تعد هذه القيادة تهتم على الإطلاق بالنتائج التي يمكن أن تترتب على القرارات المصيرية التي راحت تتخذها والتي كان قاسمها المشترك تقديم التنازلات المجانية على حساب الثوابت الوطنية .

غير أن الشعب العربي الفلسطيني رفض هذه السياسات ، كما رفض الأسلوب الذي راحت فيه قيادة منظمة التحرير تعالج فيه قضاياه المصيرية فكانت انطلاقة ثورة أبطال الحجارة في الوطن المحتل الرد المنطقي على هذه السياسات والتعبير عن رفض سياسة الهيمنة والاحتلال الصهيوني باللغة التي تفهمها القيادة العسكرية الصهيونية . وفي الوقت الذي كانت فيه ثورة الانتفاضة تجري على أشدها بدأت قيادة المنظمة اتصالاتها السرية لقطف ثمارها وكان الخطوة الأولى لقاء عدد من الشخصيات اليهودية الأمريكية ممن يمثلون الحزبين الأمريكيين الجمهوري والديمقراطي . وخلال شهر تشرين الثاني عام ١٩٨٨ م التقى وفد فلسطيني برئاسة خالد الحسن ووفد اليهود الأمريكين في ستوكهولم عاصمة السويد بإشراف وزير الخارجية السويدي أندرسون وقد تضمن البيان المشترك الذي صدر في نهاية المحادثات موافقة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على الدخول في مفاوضات سلام في إطار مؤتمر دولي وإعلان قيام دولة فلسطينية والموافقة على وجود إسرائيل كدولة في المنطقة ورفض الإرهاب وإدانة كافة أشكاله(٤١) .

في السادس من كانون الأول ١٩٨٨ م قام رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بزيارة للسويد أجرى خلالها محادثات مع أندرسون الذي عرض عليه رسالة وردته من جورج شولتز تضمنت مطالبة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بقبول قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ والاعتراف بحق « إسرائيل » في الوجود ونبذ استخدام العنف كشرط لبدء الحوار بين الإدارة الأمريكية وقيادة المنظمة . وقد قبل رئيس اللجنة المركزية للمنظمة هذه الشروط وأعلن عن ذلك صراحة في خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال جلستها الخاصة التي عقدتها في جنيف بتاريخ ١٤ كانون الأول عام ١٩٨٨ م(٤٢) .

من ناحية أخرى لم تكن الإدارة الأمريكية على استعداد للقبول بالتنازلات التي قدمتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وأصرّت على مزيد من الوضوح في استعمال عبارات معينة وهددت بعدم تغيير موقفها من المنظمة في وقت كانت تشعر في قرارة نفسها أن منظمة التحرير الفلسطينية وضعت نفسها في موقف ضعيف للغاية ولا تستطيع الدفاع عنه فاضطرت إلى تقديم المزيد من التنازلات . وكررت

قيـادة المنظمـة في تصريحاتهـا الـتي راحـت تصدرهـا اعترافهـا بـ « إســرائيل » وإدانـة « الإرهـاب » بكافـة أشـكاله . فـأعلن وزيـر الخارجيـة الأمريكـي جـورج شـولتز بعـد ذلـك والرئيـس الأمريكي رونـالد ريغـن عـن بـدء الحـوار مـع قيـادة منظمـة التحريـر الفلسـطينية وتكليـف السـفير الأمريكـي في تونـس بهـذه المهمـة وحصرها به .

عندما طرحت الولايات المتحـدة الأمريكيـة فكـرة عقـد مؤتمـر دولي للسـلام في مدريد وافقت قيادة منظمة التحرير على حضوره وتمثيل الشعب العربـي الفلسـطيني في المؤتمر عن طريق وفد منتخب مـن الداخـل ضمـن تشـكيلة الوفـد الأردني كمـا رأينـا وقامت قيادة المنظمة بنفسها بإدارة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من خلال تزويـد الوفد بالتعلميات والتوجيهات التي كانت تصدرهـا لجنـة متابعـة المفاوضـات في تونـس برئاسة محمود عباس «أبو مازن» . وخشيت قيادة منظمـة التحريـر الفلسـطينية مـن أن يتحول الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن إلى قيادة بديلة عن قيادة المنظمـة فراحـت هذه القيادة تصدر له التعلميات المتشددة بشـكل قطـع الطريـق علـى الوفـد الفلسـطيني المفاوض في تحقيق أي تقدم يذكر خلال جـولات المفاوضـات الثمانيـة الـتي أجراهـا في واشنطن مع الوفد الإسرائيلي . حيث كانت قيادة منظمة التحرير تفكر جدياً باستبدال هذا الوفد بوفد من قيادة المنظمة نفسها عن طريق فتح قنوات خلفية وإجراء مفاوضات سرية ومباشرة مع « إسرائيل » وكـانت الخطـوة العمليـة الأولى علـى هـذا الطريـق في نيسان ١٩٩٢ م عندما التقى السيد إيفلند نائب وزيـر خارجيـة الـنرويج مـع إسـحاق رابـين في مقـر السـفارة النرويجيـة . حيـث فهـم أن رابـين يبحـث عـن حـل مـا مـع الفلسطينيين وموافق على فتح قناة خلفية مع قيـادة المنظمـة. فكلـف إيفلنـد الأكـاديمي النرويجي تيرج رود لارسن مدير مركز الدراسـات الاسـتراتيجية في الـنرويج « فـافو » بالتوجه إلى تونس حيث التقى مع قيادة منظمة التحرير الفلسطيسية وأطلعها علـى رغبـة رابين في حال نجاحه في الانتخابات فتح قنوات اتصال سرية مباشرة مع قيادة المنظمة . وفي العاشر من أيلول ١٩٩٢ م زار إيفلند « إسرائيل » وبرفقتـه لارسـن حيـث اطلـع الحكومة الصهيونية على فكرة أن تقوم بلاده بالتوسـط لإجـراء مباحثـات مباشـرة بـين « إسـرائيل » وقيـادة منظمـة التحريـر الفلسـطينية وممـا قالـه لنـائب وزيـر الخارجيـة

الإسرائيلي بيلين « أنت تعلم أننا على اتصال مباشر بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وهي أيضاً تسعى وراء هذا الحوار »[٤٣] .

وجاءت الفرصة المناسبة في الثالث من كانون الأول عام ١٩٩٢ م مع توجه أبو علاء (أحمد قريع) إلى لندن لحضور المحادثات متعددة الأطراف حيث تمكن لارسن من الجمع بين أبو علاء ويائير هيرشفيلد الأستاذ في جامعة تل أبيب وعضو حزب العمل الإسرائيلي الذي قدم نفسه مستشاراً لكل من شمعون بيريز ونائبه يوسي بيلين . وقد تم الاتفاق خلال هذا اللقاء على فتح قناة سرية مباشرة بين الحكومة الإسرائيلية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على أن تكون النرويج مقراً لها . وفي ٨ كانون الأول ١٩٩٢ م توجه لارسن إلى تونس والتقى مع رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي أكد له على دور القنوات الخلفية في المفاوضات وطلب من لارسن القيام بدور الوسيط والمنظّم بخصوص اللقاءات السرية بين المنظمة و « إسرائيل »[٤٤] .

في مطلع كانون الثاني عام ١٩٩٣ م وافق اسحق رابين على إرسال هيرشفيلد إلى النرويج . وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٩٣ م ألغى الكنيست الإسرائيلي قانوناً يحظر كل اتصال بين الإسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية . وفي اليوم التالي وبعد أن استكمل الجانب النرويجي الاستعدادات اللازمة بدأت المفاوضات السرية في النرويج بين وفد يمثل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مؤلف من أبو علاء وحسن عصفور وماهر الكرد ووفد إسرائيلي ضم يائير هيرشفيلد ورون بونديك بجلسة افتتاحية حضرها وزير الخارجية النرويجي هولست ترأس بعدها نائبه إيفلند جلسة العمل الأولى بحضور لارسن حيث اختار النرويجيون مزرعة بورغادو بالقرب من مدينة ساريسبورغ لتكون مركز المفاوضات السرية . وخلال هذا اللقاء طرح الوفد الفلسطيني مسائل الأمن ونطاق السلطة الوطنية الفلسطينية والانتخابات والمطالبة بالإنسحاب من غزة وجعلها منطقة حرة يمكن توسيعها حتى أشدود إذا وافق الجانب الإسرائيلي واقترح تقديم دراسات سرية إسرائيلية فلسطينية ومن جهات دولية أيضاً لجعلها مشروع تعاون اقتصادي وطلب من الوفد الإسرائيلي دراسة هذه الفكرة في المستقبل لأنها حسب رأيه تمثل أحد جوانب التعاون المستقبلي[٤٥] . وقد كانت غاية إسرائيل الأساسية التخلي عن قطاع غزة هي التخلص من هذه الأرض الصغيرة التي لا موارد لها

والتي هي أشبه ببرميل بارود يقطنه سبعمائة ألف فلسطيني ويشكل أحد أهم مراكز الانتفاضة الفلسطينية .

استمرت هذه الجولة لمدة ثلاثة أيام وافق خلالها الوفد الفلسطيني على معظم ما تضمنته الوثيقة الإسرائيلية التي قدمها هيرشفيلد . وبعد عودته إلى تونس قدّم أبو علاء نتائج هذه الجولة إلى رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي حرص على كتمان أمر مفاوضات أوسلو عن اللجنة المركزية وبخاصة القياديين المؤسسين . ثم قام بإصدار توجيهات جديدة مفاجئة إلىالوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن نقلها نبيل شعث ودعاهم فيها إلى تبني موقف متشدّد ورفض جميع الاقتراحات التي يقدمها الوفد الإسرائيلي المفاوض »[٤٦] .

في ١١ شباط ١٩٩٣ م بدأت الجولة الثانية من مفاوضات أوسلو السرية ودمجت مواقف الطرفين في ورقة واحدة سميت نقاط مسودة إعلان مبادئ مطروحة للنقاش أبدى فيها الوفد الإسرائيلي استعداده للدخول مباشرة في موضوع الإنسحاب من غزة شريطة أن يكون إطار الاتفاق أوسع ويشكل نوعاً من إعلان المبادئ أو اتفاقية إطار[٤٧] . كما رفض خلالها الوفد الإسرائيلي بشكل قاطع مناقشة مسألة القدس ، فطرح الجانب الفلسطيني مسألة نطاق السلطة الفلسطينية المقترحة . غير أن هيرشفيلد أكد على أن موضوع الولاية الكاملة على الأرض مسألة غير ممكنة على الإطلاق خلال المرحلة الانتقالية بحجة أنها تخص المرحلة النهائية لأنها تعود إلى معالجة موضوع المستوطنات والقدس الشرقية[٤٨] .

بشكل عام تركزت المفاوضات في هذه الجولة على موضوع إعلان المبادئ مثل المرجعية والمجلس والانتخابات والولاية الجغرافية والتنمية الاقتصادية .

في العشرين من آذار ١٩٩٣ م بدأت الجولة الثالثة من مفاوضات أوسلو السرية، وتمت خلالها مناقشة وثيقة إعلان المبادئ ، التي قدمها الوفد الإسرائيلي بعد أن كان شمعون بيريز قد وضعها بنفسه . وقد وافق الوفد الفلسطيني على معظم نقاطها مقابل وعدٍ تقدم به الوفد الإسرائيلي بتسهيل عودة عدد من قيادي منظمة التحرير الفلسطينية من تونس إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة للمشاركة في الترشيح للانتخابات والعمل على رفع الحصار عن منظمة التحرير الفلسطينية ، ووعد بتقديم وثيقة حول التصورات

الإسرائيلية للإنسحاب المبكر من غزة واقتراحات « إسرائيل » لفترة ما بعد الإنسحاب التي تشمل الأمن والإجراءات الاقتصادية وتنقل البضائع والأفراد . وبدأت عملية نسخ الاتفاق بمشاركة فعالة من النرويجيين إيفلند ولارسن(٤٩) .

في أواخر آذار ١٩٩٣ م بدأ شمعون بيريز تحركاته الدبلوماسية والتقى محمود عباس وأبو علاء في مصر حيث أطلعاه على خطة فلسطينية تتضمن الإنسحاب الإسرائيلي من المدن الكبرى في الضفة الغربية من نابلس ، رام الله ، بيت لحم ، أريحا . وسواها من المدن . غير أن بيريز استبعد الفكرة ، لكنه فهم أن المطلوب حل يحقق للمنظمة مكسباً رمزياً زجغرافياً محدوداً(٥٠) .

وبدأت الجولة الرابعة من مفاوضات أوسلو في الثلاثين من نيسان ١٩٩٣ م في هولمن كولين بارك طرح خلالها الوفد الإسرائيلي مناقشة مسألة الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية نموذج ثلاثي (البينولوكس) . وفي الثامن من ايار ١٩٩٣ م استمرت المناقشات من خلال الجولة الخامسة التي عقدت في قصر الضيافة التابع للحكومة النرويجية والقريب من القصر الملكي وتمحورت حول الإنسحاب من غزة وأريحا أصرّ خلالها الوفد الإسرائيلي على أن تكون السيطرة الكاملة على الجسور والمعابر من حق الجيش الإسرائيلي . وانتهت الجولة بوضع مسودة لإعلان المبادئ على ضوء المناقشات التي جرت . ثم نُقِلَ مضمونها إلى الحكومة الإسرائيلية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وقررت « إسرائيل » على أثرها رفع مستوى الوفد المفاوض وكلّفت يوري سافير المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية بالتوجه إلى أوسلو في العشرين من أيار ١٩٩٣ م من أجل تعديل الاتفاق مع الوفد الفلسطيني وتفصيل المطالب الإسرائيلية بشكل أفضل . وبعد جولة تفاوضية موسعة مع الوفد الفلسطيني طلب يوري سافير تعيين رجل قانون بارع في تشكيلة الوفد الإسرائيلي لصياغة الاتفاق النهائي ووقع الخيار على يوئيل زينغر الاختصاصي بالقانون الدولي والذي سبق وشارك في صياغة اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ م(٥١) .

لابد من الإشارة هنا إلى أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عندما لم تستطع تأجيل الجولة التاسعة من مفاوضات واشنطن لفترة أطول راحت تدفع باتجاه رفع سقف المطالب الفلسطينية من خلال التعليمات المتشددة التي راحت تصدرها للوفد

الفلسطيني المفاوض في واشنطن وذلك على أمل أن تحقق في آن واحد الهدفين التاليين:

آ - إظهار الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن أمام رابين والولايات المتحدة الأمريكية بأنه وفد متصلب ومتطرّف أكثر من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج .

ب - تعطيل أي تقدم يمكن أن يحصل على مسار واشنطن بانتظار نتائج ما يجري على مسار أوسلو .

وبالفعل فقد بدأ دور الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن بسبب ذلك يضعف وباتت مهمته غاية في التعقيد . لكن أعضاؤه فهموا خلال الجولة التاسعة بأن شيئاً ما يدور في الخفاء . وفي حينها راحت منظمة التحرير الفلسطينية تشن حملة تشويه ضد الوفد وخصوصاً فيصل الحسيني وحنان عشراوي وحيدر عبد الشافي وحاولت إقناع الفلسطينيين بأن فيصل الحسيني حسم أمره ليكون البديل عن قيادة المنظمة وراحت هذه القيادة تكثر من الحديث والتصريحات حول المحاولات الأمريكية الإسرائيلية الجديدة لإفشال المفاوضات وشق وحدة الشعب العربي الفلسطيني وفصل الداخل عن الخارج على الرغم من تأكيد فيصل الحسيني على أنه لا يمكنه في أي حال من الأحوال تجاوز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية[٥٢] . وبالفعل فقد تمكنت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد تلقي رسالة شفوية من شمعون بيريز عبر قناة أوسلو بضرورة إفشال الجولة التاسعة وبالفعل فقد تمكنت المنظمة من إفشال هذه الجولة التي استمرت من ١٧ نيسان إلى ١٣ أيار ١٩٩٣م حيث فهمت قيادة منظمة التحرير بأن الحكومة الإسرائيلية اقتنعت بأن قناة أوسلو هي القناة التفاوضية الأسهل وأصبحت البديل عن مفاوضات واشنطن[٥٣] .

بانضمام يوئيل زينغر إلى الوفد الإسرائيلي المفاوض في أوسلو خلال الجولة السابعة التي بدأت جلساتها في ١٣ حزيران ١٩٩٣ م في فيلاتوماس هفتست دخلت المفاوضات مرحلة جديدة . وكان الهدف الإسرائيلي فيها تدوين التنازلات الفلسطينية كافة ، من هنا كان زينغر حريصاً على العودة إلى نقطة البداية من خلال سيل من الأسئلة الاستفزازية ، التي طرحها على الوفد الفلسطيني شعر خلالها الوفد الفلسطيني بإحباط شديد بعدما فهم أن زينغر أعاد الأمور إلى نقطة الصفر ونسف مسودتي إعلان المبادئ الأولى والثانية . ووضع زينغر مسوّدة إعلان مبادئ جديدة نقلها أبو العلاء

بدوره إلى قيادة المنظمة في تونس . غير أن القيادة الفلسطينية طرحت بديلاً عنها في مشروع مكوّن من عشرين نقطة عدّها الوفد الإسرائيلي تراجعاً عن ما تم الاتفاق عليه وترك الوفدان طاولة المفاوضات استعداداً للعودة ، لكن لارسن تدخل وطلب من الوفدين الانتظار وتوجه مباشرة إلى تونس للقاء رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتمكن من إقناعه من الموافقة على مسودة الاتفاق التي وضعها زينغر والتراجع عن الوثيقة الفلسطينية[٥٣] .

في السادس من تموز ١٩٩٣ م بدأت الجولة التاسعة من المفاوضات في أوسلو قدّم خلالها الوفد الإسرائيلي مشروعاً جديداً تراجع فيه عن القضايا الجوهرية الأساسية وأطلع الجانب الفلسطيني على اقتناع الحكومة الإسرائيلية بالإنسحاب من غزة وأريحا ، والإنسحاب من المنطقتين في وقت واحد وتأكيدها على استحالة تنفيذ ما يطبق على غزة على أريحا . بالإضافة إلى الرفض التام لمجرد ذكر القدس بحجة أن الموضوع يمكن أن يسقط الحكومة الإسرائيلية ، كما رفضت أية إشارة إلى اللاجئين الفلسطينيين . وخلال الجولة تمكن الوفد الإسرائيلي من انتزاع المزيد من التنازلات من الوفد الفلسطيني وتبلور مشروع الاتفاق من أجل إعلان المبادئ كإطار مقبول من حيث المبدأ للحكومة الإسرائيلية .

في ٢١ تموز ١٩٩٣ م بدأت الجولة العاشرة في فندق هالفورس يولا صاغ خلالها مجموعة من رجال القانون الإسرائيليين المسوّدة النهائية للاتفاق . وقد رفض الوفد الإسرائيلي خلالها الحديث عن مسألة الحقوق الوطنية الفلسطينية وعدّ ذلك أمراً غير مقبول لأنه حسب الرأي الإسرائيلي حديث عن الدولة السياسية .

وفي ٢٥ تموز ١٩٩٣ م بدأت الجولة الحادية عشرة في فندق هولفو شيولي نوقشت خلالها تفاصيل مسودة إعلان المبادء وتم نقلها إلى الحكومة الإسرائيلية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

وفهمت الحكومة الإسرائيلية أنه من الممكن خلال المفاوضات دفع قيادة منظمة التحرير إلى تقديم المزيد من التنازلات وخصوصاً بعدما تسربت معلومات إلى وسائل الإعلام أفادت بأن « إسرائيل » والمنظمة تجريان مفاوضات سرية . وأثناء زيارة وارن كريستوفر إلى المنطقة في أواخر تموز ومطلع آب ١٩٩٣ م قطعت قيادة المنظمة الطريق

على الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن عندما عرضت مشروعاً فلسطينياً على كريستوفر عن طريق مصر قبل أن يتمكن الحسيني وحنان عشراوي من عرضه على الوزير الأمريكي وتبين للحسيني فيما بعد أن قيادة المنظمة قدمت تنازلات مهمة لاسيما حول مستقبل وضع القدس من خلال قبولها بمناقشتها في المفاوضات النهائية بينما كان الوفد الفلسطيني في واشنطن يطالب بطرح هذا الملف على بساط البحث والتفاوض حالاً(٥٤) .

ودارت مواجهة حقيقية بين الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وثارت مرارة فيصل الحسيني وحيدر عبد الشافي وحنان عشراوي وفكروا بالاستقالة . وكان مأخذهم على قيادة المنظمة أنها تبيع نضال الشعب الفلسطيني بالرخيص لقاء قطعة أرض لا يمكن أن تكون أكثر من كاريكاتور دولة .

في ١٤ آب ١٩٩٣ م بدأت الجولة الثانية عشرة من مفاوضات أوسلو السرية ، وكرّست من قبل الوفدين لحل المشكلات العالقة ببعض النقاط المختلف عليها مع بقاء بعض النقاط الأساسية العالقة دون حل . وانتهت هذه الجولة بتلويح إسرائيلي بإمكان إغلاق قناة أوسلو التفاوضية بسبب الخلافات والصعوبات التي تواجهها(٥٥) .

ولم تكن هذه المناورة في الحقيقة إلا محاولة جديدة لابتزاز قيادة المنظمة التي اضطرت إلى تقديم المزيد من التنازلات ودخلت في جولة تفاوضية تمحورت حول مناقشة اقتراح غزة أريحا أولاً . وكانت التنازلات الفلسطينية تدفع دائماً الحكومة الإسرائيلية إلى طلب المزيد . وعندما اعتقدت هذه الحكومة أنها حصلت على معظم ما أرادته من قيادة لمنظمة من خلال اثنتي عشرة جولة تفاوضية سرية في أوسلو ، أوفدت وزير خارجيتها شمعون بيريز إلى استوكهولم في السابع عشر من آب ١٩٩٣ م حيث التقى هولست وزير الخارجية النرويجي عرّاب اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية ومهندس المفاوضات السرية التي استمرت ما يقرب من تسعة أشهر وتبادل الوزيران الرأي واستقر الموقف على إجراء اتصال هاتفي مع تونس على مسمع وزير الخارجية الإسرائيلي الذي كان متلهفاً لعقد الاتفاق نظراً لما تضمنه من تنازلات مهينة بحق الشعب الفلسطيني .

كانت غاية شمعون بيريز الثانية من التوجه إلى استوكهولم خوض جولة جديدة

من الابتزاز أيضاً تمكنه من انتزاع ما تبقى في جعبة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وفي الساعة العاشرة من مساء ١٧ آب ١٩٩٣ م بدأ اجتماع على الهاتف كانت أقطابه في استوكهولم شمعون بيريز وهولست وزير خارجية النرويج ولارسن وكذلك عرفات وأبو مازن في قيادة منظمة التحرير في تونس .وإسحاق رابين على الطرف الثالث في تل أبيب[٥٦] . واستمرت المفاوضات عبر الهاتف مدة سبع ساعات تنازل خلالها أصحاب القرار في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عن معظم الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . وَوُضِعَتْ صيغة اتفاق أجلت البحث في أخطر وأهم القضايا العالقة إلى مفاوضات المرحلة النهائية من عملية السلام مقابل الحصول على حكم ذاتي هزيل وممسوخ في غزة وأريحا . ولا يستبعد أن تكون مفاوضات الحل النهائي أكثر سوءاً من اتفاقات أوسلو هذا إذا جرت .

بعد الانتهاء من التفاوض أصر وزير خارجية النرويج على ضرورة توجه أبو العلاء في صباح ١٨ آب ١٩٩٣ م إلى أوسلو للتوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى وأبلغ القيادة الفلسطينية قرار شمعون بيريز العودة إلى « إسرائيل » حاملاً اتفاقاً نهائياً ليعرضه على مجلس الوزراء الذي سينعقد خصيصاً لذلك . وفي ١٩ آب التقى الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي في أوسلو بحضور الطرف النرويجي وبدأت المفاوضات حول الاعتراف المتبادل وترتيبات التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق . وفي الساعات الأولى من فجر يوم ٢٠ آب ١٩٩٣ م نُظِّمَ احتفال بحضور الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني وتحت إشراف الوزير النرويجي هولست الذي انتقل مع شمعون بيريز إلى أوسلو وتم التوقيع على الاتفاق من قبل يوري سافير وزيغر عن الوفد الإسرائيلي وأبو علاء وحسن عصفور عن الوفد الفلسطيني في حين وقّع هولست بصفته شاهداً[٥٧] .

بعد التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى بدأ أبو علاء وشمعون بيريز مناقشة مسألة دور منظمة التحرير الفلسطينية في التوقيع على الاتفاق وقال بيريز (نحن نعترف أن قيمة الاتفاق وجديته في أن يكون مع منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة » وراح يتحدث بإسهاب عن انطباعاته عن فيصل الحسيني وحيدر عبد الشافي والوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن وقال : « لو اعتمدنا عليهم لما توصلنا إلى اتفاق »[٥٨].

خلال هذه لفترة تولى ياسر عبد ربه مسألة وضع مسودة لمشروع الاعتراف

المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية و « إسرائيل » قدمها بعد ذلك أبو علاء إلى الوفد الإسرائيلي في أوسلو الذي عرضها بدوره على شمعون بيريز حيث قام بيريز بإجراء بعض التدقيقات القانونية وأضاف مطالبة « إسرائيل » بإلغاء ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وإدانة المنظمة « للإرهاب والعنف »(٥٩) .

وفي ٢٨ آب وقبيل عودته إلى تل أبيب من زيارة قام بها إلى واشنطن أرسل شمعون بيريز إلى تونس سيناريو إخراج الاتفاق وقال أنه اتفق عليه مع هولست ومع الولايات المتحدة الأمريكية وخلاصته :

١ - أن يعود طاقم أوسلو إلى اللقاء فوراً للانتهاء من وضع الصيغة النهائية لاتفاق الاعتراف المتبادل بين المنظمة و « إسرائيل » .

٢ - يرسل أبو عمار رسالة إلى رابين يؤكد فيها التزام المنظمة بما تم التوصل إليه في أوسلو ويؤكد له الالتزام بما تم وضعه بشأن الاعتراف المتبادل وخاصة الحديث عن استعداد المنظمة لإلغاء بعض نصوص الميثاق التي تتعارض مع الاتفاق وتدعو إلى تدمير « إسرائيل » .

٣ - تعلن الولايات المتحدة أولاً أن الفلسطينيين توصلوا إلى اتفاق مع الحكومة الإسرائيلية بمساعدة الحكومة النرويجية وأن الإدارة الأمريكية قد شجعت المفاوضات السرية التي تمت بين الفريقين في أوسلو(٦٠) .

وفي الثلاثين من آب تم الإعلان عن اتفاقات أوسلو وفي التاسع من ايلول ١٩٩٣ توجه وزير الخارجية النرويجي هولست وبرفقته لارسن إلى تونس حيث التقى عرفات الذي وقّع على الاتفاق ثم توجه هولست إلى تل أبيب مباشرة لأخذ توقيع رابين عليه في اليوم ذاته . وفي الثالث عشر من أيلول ١٩٩٣ م تم التوقيع بصورة نهائية على اتفاقات أوسلو في حديقة البيت الأبيض بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وياسر عرفات وإسحاق رابين حيث وقّع شمعون بيريز عن الجانب الإسرائيلي ومحمود عباس عن الجانب الفلسطيني واضعين بذلك نهاية للنضال الوطني الفلسطيني قبل أن يتحقق الحد الأدنى من المطالب والحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني والتي قدم من أجلها مع الأشقاء العرب الآخرين الكثير من الشهداء .

٦ً – مخاطر اتفاقات أوسلو :

انطلاقاً من المقولة المعروفة في علم العلاقات الدولية التي تقول بأن الأمور السياسية تقاس دائماً بنتائجها يمكننا القول بأن اتفاقات أوسلو تركت آثاراً خطيرة على القضية الفلسطينية إن لم نقل أنها شكل من أشكال تصفيتها . وكانت النتيجة المباشرة لسيادة عقلية التسوية لدى بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية وجعلها بديلة عن اتفاقات السلام العادل . وقد استغل أصحاب القرار في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مسألة شرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب العربي الفلسطيني من أجل تمرير تسويات هزيلة بغض النظر عن طبيعتها وخطورتها النابعة من التنازلات الخطيرة لصالح الكيان الصهيوني وعلى حساب الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني واتفاقات أوسلو واحدة من هذه التسويات وتحمل المخاطر التالية :

١ – أجّلت الاتفاقات قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى مفاوضات الوضع النهائي وأسقطت مرجعيتها الشرعية الدولية المتمثلة بالقرار رقم ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٨ عن الأمم المتحدة والذي يتضمن حق العودة كأساس إلى جانب التعويض كخيار مما أفقد قضية اللاجئين مكانتها كأحد محاور الحل الفلسطيني وكون عودة اللاجئين إلى ديارهم تشكل نقطة تحوّل نحو التحرير الشامل . وبعد تجريد قضية اللاجئين من مضمونها السياسي تجردها الاتفاقات من مرجعية قرارات الشرعية الدولية وبهذا تطرح مستقبلاً مسألة التوطين والتأهيل الذي يقود إلى الوطن البديل (الأردن) وهذا الأمر ينطوي على مخاطر تقسيم فلسطينيي الداخل والخارج وتوجيه ضربة قوية لوحدة لشعب العربي الفلسطيني من خلال جعله في مجموعات سكانية يجري طمس هويتها وإلغاء حقوقها الوطنية .

٢ – وقّعت « إسرائيل » على اتفاقات أوسلو كصيغة أخرى مرشحة لتنظيم الاحتلال لا أكثر بدليل أن « إسرائيل » تعمل منذ البدء بتنفيذها إلى تجاوزها والاتفاقات تمر الآن في مأزق . وسلطة الحكم الذاتي التي هي في الحقيقة نتاج هذه الاتفاقات تسعى « إسرائيل » إلى جعلها عصاً بيدها لقمع حركة التحرر الوطنية الفلسطينية وما المعارك الظاهرية التي تخوضها

سلطة الحكم الذاتي إلا لتغطية التنازلات التي قدمتها للكيان الصهيوني بعد أن كبّلتها الاتفاقات ونقلتها من برنامج إلى آخر ومن تحالفات إلى أخرى داخلياً وخارجياً .

٣ - مكّن تأجيل البحث في مسألة القدس إلى المرحلة النهائية الكيان الصهيوني من استكمال مشاريع الاستيطان فيها والوصول إلى إنجاز مشروع منطقة « القدس الكبرى » التي ضمتها إليها عام ١٩٦٧ م وتضم عشرات القرى على مخططات التهويد واستكمال تنفيذ خطة الاستيطان . وبذلك تكون الاتفاقات قد جزأت وحدة الشعب والأرض على حد سواء . ومنذ التوقيع على اتفاقات أوسلو بلغ مجمل المصادرات الإسرائيلية في منطقة القدس (٣٧٠٦١) دونماً . وقد أدت هذه المصادرات إلى سيطرة الصهاينة على ٧٩٪ من مساحة ما يسمى بـ « القدس الكبرى » . كما تصاعدت الهجمة الاستيطانية في القدس مع وصول نتنياهو إلى السلطة . ففي ٢٦ شباط ١٩٩٧م قررت حكومته البدء بإقامة حي استيطاني جديد في جبل أبو غنيم جنوب شرق القدس بطاقة عشرة آلاف وحدة سكنية على مساحة ألفي دونم . كما صادقت حكومته على خطة أعدتها بلدية القدس ووزارة الداخلية الصهيونية للإعلان عن قيام بلدية القدس العظمى التي تضم عدداً من المستوطنات المحيطة خارج الحدود الإدارية الحالية لما يسمى القدس الموحدة مثل مستوطنة معالية أدونيم في الشرق ومستوطنتي جعفات زئيف وبيت إيل الواقعة قرب مدينة رام الله في الشمال[٦١] .

٤ - تشكل اتفاقات أوسلو بديلاً أمريكياً إسرائيلياً عن اتفاقات السلام مع الفلسطينيين وهذا في الحقيقة يشكل تبدلاً خطيراً في السياسة الأمريكية وموقفها من مرجعية السلام في مدريد ، ويهدد بنسف العملية السلمية من خلال الإلغاء التدريجي لهذه المرجعية . وقد جاءت الاتفاقات بشكل يتجاوب ومنطق القوة ، ومن زاوية الاعتبارات الأمنية للكيان الصهيوني القائمة على مصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان ووضع كل الضوابط لضمان عدم خروج التسوية النهائية ، وفي سبيل تحقيق ذلك لجأت حكومة

نتنياهو إلى مصادرة آلاف الدونمات من أجل توسيع ١٥ مستوطنة صهيونية في الضفة والقطاع وشق المزيد من الطرق الالتفافية الاستيطانية . وتحدثت صحيفة يديعوت أحرنوت بتاريخ ٩ حزيران ١٩٩٧ م عن خطة سرية لبناء مئة ألف وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة . وتناست القيادة المتنفذة في المنظمة أن « إسرائيل » تعمل على ضم أجزاء واسعة من الضفة والقطاع ، وستحاول السيطرة التامة على كافة مصادر المياه فيها(٦٢) .

٥ – جعلت اتفاقات أوسلو من الضفة الغربية وقطاع غزة جسر عبور تجارياً واقتصادياً إسرائيلياً إلى المنطقة العربية ، ويضفي على الاتفاقات التطبيع الاقتصادي الشامل من خلال ما تضمنه الملحق الثالث من تعاون إسرائيلي – فلسطيني اقتصادي بما في ذلك تشكيل شركات فلسطينية – إسرائيلية . ولن ينجو الاقتصاد الفلسطيني من فخ التبعية للاقتصاد الإسرائيلي فالوضع الاقتصادي في المناطق المحتلة مرتبطاً ارتباطاً محكماً بالاقتصاد الإسرائيلي وتابع له تبعية مطلقة . وقد قطعت اتفاقات أوسلو الطريق على أية فرصة للانعتاق من القبضة الاقتصادية الإسرائيلية التي ترى في السوق الاستهلاكية الفلسطينية على ضيق مساحتها واليد العاملة الفلسطينية الرخيصة البوابة إلى المجال الحيوي اللازم لاقتصادها في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ المنطقة العربية في وقت ما تزال فيه «إسرائيل» كما كان الأمر في السابق ترى أن القوة أهم من القانون وحتى إذا تكلم العالم كله عن سيادة القانون فالسيادة من وجهة نظر الزعماء الصهاينة هي للقوة وللقوة وحدها .

٦ – اعترفت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية « بحق إسرائيل » في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها مقابل اعتراف « إسرائيل » بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني ودون أن تعترف بحق هذا الشعب في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني واقتصرت الاتفاقات على منح قيادة المنظمة حكماً ذاتياً في جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة وبقيت فيه مهمة أمن الحدود الخارجية من حق «إسرائيل» بالإضافة إلى

بقاء الطرق الرئيسية وقسماً هاماً من أراضي الضفة والقطاع بيد القوات العسكرية الإسرائيلية وحصرت السلطات الإدارية للحكم الذاتي بالسكان دون الأرض ومواردها وحرمت السلطة من حق إقامة العلاقات الخارجية .

٧ - جمعت اتفاقات أوسلو بين استمرار الاحتلال الإسرائيلي والتخلص من المقاومة الشعبية الفلسطينية (الانتفاضة) مقابل إقامة سلطة حكم ذاتي إداري والتخلص من أعباء القطاع الأمنية والاقتصادية . والمطلوب إسرائيلياً من سلطة الحكم الذاتي تولي مهمة قمع النضال الوطني الفلسطيني في الداخل بعدما أرهقت الانتفاضة الفلسطينية سلطات الاحتلال الصهيوني وهذا ما نصت عليه الاتفاقات صراحة عندما أقرت قيادة منظمة التحرير فيها بـ « نبذ الإرهاب » والتخلي عن « العنف » وتأديب المخالفين(٦٣) .

٨ - قامت اتفاقات أوسلو على مبدأ التقاسم الوظيفي والفصل بين الأرض باعتبارها جزءاً مما يسمى « أرض إسرائيل » وبين السكان الذين ليست لهم ، بموجب هذا المبدأ أي حقوق إقليمية أو سيادية . والتقاسم الوظيفي ، حسب المفهوم الإسرائيلي لا ينطبق فقط على التسوية المرحلية بل هو بالأساس الحل الإسرائيلي النهائي الذي يقوم على ضم أجزاء واسعة من الضفة والقطاع إلى الكيان الصهيوني وإقامة حكم إداري ذاتي للسكان في الأجزاء المتبقية ، والتي ستبقى هي الأخرى تحت لسيطرة الإسرائيلية أمنياً وسياسياً ومندمجة مع الكيان الصهيوني اقتصادياً .

٩ - نصت اتفاقات أوسلو على تسوية تتم على مرحلتين : إحداهما سميت المرحلة الانتقالية ومدتها خمس سنوات والأخرى سميت الوضع الدائم . لكن المرحلة المؤقتة لم تضع حلاً موقتاً وتركت جميع الأمور معلقة إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم ، والوضع الدائم نفسه يُترَك دون « جدول أعمال » وقد تركت «إسرائيل » بموجب اتفاقات أوسلو جميع قضايا الصراع الفلسطيني - الصهيوني معلقة بلا حل لأن « إسرائيل » تأمل بأن المرحلة الثانية من المفاوضات ستكون تكراراً لما حدث في أوسلو

أو أن لا تكون هناك مرحلة نهائية ، وتستطيع تمرير الحلول التي تريدها على الجانب الفلسطيني عن طريق الإيحاء لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأن المحافظة على ما بقي أفضل من خسارة كل شيء .

١٠ - علل بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية موقفهم بتردي الوضع العربي وبحجة التعامل مع الأحداث بواقعية . علماً أن المنهج الواقعي يتطلب الصمود والتكاتف مع بقية الدول العربية الصامدة فسوريا بالأمس واليوم لم تفرط ولن تفرّط بذرّة من التراب السوري المغتصب و لم تتخل عن القضية الفلسطينية وعن حق لبنان في استعادة جنوبه المحتل . وما زالت تخوض صراعاً معقداً وتقاوم سياسات الاستسلام وأكدت قدرة الأمة العربية على تحدي الظروف الصعبة .

١١ - يطرح بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية تبريراً آخر لفعلتهم في أوسلو ويرجعون ذلك إلى المتغيرات الدولية في محاولة منهم لتبرير التنازلات الكبيرة التي قدمتها القيادة المتنفذة داخل منظمة التحرير للكيان الصهيوني وتنفخ في أبواق الدعاية أن منظمة التحرير الفلسطينية وصلت إلى مأزق استراتيجي لا يمكنها الخروج منه إلا برضوخها وتعاملها مع ما يسمى « الحقائق الجديدة » وإعادة النظر في سياساتها وتعاملها مع « إسرائيل » متناسية أن ما أقدمت عليه يشكل تنازلاً مخيفاً من الناحية الاستراتيجية . قد تكون القوة وسياسة الأمر الواقع هي الحكم الفاصل في الكثير من القضايا لكن هذا لا يأخذ صفة الاستمرار والديمومة كما أنه لا يبرر الرضوخ والاستسلام وعصور التاريخ تقدم الكثير من العبر .

١٢ - ارادت « إسرائيل » من خلال توقيعها على اتفاقات أوسلو أن تجعل منها خطوة على طريق إقامة ما يسميه الزعماء الصهاينة « السوق الشرق أوسطية » وذلك بقصد إحكام السيطرة على المنطقة العربية وإخضاعها لعملية نهب منظّم وتحويلها إلى مجرد سوق استهلاكية للبضائع الصهيونية وهذا بحد ذاته يشكل تبدلاً في تكتيك السياسات الصهيونية وتعاملها مع القضية الفلسطينية ويترتب عليه عواقب وخيمة .

من هنا يتبين لنا أن السلام العادل والشامل والدائم يحتاج إلى أسس وقواعد غير تلك التي قامت عليها اتفاقات أوسلو ، وأن السلام الحقيقي له قواعد ومرتكزات تضمن في النهاية استعادة الحقوق العربية المغتصبة لا التفريط بها ، وأن السلام الحقيقي لا يمكن أن يقوم على الإكراه والالتزام والتخلي عن الثوابت الوطنية بل من خلال التفاوض مع مواقع متكافئة تعالج خلاله القضايا الجوهرية للصراع العربي الصهيوني ومسألة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة طالما أن الحكم الذاتي لم يكن في يوم من الأيام الهدف المنشود للشعب العربي الفلسطيني ، ولقد ناضل هذا الشعب على امتداد خمسة وأربعين عاماً من أجل إقامة دولته المستقلة وهذه حقيقة على الزعماء الصهاينة إدراكها وأخذها بالحسبان أكثر من غيرهم .

٧ - نظام « الشرق أوسطية » أهدافه السياسية والاقتصادية :

بعد انطلاقة عملية السلام من خلال عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ م وبدء المفاوضات بين الدول العربية و « إسرائيل » كثر الحديث في « إسرائيل » والولايات المتحدة الأمريكية عن ما يسمونه إيجاد نظام إقليمي جديد في المنطقة العربية في ظل المتغيرات الدولية وعملية السلام . وبدأت الدعاية الغربية تطرح فكرة « المنظومة الشرق أوسطية » بعد التوقيع مباشرة على اتفاقات أوسلو وراحت الإدارة الأمريكية و « إسرائيل » تركز على ما يسمونه « التعاون الاقتصادي » في المنطقة أو السعي إلى « التنافس الاقتصادي » بين الدول العربية و « إسرائيل » ويترافق ذلك بحملة كبيرة لنشر الأوهام المضللة عن « الإزدهار المرتقب » الذي سينتج عن ذلك وعن « عصر ذهبي » ستعيشه المنطقة العربية في ظل « نظام الشرق أوسطية » .

تخفي هذه الطروحات أهدافاً وتطلعات خطيرة على الأمة العربية وغير نظيفة على الإطلاق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية و « إسرائيل » وتتزامن مع ازدياد الأهمية الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والجغرافية للوطن العربي عما كانت عليه في السابق ، وفي وقت تزداد فيه محاولات الهيمنة الأمريكية على العالم . فالسيطرة الاستراتيجية الاقتصاديةوالسياسية والعسكرية على المنطقة العربية مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في ظل المتغيرات الدولية التي يشهدها العالم وتتيح للولايات المتحدة الأمريكية القدرة على منافسة الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى

شغل مكانة تليق به في الساحة الدولية . واليابان التي تتزعم جنوب شرق آسيا بعدما أصبحت النواة الجديدة التي تستقطب التمركز الحضاري . وفي هذا السياق تحاول الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الاعتماد على حليفتها الاستراتيجية في المنطقة من خلال فرض ما يسمونه « نظام الشرق أوسطية » واستغلال العملية السلمية وذلك لقطع الطريق على القطبين الدوليين الجديدين ومنعهما من دخول حلبة المنافسة الدولية ومنع قيام أي تعاون عربي – أوروبي وعربي – شرق آسيوي فعال اقتصادياً وسياسياً لأنه سيقطع الطريق بالضرورة على محاولات الهيمنة الأمريكية على المنطقة ويفسح المجال واسعاً لتطور الاقتصاد والصناعات العربية ويحرر أوروبا ودول شرق آسيا من تحكم الولايات المتحدة الأمريكية بمصادر الطاقة التي تأتيها من المنطقة العربية . وما تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية و « إسرائيل » في الوقت الراهن هو قيام نهوض قومي عربي يستند إلى تراث حضاري عريق وعلى توافر إمكانات اقتصادية هائلة ويتناقض بالضرورة مع استراتيجية الهيمنة والإضعاف التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية .

من ناحية أخرى تمكّن « الشرق أوسطية » الكيان الصهيوني من احتكار النمو الصناعي والاقتصادي والعسكري في المنطقة بالإضافة إلى أن ذلك ستمكّنه من توسيع مشروعه الاستيطاني لكن بطرائق مختلفة عن تلك التي كان يتبعها في السابق وتختلف هذه الطرائق عن سابقاتها في أنه لا حاجة فيها إلى استخدام القوة العسكرية التي يجب أن تبقى كأداة متينة ورادعة لأي طارئ والاعتماد على الغزو الاقتصادي بأشكاله وطرائقه كافة وتحت أي شعار كان للسيطرة على المنطقة العربية ومقدراتها وتسخيرها لخدمة الأهداف والتطلعات الأمريكية الإسرائيلية .

في « نظام الشرق أوسطية » يعتمد الكيان الصهيوني على خطة استراتيجية تقوم على أساس مقايضة السلع والمنتجات الصناعية والخدمات الصهيونية بأعلى الأسعار مع المياه والنفط واليد العاملة العربية وبأرخص الأسعار وهذا سيؤدي بالضرورة إلى إثارة الفوضى وعدم الاستقرار بسبب ما سينتج عنه من تفاعلات سلبية داخل المجتمعات العربية تكون الباب الذي سيدخل منه الكيان الصهيوني لفرض سياساته وهيمنته على العرب .

في « نظام الشرق أوسطية » أيضاً تشكل « إسرائيل » القطب الرئيسي فيه تليها تركيا كقوة اقتصادية وعسكرية . من هنا جاءت مسألة الحفاظ النوعي على « إسرائيل » وضرورة التحالف العسكري الاستراتيجي التركي - الإسرائيلي بتشجيع ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية إن لم نقل مشاركتها الخفية . أما الدول العربية فليس لها في « نظام الشرق أوسطية » أي دور إقليمي إلا التبعية المطلقة ، وبذلك تكون « الشرق أوسطية » مشروعاً أمريكياً إسرائيلياً مشتركاً الهدف منه استكمال بقية جوانب الهيمنة الأمريكية والإضعاف على الوطن العربي وضمان إحكام السيطرة عليه وإخضاعه لعملية نهب ثرواته وتحويله إلى مجرد سوق استهلاكية وتعزيز الوجود العسكري الأمريكي الإسرائيلي لمواجهة أي تطورات عربية أو دولية تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة وضمان أمن الكيان الصهيوني وجوداً ودوراً ووظيفة وضرب الهوية القومية العربية واستبدالها بهوية « شرق أوسطية » و « نظام شرق أوسطي » يكون الكيان الصهيوني مركزه وقائده تحت المظلة الأمريكية . وطالما أن « نظام الشرق أوسطية » هو النقيض لأي اقتصاد قومي أو استقلال سياسي عربي ، وطالما أنه الأداة الكفيلة بتفجير الصراعات الدموية الداخلية بين العرب فيما بعد كبديل عن الصراع مع الكيان الصهيوني .

إن الحدود الجديدة للكيان الصهيوني في تصورات واضعي ما يسمونه « نظام الشرق أوسطية » ليست حدوداً جغرافية على الإطلاق بل ستكون إذا ما استطاعوا فرض هذا النظام علاقات اقتصادية وسياسية مهيمنة و « الشرق أوسطية » هي في الواقع الخطة الاستراتيجية الصهيونية الجدية إنشاء « إسرائيل الكبرى » بالوسائل الاقتصادية والسياسية والتفوق العسكري الاستراتيجي ضماناً لديمومتها . وعلى اعتبار أن « الشرق أوسطية » تشكل النقيض للهوية القومية العربية والروابط التاريخية الحضارية والسياسية والاجتماعية والنفسية العربية فإنها تهدد بنسف فكرة أي وحدة عربية وستعمل على استبدال القيم الإنسانية العربية بمعايير السوق والربح وستعيد صياغة التاريخ العربي ومستقبل اللغة العربية بالشكل الذي تريده « إسرائيل » .

لكن على العالم أن يفهم والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني بشكل خاص أن هذه الفكرة ولدت في ظروف الخلل الحاصل في موازين القوى في المنطقة

لصالح الكيان الصهيوني . وهـذا الخلل ليس سرمدياً أو غير قـابل للتبـدل ، فهـو في الحقيقة ناجم عن الدعم الأمريكـي ، والولايـات المتحـدة الأمريكيـة الـتي تهيمـن علـى الصعيد الدولي لن تستمر طويلاً كقطب وحيد مسيطر على ما يسمى النظـام العـالمي . فقد بدأت مؤشرات ظهـور أقطـاب أخرى منافسـة لهـا في السـاحة الدوليـة ، وإعـادة انبعاث الحياة في أقطاب قديمة (روسيا) ومن المتوقع أن تبدأ قريباً عملية انحسار موجـة الطغيان الأمريكية على العالم وتقويض القطبية الأحادية . كما أن سورية العربية أعلنت تمسكها بالسلام خياراً استراتيجياً وتعمل بالتنسيق مـع الـدول العربيـة الشـقيقة لم ولـن تسير في يوم من الأيام وفق الإيقاعات الأمريكية وتسعى كعادتهـا إلى إنقـاذ العـرب في كل محنة يتعرضون لها وتسعى اليوم بالتنسيق مع الدول العربيـة إلى إيجـاد نظـام إقليمـي عربي وسوق عربية مشتركة تقطع الطريق من خلالها على « نظام الشرق أوسـطية » . ولنا في صمود سورية في وجه الضغوط السياسية الهائلة الـتي مورسـت وتمـارس ضدهـا الدليل على قدرة العرب على تحدي الظروف الصعبة ورفض ما يملى عليهـم . مـن هنـا نستطيع أن نؤكد بأن « نظام الشرق أوسطية » مشروع مصيره الفشل المحتـوم وسَـقْطٌ لا مكان للروح فيه .

٨ً – المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية وأخطارها :

منذ انطلاقة عملية السلام في مدريد علقت الحكومـة الإسـرائيلية آمـالاً عريضـة على المسار التفاوضي مع الأردن من أجل إحداث خروقات على المسـارات التفاوضيـة الأخرى وخصوصاً على المسار الفلسطيني . وانطلاقاً من هذا المبدأ راحت تدفع الأردن إلى نسف عملية التنسيق بين الوفود العربية وصولاً إلى فصل كافـة المسـارات وبشـكل نهائي عن بعضها البعض الأمر الذي يمكن « إسرائيل » من تحقيق أكبر قدر ممكـن مـن المكاسب على حساب الحقوق العربية .

من ناحية أخرى احتلت الأردن أهمية كبرى فيما يتعلق بالحل الفلسطيني ورأت « إسرائيل » فيه عاملاً إيجابياً « للأمن الإسرائيلي » على الجبهة الشرقية . وفي الوقـت الذي كانت فيه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تفكر بفتح قنوات التفاوض السرية مع الحكومة الصهيونية كانت المملكة الأردنية الهاشمية تثابر علـى المسير وراء الفلسـطينيين خطوة بعد أخرى ، وأقدم الوفد الأردني في خريف عام ١٩٩٢ م على المصادقـة علـى

جدول أعمال للمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي ، لكن مسألة التوقيع عليه أُجلت إلى أن يتم التوصل إلى عقد اتفاق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وبالفعل تم التوقيع على هذا الاتفاق في ١٤ أيلول عام ١٩٩٣ م أي في اليوم التالي لتوقيع اتفاقات أوسلو بين قيادة المنظمة و « إسرائيل »[٦٤] .

وجاء دور الأردن لتقوية زخم المفاوضات مع « إسرائيل » في المجالات الثنائية كالحدود والأمن والمشاريع الاقتصادية المشتركة ، وجاءت الخطوة الثانية على طريق المفاوضات الثنائية الأردنية – الإسرائيلية في اللقاء العلني والمباشر الذي جمع الملك حسين وإسحاق رابين في واشنطن بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وإعلان الأردن إنهاء حالة الحرب مع «إسرائيل» ونقل المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية من واشنطن إلى المنطقة . وقد جاءت هذه التحولات العلنية والسريعة في الموقف الأردني لتبرهن لإسحاق رابين مدى ودرجة انعطاف الأردن تجاه « إسرائيل » .

في السادس من حزيران عام ١٩٩٤ م توصلت الأردن و « إسرائيل » إلى عقد اتفاق مشترك ضمن إطار المحادثات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية الأردنية – الإسرائيلية الأمريكية كخطوة على طريق إبرام « معاهدة سلام » في نهاية المفاوضات الجارية حول الأمن والحدود والأراضي والمياه والطاقة والاقتصاد . كما ناقش الطرفان مشروعات للتنمية في وادي الأردن والتنسيق لإقامة « مجمع ثقافي » على جانبي الحدود في وادي الأردن[٦٥] .

في ١٧ تشرين الأول تمخض عن المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية التوقيع بالأحرف الأولى في عمان على معاهدة إسرائيلية – أردنية ، وفي السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٤ م تمت المصادقة النهائية عليها في وادي عربة خلال احتفال رسمي حضره الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والملك حسين وإسحاق رابين[٦٦] .

وتوقعت « إسرائيل » بعدها أن باستطاعتها من خلال هذه المعاهدة المنفردة مع عمان أن تكون قادرة على تسريع عملية التقارب بينها وبين الدول العربية وستؤدي إلى قيام علاقات رسمية (وإن على مستوى منخفض) مع أكثر من دولة عربية «معتدلة» . كما توقعت أن تضع نهاية للمقاطعة العربية لـ « إسرائيل » عن طريق إقامة علاقات اقتصادية مع الأردن تكون مثالاً للدول العربية الأخرى طالما أن

«إسرائيل» تعد هذه المقاطعة رأس الحربة العربية ضدها .

وبعد البدء بتنفيذ المعاهدة بدأت « إسرائيل » السعي من خلال شبكة العلاقات الجديدة التي أقامتها مع الأردن إلى جعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة للفلسطينيين في أكثر من ناحية . وسعت الحكومة الإسرائيلية إلى استغلال العلاقات المتوترة بين الأردن وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت في الحقيقة نتاج التزاحم بينهما والتسابق لتوقيع الاتفاقات مع « إسرائيل » وذلك من أجل البدء بتعاون أردني - إسرائيلي على حساب الحقوق الفلسطينية وضرب مصالح الشعب الفلسطيني بالمصالح الأردنية وإثارة قضايا خلاف جوهرية بينهما ، وكانت مسألة اعتراف رابين للملك حسين بحق الإشراف على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس الشرقية مثال حي على ذلك ، وتعبيراً عن نهج « إسرائيلي » يعتمد على سياسة فرّق تسد لتحقيق الأهداف الصهيونية في المدينة المقدسة . وبذلك تكون معاهدة وادي عربة واحدة من المعاهدات السيئة الصيت في تاريخ الصراع العربي الصهيوني ، وتركت آثاراً سلبية على بقية المسارات التفاوضية وولدت جملة من المخاطر أهمها :

١ - جاءت المعاهدة تطبيقاً للفكرة الصهيونية القائمة على منع قيام دولة فلسطينية مستقلة بين الأردن و « إسرائيل » حيث تلتقي المصلحة الإسرائيلية مع مصلحة القيادة الأردنية في الحيلولة دون قيام هذه الدولة خصوصاً وأن القيادة الأردنية تخشى أن يتحول الأردن إلى وطن بديل حسب الخطة الصهيونية المعروفة .

٢ - اعتبرت المعاهدة الحدود بين الأردن والضفة الغربية الفلسطينية جزءاً من الحدود الدولية بين « إسرائيل » والأردن وهذا يدل في الحقيقة على تنازل خطير من قبل الأردن عن الضفة الغربية لصالح « إسرائيل » والتفريط بالأراضي الفلسطينية التي احتلّتْ عام ١٩٦٧ م والتي من المفترض أن تقام عليها الدولة الفلسطينية في المستقبل .

٣ - تناولت المعاهدة مسألة القدس من خلال إدراجها في فصل عنوانه « الأماكن التاريخية الأثرية » وجرى تناولها من زاوية تحديد مسؤولية الأردن عن الأماكن الإسلامية المقدسة مما يسمح لـ « إسرائيل » بأن

تؤكد قبول الأردن باقتصار الوجود العربي في القدس الشرقية وهذا في الحقيقة تطور خطير يفهم منه حل مسألة القدس مع الأردنيين في وقت استبعدت فيه الحكومة الصهيونية أية مناقشة لهذه المسألة في مفاوضات أوسلو وقامت بتأجيلها أيضاً في الاتفاقات التي وقعتها فيما بعد مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى مفاوضات المرحلة النهائية .

٤ - كرّست المعاهدة مبدأ التخلي عن الأراضي الأردنية بصيغة الضمّ والتبادل والتأجير وتعديل الحدود والاستيلاء على مصادر المياه والإبقاء على المستوطنات ومبدأ الفصل بين السيادة واستعادة كل الأرض مما يشكل تجاوزاً على السيادة والحقوق الأردنية ذاتها . وقد احتفظت الحكومة الصهيونية بمساحة ٨٠٠ كم٢ من الأراضي الأردنية في منطقة وادي عربة كانت قد احتلتها عام ١٩٧٠ م عن طريق استئجارها من الأردن وتعتبر من أخصب الأراضي الزراعية في غور الأردن ، ولها أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية . وبذلك تكون الاتفاقية قد فرّطت بالسيادة الوطنية للأردن على أرضه .

٩ - أسباب تعثر المفاوضات على المسار السوري :

من المعروف أن سورية العربية تعطي الأولوية لمسألة كبح جماح التوسع الصهيوني وتحرير الأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . وقد شكل هذان الهدفان العنصر الأساسي في السياسة السورية تجاه مسألة الصراع العربي الصهيوني والأرضية الثابتة لأية تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية .

بعد عام ١٩٧٣ م دخلت معادلة جديدة على السياسة السورية تمثلت في تبدل المكانة السياسية التي شغلتها قبل عام ١٩٧٣ م في المنطقة العربية بحيث أصبحت تمتلك قوة عسكرية متنامية ، وأصبح الدور السوري أكثر عمقاً وشمولية في المنطقة على المستوى العربي . وأصبحت قطباً رئيساً في المنطقة ازدادت معه مسؤولياتها القومية ، وتحولت إلى قائدة للنضال العربي ضد « إسرائيل » .

ورأت سورية أن الصراع مع « إسرائيل » هو صراع طويل الأمد ، وبالتالي لابد لإنجاح أية محاولة أو مبادرة سلمية من أن تستجيب للشروط والقواعد والأعراف الدولية التي تتضمن استعادة الحقوق العربية كاملة وغير منقوصة . من هنا أكدت سورية على أولوية الصراع مع العدو الصهيوني على أية نزاعات جانبية . وعلى الرغم من وجود بعض الخلافات بين سورية وبعض قياديي منظمة التحرير الفلسطينية فإنها تعد الشعب الفلسطيني جزءاً أساسياً من العائلة العربية وهناك شعور عميق بالتعاطف مع القضية الفلسطينية بل شعور وتأكيد بالالتزام بها واعتبارها القضية الأولى ، ولم تسجل السياسات السورية عبر تاريخ الصراع العربي الصهيوني سوى الصفحات النضالية المشرقة والمشرّفة .

وعلى الرغم من أن سورية كانت قد قبلت بفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة عام ١٩٧٣ م ، فقد رفضت الاشتراك في أعمال المؤتمر بسبب استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية ولأن سورية ترى في استبعاد التمثيل الفلسطيني تحييداً للمسألة المحورية القضية الفلسطينية ، والتي تشكل في الواقع جوهر الصراع العربي الصهيوني ، وطريقاً إلى الحلول الإنفرادية التي ستؤدي بالضرورة إلى إضعاف الموقف العربي وفشل تسوية جوانب الصراع كلها. من هنا كانت سورية تصر دائماً على الحل العادل والدائم الذي يقر بكافة الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني .

بعد التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد انتهجت السياسة السورية خطاً استراتيجياً جديداً لمواجهة ما ترتبت عليه هذه الاتفاقات من آثار سلبية على الوضع العربي بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص . وتطلب الأمر إحداث نوع من التوازن الدولي يكمل التوازن الإقليمي الذي تعرض للخلل بسبب خروج مصر آنذاك من ساحة الصراع ، فوقّعت سورية اتفاقية التعاون والصداقة مع الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٠ م ، وأصرّت على إعادة التوازن الاستراتيجي والتعادل العسكري مع العدو الصهيوني في وقت كانت فيه الحرب العراقية - الإيرانية قد دمّرت ما تبقى من التضامن العربي ضد الكيان الصهيوني . وبذلك شكلت السياسة السورية القوة الضاغطة التي منعت انهيار الموقف العربي في تلك الفترة ، الأمر الذي دفع بالكيان الصهيوني

والمتعاونين معه إلى شن عدوان واسع النطاق على لبنان وتوجيه ضربة عسكرية للقوات السورية فيه ، قدّمت خلاله سورية تضحيات كبيرة وتمكنت من إحباط أهداف الاجتياح ، وأسقطت فيما بعد اتفاق ١٧ أيار الموقع بين حكومة لبنانية غير شرعية والكيان الصهيوني ، وتفرغت بعدها الدبلوماسية السورية لإعادة ترميم التضامن العربي خصوصاً بعدما أفلحت في لعب دور رئيسي وفعال في إنهاء ووقف الحرب العراقية ·· الإيرانية عام ١٩٨٨ م في وقت كانت فيه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة تجري على أشدها . الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة إحياء محادثات السلام مستغلة التغيرات الدولية الكبيرة والمتغيرات الواسعة التي كانت تجري داخل الاتحاد السوفييتي السابق وميل غورباتشوف إلى التعامل مع الغرب . وفهمت سورية طبيعة التطورات في الساحة الدولية وما يمكن أن تتركه من آثار على الوضع العربي ، من هنا عملت على تكريس التضامن العربي من خلال التنسيق مع مصر والسعودية سنة ١٩٨٩ م وذلك من أجل كبح جماح « إسرائيل » .

ونجحت السياسة السورية من خلال موافقتها على مبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش في تفريغ ضغط المتغيرات الإقليمية والدولية التي لا يمكن السيطرة عليها ، وأحسنت بطريقة رائعة استغلال أكبر قدر ممكن مما قدمته العوامل الجديدة وسخرتها لوقف التدهور الحاصل في الموقف العربي .

من ناحية أخرى اختلفت نظرة سورية إلى مبادرة السلام الأمريكية عن غيرها من الأطراف العربية ، ولم يكن لدى القيادة السورية أي استعداد للتنازل عن الثوابت الوطنية ، وبالتالي فقد اعتبرت أن المفاوضات معركة أخرى في صراع طويل الأمد لاحتواء التوسع الإسرائيلي واستعادة الحقوق العربية .

لقد أوضحت الوثيقة التي تقدمت بها سورية في أثناء الجولة السادسة من مفاوضات السلام التي جرت في واشنطن في أيلول عام ١٩٩٢ م أبعاد حقيقة الموقف السوري ، وتضمنت الموقف السوري الأساسي القائم على ضرورة وحتمية التزام «إسرائيل» الانسحاب الكامل طبقاً لجدول زمني محدد والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني مقابل توقيع سورية على اتفاق سلام ، ضمن نطاق السلام الشامل على الجبهات الأخرى يضع حداً لحالة الحرب .

أما فيما يتعلق بتطبيع العلاقات ، أي إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية فإن وجهة النظر السورية تصرُّ على أن القرار رقم ٢٤٢ لا يتضمن مثل هذا الالتزام وهذا الموقف يوضح السبب في استخدام سورية تعبير الاتفاق لا تعبير المعاهدة .

من ناحية أخرى تضمنت تصريحات إسحاق رابين خلال المفاوضات التي جرت قبل مقتله بأن « إسرائيل » يمكن أن تنظر في إمكان إنسحاب كامل من هضبة الجولان في حال موافقة سورية على التوقيع على صلح وفصل صلتها بالمعضلة الفلسطينية . لكن رابين فشل في ترتيب أولوياته وأخطأ في تقدير الموقف السوري الثابت عندما جوبه بالمعارضة السورية الشديدة ورفضها القاطع التوقيع على أي اتفاق منفصل عن أية جبهة انطلاقاً من موقفها الثابت من عملية السلام ورؤيتها الاستراتيجية لعملية السلام الشاملة .

بعد هذا العرض السريع للموقف السوري يمكننا أن نعيد أسباب فشل المفاوضات السلمية على المسار السوري في تحقيق التقدم المطلوب حتى الآن إلى جملة من العوامل أهمها :

١ - تعتقد « إسرائيل » أن العرب في وضع استراتيجي رديء جداً بسبب المتغيرات الإقليمية والدولية الأمر الذي سيدفعهم إلى التنازل عن مطالبهم . وتعوِّلُ الحكومة الصهيونية آمالاً عريضة على ذلك ، ويشكل إقدام بعض الأطراف العربية على التوقيع على اتفاقات منفردة معها عاملاً مشجعاً للاعتقاد الصهيوني المذكور . لكن الحقيقة تقول غير ذلك ، فعلى الحكومة الصهيونية أن تفهم أن موازين القوى كانت دوماً عبر التاريخ متحركة لا ساكنة ، وبالتالي فإن فشل العملية السلمية سيقود بالضرورة إلى استمرار النزاع وهذا الأمر لا يخضع بالضرورة لضوابط وقواعد التفوق العسكري ، ومن المسلم به أن « إسرائيل » في الحقيقة ليست في موقع يسمح لها بفرض الاستسلام الاستراتيجي على العرب وبشكل خاص على سورية .

٢ - السلام من حيث المبدأ ليس في مصلحة « إسرائيل » . و « إسرائيل » ولأسباب داخلية وخارجية حريصة دائماً على أن يكون الجو المحيط بها مشحوناً بالتوتر والرعب ولو بصورة مفتعلة أو غير جدية كي تحافظ على

اللحمة بين أبناءها الذين تفصل بينهم التناقضات الدينية والعرقية والحضارية والاجتماعية ، وبالتالي تنطلق السياسات الصهيونية دائماً من هذه النقطة ، وتأخذ دائماً هذه العوامل في الحسبان ، وقد أوضح عضو الكنيست آرييه إلياف هذه الحقيقة عندما قال : « إن الإسمنت المسلح الذي يربط بين أبناء « إسرائيل » هو الإحساس الدائم بالخطر الخارجي »(٦٧).

٣ - الكيان الصهيوني في جوهره كيان استيطاني ، وقد جاءت المبادرة الأمريكية لتزيد من تفاقم أزماته عمقاً ، وبالتالي فقد كان سلوك حكومة الكيان الصهيوني تجاه مؤتمر مدريد ومرجعيته غاية في السلبية . وكان مجرد حضور المؤتمر كافياً لتصدع التكتلات الحزبية داخل الكيان ، لذلك يسعى الجميع فيه من حكومة ومعارضة إلى إفشال هذا المؤتمر وعرقلة مساراته وإلغاء مرجعيته وتحويله إلى غطاء لصفقات إنفرادية هزيلة . وهذا أمر لم ولن تقبل به سورية على الإطلاق .

٤ - هناك ميل لدى الكيان الصهيوني نحو التشبث بالوضع القائم في المنطقة على اعتبار أن المتغيرات الإقليمية والدولية ليست في صالح العرب وترى القوى الرئيسية داخل هذا الكيان بأن ذلك سيؤدي في النهاية إلى وقف العملية السلمية طالما أن العرب يرفضون الشروط الصهيونية ، وموقف الليكود والمعراخ من مسألة الإنسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة والقدس مثال حي على ذلك .

٥ - سعي الكيان الصهيوني للدخول مباشرة في المفاوضات المتعددة الأقطاب لتطبيع العلاقات مع الدول العربية قبل تحقيق أي تقدم في المحادثات على مسارات التفاوض الثنائية تهرباً من مسألة الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ، الأمر الذي يجعل دول المواجهة العربية في وضع حرج للغاية ويُمَكِّنُ الكيان الصهيوني من إجبارها على تقديم المزيد من التنازلات وقد قوى هذا الاتجاه بعد سقوط القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية في أوحال

اتفاقات أوسلو وتوقيع الحكومة الأردنية معاهدة وادي عربة .

٦ - سعي الكيان الصهيوني إلى فصل مسارات التفاوض العربية ونجاحه الجزئي في ذلك من خلال فصل المسارين الأردني والفلسطيني عن المسار السوري اللبناني الموحد ، ومحاولات تحقيق شرخ في المسار السوري اللبناني عن طريق فصل هذين المسارين واقتياد المسار اللبناني إلى المسلخ السياسي وابتلاع الحقوق المشروعة للبنان في السيادة على جنوبه المحتل .

٧ - أصبحت مسألة جعل الكيان الصهيوني قوة كبرى في النظام الإقليمي في المنطقة العربية منطق الواقعية السياسية الجديدة التي تعتبر الأمر الواقع القيمة الإنسانية التي يجب أن يخضع الضعفاء بموجبها لسيطرة الأقوياء ، وبالتالي يسعى الكيان الصهيوني في الوقت الحاضر إلى الإشراف على الواقع العربي الاقتصادي والأمني والسياسي والمائي وحتى العسكري الذي لن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية له بأن يأخذ أسباب القوة الذاتية .

٨ - إن الولايات المتحدة الأمريكية التي دفعت قبيل وأثناء انعقاد مؤتمر مدريد باتجاه التسوية السلمية لا تجد نفسها في الوقت الحاضر في عجلة من أمرها . فقد تعجلّت الإدارة الأمريكية في البداية تحقيق هدف واحد هو جمع الأطراف بعضها مع بعض من خلال عقد مؤتمر مدريد . لكن من الواضح جداً أن من مصلحتها الآن أن تسير حركة المفاوضات ببطء شديد كي تتمكن من ضبط إيقاع الحركة وتحديد أهدافها بما يتلاءم مع ما تكشفه دراساتها واستقراءاتها للوضع الأكثر ملائمة لمصالحها العالمية ولمصالحها في المنطقة العربية ومصالح حليفتها الاستراتيجة فيها .

٩ - لا تقوم السياسة الأمريكية وخصوصاً بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو والاتفاقية الأردنية الإسرائيلية بشكل جدي على ما من شأنه أن ينقل المفاوضات من المأزق الذي تعيشه ، وتركز عوضاً عن ذلك على مسألتي « المشاريع الاقتصادية » وما تسميه بـ « مقاومة الإرهاب » وكأنَّ مسألة الصراع العربي الصهيوني هي مسألة اقتصادية محضة ، وبالتالي فإن السياسة الأمريكية بأولوياتها المذكورة لا تسهم في إخراج المفاوضات من

صعوباتها ، بل تفتح الطريق أمام نشوء استعصاءات جديدة تغـذي القديمـة وتدفعها نحو المزيد مـن التعثر خصوصاً وأن موضـة الحلـول المنفـردة غـير واردة على الإطلاق على المسارين السوري واللبناني نظـراً لموقـف البلدين الثابت من عملية السلام والتمسك الكامل بمرجعيتها دون نقصان .

١٠ - فهمت سورية أن مؤتمر مدريد يعكس التغيير أو الانتقال من وضـع دولي أو نظام دولي لا يساعد على تحقيق السلام إلى نظام دولي آخر يشجع على تحقيـق السـلام العـادل والدائـم والشـامل مـن دون أي تغيـير جوهــري في أسباب النزاع ، وبالتالي فقد عـدّت سـورية أن مرحلـة مؤتمـر مدريـد هـي مرحلـة جديـدة توفـر المعطيـات اللازمـة لعمليـة السـلام . غـير أنّ سـير المفاوضات أثبت في الواقع أنه لم تتوافر بعد كـل هـذه المعطيـات الـتي مـن دونها لا يمكن أن يتحقق السلام العادل في المنطقة على الإطلاق .

١١ - لم يكن لدى سورية عبر تـاريخ الصـراع العربـي الصهيونـي ولـن يكـون لديها في يوم من الأيام أي حافز على التوقيع على اتفاق أو تسوية لا تخـدم المصالح والتطلعات العربية المشـروعة والمدعمـة بقـرارات الشـرعية الدوليـة والمتجاوبة معها ، وهذا أمر يتوافـق وجوهـر السياسـة السـورية ، والدليـل على ذلك هو مرور سبع سنوات على العمليـة التفاوضيـة رفضـت خلالهـا سورية وبشكل قاطع المرجعية الإسرائيلية لعملية السلام ، التي لا تلتفت إلى الشـرعية الدوليـة وتتجـاوز بشـكل تـام أسـس ومرجعيـة مدريـد. وقـد استطاعت سورية إدارة المفاوضات مع الوفد الإسرائيلي على مستوى عـالٍ من القدرة ، حيث أدخلت فيها كـل عنـاصر تجربتهـا مـع « إسـرائيل » . وفهمت سورية أن « إسرائيل » في موقف عسكري ضعيف تكشّـفَ عـن غزوها للبنان عـام ١٩٨٢ م . وبالتـالي فـإن مسـألة التعنـت الصهيونـي في المفاوضات تُقَاوَمُ بالصمود ببساطة من قبل سورية .

بقي أن نشير أخيراً إلى أن الدبلوماسية السورية ، التي عودتنا على إيجاد المخـارج التي تخدم النهج القومي قد تمكنت من إدخال عنصر جديد علـى العمليـة التفاوضيـة في الفترة الأخيرة عندمـا تمكنـت مـن فتـح نـافذة أوسـع أمـام دور أكـبر يقـوم بـه الاتحـاد

الأوروبي في عملية السلام على الرغم من المعارضة الأمريكية الإسرائيلية لمثل هذا الدور. وتمكن الاتحاد الأوروبي من التعبير عن موقف سياسي متوازن ومتمايز بوضوح عن الموقف الأمريكي تجاه عملية السلام على مسارها السوري (السلام الكامل مقابل الإنسحاب الكامل) واللبناني (التأكيد على ضرورة تطبيق القرار ٤٢٥) . وبالتالي فإنه ولاعتبارات تقليدية ونظراً لأهمية المنطقة العربية الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية لابد لدول الاتحاد الأوروبي من أن تعطي اهتماماً أوسع بحوض المتوسط من خلال جعله إحدى أولويات سياساتها الخارجية ضمن توجه يقضي بإيجاد شراكة على قاعدة المصالح المشتركة وعلى خلفية أن أمْنَ أوروبا وازدهارها ووزنها في شؤون العالم مرتبط بتقدم الشراكة التي تقيمها حول المتوسط . وهذه الوجهة المتوسطية النشطة في السياسة الأوروبية عنصر مفيد وداعم للمواقف العربية من خلال ما يمكن أن ينتج عنها في جعل الموقف الأمريكي أكثر توازناً وإنصافاً للحقوق العربية . كما لا تستبعد عودة قريبة لروسيا إلى المنطقة طالما أن لها مصالح تاريخية في المنطقة وتتوافق ومصالح العرب الذين تربطهم بها علاقات طيبة منذ عدة قرون .

حواشي الفصل الرابع

١ - The Washington Post> Fabruary 11. 12. 13. 1985 .

٢ - Jordan Times. February 24. 1985. Documents on middle East Pease 1982 - 1988. Washington : GPO. 1989 p. P. 21.

٣ - Documents on middle East Pease. 1982-1988. Washington : GPO. 1989. P. 28-31 .

٤ - الحروب خالد : حماس الفكر والممارسة السياسية . مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩٦ ص٢١ .

٥ - الشهابي ابراهيم : من التشرد إلى الدولة ، اتحاد الكتاب العرب ١٩٩٠ ص١٠٩ .

٦ - الحروب خالد : المرجع السابق ص٥٣ .

٧ - الشهابي ابراهيم : من التشرد إلى الدولة ص١٠٩ .

٨ - المرجع نفسه ص١١٢ .

٩ - المرجع نفسه ص١١٩ .

١٠ - نوفل ممدوح : قصة اتفاق أوسلو - الرواية الحقيقية الكاملة (طبخة أوسلو) دار الجليل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ١٩٩٥ ص١٧ .

١١ - الشهابي اباراهيم : من التشرد إلى الدولة ص١٢٠ .

١٢ - Колобов О.А. США и проблема Палестины. Нижний новгород, 1993. С 152

١٣ - نوفل ممدوح : المرجع السابق ص٢١ .

١٤ - Колобов О.А. США и проблема Палестины. Нижний новгород, 1993.С152

١٥ - Documents on Middlc ... p. 89 .

١٦ - Christian Science Monitor. October 17. 1988 .

١٧ - Near East Report. 1988. August 22. 1988. P. 139 .

١٨ - The New York Times. November 2. 1988 .

١٩ - Колобов О.А. США и проблема Палестины. Нижний новгород, 1993.

٢٠ - Колобов О.А. США и проблема Палестины. Нижний новгород, 1993.

٢١ - Колобов О.А. США и проблема Палестины. Нижний новгород, 1993.

٢٢ - Агарышев А. Ближний Восток : Терроризм и его покровители. М.1986.ст.

٢٣ - Колобов О.А. США и проблема Палестины. Нижний новгород, 1993.

٢٤ - Колобов О.А. США и проблема Палестины. Нижний новгород, 1993.

٢٥ - Колобов О.А. США и проблема Палестины. Нижний новгород, 1993.

٢٦ - Колобов О.А. США и проблема Палестины. Нижний новгород, 1993.

٢٧ - نوفل ممدوح : المصدر السابق ص٣١٤ .

٢٨ - انظر النص الكامل في مجلة الدراسات الفلسطينية العدد /٨/ ١٩٩١ ص١٨٦-١٨٩ .

٢٩ - انظر النص الكامل في مجلة الدراسات الفلسطينية العدد /٨/ ١٩٩١ ص١٩١-١٩٤ .

٣٠ - انظر النص الكامل في مجلة الدراسات الفلسطينية العدد /٨/ ١٩٩١ ص١٩٥-١٩٩ .

٣١ - انظر النص الكامل في مجلة الدراسات الفلسطينية العدد /٨/ ١٩٩١ ص٢٠٦-٢١٣ .

٣٢ - انظر النص الكامل في مجلة الدراسات الفلسطينية العدد /٨/ ١٩٩١ ص٢١٩-٢٤٢ .

٣٣ - انظر النص الكامل في مجلة الدراسات الفلسطينية العدد /٨/ ١٩٩١ ص٢١٣-٢١٩ .

٣٤ - انظر النص الكامل في مجلة الدراسات الفلسطينية العدد /٨/ ١٩٩١ ص٢١٩-٢٢٤ .

٣٥ - مجلة الدراسات الفلسطينية : مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ٩ شتاء ١٩٩٢ ص٢٠٧-٢٠٨ .

٣٦ - مجلة الدراسات الفلسطينية : مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ١٢ خريف ١٩٩٢ ص١٨٧-١٩٥ .

٣٧ - Колобов О.А. США и проблема Палестины. Нижний новгород, I993.

٣٨ -

٣٩ - Колобов О.А. США и проблема Палестины. Нижний новгород, I993.

٤٠ - Колобов О.А. США и проблема Палестины. Нижний новгород, I993.

٤١ - عباس محمود : طريق أوسلو : موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات ، الطبعة الخامسة ، بيروت - لبنان ١٩٩٥ ص٤٥ .

٤٢ - هالتير ماريك وإريك لوران : مجانين السلام . القصة السرية لمفاوضات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ١٩٩٤ ص٦٨ .

٤٣ - هالتير ماريم وإريم لوران : المرجع السابق ص٦٨ .

٤٤ - نوفل ممدوح : المصدر السابق ص٥٠-٥١ .

٤٥ - عباس محمود : المصدر السابق ص١٨٩-١٩٠ .

٤٦ - هالتير ماريك وإريك لوران : المرجع السابق ص٩٢ .

٤٧ - نوفل ممدوح : المصدر السابق ص٥٨ .

٤٨ - عباس محمود : المصدر السابق ص٢٠٣ .

٤٩ - المصدر نفسه ص٢٠٨-٢٠٩ .

٥٠ - هالتير ماريك وإريك لوران : المرجع السابق ص١٢٤ .

٥١ - هالتير ماريك وإريك لوران : المرجع السابق ص١٢٤ .

٥٢ - نوفل ممدوح : المصدر السابق ص٦٣-٦٤ .

٥٣ - نوفل ممدوح : المرجع السابق ص٦٦ .

٥٤ - هالتير ماريك وإريك لوران : المرجع السابق ص١٧٩ .

٥٥ - عباس محمود : المصدر السابق ص٥٧ .

٥٦ - المصدر نفسه ص٢٦٢ .

٥٧ - المصدر نفسه ص٢٧ .

٥٨ - نوفل ممدوح : المصدر السابق ص١٣٢ .

٥٩ - المصدر نفسه ص٥٩ .

٦٠ - المصدر نفسه ص٢٧ .

٦١ - العملة أبو خالد : أوسلو محطة لتهويد فلسطين - وخطوة للسيطرة على المنطقة ، الطبعة الأولى - بيروت - لبنان ١٩٩٧ ص١٧٧-١٧٨ .

٦٢ - العملة أبو خالد : المرجع السابق ص١٧٩ .

٦٣ - انظر انص الكامل لرسالة عرفات في كتاب محمود عباس طريق أوسلو ص٣٤٠-٣٤١ .

٦٤ - مجلة الدراسات افلسطينية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد رقم /١٩/ تاريخ ١٩٩٤ ص٥٦ .

٦٥ - العملة أبو خالد : المرجع السابق ص١٣٠ .

٦٦ - المرجع نفسه ص١٣٣ .

٦٧ - مجلة الدراسات الفلسطينية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد رقم /   / تاريخ ١٩٩٦ ص   .

المصادر والمراجع العربية

(القسم الأول)

- هيرودوت يتحدث عن مصر ، ترجمة محمد صقر خفاجه ، دار القلم ١٩٦٦ .
- جايمس هنري براستد ، العصور القديمة ، ترجمة داوود قربان ، مؤسسة عز الدين للطباعة ، بيروت ١٩٨٣ .
- كوندراتوف الطوفان العظيم بين الواقع والأساطير ، دار وهران ، ترجمة عاكف حمود ، طبعة أولى دمشق ١٩٧٨ .
- م. ا. ل. مالوان حفريات « براك » و « شاغلربازار » العراق ، العدد ٩ لندن ١٩٤٧ .
- ولتر اوندري « آثار هيكل عشتار القديم في آشور » ليبزغ ١٩٢٢ .
- هنري فرانكفورت « فجر الحضارة في الشرق الأدنى » ترجمة مؤسسة فرانكلين ميخائيل خوري ، مكتبة الحياة ، بيروت .
- قاموس محيط المحيط .
- سفر الكوين .
- تاريخ الطبري المعروف بتاريخ الأمم والملوك ، منشورات مؤسسات الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ج١ .
- القرآن الكريم .
- فرويد « موسى والتوحيد » الترجمة العربية .
- سفر الملوك .
- محمد عزة دروزه ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ج١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٥٩ .
- الموسوعة السوفييتية الكبرى ج٢٤ ، ١٩٣٢ .
- عارف العارف ، تاريخ القدس .

- أنيس صايغ « يوميات هرتزل » بيروت ، مركز الأبحاث ١٩٦٨ .
- لينين ، المؤلفات الكاملة ج٨ .
- خطاب كارتر في ١٩٧٨/٥/١ الوارد في نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، مجلد ٧٨ عدد ٢٠١٥ .
- ل. بينسكر الانعتاق الذاتي من الوصاية السياسية .
- محمد عزة دروزه ، نشأة الحركة العربية الحديثة ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٩٤٩ .
- ملف وثائق فلسطين جزء (١) وثيقة رقم ٨ ص ١٥٥ وزارة الثقافة المصرية .
- مجلة « معلومات دولية » تصدر عن مركز المعلومات القومي في سورية العدد ٥٤ ، ايلول ١٩٩٧ ، المؤتمرات الصهيونية في القرن العشرين .
- أوراق أكرم زعيتر ، وثائق الحركة الوطنة الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٩ .
- جريدة الجامعة العربية ١٩٨٤ ، تموز عام ١٩٢٨ .
- يوميات الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٩ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٠ - ١٩٩٨ .
- تهاني هلسه ، دايفيد بن غوريون ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٨ .
- جولدا مائير الحقد ، ترجمة منير بهجت حيدر وسمية أبو الهيجا ، دار المسيرة ، بيروت ١٩٧٩ .
- سعدي بسيسو ، إسرائيل جناية وخيانة سورية ١٩٥٦ .
- نضال البعث في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية ، ج١ ، دار الطليعة ، بيروت .
- الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، المجموعة الأولى ١٩١٥ - ١٩٤٦ ، إصدار جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٥٧ .
- الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني ، الدراسات الخاصة ، المجلد الثاني ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩٠ .
- بلادنا فلسطين ، الجزء الأول ، القسم الأول ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٥ .
- بيير رينوفان وجان بتيتشت دوروزيل ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية . ترجمة فايز كم نقش ، مكتبة الفكر الجامعي ، منشورات عويدات ، بيروت ١٩٦٧ .

- فيليب حتي ، تاريخ سورية ومن ضمنها لبنان وفلسطين ، دار الثقافة بيروت ١٩٨٢ ج١ .
- هشام الصفدي « تاريخ الشرق القديم » جامعة دمشق ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ج١ .
- تشايلد ، الشرق القدم ١٩٦٤ .
- أحمد داوود ، العرب والساميون والعبرانيون وبنو إسرائيل واليهود ، دار المستقبل ، دمشق ١٩٩١ .
- سلطان محيسن ، عصور ما قبل التاريخ ، دار المستقبل ، دمشق ١٩٨٤ - ١٩٨٧ .
- أندريه إيماروجانين ، بوابة تاريخ الحضارات العام ، منشورات عويدات ، بيروت ١٩٨٤ ، مجلد ثاني .
- بيير روسي ، وزارة التعليم العالي ، مؤسسة الوحدة ، طبعة أولى ، دمشق ١٩٨٠ ، ترجمة فريد جحا .
- جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، دار العلم للملايين ، بيروت ، دار النهضة ١٩٧٦ .
- أحمد سوسة « مفصل العرب واليهود في التاريخ » .
- ولفنسون « تاريخ اليهود في بلاد العرب في التاريخ » .
- توماس ل. طومسون ، التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي ، ترجمة صالح علي سوداح ، بيروت ١٩٩٥ .
- يوري ايفانوف « احذروا الصهيونية » منشورات وزارة الثقافة ، ترجمة أحمد داوود .
- نبيه العاقل « الامبراطورية البيزنطية » دراسة في التاريخ السياسي والثقافي والحضاري ، جامعة دمشق ١٩٩٦ .
- ألفريد ليلنتيال « ثمن إسرائيل » ترجمة حبيب نحولي ، ياسر هواري ١٩٥٤ .
- عبد الله التل « خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية » ، دار العلم ، القاهرة ١٩٦٤ .
- زنغريد هونكه « شمس العرب تسطع على الغرب » ، دار الجليل ، بيروت ١٩٩٣ .
- علي المحجوبي ، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين ، دار سراس ، تونس ١٩٩٠ .
- حبيب قهوجي ، استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة ، مؤسسة الأرض للدراسات ، دمشق ١٩٧٨ .
- جلال صادق العظم ، الصهيونية والصراع الطبقي ، بيروت ١٩٧٥ .
- القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ج١ ، مجموعة من المؤلفين .

- نجاح محمد ، القومية العربية في تاريخنا القديم « الجذور والصيرورة » (مجلة المعرفة ، دمشق العدد ٣٥٦ أيار ١٩٩٣) .
- ابراهيم يحيى الشهابي ، نقاط على حرف في الصراع العرب - الصهيوني ، الكتاب الأول ، دار الأدهم ، دمشق ١٩٨٦ .
- روجيه غارودي ، قضية إسرائيل والصهيونية السياسية ، ترجمة ابراهيم الكيلاني ، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٤ .
- عبد الوهاب المسيري ، الايديولوجية الصهيونية ج١ ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد ٦٠ ، ١٩٨٢ .
- عبد الرحمن أبو عرفه ، الاستيطان والتطبيق العملي للصهيونية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الجليل ، دمشق ١٩٨١ .
- جلال صادق العظم ، دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية ، دار الطليعة ، بيروت طبعة ثانية .
- على أبو الحسن ، دور بريطانيا في تهويد فلسطين . دار الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٧ .
- لوكاس غرولنبرغ ، فلسطين أولاً ، ترجمة محمود فلاحة ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٨٢ .
- مجلة شؤون عربية ، عدد آذار ١٩٨١ ، مقال عن المنظمة الصهيونية العالمية ، د. أسعد عبدالرحمن .
- عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨١ .
- بيان نويهض الحوت ، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨١ .
- عبد القادر ياسين ، كفاح الشعب الفلسطيني حتى عام ١٩٤٨ ، دار الجليل ، دمشق ١٩٨٤ .
- الياس مرقص ، الشيوعية الأممية والثورة العربية ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٠ .
- زياد الصغير ، ثورة فلسطين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وأثرها في لبنان ، دار الحوار ، دمشق .

المصادر والمراجع الأجنبية

(القسم الأول)

- International Journal of Middle East Tudles vol. 14.
- Henri Frankfort: The Birth of Civilization in the Near east. U.S.A.
- Diodoors, Seculus, v. 45.
- The Camb Ancient History. vol. III.
- The Cambridg Midical History. vol. II.
- Rothc. History of Jews.
- «The Cambridge Medieval History» vol VII. 1932.
- «The Cambidge Medieval History» vol. VI.
- Biere Renouvin, ET, J.B. Drroselle. Introduction A.L Histore Desrelations International, Edition Oueiat. Beyrouth. Libanon. 1967.
- Strabon, No, 16.
- Thoumin, Historie de, Syrie Origines de Severes 2, Eneed, Paris. 1926.
- Arihere. R. Book, Ahistorie OE Rooman To 505 New York 1930.
- Woolly, C.L «The Sumerians».
- Donald Harden. The Phonicians, London 1963.
- D. Brinton, on Etruscan Andlibain Name. Proceeding of American Philōse 1989.

  and M.G The Etrcscan, Waidenfld. Nicolson. London980.
- T.H. Grant, Enc. Brint 1995. vol. 4.
- GR. Drivir «Hebrowlguage» Enc. Brnewed.

- Agrahman «The Arabs» Ienc of Islam. New ed.
- Thomas. L. Thompson Early Oeisreliete Peaplle From the Writte Nandar Chaeological Sources.
- Bretanol. Das. Wirta Chaftslelebende Santerenwel. ET. J. 1929.
- Alfred Lilintal. Whatprice Israel.
- Sacher. H.M. Thc Course Of Modern Jewish History N. Y. 1963.
- Ben Helpern The Idea of Jewish State Massachuse TTES 1961.
- Stonl. Zionism London 1925.
- Soklow. N. History of Zionism vol. II.
- Crossman. NR. Anation Reborn. London 1959.

المصادر والمراجع العربية

(القسم الثاني)

١ – ابراهيم سعد الدين : كيسنجر وصراع الشرق الأوسط ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٥ م .

٢ – أبو الخير أحمد ، قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٠ .

٣ – أجاريشييف أناتولي : التآمر ضد العرب ، ترجمة فهد كم نقش ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٨ م .

٤ – أحاريشييف أناتولي : من كامب ديفيد إلى [illegible]ماساة لبنان ، ترجمة ساسين نزن ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦ م .

٥ – اتفاقات كامب ديفيد والخطا[illegible] ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت [illegible] ١٩٧٨ م .

٦ – استراتيجية الاستيطان الص[illegible] فلسطين المحتلة ، مؤسسة [illegible]رض للدراسات الفلسطينية ، دمشق ١٩٧٨ م .

٧ – استراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها . منشورات مكتب الإعداد الحزبي القطري ، دمشق .

٨ – اسرائيل وتجربة حرب لبنان ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت . لبنان ، ١٩٨٩ م .

٩ – إسرائيل خنجر أمريكا [illegible] دمشق [illegible] م

١٠ – البارودي ليلى و [illegible] مروان : السياسة الامريكية في الشرق الأوسط (نيكسون ، كارتر، ريغن) ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤ م .

١١ – بال جورج : خطأ وخيانة في لبنان ، تحليل مضامين العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، الدار العالمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٧ م .

١٢ – بدري حسن وآخرين : حرب رمضان الجولة الإسرائيلية الرابعة ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .

١٣ - بريماكوف يغفيني : الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي ، ترجمة علي هورو ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٨ م .

١٤ - بقردوني كريم : السلام المفقود ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤ م .

١٥ - بيرز شمعون : الشرق الأوسط الجديد ، دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٩٤ م .

١٦ - بيريسون أ. توماس : الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥ م ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، دمشق ١٩٨٥ م .

١٧ - بيكر ويليام : سرقة وطن ، دمشق ١٩٨٧ م .

١٨ - تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٣ م.

١٩ - جبر محمد : الملف السري لحرب أكتوبر ، القاهرة ١٩٧٤ م .

٢٠ - جمعة سعد : المؤامرة ومعركة المصير ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٣ م .

٢١ - حداد تيريز : القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٨ ، عمان ، ١٩٨٩ .

٢٢ - الحديدي صلاح الدين : شاهد على حرب ١٩٦٧ م ، القاهرة ، بدون تاريخ .

٢٣ - الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة . وقائع متفاعلات - مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٤ م .

٢٤ - الحركة التصحيحية ١٩٧٠ - ١٩٨٠ م ، دمشق ١٩٨٣ م .

٢٥ - الحروب خالد : حماس الفكر والممارسة السياسية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩٦ م .

٢٦ - الخريطة السياسية داخل الكيان الصهيوني ، دمشق ١٩٨٦ م .

٢٧ - الخولي لطفي : ٥ يونيو الحقيقة والمستقبل ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .

٢٨ - خيارات صعبة ، مذكرات سايروس فانس ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٣ م .

٢٩ - دروزه محمد عزت : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الثاني ، منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الإعلام والثقافة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٤ م .

٣٠ - دروزيل جـ. ب. : التاريخ الدبلوماسي ، الجزء الثاني ، دمشق ١٩٨٧ م .

٣١ - دميتربيف ي. ولاديكين ف. : الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط ، القاهرة ١٩٨٠ م.

٣٢ - ربيع حامد عبد الله : اتفاقات كامب ديفيد ومستقبل الشرق العربي ، دمشق ١٩٨٠ م .

٣٣ - ربيع حامد عبد الله : اتفاقات كامب ديفيد قصة الحوار بين الثعلب والذئب ، دمشق ، ١٩٨٠ م .

٣٤ - رزق أسعد : إسرائيل الكبرى ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

٣٥ - رعد إنعام : ملاحق كامب ديفيد الأمريكية والأوروبية ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨١ م .

٣٦ - الرمحي سيف الوادي : القانون الدولي وقضية فلسطين ، الكويت ، بدون تاريخ .

٣٧ - روكاح هاليفي : خطة إسرائيل لإقامة الكيان الماروني ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨١ .

٣٨ - زاخاروف . أفومين : كامب ديفيد سياسة مصيرها الفشل ، ترجمة ماجد علاء الدين ، دار الكاتب العربي ، دمشق ١٩٨٤ م .

٣٩ - الساعة ٥٠ر١٤ واشتعلت الشرارة لتحقيق نصر أكتوبر ، القاهرة ١٩٧٧ م .

٤٠ - سلمان رشيد سلمان : إسرائيل والتسوية ، بيروت ١٩٧٥ م .

٤١ - سلمان محمد يحيى : الكيان الصهيوني خلال حكم الليكود ١٩٧٤ - ١٩٨٦ م ، دمشق، ١٩٨٦ م .

٤٢ - شديد محمد : الولايات المتحدة الأمريكية والفلسطينيين بين الاستيعاب والتصفية ، ترجمة كوكب الريس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨١ م .

٤٣ - الشهابي ابراهيم : نقاط على حروف في الصراع العربي الصهيوني ، الطبعة الأولى ، دمشق ١٩٨٦ م .

٤٤ - الشهابي ابراهيم : من التشرد إلى الدولة ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ١٩٩٠ م .

٤٥ - الشهابي ابراهيم : كيف نودع القرن العشرين ، دمشق ١٩٩٦ م .

٤٦ - شوفاني الياس : طريق بيعن إلى القاهرة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٩ م .

٤٧ - شيفر شيمون : كرة الثلج ، بيروت ، ١٩٨٤ م .

٤٨ - صايغ فايز : فلسطين وإسرائيل والسلام ، بيروت ، سان ، ١٩٧٢ م .

٤٩ - صبري موسى : وثائق حرب أكتوبر ، القاهرة ، ١٩٧٥ م

٥٠ - الصغير زياد : تطورات القضية الفلسطينية ١٩٦٤ - ١٩٧٦ م ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٧م .

٥١ - الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧ - ١٩٧٣ م ، القاهرة ، ١٩٧٥ م

٥٢ – الصهيونية والسلام والتقدم الاجتماعي ، دمشق ، ١٩٨٧ م .
٥٣ – طلاس مصطفى : مجازر صبرا وشاتيلا ، دمشق ، ١٩٨٤ .
٥٤ – عامل مهدي : النظرية والممارسة السياسية بحثان في أسباب الحرب الأهلية اللبنانية ، بيروت، لبنان ، ١٩٧٩ م .
٥٥ – عباس محمود : طريق أوسلو – موقّع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥ م .
٥٦ – العظم جلال صادق : سياسة كارتر ومنظرو الحقبة السعودية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٧م.
٥٧ – العملة أبو خالد : أوسلو محطة لتهويد فلسطين ... وخطوة للسيطرة على المنطقة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧ م .
٥٨ – عواد محمد : الحرب الرابعة – سري جداً ، الاسكندرية ١٩٧٤ م .
٥٩ – غارودي روجيه : ملف إسرائيل ، ترجمة محمد ياسر شرف ، دار الوثبة ، بدون تاريخ .
٦٠ – غارودي روجيه : قصة إسرائيل والصهيونية السياسية . دمشق ١٩٨٤ م .
٦١ – غرين ستيفن : بالسيف – أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط ١٩٦٨ – ١٩٨٦ م ، بيروت ١٩٨٨ م .
٦٢ – الغزو الإسرائيلي للبنان ، مجموعة من الباحثين ، إصدار مؤسسة تشرين للصحافة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٣ م .
٦٣ – فورسايكس. ك : مفارق الطرق إلى إسرائيل ، ترجمة خيري حمادة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٦ .
٦٤ – القضية الفلسطينية – العدوان والمقاومة وسبل التسوية ، هيئة تحرير العلوم الاجتماعية والعصر ، أكاديمية العلوم السوفيتية ١٩٨٣ م .
٦٥ – القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، بيروت ، ١٩٧٣ م .
٦٦ – كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر على الشعب الفلسطيني ، إعداد قسم الدراسات ، منشورات فلسطين المحتلة ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .
٦٧ – كامل محمد ابراهيم : السلام الضائع في كامب ديفيد ، القاهرة ١٩٨٧ م .
٦٨ – كريستي اندراتش : الحرب الخاطفة الطويلة ، دمشق ، ١٩٨٣ م .

٦٩ - كوانت وليم ب. : عقد من القرارات ١٩٦٧ - ١٩٧٦ م السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، ترجمة عبد الكريم ناصيف ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م .

٧٠ - كيالي عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الثانية ١٩٨١ م .

٧١ - كيسنجر في البيت الأبيض ١٩٦٨ - ١٩٧٣ م مذكرات في مجلدين ، المجلد الثاني ، طلاسدار ، الطبعة الأولى ، دمشق ، ١٩٨٤ م .

٧٢ - مباشر عبدو : يوميات أكتوبر في سيناء والجولان ، القاهرة ١٩٧٥ م .

٧٣ - مسيرة السادات الاستسلامية من زيارة القدس المحتلة حتى صفقة كامب ديفيد ، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ١٩٧٨ م .

٧٤ - مصطفى حسن : حرب حزيران ١٩٦٧ م ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ م .

٧٥ - من الموسوعة العسكرية الإسرائيلية ، دمشق ١٩٨٤ م .

٧٦ - موسى شحادة : علاقات إسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧ - ١٩٧٣ م .

٧٧ - النابلسي عبد المعين : تشرين في مجلس الأمن ، دمشق ، ١٩٧٤ م .

٧٨ - النجار محمد جلال : لبنان حرب لا تنتهي ، عمان ١٩٨١ م .

٧٩ - نضال حزب البعث العربي الاشتراكي : القيادة القطرية ، دمشق ١٩٨١ م .

٨٠ - نوفل ممدوح : قصة اتفاقات أوسلو ، الرواية الحقيقية الكاملة (طبخة أوسلو) ، دار الجليل للنشر الطبعة الأولى ، عمان ١٩٩٥ م .

٨١ - هالتير ماريك و إريك لوران : مجانين السلام ، القصة السرية لمفاوضات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٤ م .

٨٢ - هاليفي إيلان : إسرائيل من الإرهاب إلى المجزرة ، دمشق ١٩٨٦ م .

٨٣ - هزيمة حزيران وانطلاقة المقاومة الفلسطينية ، بيروت ١٩٧١ م .

٨٤ - هيكل محمد حسنين : الحل والحرب ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٧ م .

٨٥ - وثائق فلسطين - مائتان وثمانون وثيقة مختارة ١٨٣٩ - ١٩٨٧ م ، دائرة الثقافة ، منظمة التحرير الفلسطيية ١٩٨٧ م .

٨٦ - اليوميات الفلسطينية المجلد ١١-١٢ مؤسسة الدراسات الفلسطيية ، بيروت ١٩٧١ م .

المجلات

١ - مجلة الدراسات الفلسطينية العدد رقم /٨/ ١٩٩١ م .
٢ - مجلة الدراسات الفلسطينية العدد رقم /٩/ ١٩٩٢ م .
٣ - مجلة الدراسات الفلسطينية العدد رقم /١٢/ ١٩٩٢ م .
٤ - مجلة الدراسات الفلسطينية العدد رقم /١٩/ ١٩٩٤ م .
٥ - مجلة الدراسات الفلسطينية العدد رقم /٢٨/ ١٩٩٦ م .

المصادر والمراجع الإنكليزية

(القسم الثاني)

1 - The Arab - Israeli conflict headinas and Documents - Princeton. 1977.

2 - Badeau J.S. The American Approach to the Arab worrlec. New York. 1968.

3 - Bonds J. Emerman G. John L. Our Roots ore stile alive the story of the Palestinan People. San-Francisco. 1917.

4 - Childres B. The road to suer A study of western Arab Relation. Gondon. 1962.

5 - Christian Science monitor. October 17. 1988.

6 - Departament of state Bulletin. Wash 1976-1981. 14 July. 1975.

7 - Documenl No A/37/457-S/15403/. 15/9. 1982. V.N.

8 - Document No A/39/1638-S/16685/. 29/7. 1984. V.N.

9 - Document on middle East pease. 1982-1988. Washington GPO. 1989.

10 - Glubb J.B. A soldier ith the Arabs. London. 1958.

11 - Guandt W.B. The middle East confliet in V.S. strotegy. Jornal of Polestine studies. 1971. vol. 1.

12 - Heikal M.H. Nasser the Cairo Documents. London. 1972.

13 - Jordan Times. February 24. 1985. Documents on middle East Pease 1982-1988. Washington : GPO. 1989.

14 - Journal of Pallestine Studies. 22. N2 (Winter 1993).

15 - Kadi L. Arab suninite Conternces and the Palestine Problen.Beirut. 1966.

16 - Kissinaer H. White House Years Boston-Toronto. 1979.

17 - Lohn R. Hadaui S. The Palestine Diary vol. 11.

18 - The Middle East : U.S. Policy. Israel. Oil and the Arabs. Wash. 1977.

19 - The Middle East and North atrice. 1973-1982. L. 1974-1984.

20 - Near East Report. 1988. Ougust 22. 1988.

21 - The New - York Times. November 2. 1988.

22 - The Palestian Resolution of the 7th Arab Summit Conterence. Rabat. 1974.

23 - Report of thc United Nations seeretary General No (A/39/13a S/16409).

24 - Report of the United Nations srretary General to the security Coucil ou the Efforts of U.N. Pertanine to the situlation in the middle East. (S/16929 of 18 may 1973) Institute for Palestine Stmeggles Beirut.

25 - Report of the United Nations 13/3. 1984. (A/39/130-S/16409).

26 - Report of the United Nations 13/9. 1984. (A/39/130 Add. I-S/16409/Add. I).

27 - Text of Intrim Agreement Between Egypt and Israel. Sept. 1-4. 1975. Journal of Palestinian studies. N 17/18. vol. Autumm. 1975/Winter 1976.

28 - The Washington Post. February 11.12.13. 1985.

29 - Weekly Compilation of Presidential Docoments. Wash. 1978 - 1980.

المصادر الروسية

I. Агарышев А. Ближний Восток : Терроризм и его покровители. М.1986.

2. Агарышев А. От Кэмп-Дэвида к трагидии Ливана . М. 1983.

3. Беляев И. Ближний Восток и арабы: кто друг и кто враг,

4. Борисов Р.В. США . Ближневосточная политика в 70-е годы. М. 1982г.

5. Внешняя политика Советского Союза и международные отношения. Сб. документов . Тома за I970-I982г.г.,М. I97I-I983.

6. Группа исследователей . Палестинская проблема , Агрессия ,Сопротивление . Пути урегулирования. М.I983г.

7. Дмитриев Е. Палестинский узел. М.I978.

8. Дмитриев Е. Палестинская трагедия . М. I986г.

9. Звягельская И.Д., Носенко В.И. Борьба арабского народа Палестины за свои национальные права .- Расы и народы .М.I984.

I0. Киселев В.И. Палестинская проблема. М.I976.

II. Кислиев В.И. Палестинская Проблема в международных отношениях : региональный аспект .М.I988г.

I2. Князев А.Г. Египт после Насера .I970-I98I. М. I986.

13. Колобов О.А. Процесс принятия внешнеполитических решений: исторический опыт США и стран западной Европы . Нижний Новгород 1992.

14. Колобов О.А. США и проблема Палестины. Нижний новгород, 1993.

15. Корнилов А.А.Между Войной и миром .Нижний Новгород, 1994.

16. Котлев Л.Н. Йордания в настоящее время . Москва 1962.

17. Ладейкин В.П. Источник опасного кризиса. М.1973г.

18. Ландра Р.Г. Освободительная борьба палестинского народа . 1948-1967. , Москва 1976 .

19. Ланда Р.Г. Палестинское движение сопротивления на современном этапе. Народы Азии и Африки ,1976г. №:5

20. Медведко Л.И. ,К востоку и западу от Суца ,М.1980.

21. Медведко Л.А. Этот Ближний бурлящий Восток М. 1985г.

22. Новейшая история Арабских стран Азии . 1917-1985.М.1988.

23. Палестинская проблема . Документы ООН , международных организаций .М.1984г.

24. Примаков Е.М. Египт во время президента Насера Москва . 1978.

25. Примаков Е.М. История одного сговора.М. 1985г.

26. Примаков Е.М. Анатомия ближневосточного конфликта , М.1978г.

27. Смирнов В.И. Политические партии Израиля и национальное самоопределение арабского народа Палестины .- Народы Азии и Афреки. 1981. №:5

28. Тысcовский Ю. Преступления без наказания. Что произошло в Ливане. М.1983.



الفهـــرس

الفصل الرابع : الانتداب البريطاني في فلسطين وكفاح الشعب العربي الفلسطيني حتى عام ١٩٤٨

ملحقات وثائقية

القسم الثاني
القضية الفلسطينية ١٩٤٧ – ١٩٩٧ م

الفصل الأول : تطورات القضية الفلسطينية ١٩٤٧ – ١٩٦٧









صدر بإشراف لجنة الإنجاز

سعر المبيع للطالب (٢٠٠) ل.س